



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران

بخش دیجیتال

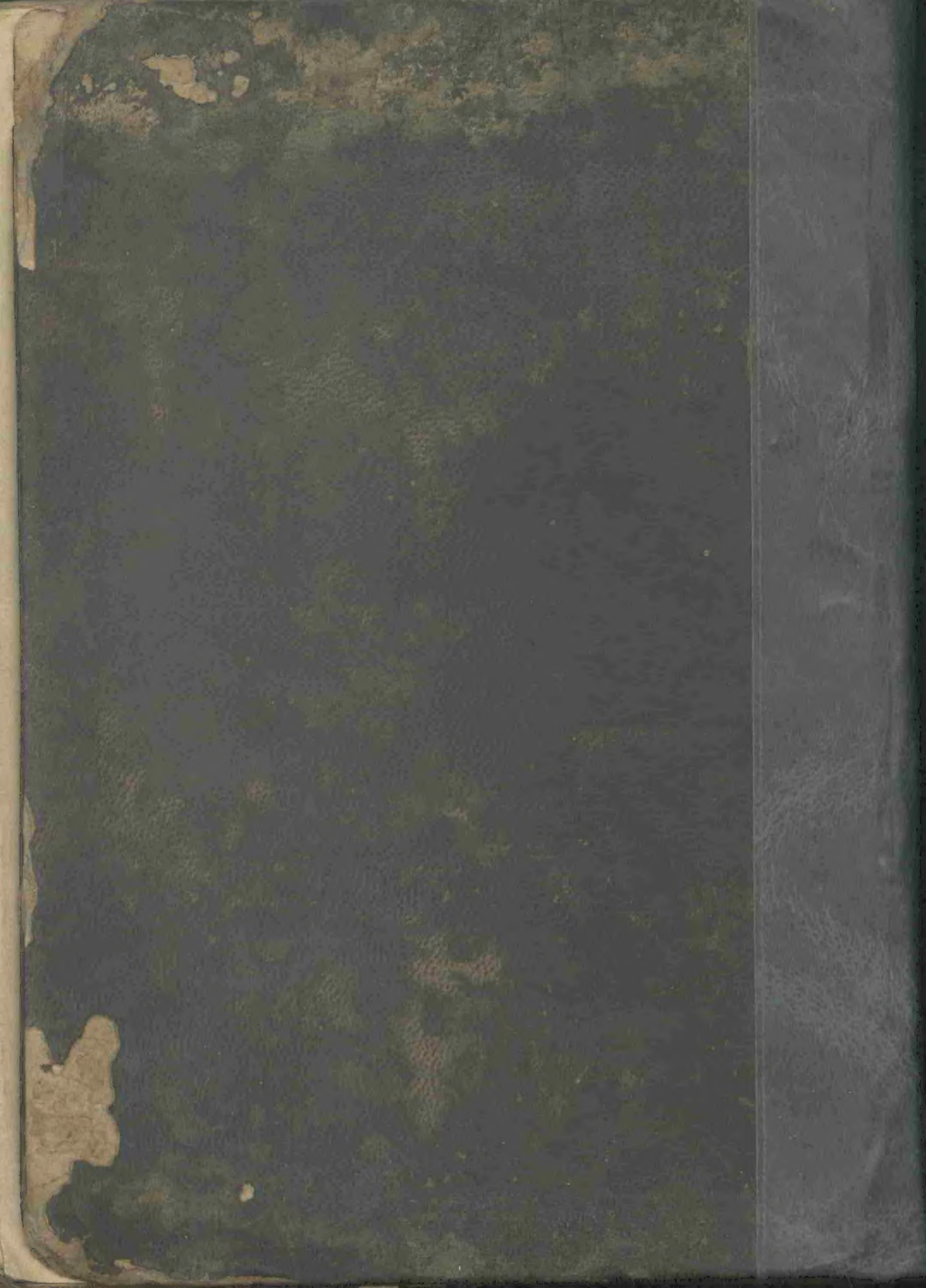
نام کتاب: نهایه الاحکام فی معرفه الاحکام

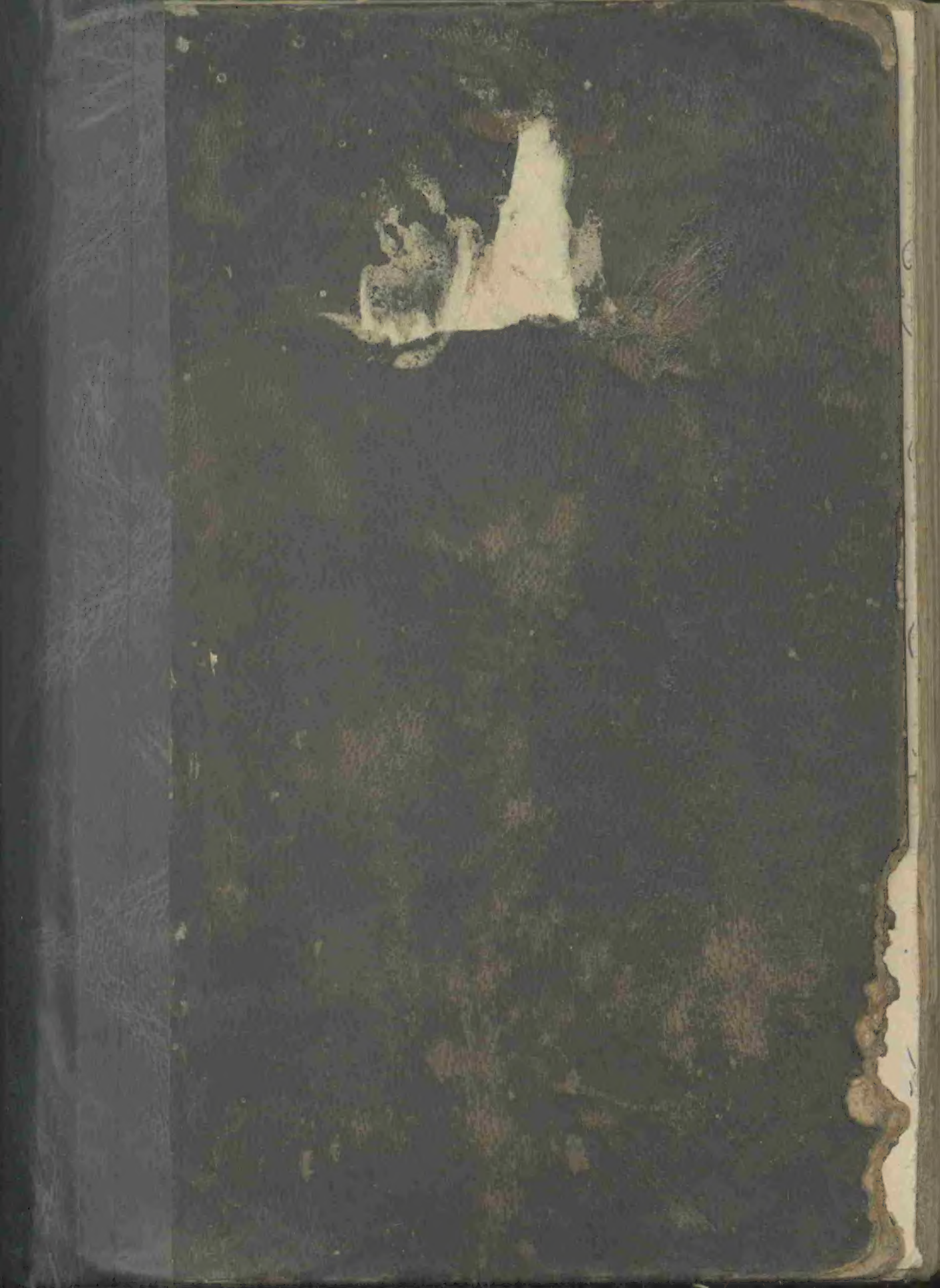
مؤلف: علامه حسن بن یوسف بن معلم حلی^ع

شماره کتاب: ۱۱۵۵۳

اندازه:

تاریخ تصویربرداری: شهریور ۹۶





۱۱۸۵۳

کتابخانه مرکزی دانشگاه
۱۳۲۸

فقره
کری فقره علامه

240

کتابخانه شخصی

7555 = 2

۲۵

11885

کتابخانه مرکزی دانشگاه

1974

کتابخانه شخصی
جاسقلی قیصر زنجانی
شماره ۴۶۹

فصل في الجمل

الطاهر الطاهر الطاهر

الامان ولا قرار الكفاية

القطر الحار والبراق

کتابت کتابت کتابت

اسم
ابن عبد الله
الاسم

البراش
نقصه
الشهادت

الحمد لله
اجابات
البريات

للفقيه ابو عبد الله

هو الملك المرعش

صا - محفوظا 2

کتابخانه

عمر الدار

الماء في الرق

کتابخانه شخصی

مکتبہ اسلامیہ لاہور

مکتبہ اسلامیہ جامعہ اسلامیہ

بسم الله الرحمن الرحيم

وفي مقدمة مقاصد ما المقصد فيها فصول في ماهية وفضل وفيه
 حيث الاقربان النكاح حقيقة الصداق في الوطى ودمها معا في الكتاب العزيز قال الله اذا
 نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقال تع حتى تنكح زوجا غيره وانما جعل في الاول الغلبة
 الاستمالة في حق تفرقة الثا في هذا سماع وليس نكاح واولونه الجاز على الاشراك لان على
 مجازية الثا فيكون النكاح شرعا حقيقة في عقد التزوج ومجازية الوطى النكاح مشروع
 بالنكاح والاجماع قال الله تعالى فانكحوا ما طاب لكم وانكحوا الايامي منكم وقال النبي صلى الله عليه وآله الدنيا
 معسر والشباب من استطاع منكم الباء فليتزوج فانزاع للبر والصلة الفرج ومن لم يستطع فليصبر فان
 الصلوة وجا واجمع للمسلمين كافة عامرة في النكاح مندوب اليه مرغوبة قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله من تزوج قد احسن نصيبا قال صلى الله عليه وآله وسلم ما بني بناء في الاسلام احب الي الله تعالى
 من التزوج وقال صلى الله عليه وآله التزوج جوار في مكاتركم ولا تم عدا في القيمة حتى ان السقط محي
 يخطئا على باب الجنة فيقال له ادخل فيقول لا حتى يدخل ابواي فيقول عن الباقر عليه السلام يصليهما
 التزوج افضل من سبعين ركعة يصليها عزب قال رسول الله صلى الله عليه وآله والركعتان يصليهما مترو
 افضل من جل عن يوم ليله يصونها وقال صلى الله عليه وآله ان اذ لم هوام العن قال الكثر
 اهل النار العن وقال ما استفاد امر فائدة بعد الاسلام افضل من زوجة مسلمة شر اذا نظر اليها
 وقطعة اذا غلج امرها وتحفظ اذا غلج عنها نفسها ماله الناس على اقسا تلك خائف على نفسه
 من الوقوع في مخطو فها تترك النكاح فهذا يحى على عفا ونفسه بالنكاح ومن لم يشهق يامر معها
 الوقوع في مخطو فها يتحب النكاح وهو افضل له من الخلل للعبا ومن لا شهوة له كالعين والكبر
 المريض مرضا لا زافا لا قرب في هذا عدم استحباب النكاح له لان مقام صاحبه لم يفسد الزوجة من الخص
 بغيره ولا اشتغال عن العلم والعبا لا فائدة فيه النكاح مستحب للفقير ولا ينبغي ان يتركه
 مخافة العيلة قال رسول الله صلى الله عليه وآله من تزوج فقد ابرأ نفسه من الفقر ولا يجد على خائمه يدي ولا جوده الا ازاره ولم يكن له رداء

اد اشر النكاح

صلاة

صلى الله عليه وآله من تزوج ان يلقى الله طاهرا مطهرا فليلق بزوج ومن ترك التزوج مخافة العيلة فقد
 اساء الظن بالله تعالى وقال الصادق من ترك التزوج مخافة الفقر فقد اساء الظن بالله عز وجل الخطا
 لله عز وجل ان يكونوا فقرا يغنيهم الله من فضله في خصا يصلي النبي صلى الله عليه وآله
 وهو واجب محرم ومباح وكراهية فالواجب السواك والوتر والاخيه ونحوه في اختيار نفسها
 منهن نكح اذا لم يكن له وهو الدرع والسلاح لا ينكحها حتى يلقى العدة وقيل لا يملك ثم يسبح بقوله فتعذر
 نافلة لك عسى ان يبعث بربك مقام محمود والحكمة الكثرة وقول الشرف وتعليق اخذ الصدق والثا
 والمنزلة ونكاح الكنايا وخاتمة الاعين وهو التزويج بها بل كان عليه السلام يصرح بالنكاح من غير تزويج
 المباحة الوصل فيجوز ان كان يطوى الليل اكل وشرب مع صياها لانه لا يكون صائما وان محي
 لنفسه واجله العام والي واول يصطفر من الغنية ويصل ابن شام من الارض ينظرون اي ثواب منها
 كان لم يكن لاحد قبل ذلك وقيل الشيخ له اخذ الما من العطشان واجله ان يزوج ما شاء بغير حصر وان
 تزوج بلا مهر واختلف في حمل من زوج بلا مهر وبلا شهود وهما ثا ينكح عند الكل احدها ان يزوج بها
 على خلاف قال الشيخ الطائفة محرر عليه ايضا وبلغت الحبة واذا قسم لواحدة من نسائه وبان عداها هل يحل عليه
 القسمة للباقي خلا والكراما بعد الجميع واختلف كل من يبعثه في قوسا والادبيا كلهم مع انهم
 خصوا الغرائق بقائه للبعث فزعموا لربعت جعلت وجات امها المؤمنين وجر من بغيره بعده وكان عينا
 لا ينما قبله ويرى من خلفه كما من قدام في حيث منفرة في هذا الباب وهي عجا
 كلاما في القسمة عنها لم يحل احدا ان تزوجها سوادا دخل بها ولا كذب وجاة كل من دخل بها امر وقها
 حيا اما بغيره كالمراة التي وجد بكشفها بياضا ففسخ نكاحها او بطلا وكذا التي قالت له اعوذ بالله منك
 فطلقها وهي للغير نكاحها الاصح تحريمها ايضا التحريم في زواج غير معلوم يكونه عليه السلام ابا ولا يكون
 بل يوحى من الله تعالى انما له عليه السلام وهذا لا يحرم بناتهن ولا امهاتهن ولو كن امهات حقيقة يحرم
 قال بعض الناس القسمة لا يحل على النبي صلى الله عليه وآله سواء ابتدا بالقسمة او لا ولا قرب جوهانها كغير من الاثرو
 عدو وجوه ابتدا كما في حق غيره من امته لا يجوز للاجنبي النظر الى المرأة الا لضرورة كالطبيب للعلاج وان
 كان في العوق وكذا من يريد الشهادة على العبد الذي يدعي الزوج او لاجل حاكم يريد ليشهد على امرأة
 لا يعرفها الا بالنظر لوجهها ومن يريد معاملتها وكالحاكم المحتاج للدوية وجهها ليحكم عليها

ويحوز ان ينظر الى وجه امرأة يريها كحها وان لم يستاذنها وكيفية شعورها وان يكره النظر اليها فبطلت وما
يشبه ولا يجوز النظر الى وجه الكفين من غير سائر وكذا يجوز ان ينظر الى امرئ يريها شعرها والى شعورها ولا
الذمير وشعرها لانها بمنزلة الامر ولا يجوز لذو اربته ويجوز ان ينظر الى وجه الاجنية وكيفية امره ولا يجوز
معاودة النظر لجوز الرجل ان ينظر الى زوجة وكل امرأها ظاهر او باطنا ويكره العتق وليس يحرم وكذا
المرأة في حق الزوج وللزوج النظر الى المحارم ما عدا العتق وكذا المرأة انما يجوز النظر الى الاجنبيات مع
الضرورة او الحاجة كقلنا او لا يقصر الناظر على تفقير اليه النظر يجوز ان ينظر الى مقلد عدل العوسا
سنا او شيئا وسوا كان حسن الصواب فيجب ان لا ينظر الى مقلد النظر لذو اربته فيحرم النظر اليه عليه كذا المرأة
يجوز لها النظر الى مثلها سواء كانت حرة او غيبه فاما ان يكون لغيره او يكره فيحرم لا يجوز للمرأة النظر الى
الاجنبيات الرجال الا للضرورة ولا يجوز للنظر الى المرأة سواء كانت ما ذكره او لا على اشكال اياك الشيخ
والذكر يقول في نفسه التحريم ولو اصابنا تفسير قولهم او ما ملكت ايمانهم ان المراد به الاما ما يخص
اذا كبر وهم قد ذهب شبهة فانه يجوز له النظر لقوله نعم والتابعين غير اولى الا رتبة من الرجال لا يجوز
ولا يجوز للمرأة النظر الى امرأه مكنوم دخل النبي وعند عائشة وحفصة ولم يجزها عنه فلما خرج انكر
عليها ففعلت انما اعني فقالا فعميا وان انما اما الصبي المحزون فلها النظر الى المرأة بمحض الحاجة لا اثم
عليها في التبع اليها كذا الصغيرة من النساء يجوز للرجل النظر اليها اذ لم يكن في محل الشهوة
العضو المنفصل هل يحرم حجر النضال في تحريم النظر اليه اشكال للكل نظر احكام المنع والاذن ويجوز طمحه
المعاجرة كالنظر ويجوز النظر الى الفرج لتحاشه الزنا في الادب وفيه حجب يستحب ان اراد العقدان
من النساء من تحريم كراهة الاصل والبراءة والولادة والعضة ولا يطل الجاهل للمالك فانه يحرمها بل يبرحها لئلا يراها
لرؤية الله للمالك والمارق رسول الله الا اخبركم بحبر لسانكم قالوا بلى يا رسول الله قال صلى الله عليه وآله
والذين من خير لسانكم الولد والودود السنتهم العفيفة العز في اهلها الذي لم ينع بعلمها المتبرجة
مع زوجها الحضا مع غيره لا يسمع قوله ونطيع امره واذا خلا بها بدلت له اراة من اهلها لم يبدل
الرجل وقال صلى الله عليه وآله لا اخبركم بحبر لسانكم قالوا بلى يا رسول الله قال خيرا قال من لسانكم
الذليل في اهلها العز مع جملها العقيم الحق لا يبرح عن قبيح المتبرجة اذا غاب عنها زوجها
الحصاة المحضرة لا تسمع قوله ولا تطيع امره فاذا خلا بها تمنع تمنع الصمعة عند زوجها

حسية
المرأة
صوت
علاج

ولا ينظر

ولا ينظر عند ولا ينظر لغيره بواقام خطيبا فقال ايها الناس ياكم وخضر الدين قبايل رسول الله
وما خضر الدين قال المرء الحسن في منبت السوق والبعض الجهول الاول لا يتزوج في عشرين فان
تزوج فيهم كان الغالب عليه وله الحق قال الشيخ وقد ورد في الاحاديث المخرجة الترويح بالافاق لا بد من
صلة الرحم وهو حسن يستحب لمن اراد عقد النكاح ان يستنجي الله بارساله ان يجبره فيما قد عمر
عليه يصنع بارواه ابو بصير الضاق قال يصلي ركعتين فيحمد الله عز وجل ويقول اللهم
اني اريد الترويح اللهم فقدت من النساء اعفهن فرجا واحفظ لي نفسيها وقها واوسع من رزقا و
اعظمهن بركة وفيص منها ولد اطيبا يجعله خلفا صالحا حيا وبعد تو روى جرمان عن الصادق
قال من تزوج والقمرة العقر لم يره الحسنه وقال ابن بابويه انه يكره الترويح في شهر المحرم يستحب
الاعلان في نكاح الدوام والاشهاد ليس شرطا وان يؤمن الكتمان والخطة امام العقد وليست واجبة
وابقاء عيلاد وكذا الزفاف اما الولية فبالنكاح يستحب عند الزفاف والولية يوما او يومين يدعى فيه
المؤمنين ويكون تخصيصا لعنا بذلك ولو كانت الكافر لم يستحب اجابته اليها ولو حضرها من
الاكل ما بانشره ولا باس بكر ما ينشر في الاعراس لا يجوز اخذ الاباذن او يا بصري او بشاهد الحال وهل
يملك بالاختلاف الشيخ نعم والتميز ليس بمرور ولكن يكره اخذتها بالان يعلم كراهية المالك فيحرم
يستحب عند الزفاف ان يامر المرأة بان يصلي ركعتين فيكون على طهارة اذا دخلت عليه يصلي ايضا
من ذلك ويكون منظره اريد عواقب الركعتين ويسال ان يرزقه الفها وودها ورضاها
يصنع يده على ناصيتها ويقول اللهم عاكتك بك تزوجتها وفي امانتك اخذتها وبكاملتك
استحللت فرجها فان وضعت رجها شيئا فاجعله مسلما سويا ولا تجعل شر شيطان يستحب
السمية عند الجماع فقد روي عن الصادق عليه السلام ان من تركها فجاء ولدان شر شيطان ويعرف ذلك
بحبنا وبعضنا يكره الجماع في المحاق خوفا من اسقاط الجماع وكذا في اول الشهر واسطر واخره
الصادق من فعل ذلك فليس اسقط الولدان او شتان او محونا واستثنى عن اول الشهر
رمضان ويكره ايضا ليلة خسوف القمر ويوم الكسوف وفيما بين غروب الشمس الى ان يغيب الشفق ومن
طلوع الفجر لا طلوع الشمس في يوم السوا والجماء والصفاء والزلزلة قال الساجدة واما الله لا جماع
في هذه الساعة التي وضعت فوز من جماعة ولد ويرتجى قال الصادق يكره الجمابة بعض

المرء

س

الشخص بطله وهو صنفه وكذا يكون وقت الزوال في السفر اذا لم يكن معه ماء تغسل به الجماع وهو عقبة الاختلاف
قبل الغسل بالام الجوف على الولد ولا عريان ولا يابس ان قاع من عقبة جرى من غير غشاش او يكون الجماع مستقبل
القبول ومستدبرها وفي السفينة وقال رسول الله صلى الله عليه واله من جامع امراة وهو حائض خرج الولد
مجروها او ابرص فلا يلوم من نفسه ويكره ان يجمع وعنده من ينظر للمخرج المرأة والكلام عند الجماع الا ان ذكر
الله وان تطرق اهل البياد الوطى في الدبر بشده الكراهية وليس محرم واختلفت في الغزل عن الحواشي
لم يشترط في العقد ولم ياذن فقيل هو محرم وتحي مع عشرة ثمانية صباع النطفة وقيل مكروه وان وجبت
لا يجوز للرجل وان يترك وطى امراته اكثر من اربعة اشهر الا ضرره في العقد والبياد
في فصلان في العقد وفيها النكاح يقتصر على ايجاب وقبول العقد لا بد فيهما من الصيغة الدالة عليها
مع القدر ولو عجز واحد من النطق كفت الاشارة الدالة على الرضا في حق العاين للايجاب
صغيان زوجتك والحيث في متعديك اشكال ولا ينعقد بلفظ الهبة ولا الصدقة ولا البيع ولا
الاجارة سواء ذكر المهر ذلك كله ولا والقبول ان يقول قبلت النكاح والتزويج ولو اختلفا في الصيغة ان
توجب لفظ فيل بلفظ النكاح جاز ولو قصر على قلت من غير ذكر احدهما جاز بشرط النطق ايجابا وقبولا
بالعربية فلو عجز او عجز احدهما كفت الصيغة بغيرها ولو عقد بالفارسية مع القدر على العربية لم يصح
لو كان احدهما يحسن العربية والاخر يجهلها الى كلام مجسمة بشرط فهم ان الولي اوجب في العقد النكاح بالا
بالكتابة محررة عن الاشارة الدالة على الرضا ولهما مع القدر على النطق لا بد في الصيغة من الاتيان
على صيغة الماضي فلو قصد الانشاء بلفظ الامر كقوله زوجنيها فقال زوجتك قال الشيخ صح وان لم
يألف بلفظ القبول ثانيا ولو الف بلفظ الاستعانة كقوله زوجني بنتك من فلان فقال زوجتك لم ينعقد حتى
يقبل وكذا لو قال ان زوجتي بنتك او جيتك صا طبارا غيبا بنتك فقال زوجتك ولو قال
اتزوجك بلفظ المستقبل فيقول زوجتك قبل صح من عزمه ولا يابا ولو قيل له زوجت بنتك من فلان
فقال نعم فقال الزوج قبلت قال الشيخ يقوى في نفسه الصحة عند في نظر لا يشترط تقديم الايجاب على
القبول فلو قدم القبول على الايجاب انعقد قال الشيخ وكذا في البيع ينعقد لو تقدم القبول ولو كان الزوج
غائبا فقالت المرأة وجبت نفسي من فلان او قال الولي زوجت فلانة من فلان فبلغ الزوج ذلك فقيل لم
ينعقد اذا اوجب من قبل الايجاب او اعلمه وان بطل حكم الايجاب فلو قيل لم ينعقد وكذا لو تقدم

القبول

القبول ثم جاز قبل الايجاب او اعلمه وكذا البحث في البيع لا يدخل النكاح خيا الجملين لا الشرط فان شرط الخيار
في بطل العقد ولو شرط الخيار في الصداق صح العقد والشرط لا اعتداد بعبات الصبي في العقد ايجابا و
لا قبولا لنفسه ولغيره وكذا المحبون والسكران وان اليرم به بعد الاقامة وبالجملة لا بد من قصد من المكلف
ليشرط امتياز العقود عليها عن غيرها بالاشارة او الاسم او الصفة فلو قال زوجتك احدى
بناتي او بنتي ولم اذكر من احدى بطل وكذا سئل لو قال زوجتك حمل هذه الحابرية ولو قال زوجتك
بنته هذه فلا تنة او بنتي هذه او بنتي ولد واحد صح وكذا صح لو قال زوجتك هذه وهي حاضرة ولو
قال زوجتك بنتي فاطمة واسمها خديجة ولا يثبت غيرها صح اعتبارا باضافة اللان في الوفاء للاسم
المعار ولو قال زوجتك فاطمة واطلق لم يصح وكذا لو كانت الكبرى فاطمة والصغيرة خديجة فقال
الكبرى صح وكذا لو قال فاطمة وكذا في الصغرى ولو قال زوجتك الكبرى خديجة صح الكبرى اعتبارا
باللان ولو قال زوجتك بنتي ونوى الكبرى فقال الزوج قبلت ونواها صح ولو قال زوجتك ابنتي
فاطمة ونوى الصغرى فقال قبلت نكاح فاطمة ونوى الكبرى لانها على الاسم صح ظاهر الكبرى وبطل
باطلا لان الولي اوجب للصغرى الزوج قبل غيرها ولو صدق بطل ظاهر ايضا ولو كان له عدة بنتان
فزوج واحدة ولم يسمها عند العقد فان لم ينو واحدة معينة بطل فاقلناه وان ينو معينة صح
فان اختلف هو والزوج في العقود عليها فان كان الزوج قد رهن كلهن فالقول قول الاكبر
الظاهر وكل التعيين اليه على الابن لسوق اليه لثبوت وان لم يكن الزوج قد رهن كلهن بطل العقد
لو كنت له الولي فقال زوجته وسكعتها الولي او غيره حضوا شاهدان وقال زوجتك لم ينعقد لا بشرط
في نكاح الرشيدة المولى وبشرط غيرها واما الشاهدان فلا يشترطان في شيء من الاكبر ويجوز لو وقع الزوجان
او الاوليان سواء اقر الكتمان ولا لو ادعى زوجته امر قصدي وادعت في صدقها فبطل الزوجية
بينهما ظاهر وتوارثا ولو ادعاها احدهما حكم به بقصده العقد خاصة دون صلب ولو ادعى زوجة
امر اذعت لختها زوجة فقام كل منهما بيمينه لم يثبت عالم سبق تاريخ الاخر او يكون قد دخل بالدمعية
فان حصل احد الامرين قصدها لو اذن المولى لغيره في شره زوجته لغيره المولاه كان العقد باقا و
كذا ان اشترها لنفسه على ما اخبره من العبد كمالا شيئا وعلى القول الاخر بطل ولو حرم بعضه شرها
بطل العقد سواء اشترها بالانفسه او بالمشتركة بدينه المولى بشرط تحريمه الصيغة عن الشرط فلو قال

ان كان ولدي ابي فقد تزوجتها لم يصح وان كانت ابي ولوقا ان وحتك بتي على التزوج بنتك
فلا قرب الصحة اما لو جعل يضع احدهما نكاح الاخر فانه يطل قطعا الخطبة مستحب وهو تصريح وتوضيح
فالاول مثل ان يقول ريدان تزوجك وانكحتني انما يحاط بها بما يحتمل غير هوان يحاط بها فلا
يحمل غير النكاح مثل ان يقول رب اغفر لي او مطلع عليك او يصلي عليك او لا يتعين بل تزوج او
ارصد للمرأة ان كانت خالصة من بعد اوقات عدة رجعية لم يحرم التصريح لها بالخطبة ولا التعريض وان
كانت مطلقة كانت جاز التعريض لها بالخطبة من الزوج وغيره ولا يجوز التصريح منها لها وان كان الطلاق
سعا للعدة حرم الخطبة تعريضا وتصريحا من الزوج ويجوز من غيره تعريضا وتصريحا ولو خرجت
جاز من الغير تصريحا وان كان الطلاق ثانيا غير محتاج لا الحلال كالمطلع وشبهه جاز التعريض من الزوج وغيره
في العدة والتعريض من الزوج حرم ويجوز بعد العدة التصريح من الزوج وغيره والتوفيق عنها زوجها
التعريض لها لا التصريح وبعد العدة يجوز التصريح اذا عرفت هذا فان جواب المرأة مثل الخطبة فيجوز لها
التعريض فيما يجوز له التعريض فيه يمكن ان يواعدها سر او معناه ان يحاط بالحش من القول والجر من
الكلام مثل ان يقول عندي جماع يرضاك وكذا لو عرض به بان يقول جماع يرضيك ولو صرح
بالخطبة فيما منع من التصريح به او واحد هاتم سر انقضت العدة وتزوجها صرح النكاح اذا خطب
امرأة فاجابت قال الشيخ حرم على غيره الخطبة عليها الا ان ياذن له او يترك فان خطب تزوج على خطبة
اخيكر النكاح صحيح اما لو خطب مسعوف وسكت رصدي ولم يصح بالاجابة مثل ان يقول
ما انت ارضا او ما فيك عيب ثم يمر على غير خطبتها واذا ذنت المرأة لوليها في تزويجها من شأ كان
لكل واحد خطبتها في اوليا العقد وفيه محال الواء ان كانت صغيرة او مجنونة كانت الاوليا
في نكاحها لكل واحد من الاب والجد والابن ان علا سوا كانت بكر او ذهبت بكارتها بوطي او غيره فان
فقد امعا كانت ولاية المحنن للحاكم زوجها مع اعتبار المصلحة قال الشيخ المراد بالاحكام الحكم الاما
او من يامر الامام خاصة ولاية له على الصغير ولو فقد الحاكم انتقلت الولاية اليها ايم وان كانت
بالعتر رشيقة فان كانت ثيبا كانت الولاية لها خاصة بولي امرها من شأت ولو عقدت بنفسها
وا كانت بكر وكذلك على اقرى القولين ولا خلاف في ان لها ان تزوج نفسها مع عصل وليها
يجوز للمرأة البالغة الرشيقة ان يتولى عقد نفسها وغيرها ولا فرق في جواز عقدها لنفسها

بنيان

بين ان يكون ربيعة او صغير بل يجوز الوصية ذلك كما يجوز للربيعة ولا يشترط اذن الوفي ذلك كله اذا
زوج من له الولاية كالأب والجد لم يكن للموا في النكاح بعد زوال عذرك في الذكر ولا في الأنثى الا انما اذا
زوجها مولاها ثم اعتقت فان لها خيار الفسخ اشترط الشيخ في ولاية الجد في النكاح خاصة بقاء
الاب ولو كان مساسعطا ولا في النكاح والا قرب عند عدم الاشتراط للموا ان يزوج مولاها صغيرة
كانت كبيرة بكر او ثيبا عاقلة او مجنونة وكذا العبد وليس لجد لها ان يزوج نفسها دون اذن المولاة
ولها اجارها على النكاح بمس عت موجب الفسخ وان نضره ولا فرق في ذلك بين ان يكون المولى ذكرا او
انثى وان الوصي ولا يترتب له على النكاح وكان الاب والجد قد اسند اليه ذلك سواء كان الموصي عليه
ذكرا او انثى وسواء كانت البنت صغيرة او كبيرة وسواء عين الاب زوج الصغيرة او لا نعم له ان يزوج من
بلغ فاسد العقل مع الحاجة لا النكاح المحرم عليه للسعي ليس ان سرج مع انتفاء الطهارة ولو فعل ح
كان العقد باطلا فلو دخل اقرب هو بهر المثل اما مع الحاجة فانه يجوز له ان يزوج بهر المثل وان لم ياذن
له الحاكم وان زاد عليه بطل الزايد ويجوز للحاكم ان ياذن له في النكاح بهر المثل مع تعيين المرأة و
اخلاقها ليس للاب والجد اجار الدب الكبيرة على النكاح اجماعا وكذا لو كانت بكر ارشيدة ولو
كانت صغيرة كان لهما اجارها على النكاح سواء كانت ثيبا او بكر او سوا كانت صحيحة او معتوقة وليس لغيرها
من الصغار كالاخ والعلم ذلك قد بينا اشترط الاذن في البالغة مطلقا لكن يكفي في البكر بالسكوت
الخامس من رتبة الكراهة ولا بد في الدب من النطق وهل يزول البكر بوطي الربا قال ابو حنيفة لا نفق
عليه سلم البكر بالبكر جلد مائة وعين عام ولا ذلة لغيره لانها خير الرنا كما بكرين ليس لو كمل البكر
ان يزوجه من نفسه لو اذنت في ذلك فلا قرب الجواز ويجوز للجد تولي طرقة النكاح على حاقه بغير ولائب
تزوج موكلا ولا يكره الايجاب فيهما مجرد عن القبول وليس للوكيل ولا للموا ان يزوجهما بدون المثل
فان فعلا كان لها فسخ المسمى وهل لها فسخ النكاح فيه نظر وكذا الزوج الصغير بكر من مهر المثل ولو
زوجها الوالي المجنون او الخصم صح لكن لها الفسخ وكذا الزوج الطفلة ان عتت حب للفسخ ولو زوج جبر
لم يسقط خيار الفسخ مع الحب ولو زوجها بمولود فلا خيار لها بعد البلوغ اما الصبي لو زوجها بمولود ففيه
الخيار له اشكال فلو تصادق الزوج على نكاح الاب والجد فانك لم يصيد بانكاه ونفس النكاح وكذا لو
اتفقا على النكاح بحضره شاهدين في انكر الشاهدان ولو بلغت بعد ذن وعي الوفا ذكرت ان بينهما

وبين الزوج رضا او يوجب بطلان النكاح ففي قبول قولها نظر في القبول بالنسبة اليها اما لو اذنت
البالغة تزويجها من شخص بعينه وزوجها ويكتب الزوج من نفسها ثم ادعت التحريم فانه لا يقبل
منها قال الشيخ عند النكاح يقف على الاجازة فلوزوجها الاجنبي كان العقد باطلا في نفسه لا يصح
بالاجازة وكذا في طرف الزوج قال لكن قد روي أصحابنا في تزويج العقد خاصة انه موقوف على اجازة فاما
نكاح الامه فنصوص عليه ان زنا اذا كان بغير اذن سيدها ولو قيل بوقوفه على الاجازة كالبيع كان وجها
لا يسأل العتق ولاية النكاح سو كان ولاية اجنبا كالأب والجد واجنبا كغيرها وهي في حق الباطل سواء
كان الفسق بخلافه ولا اما الكافر فلا ولاية له على المسلم سو كان حربيا او ذميا وسواء كان على دينه او
قال الشيخ لو زوج الذي بنته الذميمة من مسلم صح العقد عند من لجان العقد عليهم من اصحابنا فثبت
له الولاية وهو جيد وثبت ولاية المسلم على الكافر والخبر لا يسلب ولاية النكاح اذا علمت اشارته و
كذا العمى والصنابع الذميمة كالحارس الكناس والمحام والمخاض المجنون لا يزوجه وليه لا مع لها
بان يراه سبع النساء ولو كان لخال افاقر انظرها وكذا صاحب البهائم اذا كان الاب كافر او مجنونا
او عبدا كانت الولاية للخال مع انشاء الصفا عنه ولو زال المانع عن الاعبات ولايته ولو اختار الاب زوجا
والجد اخرا فان سبق عقد احدهما صح نكاحه ولو قبل عقد الجدة ولو ساء حاله في اتياع العقد فدمر
اجنبا للجد اذا زوج الصغير من الولاية لزمها الصداق ولو فات احداهما ورثه الاخر ولو عقد عليها
من ولاية لم يقف على الاجازة بعد البلوغ فان مات احدهما قبل بلوغ غير بطل العقد ولا ميراث سو
كان الاخر قد اجاز النكاح بعد بلوغها او لا وان بلغ احدهما واجاز ثم مات غير ميراث الاخر فان
اجازة بعد بلوغه خلفه لم يجز للضعف في الميراث وورث فان امتنع فلا ميراث له لا يجوز نكاح الا
بدون اذن مولاهما سو كانت له رجل او امرأة وسواء كان النكاح دائما او منقطعا والشيخ هنا
تفصيل ضعيف لو كانت له عليه ولاية فنكاحها بيد الله فان زوجها لم يكن لله عليه الفسخ بعد
زوال العذر من غير بعض ولاية عليه مولاه فلا يجوز له اجازة على النكاح ولو اذن المولى
لعبد العقد صح فان عين المهر فزادت الزيادة في ذمة العبد بسعها بعد العتق وان اطلعت
انصر لأم المثل والحيث الزيادة كما تقدم وهل يثبت المثل مع الاطلاق او المسمى مع التعيين
في ذمة المولى وكسب العبد الاقرب الاول وكذا البحث في نفه الزوجة لا ولاية للام ولا غيرها

من القربة سوي الأب والجد ومع بلوغها ومشرها فلا ولاية عليها مطلقا كما تقرر لكن يستحب لها ان تستأذ
اباها وان توكل اخاها مع فقده ولو كان لها اخوان استحبان يجعل الامر للاكبر ولو اختار من الاخوة
رجلا استحب لها احد اخوة الاكبر ولو زوجها الاخوان بالوكالة فاعقد للمسايق ولو دخلت بالآخر من بيت
لا الاول بعد العتق وكان لها المهر فحقه الولد لو حلت وراثة العتق فاقرب البطلان اما لو لم يزوج فان لها ان
منشات منها ولا ولا عقد الاكبر ولو دخلت باحداهما فهو جارية ولو زوجها الام ولد لها فان رضي بزم ولا
بطر قبل يلزمها المهر في جميع احوالها الوكال ولو زوجها اجنبي فادعت لادن وقال الزوج زوجك من
غير اذن فان قول قولها مع اليقين للمواختا العبد على النكاح وكذا المدين ما المكاتب المطلق والشروط والعق
بعضه فليس له اجازة ولو امتنع المولى لم يطلب العبد من غير نكاح ولو كان العبد من شركين كان لهما اجنبا
على النكاح وليس له اذن ذلك الا باذن الاخر ولو طلب العبد النكاح لم يحرم منه من الشركين عليه لكن يستحب
له اجنبا وكذا لو كان لواحد ولو زوج امته من عبدين جاز ولم يجز لغيره ولكن يستحب ان يكون قد ذكر ان الاقربان
مهر العبد للمادون في التزوج ومعه زوجة على مولاه وقال الشيخ يكونان في كسبه كان له كسبه على مولاه
ارساله بها والكسب ليلد للامتناع ولو تكفل مولاه بالنفقة والمهر كان له الاستحرام من زنا والوجوب يتعلق
بما يستأنف من الكسب ما ينفق ما هو في ذمة مولاه وكذا لو تزوج بمهر مؤجل بدت في كسبه الاجل قال فلو لم يكن
ذا كسب لغيره لان احدهما ذمته بسع بعد العتق في المهر والنفقة وقيل على المولى ولم يرجع احدهما اذا
في النكاح مطلقا ساء ولا يصح خاصة فان تزوج فاسدا ورق بغيرها فان دخل وجب له في ذمة بسع بعد
العتق الا في قبة ولا فلا وكذا لو زوج بغير اذن مولاه ومع الجلاق الاذن يجوز ان يتكسبه او مته و في او
بلد شاك لاسا في لا الزوجة الا باذن المولى ولو عين المالك مخالف كان موقوفا ان اجازة مولاه ولا بطل فلو
تزوج امه بغير اذن ثم امر بشراها لم يفسخ النكاح مطلقا ان قلنا ان العبد لا يملك والا كان في تفصيل فلو
تزوج من العتق بعضه بامته مع الاذن صح فلو اسرها بما ملكه بانقراده من نصيب الحرية بطل النكاح وكذا
لو اسرها بكسبه صح للمواختا الامر على النكاح والمدين وام الولد دون المكاتب ومن العتق بعضها
لو طلبت احدهما التزوج فالا قربان لمولاهما منعها عنه لو زوج عبده فله مهر في ذمة مولاه وقيل في
كسبه فلو ضمن السيد صح ولها مطالبة السيد خاصة فان طلقها قبل الدخول سقط عن السيد نصفه
ان كان قد ضمن وان لم يكن قد ضمن عاد النصف من الكسب السيد ولو طلقها بعد العتق عاد النصف من

والسنة فصوله وان كان السنة من الشتاء ولاقل من عشرة من الاول احتل العروة والحوق بالثالث وحكم اللبن تابع
للنسب ولو لا عن لبن الولد بطل النسب عن حب الفرائس وكان اللبن باعيا ايضا ولو اعترف به بعد ذلك
عاد نسبه لبني ميرث من قبل الولد يريه
في الرضاع ومطالبة الربعة في امر كانه
هو نسبه المرضعة واللبن والحل فمهما حبست المرضعة كل امرأة حبة الدية بالنكاح الصحيح دائما
كان او متعة او ملك يمين ونسبه كنكاح النسبه وسوا كانت الولادة عن تمام سقط فلا اعتبا
بلبن البهيمه ولا لبن الرجل ولا الميتة ولا من دلبنها من غير ولادة ولا من لبنها من زنا ويعد بلبن
المنكوحه بالنسبه على الاقوى ويستحب ان يكون عاقله مسلمة عفيفة وصدة ويكره استرضاع
الكافرة فان اضطرت لرضع الذميمة ومنعها من شرب الخمر واكل لحم الخنزير وكره تسليم الولد
ليحمل لامرأته وتياكدا لكرهه في ارتضاع المجوسه ويكره ايضا استرضاع من ولدت او ولدت
من زنا وداب لدغته في رينها والدسور في حلمها ولحم لا يشترط دوام النكاح في وقت الرضاع
فلو طلق الحامل او المرضع فارتضعت بعد مفارقة ثلث لثرت لحرمت سو الرضعة قبل انقضاء
العدة او بعدها انقطع لبنها ثم عاد او ثبت ولم ينقطع وسوا زاد او نقص وكذا لو تزوجت
باخر ودخل بها وحملت ولو انقطع اللبن ثم عاد في وقت امكانه للثالث كان له دون الاول
لو انصل حتى وضعت من الثاني كان ما قبل الوضع للاول وما بعده للثالث بشرط في اللبن وصواعبه
صرف لا المحل بامتناع الطفل من الثدي فلو حصل منه حبل واقط او مرج بغيره من مانع او غير موثر
في العقدة او لا ثم ينشتر الحريم وكذا الاعداد له ولو جرح في حلقه او سقط فيه او خجل او فطره اقبله
او حرمه بصل المعدة وانما الاعتبار بما مرضعة من الثدي ولو جعل في ثم الصبي تابع ورضع فارجح
حس حرج عن كونه لبنها لم ينشتر المحل هو معدة الصبي الحرج فلا اعتبه بانصال اللبن للمخوف من
مخاور الحولين ولو رضع العبد من الرضعة ثم لم يولد ان ثم اكله بعدها او كل الحولان ولم يرد من الاخير لم
ينشتر خلاف الرعد الوضوع كالحال ولا اعتبه بانصال اللبن للمعدة الملت
في شرائط وهي اربعة ان يكون اللبن عن نكاح صحيح وقد تقدم العدة وهو ما ثبت
الحلم وشدة العظم او رضع يوما وليلا او خمس عشرة رضعة فما زاد فلورضع دون العشرة قولان
ولينشتر في الرضعة امور ثلثة ان يكون الرضعة كاملة وتواليها وارتضاعها من الثدي

وتنذر

وتقدير الرضعة عر في قول ان يروى الصبي ويصدق من قبل نفسه فلو لم يعلم الثدي وترك ثم عاود فان
كان تركه او لا لعراض في رضعة كاملة وان كان لا كذلك كالنفس والالتفات للملاعب
الانفصال من ثدي الى اخر فمما رضعة واحدة ولو منع اكل الرضعة سقطت من العدة ونفى
بتوالي الرضعة عند الفصل برضاع اخرى فلو رضع من واحدة بعصر العود ثم رضع اخرى بطل
حكم الاول ولو كان للرجل خمس عشرة رضعة او اقل فارتضعت منهن العدة لم يعتد به ما لم يكمل من
واحدة خمس عشرة رضعة متوالية ولو فصل لا برضاع امرأة اخرى بل بوجود الصبي اللبن وخفية وبسقط لم
يجد وصلا ولو شككت في العدة فلا تخير ولو شككت في وقوعه بعد الحولين فذلك تغليب الاصل
عدم التحريم على اتصال بقا المدة في وقوعه للحولين بالنسبة لا المرتضع وهل
يشترط في ولد المرضعة ذلك الاقرب منه فلو كل ولدها حولان ثم ارتضعت من اللبن من لدها ونشتر
الحريم ان يكون الولد للحمل واحد فلو ارتضعت اثنين بلبن محلين لم يحرم احدهما على الاخر ولو
ارتضعت واحدا كمال العدد من لبن محلين فلا حريم ولم تقصر اما ولو ارتضعت بلبن خل واحد جازما
حرم بعضهم على بعض ولو ارتضعت زوجاته جماعة كل واحدة واحدا من النكاح بينهما ايضا
في احكامه وفيه غنا اذا حصل الرضاع بشرط ان تنتشر الحريم من جهة المرتضع لا
المرضعة والمحل منها اليها من جهة اليها فانما يتعلق به خاصة وثبت لدون من هو في طبيعته
واخوته او اعلمه كما هاته وجداته واخواله وخالاته او ابائهم واجدادهم واعامه ويكون الحكم فيمن هو طبعه
او اعلمه من لم يحصل معه رضاع فحجر للحمل نكاح لخت المرتضع ونكاح امهاته وجداته وان كان
للولد اخ حلاله نكاح المرضعة ونكاح امهاتها واخواتها كذا ذكره في المبسوط ثم قال وروى
المحبا ان جميع اولاد هذه المرضعة وجميع اولاد النكاح يحرمون على هذا المرتضع وعلى ابنه وجميع خونه
واخواته وانهم صاروا علة لغيره الاخوة وخالف جميع الفقهاء في ذلك قال واما الحريم المنتشرة من جهة
اليها فتعلقت بكل واحد منها ومكان من نسلاها واولادها ومكان في طبقها من اخواتها واخواتها ومن
كان اعلم منها من بائنها وامهاتها وحلت ان يقدر تولدها من النسب كل ما حرم على ولدها من النسبة
حرم عليه في الرضعة ام رضاعا واخوها خالا وامها حدة كل من حرم عليه ولو كان كاهن من
من الرضاع ممت من عرسه من الرضاع حرم عليه ان كان من النسب ان كانت من الرضاع لم يحرم ونزوح

المرضة اب من الرضاع واخوه عم للرضع واخوته عمته واباء اجداد وان كان لهذا الفحل ولد من غير
هذه الموضة فهو اخ لاب حرمه على الموضع سواء كان من الولادة او من الرضاع ولو ارضعت ذكرا ابن
ذات الاخت جاز للابن نكاح الاخت وهذا جملته اصل الرضاع يسكن فيها لا تفصيل فروع فان ابن
ادريس في بعضها فقال يجوز في الفحل ان يزوج باخت الموضع ولا يجوز في كالا يجوز في النسب فيزوج
باخت ابنه ولا بام امرائه قال وليس التحريم في النسب لجل المصاهرة لانه لا مصلح هناك وهو
خطا قال وكذلك ام ولد من الرضاع حرم كحرم من النسب وفيه ضعف لانها في النسب مصاهرة ايضا
لا باعتبار النسب كل من سلبت الفحل من الولادة وان تولد لغيره حرم على هذا الموضع سواء كان اولاد
نسبيا او رضاعا وكل من سلبت الموضة ما ولده وان تولد لغيره حرم على من سلبت بها بالبنوة رضاعا
لا يجوز لا للرضع ان يتزوج اولاد حوا للابن ولادة ولا رضاعا ولا اولاد زوجته الموضة ولادة
لاهم حكم ولد وقد تقدم روايته اصحابنا في ذلك ما اولاده الذين لم يرضعوا من هذه اللبن فان
لهم ان يتزوج اولاد هذه الموضة واولاد خالها العوج الجوز ولو ارضعت امرأة ابنا وبنتا لاس جاز
لاخوه كل منهما ان يتزوج اخوه الاخر الرضاع بشرط ان سبق النكاح منع من صحته واذا حصل عيبه
ابطل فلم تزوج رضية فارضعت امرأة محرمة عليه فان كانت عمتها او خالته لم يحرم وان ارضعت امرأة
اخنة او بنته حرم عليه وان ارضعت امرأة ابنه فان كان لبن ابنه حرم عليه الا فلا وكذا التفصيل
لو ارضعت امرأة ابنه او اخية للرضع نصف المسمى ان تولت الموضة ارضاعها ويرجع الزوج
به على الموضة ان قصد الفسخ وان لم يقصد فلا يرجع على اشكاله نص من الرضع وان انفردت
المرضة بالارضاع مثل ارضعت اليها فامتنعت بها من غير شعور الموضة سقط مهرها ولو زوج
ام ولد لعبد الصغير ارضعت من لبن مولاه حرمت على العبد والمولى وكذا تزوجت بكبير بصغير
ثم فسخت اما لعبد او بعت متحدة او لغيرها ثم تزوجت وارضعت بلبن النكاح حرمت عليها معا لو
ارضعت احدا زوجة الاخرى زوجة الاخر فان كان لبنه حرم متا مؤبدا وان كان من غيره فلا
كذلك والبنت ايضا ان كان دخل بالام والاحر جميعا وللصغيرة نصف المسمى ويرجع به الزوج
على الكبير وللكبيرة مهرها ان كان دخل بها ولا فلا شئ لهما لان الفرق جات منها قبل الدخول
ولو ارضعت الكبير زوجة حرم على ان كان دخل بالكبير ولا فلا لكبير مؤبدا اجمعا ولو ارضعت

والصغيرة

زوجة الصغيرة

زوجة الصغيرة احدا الكبيرتين ثم الاخرى حرم من كلهن قبل حرم الموضة واولا الموضع وقواه الشيخ
وهو ضعيف ولو ارضعت بعد طلاق زوجة الاخرى حرم منها ايضا ولو ارضعت الموطور زوجة حرمت
معا وعليه نصف الموضة ولا يرجع به على الاخر ولا يزوج ملكه عليها ولو كانت امه غير موطور لم يحرم الزوج
ولم يفسخ نكاحها لو كانت حرة رجعت عليها لان السيد يملك خولها مكاتبه لو كانت موطورة بالعقد رجعت به
عليها بعد العتق لو تزوج كل من الخليلين بامرأة الاخرى بعد الطلاق ثم ارضعت احدهما الاخرى حرم
عليها معا والمرضة على من دخل بالمرضة ولو طلق زوجة ولو زوجها اخر وارضعت احدهما الاخر
حرم الكبير عليها معا مؤبدا والصغيرة على من دخل بالكبير ولو زوج ابنه الصغيرة ابنة اخيه
الصغيرة ثم ارضعت احدهما افسخ النكاح لان الموضع ان كان هو المذكور فهو عم زوجته او
خالها وان كان الابن في عمته او خالته ولو ارضعت زوجة وجنتين من لبن صغار بلبن غير
دفعه واحدة بان يعطى كل واحد نديا من الموضة الاخيرة حرمت الكبير عينا والصغيران كذلك ان
كان دخل بالكبير واجمعا ولو ارضعت احدا الثلث ثم الاخيرة من دفعه حرمت الكبير عينا والا
كذلك ان كان دخل واجمعا والاخيرتان عينا ان كان دخل واجمعا ايضا ولو ارضعت على التعاقب
حرم عينا والا فلا ان كان دخل بها واجمعا واما الثالث فان كان دخل بالام حرم عينا والام يحرم عينا و
اجمعا واما الثانية فتحل خريجهما خاصة كن تزوج باخت امرائه فان التحريم يخص بها وتحمل خريجهما مع
الثانية لانهما بارضاع الثالث صغار احدهما في حالة واحدة فافسخ نكاحها دفعه واحدة وهو قوی
هذا اذا لم يدخل بالام فان كان قد دخل حرم من كلهن مؤبدا ولو ارضعت زوجاته الثلث الرابعة حرم
المرصعة مؤبدا والصغيرة كذلك ان كان قد دخل باحد من واجمعا ولو ارضعت بنات زوجة
الثلث ثلث زوجاته كل من دخل بها يرضع الصغيرة الاخيرة في حالة واحدة حرمت الكبير لانهما
جدة زوجاته فان كان دخل بها من الصغار مؤبدا والا فافسخ نكاحهن وجاز له تجديد العقد عليهن جميعا
لانهن بنتا حالات ولكل من الصغار نصف المسمى يرجع به الزوج على المرأة الكبيرة النصف ان لم
يكن دخل والجميع مع الدخول يرجع به الزوج ايضا على البنت ولو طلق الارضاع حرمت الكبير بالا
وحرمت الصغيرة ان كان دخل بالكبير عينا واجمعا واما الثالث فان دخل بالكبير فانها يحرم
مؤبدا ولها نصف المسمى يرجع على من طلق واحدة به ان لم يكن دخل فان نكاحها حال ولو ارضعت

ام زوجة الكبير الزوجة الاخرى انفسج نكاحها لان الصغيرة اخذت ولواضعها جدها صارت حاله
 ولواضعها تحت الكبيرة فالكبير حاله فانضت فلا فيصح لانه يجوز الجمع بين المرأة وحالتها وان
 ارضعها امه الى الكبيرة فالصغيرة عن الكبيرة لانها تحت ابها وانفسج النكاح بها اذ لا يمكن اعتبار
 رضا العمة بصغيرها ولواضعها امه اخي الكبيرة الصغيرة فالكبيرة عمة انضت لم ينفسج النكاح
 وينفسج النكاح في هذه المراضع للجمع ولا يحرم للتناوب سواء دخل بالكبير او لا يحرم من المصاهرة في الرضاع
 ما يحرم منها في النسب فنزوج امه لها ام من الرضاع او بنت حرمنا علي فمؤبد ولو كان لها اخ من الرضاع
 حرمت جمعا لا عينا ولو كان لها ساذخ او بنت حرمنا جمعا ان لم يرض العمة والحال في الاول فلا تحرم و
 لو نكح الاب من الرضاع او الابن امه حرم على الآخر ولو نكح امه حرم عليه ما من الرضاع ان قلنا بالتحريم
 في النسب ولو لا طبعه حرم عليه ولخته وبنته من الرضاع كالنسب في الجاهل حكم الرضاع حكم النسب
 في التحريم سواء الابن ينكح ام البنت التي لم يرضعها ولو ارضعت امه صبيتين صارا اخوين ولكل منهما ان
 ينكح ام اخيه من النسب بخلاف ام الاخ من الرضاع وكذا لو كان لاخت من النسب ام من الرضاع جاز ان
 يزوج بها وكذا لو ارضعت امه من النسب صبيها صاخا وكان لان يزوج امه لو وطئ الاب زوجة
 الابن للاستنباه ففقرمها على الولد اشكال مستثان في الآية واحالة التحليل وزود الشيخ فيه الاقرب
 التحليل فعمل التحريم لم يعلم الولد فوطئها حرمت عليها معاد لها على الولد المسمى ان كان دخل قبل النسخ
 والا فلا لنصف من المثل لو طئها بالشبهة وعلى الاب المثل ايض ولا يرجع الابن على الاب ان كان قد طئها
 ببنته ويحكم بالطلاق ولو ارضعها امه لان الاب لم يرضعها بالوطئ فلا يجب عليه ثانيا ام الام فلا يجب عليها
 للزوجة مهرها بغيرها ويحكم بالرجوع لان المهر ثبت على الاب لو طئها انكحها بغيرها عليها وتجب لولده
 عليه حل الخيلولة فلا يسقط احدهما بالآخر وقوله الشيخ تعريفها على التحريم وهو قوي قد بينا ان
 اللبن تابع للنسب فلو زنا بامرأة وارضعت لبنته لم يرضعها بغير المصرفة اما ولا الولد خنا
 اما لو وطئ بشبهة فانت بولد وارضعت من لبنه كانت المصرفة تابعا فان لحق الولد بالاولى المصرفة
 كذلك والثالث ولو اتفق عليها فانت بولد من ستة اشهر من وطئها ولا كثر من عشرت من وطئها
 الاول فالمرضع منفي عنها ايضا ولو امكن الحاد هما الحق بمن يخرج من الثمرة فمن خرج اسمه فحمله
 وتبع المرضع وليس لولد الشبهة ان يزوج بنت احدهما قبل بالقرعة واما بعد ما يجوز له

نكاح بدين انتفع عنها ولو نكح الرجل الولد باللعان فارضعت الام لبنت كانت اما للمرضع ولم يكن الزوج
 ابوا لو استحل تحت اللعان لحق به وورثه الولد وهو لا يرث الولد وكان الرضيع باعنا ايض لو ارضعت
 ام ولده زوجة وله حرمت زوجة الولد عليه مؤبدا دون ام الولد على الولد وللصغيرة نصف المسمى
 على الولد قال الشيخ ويرجع على سيدنا كما لو خرج عبد الفخ فاختار ان يعود ونضمن اقل الامرين من القيمة
 او نصف المسمى لو ارضعت امه صغيرة يزوج بها رجل من اهل كماله صح فان اكلمه انفسج نكاحها وحرم من
 الكبيرة مؤبدا والصغيرة كذلك ان كان دخل بالكبيرة والاجرة العقدان شأوا للصغيرة نصف المسمى
 يرجع به على الكبيرة ان انفردت بالرضاعها والكبيرة المهر ان دخل بها والا فلا لنصف ان لم يكن سببا انفسج
 والا فلا 2 لو اخطأ فيه حيث لا يثبت الرضاع الا بشهادة من عدلين قال بعض
 علماءنا يثبت الشهادة رجل وامرأتين واربع نساء ايض وهو مروي ولو اقر الرجل قبل العقد والمرأة
 يثبت حكم التحريم ولو اقر احدهما بعد العقد لم يثبت اليه بالبيدة او تصديق الآخر لكن ان كان المقر الزوج
 قبل الدخول انفسج النكاح وكان لها نصف المسمى ولو كان مع بنية او صدقة فلا شيء عليه بل احلها
 مع ادعاء العلم وان كان بعد الدخول يثبت لها المسمى سواء بنية او صدقة او لا وان كان المرأة
 لم يقبل قولها ويستحب ان يطلقها محل لغيره ولا يندفع النكاح لو لم يطلقها لكنها لا يقدم على طلب المهر ولو
 كان مقبوضا لم يقدر الزوج على استرداده مع النكاح فان ادعى عليه بذلك خالف في العلم فان خلف
 ففع على النكاح والا حلفت على القطع ولو فرق بينهما لو اقر بالرضاع مع عدم الاخف لم يورث تحريما كن
 لو اقر بصغر شئ من ثمنها من الرضاع فانها لا تحرم عليه وكذا لو اقر بغيره وهو اكره سنما منه ان لم يعق
 عليه انا اقر احدهما قبل العقد بالرضاع المحرم ثم رجع وقال وهت او كنت لم يقبل رجوعه في ظاهر الحكم و
 مد في بنية وبين الله تعافان كان صادقا في الاول حرمت ظاهر او باطنا وان كان كاذبا حرمت ظاهر
 خاصة لا يقبل الشهادة في الرضاع الا مفصلة فلو شهد بان هذا ابن هذا من الرضاع او اخوه لم
 يسع حجة ليعول اسنادها المصرفة خمس عشرة مصرفة متفرقة خالص اللبن بهن للحوالين بسبع
 الندى لم يفصل بينهما برضاع اخرى وبنتها الشاهدان في وصول اللبن لا الخوف على الظاهر من حبل
 سبعة عند التعام الندى المعلوم وجود اللبن فيه مصاع على العادة حتى يصدر من قبل نفسه للشبع
 لا العود ولا يكفي ان يحكي القرين ففقد رايته قد التزم الندى وحلفه تحرك ولو ادخلته تحت

لغيره بنية
 على انفسج حكم
 اقرار العتلا

ثباتها ولم يشاهداه ملتصقات بها لم يجز لها ان يشهدا قدينا ان الرضاع انما ينقطع احكامه لو
حصل اللبن عز ولادة وهو انما يتحقق في المرة فالحسن اذا ولدت حكم بانها امه الا بما يروى في
الشر اذا جنحت ولدت واولدت لثبتهما الرضاع ان كانت امه وان كانت كرم لم يثبت وان كان
مشكلا وقف المولود على ما يكتشف من فان كان رجلا لم يثبت ولا لثبته **قال الشيخ** الخلاء
اذا حصل الرضاع الحريم لم يحل للفحل نكاح اخت المرتضع بل يثبت له احد من ولادة من غير المرتضعة و
منها لان اخوته واخواته صاروا بمنزلة اولاده ولين ينفق والوجه جواز النكاح بين اخت المرتضع و
اولاد حثها اللبن وقد تقدم روى انه اذا ربت المرأة حدها بلبنها فانه يكون لحمه ولحم ما كان من لبنها
ولبن ذلك **في المصاهرة وفيه حث** من وطئ امرأة بالعقد الصحيح او الملك او
الابا حرم عليها وان علقت وبناتها وان تزلن سوأيتها وبناتها وسواء تقدمت ولدت قبل او تات
وسواء كن برأيه حرة او لم يكن تحريمها موبدا بالعقد الدائم والمنقطع وملاك اليمين ولو عقد ولم يدخل حرمه
الزوجة وان علقت تحريمها موبدا على اسمها واثنين وحرمت بناتها وان تزلن تحريم جميع بناتها ولو طلق الام قبل
الدخول جاز له العقد على البنت لكن لا يكون له ان ينظر من الام ما يحرم على غيره نظر اليها وكذا يحرم على الجميع
اخت الزوجة سواء دخل بالزوجة او لم يدخل فان طلق الزوجة طلاقا يباح جاز له العقد على اخته في
الحال وان كان رجعا لم يخرج من العدة فان عقد على الاختين دفعة واحدة كان عقدها باطلا
على ما اخذناه في المبسوط وهو مذنب ابن ادريس في النهاية تحت ايتها مشا وببر رواية صحيحة وان عقدت
كان عقد الثانية باطلا دون الاولى ويحرم ايضا على الجميع بنت اخ الزوجة وبنت اخها الا برضا العمة والخالة
فلا يجوز له الجمع بين العمة وبنت الاخ ولا بين الخالة وبنت الاخ الا برضا العمة والخالة سواء تقدم
او تاخر سواء كانت العمة والخالة حقيقة كالعمة الدنيا والخالة الدنيا او مجازا كالعمة العليا والخالة
العليا فان عقد على بنت الاخ او بنت الاخ ومعه العمة والخالة كان العقد موقوفا ان اجازاه صح ولم
يكن لها بعد ذلك اخسار وان فسختها بطل وقيل ان ادريس يكون العقد باطلا ولا بد من تحريم مع
الرضا وهل للعمة والخالة فسخ نكاحها واغزال الزوج **قال الشيخ** نعم واخاها ابن ادريس جعل
ذلك فسحا للاطلاق ولا نفقه لها فيه لان سرح باختها في الحال وعندنا وفيه نظر فان طلق واحد منهما
مانا جاز له الصداق على بنت الاخ او بنت الاخ في الحال وان كان رجعا لم يجز له ان يرضأها بعد العدة

وهذا ما

وهكذا حكم الرضاع في جميع ما تقدم وله ان يدخل العدة والحالة غابت الاخ وبنت الاخ ولا يعتبر رضاء
المادخل عليها يحرم حليل الابن وهي منكوبة بالعقد او الملك او لادماجة تحريمها موبدا ولو عقد لابن ولم
يدخل حرمه لم يثبت له على الاب كذا يحرم منكوبة الاب على الولد سواء كانت منكوبة بالعقد او الملك او لادماجة
تحريمها موبدا وسواء كانت المعقود عليها مدخلا بها او لا ولا فرق بين الاب الحقيقي والحجازي كذا في طرف
الولد فحرم على الولد منكوبة الحليل ابنة وامه وان علا وعلى الاب منكوبة ابن ابنة وان تزلن سوأ
كان اب النسب الرضاع وكذا الولد ولا يحرم امه منكوبة احداهما على الاخر وان علقت ولا بناتها وان تزلن
نعم يكره ان يزوج اسبنت امه المدخول بها اذا كانت قد رقت بعد مفارقتها ولو كانت ولايتها
متقدمة على نكاح الام لم يكن مكروها لا يحرم مملوكة الاب على الابن موبدا بغير الملك ولا مملوكة الابن
على الاب بذلك ولو وطئ احداهما مملوكة حرمت على الاخر تحريم موبدا ولا يجوز ان ينكح مملوكة اسر الا
بالاذن او الملك فان فعل من غير شهة كان زانيا وعليه الحد والمهر مع الاكره وفي المطاوعة اشكال وقوي
الشيخ سقوط لعده النكاح عن مهر النزل ولو حملت فالولد مملوك لا يعتق عليه ولو كان اسبنت سقط الحد
فان حملت عن الشبهة عتق على الاب لا فيمة على الابن واما المهر كما تقدم ولا يصير مملوكا لانها عتقت بمولود
ثم عتق بالملك لاجل النسب كذا لا يجوز للاب وان يطا جارية اسر من غير اذن او عقدا فان فعل ولا
حد سواء وطئا الابن قبل ذلك او لا وعليه المهر مع الشبهة واما مع العلم فان كانت منكوبة وجب الاقارب
سقوطه ولو حملت لم ينفق على الاب فكذا ان يكون ابني والاقر بها لا يصير ولد ولو كان الولد صغيرا
احد الابن ينفق مملوكا على نفسه فوطئها بالملك يجوز الجمع بين الاثنين في الملك ولا يجوز الجمع
بينهما في الوطئ فاذا وطئ احداهما حرمت الاخرى حتى تخرج الموطوءة من الملك بضع او هبة او كسبه وكذا لا
يجوز بينهما في الملك ولا يكره في تحليل الاخرى منهن الاخرى ثم ردت عليه الاولى بعت او فسخ كسبه لم يحل له
المردوة حتى تخرج النكاح وضها فان وطئ الثانية بعد وطئ الاولى قبل اتمامها عند كان عالما بتحريم ذلك
قال الشيخ حر عليه الاول لم يجز له الرجوع اليها وان اخرجها عن ملكه لانه جاز له الرجوع
الي الاولى قالوا لم تعلم تحريم ذلك عليه جاز له الرجوع الي الاولى على كل حال اذا اخرج الثانية من ملكه و
الاقر بعدى الثانية محرمة دون الاولى لكن يستحب له التمسك بها حتى تستبقي الثانية ولو اخرج الاولى من
ملكه حلت الثانية ولا حد عليه على التفادي ولو كان له امتان اختان فوطئ احداهما حرمت الاخرى

وان كانت الموطنة حلاله الاخرى فاذا فتح الكتاب للشيخ فوطي الاخرى كان محرابين الامتين اذا تزوج
امراة جازله بشرائها اخذها لاوطيها بملك العين سواء كان ثراها متقدما على النكاح او متاخرا ولو كانت
له امته يطاهها بملك العين جازله ان يتزوج باخذها فيحرم عليه الاثمة مادامت الثانية حلاله ويكون له
المنكوحة وان لم يخرج النكاح منها تنبع وشبهه ويجوز ان يتزوج باخذها الم يكن احدا من زوجان تركه
افضل وكذا يجوز للسيد ان يتزوج باخذ عبيدا اذا كانت احدهما اخته من ابيه والاخرى من امه يجوز
ان يجمع بين المرأة وزوجته ابنا او وليدة اذ لم يكن امها وبين امه الرجل وبذلك اذا كانت من
غيره وان تزوج الرجل ابنة امه او ابنة ابيه او ابنة ابيه او ابنة ابيه او ابنة ابيه او ابنة ابيه او ابنة ابيه
جارية بشبهة او لمسه كذلك لم يتعد حرمة اخوها وكذا نظرا لفرجها ولا تحرم امها ولا ابنتها او ابنة
الشيخ يحرم وهو ممنوع وهما يحرم على امه امه بحد النكاح والقتل والمس من غير وطئ في الشيخ لغرض
نحن نسمع ذلك ونحتمل النهي على الكراهية على الاصل ولو نظرنا اجماع لغرضها لكان النظر اليه وطئ قال
الشيخ بغیر شهوة لم يشترط لحرمة اجماع الزنا الطاري بشرط الحرمة فلوزنا با او بائنتها او باطباختها او
ابنها او لم يحرم امراته عليه كذا لوزنا الاب بجماعة الابن او بالعكس لم يحرم على امها لكانها وقال الشيخ يحرم
سواها قبل الوطئ او بعده وقال الشيخ اذا زنا بجماعة ابنة قبل ان يطاها الاب حرم على الملك وطؤها فان
كان قبل وطئها بعد الوطئ لم يحرم وليس بمعتدا ما الزنا السابق على العقد المشهور ان من زنا بعتة او
او خالته حرمت عليه بنتها ابدا ويلج من كلام ابن ادریس المنع وكذا لو طأ بعد امه او رجلا وقب فاحرم
على اللاتي طأ ام المفعول به واخذوا بنته بغيرها من بعد ما كان اللواط من الخشفة بكائها او حجبها
بعد ان يتحقق الاتفا سواء كانا صغيرين او كبيرين او بالتفريق ولا يجرى على المفعول به اقارب الفاعل
ولا يجرى مع عدم الاتفا من الطرفين ويحرم مع الاتفا حده المفعول وارغلت وبنانه وان تزني
ولو كان له امراة او بنت من الرضاع فلا قرب محرم من ابنة ولا تحرم بنت اخيه ولا احبته وولا
المجنون فلا قرب المحرم بعد ذلك عندك ولو طأ سكرها على اشكال او شبهه بامرته فذلك اما
الزنا السابق بغیر تلك ففقيه وايضا ان احدهما ان يشترط حرمة المصاهرة كالوطئ الصحيح والاخرى
لا يشترط واختلف علما واباعبا الروايتين على قولين فقد اختلف في حرمة المصاهرة وبناتها ويحرم على الاب من بابها
الابن وبالعكس خالف المفيد والسيد المرتضى في ذلك وطئ الشبهة وعقد هاهنا يشترط حرمة المصاهرة

فان شئت

قال الشيخ نعم وفيه شك لا يشترط ان يسقط الحد مع طئ الولد ولا فرق بين شبهة العقد من تزوج
فاسدا مثل نكاح السفار مع عدم علمه بالحرمة وبين شبهة الوطئ من طئ امراة تشبهت بزوجته وبين
شبهة الملك من اشترى جارية فاسدا او شبهة عليه امر الغير بائنه للحكم في ذلك كله سواء حكم الرضاع
في جميع ما تقدم حكم النسب انقسام الوطئ ثلث مباح طلق فتعلق به بغير المصاهرة سواء كان بعدا او ملكا
بين او باخذ فحرم به الموطنة وان علت على الوطئ وبناتها وان تزني ويحرم الموطنة خاصة على اب
الوطئ وان علما وعلى ابنه وان تزني فحرم موطئا او بتزني هو لا الحرمة محرما فيحرز النظر الى الموطنة و
ابنتها وحرم محض كالزنا فانه لا يخلق بغير المصاهرة على الاقوى ولا يقتضيه حرمة المحرم اجماعا ووطئ
شبهة في اقتضائه بغير المصاهرة خلاف تقدم ولا يقتضيه حرمة المحرم اجماعا ولو كان امرأة على الزنا لم يثبت
تحريم المصاهرة على الاقوى لان هذا الوطئ زنا في حقه في باء الاستبابة الوجبة للحرمة الموطنة
وفي حديث لا يجوز للرجل ان يدخل بزوجته اذ لم يبلغ سنها بسبع سنين فان دخل فعل محرما ثم ان اقتضاها
فرق بينهما ولم تحل له ابدا وعليه سنها والامعاء عليها حتى توت احدها وان لم بعضها ففي التحريم لا بد من اشكال
والشيخان اطلقا القول بالحرمة على من وطئ امراته لدون سبع سنين لم يسم الاوصاف وكذا القول بان ادریس
الحرمة لا بد من طئ الوطئ في السبع كذا قالها الامام من لا يطلق او موت كذا لم يسم المصاهرة والحرمة ابدا
سواء والظاهر ان مراد السخري بالحرمة وجو التفريق ابدا لدون سبع سنين ما ساعد قول ابن ادریس من تزوج
امراة في عدتها علما بالحرمة والعدو معا ووطئها ولم يحل له ابدا سواء دخل بها ولم يدخل وسواء كان عدتها
الرجعي والساقية من الوفا وان لم تكن عالما بالعدو والحرمة معا وان كان عالما باحدهما وان حل بها حرم ابدا
وعليه انه ووطئها عقدان عامر بالعدو من الزوج الاول وعدو اخرى من الثاني وان لم يدخل كان العقد
فاسدا وله استقينا وبعد الانقضاء والدخول بمحمول الوطئ في الفصل اما الوطئ في الدبر فلا قرب كذلك
ولو وطئ من غير سبعة عدده على سبيل ان الاول فلا قرب حوله من الزنا ندب العدة وان
كانت المرأة عالمة بذلك لم يحل لها الرجوع الى هذا الزوج بعقد اخر ولا فرق بين تزويج الدوام و
المعصية في ذلك ولو دخل مع الجهل فحلت لحرمة الولدان جازلست اشهر فضا عدتها دخل بها
ولا يسقط مهرها على الاول ولو عامت بها هذا اذا تغير الزوج اما لو تزوج بها المطلق فلا
في عدتها من غير محرم الموطنة ولو تزوج بذات بعل شبهة لمن طلق رجعا لم يرجع ولم يعلم المرأة منقحة

ما خبر بعد قضاء العدة ظاهر وخطبها الثاني فان النكاح باطل اجماعا وهل يحرم مؤبد الا يعرف كعلمنا
فدعوى على ذات العدة قياس مع الاقرب لك وسوت الحكم فيه بطريق السنة لا القياس وكذا لو خطبها
سوت زوجها او طلاقه فزوجها على ظاهر الحال ولو تزوج بذات بعد علما حر من ابدا وفيه رواية صحيحة
عن عبد الرحمن بن الحجاج عن عبد الله بن عيسى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من تزوج وله زوجة وهو لا يعلم فطلقها الاول و
ما عنها ثم علم الاخير ابراهيمها قال لا حتى ينقض عدها وعن زياره عن الباقر ع في امرأة فقدت
زوجها او هي اليها فزوجت ثم قدر زوجها بعد ذلك فطلقها قال يعيد منها جميعا ثلثة اشهر مرة واحدة
وليس للاخير ان سرجها ابدا وفي طبعها ان ينكح وهي عدل على مساواة النكاح للعدة من زنا بذات بعد
سوادخل بها البعل الا او في عدة مرجعية حر عليه ابدا سواء علم في حال زواجه كونها ذات بعد او عدة
رجعية ولم يعلم فان زنا بذات مدة باين او عدة وفات فالوجه انه لا يحرم عليه ابدا بالاصل وليس لاصحابنا
في ذلك نص على ما قلناه من البينة يحل التحريم مع العلم لا بما قد بينا بنوعه مع العلم في التحريم عليه وهو لا يثبت
ولا يباح بها في المدة حرمت ابدا ولو انقضت المدة قبل انقضاء العدة والاشكال كما قلناه في عدة البائنة
والتحريم يحصل مع الزنا في البطلان الذي يصدق اسم الزنا عليها ولو زنا بذات بعد نكاحه فالوجه التحريم اما الا
الموطوء فالوجه فانها لا يحرم ولو زنا باحدة ليست ذات بعد ولا عدة فانها لا يحرم عليه وان لم يثبت بشرط
الشيخ في بعض اقواله التوبة وكذا لو كانت مشهورة بالزنا ولو زنا امراته وكذلك لا يحرم عليه ان اجرت
الحرم اذا عقدت امرأة قال كان علما بالتحريم حرمت عليه ابدا سواء دخل بها او لم يدخل وان لم يكن علما بالتحريم
عقده ولا يحرم مؤبدا بل يجوز له العقد عليها بعد الاحلال وان كان علما بالاحرام ولم يعرف علما وما من الدخول
وعلمه بل اطلق القول بجواز الرجعة مع الجهالة الابن ادر يسف نه قال يحرم ابدا مع الدخول وان كان جاهلا ولا
يعرف مستند في ذلك ولا فرق بين ان يكون الاحرام للجماع واللعنة ولا بين الصحيح ولو زنا بها في احرام فالوجه انه
لا يحرم مؤبدا ولا فرق بين الزوج الدائم والمنقطع في ذلك والظاهر ان من ادعى علما بان العقد في المحرم
العقد ذات العدة انما هو العقد الصحيح الذي لو المانع برئ عليه اثره اما العقد الفاسد فان كان
العقد تعلم فساد فلا اعتباره وان لم يعلم فساد لمن اعتقد استوفى نكاح الشغار شبهة في الاعتدالية
اشكال في قوله كالتصحيح من غير ان يحرم عليه ابدا وكذا لو قذف زوجة القماء والحرس بما يوجب اللعان
لو لم يكن الصماء او خرسا ولو قذفها بما لا يوجب اللعان لولا المانع لم يحرم عليه وكذا لو قذف غيرها من النساء

سواء كان

سواء كانت عذراء او لا ولو كانت صامرا غير حرة فعدتها بما يوجب اللعان حرمت ابدا على اشكال من
طلق امراته تسع مطلقات للعدة ينكحها بينهما رجلان حرمت على المطلق ابدا وفي هذا الفتوى يتناول
للعدة لان الامة يقتصر لنكاح اربعة رجال فيحتمل حرمتها في الست اطلقان للامة ثلاثة بمنزلة الثالث
لحره وفيه ضعف فحرمتها في التاسعة اذا نكحها ابدا بها اربع رجال لصدق الطلقات التسع ونكاح
رجلين عليها وهو ضعيف ايضا وعدم التحريم في طرف الامة مطلقا وهو اقواها وان كان لا يخفى عن نظر
لا فرق في التحريم في طرف الحرة بين الزوج وغيره ولو غفل بين الطلقات التسع لحرة طلقات التسع و
نكحها اكثر من رجلين فالوجه بنسب التحريم المؤبد في باقية الحرة بغير مطلق وفيه غنا
قد بينا احكام الحرة على النابذ وفي حكم الحرة في حال دون اخرى وبهذا الفصل مقصود على
ذلك فم عقد على امرأة حرمة على غيره نكاحها سواء كان العقد تاما او منقطعاً ما دام في حباله فاذا
فارقها بموت او طلاق جاز نكاحها وكذا لا يجوز للجمع بين الاثنين في النكاح الدائم والمنقطع وملاك
اليين وقد تقدم فان عقد على احدا الاثنين حرمت الاخرى حتى يطلق الاولى فان طلقها باينا جاز له
العقد على اختها في الحال وكذا لو تمت وان طلقنا رجعا ثم تحلل له النكاح حتى يخرج الاولى من عدتها
فان عقد الثانية والاولة في حباله كان العقد باطلا فان طلق الثانية فرق بينهما قال الشيخ ولا يرجع للاولى
حتى يخرج النكاح وطها من عدتها وان جازت بولدها كان جاهلا لحرة والاخرى عندى جواز الرجوع للاولى
من غير اضرار العدة ولا فرق في ذلك كله بين الدائم والمنقطع وقد روي في المتعده اذا انقضت اجماعا
انه لا يجوز العقد على اختها حتى ينقض عدها والوجه عندى الاستحباب في ذلك وجواز العقد على الاخت
بعد انقضاء الحال لا يجوز العقد على الامة وعند حرة الاباذن الحرة فان عقد من غير استئذان قال
الشيخ جازم الحرة للفسخ والامضاء والاعمال وقال ابن ادريس يقع باطلا لا يثبت الرضا في صحته بل يقتصر للاخذ
ولو قيل بوقوعه موقوفا كان حسنا اما القول بجواز فسخ عقده المحرم فضعيف ولو عقد عليها حاله و
كان العقد على الحرة ماضيا وعقد الامة باطلا عند الشيخ وابن ادريس ولو قيل بوقوعه موقوفا كان وجها
ولو عقد على الحرة وعبيد زوجة ام كان العقد ماضيا ولا خيار للاختيار لا فيما تقدم ثم ان كانت
الحرة عالة فلا خيار لها ايضا وان لم يكن عالة فان له زوجة كانت بالخيار في عقد مفسها بين الفسخ
والامضاء ولا خيار لها في عقد الامة المتقدمة او المتأخرة لم يكن لها بعد ذلك اختيار ولا

كان الحق في الختان والحق في بيع المملوك
على الخلاف وهو في عقد صحيح
الحق ويطرح العقد

خياره لحره لو كانت له يملكها بالملك وحكم المتنع حكم الدوام فلو تمتع على امره العقد على امره فصح عقدها الامم ولو عقد
على الحره وعندها لم تمتع بها تحررت الحره في فسخ نكاحها ولو عقد على الحره دنا وعندها لم تمتع بها فالوجوب للحره
لحره ايضاً وكذا لو عقد على امره دنا ثم على امره تمتع بها فان الحره تخرج وكذا لو جمع بين عقد وكذا لو كانت الحره
متنعت بها والامر دائماً بشرط بعض علمائنا في نكاح الامر دائماً امر بغير الطول وهو يخرج عن المهر والنفقة و
خوف العنت وهو المشقة من التزويج وحده الطول وان العنت لم يخرج النكاح الامر ومن جمع الشرطين جاز له
العقد على امر واحد لا في الاقرب سرطان في الديرة لغيره فيكون لفاقدها العقد على الامر وان كان لها
لا يجوز لحران يعقد على اكثر من اربع حرائر بالعقد الدائم فمن تزوج اربع حرائر بالبر والبر بالبر والبر بالبر والبر بالبر
الا ان يفارق احد الاربع يموت او يلاق او ما شبهه من اللعان وشبهه فان ماتت احدتهن او طلقها بنا
جاز له العقد على الاخرى في الحال وان طلقها رجعت له بغيره العقد حتى يخرج المطلقة من عدةها ولو ادعى
اقرارها بانقضاء العدة فانكرت فالقول قولها وعليه النفقة وكان له ان يزوج بالاربعه او بالاخت ولو
كان له ثلث تزوج احدى عقد واحد قبل تحريرها شاء وقبل يبيع باطلاً وكذا لو تزوج اثنتين عقبت
طلاق الرابعة او يموتها ولو تزوج ثلث عقد الاول خاصة ولو تزوج خمساً في عقد واحد فالقرب الطلاق
مع احتمال الحره وجوز له ان يعقد بالمتنعة على من شاء من عرضها اربع وان كان الافضل الا انها وهرن وكذا
جمع بين اى عدد كان في الوطى يملك اليقين لا يجوز لحران مجمع في الدائم بين الحرين وامتين وبين
ثلث حرائر وامه ولا يجوز له ان يجمع ثلث حرائر وامتين ولا بين اربع حرائر وامه ولا بين ثلث امه
ان لم يكن معهن حرة ولا فرق بين الاماء بين القربى والاولاد والمكاتبه المشروطه والمطلقه
اللاق لا تدين شيئاً اما المطلقة اذا ادت شيئاً ومن انفق بعضها في فسخها زاد على اسن منهن
اشكال اقرب التحريم بعلها تحت الحره ويجوز ان يعقد على الاماء على اى عدد شاء في المتعة وكذا ان يملك
اليقين ما شاء وكذا الاياض ولا يجوز للعبد ان يعقد على اكثر من حرتين عتقه ويجوز ان يعقد على اربع
اماء كذلك وعلا حرة وامتين ولا يجوز له العقد على حرة وثلاث اماء ولا على حرتين وامه ولا حرة المنقعه
والتحليل في الحرائر والاماء كالحرة ولو انفق بعض الامر فهو كالحرة بالنسبة اليه بعلها الحره وان لم ينفق
بالامر في الحره لعله اما من انفق بعضه فالقرب ان يحكم الحره في العدة وحكم العدة بحسب باقية من
الحقنين فلا سماع لكثير من حرتين او اميتين او حرة وامتين لا يجرى الحامل من الزنا على الزاني ولا

على

ولا عايره ولا يفتقر في اباحة العقد عليها الى الوضع من طلق الحره ثلث بطلقات بينهما رجعت ان حرمت
عليه حتى ينكح زوجا غيره سواء كانت تحت حرة او عقد فاذ اطلقها الثا اتمت عنها جاز للاول العقد عليها
ان حصلت شرابط الحلل الامم فيما بعد وهكذا دنا في طلاق النكاح بعد كل ثلث وتخلع مع الحلل
اما طلاق العدة فقد بينا انها حرة في تسع املاء فاذ اطلقها زوجها الحر والعبد طلقين حرمت
على الزوج حتى ينكح غيره فان انكح غيره وفارقها جاز للاول العقد عليها وهكذا تحرير بعد كل
طلقين وتخلع من الحلل والاشكال في الفرق بين طلاق العدة والسنة في الامر تقدم ومن انفق
بعضها في عدة طلاقها اشكال من منع من نكاح الامر مع وجود الطول وان العنت سوغ نكاحها
مع وجود بعض المهر ومع رضا الحره يتاخر صداقها او يوفى بعضها لان لها ان يطالب ببعض
صداقها فيجب في الذمة فيلحق الضرر وكذا يجوز مع وجود واهب اقتصر في التسوية على الواحدة فان تزوج
امتين بدفعة بطل العقد عنده وان مرت ثلث عقد الاول ولو عقد بدفعة على اربع حرائر وامه ففسد
عقد الامر خاصة ولو تزوج الامر ثم وجد الطول لم يفسد ها عقد جماعاً ولو قد بعد العقد كتب واحد
للطول حين العقد وصدة المولى حكم بنفس العقد في حقها وان كذب في حق خاصة ولو كان ذامال
فقال استعدته بعد العقد فالقول قوله ولو تزوج بامر امر ثم ورثها بطل النكاح فان وصيها ابو غيره
وخرجت من الثالث فان اختار المولى له امضاً العقد صح وان كان له فسخ ولو كان القبول بعد الوفاة
وقلنا الملك صح وبطل النكاح وان قلنا انه كاشف عن الملك حين الوفاة فلا بطلان وهذا التفصيل
لو قلنا بانقضاء الموصي لا الوارث اما اذا قلنا ببقائه على حكم مال الميت وهو الحق فلا بطلان على
التقديرين لا يجوز للعبد ان يزوج الامر على الحره كما قلنا في الحره لغيره وكذا لا يجمع بينهما في
عقد واحد من دون الرضا لو كان تحت حرة صغيرة لا يمكن وطئها جاز له نكاح الامر على القولين و
كذا لو كانت كبيرة عاينه لا يصل اليها على اشكال ولو وجد ما يشترط جاز له العقد على الامر اذا لم
يرغب في الحره من تزوج امره ثم علم انها كانت قد زنت لم يكن له فسخ العقد ولها الصداق عليه
لا يرجع به على الورث في رواية الرجوع اذا تزوجت المطلقة ثلثا بشرط على الحلل في العقدان
لانكاح بينهما بطل العقد وقيل بلغوا الشرط خاصة ولو شرطت الطلاق صح النكاح وبطل الشرط
المهر ولها مهر المثل مع الدخول ولو لم يصح الشرط وكان بينهما ذلك اوسر الزوج او الولد لم يصح

النكاح وكل موضع حكم فيه فساد العقد فانها لا تخل بالنكاح الشغار باطل وهو ان تزوج بنته او وليته برجل على ان يزوج
الرجل بنته او وليته ويجعل كل واحد منهما لوعده كذا فلا نكاح بينهما ولو قال زوجتك بنتي على ان
يزوجني بنتك على ان يكون نكاح بنتي سهم البنات مع نكاح بنته ويطل نكاح بنت المحاطة لو قال على ان يكون
نكاح بنتك مهر البنت يطل نكاح بنته صح نكاح بنت المحاطة ولو قال زوجتك بنتي على ان تزوجني بنتك
على ان صدق كل واحد منهما ما صح النكاح قال الشيخ وسيطل المهر لان جعل صداق كل واحد
تزوج الاخرى شيئا اخر فيطل المهر ولا فرق بين اخلاها في المهر واساقها وانما حكم بسخي النكاح
هنا لان لم يشتر في البضع اشان بخلاف الاول التي جعل بضع كل واحد منهما ملكا للرجل بالزوج و
للبنت بالمهر ولو قال زوجتك بنتي على ان يزوجني بنتك على ان بضع كل واحد منهما مع عشرة دراهم
مهر الاخرى يطل ايض ولو زوجتك بنتي على ان يزوجني بنتك ولم يعين مهر النكاح ان وجب
مهر المثل ولو قال زوجتك جاريتي على ان يزوجني بنتك ويكون زوجها بنتي صداق البنات صح
النكاح مع 2 نكاح المشتري وانكر الكفار والاملاء والعبيد والمتعة
وجبت اخرى وفيه قصو 2 نكاح المشتري وفيه جنت لا يجوز للمسلم نكاح غير الكنائس من صابر
اصفا الكفار سواء كان بقدر او امر او متعة او ملك يمين بلا خلاف اما الكنائس من اليهود والنصارى
فالمشهور تحريمهم بالعقد الدائم وفي المتعة وملك اليمين روايتان او بها الجواز على اشكاله الجوسية هذا
في الابتداء ويجوز في الكنائس استدامته كان لاسلم الذي وعده كتابته فانه تستديم نكاحها اليهود
لهم كتاب التوراة والنصارى لهم الانجيل اما الجوسى فقبل كان لهم كتاب ثم فسخ ورفع من بين اظههم
فلمهم شبهة فلقوا بالكتابين في احكامهم اما السامق فمهم قوم من اليهود يخالفونهم في بعض المروج
فحكمهم حكم اهل الذمة وقيل ليسوا منهم فحكمهم حكم حرين واما الصائون فعلمهم بصارى وقيل
انهم يخالفون بهم في الاصول ويقولون ان الفلاني باطل وبعيدون الكواكب فحكمهم حكم الحرين ايض واما
من له كتاب غير التوراة والانجيل من الكفار فحكمهم حكم الحرين ايض وذلك مثل محفاريهم عليهم وزبوس
داوود واما من يسلم لا دين اهل الكتاب بعد الفسخ كانوا حكم المسلمين وان كان قبل فحكمهم حكم اهل الذمة
اذا قلنا يجوز النكاح الذي يثبت لها ما شئت للزوجات المسلمات من الحقوق والتسكين و
النفقة والقسم احكام الالايا من مطالبة بالعبية عند انتهاء المدة والطلاق وسب عليها حقوق

الازواج

الازواج كالتفكر من الاستمتاع والتسكين حيث شئ وجوز له وطها قبل الغسل من الحيض والنفا من عند
انقطاعها ولو قلنا بالمنع في المسئلة فلذاها فيلزمها الغسل وان لم يصح منها المسئلة فخصيلا لحق الادري
وان تعدد تحصيل حق الله تعالى وكذا لو كانت مسلمة مجنونة فانه يحجرها على الغسل وان لم يصح منها المسئلة واما
الغسل من الحيضة فالأقرب ان ليس اجبارها عليه والحاصل ان كل ما يمنع من الاستمتاع فله اخبارها على الله
وكل ما يمنع من كمال الاستمتاع في اخبارها عليه نظر وما لا يمنع منه ولا من كمال فليس اجبارها عليه و
طول شعر البدن والاطفار ان منع من الاستمتاع اجرت على الله ولا فلا وله منعها من الشعر والكفين
والخروج من بيتها وشرب الكثير من الخمر وقيام دون الاسكار احتمال ولو كانت مسلمة وارتدت شرب البئيد
على مذهب الخنفي منع وفي منع الكافرة من كل لم الخمر احتمال قوى الشيخ عدم المنع وكذا ليس منع المسئلة
عن كل الثوم والبصل واشباهها وله منع المشتري من لبس حلة الميتة ومن الحاشية الذي يتعدى اليه
2 اسلام احد الزوجين وفيه عشا اذا سلم زوج الكنائس وولها فحوايق
على كل نكاحها سواء اسلم قبل الدخول وبعده ويجوز له نكاحها بالعقد السابق مع كفرها ويكون حكمها
تقدم سواء كانت دار الاسلام او دار الحرب باختلاف الداران بها ولو اسلمت الكنائس دون زوجها
فان كان قبل الدخول انفس العقد لأمهر لها وان كان بعده انتظرت عدة الطلاق فان اسلم فيها كان
النكاح باقيا وان انقضت على كفرها بابت من لها المهر قبل الفسخ ان كان الزوج لشرايط الذمة كانت
النكاح باقيا غير انه لا يمكن من المطالبة بها ولا من الدخول عليها ليلد وليس بعدو العدة للحرمة ذات الاثر ان الله
وللانفران وغير هاتئ اشهر ولو كانت ايسة من من تحيض انتظر العدة بالاشهر ايض مع الدخول اذا
اسلمت دون بعد الدخول فقد قلنا انها ينتظر العدة وعليها مقضاها سواء خرجت العدة وما هو بان على
الشرك او اسلم قبل الانقضاء غير الكنائس من اى اصفا الكفار وكانوا اذا اسلم احد الزوجين منهم
فان كان قبل الدخول انفس النكاح في الحال سواء كان المسلم الرجل والمرأة ولو كان بعد الدخول انتظرت
العدة فان اسلم الاخر فيها كان النكاح باقيا ولا فرق بين ان يكون المسلم الرجل والمرأة ولا اعتبارا بالذمة
في هذا الحكم وعلى الزوج النفقة العدة مع الدخول كما قلنا هناك ان كانت بين المسلم ولو كان المسلم هو
فانقضت العدة قبل اسلامها لم يكن لها نفقة وان اسلمت في الامساك كان لها النفقة عن المستقبل وفيما
مصر وجهان اقرها السقوط فلو قال اسلمت بعد شهرين من اسلامي فلا نفقة فيها على وقالت بل بعد

شهر فاقول قوله مع اليقين وكذا لو قلت قبل انقضائها فإلزامه ما فيه وفي النفقة فقال بل بعد الانقضاء
فلا نفقة فالقول قوله ولو أسلم أحدهما وحلف الآخر حتى انقضت العدة وموت المدعي فلو اختلفا
فقال الزوج أنا أسلمت وحلفت أنت فلا نفقة لك وقالت بل أسلمت أنا في النفقة أحل تقديم قوله
على بثبوت المدعي وأصله براءة الدخول وقوله لوجوب النفقة عليه ولا الأصل البقاء إذا أسلم
الكاثر وعنده أكثر من أربع حرائر وثبتت بالعقد الدائم فأسلمت أو كن كتابية وإن لم يسلم بخير أربعاً
فارق البواقي سواء كانت عقد عليها أو وقع دفع واحدة وسواء أحرار أو إبل أو أمة وأخرى المرتبات
إن كان حراً ولو كن أماً أو حراً غير أمين وحريتين أو أربع حرائر ولو كن أربعاً أو ثلثاً عقدت عليهن و
لا اختيار ولو أسلم المرأة وقد تزوجت بآنيش فإن كان متهما كان عقد الثاني باطلاً وإن وقع دفعه
بطلاً معاً ولا اختيار لها فيها ولو أسلم عقيب إسلامه كان الأحياء حلالاً لغيره لئلا يتأذى العقد والعبد
لستديم حرة حريتين أو حرة وأميتين أو أربع أمماً إذا أسلم الكافر على امرأته ونهت زوجها عن دخولها
فإن كان قد دخل بها حرماً مطلقاً وإن كان قد دخل البنت خاصة ثبت عقدها وحرمت الأم مؤبداً وإن كان قد
دخل بالأم خاصة حرمت البنت مؤبداً وهل يحرم الأم مؤبداً مجرد العقد على البنت هنا قال الشيخ نعم وإن لم
يكن دخل بها قال الشيخ يحرمها شيئاً إذا عقدت المشرك لا يحكم بصحة الأبناء من الاختيار في حال الإسلام
ولهذا لو تزوج عشر فأختار منهن أربعاً لم يحل للبواقي مهر ولا نفقة ولا متعة بمنزلة من لم يقع عليه عقد
فإذا أخبر الأم كان بمنزلة من لم يقع عليه البنت ويحل لزوم نكاح البنت أو عقد المشرك صحيح كالزواج
أحياناً فإنه يختار بينهما شيئاً فيكون صحيحاً وصحة النكاح يقتضي في البنت الحرز المؤبد في الأم واختارها
الشيخ هنا لا يجمع اختياره في الثالث ولو كانت الأم والبنت أميتين لم كان وطئها حرماً مطلقاً
وإن وطئ أحدهما حرماً على الآخر كذلك وإن لم يكن وطئ شيئاً منهما بخير ولو أسلم عن أختين غير أميتين
شأنه على سبيل الأخرى سواء دخل بها أو لا وكان عند أمه حرة وصبر وعنتها أو خالها إذا لم يخرج
العزة والحال نكاح بنت الأم أو بنت الأخت ولو أجاز نكاح الجميع وكذا لو أسلم عن أمه ولو أسلم للزوجة
أكثر من أميتين زوجاً بخير اثنين منهن تزوجت عليهن وأمه وسواء دخل بهن أو لا وسواء كان واحداً أو طولاً
ولو أسلم عن حرة وثلاث أمهات أسلمت معهن نكاح الحرة وبطل نكاح الأمهات إن لم يرض الحرة وإن رضيت
اختار اثنين منهن وانفخ نكاح الثالثة ولو أسلمت الحرة خاصة ثبت نكاحها ووقف نكاح الأم

عائذ

على رضاها فإن أجازته اختار اثنين إن أسلمت العدة أو كن كتابية ولو أسلمت الأم خاصة فإن أسلمت الحرة
في العدة ثبت نكاحها وكان حكم الأماء ما تقدم وإن انقضت على الشريك بطل نكاحها واختار اثنين من الماء و
لو طلق الحرة قبل إسلامها ما أسلمت العدة على الشريك بدسار الدية ووقف حين اختلاف الدين وإن
أسلمت العدة ثبت الطلاق واختار من الأماء اثنين ومن منع نكاح الأماء مع الطول بطل نكاح الأماء بشروط
نكاح الحرة قبل الطلاق ولو أسلم وعنده ثمانى حرائر فأسلم معهن كان له اختيارهن وانتظار الباقيات
فإن خرجت العدة وهز على الشريك وقع الفسخ في الشركات وثبت نكاح الأربع والأعداد من حين اختلاف
الدين ولو أسلمت العدة كان له أن يختار أربعاً منهن فيفسخ نكاح الأخرى من حين الاختيار ويعقد
من ذلك الوقت أيضاً ولو أسلم أربعاً وكلن البنت كتابية كان له أن يختار الكتابية وإن أسلم على الكفر
فيفسخ نكاح المسلمة من حين الاختيار ولو أسلم عن أربع أمهات وأزوجة فأسلمت واحدة كان له اختيار المسلمة
وانتظار الباقيات فأسلم قبل انقضائها العدة كان له أن يختار اثنين وانفخ نكاح الباقيات من حين الاختيار
وإن أقبل على الكفر حتم انقضت العدة حصلت البنت باختياره في الدين وكان نكاح الأول لا رماً
بغير اختيار ولو اختار ففسخ نكاح المسلمة لم يكن له أن الباقيات فلا يسلم للانقضاء العدة فيكون
نكاحها لازماً ولو فسخ نكاحها لم ينع الفسخ في الحال إلا أن يسلم اثنتين ويختار نكاحهما فيفسخ نكاح
الأول والراشد على الاثنين ولو اختار نكاح الأول أحمل عدم الاختيار لأن فسخ لم ينع والفسخ لا
الفسخ إنما لا ينع إذا أقام البواقي على الكفر لا انقضت العدة فاما إذا أسلمت فيها فإن فسخ نكاح من شاء
صحيح وكذا لو كان عقد ثمانى حرائر فأسلم أربعاً ولو لم يكن له فسخ نكاحهن إلا أن يسلم الباقيات
فإن فسخ قبل إسلامهن ثم أسلم في جواز اختيارهن ما تقدم من الاحتمال فديننا انما يجوز أن
ينكح الأماء مع وجود الطول ومنع بعض علماؤنا من ذلك فعلى المنع لو أسلم بعضهن وهو معشر نكاح
بعضهن وهو مؤبد واختار نكاح من أسلم وهو معسر يفسخ نكاح من أسلم وهو مؤبد والأعتبار بحال
اجتماع الإسلام وإسلامها وهو حال الاختيار واليسار لا يمنع من الاختيار الأول فحده لو أسلم
عن حرة وأربع زوجات أمهات فأسلم الأماء معهن ثم اعتنق وتاخرت الحرة قال لم يكن له اختيار الأم قبل العتق
لتمسكه بالحرة ولا بعده لأن وقت الاختيار وقت اجتماع الإسلام وإسلامهن وهو حرام أمهات لم يخرج
وأسلمت الحرة في العدة ثبت نكاحها وانفخ نكاحهن إلا أن يخرج فله أن يختار اثنين وإن لم يسلم

يختار اثنين من الأماء لا يزيدان المربع وقت تلك الاختيار وهي اما لافوق وجوده ولو خالف
ولختار فان اسلمت المرأة في العدة انفسه بكاح البواقي والتي اختاره الا ان يخرج المرأة وان لم يسلم في صح كاح
الاثنين الذين اختارها احتمال اما لو اعتنق قبل اسلام الزوج واسلم من ثم اسلم واسلم او بعد
اسلامه قبل اسلامه ثم اسلم كان له ان يختار اربعة لان حاله الاختيار حال اجتماع اسلامه واسلمه من
فاختارهن انفسه بكاح المرأة باختيار ان اسلمت في العدة وبخلاف الدين ان لم يسلم وان اخذ الاختيار
حتى يسلم الخامسة قال الشيخ كان له ذلك ويجعل الزام باختيار ثلث منهن وناخير اختيار الرابعة ليعتبر
حال الخامسة اذ يلزمه كاح الثلث فلا معنى للثالث الاخر فان اسلمت في العدة بخير بينهما وبين الرابعة
وان انقضت على الشريك ثلث عقد الأربع لو اسلم العبد عن اثنين واربع حر فاسلم كان له ان يختار
امتين وحرًا او حرتين وليس للاثنين ان يختارا افراده وهل للحر ان يزوج ذلك قدي الشيخ نعم فينبغي عنده
امتان ثلث عقد عليهما لو كان تحت العبد اربع اماء فاسلم ثم اعتنق وباخر اسلامه كان له ان يختار
الفتنة فيمكن عدة للحر ان اسلم في العدة وان بقي على الشريك حتى انقضت العدة من بالاختلاف و
ظهر بطلان الفتنة بمصادقة البنت وهل يكمل عدة الحر فيه وجهان والمقام فان اسلم في
العدة اختار اثنين وان انقضت على الشريك انفسه بكاح من حين الاختلاف وثبت العدة منه
وهل يكمل عدة الحر بقوى الشيخ عدم ذلك البراءة ولو اقرن المقام قبل اسلامه لم يعتد به ولا يسقط
حقه من الفتنة عند اسلامه وان سكن عن اختيار الفتنة لم يسقط لانه على التراخي فان اقام الزوج على
المشرك حتى انقضت العدة وقع الفتنة باختلاف الدين وكان ابتداء العدة من حين الفتنة وقوى الشيخ
انهن لا يكملن عدة المرأة وان اسلم فيها فان اختر من امة انفسه بكاح واعتد من عدة الحر وان
اختر المقام غير اثنين ولو اسلم العبد قبلهن ثم اعتنقهن كان له ان يختار الفتنة فان كن مشركات فلا حكم
لاختيارهن المقام مع فان انقضت العدة على الشريك انفسه بكاحهن وان اسلم غير اثنين واختار للعقبة
على الفور ولو ادعت عدم علمها بالعقود وكان مما يخفى عنها كان القول قولها مع اليقين والا فلا ولو
ادعت جهالة الحكم قوى الشيخ القول معها فالقول قولها مع اليقين ولو اعتنق العبد والام معا قال الشيخ
لاختيارها فلو اعتنق دونه ولم يعلم حتى اعتنق بثبوت الخيار وجهان قال بعض علمائنا بثبوت الخيار
للغة وان كان تحت حر فلا يسقط خيارها بعقدها لو اسلم العبد عن اربع حر او اسلم

مع اثنين ثم اعتنق ثم اسلم الباقيات كان له ان يختار اثنين لاثنين ثبوت الاختيار وكان عيدا
فاذا اختار اثنين وفارق اثنين كان له ان يزوجها الاخر ولو اسلم واعتنق ثم اسلم لزمه كاح
الأربع لانه لا يجوز له كاح الأربع وقت اجتماع الاسلام في الاختيار وكيفيته
وفيه عينا اذا اسلم الحر وتحت اربع كتابية ثبت عقد عليهن ولو كن وثنية او مجوسا انتقلت العدة
فان اسلمت ثلث عقد عليهن ولا خيار له وان انقضت العدة على الشريك انفسه بكاح من حين الاختلاف و
لا خيار اما لو كن اكثر من اربع حر او وثنية فاسلم في الدخول وجعل في الاختيار اربعة ويقارق البواقي من
حين الاختيار ويعدون من تلك الحال فان منع من الاختيار حبسه الحكم فان اختار والاخره وعنده فان
امنع اعاده لا للشيخ فان اختار والاخره ثانيا وعنده فان اختار والاخره لا للشيخ وهكذا لا ان يختار
وليس الحكم ان يختار عنه ولو حرم بعد اسلامه اختار الوعدة يحجب الزوج الاتفاق على الجميع لا ان يختار
عنه ولو حرم بعد اسلامه اختار الوعدة من ما فارقته قبل الاختيار وتحت ثمان سنة وجب عدة الوفاة على
الجميع فان حر او املا اعتد من مابعد الاحلين ايض وهو اربعة اشهر وعشرة ايام وان كن من ذوات الارزاق
اعتد من مابعد الاحلين ايض وهو اربعة اشهر وعشرة ايام وثلاثة افرام ولو وقع سهم الزوج له فان اسلم
اما بالتحصيل لبعضهن او بالقبض لبا المساءات دفع اليهن وان لم يصطحن في موقف فان طلبت الأربع
فيادون منه شيئا لم يعطين وان طلبت خمس منهن اعطين ربع الثمن مع الولد وربع الربع مع غيره يصنع ما
اصطحن عليه ان طلبت ست اعطين نصفه وهكذا ولو وقف الباءة ولا يسقط حق واحد ما حلف ولو كان
فيهن مولى عليهما لم يكن للولي ان يأخذ اقل من ثمن الموقوف لانه اقل نصيبهما مع الفتنة ولو كن اربع وثنية
واربع كتابية فاسلم الوثنية مع اسلامه ثم مات قبل الاختيار احتمل ان لا يوقف لان الاتفاق اما يكون مع تيقن
الوراثات ويجعل هنا ان يختار الكتابية فلا يرثن وقواه الشيخ فيكون ميراثا لباية الورثة ويجعل الاتفاق حتى
يصطحن كالوقف الميراث مع الحمل وان شككتا في ارضه الا ان يصنعن لا يدفع اليهن مع اصطلاجهن حتى
يصطحن مع نفية الورثة الذين يكون لهم نصيب الزوجات ان لم يكن واريات لزمه بينهم بخلاف الاول لا يتقن
ارث الزوجات هناك اختلافا في الدين فمخ لا يطلق وكذا الاختيار فلا بعدة الثلث فان اسلم عند
وثنية او مجوسية قبل الدخول انفسه بكاح وكان لها نصف المسمى ان كان مباحا ولا نصف مهر المثل و
ان لم يتم شيئا ففي موضعها المقتة وان كان بعد الدخول وجب المسمى المباح كلا ومهر المثل

لم يتم اوسى حراما ولو اسلمت هي ولا فان كان قبل الدخول سقط المهر بجمعه وان كان بعد ثبت للجميع ولو
اسلم دفعه او كانت كتابية فالنكاح بحاله وكذا الصدق المباح ولو قال اسبق اسلامها قطعا ولا يعلم اليقين
فان لم يكن المرأة قبضت من المهر فليس لها المطالبة لامكان سبقها وان كانت قبضت جمع الزوج بصفه
خاصة وليس المطالبة بالية لامكان سبقه فتوقف حتى تبين ولو اختلفا في السابق فالقول قولها
استصحابا للمهر ولو ادعى الاستصحاب في الاسلام وادعت سبق احدهما فلاقوى تقديم قول الزوج علاوبا
استصحاب النكاح الاختيار قد يكون قول مثل اخرتك او اخرت بكاحك او اخرت حبسك او
امسكتك وامسكت بكاحك وما اشبه ذلك وقد يكون فعلا بان يطأ او يقبل او يمس شهوة على اشكال
فيما لو رتب في الاختيار عقد الاربع الاول وان دفع البواقي ولو قال عاردا على الاربع اخرت فافكر
ان دفع ونبت نكاح البواقي وقال للاربع اخرتك او امسكتك صح نكاحك وان دفع البواقي ولو قال للاربع
طلقتك ثبت نكاحك وطلعتك فافكر ان دفع البواقي وكذا لو طلق واحد ثبت نكاحها وطلعت وكان له
اختيار ثلث وان قال للاربع فارتكبتك لم يكن اختيارا وان دفع نكاحك ثبت عقد البواقي والظهار
والايلاء ليسا اختيارا على اشكال ذلك وحلف على الاجنية الا يطأها ثم تزوجها ووطئها
الكفارة والظهار بواجب غير الزوج فان اختار غير مظاهر ولا منها سقط حكمها وان اختار حراما
تعلق بها حكمها وكان العود من حين الاختيار ان لم يبارقها ومدة الايلاء من حين الاختيار و
في الشيخ الذي يقصر من نساء الظهار والايلاء اختار اذ لسان غير الرخصة وفيه قوة ولو قدر
احدهن فان اختارها سقط الحد بالبيعة او باللعان وان اختار غيرها ثبت للداربع البيعة هذا
اذ الملق او ظاهر او لا وقرف بعد اسلامه ولو كان قبل فان انقضت العدة عزم عن القدر و
لرد فدية البيعة خاصة وسقط حكم الباء وان اسلم فيها فان اختار غيرها فلا حكم وان اختارها ثبت حكم
الجميع وفي القدر التعزيم ولرد فدية البيعة واللعان لو اسلم واسلم ما زاد على الاربع مؤجلا
يختار اربعاً وليس اختيارا دونهن كما انه ليس له اختيار الزايد ولا يوجب اختيارهن دفعه بل يجوز مقاضا
ولو قال لاربع ففخت نكاحك وفصدت النكاح ففختا انقضت عقد من ان كان الباء اقل من اربع
وهل يكون لاعنا حتى ثبت له الاختيار للاربع من الجميع او ثبت نكاح البواقي وبغير اتمام الاربع من اللواتي
فمخت نكاحك والاقرب الثاني ولو قصد بالفسخ الطلاق لم يسع الطلاق الا ان يكون من يعتقد ذلك

في دفعه

في دفعه واماني غيره فلا وهو يكون اختيار المزدحم بالطلاق بل يفتي في اشكال اقرب ذلك ولو
كن اربعاً لا غير فاسلمت بغير نكاح من ولا خيار له فان قال ففخت نكاحك لم يصح سواء قصد حد
النكاح او الطلاق لان الفسخ انما يكون بالغيب الاختيار ليس ابتداء عقد وانما هو يتبين لمن
صحح النكاح منهم ويصح العقد الاول فلو اسلم عن ثمانى واسلم مع اربع فان اختارهن انقضت نكاح
البواقي وان تزوج اسلام البواقي فماتت المسلمات قبل اسلامهن ثم اسلمن لم يبطل الاختيار فان
اختار الاحياء لم يرث الموت وان اختار الموت يرثهن ليس الاختيار كالفسخ بل بينهما مخالفة
الحكم فلو اسلم ونحو خمس فاسلمت واحدة فاختارها صح ولو اسلم باينة فاختارها ايضاً صح وهكذا
لا الاربع فينقطع عصمة الخامسة ولو اختار فمخت نكاح المسلم او لم يكن له ذلك لانه لا يملك فسخ
النكاح في واحدة حتى يزيد عدد المسلمات على الاربع فلو اسلم البواقي فالا قرب جواز اختيار نكاح
من فسخ نكاحها او لا ولو قال حين اسلمت كل اسلمت واحدة فقد اخرت فسخ نكاحها لم يصح سواء
قصد الفسخ او الطلاق ولا يثبت اختيارها ولو قصد الطلاق لانه تعليق للفسخ بالشروط ومن
شرط النكاح وهو الطلاق كان باطلا ايضاً ولا اعتدالية الاختيار لانه تعليق للنكاح على شرط
اذ تعليق الطلاق عليه يستلزمه لو اسلم ونحو وثنية مدخول بها باقية على الشرط يتزوج باختار
او اربع سواء ما عقد واحد قبل انقضاء عدتها كان العقد فاسداً ام موقوفاً وكذا لو كان تحت اربع
وثنية فزوج بالجامعة قبل انقضاء العدة ولو اسلمت الوثنية دونهم وزوج باختارها فان انقضت
العدة وهو على الشرط انقضت نكاح الاول حين اختار والزوج صح نكاح البائنة ولو اسلم هو والاخرى
في العدة فخير من شاء من الاثنين لو تزوج المشرقة متعة ثم اسلم بعد انقضاء العدة فلا نكاح بينهما
وان اسلم قبلها كان النكاح باقياً لا حين الانقضاء ولو اسلم الزوج او بعد دخول اسقطت العدة
فان اسلمت وقد عزم من اجل شيء كان الملك بها ملك المدة والا فلا نكاح وهل يرجع من المهر بقية المدة
القاسمة بعد اسلامه الا قرب لك ولو اسلم قبل الدخول فانقضت المدة او العدة وهو مترك فلا قرب
ثبوت نصف المهر لها ولو اسلمت دون قبل الدخول فلا قرب عدم المهر وينفسخ النكاح في الحال فلو اسلم
في المدة لم يملك نكاحها وان كان بعد الدخول ثبت لها من المهر بقدر ما استوفاه من الايام و
الا قرب ثبوت الباء لان الامتناع منه لو تزوج المشرقة بشرط الخيار ابد العقد فاسداً فان

اسلمها لم يبرأ من النكاح لا يعقد مستأنف لو كان الخيار لهما ولو كان الخيار لأمه فان اسلمها
قبل انقضائها لم يبرأ وان اسلمها بعد انقضائها اقر عليه لو تزوج بها وهو معتد فان اسلمها وهي في
العدة لم يبرأ عليه لانه لا يجوز ابتداءه في حال الاسلام وان اسلمها بعد انقضائها اقر عليه ولو تزوج تحليل
اسرا وابنة وامرأة طلقها ثلاثا ولا عنها ثم اسلمها لم يبرأ عليه ولو عضها حاله الشك ثم اسلمها لم يبرأ عليه
وكذا لو طأ وعنه على الوطئ من غير عقد اذا اسلم بعد ان طلق كل واحدة من الاختين ثلاثا ثم اسلمها وادار
الزواج باحدهما قبل ان ينكح غيره لم يكن ذلك اعتبارا بغير طلاق المشرقة كما يصح بكاه ولو اسلم
اسلمها ثم طلقها لابلان لانه طلق من كانت خيار منها فاذا عين جازله العقد على الاخرى ولو اسلم
من ثانی سنة واسلم معها طلقها اختيارا مبرح فاذا عدهن وقع بهن الطلاق وحل له نكاح
الباقين في الارتداد وفيه جهل اذا ارتداد الزوجين عن الاسلام قبل الدخول
انقضى النكاح في الحال فان كان المرد الرجل ثبت لها نصف المسمى الصحيح ونصف المثل ان كان
سبي فاسدا والمعتق ان لم يسلم ان كانت المرأة سقط المهر وان كان بعد الدخول ثبت المهر ثم ان كان
ردة الرجل عن فطرة انقضى النكاح في الحال وجب له ويعتد المرأة عدة الوفاة ولا يبرأ عليه لو تاب
وان كان من غير فطرة وقف الفسخ على القضاء عدة الطلاق فان انقضت ولم يرجع فلا نكاح
بينهما وان مرجع في انما كان الملك بها ولو كان المرد المرأة انتظرت عدة الطلاق فان رجعت كان
الملك بها والا فلا نكاح بينهما وسن انقضاء النكاح من حين الارتداد لا من حين انقضاء العدة ولو
ارتد معا فالنقض كالفناء المرد يبيع من وطئ الزوجة المسلمة المدخول بها لان النكاح موقوف
على انقضاء العدة ولو اريد وطئها ولم يرجع في العدة كان عليه المثل وكذا لو كانت هي المرتدة
فوطئها او ارتد معا وان رجعا او رجع المرد منها في العدة فلا مهر لذلك الوطن عليه المردة لا
يصح نكاحها للمسلم لشركها ولا للكافر لغيرها بالاسلام اذا اسلم زوج المشرقة بدونها ثم ارتد فان قامت
الزوجة على الشرك حتى انقضت العدة من حين اسلم فقد بارت منه من حين الاسلام باختلاف الدين وان
اسلمت في الاثنان من عدم النكاح باختلاف الدين فنصرت له اعادة من حين الارتداد اذا كان تحت
المشرك ثانی مشركت فاسلم واسلم معها فارتد قبل ان يحار وقت النكاح على انقضاء العدة فان
اراد ان يختار اربعا حال ارتداده لم يكن له ذلك فان عاد قبل الانقضاء كان له الاختيار وان

انقضت

انقضت قبل رجوعه حصلت البتة منه حين الارتداد اذا كان تحت المسلم كتابية فانقضت عن دينها
ما يبرأ اهلها عليه كعبادة الاصنام لم يبرأ عليه جاعا فحل عدم قبول غير الاسلام منها وقبول الرجوع وقبول اي
دين يبرأ اهلها عليه فان كان الاستقلال قال الدخول انقضى النكاح وان كان بعدة فان رجعت لدين الاسلام
او دينها او دين يبرأ عليه فان كان لا اليهودية او النصرانية فان قلنا بقبوله كان النكاح محال ولا
انقضى العقد ان كان قبل الدخول وقف على القضاء العدة ان كان بعد وان اسلمت للمجوسية انقضى
العقد قبل الدخول ووقف على الانقضاء بعد فان رجعت واسلمت فمها على النكاح ان قلنا بقبول
الرجوع وان خرجت العدة انقضى النكاح ولو انقضت زوجة الذي لا غير دينها فكذلك بناء على ان
لا يقبل منها الاسلام في ما يتعلق بتعلق ما ذكر وفيه جهل نكح المشرقة
صح وطأ فمهم واقع فلو طلق المشرقة زوجة ثلاثا ثم اسلم لم يحل له امر اجعتها الا بالحل ولو كان
للمسلم زوجة ذمية فطلقها ثلاثا فتزوجت بغيري وطلقها حلت الاول اذا اسلم الذي ونكح المشرقة
من اربع مرات ذمية اختار اربعا من كالحربي ولا فرق بينهما الا في شئ واحد وهو ان الحربي اذا اهرق
منهم وكان يعتقد ذلك نكاحا واسلموا اقر على ذلك بخلاف الذي فانه لا يقبل على مثل ذلك لان اهل
الذمة لا يجوز لهم ذلك وعلى الامام الدرع عنهم ودفع من قهرهم والمستامن اذا قهر امرأة على
نفسها وكان يعتقد ذلك نكاحا اقر اذا اسلم لان المستامين لا يلزم الامام بنصرتهم وانما
هم امنون من المسلمين واهل الذمة ولهذا لو قصد هم اهل الحرب لم يلزم الامام ومنهم بخلاف
اهل الذمة اذا تزوج مجوسي او وثني بدينية اقرها الحاكم اذا اترفعا اليه وكذا لو تزوج ذي محسنة
او وثنية ولو تزوج من يبرأه لم يبرأ عليه وان بابا ويجوز للذي ان يزوج بحرية من اهل الكتاب
وغيرهم اما المسلم فلا يحل له ذلك ولا بالذمية من اهل الكتاب لا يجوز للمسلم اكل ذبيحة
الكفار وان كانوا اهل كتاب لان نكاح نسائهم وكذا المتولد بين الحربي واهل الذمة قال
الشيخ وفي اربعنا من احاب نكاح اهل الذمة واكل ذبايحهم والولد يتبع المسلم من ابوين الاسلام
وفي الاقران بالحرية يتبع الاب اذا كان بين مشركين مختلفين قال بعض الجمهور يبيع للحربي
الحرية والرق اذا اترف الكفار الحاكم يحجز بين الحكم بينهم وبين دفعهم لاهل غلبتهم سواء
كانوا احر ببيع او مستائمين واهل الذمة او كان احدا الخصمين من جنس هذه والاخر

من الآخر لا يجوز على الحاكم الحكم بينهم وان كانوا اهل الترافع اليه اذ لم يجب على الحاكم الحكم لا بد من الخصم ان
يرفع اليه اذ احكم الحاكم بين الكفار وجب الحكم بما يقتضيه سوعنا فاذا اراد المشتري ابتداء بكم مشرك
عنده عقد لها كما يقتضيه المسلمون واختار المشرك وعدم كونه المسلمين وان اراد استدامته حكم بصفحة
ان كان يسوع له ابتداء عليها بعد ان يكون الواقع في المشتري يفتقدونه صحيحا لانما والحاصل ان كل نكاح
لو اسما عليه فاعليه في حكم بينهما بصحة اذ اترافعا اليها مشركين والمهر الصحيح حكم بصحة سواء كان مقبولا
او لا وان كان فاسدا فان كان مقبولا لم يفسد واستقر الاستسقط وقضى مهر المثل وان قبض حصته
سقط مهر المثل بازائه فان كان خيرا عشرة امارا وفضل منه خمسة فان كانت ميسورة وجب نصف
مهر المثل فان كانت مختلفة فالأقرب اعتبار بالقيمة عند مستقبله ولو كان كرايا او خارا يربا القيمة
من غير التعاطي العدة ولو كان للكافرين صغيرا لم تزوي كالمسلة
يتعلق بانكحة المالك وفيجبنا قد بينا انه لا يجوز للعبد ولا لأمته ان تزوجا انفسهما الا باذن
المولى فان باذرها من غير اذن قبل بطل ولا قرب انصرفا اذ المولى فان اجاز صح والا
بطل وعلى المولى مهر عده ونفقة زوجته وله مهرته وكذا لو كان كل واحد منهما مالكا او اكثرا وان
العض لم اذن الا باذن البائة وكذا لا يجزى على المكاتب مطلقا كانت او مشرطة ولا العقد عليها
الا باذن المولى وكذا المكاتب ان كان الابوان رقا فالولد للمولى فان كان مولاها واحدا فالولد له
ولا كان لها بالتسوية سواء شرط ذلك او اطلقا ولو اشترط احدهما او شرط زيادة لغيره ولو
كان احدهما حر تسعة الولد سو كان الحر الاب والام الا ان يشترط المولى رق الولد فيلزم لزوم الحر
اكثر من غير اذن للمالك وطهاصل الاجازة مع العلم بالحرمان كان عليه الحد فان كانت عالة فلا مهر
لها ولا ثبت المهر للمولى والولد قبله ولو كان الزوج جاهلا او حصلت به شبهة سقط الحد
دون المهر وسقط الولد حر وعلى الاب مهر يوم سقوط حيا للولاء وكذا لو عقد عليها بغير دعواها
للموت فيلزم المهر وقيل عشر فتمت مع البكارة ونصفه مع الثبوت ولو كان دفع اليها مهر السعدا ما
وجد منه وكان الولد قاصدا على الزوج فحكم بالقيمة ويجب على المولى دفعه المهر ولو لم يكن له مال يسوق
فيمتهم وان امتنع قيل وجب الاقام ان يقدمهم من سهم الرقاب اذ تزوج العبد حره على ائنه
حريم بان ماله معد وكان ماله بالية التزويج بخيرت المواة في الفسخ والامضاء وان فسخته قبل

الدخول فلا مهر وان كان بعد فلهما المسمى وعليها العدة ولا نفقة لها ولا سكنى وان كانت حايلا
وقلنا النفقة للحل يثبت لهما والا فلا وان كان مازونا فالكام موقوف على الاذن ولو شرطت
لساويان بخلافه اعلى او دون او نصفه كالساحر والسوار والطفل والقصر والحمل والعلم فان
للأول صح العقد وثبت لها الخيار في طرف العوبة اذا شرطت حرية وفي طرف النسب شرطت رفعها
فبان دونه سواء كان مساويا لها او دون لوارفع منها وقوى الشيخ سقوط خيارها اذا بان دون
الشرط وكان مساويا لها واعلى ولو كان المهر من جهتها فان كان في الحرية بان تزوج بها على
حرية فبات امره قلس الشيخ الاظهر في الروايات البطلان فان لم يدخل فرفق بينهما ولا مهر وان
دخل فلهما المهر ويكون للسيد لانه من كسبه ويرجع الزوج به على المدلين فان كان الوكيل استقارة
منه مع لسانه ويظهر البسار مع عشرة وان كان الزوجة بمعها بعد العقد وان اقبلها فالولد
حر وعلى الاب نفقة يوم سقط حيا ويرجع به على الغام ايضا قاله قيل النكاح الصحيح هل يثبت الخيار
للزوج المذهب ان كان العرو من الحرية من النسب الصفات كالحسن وغيره ثم ظهر الخلاف فالكام
صحج وهل يثبت الخيار فيه احتمال ولو تزوجها على انها لیسلم فبات كناية بطل العقد ومن قال ممتنا
بصفحة العقد عليها وجب الخيار لو زوج عبده بأمته كان عقدا صحيحا لا باع محرمة قيل ويجب ان
يعطيه المولى شيئا من ماله والا لا استحباب وكان الفراق هنا ببد المولى فباعتها بها وبها
باعتها وان لم يوقع مطلقا ويكون ذلك فسخا بينهما ولو مات المولى بخير الوارث في فسخ العقد
ابقائه اذ ازوج العبد بمحبة مع علمها بعدم الاذن والحرمان لم يكن لها مهر ولا نفقة وكان اولادها
رقا لمولاه ولو كانت جاهلة ولا اولاد احراز لاقية عليها ولها المهر ببيع العبد بعد عتقه ولو تزوج بامته
غير مولاه كان الولد لمولاه ومولاه المارة معا سواء اذما في النكاح او لم ياذنا ولو اذن احدهما دون الآخر كان
الولد لمن لم ياذن اما لو اذن العبد بامته بمولاه فان الولد للمولى الا انه خاصته لو تزوج حر بامته اثنتين
ثم اشترى حصته احدهما بطل العقد وحرم وطها سو اجاز الشريك العقد بعد الابتاع على خلا
اولا ولو حلها الشريك بى باجة المولى فولان وكذا لو ملك نصفها وكان البائة حر لم يحل له وطها
بالمالك ولا بالعقد الدائم ولو باها باها قبل جاز له عقد المتعة عليها في زمانها المحتص بها يجوز
للمولى ان يتزوج بامته ويجعل صداقها عتقها فيقول زوجتك واعتقدك وجعلت مهرات

عقبت فيلزمهاج النكاح قال الشيخ ولو قدم العتق على التزوج عتقت وكان بالخيار في النكاح ومنهم من منع ذلك
وجعل العتق يقدم العتق لان العقد لا ينعقد الا بالامام فعيا قول الشيخ ولو قدم العتق عتقت فان اختارت النكاح فلا يجب
وان اعتقت فعلها فيتمها يوم العتق فان رضيت بارتب وجمها بالقيمة وكانت معلومة صح ولا فلا ولو تزوجها
بغير الفرج ولها عليه المسمى وله عليها فتمها ولو طلق الى جعل عتقها صدقها هل الدخول قال الشيخ رجع نصفها
مرفقا واسقطه فان امسكت من حدتها يوم ولها يوم ويجوز ان يشترى من سهم الرقاب قال ابن سراج
القيمة وهي حرة واجبات ابرار ليس هو عتق قوي ولو قال لها اعتقتك على ان ازوج بك ولم
يقول وعقبتك صدقة عند العتق على تردد والاقر بعم وجوب قول النكاح فان امتعت فالجهر بنوب
القيمة ولو كان لغيره مملوك فقالت له اعتقتك على ان ازوج بك وقع العتق ولم يجب التزوج قال الشيخ ولا شيء
لها لان النكاح حق له وللطه فيه ولو قال لغيره عتق عتقتك على ان ازوج بك بنوع عتقه بعد العتق
لم يجب على الباتل التزوج وهل عليه السيد فتم العتق والشيخ فيه وكان والظاهر ان مراده للجهنم بناء على ان
اقوال الرجل السيد العتق عتقتك على ان ازوج بك غرضك على ان ازوج بك درهم في وجوب الباتل فلو ان وقوى الشيخ
العدم لاصل البراءة الدية اذا قلت لانه نفسها بعد الدخول لم يسقط مهرها وكذا لو سلمها السيد ولو
قلت نفسها قبل الدخول او قبلها سيدها لم يسقط المهر ايضا وقوى الشيخ سقوطه وكذا الجث في الحرة
يجوز مع الامم المروجة ويكون ذلك في الطلاق وعندنا فان اجاز المشتري النكاح صح وان فسح كان مفسوخا
وخياره على الفور فان علم ولم يفسح لم يفسح لزم العقد وكذا العبد اذا بيع وكان غتة ام ولو كان تحت حرة فبيع
قال الشيخ ثبت للمشتري الخيار ايضا على رواية ومنع ابن ادريس ذلك وحكم بلزوم النكاح ولو كان مالاك
فباعها لانيه كان لكل واحد من المشتريين الخيار وكذا لو باعها على واحد ولو باع احدهما دون الآخر
كان للمشتري الخيار بين الفسخ والامضاء وكذا للبايع على من عتده ولو كان محل منها مالاك فباع احدها
احد الزوجين لم يفسح شي اية والمالك الاخر بين الفسخ والامضاء ولو جعل منها اولا وكانوا المولى الا
اذا باع الحاربة فاجبار المشتري والامضاء ثم سافر بهما لم يكن لها نفقة وكذا لو لم يرسلها لا
الزوج ليل ونهار واما لو امكنه فيها اذ غاف فانه يجب لها النفقة على الزوج وعلى المولى ان رساها
ليل لا يستمتع ولا يجب رساها نهارا فلا نفقة لها اذ ازوج امته فان كان امته من مهر
محميا فهو فان باعها قبل الدخول سقط المهر ولو اجاز المشتري كان المهر لان الاجازة

كالعقد

كالعقد المستأنف ولو باعها بعد الدخول فله المهر الاول سواء اجاز الثانية او فسح وقتها الشيخ ان كان الاول
قبض المهر فهو له فان كان بعد الدخول فقد استقر وان كان قبل رد نصفه وان كان لم يقبض فلا مهر لها الا الاول
ولا الثانية فان اختار المشتري الامضاء لم يكن قد قبض الاول المهر كان الثانية لا مخرجه في ملكه فان دخل بها بعد
الشر استقر لكل وان ملقها قبل الدخول كان عليه نصف المهر للثالث فان كان الاول قد قبض المهر ورضي الثالث
بالعقد لم يكن له شيء وان باعها قبل الدخول فرضي للمشتري بالعقد ودخل بها الزوج بعد البيع كان نصف المهر
للسيد الاول ونصفه للثالث وان كان قد قبض الاول بعض المهر ثم باعها لم يكن لها المطالبة بباقي المهر سواء
دخل بها او لم يدخل لانه حال بينه وبين الاستمتاع بها وان كان الثالث رضى بالعقد بباقي المهر ان لم يرض لم
يكن له ذلك للسيد الاستمتاع بالخيار المروجة وان كره الزوج نهارا وله المسافرة بها وليس للزوج ذلك
ولموا ايضا ايجاز تمامه من الزمان من غير رضا الزوج لو زوج عبده ثم باعها قال الشيخ للمشتري الفسخ و
على المولى نصف المهر ومنع بعض علماءنا من الامرين لو باع امرا وادعى ان حملها منه وانكح المشتري لم يقبل قوله
افساد البيع وهل يقبل في الحاق النسب قبل ثم لانه اقرار لا يقصر به الغير وفيه نظر بشيء من حصول النضر
كالومات المقر ولا وارث لسواه يجوز للمولى عتق حاربه المروجة سواء كان الزوج قد دخل بها او لا وسواء كان
الزوج عبدا للمولى او لغيره او حتى او على كل تقدير ثبت لخياره في بيع النكاح وقيل انما ثبت لو كانت تحت عبدا
لو كانت تحت حر فلا اختيار له الشيخ وهو قوي والخيار على الفور ولو عتق العبد لم يكن له الخيار ولا لموا
لان زوجته حر كانت امرا ولا لموا الحاربة ولو زوج عبدا ثم عتق الامرا واعتقها معا كان لها
الخيار وكذا لو كانت مالاكين ثم اعتقت الحاربة او اعتقها معا فان الخيار لها خاصة ولو عتقت ولم تعلم
كان لها الخيار من العلم وان وطها قبله ولو جهلت الحكم فالأقرب بثبوت خيارها على اشكال ولو طلقها الزوج
رجعا ثم اعتقت كان لها الفسخ ايضا والضرع حتى ينفق العدة ولا يدل ذلك على الرضا بالنكاح لحوار سنا
الصبر لمرجا الفرقة فلو ثبت فراجعها العدة ففسخت النكاح الفسخ وعندى ذلك اشكال ام المولى لا يفتق
بالولادة بل هو باقية على الرقة لكن لا يجوز بيعها مادام ولها حيا الا ان تم رقبته ان كان دينيا مولاها ولا
ماله سواها قبل ويجوز بيعها بعد وفات المولى في الدين المحيط بالزكاة وان لم يكن ثمنها وليس بجيد ولو وثقت
المولى وابوه حتى بيعت مطلقا وعادت لمحض الرق ولومات المولى والولد حتى عتقت من نصيب المولى ولو
النصيب فيلزم المولى السعي المختلف من قيمتها وقيل ليس هو فيه وهو اقرب ولو كان ثمنها دينيا

فأعقها مولاها وزوجها وجعل عتقها صداقها ثم أولدها وأفسس ثمنها ومث بعد العتق والنكاح وكان
الولد حراً وقال الشيخ تنبأ في الدين ويعود الولد حراً وليس بمعتق إذا تزوج العبد بذن مولاة محررة
أولده لغيره وكان الطلاق بيد العبد ولو طلق مولاة لم يقع وليس للمولاة إجبار على الطلاق ولا منع من ولوج
باعتها العقد وكان الطلاق بيد المولاة وإن يفرق بينهما بغير لفظ الطلاق فيأمرها باعتزاله أو بأمره باعتزالها
أو يقول ففحق عقد كسوا دخل العبد أولاً وهل يكون ذلك طلاقاً قيل نعم حتى لو كرر مرتين وبهها حجة
حرمت الأبالحل وقيل يكون فسخاً مجرداً وهو أقرب إلى أن يلفظ الطلاق فإنه يكون طلاقاً حقيقياً ولو
طلقها الزوج ثم باع مالك الحارثية حارثية أمته وهل يجب على المشتري استبرأؤها زيادة على العدة قيل
نعم وليس بجديد فدينها أنه إذا اعتقت الأم تحت عبداً كان لها الخيار في صورة واحدة وهي أنه إذا
زوج أمته وفتيتها مائة مائة ويملك مائة واعتقها في مضر ثم مات أو أومى بعتها فانه لا خيار لها قبل
الدخول لأنه يسقط مهرها فيريد قيمتها على الثلث فيسرق بعضها فيبطل خيارها فيردون ولو دخل بها قبل
الحق ثبت الخيار لاستقرار المهر بالدخول ولو كانت تحت حرف عتقت فثبت الخيار خلاف فإن قلناه
لستفطر لو كانت تحت عبداً فاعتق ثم اعتقت لم يكن لها خيار لأنه يعتبر حين خبتها وإن ملك المال من تحت
حر ولو اعتقت أولاً ولم يعلم حتى اعتق ففسق خيارها نظر لو ادعت بعد عتقها جهالة العتق
فإن كانت بأسرة بغير إذن أو على قبل قولها مع البين وإن كانت في موضع لا يخفى عليها لا يقبل منها ولو ادعت
جهالة الحكم فالأقرب بصدقها مع البين كل موضع ثبت لها الخيار بعد العتق إن اختارت فراقه قبل الدخول
سقط المهر وإن كان بعد وجب مهر المثل لاستناد العتق لا حاله العتق لما حصل بعد الدخول وإن كان
بعد وجب مهر المثل لاستناد الفسخ لا حاله العتق فصام الوطن كأنه في نكاح فاسد وإن اختارت المقام
قال الشيخ إن كان المهر مسمى فهو للسيد وإن كانت مغوسة فالمرء لها لأن المهر في المغوسة محب
بالفرض حين الفرض وهو محرم إذا طلق العبد الأم رجعت ما اعتقت كان لها الفسخ وسقطت الرجعة
ولا يستأنف عدة أخرى بل يتم حر ولد سكنت لم يسقط خيارها فإن راجعها في العدة كان لها خيار الفسخ و
يتبدى بعد حرة من حين اختيار الفسخ هنا وإن خرجت العدة ولم يراجعها القطعة العصة بينهما والعدة
هنا عند حرة وإن اختارت المقام مع قبل راجعها لم يعتد به فإن راجعها حتى انقضت العدة لقد
بانت وإن راجعها كان لها اختيار الفسخ فإن فسخت انقطع النكاح عليها عدة الحرة من حين الفسخ

ولا يسقط اختيار المقام المتقدم خيار الفسخ لو اعتقت العبد تحت عبداً لم يسقط خيارها وانظر بلوغها
فيختار على الفور وللزوج الاستمتاع بها قبل البلوغ وليس لوليها أن يختار عنها وكذا المحنة وكذا ولوج
الكافرة الصغيرة تعتبر أسلم وأسلم بتعريضه وكان النكاح موقفاً حتى يبلغ ويختار ويمنع الولد من الاستمتاع
من خلاف العبد لو انفق بعضها لم يثبت لها الخيار وإنما ثبت لها مع كمال الحرية وكذا الاختيار للعبد
إذا اعتق وختمه لم يفسد خياره لا بغير طاعة ولا إشهاد عليه يعتد به للحرية للطلاق من حين اختيار الفسخ و
يكون بائناً ليس لزوم الرجعة فيها إلا بعقد مستأنف إذا اعتقت تحت عبداً فطلقها قبل خيار قال الشيخ الذكر
يليق بهما عدم وقوعه أصلاً لاستلزام إبطال الاختيار ومجمل وقوعه إذا العتق لا يرد النكاح فقدم ما
ملكه فتمتع ومجمل وقوعه من غير أن اختارت الفسخ لم تنفع لاستناد الفسخ بعد العتق لا حاله العتق فضا
كان النكاح الفسخ في ملك المال فيكون الطلاق واقعاً في نكاح مفسوخ وإن اختارت النكاح وقع
في النكاح بملك البين وفيه عتقاً وطن الأماء يستباح بأمور ثلثة العقد عليهن
بأذن أهلهم وقد سلف في تعليق إباحة المولاة لهم وهذه الثالثة في الحقيقة داخل في الأولى لأن
الإجماع يستند عليه عند الرضا من الأول وعند الشيخ أنه من الثاني إذا إباحة نوع تملك للمنافع والأد
من الانقسام بخصة عدد وللولاية أكثر من اثنين والعبد لا يستبيح أكثر من أربع وأما التسام الباقية
فلا يختصن في عدد بل يجوز لغيره والعبد معاً أن يستبيها ما شاء من غير حصر غير على المالك مملوكة
إذا زوجها حتى يحصل الفرق ويقض عدتها إن كانت ذات عدة ولا يجوز له النظر فيها إلا ما يجوز لغيره الثالث
وليس للمولاة فسخ العقد إلا أن يكون الزوج مملوكاً ولو باعها بغير المشتري في الفسخ والامضاء إذا
اشترى أم لم يجز له وطها حتى يستبرأ ما يجتنب أن كانت من عتق أو محنة وأربعين يوماً ولو كان لها
زوج فاجاز نكاحاً لم يكره بعد ذلك فسخ النكاح وكذا لو علم ولم يفسخ ولو فارق الزوج حلت عليه بعد
العدة ولو لم يجز نكاحه كفاء الاستبراء عن العدة يجوز شراراً ذوات الأرواح من أهل الحرب وبنا تهم
ما ليس فيه الكفاءة منهم كل من ملك أم باني وحر كان لا يجوز له وطها قبل أن تستبرأ ما يجتنب أو عتقته
وأربعين يوماً ولو ملكها حايضاً أو كانت لعبد وأخبر باستبرأها أو كانت لأمه حلاً فالأمر أدبر
في الثلثة والية وأحلاماً يسقط استبرأها ولو ملك أمه فاعتقها لم يكن لغيره عليه والوطن في الحال
من غير استبراء والأفضل استبرأها ولو كان قد وطها واعتقها لم يكن لغيره العقد عليها إلا بعد

العدة ثلثة اشهر وثلاثة افراس يجوز للرجل تحليل جارية لزوج والصيغة في ذلك وطبها او جعلت في
حل من وطبها ولا يحل بلفظ العارية وهل يحل بلفظ الاباحة قولان ولو قال له وهبتك وطبها او سوغتك
او ملكتك ففي تسوية بملك اشكال ولو قال اخرتك وطبها لم يحرم ولو حل امره ملكته في تسوية المهر ^{ثاني}
احدهما الجواز مع التعيين للموطأ لا من نوع اباحة والملوك اهل لها والثالث المنع لان تملك والعبد ليس
بصالح له يجوز تحليل المدبرة وام الولد ولو انفق بعضها فاحلته لم يحل ولوها باها فعقد عليها منع
بومها فالمرق الجواز ولو كانت مشركة فاحل احد الشريكين لصاحب حلت بحل يقتصر السليح على
ما حله المالك وما ينقض العادة ساوله فلو احل له التقييل واللس لم يحل له الوطن والاستخدام ولو
وطنه موضع المنع كان عاصا وعليه العوض البضع وكان الولد للمولم يجوز ان يحلل الرجل جارية
مملوكة غير باذن مولاه ولا يجوز للمملوك بدون الاذن اذا احل جارية لغيره فان شرط رقية الولد لم
الشرط وان الحرية كان حرا وان اطلق فرأيت ان احدهما ان الولد يرق لمولا الحادية وهي خير الشئ
الثانية انه حر وهو للعقد وعمل قول الشيخ ردع الاب فكل الولد بالقيمة يوم سقوط حيا وعند الان في عليه
اشترط الشيخ في بعض اقواله التحليل ضبط المدة وفيه نظر اذا اشترى ام حاملة قال الشيخ في النهاية لم يحل له
وطبها حتى يضع او ينجس عليها اربعة اشهر وعشرة ايام فاذا اراد وطبها قبل ذلك وطبها فبادر ونزع
ونه للطلاق انه مكروه وهو الاجود عندي اذا طلقت الام بعد الدخول بها ثم باعها مولاه في العدة
انتمت العدة قال في المبسوط ويحرم عليها الاستبراء بعد لانها حركات لاسد اخلاص والا قرب حوازي وطبها
للمشترى بعد العدة الحرة اذا اشترى زوجها المملوك او ورثته وانتقل اليها باحد وجوه التملكات
بطل النكاح وليس بها ان يحرم او يعقد عليه فاذا ارادت ذلك لم يكن الابا من يعقده ويروج به اذا تزوج
العبد باذن مولاه فالنفقة على المولا فان اتى المملوك قال الشيخ سقطت النفقة وبات من الزوج و
عليها العدة منه فان عاد قبل خروج العدة فهو مملوك بها وان خرجت العدة قبل عده انقضت
العصمة وليس بحليل للنفقة باسمه وكذا الزوجة يجوز ان يطها الحادية في الثلث فمرة وان يبا
بمن امتين ويكره ذلك في الحاي وكذا يكره وطن الفاجرة ومن ولد من الزنا اذا زوج مملوكه محر
فان المهر ذمه المولا فان باع قبل الدخول قال الشيخ وجب نصف المهر على المولا وقال ابن ادر ليس يجب
الجميع وفيه نظر اذا اعتق امه المروجة ثم مات الزوج ورثته ولو عتق عنها بوث الزوج قال الشيخ لم يكن لها ميراث

ولا على غيرها

وكان عليها عدة الحرة وضع ابن ادر ليس من هذا العتق لان العتق يشترط باطل والتدبير انما يصح اذا اعتق بوث
المولا اذا اعتق امه ولده فارتدت بعد ذلك وتزوجت ذميا وانت منه بولد قال الشيخ كان اولادها من الذم
رقا للذي اعتقها فان لم يكن حيا كانا نوابرا لا ولان ويعرض عليها الاسلام فان رجعت ولا وجب عليها ما يجب على
المريضة عن الاسلام وضع ابن ادر ليس بعتق الاولاد 2 نكاح المقترة وفيه غش نكاح المقترة
هو النكاح المنقطع وهو ان يتزوجها مدة معينة كاليوم والشهر والسنة وغير ذلك من الارض المحصورة
وقد اختلف الامامة على تسوية على بعض الفرائد والمنزوات عن التيمم انه اباحها واجمع المسلمين على ذلك و
ادعاء الفسخ لم يثبت لاستناده لا على قوله ليس بعتق لا بد من هذا العقد من الاعجاب وهو زوجت او نكحت
او متعتك مدة كذا غير كذا والقبول هو بديل على الرضا من قبلت النكاح او المقترة ولو قال قبلت او رضيت
افترض جاز ولو بديل بالقبول فقال تزوجت فقال زوجت مح ولا ينعقد بلفظ الهبة والتخليك والاحا
والعارية ويشترط في الاعجاب القول لانيان بصيغة الماتحة فلو قال قبل اذا مرضي وقصد الانشاء لم
يقع وقبل لو قال تزوجت مدة كذا غير كذا وقصد الانشاء فقالت نعم او زوجت مح لا بد من هذا
العقد من ذكر الاجل المعلوم والمهر المعين فلو اخل بها بطل اجاعا وكذا لو اخل بالمهر وذكر المهر واخل بالاجل
قال الشيخ ينعقد اما وقيل يبطل العقد وهو الاقوى ليس الاجل تقدير شرعي بل تقدير منوط برضاها ما سوا
طالا وقصر لكن يجب ان يكون معينا لا يتطرق اليه الزيادة والنقصان ولو عقد عليها بعض يوم مح اذا قدره
بالغاية المعينة كالزوال والغروب لو ذكر اجلا محولا بطل العقد على اصح القولين ولو قدر المدة بالفعل
كالمرة والمرة فان قيد بزمان معلوم مح ولم يحز له الزيادة على الشرط في تلك المدة وان اطلق بطل وقبل
ينعقد اما في رواية نعم ولا ينظر اليها بعد ايقاع ما شرط وهي ضعيفة ولا يشترط في الاجل الاتصال بالعقد
بل يجوز ان يعقد عليها شهرام قبل العقد او متاخرا عنه على اشكال فلا يجوز لها نكاح غيره فيما بين العقد و
المدة ولا نكاح فيها الا بعد اخر ولا ان يتزوج باختها قبل حصة الشهر المضاعف ولو ذكر شهرا او اطلق
اقضى الاتصال بالعقد ولو تركها حتى انقضت قدر الاجل المسمى خرجت من عدة واستقر الاجر وقال ابن ادر ليس
يبطل النكاح المهر ليس بقدرة نزع الشرع بل ببيع ما يتفقان عليه من قليل وكثير بشرط ان يكون معلوما
بالكيل والوزن او المشاهدة او الوصف مملوكا فلو عقد على المجهول غير المشاهدة او عما لا يصح ملكه بطل
العقد ويجوز ان يعقد على صرة من طعام مشاهدة او كف من بشرط في الزوج ان يكون مسلما او كاتبا وفي

الحوسبة اشكال ويمنعها من ضرب الخواكل الخنزير واستعمال الحرمة ولا يجوز التمتع بالوقتية ولا الناصية
المعلية بالعدوة كالخارج ولا يجوز السلم ان يمتنع بالمخالفة المنفعة كاللوازم وحريم المصاهرة ولو تمتع امرأة
محرمة عليها مطلقا وسماها مع الدخول وان علت الاولى وسفلت الثانية وقد تقدم وكذا لا يجوز ان يستمتع
بامر وعنده حرة على الدوام الا باذنها فان باء من دون اذنها وقت علمها فان اجازته صح والا بطل وقيل
يبطل الامع الاذن والا قربان الحق لو كانت متعة كانت كاللوازم ولو تمتع بهما في عقد واحد صح على الحق وقيل
عقد الامع على الرضا او كان باطلا على الخلاف ولو ادخل الحق على الامع كان له الحق في الفسخ عقدها و
الرضا به كذا لا يجوز ان يدخل عليها بنت اختها ولا بنت اخيها الامع رضا القربة والمخالفة فان فعله كان باطلا
ليسحب ان يكون المرأة موصوفة بعقوبة ويكره التمتع بالزانية فان فعل منعها الجور وليس شرط الاستحباب
ان يسألها عن حالها مع التمتع فان كان لها زوج تركها ولا يجزى عليه السؤال ويكره التمتع بالكر من دون
اذن اسمها فان لم يكن لها اب كره ذلك فان فعل كره لا يقتضيه ولا يفسد حرمة عليه لو اسلم
المشرك وعنده كتابية بالعقد المنقض ثبت عقد ما دام الاجل وكذا لو كان الكفر ولو اسلمت دونه مع الدخول
فان انقضت العدة او خرج الاجل لم يسلم الفسخ العقد وان لحق بها في العدة مع بقا الاجل فهو احرمها
ولو لم يدخل الفسخ العقد من حين اسلمت ولو كانت غير كتابية فاسلم احدهما بعد الدخول وقف الفسخ على
القضاء العدة او خرج الاجل انما حصل قبل اسلم الاخر ففسخ النكاح وان اسلم الاخر مع بقاء العدة
والاجل كان العقد باينا ولو كان قبل الدخول النكاح في الحال ولو اسلم وعنده حرة وامر ثبت عقد الحرة و
كان عقد الامع موقوف على الرضا الحق يجزى دفع المهر بالعقد ولو وهبها امامها قبل الدخول سقط نصفه
فان كانت قد وهبت المهر وهبها رجع عليها بالنصف ولو دخل استقر المهر باجماع وقت لم يملكه
ولو اخلت بعضها كان ان يضع من المهر بنسبتها وبنسبة جميع المهر في المدة لا بصفة ولو منعته عن نفسها جميع المدة
فلا مهر لها خلافا لو وهبها ولو بان فساد العقد بان ظهر لها زوج او كانت اخت زوجها وما اشبه
ذلك بان لم يكن يدخل بها فلا مهر ولو قبضه كان له استعادته وان كان قد دخل كان لها ما احدث وليس
عليه تسليم ما بقى والوجه بثبوت المهر مع الجهالة منها وان استعاد ما احدث مع علمها ولو حصل لها عذر منع
الوطن مدة الاجل كالحبس والمرض فم سقوط المهر اشكال لا يجزى العقد من الشرط سوى ذكر المهر والاجل
وما عداها مستحب ذكره مثل ان يذكر لا نفقة ولا ميراث وان علمها العدة بعد الاجل فلو اخذ نسى من ذلك العقد

مع ذكر الشربين وكل شرط بشرط العقد انما يلزم لو قارن العقد لا ما يتقدم او يتأخر عنه ولا يشترط مع
ذكره في العقد واعادته بعد ويجوز ان يشترط عليها الاثنيان ليلا او نهارا في وقت معينة واث
بشرط المرة او المرات في الزمان المعين ولا يجوز التعدي ولا شرط الا يقربها في المهر لم يجز له وطبها
فيه ولو اذنت له بعد ذلك جاز علم روايته ولد المتعة لاحق بابوية لا يجوز لاحدهما نفقة غيره ويجوز الغزل
عنها ولا يقف على اذنها ولو غزل فانت بولد الحق به ولم يجز له نفقة بكان الغزل ولو نفاه عن نفسه من طاهر ولم
يفسخ له لعان المتعة لا يقع بها طلاق بل يتبين امامه من الزوج او بائنا او خروج الاجل ولا يقع بها ايلام
ولا لعان على الاقوى في الظاهر اشكال اقرب الوقوع يجوز للبا لعة الرشيعة ان يعقد على نفسها
المتعة ولا يشترط اذن الولد وان كانت بكر لا يقع بهذا العقد فوارث بين الزوجين سواء شرط سقوطه
او اطلقا ولو شرط او احدهما التوارث قال الشيخ نوارنا على بالشرط والا قرب عند المتعة ولا نفقة بهذا
الزوج ولا سكنى ولا يجزى القسمة ويجوز ان يمتنع بالكر من ربع من غير حصر سواء كان حرا زوايا ^{فصل} والا
ان لا يجاوز الاربع اذا دخل بها وانقضت اجلها او وهبها ايامها فان كانت من ذوات الحجب وجب
عليها الامتداد بحسين وان لم يكن من ذوات الاقرار وهن من منعت بحسنه واربعين يوما و
ان لم يكن دخل بها فلا عدة عليها ولو تمتع عنها في الاجل اعتدت باربعة اشهر وعشرة ايام سواء دخل
بها او لان كانت حاملا وقيل شهران وخمسة ايام والعدة الاول وان كانت حاملا اعتدت ما بعد
الاجلين ولو كانت امر اعتدت حاملا بشهرين وخمسة ايام اذا انقضت اجل المتعة ولم يدخل بها لم يجز له
وطبها الا بعقد جديد سواء كان المتع منه او منها ولو منعته ايام لم يكن له المطالبة بايام عرضها بل يرجع
عليها بالمهر ان كان سلم عليها الاشهاد والاعلان ليسا واجبين ههنا ولا مستحبين وان كانا
في نكاح العطر الاعا فالثمة بالزنا فصحت الاشهاد المرأة ان كانت صغيرة لم يجز العقد الا باذن
وليها اما الاك الجدة واركان لم يجز الا باذن مالئها ولو كان المالك امرأة افقر لا اذنها في رواجها
من غير اذنها وانكر المفيد ذلك وما رواها بالوطن من غير اذنها في رواية مع العقد عليها وهو حسن وراكنت
حرة بالغمر رشيدة كان لها العقد من غير ولي يجوز ان يعقد على امرأة عقد المتعة مرات كثيرة من بعد اخرى
اذا خرج عدة العقد الاول وان لم يخرج بعد من العدة وكذا يجوز ان يعقد على اخنها بعد الاجل فلخرج
العدة ولا يجوز لغير العقد عليها الا بعد خروج عدها واذا عقد عليها مدة واراد الزيادة فيها قبل

الاغتصا وهما ايامها ثم استأنف عليها ما اراد في الزمان
 في حيث الخلل كما صحح اذا عقد عقدا شرعيا قال تزوجت ان اطاك او حي اطاك كان باطلا ولو
 قال تزوجت فاذا وطئت طفتك صح النكاح وبطل الشرط ولها مهر المثل ولو تكلمها معتقدا ان يطبقها
 اذا اباحها او يعقد الزوجة او هذا ذلك وشرط ذلك قبل العقد ثم يعاد اصح العقد ووجب المسعى و
 كل موضع حكما في صحة العقد يعلق له احكام النكاح الصحيح وكل موضع حكما فيه بالافساد فان الاحتصا
 لا يثبت بالوطن فيه وهل ينحل الزوج الاول بخلاف ذلك لا يكره كما ثبت به الاحتصا ويدرؤ به المردود
 به المهر ويحتمل عدمه لا يثبت به اللعان سوى ملك اليمين وقوى الشيخ الاخير الكفا بشرط
 في النكاح وفي النساء وفيه الايمان من طرف الزوج خاصة فلا يجوز للمؤمن ان يتزوج بغير المؤمن وان
 كان مسلما ويحرم للمؤمن ان يتزوج بمشرك من المسلمين لكن يستحب ان يتزوج بالمؤمنة ايضا وهل بشرط
 تمكن الزوج من النفقة قيل نعم ولا قرب به ليس بشرط ولو تجدد عجز الزوج عن النفقة في ثبوت خيار الفسخ
 للمرأة روايتان اقواها سقوط العلم الكفاء العرب الكفاء قرش فيجوز لها شتمه التزويج بغيره
 وبالعكس ولا اعتبار بالصانع عندنا فيجوز لصاحب الصفة الدينية كالحايك والحجام والحارس والقيم
 والحامى ان يتزوج بالمترفة وحده النسب الشريف والصفة الجليل كالتجارة والعمارة ولورصيت المرأة
 بدون مهر المثل لم يكن للاولياء الاقراض عليها ويجوز نكاح الحرة بالعبد وبالعكس ولو خطب المومنان
 على النفقة وجب لجانبه وان كان ادون في النسب لو انتسب الرجل لا قبيلة فيان من غيرها كان للزوجة
 الفسخ قال الشيخ ولا فرق عندى لغيرها ذلك ويكره ان يتزوج الفاسق خصوصا اذا كان شارب الخمر ولو تزوج
 امرأة ثم علم انها كانت زنت لم يكن له فسخ العقد ولا الرجوع على المولى بالمهر على الاقوى وعلى الحايك محرم في الفرج
 فاذا قطع الدم حل نكاحها وهل بشرط الفسل الا قرب به لم يستحبها كذا ولو وطئها استغفر الله وعزوفه
 وجوب الكفارة قولان بكره للحمل ان يجامع قبل الفسل ولو وطئ امرأة لم يكره له وطئها باسلا ووطئ غيرهما من
 غير غسل الوطن في الذم بكره وليس محرم ويعلق به ما يعلق بالوطن في الفسل من افساد الصوم وجوب
 الكفارة والغسل والمهر والعدة الا في سبيلين الاحتصان فانه لا يثبت به وعدم الحمل لمطلقا
 الاسماء باليد مما يحجب التعزير في العيوب والتدليس وفيه فصول في
 العيوب وفيها العيوب اربعة في الرجل وسبعة في المرأة فيعوب الرجل الجنون والحشاء والعقور

ولكل من الزوجين حيا الفسخ لو وجد الاخر محنا سواء كان مطلقا او لا لان المرأة اذا تزوجت فوجبت حيا فان
 كان المحق قبل العقد كان له الفسخ وان كان بعد او في الصلوة وان وجد بعد كان لها الفسخ الا ان
 فعل او في الصلوة فلا حيا لها قال بعض محايين والافق عندى ثبوت الحيا سواء كان دائما او دوما وعمل
 معها او في الصلوة او لا وسواء حدث قبل الدخول او بعده ولا يثبت الحيا لاحدهما مع السهو والسهو زواله
 ولا مع الاعا العامة من مرض كالمراة فان ران المرض في الاعا كان للاخر الفسخ الغصا هو لا يثبت
 يستلزم المرأة به على الفسخ ان سبق العقد واخذت بعد فلا حيا لها وفيل لها الحيا والوجاهة من الخصيتين
 وهي في مخرجها حكم حكم ولو تزوجت لوجوه خصيتا او موجد واختارت الصبر لم يكن لها بعد ذلك
 خيار وان فرق بينهما فاقى الشيخ مدخلا بها كان لها الصلوة وعلى امام ان يعزرها لئلا يعود لا مثل ذلك وليس
 بمعتد للجان اسعوب العضو والكره بحيث لا يقدح معه الجماع بان يقع منه ما يوجب من قبله ما يثبت في الفرج
 قد حشفت الذكر فلا حيا لها العنق من ضعف القوة عن بشر العضو بحيث يحجر عن الابلاج وهو من عت
 اى عرض عن العين الاعراض لان الذكر عرض اذا اراد الابلاج وثبت به حيا الفسخ للمرأة ان كان قبل العقد وكذا
 ان تجدد بعد قبل الدخول ولو تجدد بعد فلا حيا لها وكذا الحيا لو عجز عن وطئها وامكنه عن وطئها وكذا
 لو وطئها دبرا او من قبل فلا حيا لو تجدد الحيا حيا لها وفي قول اخر ولو تخبري اذا حكم بالانوثية فلا
 خيار للزوج لو كان الزوج عبدا لا يولد او كانت المرأة كذلك فلا حيا للاخر للخدام مرض يظهر معه
 الاعضاء ويتان الخ لم ولا يكره فوة الاخير ان لا يجزى الوجه ولا استدارة العين فان كان في المرأة كان للرجل حيا
 الفسخ وان في الرجل لم يكن للمرأة الحيا ولو كان بها علم من الخدام لم يثبت به الحيا لم يشهد عدلان عارفا
 بانه جدام وان لم يكن فعلى المنكح اليمين البرص هو البياض الظاهر على صحة البدن لعلة البلغم فان كان في المرأة
 كان للرجل حيا الفسخ وان كان في الرجل لم يكن لها حيا ولا يحكم بالفسخ مع الاشتباه ولو ادعت انه من فان
 كان لدى البرص بينه والا كان القول قولها مع اليمين وقيل العوض للخدام مثل كثيرهما القرن بفتح القاف
 وسكون الراء قيل عظمه الفرج يمنع الوطئ وقيل العظم لا يكون في الفرج لكن لحقها عند الولادة حال يثبت الخ
 في فرجها وهو الذي يمين العمل والربو لم يثبت في الفرج مع الذكر والاعلاء الله مراد وحسد فان كان
 هذا الصلح مع من الدخول الذي يثبت الحيا ان حط الشعر ان كان الحكم من كل ريق ايضا يثبت الحيا مع المنع
 من دخول الذكر وامساعها من العالجه ولو بايت عاقر فلا حيا لرايض الاقضاء قال ابن ادم ليس هو

تصريح ومداخل الذكر وأحد أو غير هو صيغة مدخل الذكر ومخرج الغايه واحدا وعلى كلا التقديرين ثبت
بالحياة الزوج لعدم انتفاع بها التي هو هذا البصر العيدين معا وثبت للحياة الزوج خاصة نزل الشيخ
عليه السلام في رواية روى عن الصادق في وقت الخلاف والمبسوط بعد عتق المرأة ستة
ونحوها من الخيرة على العاقل لم يجعل بعد وفاة الستة وهو التسع بنات ليس عسبا ولا حيلة لو كانت عسرا
وعلى أحد عقوباتها وكان ضمنها ما خرجا العرج ان كان ثلثا في المرة ثبت للرجل المخير والا
فلا ويرى ان يثبتان محققان وهو الذي اختار في الهام والهدى لم يجعل في الميسر والملا في معدود في
العقب **2** احكام العتق وعتقا لا بد ان يثبت عتق الاربع المعتبرة وقبل
المحذورة في الواو لم يعلم الزوج ذلك ثبت له الحق في عتقها اذا كان بكل واحد منها عتق لهما الخيرة
سواء العتق اختلف ان كان العتق بالمرأة فعتق الزوج قبل الدخول فله مهر وان كان بعد الدخول ثبت
لها المسمى كله ويرجع به الزوج على الدلس ولو كان العتق بالرجل فعتق المرأة قبل الدخول فله مهر المسمى
لها نصف المهر وان فسخ بعد الدخول فله المسمى كذلك لو كان بالخصا بعد الدخول فله المهر كله ان حصل الوطن
ولو كان العتق بالمرأة ولم يعلم فطلعتا مثل الدخول وجعلها نصف المهر ولا يسقط عنه لو ظهر العتق بعد الطلاق
واذا فسخ الزوج او الزوجة بعد الدخول وجبت العدة ولا نفقة لها فيها ولا سكنى ان كانت حايضا وان كانت
حائضا فذلك ان طنا ان نسف المرأة وان قلنا للحمل اذا رجع الزوج على الفارحان كان من محذورة النظر
ولس كالات المحذورة والا لم كان له الرجوع مع علم الولد للتعزير ومع عدمه لم ينظر بترك الاستعلام وان كان
ممن لا ينظر اليها كابن العم والاجنب فان علم بالعيب رجع عليه وان لم يعلم كان الرجوع على المرأة فان ادعى الزوج علمه
فالقول قوله مع اليقين لا نكاح وكذا القول قوله مع اليقين ولو ادعت المرأة علمه وانكرها وكل موضع يرجع
فيه على المرأة فان الزوج رجع مع المهر الذي اداه وان كان الرجوع على المرأة فالأقرب يرجع به الا ما يجوز
ان يكون مهر عيوب الرجل مرة فالتجديد بعد الدخول ان كان حاصا او حيا او عتق ببيتة المرأة به على الفسخ
وكذا ان تجدد بعد العقد قبل الدخول لا العتق وان كان جنونا ثبت لها الخيا وان حذر بعد الوطن الاقرب للحل
المحذورة بعد الوطن ثبوت الحياة لها واما عتق المرأة فالحدود بعد العقد والوطن لا يفسخ به وان حذرت
بعد العقد وقبل الوطن لا فرق في ذلك وانما ثبت لها الفسخ لو حصلت قبل العقد فالشيخ والظاهر في
الاختلاف ثبوت الحياة في التجديد واطلق ما يحتمل التجديد قبل الوطن وقال الشيخ فان فسخ احدها قبل الدخول

فله مهر وان كان بعد فان كان العتق حدث بعد العقد قبل الدخول سقط المسمى ووجه المهر المثل لان الفسخ يستند
للاحادوث العتق صار كانه ميسر وان كان بعد من المسمى لو علم بالعتق العقد وحاصلها وكذا
المهر ولو حذر بها عتق قبل العقد ولم يعلم به فان كان مخالفا لاول لم يسقط خياره وان كان من حبسة موضع
اخر بان يكون لها رخص في موضع وحديثها في اخر كذلك وان كان في ذلك الموضع بان اسع فالأقرب سقوط خيارها
لان الرضا به رضا بما يتولد منه خيار الفسخ والعيب الدليل على ما على الفور ولو علم احد الزوجين بعيب
صاحبه اصر الفسخ بقدر ما يتأخر من العقد ولا يفتقر الفسخ الى الحكم وانما يحتاج اليه مع ثبوت العيب
بضر الاجل ولها الفسخ بعد انقضاءه وبعد الوطن بالفسخ خلافا للشيخ فانما واجب الحكم ولو لم
يعلم احدهما بسقوط خياره مع العلم لم يكن عتقا اما لو علم بثبوت الخيار لم يفسخ الا بغير علم السقوط ولا يريد با
لفورهما ان له الفسخ بنفسه وانما يريد ان المطالبة بالفسخ على الفور باله الحكم وبطلان الفسخ فان
اتفقا على العيب الا كان على المدعي البينة على النكر اليقين الفسخ بالعيب بطلان فلا يطرده مع تصغير
المهر ولا ينفذ الثالث ولا يفرق لانه لا ينفذ الطلاق من الشرائط كالشهود والطهارة من الحيض
اذا اختلفا في العيب القول قول المنكر مع يمينه عدم البينة ولا يثبت العين الا باقرار الزوج او البينة با
قراره او كونه مع عتقها ولو ادعت العتق فانكروا بالقول قوله مع يمينه وقيل بقاء في الماء البارد فان
بطلت حكم القول وان بقي مسجوبا حكم لها وليس بمعتق ولو ثبت العتق ثم ادعى الوطن والقول قوله مع اليقين
وكذا القول قوله لو ادعى وطها دين او وطى غيرها ولو ادعى الاصابة قبله وكانت بكر فان شهد امرأته
لنسوة بالبكارة فقال الزوج كذب لم يسمع منها وان قال وطها وعادت عذرت بها فالأقرب
ان القول قول المرأة مع اليقين اما بعدم وطها وان هذه بكارة الاصل ولو نكحت حلفت بسقط
خيارها ولو نكح فالوجه تقديم قولها لان الظاهر ان هذه بكارة الاصل اذا ثبتت العتق فان حصلت
به فلا خيار لها بعد ذلك وان رفعت امرها لا الحكم اجلها من حين الرفع لمرته الفضول الامر بغيره فان
كان ذلك من طهارة نال فصل البين وان كان مع حرة زال البروة فان واقعا فيها او بعد ما
او وقع غيرها فلا خيار لها وان لم يتمكن كان لها الفسخ ونصف المهر اذا بقي من الحق بعضه
الوطن بها سقط خيارها فان ادعت عدم امكانه وانكره احتمل تقديم قوله على ما حال سلامة العقد
وتقديم قولها على الظاهر اذ الظاهر من المقطوع ذلك فان ثبت عجزه باعترافه او كونه مع يمينها

ثبت لها الخيار للحال ولا يقتصر لأمه ولو اختلفا هذا الباب ما يمكن الوطء به اختلفت قيم قولها ان اصل
السلامة زال الرجوع لا اعتبار بالصغر والكبر اليها اذا اكل له اربع فعن من جمع من المدعي من ان عت
عن بعض من لم يكن لها حيا ولا حكم بانقرده صحيح الذكر يخرج من العينة يسقط الخشفة في الفرع يلتقي الختانان
واما مقطوعة فهل يخرج منها يسقط الجميع او بقدر الخشفة في تردد ولو وطئها وهن حايضا ونفسا
لو علت بالعدة فضبت فظلتها رجعا ثم راجعها لم يكن لها خيار الفسخ ولو كان الطلاق بايا وبرو
بعقد جديد فالامر يسقط خيارها ولو تزوجها فادعت عنه فوطئ وسقطت دعوتها ثم طلقها ثا
نيا فزوجها بعد جديد فادعت عنه سمعت دعواها 2 التداين في حيث لو
زوج امرأة على انها حرة فبانت امز كانت له الفسخ فان كان قبل الدخول فلا مهر وان كان بعده والمهر
قل العشر مع البكارة ونصفه مع الثبوت وسقط المسمى والا فاقرب يرجع بما عثر على المدلس فان كان
هو المولى لم يكن لها مهر فان كان قد تلفت بما يقتضيه الحرة كانت حرة ولو كانت هي المدلسة كان المهر للمولى ويرجع
به الزوج عليها بعد العتق ولو كان الزوج عبدا ما ذواله النكاح والا فاقرب ثبوت الخيار له فان
اختار الامساك ثبت لسيدها المهر وان اختار الفسخ قبل الدخول فلا مهر وان كان بعده فلها المسمى
على السيد وان كان غير مازون له فان قلنا سلطان العقد وكان قد دخل بعبه بالمهر بعد عتقه وان لم يكن
قد دخل فلا مهر وان قلنا بصحة وقف على الاحارة المولى فان صح العقد وكان العبد لخياره الفسخ ويجب
المهر على المولى بعد الدخول على اسكال وان صح كان باطلا فان اوجبت المهر على العبد والمولى كان له
الرجوع على الفاسد منها او من الوكيل فان عثر هو الوكيل رجع بالنصف على الوكيل مجلا او بالنصف عليها
بالعتق قال الشيخ ولو است بولد كان الحر لا يدخل في العقد على ذلك وعليه القيمة يوم سقوط حيا السيد
الامز في محلها اقول ثلث احدها في كسبه الثالث في رقبته والثالث في ذمته ويرجع بها على الفاسد وهذه
الاقوال الجوهري والحكم في المدبر وام الولد حكم الامه الفسخ لو تزوج امرأة على انها حرة فبانت مكاتبه قوى
الشيخ البطالان ويحمل الصحة وثبوت الخيار فان اختار الامساك ثبت لها المسمى لا للسيد وان
اختار الفسخ فان كان قبل الدخول فلا مهر وان كان بعده ثبت لها المسمى وقيل الشيخ مهر المثل وكذا
لو قلنا بطلان العقد اذا جرت عن مهر رجع هو المدلس فان كان الوكيل رجع بالجميع وراكست

رجع

هو رجع بالزائد عن قدر ما يكون مهر ولو است بولد كان حرا وعليه قيمته وقلنا قوله المدلس المنقول
للسيد والقيمة هنالك فان كان العامر الوكيل رجع عليه بما لها وان كانت رجع عليها بما في يدها لانها كالدين
وار قلنا اللام فذلك هنا فان كان العامر الوكيل رجع عليه لقيمة وان كانت هي عليها ولو ضربها جازا
لعنه عسا وجب عليه الكفارة وعليه في الحسن للادب الم يكن الحائز وطن بلته ان كان هو الحائز لا للسيد
لاننا اخذنا مع خروج حيا ولا للام لانها مكاسة ليرثه لو روجت الحرة رجل على ان يخرج عبد كان
لها وخيار الفسخ فان فسخ قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بعدها فلها المسمى فزان كان مازونا
وله كان لازما للسيد وكسبه على الخلاف وان لم يكن مازونا كان ثابتا في ذمته يبيع به بعد العتق
لو تزوج بارة على انها مهيمة مكاتبته انه فان شرط كان له الخيار فان فسخ قبل الدخول فلا مهر لها
وان كان بعده لها المهر ويرجع به على المدلس ما كان او عمر لكن اركبت هي المدلسة ما قبل ما يصلم مهر
لو روج من مته من المتهرة وادخل عليه بدين من امردها مع المهر ان كان دخل بها ويرجع به على السابق و
يرد عليه امره ولا يسقط عنه مهرها وكذا كل من ادخل عليه بدين من وجهه وطهار وجهه سوا كانت امره
او احق ثبت مهر المثل للموطوء بالبشعة لو روج رجلان بامرتهن فادخلت كل منهما على امره وجعلت لكل
مهرها على وطئها مهر المثل وعلى زوجها المسمى ويرد كل واحد على زوجها وليس له وطئها حتى ينقض عهدها
من الوطئ ويرجع كل خاتمة عن الوطئ على السابق ولو تمت المراتن في العدة ورث كل واحد وحده وكذا
لومات الروحان ووقف كل زوجة زوجها ويعتقد بعد الفراق من العدة الاولى عدة الوفاة ولو حملت
من الوطئ اعتدنا بوضع الوطئ ثم عدة الوفاة بعد الفراق لو روج وشتر الكارة فخرجت ثيبا لم
يكن له الفسخ وكان لمرن سفن من مهرها شيئا وهو ما بين مهر البكر والشيخ رجع فيه في العادة
وهي ان الاقوى المنع من كاح الكناسة دائما وجواز متعة فلو استمع امرأة فخرجت كتابية لم يكن
له الفسخ لانه المدة والاستقاط شئ من مهرها وكذا لو تزوجها دائما على القول الاخر ولو اشترط اسلمها
فخرجت كتابية كان له الفسخ في الموضعين وبت لها المهر مع الدخول ويسقط مع عدمه ولو تزوجها
على كتابية متعة او دوا وما وقلنا بجواز فخرجت مسليا فاقرب سقوط الخيار ولو قلنا بحرم الدوام
في الكتابية لو تزوجها دائما على انها كتابية فاست مسلية فوى الشيخ البطالان لا يشايه عقدا يعتقد
بطلانه كل موضع حكم فيه بطلان العقد فانه ثبت للمهر مع الدخول مهر المثل وكل موضع حكم فيه

بصحة فلها المستقيم من الرجل وان لحقها الفسخ سواء كان الفسخ بعيب سابق على الوطى او بغيره ولو لم يكن دخول
لم يكن لها مهر في البطلان والفسخ ولا يضمن لانه الطلاق والفسخ بالعيب على ما سلف
2 الصداق وفيه فصول في المسمى وفيه بحثنا الاصل في الصداق الكتاب
السنة والاجماع قال الله تعالى واتوا النساء صدقاتهن هن قبل ما يمسوا الفرج من الايمان وهو البذل
او ان من الخل وهو الهبة لان الاستمتاع مشترك بينهما فيبث المهر لها بخلافه لان الصداق في الشرايع
القديمة لا وليا فهو لمن خلته ذكر المهر العقد ليس واجب لكن
سواء كان عينا او منفعة فلو عقد على منفعة للمتعلم الصنعة او شئ من القرآن من الاعمال
المحللة صح وكذا على اجارة الزوج نفسه مدة معينة خلافا للشيخ في بعض اقواله اذا عقد المسلم
على امر او خنزير لم يصح المسمى سواء كانت الزوجة مسلمة او كنانة وهما يبطل النكاح قبل نكاحه وقبل
لا وهو الاقرب ولا تقدير الصحة قبل نكاحه المسمى عند مستحلية وقيل مهر المثل وهو اقرب ولو
سمى الذي صح فلو اسلم او اسلم احدها بعد القبض بابت من الزوج وان كان قبل دفع القيمة
سواء كان عينا او مضمونا لا تقدير في المهر في الفلز والكثرة بل ما راضى عليه الزوجان من القليل والكثير
صح ان يكون مهر افلوس سمي اقل من نصف القطع 2 لزم بل جاز ان يكون كفا من يراد منها لمن
مسكها لا يقصر عن التقييم كحصة من حصة وكذا في طرف الكثرة لو سمي ان يد من خمسين دينار امها
كانت الزيادة لزمته ولو بلغ ما نزل قطار وقول السيد المرتضى لو زاد على الخمسين مرد اليها غير معتد
نعم الا فضل الاحتواز السنة المحرمة صلى الله عليه واله في خمسين درهم وتحققت الصداق افضل
من زيادة تعليم القرآن بخلاف ان يكون صداقا وليس بكروه فلا بد من تعيين المهر من السورة او
الايات المشروطة بخلاف ان يقدّر بالبدن كالنوم والشهر وسعلم هي ماسات ولو اتمهم فسد المهر وجب
مهر المثل مع الدخول والا قربة لا يشترط تعيين الحرف كقراءة حمزة او عمر بل بقسمها الحارة في السقة
دون الشاذ ولو اصدقها تعليم سورة معينة وهو لا يحتملها فان قال على ان حصل ذلك تعليم ذلك
جاز لانها منفعة في الذم وان قال على ان اتمت اما احتمل الصحة كما لو اصدقها ما لا شئ له
والبطلان لتعينة وهو عار من الاول اقرب لو طلبت منه تعليم غير السورة المشرطة لم يحتمل
سواء كانت سهلا او أصعب لو طلبت منه ان يعلم المشرطه غيرها من الاسماح لم يحتمل لاختلاف

الناس والبدن ولو علمت المشرطه من غيره او بعد علمها شيئا منها فالأمر بوجوب احوه تعلم السورة و
لو اختلفا فقالا علمها من غيره فقال بل مني والقول قولها مع العين وكذا لو قالت على غير السورة لان
الاصل عدم الاقباض للسورة فليست بها ربت من حصول العوض والتعريف لئسبها وان لمعها البعض
فليست فان كان بعضا لم يكن اقباضا لانه مذكور وان كان انه فزاد كان اقباضا ولا يحتمل اعادة
التعليم بالمستيند لو روج المسلم كتابه على ان يصدقها تعليم شئ من القرآن فان قصدت به التفكر
وطبع الزوج في الاستبصار صح وان قصدت المباهة بحفظ كتاب المسلمين لم يصح فانه الشيخ وجب
مهر المثل مع الدخول ولو اصدق الذي يعلم التورية ولا يجيل ويرفعوا اليها ابطلنا المهر ان لم
يكن عليها واوجبنا مهر المثل لانه مبدل معبر لا يجوز جعل مهرها وان كان قد علمها فقد اسود لا
لا بعض ما هارضة ولو روج المسلم بدمية وصدقها تعليم التورية او الاجيل لم يصح وجب
لها مهر المثل سواء علمها او لا ولو اصدقها تعليم محو عليها كالحكم والمواظاة والادب جاز وان
وان لم يخرج تعليم كجاء المؤمنين والصحف بطل المسمى وجب مهر المثل وقيمة التعليم على اشكال
اذا طلعت قبل تعليم السورة المشروطة بعد الدخول استقر الصداق وهل تعلمها من مهر المثل الجواب قال
الشيخ الاقوى وذلك كما يجوز سماع المرأة في المعاملات ويجعل المهر خوف الاضرار فثبت له الاجرة و
ان كان قبل الدخول فان قلنا بالاجرة استحب احوه النصف ان قلنا بالتعليم احتمل هنا الاجرة
لختلاف الايات وضدها وقيمة الايات بالعرف وان طلق بعد التعليم فان كان بعد الدخول فلا بحث وان
كان عليها نصف الاجرة اذا روجها على ان يعلم علمها صعبا وشرانا وجعل صداقا حاز ولو صدقها
الاينو وحملها الشاذ فان كان الوصع معلوما صح وان طلقها قبل الدخول رجع عليها نصف اجرة الردان فعلة
وان رجعت في نصف الاجرة وهل لها الزم بوجه نصف الشئ الا في عدم ما لو طلقها بعد قبل الرد فانه بغير الرد
قطعا ولو لم يجد في ذلك الوضع وجب عليه احوه الرد بعد اسقاطه فابل فعلة وان كان محجورا بطل المسمى وجب
لها مهر المثل مع الدخول لاجرة لعدم العلم بمقدارها قبل العقد وبعد منافع المهر وان يكون مهر المثل
التيين فاذا اصدقها خياط ثوب بعينه فلف خياطه كان لها اجرة مثل الخياط وكذا كل من تلف
وجبت منه وان كان فاسدا مهر المثل مع الدخول وان تعطل الخياط وكان المهر خياطته بنفسه وجب عليه اجرة
وبطل المسمى وان كان مطلقا لم يعلم المهر وان كان اسلم من طلقها بعد الدخول وجب عليه للصا طمان

لم يكن فعلها وان كان قبله فالأرب وجوب الأجر مع احتمال خباله نصف ان انضبطت ولو اختار
حياته للجميع لم يكن لها المطالبة بغير ذلك على اسكال وان طلق بعد الخياطه قبل الدخول رجع عليها
نصف الأجر وقد ذكرنا ان من شرط المهر العين فان اتم بلف من المثل مع الدخول والمهر مع الطلاق
قبل ويكفي في المهر مشاهدته ان كان حاضرا ولو جهل ورثه او كيلة كقطع من ذهب وقصبة من
وقت طعام ولو تزوجها على خادم واطلق او دار كذلك قبل كان لها خادم وسط او دار كذلك وعند
منظر ولو روج امرأتين مما زاد بهما واحد صح العقد والمهر وسط على هذين المثالين ولو تزوج امرأتين
احدهما زوج بالعلم يكن الألف الاخرى خاصة بخلاف ولو تزوجها والحائط ونقسم الألف على مهر
مثلا مما يخصها فهو مهر الامر المثل ولو تزوجها على كتاب الله وستة نبيذ لم يسلم مهرها كان مهر
خمس مائة درهم ولو سمي لها مهر ولا ينها شيئا لم يلزم ما ساءه للأرب ثبت لها المستقر ولو تزوجها
بمهر معين بشرط علمها ان يعطى اياها منه شيئا قبل صح المهر والسرط وقدره في الشئ ان
كان على سبيل الهبة لم يلزمها الوفاء به وكان باجمعه لها قيمته ولو بان حرقا في الشئ الأقوى
قيمتها لو كان عبدا ولو قبل مهر المثل كان زوجها ولو اصدقها عبد لم يملك ولا فانه يحجب مهر المثل قطعا
لعدم امكان الرجوع لا قيمته ولو تزوجها محل فبان حرقا في الشئ كان لها مهر المثل ايضا وقيل
لها قيمته عند استحالة ومحل قيمته المثل اما لو تزوجها بهذا المثل فلو اصدقها بطلان المهر
والرجوع لامر المثل ولو تزوجها على عيدين فان احدهما حر او عبدا صح وجبت فمهر لو كان عبدا صح
في الآخر وهل لها المطالبة بقيمتها ورفع الاخر اسكال ولو قال بهذا المثل وهذا العبد بطل في المثل وكان
لها قدر حصته من مهر المثل والآخر ولا يكون العبد خاصة هو كالمهر في الموضعين ولو تزوجها
بمهر سر او ازيد منه على اية او بالعكس كان الحكم للأول ولا اعتبار بالآخر ولو زوجها الولد دون
مهر المثل بطل المهر ولها مهر المثل وقيل يصح المسمى وهو الأقرب مع المصلحة ولو تزوجها بالكثر من مهر
المثل فالأرب لزوم المسمى مع المصلحة في لستم ما ورد في بعض من الأعيان

غيره

عنه فقلت هل القبض وجب لها مثل تلك العين اذ كانت مرفوعة الامثال والا فمهر يوم التلّف ان تلف
في يد عمر ومطالبة وان طلقته لم تلف وجب اكثر القيمة مرفوعة المطالبة لا وطلب هذا اذ تلف بسببه او بغير
سماوى ولو ائلفه اجنبى محرت في الزام الزوج بما ذكرنا اما بالقيمة يوم التلّف او بالكثر القيمة مع المطالبة على
ما قلنا من التفصيل مرجع الزوج على المتلف بقيمة يوم التلّف خاصة والزام المتلف بقيمة يوم
الاداء زوج هل لها ان يرجع على الزوج بتفاوت القيمة من يوم المطالبة لا وقت الاداء لو رجعت على
الاجنبى بالقيمة الا رب لك من المثل ولو ائلفه في ذلك فضا من اياها وليس لها الرجوع مع تلف
المهر بل القبض بمهر المثل بل بالقيمة ودين ان المهر مضمون في يد الزوج لو تلف رجعت عليه بقيمة
يوم التلف او باعلى القيمة من حين العقد وان لم يطالب به لاجل التلف الا رب الاول اذ وجد
بالمهر عيبا كان له رده ولو حدث له العيب بعد العقد من القبض كان لها الارش وهل لها الرده والمطالبة
بالقيمة من نعم ولو اصدقها محلا حاملا فامرت في يدها او في يد بعد العقد فالتم لها فلو كانت في يد
حنساء هت فخرها ووضعها او ابنى وجعل عليها ملان الرطب لحفظ طوبتها كما يصنع اهل
الحجاز فان لم يعض قيمتها بذلك ولا باخر اجها دفعها اليها ولا شيء عليه ان نفقت القيمة نقضا
متناهيها ردها مع الارش وان كان غير ساء بل حكم اهل الخبر بنقصها كل وقت فالوجه ردها مع
ارش النقصان الموجبة وكما نفقت رجعت عليه ولو لم ينقص رضعها في الاول ان لم ينقص
باخر اجها فالزوج اخراجها ودفع الارش ولو دفع الاول مع التمه في وجوب القول على المرأة
اسكال هذا اذا كان السيدان من ثرتها وان كان من ثمة دفع المهر دونه وعليه ارش النقصا كما
يعدم وكل موضع حكم فيه اخراج المهر من الاسد فالجزة فيه على الزوج لو كان المهر حرم عليه دخلها وان
فعل عالما بالتمر جرد الولد مملوك ولا يصير مملوكا طاعة فلا مهر ولا كالمهر لستين وان
كان جاهلا بان يكون مملوكا بالاسلام او باساع بل رده كجاءه العرب ويكون مالكيها يعتقد
امثال النصف خاصة بالعقد فلا حد والولد حر لا حق به وعليه قيمة للسنه يوم سقوطه
حياتيه المهر ولا يصير مملوكا في الحال فاذا ملكها بعد ذلك ففي صيرورتها مهر ولا اشكاك
الضابط انه اذا جعل الاميرة مملوكا فعلى امر ولد في مملوك اسكال ومملوك في غير ملكه لا يصير مملوكا
ان ملكها بعد فادخلها الزوج نفقت عليه الارش ولها الرده والمطالبة بالقيمة لامر المثل

مخرج العقود المحللة في عقد واحد كبيع وصوف مثل ان يبيع ودرهم وثوبان ذهب كذا ان اخذ
للجنس مثل ان يبيع درهم وثوبان درهم لكن يجزئ بقاء ما انضم اليه المتاع عن الآخر وكبيع واجارة مثل
بعثت عبدتي واجرته كذا اما لو قال اجرته كذا وبعثتها بكذا قال الشيخ بطلان لان
مالك الرقبة تملك المنافع وعندى فيه نظركم وكتابة مثل بعثت عندي هذا او كانت بك
بالف لخمسين قال الشيخ يبطل البيع عنده من عنده باطل ومنه نظر اما الكتابة فيصح ويقسط العوض
وكبيع وبكاه مثل زوجتك بنتي وهذه الالف كبيعك هذا محققا وكان بعض العبد مراءى بعضه
مبيعا فيسقط فتمت عليها ولو قال زوجتك بنتي وبعثت هذه الالف بطل البيع والمهر دون
الكاه وثبت المثل ولو قال زوجتك هذه المحاربة وبعثتها بالفسخ وبطل الكاه والمهر وكان
عليه من الثمن بنسبة القدر من المثل وهل يجرى البائع الوجه ذلك لو اشترت المرأة زوجها ببيع وبطل
الكاه وسقط المهر سواء كان قبل الدخول بعده وليس لها معاودة الا باعتاقه والعقد عليها
ثانيا وبيعها اياه ثم عتقها العقد في الشرط والمهر والعقد ويصح فلو
العقد يقتضي تحيل المهر فان شرط بالجلول او اطلاقا وجب فعه لها بالعقد مع المطالبة وان شرط
التحيل وجب ان يكون المثل ويجب دفع مهر المثل مع الدخول من غير تأجيل واذا سميا اجلا معيناً لم يجب
دفعه قبل الاجل سواء دخل بها او لا وليس لها الامتناع من تسليم نفسها حال جلولها ولو شرط تأجيل
وحلول الباتة اذا كان الصداق حالاً كان لها ان تمنع نفسها حتى يقبضه وان كانت قد سلمت
نفسها لم يدخل كان لها الامتناع بعد ذلك لان التسليم هو القبض والقبض في الكاه هو الوطى
وان كان قد دخل بها في الخلاف ليس لها الامتناع ولها اجارة على الصداق وقوى
في المبسوط جواز امتناعها حتى يستوفي اذا كان الزوج معسر لم يكن لها الامتناع بعد الدخول
فلنعم وهو قوي ويلوغ كلام ابن ادريس عدمه واذا سلم الزوج المهر لم يجز لها بعد ذلك ان امتنع
كان بائناً اذ كانت كبيرة ولو طلب المهر يومين او ثلث فوى الشيخ ثبوت ذلك لها الاصلح احوالها
والاستعداد لزوجها والا فبعضه عدم وجوبه وان كانت صغيرة دون البلوغ لم يجز تسليمها
اليه وان التزم بخصانها وبيعها ولو امتنع من قبض هذه لم يجز عليه لو طلب اهلها نقلها اليه
لو كان المهر مؤجلاً فلم يحصل الدخول حتى حل لم يكن لها الامتناع من تسليم نفسها حتى يقبض

ولو كان بعضه حالاً وبعضه مؤجلاً وجب لغيره الاجل وتعين قدر المؤجل ولها الامتناع حتى يقبض
الحال فاذا قبضت لم يجز لها ان تمنع قبل حلول الباتة ولا بعد على ما تقدم اذا كان الزوج كبيراً والمهر
كذلك وامتنع كل منهما من تسليم ما عليه والشيخ فالأقوى نصيب مال الزوج بتسليم الصداق
اليه فاذا فعل امرها بتسليم نفسها اليه فاذا فعلت اعطاها العدل الصداق واذا امتنع من
تسليم نفسها قبل دفع الزوج الصداق كان لها ذلك على ما ساء ولا يسقط نفقتها في مدة امتناعها
لانها بذلت نفسها ان دفع الواجب لها فاذا امتنع لم يسقط نفقتها ولو كانت مصرحة لم يسلم
مهرها لم يكن لها الامتناع ولا يستمتع بها في الفرج مع نكحها بل في غيره وخير بين امساكها كذلك
وبطلانها مع استرجاع نصف المهر وليس له الفسخ كالزنا وان لم ينصهر كان له الاستمتاع
في الفرج وان كان لعازن كان لها منع نفسها حتى يبين ولا تنفقه لها حتى يبين ولا يسلم نفسها ولو
سلمت نفسها الزنا تنفقه وكذا لو سلمت نفسها الزنا تنفقه وهي محبة فتمت فخلت بعتة النفقة ولا يمكن من
جماعها مع الزنا فان كان صغيراً لم يكن لها معه زنى الشيخ عدم وجوب تسليم الصداق وكذا لو كان كبيراً
صغيراً وان كان صغيراً وهي كبيرة فذلك نفسها والى قول الشيخ عدم النفقة وعدم وجوب المهر
فمن نظر الشرط المذكور في العبد فان كانت مقتضا كانت باطلاً مثل ان يشترط عليها في العقد لا
لا يتزوج عليها ولا ينسئ وانما لا تنفقه ولا ميراث والعقد صحيح وكذا المسمى ولو شرط عليها ان يتزوج
عليها او للغير او لغيرها او تسع عليها فالشرط صحيح لانه مقتضى العقد اجماعاً ولو شرط
عليه ان لا يطأها في الفرج قال الشيخ بطل الكاه لانه احلال بالمفسود قال وروى اصحابنا ان
الشرط صحيح ولا يكون له وصفا فان ادعت بعد ذلك كان له وطئها قال وعندى اهل هذا ويخص
عقد المتعة دون الدوام وفي طريق الرواية ضعف لو شرطت ان يطأها لئلا حاصراً بشرط هو ذلك
قال لا يفسد العقد ولو شرطت متناً وكذا لو شرطت عليها الا ينفق عليها سنة او شرطت في ذلك
فانه بطل الشرط ويصح العقد ولو شرطت عليه ان لا يخرجها من بلادها قال في الخلاف والمبسوط
لا يلزم الشرط ان يزوجها ويؤثره صحته عن العباس بن عبد الله وفي رواية حسنة عن ابن رباب عن
الكاه في رجل يزوج امرأة على ما تراه على ان يخرجها لبلادها فقال ان اراد ان يخرجها لبلادها لم يفسد
ولا شرط عليها في ذلك ولها ما تدين ان تصداقها اياها وان اراد ان يخرجها لبلادها

المسلمين ودار الاسلام فلا شرط عليها والمسلمون عندنا وطهم وليس له ان يخرجها لابلاده حتى
يؤدى اليها صداقها او يرضى من ذلك بما رزيت وهو جائز لها وابن ادم ليس منع هذه الرواية
وصح العقد ووجب عليها الخروج معارضتها ولم يقرض بما يجلي عليه من المهر والا فوى عندي ما يضمنه
الرواية لجودة سندها واختلاف الاعراض بذلك فوجب ان يكون مشروعا ولو شرطت ان يبدعها
الجماع والطلاق صح العقد والمهر بطل الشرط ولو اسقط ما جيل المهر صح وان شرطت ان يرضى
بأن بالمهر قبل الاجل فلا نكاح بينهما بطل الشرط وصح العقد وهي رواية حسنة عن ابن قيس عن
البارقي ولو اعنف عبد على ان يزوجه امته فان يزوج عليها او ليسرى فعليه ان يدينه فترجع
او ليسرى عليها ففي رواية محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام عليه شرط ولو شرط الرجل لامرأته
ان يتزوج عليها او يجرها او احد عليهما سنة ففي رواية محمد بن قيس عن البارقي بطل الشرط
يصح العقد وفي رواية حسنة عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن الصادق ع فمن تزوج امرأة
وشرط عليها ان ياتنها اذا شاؤ او سقى عليها سينا مستقى قال لا بأس عن زيار قال سئل
ابو جعفر عن الحارث بن ابي ربيعة بشرطه عليها عند عقد النكاح ان ياتنها متى شا كل شهر او جمعة يوما ومن
النفقة كذا وكذا فليس ذلك الشرط لبطلان وعن ابن سنان عن الصادق ع رجل قال لامرأته
ان تحت عليك او لتقوت ففهي طالق قال ليس لك لشئ ان رسول الله ع قال من شرط شرط
سواء كانت له فلا يجوز ذلك له ولا عليه اذا زوجها على عيب شرط لها الخيار مدة من الزمان
فان كان في اصل العقد بطل النكاح فان لم يدخل فلا شئ لها وان دخل كان لها مهر المثل وان
كان الخيار في المهر صح العقد والمهر بشرط اذا زوجها على عيب موصوفه صح الصداق ولو شرطت
لا يجبر الزوج بين دفع العين ودفع القيمة لو سمي لها التسمية فاسدة وجب لها مهر المثل مع الدخول
بالعام لم تحاذ السنة المحمديّة وهي خمسمائة درهم فان تجاوزت اليها ولا اعتبار بالاقبل من
المسمى ومهر المثل يرد المهر بالعيب ان كان ليسرى ولا بشرط العيب الفاحش
لو زوج دمي دمية على ان لا مهر لها او سكنت عن نكاح وجب لها بالدخول مهر المثل وكان لها
بالعقد المطالبة بالفرس ولو سمي لها خيرا او خيرا ثم اسلمها لغيره فقيمة المسمى
عند مستحلية العين ولا مهر المثل في التقويض وفيه بحثا التقويض

تفصيل من فرض امره اليه او استبدت المرأة اذا فرضت نفسها فقد استبدت لا الزوج ولم يقدر مهره او
هل التقويض لاهلها كان اهلها ام المهر لم يستبدت وهو قسمان تقويض بضع وهو الذي ينصرف
الشرط لا التقويض بان يقول بزوجك ولا بذكر المهر او يقول بزوجك على ان لا مهر عليك و
تقويض مهر وهو ان يقول بزوجك على ان يقوضني ما شئت او ما شئت او ما شئت او ما شئت او ما شئت
هي زوجتك على ان يقوض ما شئت او ما شئت او ما شئت او ما شئت او ما شئت او ما شئت او ما شئت او ما شئت
زوجها ولم يذكر مهرها او شرط الامهر صح العقد ولو قال بزوجك على ان لا مهر عليك ولا ما به
قال الشيخ صح العقد وكانت مفوضة وبلغوا الشرط وعندى فيه نظر وكذا الاشكال عندى
في كل شرط فاسد مفرط بالعقد انما يصح التقويض للبضع في حق البالغة الرشيدة اذا اذنت
فيها الصغر والسفيرة فلا يحق فيها التقويض ولو زوجها المولى مفوضتين كان لهما مهر المثل
مع الدخول على اشكال يشاء من اسناد امرها الى المولى مع المصلحة وكذا لو زوجها المولى بدون
مهر المثل هل ثبت المسمى مع المصلحة او مهر المثل اشكال يجوز للسيد ان يزوجه حابية مفوضة
لان المهر سواء كانت صغيرة أو كبيرة وكذا المدبرة وامر الولد اما المكاتبه فلا الا اذا زوجها وادان زوج
الجارية مفوضة ثم باعها كان فرض المهر من الزوج والمولى الشاذ ان اجاز النكاح ويكون المهر له دون
الاول ولو اعنفها الاول قبل الدخول فرضت بالعقد كان المهر لها خاصة كل موضع
حكنا بانها مفوضة لم يحجبها بالعقد مهر ولا المطالبة بالمهر وانما لها المطالبة بفرض المهر
وجب لها المهر بالفرس منها ان اتفقا او من الحاكم ان اختلفا وترافعا اليه مفوضة البضع
اذا اطلقها قبل الدخول وجب لها نصيب المهر وفضل المتعة وان دخل بها قبل الفرض وجب لها مهر المثل
ولا متعة سواء كانت المثل للرجل والمرأة لان مهر المثل عندنا لا يجب بنفس العقد وانما يجب الدخول مع التقويض
او فساد المسمى او كراهة المرأة على الزنا او وطئها بشبهة او فوضها لغيره اذ فيها مع الدخول او فوضها
المولى الصغرهما سعهما مع الدخول ايضا على اشكال المعنة في مهر المثل حال الدخول قبل تواترها ولا
مهر لها ولا متعة سواء كانت المثل للرجل والمرأة لان مهر المثل عندنا لا يجب بنفس العقد المرأة في الشرف
والجمال وعادة اقاقرها من الام والاخت والحالة وبناهن وبطاهرهن مالم يحاوزن خمسمائة
درهم فان تجاوز ذلك ردت اليها ويعتبر ايضاً النسيأ اللواتي في بلدتها لا خلاف وعادات

البلاد في المهر ويعتبر من هبة سنها وعقلها ولسانها ووضعه وبكارتها وثبوتها ومصارف نفسها في الطرفين
وبالجملة كل صفة لمخلف المهر بما معتبره ولو لم يكن اقارب ففي اعتبار اهل بلدها اشكال وعلى تقديره لو
عقدت ففي اعتبار اقارب البلدان لا بلدها اشكال ايضا ولو كان الزوج من عشيرتها وعادة لسانها خفيف
المهر اذا تزوجن بالعشائر خفف وكذا لو كانت العادة خفيفة عن الاشراف وكان الزوج منهم
اذا وجب المثل كان حاله ولم يلزم التأخير واذا اعتبرنا بنفسها من الطرفين اعتبر الاقرب فلا فرق
ولو ووطن المفوض بعد سنين كثيرة وقد تغيرت صفاتها عبر المثل حال العقد لا بسبب وجوب
اذ لم يسم مهر او هن لمفوضه البضع او اطلقها قبل الدخول فقد بينا ان لها المتعة قال الشيخ
المعتمد في حال المتعة انما هو بالزوج فالنفس منه مجازية او ثوب من ثوبه او عشرة دنائير او المتوسط خمسة
دنائير ونحوها والفقر دينار ونحوه وقال في المبسوط ولا اعتبار لهما جميعا عندنا وقال قوم
الا اعتبار بالرجل خاصة وهو الاقوى وهو يدل على تردده في ذلك ولا اعتبار في اليسار والاعست
بالعادة ولا يستحق المتعة الا المطلقة التي لم يفوض لهما مهر ولم يدخل بها ولو حصلت الثبوتة فيمنع
اوشوت اولعان او غير ذلك سواء كان في قبل او قبلها او منها ولا متعة ولو اشترى المملوكة
المفوض زوجها بطل العقد ولا مهر ولا متعة ولو دخلت بتم المثل لا المتعة وبطل المتعة سواء كان
الزوج حي او عدا وسواء كانت الزوجى او امة المفوضة اذا طلبت مهر المثل لم يرد اليها وان طلبت متعة
كان لها ذلك قبل الدخول وبعد فان رافعا لا الحاكم فوض لهما مهر المثل من غير زيادة ولا نقصان ما
لم يحاوز السنة فيرد اليها ولا يجوز له فرضه حتى يعلم قدر مهر مثلها وان راضيا بقوضه فان رضينا
مهر المثل جان وان زاد على مهر السنة وان فرضا اقل واكثر مع علمها مهر المثل لزم وان جهلاه صح الفرض ايضا
لو فرض لها اجنبي ودفع اليها ثم طلقها الزوج قبل الدخول حمل المهر للجميع لا الاجنبي والزام الزوج بالمتعة
بعد ثبوت الولاية والوكالة لكمال فرضه كالعدم وصحة الفوض امام مرد العصف الزوج لا من حلق
على الزوج صح اذا عجز له وبالأداء ملكه الزوج وامام مرد النصف الاجنبي لا من قضى ما وجب عليه
وبالطلاق سقط النصف فلم يسقط من حق قضاء عنه فغاد اليه كذا الاسكال لو بدع اجنبي بادا
المسمى ما الاقوى ثم طلق الزوج هل يرجع النصف المتبرع والزوج ولو فرض الزوج شيئا ثم
نوضه لم يبع المهر بل كان دون مهر المثل ولم يلزمه فاذا اطلقها قبل الدخول كان لها المتعة و

لا اعتبار

ولا اعتبار بما فرضه لسان لا يدخل بالمفوض حتى يرض لها المهر وكذا النكاح لمن سمن مهرها لان لا يدخلها
حتى يوثقها اياه او شيئا منه او غيره ولو هدية ولو لم يسم مهر او قدم لها شيئا ويدخل بها قال الشيخ كان
ذلك مهرها وليس بمهر بل ثبت لهما مهر المثل ومحدث ما دفعه من ان لم يسمها اياه مفوضه المهر ان تزوجها
على حكمها او حكمه يصح فان كان الحاكم الزوج لزم ما يحكم به قل او كثر وجاز ان يحكم بمهرها بما يصح ان يكون
مهر وان كانت الرقبة لزم ما يحكم به قل او كثر ما لم يحاوز مهر السنة وهو خمسة درهم فيرد اليها
ولو جعل الحكم اليها الرضا سعا على ذلك او كثر وان اختلفا في دفع حتى يسطوا وعلى القادر الثلثة
لا يحبر المثل ولا المتعة بل حكم به الحاكم منهما ولو طلق مفوضه المهر قبل الدخول بعد الحكم لزم نصفها
حكم وان كان قبل الحاكم ان الرضا من اليه الحكم ان يحكم وكان لها النصف وان كانت هي الحاكمة لزم
ما يحكم به ما لم يرد الحكم عن مهر السنة ولو مات الحاكم قبل الحكم وقبل الدخول فالمرءى سوت المتعة لها
وان ادريس قال لا مهر لها ولا متعة الدخول بالامتنع لها بل ان كان لها مسمى ثلث خمسة دون
المتعة وان لم يكن لها مسمى ثلث مهر المثل خاصة دون المتعة لكن لست لها المتعة في الموضعين وعليه
حملنا الرواية الدالة عليه قوله تعالى والمطلقات متاع بالمعروف حقا على المحسنين لقربنة
الاحسان في السان للطلاق وفي بحثنا اذا زوج وطلق قبل الدخول فان
لم يكن مسمى شيئا ثلث المتعة لما تقدم وان كان قد سمي المهر ثبت لها بصع وان كان الطلاق
بعد الدخول فان كان قد سمي ثلث باسماء ان كان صحيحا والا فقيمة وان لم يكن مسمى ثلث مهر المثل اذا
عرفت هذا فقول اذا صدقها عينا وطلقها قبل الدخول بعد التسليم الصداق اليها فان كان
بمال يرجع في نصفه وان كان ناقصا نقصان عين مخبرين الرجوع بنصف العين او بالاقل من قيمة العين
يوم العقد والاقصاص وان كان نقصان فمذ لم يكن الرجوع بالتقاوت بل حقة العين خاصة و
ان كان زايلا زيادة منفصلة كالولد والثمره كانت الزيادة تاجمعا لها ورجع بنصف العين خاصة
وان كان منفصلة كالسمن وجعلوا الصنفه محتر بين اعطانه نصف العين مع الزيادة وبين اعطائه
القيمة فان اعطيه نصف العين وجعل عليه احدى الحقة وزيادة وان امتنع تردد الشيخ في اخبارها
وعدهم الاقرب عند عدم احبارها واحد القيمة امها وليس ههنا بما لا يتبع الرجل ويمنع من
الرجوع الا في هذه المسئلة وان زاد من وجوه نقص من اخر المثل ان سمت ولست متعني

كل منهما فان اشفا على نصف العين جاز وان امتنع من تسليم نصفها او امتنع هو من الرجوع في النصف
كان لها ذلك على تقدير الامتناع من احد ما يرجع الزوج بنصف القيمة خالية عن النقص والزيادة
وان طلقها بعد نصف العين في يدها فان كانت مثلية مرجع بنصف المثل وان لم يكن مثلية مرجع
الامر من قيمتها حين العقد لا حين التسليم وان طلقها والعين في يدها كان لها نصفها
وان زادت متصلة بالزيادة باجمعها لها ولها نصف العين ناقصة والا فليس لها الا المهرش و
بين اخذ نصف القيمة وغيره ان زادت من مهر ونقصت من اخر محرم من اخذ نصفه واعطائه
الاخر في غير ذلك لان النقص مضمون عليه في مهر ومطالبة بنصف القيمة والا فليس لها
ايض الرجوع ونصف العين مع امرش المتقاضي ولا يغير بالزيادة وكل موضع حكمنا فيه للزوج بالقيمة
انما ثبت لاقول القيمين من يوم العقد ويوم الاقباض اذا طلقها قبل الدخول قال الشيخ الاقوى
انه ملك النصف غير احتياجهما النصف من حين الطلاق ولا يحمل المهر ملك ان ملك فالنساء المتحد بعد
الطلاق باجمعها لها لا حصص الاحتياجه ولا يفرق في ملك الزوج للنصف ان حكم الحاكم ولا في نصفها اياه ولو
تحد الغيب في يدها بعد الطلاق فان رضت باها لها بعد مطالبة نصف المتقاضي قطعا وكذا لو لم يطالب
على اشكال ضعيف لو اصدقاها بخلاف حامله فان زادت من مهرها طلقها قبل الدخول فان طالبها بنصف المثل
ونصف الثمرة لم يكن له ذلك ويكون حقه نصف قيمة المثل خاصة وان بدلت نصف العين ونصف
الثمره لزوم القول سواء كان المثل مؤبدا او غير مؤبدا وان طلب قطع الثمرة ليرجع في نصف العين فاعلم لم يكن
ذلك ولو قالت اما او قطع الثمرة الان ليرجع في النصف احرم على ذلك وكذا لو كانت حارمة فليس
فعليه قبض النصف ولو طلبت الصنعة ليدرك الثمرة لم يرجع في العين لم يلزم ولو بدل باجره الرجوع
لا وقت لحداد الرجوع في نصف العين لم يلزمها ذلك ولو قال اذا رجعت في النصف فاقبضه ليرد
عنه الضمان ثم ارفع ذلك ويكون حين ماله في يده والمهر باجمعها لك فالاقوى اجبارها عليه
لو طلب الرجوع في نصف المثل دون الثمرة ويكون النصف في يده وسبق الثمرة لا الحداد كان له ذلك
وكذا الخش في الثمرة ولو اصدقاها بخلاف حامله اما مؤبدا او غير مؤبدا ثم طلقها كان حكمها حكم
النساء المتصل وقد سلف لو اصدقاها امضا فخرها ثم طلقها قبل الدخول لم يحجبها دفع العين
للزيادة بل حلت المتصل ولو اجازت تسليمها بالزيادة لزوم القول بخلاف المثل المهر ولو زعت

الارض وعرضها كان حكمها حكم المثل اذا انتمت عندها او قد تقدم الا في شيء واحد وهو انه اذا رفعت نصف
الارض المروءة لم يحجبها القبول لاسيما بعد اوردته ولو طلقها بعد الحضانة لم يحجبها قبول العين ان كان قد
اضر الزرع بها ولا اجر وكذا لو طلقها وان الحصاد اذا كان الصداق حارمة حامله او مهر فحلت
في يده وولدت ثم طلقها قبل الدخول كان الولد باجمعها ونصف عن الام ولو زادت الام كان لها
دفع نصف القيمة وان نقصت مرجعت ما رثت النقصا وان تلف الولد في يده رجعت بقيمة غيره سواء
منعها او لم يطالب له ولو تلفت الام خاصة اخذت الولد ورجعت بنصف قيمة الام ولو كانت حامله
مما يولد ثم طلقها قبل الدخول بحرت المراه بن رد نصف الام ونصف الولد وبين رد قيمة نصفها
ويوم الولد حين الوضع والزيادة في الرحم عمر معتبر ولو كانت الام حامله ثم طلقها بعد الحمل
الوضع كان لها الزم بنصف القيمة لحديث النقص بالحمل واخذ الجميع ودفع نصف القيمة للزيادة
ايض له واذا رجعت بالقيمة احمل مرجعها بالكره القيمة من حين العقد لا حين الطلاق وبني نصف
المهر خاصة اذا اقبضت الصداق ثم انزلت قبل الدخول مرجع بالمهر اجمع فاذا زادت زيادة
مفصلة كانت الزيادة لها وان كانت متصلة بحرت بين مرد العين مع الزيادة وبين مرد القيمة
من دون الزيادة محوز للمرأة ان ينصرف في الصداق قبل القبض فلو باعته او وهبت ثم رجع اليها قبل
الدخول مرجع ونصف العين اذا كان المهر حارمة فولدت في يده ثم طلقها قبل الدخول مرجع ونصف
الحارمة دون الولد سواء كان للولد سبع سنين واول لكن يكره التفريق ويستحب اخذ قيمة النصف وليس
واجبا خلافا للشيخ في بعض اقواله اذا تزوج الذي على امره وشيها فصارت خلة ثم طلقها قبل الدخول
رجع الزوج بنصف العين ويحمل عدم الرجوع شيء لا يرد اسبق حقه من العين ولا في المسمى ولو استهلك
المثل ثم طلقها ثم رجع شيء قطعا لا حقه مع استهلاك العين في القيمة حين العقد لو اصدقاها
خشيا ففسخه انما بافراغت في طلقها قبل الدخول سقط حقه من العين فان بدلت نصفها لم
يلزم القبول اما لو اصدقاها سبكيه فصارت خلة قبل الدخول سقط حقه من العين فان بدلت نصفها لم
حليا فكسرت وصاغته على ما كان عليه لم يكن له الرجوع في العين لان صياغتها زيادة ويحمل رجوعه في
نصف العين لانه لم يحصل زيادة على ما ملكه وكذا لو كانت الحارمة تسمى ومهرت ثم رجعت اما لو صا
عنها على غير ملك الصفة الاول فللزوج المطالبة بنصفها لانه لم ينع من الرجوع في نصف العين

ولو اصدقها صيدا بريئا واما حلالا كان واحدا من طلقها عاد الصيد لا ملكه ولو امره بالرجوع
الصداق فطلقها لم يكن له فسخ الرهن وكذا لو وهبه واقتضت وان لم يقبض واخبارها على الفسخ
نظر وكذا لو باع خيارها فطلق في مدة الخيار ولو اخرج لم يكن له فسخ الاجازة ورجع في نصف القيمة
ولو اجمعا حتى يخرج المدة لم يكن لها ذلك لانه يكون مضونا عليها ولها الامتناع منه على اشكال الا ان
يقول اما اقتضت وارده في المستأجر امانة فله ذلك لو طلقها بعد تدبير المهر لم يرجع في النصف
على اشكال اما لو اوصت به فان له الرجوع في العين قطعا ولو طلقها بعد رجوعها في التدبير فانه
يرجع في العين قطعا ولو طلقها قبل الرجوع لم يرجع بعد ان احد الزوج القيمة سقطت من العين
وان كان قبل احتمال ان احد حقه من العين وعدم لسوء حقة في القيمة وقوى الشيخ الاول ولو طلقها
بعد عتق مرجع بنصف القيمة خاصة اذا رجع الرجل اليه الصغير علمه معلوم وكان الولد موسرا
تعلق المهر به في الولد ولو لم يولد له وان كان معسر انقلب بدمته ويكون الاب ضامنا فان مات الاب
اخرج المهر من اصل تركته سواء بلغ الولد واليسر ومات قبل ذلك فلورفع الاب مضامين هبة لابن
وهكذا كما لو قال اعتق عبدك عني بفعل فانه يعتق عن الامر وولادة له دون المامور ولا يحتاج الى
لا استدعاء الابن بولاية عليه بالصغير فان عاد الى الابن لم يكن للاب الرجوع فيه سواء عادت العين
او القيمة ولو قال الاب ناد ففسخ لا مرجع به قبل قوله لانه امين عليه ولو اصدق الاب عينا من ماله
عن ابنه الصغير جاز ومملكها الابن فلورجعت اليه كان الحكم ما تقدم ولو اطلق الولد قبل دفع
الصداق فان كان موسرا لم يرضف المسمى وان كان معسرا اضمن الاب عنه وجب على الاب دفع النصف
ولو ادى الاب عن ولده الكبير المهر نزع او اجنى كذلك يرى الولد فان طلقه مرجع اليه النصف ولم
يكن للاب ابتزاعه ولا الاجنى مع احتمال ثبوته لهما لان الكبير لا يملك الا باختياره وانما اسقط عنه
الحق فاذا اسقط بنصفه مرجع النصف الدافع وفيه قوة لو رجع الصغير او المحرر عليه بغير اذن
الولي لم يصح النكاح ولو اجاز الولي فليقبل بعض قول الشيخ لا يصح الاجازة لوقوعه فاسدا وكذا
المحزون ولا مهر هنا فان دخل احداهما حال الشيخ عليه من الشك لانه يجري مجرى الاطلاق ثم قوي عدمه
ايضا لانها رهنيت ببذله فلا غرض لها اذا دخل الزوج ودخولها بوجوب الفصل قبل او بعد وجب
المهر كل وان طلق قبل الدخول وجب نصف المهر ولا خلاف في التقديرين وما لو لم يدخل بها

لكنه خلا وامر اليسر بطلانها في قول ان احدا على نصف المهر والثاني كذا وبها روايتان والا فرب
الاول ولو خلا واما وادعت الدخول فالأقرب ان القول قول الزوج مع العين ولو جامعها بين الخدين
ولم يوطئ فالأقرب بنصف المهر ايضا وان سبق المامور لزوجها او استدخلته فمكنت منه فان العدة هي قطعا
وهل يجب كالصداق وفيه الاشكال وعلا هذا لو استولد لم يكن ان يكون منه ولم يفسخ ولكنه
ولان الولي في الفرع كان في المهر الاشكال لو تبرع به ثم جعله صداقا ففسخ تدبيره عما اخبرناه
نحن وعند الشيخ التدبير فان طلقها قبل الدخول صار بينهما نصفين فاذا مات المولى طهر
والعقد ما قبلناه لو طلقها باسبا او طلقها بعد الدخول ثم تزوجها في عدة مهر جديد صح قال
طلقها قبل الدخول بها كان لها نصف المهر لو تزوجها بعدين فمات احداهما فبذلها وطلقها
قبل الدخول مرجع عليها بنصف المهر ونصف قيمة الميت ولو اعطاها عوضا عن المهر عبد اتيقن
وشب اخر ثم طلقها قبل الدخول مرجع بنصف المسمى دون العوض وكذا لو اعطاها مائة او
عقارا فليس له الا نصف مائة اذا مات الزوج قبل الدخول استحققت المرأة المهر كله وسبق لها
ترك نصف ولوماته قبل الدخول فالشيخ الاول بانها نصف المهر وقال المصنف في احكام النساء
يكون لو رثتها المهر كله وهو اختار ابراهيم وهو قوي ولومات المرأة بعد الدخول ولم يكن قبضت
المهر ولا طلبة بكونه لو رثتها المطالبة به وليس يحظر المهر بكونه فان رجع في مرضه ودخل لزم
المهر كله او وثقة المرأة وان لم يدخل ومات في مرض العقد بطل ولا ميراث لهما ولا مهر
في عفو المهر وفيه حيث يجوز للمرأة البالغة الرشيدة ان يعفو عن جميع حقوقها
وعن بعضها وكذا الذي بيده عقد النكاح وهو الاب والجد والابا ووكيلة المرأة على قول الا انه
الذي بيده عقد النكاح ليس له ان يعفو عن جميع المهر ولا عن جميع النصف مع الطلاق قبل الدخول
بل له ان يعفو عن البعض من النصف قبل الدخول وانما يصح عفو بشرط ان يكون المرأة صغيرة سوا
كانت بكر او ذميا وكان الولي اما واحدا ولا يكون الزوج قد وطئها لانه بالوطئ يملك المهر ويكون
بعد الطلاق لانه مملوك معر لا فراما المرأة الرشيدة فانها مملوكة للعفو مطلما وكذا الزوج لان
يعفو عن النصف التي يتحققة الطلاق وليس لوليته ان حصل الطلاق اذا عفا الزوج عن
نصيبه والزوج عفا عن نصيبها وان كان المهر زوجا لم يخرج عن ملك احداهما غير العفو لانه ممة

ففيتم القرض ما لو كان ديناً على الزوج او بلف في الزوج فان العفو كان لا يبرأ ولا يفتقر الى
القبول ولو على الذي عليه المال لم يصل عنه فيسبب الا بالتسليم اذا كان الصداق عيناً فيده
كان العادة الملاءمة بلفظ العفو والهبة والتملك لا بلفظ الابراء والاستسقاط ونفق الى القول
لا رضاء يمكن فيه القرض وان كان العادة الزوج وقلنا يملك بالطلاق صح بلفظ العفو
والهبة والتمليك دون الابراء والاستسقاط افقر لا القول والا فاض وان قلنا يملك صح بلفظ
بلفظ الاستسقاط والابراء وان كان في يدها وعفت افقر لا لفظ التملك والقبول والا فاض
وان كان هو العادة افقر ايضا لذلك عد الا فاض ان قلنا يملك بالطلاق وان قلنا يملك
ان يملك كفاه اسقاط حقه من الاختيار وان كانت ديناً في ذمة الزوج وعفت المرأة عن حقها
ونصفه بلفظ العفو والاستسقاط والابراء والتمليك واسنائه ذلك ولا يعقر لا القول وان عفا
الزوج لم يبع وان قلنا ان يملك بالطلاق وان قلنا يملك بالاختيار وعفى قبل الاختيار سقط
حقه وبت المهر باجمعه وان كان في ذمتها فان عفا الزوج صح وان عفت لم يبع اذا عفا الزوج
عن المهر الطلاق او عن بعضه لم يبع سواء كان ديناً او عيناً وان طلق بعد ذلك قبل الدخول كان
لها المطالبة بحقه ولو عفت المرأة عنه وعن بعضه صح عفوها ديناً كان او عيناً فاذا طلقها
قبل الدخول فان كانت قد عفت قبل الطلاق عن جميع المهر رجع الزوج عليها بنصفه سواء كان
ديناً او عيناً وان كانت قد عفت عن النصف لم يرجع عليها بشيء ولا يرجع هو ايضا عليه شيء ان كان
ديناً غير مقبوض وان كانت بينهما ولو وهبته صداقها قبل الدخول ثم ارتدت فالأقرب رجوعها عليها
بجميع الصداق ولو خالفها قبل الدخول بجميع مهرها رجع عليها بالنصف سواء كان الصداق
ديناً او عيناً مقبوضاً او غير مقبوض وان خلعها عن نصفه وكان ديناً برى ذمتها من جميع ولا يرجع
عليه شيء وان كان عيناً كان بينهما معوضة البضع اذا برئت الزوج من مهر المثل فان كان بعد
الدخول صح الابراء وان لم يعلم كسبه وان كان قبل لم يبع لعدم ثبوته وكذا لو ابرته من حقها من
مهر المثل ولو ابرته من غير جنسية مثل ان كان ديناً فابرته من الدرهم لم يبع وان كان مهرها فاسداً وثبت
مهر المثل فابرته منه صح وكذا لو ابرته من بعضها اذا كان البعض معلوماً بالنصف وشبهه وان

وان لم يعلم كمية المهر ولو تزوجها على مشاهدته لم يعلم المهر ولو بلف في يده فابرته منه صح قبل
الطلاق وبعده وكان الابراء لا يستدعي العلم بالمقدار وكذا لو ابرته من ماله وهو لا يعلم هذه كانت ألف
عليه شيئاً لا يعلمه وفي صح الابراء اشكال فيشأ من مصداق الابراء الثبوت في الذمة فيصح ومن انه
ابراها ببقائه ليس له عليه فلم يبع وكذا البحث لو باع مال مؤثره وقل انتقل اليه مؤثره ولم يعلم
لشيء يقدم المهر قبل الدخول فان حصل قبل كان ديناً عليه ولم يسقط بالدخول سواء طال مدة
اولاً وسواء طالته او لا في احكام الزوجين وفيه حيث اذا
اختلفت اصل المهر بان ادعت استحقاق مهر في ذمتها وانكره هو وان كان قبل الدخول فالقول
تولد مع عينه اذ لم يكن هناك مدة عمل بالبره الاصله مع امكان تحجر العقد عن المهر ولو كان بعد الدخول
فالشهور ان القول قوله ايضاً على البره وعندي ميراثا شكل والا فربيه ليستعسر هل سمي ام لا فان
ذكر سمي كان القول قوله مع اليقين فان ذكر عدمها الرمز المثل وان لم يحسب حتى يبين ولا
اشكال لو قدر باقل يصلح ان يكون مهر ولو قال هذا امرى منها في وجوب مهر المثل نظر لاختلافها
في قدرها ووصفها وجنسها ولا يثبت القول قوله مع اليقين سواء كان قبل الدخول او بعده وسواء كان فوق
احدهما مهر المثل او لا ولو اقام كل منهما بينة ومن ما يدعيه فالأقرب تقديم بينهما لو ادعى اقباض المهر
وانكرته فالقول قولها مع اليقين سواء كان قبل الدخول او بعده وفي رواية عبد بن ان المولى قوله بعد
الدخول ولو دفع قدر المهر فقالت دفعت هذه فقال بل صداقها والقول قوله مع اليقين اذا
مات الزوجان واختلفت ورثتهما كان الحكم حكمها لو اختلفا وكذا لو ماتت احدهما واختلفت الاخرى
ورثة الميت اذا خلا فادعت الواقعة فان امكن الزوج اقامة البينة على انكاره ان تدعى
المواقفة ولا وهي كرفيم بنية على بقاء البكارة فالحكم للبينة والا كان القول قوله مع اليقين على ما
لاصل وهو عدم الواقعة ومن القول قولها على نكاحها الحال في خلو العجم غلبه لو تزوجها
على تعليم سورة او صنعة فقالت علمني غير الصداق والقول قوله مع اليقين ولا اجرة له على تعليمها
ما ادعت لو اقامت بنية على تزوجها في وقتين بمهرين فادعى تكرار العقد الواحد وادعت
المغايرة والقول قولها مع اليقين سواء اتفق المهران حسناً او وصفاً وقدرها واختلفا وهل يجب
المهر كله او مهر ونصف فيه نظر وكذا لو اقامت بنية ان يباع الثوب بعشرين يوم الحنك وثلاثين يوم

للمتعة لزوم المشتري الثنا لا مكان رجوعه لا البائع يجوز للولد الصغيرة والخونة قبض مهرها وبرائة الزوج
بذلك اما الكبيرة الرشيقة فليس للاب ولا لغيره قبض مهرها سواء كانت بكر او ثيبا الا باذنها اذا وجبها
فامضاها فان كان قبل بلوغها حرمت عليها ولوم يقضها لم يهرم وعلمية المهر بها والدية في الاول و
الانفاق حتى يموت احدهما ولو كان بعد بلوغها لم يهرم وجب عليه المهر ولها مع حجبها من مهر
الكنانة فادركت حكمها في كونه فان اختلف فقال الزوج ان ادركت اذ كان محكما فانكرت فالقول
قولها مع اليقين فقال الشيخ ولا بد لها وعندي غير نظرم قال هذا اذا كان في عقد صحيح واعتد
شبهة فان كان مكرها لها فعلى الدية على كل حال ولا مهر ولا اثر في جوب عليه لو كان في ملك
ابرها واما فقال اصدقك اياك فقالت بل من خلف وعنتك الاب
في الولية وهي مشتقة من الولم وهو القيد سمي بذلك لانه جمع ويضم وهي ههنا كذلك لان فيها
اجتماع الزوجين وهي تنفع على كل طعام يحدث سرور واشتهر استعمالها في طعام العرس و
سمي الطعام عند الولادة للفرس وعند الختان المعذبة وعند القدوم النفقة وعند البناء
الوكرم وعند حلق راس المولود يوم السابع العقيقة وعند حلق الصبي حلقا وليس ينفق
من هذه واجبا بالاجماع الا عند سيد المرتضى في الحقيقة فانه وجبها وليس بمعجل بل هذه الاطعمة
كلها مستحبة واجبة الداعي لا الولية وغير مستحبة ليست واجبة على الاعيان ولا على الكفاية سواء
كان الداعي مسلما او ذميا ولودعاه اثنان استحب اجابة السابق فان اتفقا اجابة الاقرب لاداره و
لو كان المدعوى مسلما فان كان واجبا استحب الخضوع لا الاكل وان كان تطوعا كان افطاره عنده افضل
ولا يجزى الجاهل الاكل سواء كان صائما تطوعا او يفطر بل يستحب ولو علم استعمال الولية على المنكر كشر
المزور وبالعود والمزيج عليه الخضوع الا ان يعلم انه يزول بانكاره فحضره ويكره ولو لم يعلم
فحضره وشاهد المنكر فان امكنه ان التزم وجب ان لم يمكنه وجب عليه الخروج فان لم يتمكن حبس و
لا ثم عليه بالسماح وغيره ما لم يستمتع ولو كان في الدار صور منقوشة غير ذات ازواج كالشجر و
غيرها جاز له ولو كان فيها صور الحيوان فان كان فيها لوطا جاز له الخضوع ايضا وان كان على السور
او على غير موطوء او ماسكا قال الشيخ لم يجز الخضوع ولا يكره الدخول لدار منسرة المهرمان بالسور
بغير حاجة في القسم والنشوق والشتا وفي فضول القسم فيجب

لكل احد من الزوجين حق على الاخرى عليه القيام بل صاحب الحق الزوج على المرأة التمكن من الاستمتاع
وان لا يخرج من بينه الا باذنه وحق المرأة المهر والنفقة والكسوة والسكنى والاحكام والقسم فيجب على
كل واحد منهما ان يكتفيا بغير حاجة من قوله او فعل وان يوفي الحقوق من غير استعانة بصره ومرافعة الى
الحاكم وان لا يظهر الكراهية في دأبه الحق بل توديه باستشارة وانطلاق وجروا ولا يميل صاحب
من حقوقه مع قدرته عليها فان مطلق انتم قال الشيخ لا يجزى له ان يملك عند صدقته
او في المساحد الا ان يريد ان يتبدى بواحدة منهن في التبت تحت عليه القسم وهو حسن وقيل
القسم لا يجزى له اذا عرف هذا فان القسم على الزوج سواء كان حرا او عبدا وسوا كان حصيا او
عنيا او سليما وسوا كان عاقلا او مجنونا لكن المجنون يقسم عنه الولد مما كان له روضة واحدة كان
لها ليل من اربع ليل او ثلث يبيت فيها ابن شاولو كان له زوجتان كان لهما ليلتان وله
ليلتان ان شاء ان يبيتها عند احدهما او تقسمها عليهما او عند غيرها ولو كان له ثلث كانت
الرابعة لضعفها ان شاء ولو كان له اربع كان لكل واحدة ليل لا يجوز له الاخلال بها الامع العدة
او السفر ولاذن منهن او من صاحب الليل اذا وهبت احدى الامع ليلها لراز ويبيها ابن
شاوله الامتناع من قول ذلك لان القسم مشترك بين الزوجين ولو وهبت لاحدى الامع غير
معينة او بالباقيات او اسقطت حق من القسم صار بالليل البين الا في الاخير يبيت
عند كل واحدة ليلة ثم يرجع الى الاولى بعد يومين وقد كان يرجع اليها بعد ثلثة ايام وان وهبت
لواحدة معينة صح ولا يعتبر رضا الموهوبة لها ولا غيرها فان كانت غير ليلة الموهوبة بالليلة الواهبة
والى ليلتين وان لم تلها لم يكن له ان يولها ليلتين ولو وهبت ثلث منهن ليلتين للربعة
كان عليه ان سوي عليهما وليس لبيت عند غيرها لو رجعت الواهبة فيما مضى لم يرجع ولا يقض
لها ولو رجعت في المستقبل جاز حتى لو رجعت في بعض الليل كان عليه ان ينقل اليها ولو رجعت
ولم يعلم الزوج حتى مات عند منسأه ليل لم يقض لها ما مضى قبل علمه لودفع اليها عوضا عن
ليلتها فقلت قال الشيخ لم يرجع وكان عليه ان يعدل لها هو فيها ما تركه من القسم لانها على ما
ليس بعين ولا منفعة وانما هو ماوى اذا قسم بين نسائه فالاقرب جواز ان يتبدى من
شاه منهن حتى ياتي عليهن ثم يجب التسوية على الترتيب وقيل سيد بالقرعة والوجه حمل على الا

فيخرج حب الزوج واحد وحب الثلث اثنين وحب الاربع ثلثا الواجب القسمة الكون عند
 هو والمضاجعة بينهما فيجب عليه الثبوت في ذلك اما الاجماع فليس يوجب لكن الاول التسوية بينهما
 فيه وكذا الاول التسوية في فاصل النفقة عن الواجب القسم انما يوجب بالليل دون النهار فليس له
 ان يدخل في ليلة احدتهما الا الاخرى ولم ان يدخل بالثانية من شاء منهن ولو كان معاشة بالليل
 كالحارس والزائر من اشبههما قسم بها وكان الليل في حقها كالحامزة حتى عرف لو كان لزوج
 حر او امة قسم لغيره ليلتين ولا في ليلة ولا في قسم ولما في القسم ولو كانت الاما ملك بين لم يكن
 لهن سببه فكذلك لو كانت الزوجات متفرقات لم يكن لهن قسمة ايض ولو بان عند امة او متبعة ليلة
 لم يقصها للزوجات والذمة كالامه ولو كان لغير زوجات مسلمات وكنابية قسم للسائلين
 وللكنابية ليلة ولا نساوي بينهما ولو كانت لزوج ذمية حرة وامة مسيلة كانت اسواء في القسمة
 ولو بان عند الحر ليلتين فاعتقت لامة ومنعت بالعتق كان لها ليلتين سواء عقت في اول الليل
 او في اثنائه ولو عقت في اخر ليلتها لم ينعكس عليها اخرى لانها استوفت حقها واستانقت القسمة
 بينهما بالتسوية ولو بان عند الامه لامة ثم اعتقت مثل استيفاء الحق قبل الامه يقض لامة ليلته لانها
 ساوت الحق ولو وهبت لامة ليلتها للزوج او لبعض الزوجان وليس للامة فيه دخل كما لو جدد
 الزوج عيبا او خصبيا او محنونا فرضت به لم يكن للامة الاعتراض النهار تابع لليلة الماضية فلما جنيها
 منها تلك الليلة لكن لم ان يدخل فيه لا غيرها لاجرة كعادة او دفع نفقة او زيادتها واستقدم
 حالها او غيرها جاز وليس له الاطالة والا فربح الجاه ولو استوعب النهار مضاه لصاحبة
 الليلة وكذا الواجبة القسمة فانه يقضى ولو جامع الليلة فغير صاحبة الليلة لم يقض للجماع وكذا
 في النهار وليس له الدخول ليلة لا غير صاحبة الليلة الا الضرورة فان استوعب الليل قضى و
 لو دخل لغير جاز لم يطل فان جامع في الزمان ليس له يقض للجماع ولا الليلة الاولى ان يقسم
 ليلة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان اقرب لعهد من به فان اراد ان يقسم ليلتين او ثلثا او ازيد
 فالوجاه اعتبار مضاهن لما فيه من الاضرار والتفريق اذ قد يحصل لبعضهن القسم بالحقة
 ما يقطع عن القسم للباقيات يقسم للرفقاء والمرضية والحائض والنفساء والحرمه
 والموت منها والمظاهرة لا الصغيرة والناسرة والمحبوبة المطبقة بحجة انه لا يقض لهن

ما لم يفر

ما سلف وكذا يجب على العتيق والمجنون القسمة فلو مات احداهما عند احد من قضي الباقيات يجب على
 الزوج ان ينزل لكل واحدة باقرادها عن مشاركة من زوجاته او اقامه وليس له ان يجبر احد زوجاته
 على السكنى مع الاخرى ولو اسكنهما في بيتين في حان او في دار كريمة وكان سكنى مثلها جاز ولا فلاح
 فان نزل هو منفردا عنهما جاز ويجوز بين المضي اليهن وهو الاول والاستدعاء لهن وله ان يمضي للبعض
 وليستدعي البعض فان استدعى واحدة منهن فان امتنعت سقط حقها من القسم ان خاف على نفسه
 منها والا فلا وعلى وليها ان يسلمها للقسمة مع الامن ولو سافرت بغير اذن في بئر لا نفقة لها و
 لا قسم ولو سافرت مع اذن او في حاجته باذن واركان متفرقة كان لها النفقة والقسم لو سافرت
 باذن طاعة لها والا فربان لها النفقة والقسم اذا كان للمجنون اربع زوجات ابتدأ حال عقله
 كان على الولي ان يطرده على الباقيات ليوفيهن حقوقهن وان كان حنون به قبل القسمة ورأى الولي
 مثل اليهن طاف بهن لهن ولو استدعاهن اليه او حمل لبعضهن واستدعى البعض وان لم يميل اليهن
 لم يطف به عليهن فانه حمل لبعضهن فقد جاز وعليه القضاء والاخر فان افاق المجنون فقضى ما
 حاربه الولي اذا خرج من عند صاحبة الليلة في اثناء الليل الضرورة او اكره على ذلك قضى لها
 من ائتمه مثل ذلك الزمان قدرا ويجوز بين ان يقض في النصف الاول والاخرى لكن المستوفى
 مثلها فان زفانا فاقضى من اول الليل لم يثبت في الليل عندها ولا عند غيرها بل يفرق عنهن و
 كذا ان قضى من اخره لم يثبت اوله عند احد من الامم الضرورة فيستمر عندها اذا ظهر ضررها
 لم اذ اسكنها الحاكم لاحقة ليطالع على احوالها منعه الحاكم من ظلمها وكذا الزوج للزوج منع حتى
 من الخروج عن منزلها الا باذنه وعن عيادة اهلها واقاربها في مرض وغيره وعن حضور حفلاتهم
 واخراجهم وتغريتهم لكن يكره له منعها عن مثل هذه الحقوق لو قسم للامم ليلة ففشرت الى اربعة
 بعد استيفاء الثلث سقط حقها فاذا عادت لم يقض لها ولو طلقها بعد حضور ليلتها
 من غير شؤرا لم لا سقط حقها بعد ذلك فاذا رجعها او زوجها بعد مسانفت قضى
 قضى لها ملك الليلة قال الشيخ وفيه نظر ولو قسم لكل واحد من عشرة اوفى ثلثا ثم مات
 منفردا في العشرة الاخرى قضى لكل اربعة عشر ولو بان العشرة عند الثلث قضى لها ثلثة عشر ليلة و
 ثلث ليلة ولو قسم لكل واحد منهن خمس عشر فمست واحدة وعلم اخرى واقام عند الاخرى

بثلاثين يوما فهدمت النافذة قسم المطلوبين ثلثا والقادمين يوم خمسة اذ وار فحصل المطلوبون خمسة
 عشر يوما اسقاط وخمسة للقادمة ثم يقسم بعد ذلك بين اربعة فسماء سدا لو كان له زوجان 2
 بلدين قسم بينهما وليس اسقاط حق احد منهما سعدا وان يحضرها او يفي اليها فيويها قسمها
 ولا يحد في الطريق من حق احد منها ولو قسم ثلث زوجات من اربع مجلس ليل الرابعة فان
 امكنه ان يقا حقها في المجلس كان مسكن مثلها او دونه ورضيت استدعاها وفها قسمها
 وان لم يمكن قضاها مع خروج ولو جلس قبل القسمة فاستدعى احد من اليه لزم استدعاء الشا
 فان امتنع واحدة سقط حقها لو تزوج بكر اخضاها بسبع ليال وخص الثلث ثلث ولا
 يقضى ذلك وقدمها على غير فحصل لها التخصيص التقدم فلو قسم ثلث كل واحدة خمسة عشر
 فرمى اثنين وطم الثالث وزوج بكر اخضاها بسبع ثم قسم ثلثا المطلوبين وواحدة للجديدة
 خمسة اذ وار ولو تزوج امرأتين كره ان توفى اليه ليل واحدة فان فعل عدم السابقة الدخول و
 ان لتساويا اخرج منهما ولو كان له امرأتان قسم لهما ليل واحدة فان فعل عدم السابقة الدخول و
 بقاءها ثم يقضى للقيمة يوما ونصف للجديدة ثم ابتد القسمة والتخصيص للكر بالسبع والثلث ثلث
 اما هو بالليل واما النهار فمناج ياوي اليها فيه عند قضا حواجيج الوجبة والمندوبة والمأخوذة
 وله حذف النهار واجمع 2 مهارة اما الليل فلا يخرج الا الضرورة ولو رقت اليه زوجة اخرى فاك
 تخصيصها بنصف ما يخصص للزوجة مع احوال المساوات لو اراد السفر دون زوجة حازو
 ليس له من غير ان يخاصر بحوزة المنفرد عن الجميع وانما عليه التسوية اذا قسم ولو اراد اخرج
 مع امرأتين اجابته وكره في الحضر ولو اراد السفر ببعضهن جاز له الخيار في التخصيص لكن
 الا في الفرقة ولا يلزم المساواة في خرج الفرقة لكن لو اراد استصحاب غيرها قال الشيخ
 ليس له ذلك واذا سافر عنها لم يقض البقيات ولو رقت اليه امرأتان 2 ليل واحدة وان سافر
 باحدة ما قال الشيخ لا بد من الفرقة في اخرج اسمها سافر عنها ويدخل حق العقد وهو التخصيص
 بسبع وثلث الثلث يكونها معرفة ارجح احتمال عدم قضا حق العقد الاخرى وشوكة و
 قواه الشيخ لو جوب حقها قبل السفر فصار كما لو قسم لبعض نسائه وسافر فانه يقضى
 للبقيات ولو استصحب احدى زوجاته بغير رقة قال الشيخ نقص نسائه عنيفة مع الية

خرج بها ولو كان بغيره لم يقض طالت المدة او قصرت ولو اراد النفل من بلد اخر لم يقض للبقيات
 مدة سفره بل بالنفل ولو اقام في مع الحارثة معرفة فضاها لهن ولو اراد سفر غيبه ورجوع
 لا سفر بعد فسا فر باحد من بالفرقة لم يقض مدة قطع المشا واي لدا قام فيه قام مسافر لم يقض
 عنه وان اقام اكثر من عشرة ايام قضى للبقيات ولو سافر باحد من بغيره لا يلد ثم غفر على السفر بعد
 وصوله لا اخر سافر بها ولم يقض للبقيات ولو تزوج 2 طريقه واراد حملها خصصها بحق
 العقد ابسبع او ثلث ثم قسم بينهما وبين القديمة مع ولو اراد حمل احداهما اخرج فان اخرجت
 للجديدة سافر بها وسقط حق العقد باستصحابها قاله الشيخ وفيه اشكال من ان السفر لا يدخل
 2 القسم وان خرجت على القديمة سافر بها وقضى للجديدة حق العقد
 2 الشؤن وهو الخروج عن الطاعة وهو ما خذ من الامتناع وقد يحصل من الزوج ومن
 الزوجة فان ظهرت امارته منها كان 2 وجهه وساقا وتدافع اذا دعاها وعظمها وخونها
 ولا يجرها ولا يضرها فان عارت ولا يجرها في المضجع بان يحول ظهرها اليها في الفراش او يغزل فراسه
 عنها ولا يضرها فان صرحت بالشؤن ولا امتناع عن طاعة في الجلب بان يدعوها لا الفراش فتتبع
 واخر على جازل ضررها اجاعا ولو صرحت بالامتناع ولم يحصل بعد اصرار كان له هجرها ويحمل حوائج
 ضررها العوم الا انه وعذر لجواز الرجوع بالحر ويصير تقدير الاية فخطوه ان وجدته امارات الشؤن
 وجره من ان امتنع واضربوهن ان امرؤا والوعظ مثل ان يقول اني الله فان حق عليك واث
 وما اشبه ذلك والعجز ان يجرها في المضجع لا عن الكلام فان فعل فلا يزيد على ذلك ايام والضرر
 فالوجه عدها للطاعة ولا يكون مبرها ولا مديسا وسبق الوجه والمواضع المحفورة ولا تولى الضرر
 على موضع واحد ولو حصل بالضرب تلف ضمن ولو حصل الشؤن من الرجل يمنع حقوقها
 طالبه الحاكم والزم بها ويجوز للمرأة ترك بعض حقوقها من قسمة ونفقة استماله له ويجل للزوج
 قبول ولو منعها بعض حقوقها او اعلمها فبذلك له ما لا يلزمها به صرح وليس اكرها قاله
 الشيخ 2 الشقاق وهو فعال وان بان انه من الرجل فهو شؤن ايضا
 فسكنها لا الحاكم لاحقة عن بعض الاصرارها وان بان انه منها سلمها لا امن يمنع كل واحد
 منها من التعدي ان اشتبه ادعى كل منهما ظلم حبله ولم يقع بينهما صلح على مقام ولا على

فرقة وطلاعتي الحكم الحاكم حكيم من اهلها لينظر في امرها ويفعل المصلحة ويجوز ان يكون
الحكام من غير اهلها او احدها من اهل احدها والاخر اجنبي لكن الاول ان يكون من اهلها
وليس واجبا خلافا لابن ادريس وبعضها على سبيل الحكم لا التوكيل فان اتفقا على الاصلاح
فعلا ولم يستأذنا وان اتفقا على التفريق لم يصح الا برضا الزوج في الطلاق ورضا المرأة في
البدل وان كان حلفا ولا بد من الحكمين من ان يكونا حريين عديلين وبمضي حكمها في الصلح
مع حضور الزوجين وغيبتهما وغيبه احداهما واذا شرط امر واجب ان يكون سابقا فلو شرط
ترك بعض النفقة او القسمة ولا يسافر بهما يلزم الوفاء به في الولادة والعقيقة والحضانة
وتابع ذلك والحق الاولاد وفيه فصول في سنن الولادة وفيه حيث يجب عند الولادة
استعداد النساء بليلة دون الرجل لامع الحاجة بان يقيم النساء عندها ويجوز للزوج في
ذلك ان يكشف عن العورة وان كان هناك نساء يستحب عند الولادة غسل المولود مع
الضرر والاذان في اذن اليمنى والاقامة في اليسرى وان تحن بماء الفرات وتبرية الحسين
وان تغدوها الفرات فماء عذبة فان تغدوا الاما ملح جعل في شيء من العسل او الزم
مخنك به يستحب تسمية باحد الاسماء المستحبة وروى استحباب التسمية يوم السابع و
افضلها ما تضمن العبودية لله تعالى اسماء الانبياء عليهم السلام وافضلها محمد ثم
اسماء الائمة عليهم السلام وروى عن ابي الحسن عليه السلام قال تدخل الصمريه اسم محمد و
احمد وعلي والحسن والحسين او جعفر او طالب وعبد الله او فاطمة من النساء ويستحب
الكنية محاسن التاب ويكره التسمية بحكم وحكم وحالد وملاك وحارث وضار وعن الصادق
عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله نهي عن امرع كني ابي عيسى وعن ابي الحكم وعن ابي مالك وعن ابي القاسم
اذا كان الاسم محمدا يستحب التسمية لمن ولد له بان يقال شكرت الواهب بورك لك في
الموهوب وبلغ اسمه وورثته بن روى استحباب اكل السفرجل ليلة الحمل فان الولد
يكون اطيب ريحا واصفى لونا وقال امير المؤمنين عليه السلام حرثتمكم البري فاطمواها
النساء في نفاسهن يخرج اولادكم حكما وعن رسول الله صلى الله عليه وآله اول ما ياكل النساء الرطب فان
لم يكن امانه فتنسج ثمرات من ثمر المصروع عن الرضا عليه السلام اطعموا حياكم اللبان فان يلك

في بطنها علم خرج ذكي القلب لما شجاعا وان كثر جارية حسن خلفها وخلقها وعظمت عجزها وخطبت
عند زوجها في سنن اليوم السابع وهي الخلق والختان ونسب الاذن والعقيقة
فهذه من حكاك السبع يوم السابع ان يخلو ترأس الصبي قبل العقيقة ويتصدق بوزنه ذهبا
او فضة ويكره الصارع وهو ان يحلق موضع من الرأس ويترك اخر الختان مستحب يوم السابع
ولو اخر جازف لا يجوزنا خيره لا البلوغ فان بلغ وان لم يحلق وجب ان يحلق نفسه وان طعن في
السنن والمرة لو اسلت استحجفصها ولم يجب لو لم يجب لومات المسلم غير محبتين مع بلوغه
لم يجب ختنه يستحب ثقب اذن المولود يوم السابع ايضا ليس بواجب بل خلاف العقيقة
مستحب استحبابا مؤكدا وقال المرتضى انما واجبة وليس بمعتد ولست بان يكون العقيقة
الخلق في موضع واحد وان يعق عن الذكر بذكر وعن الانثى بالانثى ولا يجري في القيام
بالسنة الصدقة شيئا ولو عجز الاب اخا لاله الملكة ولو لم يعق الولد استحب للولد مع بلوغه
ان يعق عن نفسه ويستحب ان يجمع العقيقة صفات الاخوة وان يخص القابلة بربعها الذي
ياله الورك بالحد ولو لم يكن قابله اعطيت الام ذلك ويتصدق به ولومات الصبي يوم
السابع قبل الزوال سقطت ولومات بعده لم يسقط استحبابها ويكره لانا بوني ان
يا كلاما من العقيقة وروى ولا احد من عياله وان يكسها بغير فضل اعضا روى انه يستحب
اطعام عشرة من المسلمين في العقيقة قال الصادق عليه السلام زادوه وفضل وقال ان كانت
القابلة يهودية لا ياكل من ذبحته المسلمين في العقيقة اعطت فخر مع الكس وروى عن الباقر
قال اذ رحت فقل بسم الله وبالله والحمد لله والله اكبر اياها بالله وشاء على رسول
الله والعصمة لأمه والشكر لزفره والمعرفة بفضل عليا اهل البيت فان كان ذكرا فقل
اللهم انك وهبت لنا ذكرا وانت اعلم بما وهبت ومنكم ما اعطيت وكلما صغناه فيقبله
مننا على سنتك وسنة نبيك ورسولك واحسانا الشيطان الرجيم لك تسفكت
الداء لا شريك له والحمد لله رب العالمين في الرضاع وفيه حيث
من السنة ان يرضع المولود كما ملين فان نقص ثلثه اشهر لم يكن به ماء وان نقص عن ذلك
كان جوارا على الصبي عرجا بن وجوز الزيادة على الحولين الا انه لا يكون اكثر من شهرين ولا

ليستحق المصنف على الرائد على الحولين احره افضل اللبان التي يرضع بها الصبي لئلا الام فان كانت
حره لم يخرج الرضاع سواء كانت شريفا ومشرفة وموسرة او معصرة دينية او نبيلة وسواء كانت
من رضيع ولدها في العادة او لا وكذا لو كانت الزوجة امه او متمتعها اقام الولد فلولي ..
احسارها على رضاع ولدها لو كانت الحرة طليقة باينا وطلبه الاجرة على ارضاع الولد جارة
للأب العقد عليها واعطائها الاجرة ولو كانت في حباله او مطلقة طلاق رجعي قد استنسخ
قولان احدهما انه لا اجرة لها ولا يصح للأب ان يعقد عليها عقدا جارة للارضاع والثاني
جواز ذلك وهو الاقرب عندي قال وكذا لو استأجرها بخدمة او خدمة غيره ولم يرضع
وفها في حقوقها من الاستمتاع لو رعت الام بارضاع لم يجب على الزوج والزيادة في نفقتها
ولو لم يتزوج وطلب الاجرة وجب على الأب فعها اليها ان لم يكن للولدها ولو نزلت اجنبية
بارضاعه فرضيت الا بالنزع فهي اخوته وان لم يرض كان للأب تسليمه للمتبرع وكذا لو
طلبت الام اجرة وطلبت الاجنبية اقل كان للأب تسليمه للاجنبية ولو ادعى الأب جرة
متبرعة وانكرت الام فالقول قول الأب مع يمينه على اشكال واما احديث الام الاجرة كان
لها ان مع حقيقة نفقتها وبغيرها ولا يجب على الأب دفع اجرة ما زاد على ذلك وليس للأب تسليمه
المتبرعة من ريع الام ولا المستأجرة بما يرضى به الام لو سلمه للمتبرعة او امتنعت الام من
ارضاعه فسلمه للمستأجرة لم يسقط حصانة الام ويأتي المصنف مضعفها ولو عدل
الصبي وقت الارضاع فان تعدت سقطت حصانتها في الرضاعة وفيه
مبحث للحصانة ولا يشاط لكنها لا تأتي اليق فان اقرب الابوان وبينهما ولد و
يتازعا فان كان بالغار شيئا فام لا نفسه ينضم لا من شاء سواء كان ذكرا وانثى ولا حق
لأحد الابوين في غيره لانه لا ياتي بمفردها حتى تزوج وان كان طافلا فالام احق بالذكر
حولين مدة الارضاع وبعد ذلك يكون للأب اوله به منها والام احق بالانثى الصغرة لئلا يبلغ
سبع سنين لم يصير لأب ولها منها انما ثبت للحصانة للام حولين للذكر وسبع للانثى فالمر
يزوج فان تزوجت غير الأب سقطت حصانتها عنها وكان للأب ولها منها وان طلقها الزوج رجعي
لم يعد حصانة وان كان باينا عادت الولاية بها لم يخرج المولود في الذكر والسبع في الانثى

زوجت باخر سقطت حصانتها فان طلقها باينا عادت وهكذا او المعذر جرح جعل الحصانة للام
في الانثى بسبع سنين والشيخ في الطلاق المدسوس لم يفرق بين الذكر والانثى بل جعل للحصانة للام
مدة سبع سنين وبحسب فصل وما اخترناه وهو الاظهر لو كانت الام مملوكة سقطت حصانتها و
كذا لو كانت كافرة والاب مسلم وكذا الأب لو كان مملوكا والام حره فهي اوله بالحصانة لئلا يبلغ الولد
او يعتق الأب لو كان كافرا او المرأة مسلمة فهي اوله بالذكر والانثى لا وقت بلوغها من الوصو
غيره انما صارت الابا واوله بالواحد اما الزوج امه او بلوغ المدة التي حوزها لم يتبع من
الاجماع بله والذكر يذهب للجارية باقيا اما البها من غير طالة والايضا طه في مطلقها
ولو مرض الولد لم يمنع امه من مرعته وبمريضته وان مرضت الام لم يمنع الولد من الرقدها ذكرها
كان او انثى ولو كانت للولد حصونة امه ولو كانت امه واخر اجرة وكذا لو كانت الام حرة
اذا كان للولد ام كانت احر به مدة الحصانة فان كانت الابا واوله من كل احد فان فقد امه فالحصانة
للاقارب ويتربون ترتب الام والام من الاخت والاخت للاحد والاخت للأب
اوله من الاخت للام قال الشيخ نظر الى كثرة الضيق ثم تردد وقال لو قلنا بالفرقة كان قويا
قال العمدة والحال ان سوا يقع بينهما وام الابا واوله من الحاله وام الاب مع ام الا انه يتساويان والحالة
اوله من الاخوات وان ادريس منع من الحصانة لغير الابوين والحالة بالخاصة بطريق الولاية اذا
اجتمع من النساء وون في الدرجة كالعمة والحالة او الاحقره امه بينهم بمن خرجت الفرقة لكان
اوله بالحصانة كل اخرج من الحصانة بفسق او كفر او رفق فهو كالميت ويكون الحد اوله ولو
كان الأب غيبا انتقلت حصانة الحرة ولو كان الابوان مملوكين فلا حصانة لهما على الحر ولا
على الام ولا سيده لكن الاول السيد ان سفر مع امه ولو اراد ان يسفل عنها لا غيرها لم يضمنه
كان لذلك وكذا لو كان احدا ابوي حر وهو مملوك اما لو كان احدا ابوي حر والولد غير مملوك
والحصانة للحر خاصة ومن لم يملك في الحرية فهو كالميت سواء لا يسقط عن الأب الموصيه ولله
حصانة امه ليجوز امه لا الأب ان بلغ ذكره كان او انثى والمكر البالغة لا ولا الأب عليها و
ان تمت الانثى التي لا حرم لها كدت العمة ونبت الحاله هل ثبت لها الحصانة الاقرب ذلك
ولو اجتمع الذكور والامات المتساويين في الدرجة كالعمة والحالة والحد والاخت

فلا قرب عديم الاثني في الحصانة ولم اقف فيه علو بضمانه احكام الاولاد وفيه بحثا اولاد المعقود
عليها ما عدا طهقون بالزوج بشرط بلش الدخول ومضى ستة اشهر من حين الوطن وعدم تجاوز
اقصى الحمل وهو تسعة اشهر وعشرون يوما وقيل ستة وليس بمعقد ولو بقدر العقد عن الدخول لم يلحق به
ولذا لو جازت به اقل من ستة اشهر من حين الوطن حيا كاملا او لاكثر من عشرة اشهر اما
باساقها او بعينونة المدة الزائدة عن اقصى الحمل مع احتلال احد الشرايط لا يجوز له الحاقه
به وبحقيقة غيره ولو حصلت شرايط الاطلاق لم يجز فيه وان جازت به اقل الحمل سواء تم انما
بغيره او * ولو نفاه لم ينتف الا باللعان اما لو علم اخلال احد الشرايط فانه ينتفي عنه بغير لعان ولو
اعترف بالدخول وولادة الزوجة اقل الحمل او اكثر وجب عليه الاقرار به ولو انكر لم ينتف الا باللعان
وكذا لو اختلفا في المدة او اختلفا في الدخول فالقول قول الزوج مع يمينه وكذا لو اختلفا في
الولادة لانه يمكنها اقامة البينة عليها فان اتفقا على الولادة والدخول والمدة واختلفا في النسب
فالقول قولها ويحقه الولد ولو اعترف بالولد ثم نفاه بعد ذلك لم يقبل بغيره الزم الولد ولو وطئها
غيره محجور الوكان الولد المصحب الفراش لا يجوز له نفية عنه فان نفاه لا عن واحد ولو طوف زوجة
واعترف ثم جازت بولد فابتن الفراق لا اكثر مدة الحمل ولم توطن بعقد ولا * عند حقها وعقدت
وتزوجت ثم جازت بولد لدون ستة اشهر كاملا من وطن الثاني فيقول الاول ما لم يتجاوز اقصى
الحمل وان كان لسته اشهر فصاعدا كان للثاني وكذا لو باع السيد جارية الموطوءة فانت
بولد لدون ستة اشهر من وطن الثاني كان لاحقا بالمولد الاول وان كان لسته اشهر فصاعدا
كان لبالي لو احدا امرأة الزنا ثم تزوجها او اشراها من مولاها لم يجز له الحاق به وكذا ولد الزنا
مطلقا لا يجوز لاحد ابويه الحاق به اذا وطن امته فانت بولد لسته اشهر فصاعدا الزم الاقرار
ولو نفاه لم يستقر له العان وحكم نفية ظاهره ما لم يتقدمه النفي اعترافه وكذا لو اعترف به
المقيمين فانه يلحق به ولو وطئها المولى ثم الاجنبي كان الولد المولى ولو انتقلت المولى وطئها
كل واحد منهم حكم بالولد لمن نفى عنه ان جاء لسته اشهر فصاعدا امته وطئها ولو جازت اقل
كان للذي قبله ان كان لو طئ ستة اشهر فصاعدا ولا يلزمه قبله وهكذا لو كانت
الامه لسر فوطها 2 ظهر واحد وولدت وتدا عواقرع بينهم فمن خرج اسمه للحق به و

والزم خصص الباقي من مرقسة الام والولد لا يجوز لعن الولد مع وطن المرأة والحاق القتل بكان الغزل
ولو نفاه كان عليه اللعان ان كانت الام زوجة او مملوكة * الولد من غير لعان محال اعتراف بولد
المنع مع حصول شرايط الاطلاق وهو الدخول بخنة لسته اشهر فصاعدا وعدم تجاوز اقصى
الحمل ولا يجوز له نفية بكان الشبهة والا لكان الغزل سوا اسير الحاق به في العقد ولا ولا نفاه اثم
ولا يجز عليه لعان ويمن طاهر ولو وطن امته وطئها غير محجور الحق الولد بالمولى ولا يجوز له
نفه اذا اشتبه عليه الام وان نفاه ابق ظاهره من غير لعان قال الشيخ فان علمت طنة انه ليس
منه شيء من الامرات لم يلحقه سببه ولا يجوز له نفية ويدين ان يوصي له الشيء من ماله ولا يورث
ميراث الاولاد وفيه الاشكال ولو جازت جارية بولد ولم يكن قد وطئها جاز له بيع الولد
على كل حال قال الشيخ رحمه الله اذا اشترى جارية حلي فوطئها قبل مضي اربعة اشهر وعشرون
ايام فلا بيع ذلك الولد لانه عداة منقطعة وكان عليه ان يغزل من ماله شيئا ويعتقه وان كان
فوطئها بعد اربعة اشهر وعشرون ايام جاز له بيع الولد على كل حال وكذا لو كان الوطن قبل
ذلك لكنه يكون عداة عنها فانه يجوز له بيع الولد والا قرب جوارحه الولد الوطي بالشبهة
يلحق به النسيك الصحيح فلو اشبهت اجنبية * زوجته او مملوكة فوطئها وجازت منه
بولد لحقه وكذا لو وطئ امه غير بشبهة لكن هالذمة فتمت الولد يوم سقوطه حيا لوطن
خلو المرأة عن زوج وظنت هي موت زوجها او طلاقه فتر زوجها ثم بان حيائه وكذب الخبر
بما الطلاق مردت على الاول بعلا عداة من الثاني ولو جازت من الثاني لحقه الولد من
الشرايط سواء استندت في الموت والطلاق لا حكم حاكم او شهادة شاهدين او اخبار واحد
ولا نفقة لها على زوج الاخير في عدة لانها بغيره بل على الاول لانها زوجته ولو اكد بشهو
الطلاق انفسهم عنده ولم يصد الحكم ويرجع عليهم بالدرك اذا وطن اثنان امرأة في طهر
واحد وكان وطئا ملحق به النسب بان يكون وطئ شبهة من كل واحد منهما بان يطئها كل واحد
منهما انها زوجة فبطئها او يكون بكاح واحد منهما فاسد بان وطئها احدهما فاسد ثم يتزوج
باخي بكاح فاسد او بطاوها او يكون وطن او احدهما في بكاح صحيح والاخر في فاسد وما في به
لمدة يمكن ان يكون من كل واحدة منهما فانه يفرع بينهما فنخرج اسمه للحق ولا يلحق بهما معا ولا

بمن يلحقه الفان لا فرق بين ان يكون بين عان حرم او عبد من او مسلمين او كافرين او مختلفين
او ادا انما وان الفرقة فاسدة ذلك كله ولو كان مع احدهما بنية حكم لها وسع الولد من قامت له
البينة في الاسلام والكفر وكذا لو لحق الفرقة باخذها فانه محلف ديناً ونسباً ولا يحتاج الى قرعة
الدين الا ان التي يلحقها بالالسان الفرائض المفردة بان ينفرد بوطيها وطبا محو النسب و
الدعوى المفردة بان يدعى المحمول النسب حده من عمر مزارع والفرائض المشتركة مع التازع حكم فيه
بالفرقة كما تقدم او بالبينة ولو انفرد احدهما بالدعوى حكم له وان اشرك الفرائض واما المرأة في حق
الولد بها بالبينة او بدعواها اذا كان ممكناً ولو تداعاه امرأتان اقرعه بينهما كالرجل الجليل هو
الذي كلب من بلاد الشرك اما ان او عرزا اسلم او كان مسلماً ثم قدم واعترف بنسب محمول
النسب دأرا لاسلامه وكان المدعى طفلاً لحق نسبته وان كان كبيراً افتقر الى التصديق منه
سواء ادعى بوثقه او اخوته او غيرها من جهات النسب في الفقات واسبابها
ثلاثة الزوجية والزانية والملك فهنا مطالب في نفسه الزوجان والنظر في مقامات
2 السرم وفي بحث الزوجية سبب وجوب النفقة على الزوجة بشرطين دوام العقد
والتكليف الثام من الزوجة فلو كان العقد منقطعاً لم يجب النفقة ولو كان دائماً ومغت
الزوجة من نفسها سقطت النفقة عنها ايضاً وانما يجب النفقة لها لو مكنت نفسها تمكينا تاماً
بان يحلوا بينها وبينه بحث لا يخص ولا وفنا فلو بذل نفسها في زمان دون زمان او مكان
دون مكان مما يسوغ فيه الاستمتاع سقطت نفقتها لا ان يعود لتمام التكليف المشهور ان وجوب
النفقة متوقف على التكليف لا يجرى العقد وان كانا بالغين ومكنت بان يقول قد سلكت نفسي
اليك في اي مكان وجبت لها النفقة ولو ماتت اسلمت نفقة اليك هو اوفى الموضع
الفلا في ابلد الفلا في دون غيره لم يكن تسليمها تاماً كما لو قال البائع اسلم اليك السلعة على
ان يتركها في مكان لغيت لم يكن تسليمها يستحق به احد العوض وكذا المولى لو اسلم الامه لزوجها
ليلا لم يكن لها نفقة على الزوج ولو تعقد النكاح ولم يطل بها بالتكليف ولا طالبت بالتسليم وسكني
ومضى زمان على ذلك لم يكن لها نفقة عدا ذلك الزمان لان النفقة يجب بالتكليف التام لا بما كانه
لو كان الزوج غائباً فان كان غيبته بعد ان كفت وجبت النفقة عليه وهي جارية عليه وان

عينة وان كان قبله فلا نفقة لها فان رفعت امرها لا لحاكم وبذلك له التسليم لم يكن لها نفقة حتى كفت
الحاكم لا لحاكم البلد الذي فيه الزوج ليستدعيه فان ساء التها وليس لها او وكل على التسليم وبذلك
وجبت النفقة وان امتنع بطر لا لحاكم لا سيده السرفا انقضت فرض لها مع الكيفية في موضع
السكنى والتكليف الكامل وهما اذا اقام ولها مقامها في التسليم استحققت النفقة وان النفقة
لو كانت الزوجة مراحقة تصلح للوطن قال الشيخ حكمها حكم الكبير الا في فصل واحد وهو ان
للخطاب لم يكن من يصح تصرفها لان الزوج استحق الفتيض ولا اعتبار في كون المقبوض منه مراهل
الارض كالودع الثمن وقبض المبيع من صبي ومجنون او وجده في الطريق لو كان الزوج
كبيراً وهو صغيرة لا يجامع مثلها لم يجب لها نفقة قاله الشيخ وقال ابن ادم ليس عليه النفقة
مع انه شرط في وجوب النفقة المتكفين ولم امكن الاستمتاع منها بما دون الوطن لم يعتد به لانه
استمتاع نادراً لا يرغب اليه غالباً ولو كان الزوج صغيراً وهن كبيراً وبذلك نفسها قال الشيخ لا
نفقة لها ولو قيل بوجوبها كان وجباً لحق المتكفين من طرفها ولو كان صغيراً فلا نفقة
المريضة لا يسقط نفقتها وكذا الرتقاء والفراة ومن نفجها من صبي من وطئها والضعيفة
اذا كان الزوج عظيم الا انه منع الزوج من وطئها ولا يسقط نفقتها اذا سافر في واجب او
عمره كذا لم يسقط بعضها سواء كان باذنه او غير اذنه ولو كان في مدوب وان كان باذنه لم يسقط
سواء كان معها او لا وكذا على الممدوب المباح ولو كان احدهما عراة لم يسقط ولا يسقط
نفقتها ان كان معها ولو كانت ممرضة سقطت لو سافرت لحاجة لها ممرضة عنه فان كان باذنه لم
يسقط بعضها وان كان عراة سقطت ولو اعتكف باذنه لم يسقط نفقتها سواء كان معها او لا و
ان اعتكف بغير اذنه لم يسقط اعتكافها وان كان معها لم يسقط نفقتها والاستسقط لو صامت
بها كان له منعها وان افطرت استحققت النفقة وان امتنعت لم يسقط نفقتها لان له وطئها فان
منعته من الوطن سقطت النفقة مع الامتناع من الافطار ولو كان واجباً مضيقاً رمضان و
النذر المعين باذنه او قبل كاحم لم يكن له منعها ولا يسقط نفقتها وكذا قضاء رمضان اذا
انفق لسبعين المصل سواء ايام القضاء وان كان موسعاً كالنذر المطلق وموصوم
الكفار وقضاء رمضان قبله قال الشيخ لم منعها منه لعدم فان امتنعت سقطت

النفقة وان افطرت استحقها وفيه نذر ولو نذرته القيوم في حباله باذنه صح بدونها وان كان بعراذنه
لم ينفق سوا اطلعت النذر او قيده ولو طلعا الزوج لم يحلها فله سوا كان مطلقا او مقيدا
وفيه ولم يحضر على اشكال واما الصلوة فليس له منعها عن العريضة في اول وقتها وان كانت
قضاء او مندورة غير الوفا كان له منعها عن المداومة في الشئ ولا منعها عن نوافل الصلوة
والصيام وان كان من الروايات كراهية لوهرت منه كاشف اشترى النفقة لها سوا كانت في موضع
يعرفه او لا وكذا لو منع عن التمكن التام ولو زوج امته كان لها امساكها نهارا للخنزير وعليه
امر سال ليل لا سمناع فان ارسلها ليل ونهارا كانت نفقتها على الزوج ولا خذنها عليه
وان ارسلها ليل خاصة سقطت جميع نفقتها عن الزوج ثبت النفقة للزوجة سوا كانت
مسلة او ذمية او امة مع التمكن التام والمطلقة رجعيًا كالزوجة واما البائن فلا نفقة لها
ولا سكنى سوا كانت الممورة عن الطلاق او فصح الا ان يكون المطلقة باساحامه فلها النفقة
والسكنى حتى يضعه قال الشيخ والنفقة للحمل لا للام للدرمان ومنظر الغايه في الحراز ان زوج
امر شرطت مولاه وفيه العبد في العبد حرة او امة بالولد وفي النكاح العاين اما المتوفى
عنها زوجها فلا نفقة لها ولو كانت حاملا فزويان اقرهما سقوط النفقة والاخرى
سقوط عليها من نصيب لدها النكاح المفسوخ من اصله كالسك والنفقة يستحق بالعقد فيه مهر
لا مهر ويترك بينهما داخلين جاهلين بالفساد فان كان قد سمي ثبت المسمى والامر المثل
مهر مسمى ولا نفقة لها ولا سكنى ولو حلت قال الشيخ لها النفقة عند العموم الا خيل ولو
وقع حيا ثم فسخ لعيب قبل الدخول فلا نفقة ولا مهر وان كان بعد فلا نفقة ايضاً ولها
المسمى وهر المثل ان لم يسم ولو كانت حاملا فلها النفقة ايضاً المهر على الحامل يجب
يوما فيوما كغيرها فان ادعته وشهد لها المواعيل اطلعت لها النفقة من حين الطلاق
لا حين الشهادة ثم لها يوما فيوما وهو ليشكل على تقدير ان يكون النفقة للحمل فان بان
البطلان ردت ما احدثت ولو اسقطت لولدهم بعد عليها بالنفقة على حين الاسقاط و
لم يكن دفع النفقة فان قلنا المهر حدث منه النفقة من حين الطلاق لا حين الاسقاط
وان قلنا للحمل فاشكال في لولده لا الوتر السكنى للحامل او السلطان ليحصر ماء الرجل لم

بازرها القبول ولو ادعى الزوج بعد وضعها انه كان طلقها قبله فالقول قولها مع نفي العلم انه مدعى
اسقاط حقها من النفقة والسكنى فادخلت استحققت النفقة والسكنى وليس له مراجعتها وله
نكاح مراجعتها وافتها وكذا لو طلقها رجعتا وادعت ان الطلاق بعد الوضع فالقول قولها
مع المهر ولها النفقة وعلم عليه بالسبوبة لو نفي حمل زوجته لا عنها ولا نفقة لها ولا سكنى و
بعد بوضع وكذا لو طلقها وطهرها حمل الحق به ظاهر افتاء ولا عنها ولو اكدت نفسها بعد اللعان
واسقطت وحلت النفقة وعاد الغيب من طرفه لا من طرف الولد على ان معنى ان الولد يرث امه و
من يتقرب ولو كانت قل ارضعت قبل النكاح ثم اكدت نفسها لغيره الرضا وبالحمل كذا
يسقط باللعان ثبت مع الكذب رجعا وطهرها اما ان الحمل ثم بان البطلان استرجع ما
زاد عن العدة والقول قولها في مدة امرائها ولو قالت كم اسقطت عدتي الا ان عادتني
في الحيض والطهر كذا علم به ولو قالت ان حيضتي مختلف رجوع بما زاد عن الاقل ولو قالت لا
اعلم قدره قال الشيخ رجوع بما زاد عن الاقل لا يمكن انقضاء الاقرار به ولو كانت حاملا وانت
ببره يمكن ان يكون منه فالولد له والمنفعة عليه لحيث الوضع وان است لاكثر من اقصى مدة
الحمل من حين الطلاق لحق به الولد في هذه المدة وقدر العدة لان الطلاق رجعي وان انت لاكثر
من ذلك اسقطت عدتها ولا يقضي عدتها به عن فيكون عدتها بالاقرار وان نسبت لغير الزوج
وذكرت انه وطها بعد الاقرار استعبدت العاقل وان قالت بعد فريين فلها نفقتها ولا شيء
لها عن مدة الحمل وعليها منه الاعتداد بالفر الثالث بعد الوضع ولها نفقة وان قالت عقيب
الطلاق وعدتها بعد الوضع ثلثة افرأ فلا نفقة لها عن مدة الحمل فزدها وبأخذ نفقة الاقرار
مدتها الزائدة وان قالت بعد الطلاق فالأقرب سقوط النفقة عن عازاد عن ثلثة افرأ ولو ارتدت
المسلة سقطت نفقتها فان رجعت في العدة عادت لما يسقط فان كانت حاملا ولها النفقة
لها هكذا وان كانت للحمل وجب على اشكال في قدر النفقة وفيه حجة
الواجبة في النفقة ستة الطعام والادام والاحكام والكسوة والاسطى والسكنى و
الضابط قيام الرجل بما يحتاج المرأة اليه من ذلك معا للعادة في امثالها من اهل بلدها
قال الشيخ مقرر معتبر بحال الزوج لا بحالها فان كان موسرا فعليه كل يوم مائة

وان كان متوسطا قدر ونصف وان كان معسرا قدر والابن ادريس انما غير مقدرة بل الواجب
كفايتها زاد عن المقدار ونقص هو جسد والمعتبر هو غالب قوت اهل البلد ففي العراق البر
في الحجاز التمر وفي اليمن الدهن فان لم يكن عاملين بالزواج والشيخ ويدفع الحب فان طلعت غيره لم
يلزمها القبول ولو انفق على احد دراهم او غيرها عوضه جان وكذا لو دفع رقيقا او خبز او
لو كانت من ذوات الاقدام انفق على خادمها واجبا بقدر سد الحاجة ولا يستقدر بغير
محب عليه ادم مع الطعام ويرجع في حبسه غالية ادم البلد في العراق بالشرع وخي اسان
بالسمن والشام بالزيت ويرجع في قدره لا العادة وكذا يحجب عليه ادم خادمها قال الشيخ ويفرض
لها اللحم في كل اسبوع مرة ويكون يوم الجمعة كانه العرف والقدر يرجع لا العرف وكذا الخادم و
لها اخذ ادم وان لم تاكل ولو برعت بحسن واحد من ادم ابدله باخر محب عليه الكسوة للزوجة
والرجع في حبسها وعدها لا العادة فيعطي الزوجة القميص والسراويل والمقنعة والعقل ولا
حب السراويل لخادمها ولها عوض النعل الحف كانهما يدخل ويخرج ويحب عليه في الشتاء زيادة حبة
محشوة بقطن لليقظة ولحاف النوم ويرجع في حبسه عادة امثال المرأة ويراد بالرجل زيادة على
ثياب البدلة ما يغسل امثالها به ولو كانت عادت بالحرير والكتان فالاقرب الزم الزوج ببيع شيئا
ولا بد لها من فراش يجلس عليه تبارا ووسادة للنوم ويطبخ ولا يجب فراش اخر للنوم ولخادمتها و
كساء للعطاء ولا يلزم لها فراش ومن اذ الطبخ والشرب من قدر ومفرقة وكور وجمرة ويكفي ان يكون
من الخرف والجحر والخشب لا يستحق خف بخلاف الخادمة محب عليه الاقدام ان كانت المرات من ذوات
للحشم والناسيب المقتضية للخدمة ولا يحجب عليها شراء خادم وتلكها بل الواجب الاقدام اما باستجار
حرة او مملوكة او شراء ولو خدمها بنفسه اجراء ولا يلزم اكثر من خادم واحد وان كانت من ذوات
الحشم التي تخدم في بيت ابها اكثر من واحد ولو خدمت نفسها لم يكن لها المطالبة بنفقة الخادم
ولو قالت انا اخدم نفسي واخذ النفقة لم يجب لولم يكن ومن ذوات الخادم خدمت نفسها
ولم يحجب عليه الاقدام الا في حال المرض وله ابدال خادمته المألوفة بغير دينه وله ان يخرج سائر
خدمته الا الواحدة وله مع ابوها من الدخول اليها والرفقة المكسوة لا يستحق خادما
وان كانت تخدم بحالها والمرجع في الاقدام لا العرف في مثلها ولا اعتبار بما يرتب هي به

شعنا

نفسها فلو كانت من ذوات الاقدام فتراضعت وخدمت كان لها ان تطالب بالاقدام وان كانت
بائنة فمكرت وترفعت عن الخدمة لم يستحق الخدمة ولو كان لها مال وجهان يحتاج الى خدمة
لم يحجب عليه وانما يحجب خدامها في اذ وجب للخادم جحر بين اربعة اشياء ان يشترى خادما او كثر او
يكون لها خادم ينفق عليه لذاتها او لخدمتها بنفسه ما مكفها ما مكفيه الخادم ولا خيار لها في
التعين ولو كان الخادم مشتركا او كان لها وانفق عليه كانت حطيرة عليه دون المستاجر ولو اختار
المرأة خادما واختار الرجل غيره قدم اختياره محب عليه الا في وهو الشط والدهن ولا يجب
الكل والطيب لخدمتها الا في وهل للزوج منعها من تعاطي كل الثوم وماله راحة مؤذية
فيه والا قرب ان لم منعها من تناول السم والاطعمة المبرضة ولا يستحق الدواء للمرض ولا اجرة
الحجام والفضاء ولا اجرة الحمام اما لو اشترت البرد واحتاج اليه في اقرب استحقاقها ليجب
عليه السكنى في دار محرمى عانة امثالها بالسكنى فيها ويليها ما عابرة او اجازة او ملك
لها المطالبة بالتفريق بالسكنى عن مشاركة غير الزوج في كسوة الاتفاق
وفيها بحثا محب عليه مملكت الحرة مؤنة الطحن والخبز واصلاح اللحم وليس عليه ان يكلفها
الاكل معه ولو دخل بها واستمرت تاكل معه وتشرب على العادة لم يكن لها مطالبة بنفقة مدة موافقة
ولولم يدخل بها ومضت مدة لم يطالبه بالنفقة فيها لم يكن لها المطالبة بعد ذلك اذ لا وثوق
بحصول التمكن لو طلبة ما لو بذلت نفسها فانه محب عليه النفقة عن تلك المدة وان لم يدخل بها
لها طلب النفقة صبيحة كل يوم وليس عليها الصبر الى الليل ولومات في اثناء النهار او
طلقها فيه لم يسترد ما وجب لها ولو اشترت في الاسترداد نظر اقرب الجوار وانما محب النفقة مع التمكن
يومافيوها فلو طلبت ان يزيد من نفقة يوم لم يجب اجابتهما ولو دفع نفقة شهر ثم طلقها او ماتت
قبل انقضاء كان له ان يسترجع ما بقى من الشهر الا نفقة يوم الطلاق يكون في الكسوة الاستماع
دون التملك على اشكال ولو عطاها كسوة المدة جرت العادة بها فوب يوم صلح قبل
اكله ولو انقضت المدة وهي باقية اخذت عدم الحصول الكفاية الواجبة بماعلمها وخير
كما لو دفع اليها قوت يوم فلم تاكله الا العدة فانه لا يسقط قوته وقواه الشيخ ولو دفع كسوة ولم
يعين المدة فان اختلفا قبل انقضاء المدة العادم لم يكن لها المطالبة بالبدل لو دفع

اليها كسوة لمدة فمادت بغيرها فانها امتناع لم يكن لها ذلك وان قلنا انه عليك كان لها اما لو
دفع اليها الموت فانها تصرف فيه كيف شئت من سم واكل غيره ما يضرها فان ادعى الضرر فلا قوة
ان له المنع وعلى القول بان الكسوة امتناع لو اريد الزوج تبديلها كان له ذلك ولو اريد ان يكرهها
شأنها استباحة فلا يضره وليس له الامتناع وفيه نظر وبالحمل فردد عندي في ان الكسوة امتناع
او تمليك اما المسكن فانه امتناع قطعا لو مكنت من نفسها ولم ينفق عليها وانفق على ذلك
اليوم على التمكن استقرت النفقة في ذمتهم ولم يسقط بانقضاء اليوم سواء قدرها الحاكم او لا
ولا اعتبار بحكم الحاكم ولو انقضت مدة على التمكن ولم ينفق عليها كانت النفقة في ذمتهم
لها المطالبة بها سواء حملها بعد ذلك او لا ولو دفع نفقة لمدة فانقضت وهي مكنت فيها
ملكها ولو دفع اليها كسوة لمدة وطلت قبل انقضاءها كان له استعادتها ولو انقضت المدة
المضروبة لم يكن لها الاستعادة ولو كان غايبا فحضرت عند الحاكم وبذلك التمكن لم يجب النفقة
الا بعد اتمامه فان علم ولم يجد ولم ينفذ وكبد سقطت عنه قدر وصوله ولزمه الرأب ولو شررت
وعادت لا الطاف لم يجب النفقة حتى يعلم وينقضي زمان تمكن الوصول اليها والفرق ان الرده سبب
السقوط وقد زالت وفي الاول الموجب عن قبضته بالشويز ولا يزول الا بالعود لا قبضته وعند
فيه نظر لو كان له علم بزوجته دين حال وهي موسرة جاز له ان يعاصها يوما فيوما ولو كانت معسرة
اذا كان الدين مؤجلا لم يحرم المعاصرة لان قضاء الدين فيما يفضل عن الموت ولا يجب للدفع قبل الاجل
ولو رخصت بذلك لم يكن له الامتناع نفقة الزوجة مقدرة على نفقة الاقارب الفاضل عن قوته
يصرف اليها فان فضل دفع الفاضل لا اقارب ولا يدفع اليهم الا ما فضل عن ولج نفقة الزوجة
ار قلنا النفقة بحال العقد بشرط عدم الشويز ولو اختلفا في الشويز كان عليه البينة وان
قلنا بالتمكن كان عليها البينة بالتمكن ولو شررت بعض يوم سقطت نفقة البعض لا جميعه
على اشكال ولو شررت المحونة سقطت نفقتها ولو امتنعت العاقل عن الرقاق فناشره ولو
حملت المطلقة من شبهة سقطت النفقة عن الزوج مدة الحمل فاذا عادت لا عارضة كان له النفقة
فيها عليه وله الرجعة في عدة تامة الحمل ولو انقضت على الولد المنفى باللعان ثم اكره نفسه
فليس لها الرجوع بالنفقة لبرعها والعدة عن شبهة لا نفقة لها سواء كانت في نكاح او طهر

سواء حملت او لا الا ان يجعل النفقة للحمل والا قرب اعتبار كفانية على اشكال في الاستحقاق ولو مات قبل
الوضع سقطت اهل البادية كاهل الحضرة النفقة منظره حسن طعامهم وكسوتهم ومسكنهم
اذا اسلمت وثيقة واسلم زوجها معها في العدة او بعد ما فلها النفقة ولو اسلم زوجها فلا
نفقة وان اسلمت كان لها النفقة من حين اسلمها وليس لها النفقة الزمان الذي انقضت على
الشركة اما لو كانت ذمت فان النفقة لها في ذلك الزمان لجواز استيعانها زوجة وان استمرت
على كفرها ولو اريدت زوجة المسلم بعد الدخول سقطت نفقتها وان عادت الى الاسلام قبل انقضاء
عدتها وجبت له النفقة من حين الاسلام ولا نفقة لها عن زمان الامتداد ولو دفع الوثني الى
امرأة نفقة مدة ثم اسلم واقامت على الشركة حتى انقضت العدة استرد ما دفعه ولو قالت فادفعه
فقال بل سلفا في النفقة فان كان قبل شرط وقت الدفع انها نفقة مستعجلة استردها وان
اطلق ولا فرق كذلك والقول قوله ولو كانت المرتدة حاملا سقطت نفقتها زمان ردها
ان قلنا ان النفقة لها وان قلنا للحمل فالأمر بثلث الشك على اشكال وكذا لو اسلم ونخلت في
الشركة حاملا في المعبر بالنفقة والعبد والمكاتب فيه حيث اذا اعسر الرجل
بنفقة زوجته او بكسوتها او بمسكنها او بدمها او بنفقة خادمها انظر حتى يوسع الله تعالى عليه
لا خيار للمرأة في فتح النكاح ولا يفسخ الحاكم ولا يلزمه ولا اقرب بسقوط حق من الخس في المتزل بل
بحوزها لا للتكسب ولا يحل لها الامتناع من التكسب اذا اسير فلو اجاب ان لها المطالبة بما اجمع لها
اعتبارها عليها بالكلية اما انفق نفقة المسعرة اسير لم يكن لها المطالبة بالتفاوت عن المطالبة
الواحد اذا باطل ومنعها اجبره الحاكم على دفعها فان امتنع حبسه لان يدفع ولو ظهر له
على ما انفق منه ولو كان غايبا وثبت لم يكن لها الفسخ بل نصير الى اليسار ولو كان موسرا وامكن
مطالبة طالبة الحاكم ولا انفق عليه لو لم يكن له مال متظيره ولو وجدت له مالا ولم يتمكن من الدفع
لا الحاكم جاز لها ان تأخذ منه بقدر ما يجب من النفقة كان من جنس حقها او من غيره
المعسر بالصداء بدتنظر حتى يوسع الله تعالى عليه ليس للمرأة فسخ نكاحه نعم لها الامتناع حتى
يقبضه لا يسقط النفقة للزوجة عندنا بمضي الزمان سواء الحاكم او لا اذا اختلفا
في الاتفاق فقالت لم ينفق على وادعي هو الاتفاق فان كان قبل التمكن فلا فائدة اذا لا يجب

لها شئ وان كان بعد وكانت تحت قبضة حمل تقديم قولها على الاصل وتقديم قوله على ما ينظر عن
شاهد الحال من انه انفق عليها في مدة تسليمها بنفسها ولا فرق بين ان يكون الزوج حاضر او غايبا
اما لو غاب عنها وادعى بعد عودته انه كان قد حلف لها نفقة فان عليها اليقين مع عدم بينة لو
كانت الزوجة امه كانت الدعوى مع السيد ولو انفق على وادعت لسانه وانفاقه نفقة
المعسر انكر اليسار لم يقبل قوله لا بينة ان علم لها صلاها والاقبل مع اليقين ولو وافقها على
اليسار وادعى نفقة المولى وادعت نفقة المعسر الا قربان القول قولها مع اليقين وعدم البينة
النفقة يجب لزوجة العبد القن والمدير والمكاتب اذا كانت حرة ممكنة من نفسها دائما
او امه ممكنة سيدها منها دائما كما يجب على المولى المعسر ان شرطت النفقة عليه حال العدا ولا قال
الشيخ ويجب كسب العبد ان كان ذاكسب الا في رقبته يباع منه كل يوم قدر نفقته فان نفقه
سبع كره ووقف ثمنه على النفقة وقد اسلم ملك سيده عنه الاخر والاخر عندي ان نفقته
على سيده فلان لسانه في قول الشيخ ليس له ذلك الا ان يضمن النفقة ولو اطلق العبد
زوجته نائيا فلا نفقة لها ولو كانت حاملا قال الشيخ لا نفقة لها لان النفقة للحمل ثم قال
ولو قلنا ان عليه النفقة لعموم الاخبار في ان الحامل لها النفقة وكان قول المكاتب
المشروط نفقة زوجته في كسبه كذا المطلق اذا حرم بعضه فالشيخ ويكون نصيب
الرقبة نفقة المعسر ونصيب الحرة بحسب حاله فيها قال ولا يجب على المكاتب نفقة ولده من
زوجته ويلزم نفقة الولد من امته اذا كانت عبده جاز للعبد شراء الرقيق لان له ماله
فلو اشترى جارية لم يكن لها وطئها الا بادن المولى فان اذن كان مملوكا لا يبيع ولا يعق عليه
ولا يجوز له بيعه ولا عنقه ونفقته عليه بخلاف ولده زوجته الحرة والامه قال الشيخ ونفقة
الولد المكاتب من زوجته الحرة عليها وان كانت مملوكه فعلى سيدها ولو كانت مكاتبه لم
يكن لها ولدها مكاتب ولا لقي بمذنبها انه موقوف لعق امته نفقة على انه كما ينفق
على نفسها عما يدها ولو كانت مكاتبه لسيده فكذا الا انه اختار المكاتب ان ينفق على ولده
منها جاز في نفقة الافاري فيجبنا اعماج الاساق بالقرابة على الولد وان
نزل ذكر كان وانثى على الاب ان علا والام وان علت ولا يجب على احد غير ولا من اخ واخت

او مع او مع سوا كان من يعيق عليه او لا سوا كان ذاهب محرم كالاخ والاولاد والعم والحال والحالة او غير
ذو محرم محرم نعم ليس يجب الانفاق عليهم ويتأكد الوارث بشرط وجوب الانفاق على الافاري بالفقر
فلا يجب النفقة على الغني صغيرا كان او كبيرا عاقلا او مجنونا خلاف الزوجة فانها يجب مع العجز والفقر و
الا قرب اشراط العجز عن الاكتساب فلو كان قادرا على تحصيل الكفاية بالتكسب وجوب النفقة
له ولا بشرط التقصير من طريق الخلقة كالزمن ولا من طريق الحكم كالصغر والحسن بل يجب الانفاق على
مستوى الخلقة البالغ العاقل مع عجزه عن التكسب وهو بشرط وجوب النفقة على المسوق قدرته
فلو لم يتمكن الا من قدر كفايته سقطت النفقة عنه واقصر على نفقة نفسه فان فصل له شئ فلزوجته
فان فصل فلا بد من الاولاد ولو كان في كفايته ما يعم به مخرج نفقه عليه من ذوى
ارحام جاز له ان ينكح وان علم عجزه عن النفقة عليهم لا بشرط ان المنفق عليه الايمان ولا العدا لا يجب
النفقة على الرطب ان كان فاسقا او كافرا مع الشرايط نعم بشرط الحرية فلو كان مملوكا سقطت نفقته
عنه ووجبت على ماله ولو عجز المالك عن نفقه او باطل بها فالأقرب سقوطها عن القرب والزمن
نعيها او النفقة تحت نفقة الولد على امه فان عجز او عدم فعلى ابي الاب فان عجز او عدم فعلى جد الاب
وهكذا فان عدم الاب او عجزه او فاعلى ام الولد فان عجزت او عدمت فعلى امها وامها وان علوا فالأقرب
ولو نساوا والشركون في الانفاق ولو اليسر الا قرب عارت النفقة عليه اذا اجتمع الاب والام فالنفقة
على الاب كذا الجد مع الام ولا يقسط النفقة على الجد والام والجد من قبل الاب وان علا اولى بالانفاق
من الجد من قبل الام ومن الام نفسها ولو اجتمع الوام وام فها سوا وكذا ام الام وام الاب واب
الام وام الاب محب النفقة على اب المسفق وامه اذا كان المسفق موسرا وهما معسران سوا كانا
صححين ولا اذا كانا قاذرين على الاكتساب او كان عجز العجز عن استيفاء نفقتها فانها لا يجب وكذا
محب النفقة على الاجداد الذكور والاناث من الابوين مع الحاجة ولا يجب على الولد اعفاف الاب و
لا نفقة زوجته ولو كان الاب والام معسرين نفقة احدهما لسياويا وكذا احد الابوين مع الولد
ذكر كان وانثى اما لو كان له اب جد معسران وعجز عن نفقتها قدم الاب كذا الجد وجد الاب
الابن وابن الابن ونبت كذلك ولو كان له كذلك ولو كان له اب جد موسرا كان نفقته
الجميع على امه خاصة ولو كان له ابن ابن موسر ونبت موسرة نفقة على البنت خاصة ولو كان للمعسر

موسر ان احدهما غلبت نفقته ولو لم يكن له مال استقرض الحاكم عليه ولو
 لم يجد القرض الزم الحاكم بالانفاق نصفها عليه ونصفها قرضا اخيه لا تقدير بل الواجب له الكفاية
 من الاطعام والكسوة والمسكن وما يحتاج اليه من زيادة الكسوة في الشتاء للثدي يقطه ويوما
 وسبق على امير دون اولاده لان نفقة الاخوة ليست واجبة وينفق على ولد نفسه واولاده لان نفقة
 ولد الولد واجبة نفقة الاقارب يجب على طريق المواساة لسد الحاجة ولو امتنع الموصي من الانفاق جاز
 للمخرج له النفقة منهم اخذوا محتاج اليه من ماله ان لم يتمكن من الحاكم ولم يمكن منه دفع امر اليه والزم
 الاتفاق فان امتنع جلسه ابد حتى سفق ولو وجد له مالا اسق منه وبيع عقاره ومتاعه و
 بصرفه في النفقة ولا يقضي نفقة الاقارب اذا فات وقتها بخلاف الزوج لا يجزى لسد الحاجة
 فلو استقر في الدار سوا قدرها الحاكم او لا اما الوارث بالاستدانة عليه النفقة فاستدان وجب
 عليه القضاء بحقيقة الاقارب على الموصي وهو الذي فضل له عن قوت يومه شيء وبيع
 عقاره وعبد في نفقة الاقارب لو قدر على التكسب جعليه الاتفاق عليهم
 في نفقة الممايلت وفيه حيث يجب على الانسان النفقة على ما يملكه من عبد وامه او بهيمة
 ثم للولد بالخيار في العبد والامه بين الانفاق عليهما من ماله او من كسبهما وجب على المولى الاكمال
 لا تقدير النفقة على الرقيق بل بحسب قدر الكفاية من اطعام وادام وكسوة وسكنى على حسب عادة
 مما يليك امثال السيد من اهل البلد ولا اعتبار بالغاليل ولو قصر الغالب عن كفايته وجب على
 السيد الاتمام ولو فصل الغالب عنه كان الواجب له الكفاية خاصة ويرجع في المجلس لا غالب قوت
 البلد سواء كان قوت سيد او فوقه او دونه لا فرق بين المملوك الذي يلى طعام السيد وغيره
 لكن ليس للسيد ان يطعم ما يقدر اليه وان يجلس للاكل معه وليس واجبا وكذا يستحب له ان يطعم
 من يلى طعامه من لکن الاول الكسوة يرجع فيها لا عادة مما يليك امثال السيد ولا يقتصر على
 ستر العورة ويستحب التسوية بين عبده الذي كورفها ولا يحجب فصل الغنيس على الخسيس وكذا
 الاماء لكن ان كان فيهن سر زاده في الكسوة استحبابا لو امتنع السيد من الانفاق اجبر عليه
 او على البيع سواء ذلك الثمن والمدير وام الولد ولو امتنع جلسه الحاكم ويجوز له ان ينفق
 من ماله على ما يليك قدر كفايتهم وان يبيع عقاره ومتاعه مع الامتناع في ذلك يجوز ان

على

خارج المملوك وهو ان يضرب عليه خمرته بدفعها للمولاها ويكون الفاضل فان فضل قدر الكفاية
 صرفه في نفقته وان عجز ثم السيد وان زادت الزيادة للمولا ولا يجوز له ان يضرب عليه ما يقتصر
 كسبه الا اذا اقام بها المولى ولو عجز العبد عن العمل او كان من بضا وجب على المولى الانفاق
 عليه ولا يسقط نفقته بالعجز عن التكسب اما لو اقعدا وعي او جدم فانه يعتق ولا يجب على المولى
 النفقة عليه لا يجوز للمولى ان يكلف عبده ما لا يقدر عليه من العمل ويجوز له ان يخرام الولد
 للارضاع وعليه مؤنة ولدها اذا كان مملوكا ولو لم يفضل لبنها عن رضاع ولدها لم يجز له اجازتها للارضاع
 ولا صرف لبنها لغير ولدها الا ان يقيم للولد مرضعت مكفيه وليس لها فطام ولدها قبل الحولين ولا
 الزاية الا باذن السيد لو امتنع العبد من الخارجة فالوجه ان السيد اجازة على ذلك ما لم يتجاوز ذلك
 المحمود وقال الشيخ ليس للسيد ان يوطئ العبد الخارجة لم يجز على المولى اجابته يجب النفقة للبيات
 المملوكه سواء كانت ما كوله او لا الواجب القيام بما يحتاج اليه فان اجترأت بالرعي اخرجها الى المرحى
 والاوجب عليه علفها فان امتنع اجبر على بيعها او ذبحها ان كانت بقصد الذبح او الاتفاق عليها
 ولو كان لها ولد اخذ من لبنها ما يفضل عنه ولو لم يفضل لم يجز اخذ شيء من لبنها ولو استغنى
 الولد بالرعي او العلف جاز اخذ اللبن اجمع وحوز عصب العلف والخطط خارج الدابة عند
 العجز ولو احدث الارض وجعلت الساعة ولو امتنع بيعت عليه ولا يجب عارة العقار والدار
 اما سقي الزرع وما تملك بترك العمل فالقرب الزام بالعل من حيث انه يضع لال فلا تقوى عليه

في الاقباكات وفيه كتب

وفيه مقاصد في الطلاق وفيه فصول في امر كانه وشرايطه واركانه
 تلك الفاعل والفعل والحل فمهما امكن الربعة المطلق وفيه حيث يشترط في المطلق
 التكليف والقصد ويشتمل التكليف على البلوغ والعقل والاختيار ولو طلق الصبي لم ينع سوا
 اذن المولى او هذا اذا كان سنة من عشر سنين او اكثر دون البلوغ اذ لم يجز الطلاق ولو بلغ عشر او
 كان مميزا لم يجز بطلاق قال الشيخ يقع طلاقه وكذا عتقه ووصيته وصدقته ومنع ابن ادر ليس ذلك
 وهو الاقوى وليس للمولى ان يطلق عن الصبي حتى يبلغ ويطلق بنفسه المحبون المطبق

لا اعتبار وكذا غير المطبق اذا وقع طلاقا جونه ويطلق عنه الولد ولو لم يكن يطلق عنه السلطان او من
للنظر في ذلك مع حاجة لا ذلك وقال ابن ادريس ان كان يعقل في بعض الاوقات يطلق وقت حضور
عقله وان لم يعقل اصدقه المرأة النكاح ولا حاجة لطلاق الولد في هذا العذر وهو فاسد اذا
قد يختار المرأة النكاح والمصلحة يقتضي عدمه وكذا اذا بلغ الطفل فاسد العقل فان الولد ان يطلق
عنه النائم لا يقع طلاقه وكذا السكران ومن زال عقله باغواء او شرب مرق قد سوا كان طاهرا
ليذهب عقله وليس للولد ان يطلق عن هو لان عذره متوقع الزوال المكروه لا يقع طلاقه ولا شيء
من تصرفاته سوى اسلامه اذا كان حربيا وانما يتحقق الاكره اذا كان المكروه قادرا على فعل ما يوجب
وعليه الظن انه يفعل مع امتناع المكروه وان يكون المتوعد به مصل بالمكروه في نفسه او من يجري
مجري نفسه كالاب والولد سواء كان الضرب قتل او جرحا او شتما او ضربا او اخذ مال او حبس
طويلا ويختلف باختلاف المكروهين في احتمال الاهانة ولا اكره مع الضرر اليسير لو كان
الاكره بالقتل او القطع استوى في جميع الناس لو كان بالضرب والشتم والحبس اختلف
بالتفاوت في احوالهم فالشتم عند الوجبة الذي بعض منه ذلك اكره ولو اكره الطلاق
او دفع مال غير مستحق يتمكن من دفعه فلا قربان اكره اما لو اكره على الطلاق او فعل ما يستحق
المرأة فعلة ليس باكره سواء كان ذلك مال او غيره ولو اكره على الطلاق يطلق ناويا له والا قرب
انه غير مكروه اذا اكره على القصد وكذا لو اكره على طلاق زوجة فطلق غيرها او على واحدة فطلق
ثلاثا ولو اكره على طلاق احدى زوجة فطلق معينة فاشكال القصد شرط في الطلاق فلو
نطق بالصيغة ساهيا او نايما او غالطا وبالجملة من غرته لم ينع وكذا لو كان اسم زوجته
طالق فقال يا طالق ونوى النداء او اطلق او كان اسما طالقا فقال يا طالق قائم قال المهر
لسان ولو سئى ان له زوجة فقال زوجتي طالق لم يقع ولو ادفع وقال المهر او صدق من بنيت
وقيل منه ظاهرا ولو تأخر تفسيره لم يخرج العدة ولو وقع الصيغة لم يقع وكذا العقول لو طلق
امراة بالطلاق فلما انفار زوجة العرفا هي زوجته لم يقع ولو نطق بالجملة لفظ الطلاق وهو
لا يفهم لا يقع لا يشترط وقوع الطلاق من الزوج مباشرة فلو وكل في الطلاق فوقع الوكيل
حال غيبة الموكل وقع الطلاق اجماعا سواء كان رجلا او امرأة ولو وكل اثنين واطلق او شرط

الاجماع

الاجماع لم يقع طلاق احدهما منفردا فاذا اجتمعا عليه وقع ولو وقع الوكيل وهو حاضر قال الشيخ لا يقع
والصحيح عند خلافه وكذا لا يصح ولو وكلها طلاقا نفسها فطلقت والحق وقوعه فلو قال طلقني
نفسه ثلاثا فطلقت واحدة جئت بطل والوجه ان يقع واحدة وكذا لو قال طلقني ثلاثا اما لو قال طلقني
نفسك ان شئت واحدة فطلقت ثلاثا او طلق نفسك ان شئت ثلاثا فطلقت واحدة فالوجه
الابطال لان من شئت الواحدة او الثالث لم يحصل العبدان ترفع باذن مولاه حرة او امر لغير
كان الطلاق بيد العبد ليس للولد اجبا عليه ولا منقبة ولو كان بام السيد كان له ان يفرق بينهما
بطلاق وغيره بان يامر كلاهما بقتل محله وقال ابن الحنفية طلاق العبد لا مولاة سواء كانت
الزوجة حرة او امه لسيدة او غير سيدة المحل وفيه حيث محل الطلاق
كلامه عليها ولاية بامه يعقد صحيح دام ولا يقع الطلاق بالرجل سواء قالت هي انت طالق او قال هو
ايمانك طالق وان نوى بالاجنبية سواء علفه بالنكاح اولا وسواء كانت معينة بان يقول ان
تزوجتك فاستطالق او انت طالق من غير معينة كان يقول كل تزوجها وهي طالق وسواء علفه
بالاسم خاصة كقول فلانة طالق او مع فلان الوصف كقوله فلانة الاجنبية ولا تقص العدلو
نكحها وعدا تمام الولاية استمرار العقد ولو طلق المطلق منه لم يقع سواء كانت مطلقة رجعية او
بائنة لم يرجع في الرجعية ثم يطلق ففساد التام وشرطنا العقد لعدم وقوعه بالامه والمحللة
والمشبهة وشرطنا صحة العقد بعدم قبول عقد الشبهة له والعقد الفاسد فلو طلق في عقد
فاسد لم يصح بل يفرق بينهما بغير طلاق وشرطنا دوام لا سفا قابلية عن المتعة ويشترط ايضا
الطلاق اليها الخلو من الحيض والنفاس بشرط صحة الطلاق وان كانت المرأة مدخولا بها
حايلا حاضر زوجها غير غايب عنها مدة يعلم اسفلها من قر لا اخر فلو طلق الهايض والنفساء
وهي مدخول بها غير حامل والزوج حاضر معها او غابت دون المدة لم يقع الطلاق سواء علم بذلك
اولا ولو طلق غير المدخول بها او الحامل او التي غاب عنها قدر يعلم اسفلها من طهر لا اخر جاز طلاقها
مطلقا وان اسقط الحيض وكذا لو خرج في طهر لم يبرأ منه جاز طلاقها مطلقا واعتبر الشيخ في
الغيبه شهر فاذا رد والعقد ما قلناه حتى انه لو علم انها تحيض كل شهر حبسه جاز له طلاقها
بعد شهر ولو علم انها لا تحيض الا في كل خمسة اشهر مثلا لم يكن طلاقها حتى يمضي هذا المدة ولو

واحدة فطلقت

عاد من غيرة فوجد امراته حائضاً لم يجز له طلاقها حتى يطهر وان لم يكن واقعها قال الشيخ اذا
كان الزوج حاضراً وهو لا يصلح للزوجة بحيث يعلم حينها فهو بمنزلة الغائبة اذا اراد طلاق امراته
صبر عليها ما بين شهرين لثلاثة اشهر ثم يطلقها ان شاء ومنع ابن ابي نعيم ذلك وخصص جواز طلاق
الحائض الحامل المدخول بها بالغابصة بشرط كون المرأة مستقرة بان يطلقها في طهر لم يقر
بها في جماع فلو واقعها في طهر لم يقع طلاقه في ذلك الطهر وهذا الشرط انما هو في النكاح غير البائنة
الحامل ولو كان صغيرة لم يبلغ الحيض وكانت السنة ومثلها الاحيض وكانت حاملاً جاز طلاقها
في طهر الواقع ولو كانت مستتره بان ينقطع الدم عنها وهي من ذوات الحيض فانه لا يجوز له طلاقها
الا ان يمضي عليها ثلثة اشهر من حين الواقعة معسكر عنها فيها ولو طلقها مثلاً لم يقع بل بشرط
تعين المطلقة لا في ان اقوالها الاشارة ولو طلق احدها لا ينعينها بطل ولا يطلقان معا وهو
يكون بالاسم كقوله فلانة طالق او بالاشارة كقوله هذه ولو قال زوجتي طالق وله واحدة صح ولو
كان له اكثر فان نوى معينة صح اجماعاً ما نواه ودين بنية فان اطلق فعلاً اختراها البطلان وعلا
الاخر صح ويستخرج بالفرقة وكذا لو قال واحدة من زوجاتك او زينب له انك كل منهما زينب او
احداً ولو قال هذه طالق او هذه قال الشيخ تعين للطلاق من شاء ولو قال هذه طالق او هذه
هذه طلقت الثالثة وعين من شاء من الاولى والثانية ولو مات استخرجت واحدة بالفرقة و
يحمل على الجواز تعين الاولى خاصة والاخر من معا ولو قال احداً طالق واسارة الزوجة والاجنبية
ثم قال اريدت الاجنبية دين بنية وكذا لو كان احازة وزوجة اسمها زينب قال زينب طالق وقال
قصدي الحارة قبل ولو قال للاجنبية قلنا انها زوجة انت طالق ثم طلق زوجته ولو قال زينب
فاجانبه عمر وهما زوجتان فقال انت طالق طلقت المنونة لا المحبسة لو قصد المحبسة قلنا انها زينب قال
الشيخ يطلق زينب في غير من حيث عدم قصد المحبسة توجه الخطاب لا غير المنوبة ولو قال زينب طالق
وزوجتي زينب ثم قال قصدي مدة الاجنبية قال الشيخ قبل قوله ما دامت في الحال او في العدة وبعد
خروجها من العدة لا يقبل لو نادى احدي زوجتي فاجانبه ولم يعلم عيها فقال انت وقصد المحبسة
وقع الطلاق كذلك لو رآها محض لم يعلم عيها او رآي طهرها ولم يعينها فطلقها لان المطلقة
هنا معينة في نفسها فاذا طلق كذلك او طلق واحدة معينة واشتبهت كلف الامتناع من

الامتناع من وقوع الاشتباه في وان كن اربعاً كما لو اختلفت زوجة وعليه ان بين المطلقة بين اقرب
احتمار المصنف الاثنيان شهوة واختيار فان قال هذه المطلقة حكم بطلاقها وزوجته وكذا لو قال هذه التي
لم اطلقها نعتت الزوجة والاخرى المطلق وان كانتا اثنتين والامن البوالة ولو قال طلقت هذه لابل
هذه حكم بطلاقها معاً وكذا لو كانت ثلثة وقال لابل هذه طلقت ولو قال هذه لابل هذه او هذه حكم بطلاق
الاولى واحدي الاخرين فيلزم البيان فاما وكذا لو قال طلعت هذه او هذه لابل هذه طلعت الثالثة
من في الاولين ولو قال في الأربع طلعت هذه او هذه لابل هذه او هذه طلعت واحدة من الاولين وواحدة
من الاولين وواحدة من الاخرين فعليه ان يبين في الاولين والاخرين ولو عين بالفعل فوطئ واحدة
منهما قال الشيخ سمع التعيين لان الطلاق لا يقع بالفعل وكذا بعينه وشبهه نظر في كلف البيان فان
قال الموطوعة غير المطلقة حكم عليه بطلاق الاخرى فان قال هي الزوجة وكان الطلاق رجعي كان
مرجعاً والاخرى ولا حد للشبهة قال ولا مهر والطلاق والعدة من حين اصاع الطلاق لا من حين اقرار
به الامع الوطئ فالعدة من حين الوطئ اذا اطلق ولم يعين فقد بينا ان الاقوى بطلانه وقيل يصح
فمعين اختياره لا قراره الا على الفور فان قال اخترت معينة هذه طلقت ونعتت الاخرى زوجة
ولو قال في هذه لابل هذه طلقت وكذا لو قال في هذه وهذه والوطئ هنا سان وقوى الشيخ ان
العدة من حين التلفظ بالطلاق لا من حيث التعيين والا فربما عدى انه من حين التعيين وهو يخرج
وعلى النقطة الاولى والثانية حتى بين اقراراً واختياراً اذا ما واشتبه الطلاق وبعد
تعيينه كلف البيان اقراراً ووقف تركهما فان عين الطلاق احدهما كان ميراثها لغيره دونه
الا ان يموت في عدة الرجعية ويأخذ نصيبه من الثانية والقول قوله مع كذب الوارث وان كان ميراثها
فعلى قولنا ميراثها لطلانه وعلى الصورة اذا عين في احدهما كان ميراثه لورثتها غيره ولم يرث الاخرى
ولا اعتبار هنا بتكديس الورثة لان بيان اختياره وشهوة ولو مات هو دونها من عرسا وقف
نصيب الزوجة حتى يصطلي او يقوم المبيتة قال الشيخ والاقوى انه لا يقوم الوارث مقامه
في التعيين للمعين المشتبه ولا لمبهم قال ويبلغ ان يرجع للفرقة ولو توسط بين موتها
وكان الطلاق بائناً معيناً فان عين الوارث الاولى الطلاق قبل قوله ولو عين الثانية
احتمل عدم القبول للتمهة فيوقف لميراث زوجة من الاولى والثانية من تركته ميراث

زوجته حتى يقوم بنية أو يصطلم المهر والقول فحلف بقى علم طلاق الأول والقطع على طلاق
الثانية إذا هم الطلاق ومات أحدهما لم يعين الأخرى له وكان إليه التعيين على القول بالحيث
ولو كان له أربع زوجات هال زوجتي طالق ولم يعين لم يطلق الجميع ولم يحمل على المحسنى ولو أراد
أحدها طلاقه فارقنا التعيين بشرط بطل مع عدم الإرادة والأكان على التعيين لا بد من استئنا
الطلاق في الجملة فلو قال بذلك أو حلفت أو عقلت أو راسكت أو وضعت أو نكحت أو نكحت
أو وجهت طالق لم يقع الصيغة وفيه بحثنا صرح الطلاق عندنا بلفظة
واحدة وهي قوله أنت وهذه أو فلاة أو غيرها من الألفاظ التعيين طلاق وزاد ابن الجبير اعتد
وبدروا أن حسنات بشرط أن يقوى به الطلاق ولو خيرها وقصد الطلاق فإن اختارت
زوجها أو سكنت ولو لحظت فلا حكم له وإن اختارت نفسها عقيب الخبير قال ابن الجبير يقع
الطلاق ورجعنا في رواية زرارة عن أحدهما عليها السلام أنها قالت وكذا في رواية حماد
عن الباقر والأثر به لا يقع بشئ لا يقع الطلاق بشئ من الكلمات كقوله أنت خلت أو برة
أو ساءيلة أو الحق باهلت أو حلفت عارث وأنت باين أو حرام سوى نوى به الطلاق أو لا
كذا لو قيل هل فارت أو حلفت أو نكحت أو اعتد الطلاق ولم يتلفظ به لوقال أنت طلاق
أو الطلاق أو من المطلقت لم يكن شيئا وإن نواه لوقال مطلقه قال الشيخ الأقوى وقوعه مع
البنية قال ولوقال طلقك وقع ولو سئل هل طلقك وعندي فيه نظر لو بطق بالصرح بغير التهمة
مع العجز عن المطق بالعزبة وقع مع القدرة وكذا لا يقع مع القدرة لم يقع سواء كان حاضرا أو غائبا
وقال الشيخ يقع في الغائب ليس محيد ولو حررت الصيغة ما ويا وقع ولو أمر غير أن يكذب أن
فلا تطلق لم يقع بالامر فإن طلق قولاً ثم امره وقع بالانقاع بشرط في الضيغة البنية فلو تلفظ
بالصرح من غير نية وبدن في ذلك لوقال لم انو ونحو غيرها عن الشرط والصيغة وهل بشرط الوحدة
قبل نعم فلو قال أنت طالق ثلثا فازاد اثنين لم يقع وقبل لا بشرط عدم تبعض المطلقة فلو قال
أنت طالق نصف طلاقه أو ثلث طلاقه أو ثلثي طلاقه أو ثلثه أربع طلاقه لم يقع ولوقال
أنت طالق نصف طلاقه أو ثلثه أو ثلثي طلاقه أو ثلثه أو ثلثي طلاقه أو ثلثه أو ثلثي طلاقه أو ثلثه
لوقال نصف طلقين ولوقال لا ربع زوجاته أو قف تبكيك طلاقه لم يقع شيء وكذا طلقين

أولنا ولوقال أو قف أربع طلاقات قال الشيخ يقع بكل واحدة طلاقه ونحن يتابعان قصد الأخير
معنى الحكم عليه لا بمعنى الاستئنا لوقال أنت طالق واحدة في اثنين طلق واحدة وإن كان عامراً بالحسنة
ولو قال أنت طالق واحدة بعدها وقعت واحدة قال الشيخ ولو قال أنت طالق طلقها طلاقاً وقعت
طلاقه بقوله أنت طالق وبلغوا الزيادة وكذا لوقال بعدها أو معها في الأول نظر ولوقال أنت طالق
أنت طالق أنت طلق واحدة سواء كان مدخولاً بها أو لا ولو كان المطلق مخالفاً ليعتقد وقوع السلب
حكم عليه بما يعتقده وكذا لوقال المخالفات طالق ثلثا لوقال أنت طالق أعد طلاقاً أو اكمل أو
أحسنه أو أقر أو ملئ مكة أو الحجاز أو الدنيا أو أرضي فلان وقصد العزم وإن أدخلت الدار بفتح أو
يتشديدها مع الكسر وبالخفيف مع الواو وقعت واحدة ولو قصد الشرط في أرضي فلان وقال
أنت طالق وقال أردت أو طاهر قبل منه ودين بنية لو حلف بالطلاق لم يقع وكذا لو علفه
بشرط سواء كان معلوماً أو مجهولاً وكذا لو علفه بحسنة الله تعالى سوا قال أنت طالق استأنا الله تعالى
أو إلا أن يشأ الله أو متى شاء الله أو إذا شاء الله وكذا إذا شاء زيد أو أن يشأ أو إلا أن يشأ
سوا قال زيد شئت أو لا أو أن طلقك الشمس وعند طلوعها أو عند هلال شوال أو أن كان الطلاق
يقع بل سوا علم بامكان وقوع الطلاق بها أو لا ولوقال أنت طالق إذا شاء الله فلا فرق وقوعه ولوقال
أنت في مكة أو مكة وقع لأن وقوعه يستلزم تحققه في كل مكان ولوقال أردت إذا كنت مكة قبلت و
بطل الشرط من ليس من ذوات الحيض بصغر أو كبر والحامل وغير المدخول بها وليس بطلاقها سنة
ولا بد من بل يقع مباحاً والبدن طلاقاً لا حيض مع الدخول والحضور أو في حكمه والموطوءة في ظهر
الطلاق وهو غير واقع عندنا ومع استئنا الوصفين يكون طلاق السنة فإذا طلق الأول لا للبدنة
ولا للسنة أو طلقها أحدهما طلق واحدة ولعننت الصيغة ولو قصد مع البدنة في الصغيرة
وقوم زعموا لم يقع تدبينا بالبنية وكذا لو أطلق أنت طالق ثم قال نونت إن دخلت الدار قبل وفي
الثانية إذا قال للسنة وقع مع الخلق من الحيض والحجاء كمنع واحد منها ولوقال البدنة لم يقع سواء
حلت عن وصفي للحجاء والحيض أو لا ولوقال مع الخلق من طلقين واحدة للسنة وأحرمت
للبدنة وقعت واحدة ولوقال أنت طالق في كل مرة مطلق طلق واحدة سواء كانت حاملاً أو
صغيرة أو يابسة ومن ذوات الحيض مدخولاً بها أو لا مع الشرايط لوقال بأبامه طالق أو أنت

بأنه طالق قال الشيخ وقعت واحدة وفي نظر الموقل طالق ما منه طلقه صحت واحدة قطعا ولو قال أنت
طالق طلاق الرجوع فان نوى طلاق البتة لم يقع وان نوى غير واحد لم يقع طلاق رجوع ولا فلاح
لوسالته واحدة الطلاق فعلا لئلا ينشأ طالق فان قصد السابك او غيرها والجميع على بقصد ولو
قال أنت طالق لولا ابوك بطلت لم يطلاق لأنه قصد الحلف فضا كقوله والله لولا ابوك لطلقت
اذا قال أنت طالق بلا ما لا ينافي واحدة وكذا أنت طالق طلقه الا طلقه او أنت طالق طلق
ولو نوى هنا الرجعة صح لان انكار الطلاق رجعة ولو اراد العاصم بالطلاق ولو قال زني طالق
ثم قال امرت عمر ولو قال بل عمر قال الشيخ طلقا وفي نظر الموقل بل عمر طالق فانها بطلتان
لو قال أنت طالق الان واليوم وقع ولو قال أنت طالق عدم يقع ولو قال اليوم وقعت طلقه
طالق ثلثة زانية ان شاء او ان دخلت الدار رجعت الاستثناء والصحة في الطلاق ولو قال اما
طالق است طالق بلنا ان شاء الله وقعت واحدة بقوله باطلاق ولو قال أنت طالق لا شهر لم
يقع ولا بعد شهر واللام فيما ينظر للثابت فبلغوا كقوله أنت طالق لمضان وفي غير التعليل
لقوله ايضا فلان فطلق في الحال وان سقط فلان ولو قال ههنا ارث الباقية قبل ولعا
2 الشرائط وهي قد يرجع لا شرايط المطلق لا يقع لا بحضور شاهدين
عدلين لسمعان الانثى سواء هما اشهدا او لا فلو تلفظ بالطلاق من دون سماعها كان
لغوا وكذا بلغوا سماع العدل الواحد ومع سماع جماعة فساق ومجهول الحال ولا يقبل
شهادة النساء منصات ولا منفردات ولا بد من اجتماعهما في الانشاء فلو شهد كل في
مجلس بافراد لم يقع ولا يقبل لو شهد احدهما بالانثى والاخر بالانثى ولو شهد بالانثى سمعت
وان يعرف ولو وقع من غير شهادة لم اشهد فان اتى بالانثى وقع من حين الاشهاد ولا كان
لعوا ولو وقع الوكيل بحضور الزوج وعدل فلا قرب وقوعه ولا ثبت بها ولو اوقع بحضور
عدلين ظاهر فاعلم الزوج فسقط ما في وقوعه نظر ولو لم يعلم الزوج فسقط ما في وقوعه بالنسبة
لا شاهدين نظر في اقسامه وفيه منعت الطلاق قسمان بدعة
عروا هو طلاق الحايض والنفساء المدخول بها مع حضور الزوج او غيبته دون المدة
المشترطة والموطوءة في طهر الطلاق والمستحل من لافرجها لم ولو ظهر حملها لم يكن

بدعي والمطلقة بلنا غير مرجع بينهما وقع في الاخيرة واحدة على الاقوى وسنة وهو باين ورجعي فالاول
بالرجعة فيه وهو طلاق غير المدخول بها واليايسة من الحيض ومثلها لا حيض وغير البالغة والمختلعة
والمباراة لم يرجع في البذل والمطلقة بلنا برجتين بينهما ان كانت حرة او اثنين برجتين بينهما
ان كانت امه والرجعي فلزوج المراجعة فيه وان لم يرجع فان راجع في العدة وواقع وطلقها في طهر
اخر ثم راجعها في العدة فوطئها وطلقها في طهر اخر كان طلاقا العدة وحرمت حتى ينكح زوجا غيره
فادعيت اليه بعد فراق او موت وطلق ثلثا للعدة حرمت ابدا في التاسعة ولا يحرم من المطلقات
مؤبد اخر هذه ولو تجرد هذا الطلاق عن الوطئ او راجع بعد العدة بعد جديد لم يكن طلاق
العدة اما لو راجع في المختلعة بعد رجوعها في البذل ووطئها فالأقرب ان طلاق العدة ولو تزوجها
في العدة بعد جديد فالوجه انه ليس طلاق عدة لو طلقها رجعا ثم راجعها في العدة وطلقها
من غير موافقة في طهر اخر فالصح وقوعه وليس طلاق عدة فان راجعها في العدة وطلقها في طهر اخر
من غير موافقة حرمت حتى ينكح زوجا غيره ولا يحرم في التاسعة مؤبدا اما لو طلقها في طهر المراجع من
غير وطئ فالأقرب بحة فان راجعها في ذلك الطهر ثم طلقها من غير وطئ حرمت حتى ينكح زوجا
غيره سواء كان المجلس واحدا او تعدد ولو طلقها ثم لمسه بشهوة ثم طلقها ثم لمسه بشهوة من غير
وطئ ثم طلقها حتى ينكح زوجا غيره ولو وطئ لم يحرم الطلاق الا في طهر اخر اذا كانت المطلقة يشترط فيها
الاستبراء كل امرأة استبكت الطلاق بلنا حرمت حتى ينكح زوجا غيره سواء كانت مدخول بها او لا راجعها
او لا ولو طلقها فخرجت العدة ثم برحها فطلقها ثلثة حتى ينكح زوجا غيره فادعيت اليه فاحلت للاول
ولا يهدم العدة تحريمها في الثالثة ولو طلق الحامل وراجعها جارية وطئها وطلاقها باينة في ذلك
الطهر والحيض للعدة قبل ولا يجوز للثقة لو شئت هل اوقع طلاقا ولا ثم يلزم الطلاق ولو
سفته وشئت في عدة على الواحدة ولو طلق غائبا ثم حضر ودخل بالزوجة ثم ادعاه لم ينفك
بينة ويخبر الولد المجردة بصرف الغائب المطلق عن روح رابعة واجب المطلقة تسعة اشهر لاحمال
الحمل ولو علم خلوها منه كقوله بالعدة ينقسم الطلاق في واجبه هو طلاق المولى لوجوبه عليه
او العوانا فدل وكان واجبا وعظوم وهو طلاق البتة ومذون هو الطلاق مع المسافة ومكروه مع
القيام الاطلاق ومن الكاح حرام في العدة والرية والاحرام وصح مع الحاجة والمكنة ومكروه مع غيرها

قال الشيخ ويستحب ان لا يتزوج من واحدة لو حلت من زنا او شبهة كان حكمها حكم الحامل منه طلاقها
 مع الوطى والخيض طلاق المهر وفيه محبت يكره للمريض الطلاق فان طلق صح ويتوارثان
 ان كان رجعي في العدة ولا يرثها البائن فيها ولا بعدها ويرثها في البائن والرجعي ما بين الطلاق
 لا مسة العدة يتزوج بغير او يبر من مرضه في انشاء السنة او تزوجت بغيرها او مات بعد السنة بخطة
 لم يرثه الا في العدة الرجعية لو طلق اربعاً والزوجة المان بالسنة لو كان الفسخ من المراه الرجعية
 اما ان يقترب الزوج او بان يكون الزوج ذاعياً لم يتوارثا في العدة ولا بعدها سواء ماتت في ذلك
 المرض ولو فسخ المريض لعيب لا عنها لم يرثه لو طلق الامه فاعتقت فخرج العدة الرجعية وورثته
 ولو خرجت العدة او كان الطلاق بائناً لم يرثه لا سفاهة النعمة علواً سكال وكذا لو اسلمت الكتابة
 بعد الطلاق ولو طلقها ناساً قبل علم بعقبتها لم يرثه ولو كان بعد العلم ورثت فلو ادعت بعد العتق
 وقال الوارث قبل قدم قول الوارث مع البين وكذا لو ادعت المطلقة وقوع الطلاق في المرض
 وقال الوارث في الصحة فالقول قوله لو سالت الطلاق او خالعة او بارة ففي تورثها نظر قال
 الشيخ والصحيح انها يرث ولو طلق في الصحة بلا فالا فاقرب بعدم القبول بالنسبة اليها ولو اراد الزوج
 لم يرثه ولو طلقها ثم ارتدت ثم عادت لا الاسلام ففي تورثها نظر في الرجعة وفيه
 محبت انما سدت الرجعة للمطقة بغير عوض ات العدة فيها مع عدم استيفاء عدد الطلاق
 وهو ثبت في الحرة سواء كان الزوج حراً او عبداً او اساناً في الامه سواء كان الزوج حراً او عبداً فعد
 الطلاق عندنا معتبراً حال المراه لا الرجل فاذا اسوقت الحرة ثبت طلاقان برجعتين والامه طالقتين
 برجعة فحلاله لم يكن للزوج رجعة وكذا غير ذوات العدة كالصغير واليايسة وغير المدخول بها ولو
 انضم العوض الى الطلاق كان بائناً لم يرجع المرأة في العدة فيصير رجعياً على معنى ان الرجعة في
 العدة وهل يلزم حكم الرجعي من المونة والمواث في نظر اقره عدم لزوم لو طلق الامه مرة فاعتقت
 لم تزوجها او راجعها لست طالفة فيمهر عدل لو طلقها بائناً بالاحلال وقال ابن الحنبل بحرمة الثالثة
 ولو اعتقت قبل الطلاق كانت كالحرة الاصلية من كونها عتقت مع بيع الرجعة بالقول لم ير اجعتك
 وامر جعتك وامسكتك ومرددتك وبالفعل كالوطى والتقبيل والملا مسة شهوة ولا
 يغتفر لا تقدم الطق ولا نية الرجعة وانكأ الطلاق رجعة والاخرين يرجع بالفعل او بالاباء

والاشارة الدالة عليها ولو عتقت في العدة فيكون رجعة نظراً من بطلان منه شرعاً ولا لئلا يتسك
 بها وقوى الشيخ الثاني ولو عتقت الرجعة بشرط فالاقرب بطلان ولو ارثت مطلقة فراجع لم يصح على
 اشكال ولو رجعت استأنف الرجعة انشاء ولو طلق الدنية ثم راجعها في العدة فالاقرب الجواز
 لا يشترط صحتها الرجعة علم الزوج ولا الشهادة بها فلو راجعها بشهادة اسن وهو غائب في العدة
 صح الرجعة فان تزوجت فاسداً سواء دخل الباءة او لا ولا مهر على الباءة مع عدم الدخول ولا عدة
 ومع الدخول للمهر والعدة ورجع لا الاول بعدها ولو لم يشهد على الرجعة فالقول قول الثاني
 مع غيبة فحلف على عدم علم الرجعة وان وكل حلف الاول وهل يمينه كاليمين او الاقرار قوي الشيخ
 الاول فلا يجب على الثاني مع عدم الدخول للحكم ببطلان العقد ومع الدخول للمهر وعلى الثاني يجب
 نصف المهر مع عدم الدخول لقبول قوله بطلان النكاح دون السقوط للمهر كما لو قال غرت رجعة
 هذه اخفى من الرضاع ومع غيبة ان صدقة الزوجة تدرت اليه قال الشيخ وسدت للاول علمها
 مهر المثل كان الحيلولة وان انكرت فالقول قولها مع البين فان حلفت سقطت دعواه وهو روج
 الثاني وان لم يحلف حلف الاول وصارت زوجته ولو بد المحضومة لم يقبل قولها ولو مهر المثل
 وان انكرت فالقول قولها فالاقرب بوجه البين لا سقوط مهر المثل لو تكلف ثم يرجع لاختصاص الثاني وكل
 موضع اعترفت فيه بالرجعة ومنعت من العود طلق الثاني لو فارت مرت الى الاول كما لو اشترى عبداً
 ممن ادعى انه اعتقه واعض من ربه ولا يفتقر الرد الى نكاح متحد ولو صدق المولى زوج امته في الرجعة
 فكل موضع قلنا في حق المراه القول قول الزوج فمهرها كذلك وكل موضع قلنا قول الحرة فان القول قول
 السيد والزوج النكاح لا قولها مع القول قول الامه في انقضاء العدة لو راجعت فبكرت الدخول وادعاه
 فالقول قولها مع البين فلا عدة معها ولا رجعة ولا يرجع عليها بالصدوق القبوض ويرجع هو بالنصف
 مع عدم القبض ولو ادعت الدخول فانكر حلف عليها العدة ولا نفقة ولا سكنى ولا رجعة لو يرجع
 عليها بنصف الصداق كانت فضة لا رجعة هو بالنصف لو قال اخبرني بانقضاء العدة وراجعها
 ثم قالت لم ينقص محبة الرجعة لانه لم يبر الانقضاء بل اخبرنيها ولو ادعت انقضاء العدة بالخبرين بالمحتمل
 قدر قولها مع البين تقدم قول الزوج لو ادعت بالاشهر ولو ادعى على الزوج الانقضاء قدم قولها
 لاصالة نفاه الزوجية ولو ادعت الحامل الوضع قبل قولها من غير تكليف احضار الولد لم يورثه

او اخذه سرفه ولو ادعت للحل فانكر واخصرت ولدا فانكر ولا تها له وادعى النقاء له قد روي قوله لو ادعت
الانقضاء وصدقها ولو ادعت الرجعة قبل قدوم قولها مع اليقين ولو راجعها فادعت بعد الرجعة الانقضاء
قبلها قدوم قولها مع اليقين ولو ادعت من رجعة الامه في العدة وصدقته وادعى المولى اخر وجهها قبل الرجعة
قدوم قول الزوج والا قرب توجه اليقين ولو قال زوج الحرة قبل الانقضاء راجعتك بالامس فالوجه
بغير قولها لقدمته على الانشاء ولو صدقها فالأقرب انشاء الاستبراء على الرجعة مستحب
غير واجب لا شرط فالقول قول المنكر مع اليقين ولو قال في العدة كنت راجعتك امس صح الرجوع ولو
قال راجعتك للحينة واللاهانة وقال امرت كنت ما الكام او اهنهنا فيه راجعتك صح الرجعة
لانما راجعها لا النكاح ولو قال امرت لا كنت اخيها قبل النكاح او اهدتها قبل راجعتك لم يضر
ذلك لم يكن رجعة لانما لم يرد لها لا النكاح ولو قال قبل البان حمل على الرجعة بقاء على الظن فكذا
يصح لو قال راجعتك ولا يشترط لا النكاح العدة يكون اما بالاقراء فالقول قولها في انقضاءها
مع اليقين ان ادعت الحمل واقر ستة وعشرون يوما والحظان واما بالوضع قال الشيخ واقر عند
المخالفة يوما لان النطفة يستحيل علقه بعد اربعين والعلقة مصغرة كذلك ويوضع المضغ او
ما ينصور فيه جلقه اذ من يخرج من العدة قال وليس ميا مضغ فيه فلاحتماء ان يقول بهذا واما بابا
الاشهر ولو قال طلفتك في شهر شوال فقالت بلى في رمضان قدوم قولها مع اليقين وبالعكس
القول قولها مع اليقين ولا نفقة الزايد عما افره ولو انكرت الرجعة بعد الانقضاء قدوم قولها
فان رجعت صدقت وان كان في انكارها اقرارها بالتحريم لانها محدث حق الزوج ثم اقرت فلو حجج
جانبه بالواقف بتحريم رضاع او نسب لم يكن لها الرجوع ولو زعمت انها لم ترض بعقد النكاح ثم رجعت
فالأقرب القبول لحق الزوج في المحلل وفيه مجتهد اذا اطلقها ثلثا ان كانت حرة او
معتقا بعضها واثنتين ان كانت امه على الشرايط سواء كانت مدخولا او احرمت عليه حتى تنكح زوجا
غيره ويشترط في المحلل البلوغ فلا اعتبار بوطي امره خلاف للشيخ وابن الحنبل والوطي قبله
محبس يغيب الحشفة وان يكون ذلك بالعقد الدائم لا بالملك ولا الاباحة ولا المنفعة فاذا وطئ المحلل
بهذه الشرايط حلت الاول بعد مفارقة المحلل بموت او طلاق او غيره من مفسخات يوجب افرده او
لعان ولا يفتقر المحلل الا في المطلقة ثلث الايام ونها ولا في المفسوخ نكاحها بغير طلاق

كل مردود بالغيب الا ارتدادا ما الظاهر فانه كالطلاق وسواء جعلناه شيئا او طلاقا ففتعص به
عدد الطلاق ولو خالفها ثلثا ما حرمت حتى تنكح زوجا غيره على القولين لا يشترط لان اقلها كسر بعد النفا
الجائزين حلت ولو كان حصا وغيب الحشفة فكذا ذلك وفي رواية لا يحلل وكذا الجواب اذا بقي منه ما
يقدر على ايلاج قد الحشفة ولو بقي دون ذلك ولم يبق شيء يحلل لا فرق بين ان يكون المحلل حرا او
عبدا مسلما او ذميا ولا بين ان تكون المرأة حرة او امرا مسلمة او ذميا ولو اصابها محرما لعاض كالاحرام
والصور والحيف والنفسا قال الشيخ لا قوي عدم المحلل بفناء المنهي عنه ولو تزوجت الذمبة
بذلح حلت للمسلم ان يسوغها له الكام وكذا لو اسلمت بعد وطئ الذي ولو زوجها وارثا ثم وطئها
في حال اوردها لم يضر رجعت لا الاسلام لم يحل ذلك الوطئ وهذا غير مضور لان الردة ان كانت قبل
الوطئ انفسح النكاح وصار وطئ اجنبى لا يحلل قطعا وان كانت بعد حلت كالاول لا يحلل المطلق
ثلثا او اثنين للامه نكاح المطلق بعقد دائم ولا منعة ولا ملك بين ولا تحليل حتى تنكح فلو عقد
عليها قبل معة لم يضر ذلك ولو ملك الامه بعد طلقين وكذا محل الاول له وطئها المحلل معة او ملك
اليمن او التحليل ولا يحلل بالوطئ في الدين وان اسند العقد الدائم وعقد الشبهة لا يحلل ولا يحلل
للاول لو اقصاها المحلل او اصابها وهي محبوسة او محجونة لو انقضت معة فادعت الفروج و
الفرقة وانقضت العدة وامكحل وفي رواية حماد الصحيح عن الصادق قد صدق اذا كانت ثمة
ولو رجعت قبل العقد حرم العقد ولا يقبل رجوعها بعد ولو ادعت اصابة المحلل لها وصدقها
حلت للاول وان انكر المحلل قبل يعمل بانفاد على طعن من قولها فلو قيل يعمل بقولها كان وجها
اذا اطلقها مرة او مرتين فترجعت بغير ثم فامر قها فيه روايتان احدهما معق مع الموقوف
الاول علام من العدد فاذا استوفيت اليك مفضية الطلاق الاول حرم حتى تنكح زوجا
غيره وهي رواية صحيحة السند والثانية وهي التي عمل عليها الشيخ والكر علمانا انها يتفق على ذلك
مستأنفات ويهدم الثالث الطلاق كما تقدم الثلث وعندى المباحة لا المباح دون المحرم و
لو توصل بالحرمة حصل الغرض وتمر فلو ارتدت انفسح نكاح الزوج فعدت حراما والفسخ نكاح و
ولو حلت ولدها على الزنا بامرة لمتنع اياه من العقد عليها اوى اليسرى حرم الوطئ اي نشرنا
لحرمة الزنا ولو زوجته هلم ياتم وتمت الحيولة ولو انكرت الاستدانة خوفا من الاثر اربا

بالامور والعصا جازي الخلاق مع صدقة بشرية التوبة بما يخرج عن الكذب كذا الخلف على نفي الاستدانة لو كان
فقيرا وخاف المجلس وورث النية ابدانة الما لكان مطلقا في الدعوى ونية المدعي الحق ولو نرى لو اكرهه
على ان يخلف على عدم الفعل المباح انه لا يفعل بالنام مثلا او في السماء واكره على الطلاق فعلا زوجي طالق
ونوى طلاقا سابقا او لسانى طالق ونوى لا فارب جاز وكذا يجوز ان لم ينو شيئا من طلاق المكره
عند ما بطل وكذا لو قال جازني حرة ونوى السفن ولو اكره على اليمين فقال ما فعلت وجعلها موصولة
صح ولو اكره على الجواب نعم فقال نعم وعنى الابل وقال نعم وعنى به عام الرقص للتحلص جاز ولو خلف
ما كانت فلا ما ونوى كناية الجيد او لا يرميها جعلته عرقا اي ما علمته اي ما شققت سبعة وما
سالبته جاز وعنى صخرة صغيرة البر او اخذت له حلة او اراد السحاب او مرقه واراد العيال او نور و
عنه القطعة الكبيرة من الاقط او اعرا وعنى لكمة السوداء وعنى كنه عرا او فوج وعنى الامراة
او ما شئت لعمرو وعنى لم ينجث ولو اختلف صدقة المخلص ان يخرج بالتقصين فعمل الصدقة في
احدها 2 الطلع والمبارات وفيه فضول 2 حقيقة وفيه حجة الطلع بدل المرأة
لزوجها ما لا فدية لنفسها لكرهته واختلف عما وانه وقوع الطلع مجردة عن غير لفظ فالذي افق به
الشيخ عدم الوقوع وذكر انه مذهب المتقدمين من اكل على ابن بابويه وعلى ابن رباط وغيرهم وبأنه المتقدمين لا
اعرف لهم فساد في ذلك اكثر من الروايات التي لا يدل على علمها ووجب الشيخ اسعاد الطلاق بان
يقول خلعتك على كذا فانت طالق او يقول ثلاثة مختلفة على كذا هي طالق ونص السيد وابن الحنبل على وقوع
بجرده وهو الظاهر كلام ابن عقيل وسلام عليه روايت صحيحة وعليها عمل اذا قلنا بوقوع الطلع بجرده
كان طلاق لا فدية على ما يشهد به الروايات الصحيحة فصح من عدد الطلاق لا يقع الا بالنصر مثل ان
يقول خلعتك على كذا قال ابن حزم او يقول المراه اختلفت بنفسك منك على كذا في عليه ولا يقع بالكتابة
مثل فاسخك او خلعتك او بعتك او فاديتك ولا بالمقابل وبمع بلفظ الطلاق مثل طلقتك
على كذا مع سوالها ويقع الطلع باسمه ما لم يرجع 2 الفدية لو قال خلعتك ولم يذكر فدية لم
يقضها ولا يقع طلاقا ولا خلعا وان نوى المال فان طلبت منه طلاقا تعرضت لخلعها بجرده عن
لفظ الطلاق لم يقع لم طلبت خلعا بعوض فطلاقه قال الشيخ سعي لمن اجاز ذلك من اصابعنا
لا يقع لانه اعطاها غير ما طلبت قال ولو قال خلعتك على الف ونوى الطلاق فقال طلقتك صح

الخلع

الخلع عندها وعندهم وقال طلق على الف فقال طلقتك على الف ونوى الطلاق لم يقع وعندها صحا بان
الطالبين بوقوع المهر والخلع يبيع الوقوع لو قال مبتديات طالق بالف او عليك الف صح الطلاق
مرجعا ولا يلزمها الفدية وان تبرعت بعد ذلك رضاه ولو دفعها كانت هبة لها حكم الهبة ولا يصبر
الطالب بانية لو قال طلقني بالف كالجواب في الفدية فان كان مرجعا ولم يبيع عوضا للخلع من محظوظ
وهو ان يكرهها وبعضها يفرج لتفدي نفسها فتبطل الخلع وعليه الفدية عوضا ويقع الطلاق
ان اتعبر مرجعا ولو نزلت قال الشيخ عدله عرضها واخرجها بالعصل لا الاقذار ولا لاية ولو منعها
حقها فذلك الفدية واختلفت نفسها قال الشيخ الذي يقتضيه المذهب انه ليس بأكراه ومنه مباح
بان خافا ان لا يقا حرد الله بان يكره المراه المقام معه فحاج منعه عن حقه الذي اوجبه الله تعالى
عليها بغير الخلع الاقذار اذا قالت المرأة تروجها الى لا اطيع لك امر ولا ابرك قضا ولا اعتزل
لك من حابة ولا وطن فراشت من يكرهه او علم من حالها ذلك وان لم تلتقط به جاز ان
مفتوح عليها ما شاء من طيل او كثر سوا كان اكثر مما اعطاها من المهر او قل وسوا كان من حنسة او
من غير حنسة وهل يجب خلعهما مع هذا القول الظاهر كلام الشيخ ذلك ومنه ان ادريس وجوز عدم
الخلع اما لو كانت الاحلاق مائة ولا كراهية لاحد منهما لصاحبه فذلك لا يخلعها عليه كان الخلع
باطلا عندها ولو طلقها بعوض ومع ولم يملك البعض 2 امر كانه وشرايط
فيصير بحث او كانت خمسة الخلع والمختلعة والعوضان والصيغة اما الخلع فيشرط استقلاله با
طلاق فلا يقع من الصبي وان كان من احقا بادن وليه او بعينه ولا من الجنون ولا من المكره ولا
من السكران ولا اعتقان عصار مع القصد ويصح من السفينة لكن لا يبر الخلع بتسليم العوض
اليه بل لا الولد ويصح من الفليس الذي للحري ولو خالع ولم الطفل بطل لانه طلاق بشرط 2
المختلعة شرط الطلاق من كونها طاهرا طهرا لم يفرها فيه عجم او كانت مدخولا بها غير مياسه ولا
صغيرة ولا 2 وكان الزوج حاضرا معها والا فلا ويصح خلع الحامل وان كان حاضرا كما يصح
طلاقها ولو لم يلبس البائسة او الصغيرة او جاز خلعهما في ذلك الوقت ويشترط كونها
اهلا لا لرام المال ولو التزمت الامة بعت به بعد العتق ان لم ياذن المولى والواذن صح وهل يكون
منافيا فيشكل وينصرف الطلاق ادنى لهما المثل فان عين وبذلت زيادة يبعث بها ولو بذلت

عنا فجاز المولى صحيح الطلح خاصة وكان عليها الفية او المتابع العتق ولو خالعت السفينة فسد ولو اذنت
لها المولى فالوجه الصحيح المصلحة ولو بذلت المكاتبه المطلق صحيح وليس للمولى الاعتراض والشرط كالقن بشرط
في العوض كونه مملوكا للزوج ملكا تاما بالبعد الدائم فلا يصح خلع المطلقة طلاقا باينا ولا رجعيا ولا مخالفة
ولا المنكحة بالمنع او ملكة بين وعقد الشبهة ولو اذنت خالعتها ثم رجعت الى الاسلام ففي جواز اشكال
اما لو اذنت البطلان قطعا بشرط في الفدية العلم بالشهادة او الوصف الراجع لجها لانه القدر
والجس والوصف النوى فلو كان محمولا فسد الخلع وكذا لو خالعتها على الف ولم يذكر المراء ولا قصد
او على حمل الحاربة او الدابة ولو اطلق القدر انصرف لان قدر البدل وسعين غيره لو عينه ولا يقدر فيه بل
يجوز الزايد على ما عطاها والناقص عنه ولو خالعتها على غير مملوك كالخمر والخنزير فسد الخلع فان
اسبح بالطلاق كان رجعيا ولا فدية ولو خالعتها على خمر او خمر او غيره لم يقدر بشرط في الصيغة
النصيح اما بلفظ الخلع او الطلاق خاصة على ما تقدم وتجردها من الشرط فلو خالعتها بشرط او طلقها
كذلك بطلا ما لم يكن الشرط من مقتضيات الخلع فيقع مثل ان يقول ادرجت رجعت او بشرط هو الرجوع
في الفدية ولو قال خالعتك ان شئت لم يصح ولو شاركت وكذا لو قال ان شئت في الف او اعطيني او
ما شاكر او متى او ما او اي وقت واي حين كل ذلك بطل بشرط في الخلع ما يشترط في الطلاق من
حضور شاهدين عدلين والنسبة كالطلاق وان وقع بالصرح وغيره ما يقدم ومع محتمة يقع بابنا
ما لم يرجع المرأة فما بذلت فنت له الرجعة ان شاء ولا رفع بالمخالعة طلاقا بحال ولا ايلاء ولا طهارا ويلحق
بها ذلك اذ ارجعت ورجع في احكام ولو احقه وفيها اذا خالعتها وكانت ذات عدة
فرجعت في البذل في عدتها صحيح رجوعها وكان له ان يرجع ما لم يكن قد روجع باخنها او برابعة فليس لها
الرجوع ولا يبطل ذلك رجوعها ولو رجعت في العدة ولم يعلم الزوج حتى فرجت العدة فالأقرب صحة
رجوعها ولا رجعة له وقال ابن حجر ان اطلق الخلع لم يكن للزوج الرجوع في البضع ولا لها الرجوع
في البذل الا برضا الآخر وان قيد الرجل بالرجوع في بضعها والمرأة بالرجوع فيما اذنت به جاز
الرجوع في العدة وفيه نظر والا فجاز الرجوع سواء شرطه بان قال فان رجعت كان الرجوع او اطلقا و
لو رجعت ولو لم يرجع هو بعد رجوعها مع استمرار الحمل فلا فدية لرجوعها اما الرجوع قبل رجوعها
فمخرج رجعت فالوجه محتمل رجوعها خاصة ولو قال ان كانت رجعت رجعت اسنى على محتمل الرجعة مع الشرط

عمر الخلع لسلطان وغيره وقال الحنفية لا يكون الا عند سلطان قيم بامر المسلمين وعليه لت روايه زهرارة
عن الباقر عليه السلام اذا خالعتها لم يكن لها الرجوع الا رجعت في العدة فيما بذلته ولو لم يكن ذات عدة بان خالعت غير
المدة لهما او الياسرة او الصغيرة لم يكن لها الرجوع مطلقا سواء كان بلفظ الطلاق او بغيره وسواء مرت
العوض ولا ولو خالعتها على دينار وشرط له الرجعة وان لم يرجع لم يصح الخلع ولا الشرط لو قالت طلقني واحدة
بالف قال طلعتك بالف صحيح الخلع ولزمتها الالف لان الخلع عقد معاوضة بعد الاستبراء والايجاب
وكذا لو قال طلقني وسكت ان الايجاب مني على الاستبراء ولو قالت طلقني ثلثا بالف فقال
طلعتك ثلثا قال الشيخ لا يقع واحدة لانها بذلت العوض في مقابلته الثلث واذ لم يصح بطل من اصله
ولو قالت ان طلقني واحدة فقلت على الف طلقها فالوجه بثبوت الفدية له القضاء على ذكر القدر
واختلافه في الجس قدم قول المراء مع اليقين ولو اختلفا على القدر وعدم ذكر الجس اختلفا في الإرادة
فالأقرب انه كذلك خلاه الشيخ حيث ابطال بالخلع وكذا لو ادعى أحدهما ان طلاقا والاخر يقين النقد او
قال خالعتك على الف في ذلك فها لك الف في ذم زيدا او قال على الف فقلت بل على مائة او قال
طلعتك بالعوض جوابا لسؤالك فقلت بل بعد نقصا عدة فاذ خلعت مائة والعوض ولو
قالت طلقني بالف ضمنتها لك فلا رجعة على ما تقدم قوله مع اليقين ولا يقبل منها لو قامت شاهدا وامرأتين
او شاهدا وبنت يمين او لو قامت شاهدين واختلفا فقال أحدهما خالعت بالف وقال الآخر باليمين
لم يثبت الخلع لعدم اتفاق الشاهدين ولو اختلفا في أصل العوض فالقول قولها مع اليقين و
يحصل السقوط ويقبل لو اقام شاهدا وعساو يصح بدل الفداء منها ومن وكيلها ومن تضمنه
بأذنها وفي ضمان المتبرع اسكال ولو قال له ان طلقها وانت بري صدقها مطلقا طلعت رجعيا
ولا يبرأ ولا ضمان على الأب سواء قال هو طالق واطلق او قال وانما بري من صدقها اما لو قال له طلقها على
الف من اهلها ولا ضمان الدرك مطلقا وقع الطلاق باينا ولا فدية فمالها وعلى الضامن الدرك
للالف لانه المثل ان لم يرض بثلث الالف وكذا لو قال طلقها على عقدها هذا وعلا فطلقها لم يحل
العقد ضمن الفية فلو قال خالعتك على الف ذمتك فقال في ذم زيدا يوم قدم قولها مع اليقين
ولا عوض عليها ولا عار زيد وبات منه وكذا لو قالت بل خالعتك فلان والعوض عليه ما لو قالت
خالعتك على الف ضمنتها فلان غنى او دفعها او ابرأني منها او برأها غنى زيد فعليها الالف مع

الافان لم تعلم السحق ثلثها فان ادعى عليها
فانكوبه فالوجه بتقديم قولها مع اليقين وكذا الوقت
بدل — ح

خالع عايشي فقال رنجيا او على نوب بقى فبان اسم محرر من الامساك بالارش والرفع المطالبة بالمثل او
القيمة ولو خالعا على انه ابرئهم فبان كذا صحيح المانع وله القيمة الا برئهم وله امساك الكتان ولو خالعا
على ما في الثالث من الناع ولا متاع فيه فسد المانع ان لم يعين العتية والا وجب المثل والقيمة ولو خالعا
على غني فبات مسخفا اقبل مطلقه المانع ومحمل الصحة وبثوث المثل او القيمة وان لم يكن مثلهما قال
الشيخ ليس لابن خالع عتية الصغيرة والسيئة والخجوة بشئ من مالها لانه لا يحفظ لها في اسقاط مالها
وعندى فيه نظر لو دفع الفأوقات طلقني بها من شئت لم يبع البذل فان طلقا كان رجعا والالف
بها ولو خالع اثنين عازد عتية واحدة صح وكان بينهما بالسوية ولو قالنا طلقنا بالف فطلقوا
كان له نصف الف على اشكال فان عقب بطلاق الاخر بطل العوض كان رجعا لآخر الجواب عن
الاستدعاء المتقضي للتجمل ولو قالنا اما العتان طلقنا باينا وكان له العوض ولو قالنا
طلقنا بالف فطلقهما على الفور عقيب ليرداد فان لم يكن دخل بطل الفسخ بالارتداد وان كان قد دخل
فان عادنا لا الاسلام في العدة ومع الطلاق من ذلك الوقت وعليها العدة من حين الوقوع و
يستحق العوض ان اقامت على الكفر لم يبع الطلاق اذا خالع الاجنبى المرأة من زوجها فان كان
بازنهما من مالها صح لانه وكيل وان كانت من مال غيره اذنها قواه الشيخ عدم الصحة وعندى فيه نظر
يصح المانع من العبد وان لم ياذن المولى والعوض لسيدة فان دفعه العبدان السيد او غير اذنه لكن
اخذه السيد من بيت نعمتها والامير فان استرجعه دفعه لا السيد وان تلف او ابطلت بدعيته
للسيد بالمثل والقيمة ويرجع على العبد بعد عتقه او لو دفعته امه السفينة العوض اليه تلفت في يده
او ابلت فانها يغفر المولى ولا يرجع عليه الحال ولا بعد الفل ولو دفعه باذن المولى فالجواب عنه
به يجوز التوكيل في المانع من المرأة استدعاء الطلاق وتقدير العوض والتسليم ومن الرجل في
شرط العوض قبضة ابتاع الطلاق ويصح التوكيل من كل منهما مطلقا فيقضى بالطلاق من المرأة
طلقها من زوجها مهر مثلها حال من نقد البذل ولو خالعا بدون مهر المثل او مولا او دون
نقد البذل جاز وان خالعا باكثر من مهر المثل قال الشيخ صح المانع وسقط المسمى وعليها مهر المثل
وان عيب قدر المانع الوكيل به او بدونه لزمها وان خالع باكثر قال الشيخ يقوى في نفسى فساد
المانع فعلى قوله هل سطل الطلاق او يقع رجعا الوجه الثالث ولا يلزمها فدية ولا يضمن الوكيل و

۱۶۱

الزوج اذا طلق اقضى ما يقتضي اطلاق المرأة فان خالع وكيله بالكر من مهر المثل صح وان كان بدونه
او موحلا او بدون نقد البلد يطالع الخالع ولو طلق به لم يقع ايضاً ولو عين قدر ما زاد صح وان خالع بدونه
بطل والتوكيل يصح من كل من يصح منه مباشر الخالع والاقرح جواز قوله الواحد الطرفين خلع المريض تجاً
بمهر المثل وبدونه لان له الطلاق بغير عوض وحكم المرأة في الميراث ما تقدم ولو خالعت المريضة بمهر المثل
فادون صح من الاصل وان زادت كانت الزيادة طالت الثالث لا جميعه ولو خالعت بقدر مهرته منها ففي
الصحيح نظر خلع المشترك جازئاً سواء كان من اهل الذمة والحر بان كان البذل صحيحاً ايضاً سواء اترافعا
السنا قبل القبض او بعده وان كان فاسداً كالحجر وترافعا بعد القبض لم يعرض للمقبوض وان كانت
قبله لم يضر به الا قباض قال الشيخ ويقوى في نفس الحكم بالقيمة عند تخلية وان قبض البعض كان
حكم المقبوض جميعه وغيره حكم غير المقبوض ولو ترافعا بعد الاسلام قبل التقابض حكم بالقيمة عند
مستحلية وان كان بعده لم ينقص لو قالت طلقني بالثمن ان يطلق صري او على ان لا يطلقها
ففعل قال الشيخ يقوى في نفس صحة الطلاق والعوض ولو قالت طلقني بالثمن على ان يعطيني عندك
هذا قال فقد جمعت بين ثراء خلع الزوج بين بيع وخلع فالأقوى صحة بان ينقسط الفدية على
قمة العبد ومهر المثل لو خرج معيها في المبرات وهي ان يكون الكراهية
منها معاً فيقول بارأيتك على كذا فانت طالق ولو طلق من غير ذكر المبرات وقع ثانياً وسلم
العوض فالوجه لفظه والمبرات عن الطلاق فانه لا يقع اجماعاً بخلاف الخالع فان فيه خلافاً
تقدم ولو قال بارأيتك فاسخنتك وابنتك او غيره من الكتابات وابتعد بالطلاق صح
اذ المقصود للفرقة الطلاق وان لم يحدد لم يصح ويشترط في المبرات والمبارية ما يشترط في الخالع
والخالفه ونفع الطلاق بائناً كالحلع الا ان يرجع المرأة في العدة في البذل فيرجع مادام في
العدة ما لم يتزوج برابعة او باختها وبعد انقضاء العدة لا يرجع لاحدهما ولا يجوز ان
ياخذ الزوج اكثر مما اعطاها وهل يحل له المثل المشهور بغيره ويلوح من كلام ابن
عقيل المنع مفارقت الخالع في المنع من اخذ الزايد وفي وجوب الاتباع بلفظ الطلاق
وفي اشتركهما في الكراهية في الطاهر وفيه فضلان
في اركان الطاهر اربعة الطاهر والمظاهر منها والصيغة والمشيئة

فالمظاهر

فالمظاهر بشرط فيا بشرط في المطلق من البلوغ والعقل والاختيار والقصد فلا يصح ظاهرة القضي
والجنون والمكره وفاقد القصد بالسكرو والاعماء والغصب هل يشترط الاسلام قال الشيخ نعم فلا يصح
طهار الكافرة لا يفر بالشرع والطاهر حكم شرعي ولانه لا يصح منه الكفارة لا بشرط من القرة فيها وابن
ابن ادریس جوز ذلك على العموم والكافرة ممن من الكفارة بتقديم الاسلام وهو قوي وكلا مراب
الجديد منع بمقالة الشيخ ويصح طهار العبد والمدر والمكاتب المعسر والحضي والمجنون ان قلنا بعد
التحرير اذ اطلق الكافرة عقيب طهاره فلا كفارة كالمسلم وان اسلم من غير طلاق وهي كناية كانت
الطاهر باقياً وان كانت وثنية فان كان اسلم قبل الدخول ثابت وان كان بعده واسلم قبل انقضاء
العدة لا الزوجية وبقي حكم الطاهر وان انقضت العدة كافر ثابت ولا كفارة وان اسلم فيها
عادت الزوجية والطاهر على حاله بشرط في المظاهر النكاح فلا يقع الاجنية ولو علقه بالنكاح
وان يكون طاهر اطهر لم يقربها فيه جماع مع حضور الزوج وعدم الصغر والياس والحمل ويشترط
تعيينها فلو طاهر من احدى زوجة من غير تعيين لم يقع ويكفي التعيين بالنسبة وهل يشترط الدخول
نصر الشيخ على ذلك وبرأيه صحيح عن الفضل بن يسار عن الصادق وهو اختيار ابن بابويه
قال ابن ادریس لا يشترط على العموم ونحن في ذلك من المتوقفين لا فرق ان يكون بين الزوجية
او انه وهل يقع من الرجل على ما لو كانت نصر الشيخ على ذلك وهو مذهب ابن ابي عقيل ومنع منه ابن ادریس
نقله عن المرتضى والمفيد والحق عندي الاول للعموم وعليه لترواية الحق بن محمد بن مسلم الصحيح
عن احدهما عليهما السلام ورواية محمد بن عمار الصحيح عن ابي ابراهيم موسى الكاظم عليه السلام
ورواية حمزة بن حمران عن الصادق في منقوله مع ضعف سندها وفي وقوفه بالمستمع بها خلاف
اقرب الوقوع وهو اختيار ابن عقيل اذ اشترطنا الدخول وان كان الوطء بين صغيرة كانت
او كبيرة محنونة او عاقلة مسلمة او كافرة وكذا يقع بالمريضة التي لا توطأ وبالرتقا والمطلقة حياً
قبل الرجوع الصيغة الصحيحة ان يقول انت على كذا طهر ابي كذا لوقال هذا او زوجتي او فلاة
وسواء قال على او مني او عندي او معي او قال انت على كذا طهر ابي او مثل طهر ابي على اشكال فيهما
ولذا يقع لوقال حملت او جسدت او فسلت او حيتت او كذا عندي وطهر ابي ولو ذكر
عوض الطهر شيئاً من الاعضاء كقوله انت على كذا طهر ابي او كذا اس ابي او كذا فخرج او شبهه عضو من

اعضاء زوجته مثل ان يقول فرجك اوراسك او جلت وما اشبهها على كظهر اى او قال مر جلت على كل رجل
اى او بطنك كطن اى او فرجك كفرج اى ونوى الطهارة فالشيخ سمع من الرضى من ذلك كل سوى لفظة
الظهر واخبار ابن ادریس في قوة ولوقال انه على كاي او مثل اى وقال امرت الكافر لم يقع وان قال
امررت الخمرى قال الشيخ بيع وفيه اشكال وقال ابن الحيد لا بيع وان طلق ولم يكن له منه لم يكن طهارة ولو طاهر
احدى زوجته وقال لاخرى اشركت معها وانت كفى لم يقع بالآخرى سواء نوى الطهارة
اولا لوقال ان طالق كظهر اى طلقت مع نية الطلاق واحا الردان لم ينو الطهارة وينو بتاكيد
الخمر للطلاق ولو نوى به الطهارة قال الشيخ وفعلا لوقال ان طالق كظهر اى ان كان الطلاق
مرجعا وان نوى بالطلاق الطهارة وسه بقوله كظهر اى من ذلك فان لم يرجع من العدة وبيع
الاعمار ولا يفعل لو افرق بعد العدة ولو قال انت حرام كظهر اى قال الشيخ لا يتعلق بحكم الطلاق
والطهارة ولا يخرج عن سوا اطلاق ونوى به الطهارة والطلاق او الاخرين او غير العن والاول
عندى وقوعه ان نوى له رواه زرارة العمري عن الباقر وقد سأل عن كيفية الطهارة فقال يقول ارجع
لا ربه وفي ظاهر من غير جماع استعاضة عن طهر اى واخى وهو يريد بذلك الطهارة ولو قال اسطلق ونوى
به الطهارة ولو قال انت كظهر اى حرام وقع الطهارة ان قصد
ليشترط في الصيغة ان يقع
طهارة الساق والنايم وغير الفاصد خير وتدين بيت وذلك وقوعها بحضور شاهدين عدلين سميانه
فلو طاهر ولم يسمعه الشاهدان بطل ولم يلزم حكمه وهل يشترط تحريمها عن الشرط قال السيد المرتضى
نعم واخبار ابن ادریس قال الشيخ لا يشترط فلو قال انت كظهر اى ان دخلت الدار او طشتك
وقع الطهارة مع حضور الشرط وبه روايت صحيحة فلو طاهر احدى زوجته ان طاهر بها ثم طاهر
الضرة وقع الطهارة ان ولو طاهر زوجته ان طاهر فلانة الاجنبية او اطلق ونوى طهارة شريفا
فاذا طاهرها وهي اجنبية لم يقع الطهارة وان تزوجها وبطاهرها صح وهل يقع طهارة الشروط
هه اسكال بئسنا من جعل الشرط منوطا بالاسم فيقع وبالصفت فيبطل وقوى الشيخ الثاني وان
اقصد النطق بلفظ الطهارة وقع طهارة المشروط عند مواجهة الاجنبية فلو قال ان طاهر
من فلانة الاجنبية باخرى على كظهر اى وقصد الشرع لم يقع الطهارة ان طاهر الاجنبية
ولو تزوجها و طاهرها وقع طهارة منها دون المشروط الصنفه المعلق بها المشروط ولو

قال الطاهر من فلانة فامر اى على كظهر اى وكانت اجنبية وقصد الشرع لم يقع طهارة منها وهي
اجنبية واقصد النطق بلفظ طهارة منها عند مواجهتها وان تزوجها و طاهرها وقع الطهارة ان اقصد
الشرع ولو قال انت على كظهر اى ان شاء فقال زيد شئت كفارة في الزكاة لا يقع الطهارة اذا جعل مينا
ولا في اضرائر ولا معلقا باقتضاء الشهر او دخول الجمعة مثلا وهل يقع موقفا كان يقول انت على كظهر اى
او شبهة مثلا قال الشيخ لا يقع ويلوح من كلام ابن الحيد وقوعه اذا انقضت المدة بطل الطهارة من غير
كفر بيع الطهارة مع الدسه بالام اجاعا ولو علقه بظهور غيرهما من المحرمات المؤبدة كما لوقال كظهر اى
او سبي او غي او خالي او غيرها من المحرمات نسبيا او رضاعا فالذى نص عليه الشيخ وابن الحيد وابن ابي
عقيل وجماعة وقوعه وقال ابن ادریس لا يقع ولا قرب عندى الاول وعليه ان رواه زرارة العمري
عن الباقر ولو اشبهها بغيرها من المحرمات باعد اللفظ الطهر لم يقع وكذا لو اشبهها بالحرم بالمصاهرة
مخرج جمع او باسد كالم روضة واختها وبنت اختها وروضة الاب والابن ولو قال كظهر اى واخى
او غي لم يقع اجماعا لانه ليس محل الاستحلال وكذا لوقال انت على كظهر اى واى
2 احكام وفيه حيث اذا وقع الطهارة بشرط حرمة على الوطى قبل الكفارة وهل يحرم ما دون
من التقبيل والملاسة شهوة قال الشيخ الاقوى عندى الخمر لم يقل تقبلا من قبل ان عاشا وهو صاروا على
ما دون الوطى وفي نظر هذا اذا كان مطلقا وان كان مشروطا لم يحرم حتى يقع الشرط سواء كان الشرط الوطى
او غير اذ طاهر على الكفارة الابالعود وهو العزم على الوطى وجعل عليه الكفارة وهل لها استقرار
او معنى وجوبها بخبر الوطى بغيره نظر اقرب الاول لا الية عليه فان وطى قبل الكفارة لم يترك كفارتان وكلما
كرر الوطى قبل التكفير تكررت الكفارة ولو طلقها بعد الطهارة ما يبا سقط الكفارة ولا يعود عليه
حده العقد وكذا لو طلقها مرجعا وراجعها في العدة عادت الكفارة عليه الا قرب ان نفس الرجعة
ليس عودا ولو اشترها بطل العقد فلو وطئها بالملا لم يحل الكفارة ولو اساعها غير الزوج ففسخ
حكم الطهارة وكفارة وان تزوجها باسا ولو باع امته الظاهرة منها سقط حكم الطهارة فان اشترها
لم يعد ولو جز الزوج ثم عاد لم يسقط الكفارة ولو طلق بعد العود ففي الكفارة اشكال الطاهر
لانه نقا وصفه بالمرءة والاعتقاد بلفظ العفو لو طاهر من اربع بلفظ واحد مثل ان يقول ابن كظهر
اى كان عليه من كل واحد كفارة ولا يجره كفارة واحدة ولو طاهر من واحدة من اربع عليه بكل امه كفارة

سواء فرق الظاهر او باطنه لم يقصد التأكيد ولو وطها من التكفير لم يرد عن كل وطى كفارة واحدة يخرج
الوطى قبل الكفارة سواء كفر بالحق والصيام او الاطعام ولو وطها في هذا الصوم استأنف صوم
وطها ليلة او نهارا ولو وطى غيرها نهارا بطل التتابع لا ليلة ولو عجز عن الكفارة قال الشيخ رحمه الله
يكفر وقال ابن ادريس رحمه الله الاستغفار وهو قوی وكذا لو طاهره مرة مثلا وعجز عن تعدد الكفارة
اذا طاهر المرأة فان صبرت فلا يجب ان ترفع حرج الحاكم بين الرجعة مع التكفير وبين الطلاق وضرب له من الخیر
ثلاثة اشهر من حين المرافعة فان انقضت ولم يرفع صوم عليه المطعم والشرب حتى يحتمل احدها ولا يخرج عن الطلاق
ولا يطلق عنه ولو طاهر ولم يرفع حرجه لم يخرج له طاهرها وبواها اكثر من اربعة اشهر ولم يكفر لم يكن موليا
ولو قال ان طهرت من زينة فخرج على طهرها وهما رجنان ففي اختصاص الشرط بذلك النكاح
نظر في الايلة وفيه فصلان ١ اركانها وفيه حيث اركان الايلة ٢
اربعة الخلف المحلوف والمحلوف عليه والمحل بشرط في الخلف البلوغ وكال عقل والاختيار و
القصد حر كان او عبدا مسلما او كافرا مسلما او حشيا او مريضا وفي المحل اشكال اقر به
المؤلف وفيه كالعاجز المحلوف به هو الله تعالى واسماؤه المحنضة والغالبية وصفاته ولا يقع الايلة بغير
ذلك من طلاق او عتاق او تحرير او الزلوم او صدقة او غير ذلك بشرط في الايلة النطق
بالبين مع القصد بای لسان كان ولو الى زوجة وقال لا خرى شركتك معهما لم يقع بالتاتية وان
نواه ولو امتنع من وطها بغيره لم يكن موليا وان طال هجره لها ولا يضرب له المدة وان قصد
الاضرار المحلوف عليه هو الجماع في القبل وصرح في الحنفية في الفرج واللاع الذن والسك و
المحمل بالجماع والوطى فان قصد بهما صح والا فلا ولو قال لا جماع مراسى وراسك فخذ او
بنت او اساقبك وقصد للسرقة كان احد طرفي الوقوع وكذا لا سوك لا عسى عندك
لا بأس بك لا سبتك لا باصغتك ولا فرق بين الصريح والمحمل عندنا في افقارها الى النية و
القصد ولو قال في الصريح لم اقصد قبل منه ولو قال والله لا احببت منك كان موليا وكذا ان
قال لا اغتسل منك واداد اجامعت فلا يلزم مني الغسل بخلاف لا اغتسل من جماعت لا في لا
امر في وجوب الغسل من النساء العائنين ولا في اطاعتك بعدك فاعتقل من جماعت دونك او
الى انك الغسل دون الجماع او اجامعت الاجامعا صعبا ولا جامعتا في ذبك او في الخيض

او النكاح ما لو قال لا اؤدبك كان موليا وكذا الاجماع سواء اريد في الذب او لا اعلم في اجماع كان موليا بخلاف
اجامعت جماع سو بشرط في المولى ان يكون منكوحا بالعقد الدائم مدخلا بها فلو لم يكن ملكة
او المستتبع بها او من غير الدخول بها وان كانت زوجة دوام لم يقع ولا فرق بين الحرة والامة اذا كانت في زوجة
صح الايلة عنها ولا بين المسلمة والذمية والمرافعة لازمة ولا اغراض المولى وتقع بالمطرفة جميعا في العدة
ولا تجتنب عليه مدة العدة في مدة الايلة فان تركها حتى تنقض عدها بابت وان راجعها ابتداء المدة من
حين المراجعة ولا يقع بالباس الا بالاجنية وان علفه بالنكاح ٢ احكام وفيه
مخا بشرط في وقوع الايلة النية فلو تجرد عنها لم يقع وفيه وقعة اصل ضرر فلو خلف لصداق
اللبس لاجل الولد او في صلح ما التوفيق على العيادة او الحرب او غيرها او صلحها لم يقع وهل
يشترط تحريم على الشرط الا في ذلك لا يقع الايلة حتى يكون الخلف مطلقا او مقيدا بالزمان او بعدم يريد
على اربعة اشهر او مضافا لا فعل لا يحصل الا بعد ما غالبا كقوله ما بقيت حتى امضي من بعد ادا الى الهدى و
ادعوا فلو خلف ان لا يطاها اربعة اشهر فاردون لم يقع ولا يفصل بقتلها غالبا او محتملا ولو قال
لا وطنك حتى ادخل الدار لا يقع لا مكان الخلف من الكفارة مع الوطى بالدخول وكذا لو اصدت سنة
مرة فان وطى الايلة وكذا عشرة مرات او مائة مرة مع استثناء العدة ان خلف قد التزم فصاعدا
او لا بطل حكمه لكن متى وطى قبل السنة لا وكذا لا وطى سنة الا يوما اذا الى وانقضى وقهرها
بالمدة حيث وجب عليه كفارة بمن واحد الا فلا وان استمر اغترت بغيره حتى نفى او يطلق
والمرافعة للمطام سفنها او بوكيلها فان رفعت خيرة الحاكم بين العدة والتكفير وبين الطلاق وضرب
المدة الخيرية اربعة اشهر فالشيخ مبداها من حين الايلة وفيه نظر فان خرجت المدة ولم يخرج احداهما الزم
وضيق عليه المطعم والشرب فان امتنع حتى نفى لا المباشرة او يطلق والمدة في الحرة والامة و
الزوج للمو والمملوك سواء اربعة اشهر وهي حق للزوج ليس للزوجة فيها مطالبة ومع انقضائها بغير
وطى لا يطلق من غير طلاق وليس لحاكم طلاقها عنه ولا اجبار على احدها بعينا واذا طلق الزوج
خرج من حقتها وكانت المطلقة رجعية فان وطى في مدة التبرص كفارة اليقين اجماعا وان وطى
بعدها فلا شيء لولا ان اجودها للزوج ولو وطى المولى ساهيا او محنوبا او اشتبهت بغيرها من حاله
اعلم حكم الايلة والكفارة وكذا لو خلف مدة معينة وادفع بعد الواقعة حتى انقضت لو اسقطت

في وقتها انما يخلو في الاولين لان الصفة موضوعة لانفاها هناك وهذه كلها ولو قال الله لا
 وطئت الارض ان لم يكن موليا اما يضرب المدة مع المطالبة منها فلو ان وهو غائب مع الايلة لكن
 يضرب الحام المدة فاذا بلغ المرأة فارتفعت الحام وضرب لها المدة مع فاذا انقضت كان لها المطالبة
 بنفسها او وكيلها فان طالب الوكيل وطلقتها وفاقها وان امتنع طول الفية بحسب القدر فاذا فاء
 فيه العاجي طول بالمسير اليها واستدعائها ومع خوف الطريق مطالبتها مع القدرة ولو
 فاء وهو حر حر عليه الوطى لكن لو فعله اخل الايلة وهل للمرأة الامتناع مع تمكنه من الاقرب
 ذلك وكذا في وطى محرر كالحيض ولو وطى المحنون حال جنونه وفاقها ولا مطالبة بعد الافاق ولا
 بحسب **2** اللعان وفيه فصلان **2** اركان وفيه بحثا اركان اللعان
 اربعة السبب الملاءمة والملاعة والكيفية والسبب امران العذف وانكار الولد وليشرط في
 الاول قذف الزوجة المحض المدخول بها التسليم بالشتم والحرس بالزنا قبل او دبر مع دعوى المشاهدة
 وعدم البينة وفي الثاني طوقه ظاهر بصفه نسبه اشهر فضاء من حين وطئه وكونها موطوءة
 له بالعقد الدائم فتعين الحد او روى الاجنبية او الزوجة الصماء او المحنساء او السليمة اذ لم يدع
 المشاهدة ولا لعان وكذا ينفي اللعان بقذف المشهورة بالزنا والمحضة مع البينة اذا
 قذف زوجته حدوله اسقاط الحد بالبينة او اللعان ومع فقد البينة اذ لم يدع عن حد ولا
 بحسب حتى يلاعن واذا اعن حدث المرأة ولها اسقاط اللعان فان لم يفعل حدث ولا يحبس
 على اللعان ولا يكفي في سقوط الحد عنها لعان الزوج الاعني لا يصح منه اللعان بالقذف فيحد
 قطعا الامع المدة لانفاء المشاهدة ويصح منه نفي الولد اما الاخر فان عقلت اشارته
 او كان محسب الكفاية وكتب صح لعانه وقد دفع مع احتمال العدم لا فقار اللعان للافظ الشها
 والاشارة ليست بحجة في القذف ولا يصح القذف بالكتابة وعند ذلك تردد فان جوزنا
 لعانه فلا عن بالاشارة المفهومة ثم كمل وانكر اللعان وقال لم اقصد لم يقبل فانه وصل فاعليه
 فطالب بالحد وتخلف النسب لا يعود الزوجة فلو قال اما اللعان لحد ونفي النسب حسب اليه ما
 لو انكر القذف واللعان معافاة لا يقبل في القذف لتعلق حق العهر وحكم اللعان ما تقدم
 ولو اصاب الصحيح مرض بعد القذف وقال مسلمان عار فانما يزول انظر رواله وان قال

لا تزول

لا تزول لاعتبار الاشارة وكذا لو حكم بطول لو كان الزوج القاذف بنية فالشيخ قولان في جواز العذر
 لللعان اقره العدم ولو قذفها برضا فله ان يضاف له ما قيل في الزوجة تردد الشيخ في الخلاف ليس له اللعان اعتبارا
 بحالة الزنا في المبسوط له ذلك اعتبارا بالخلاف والقذف وهو قوي وكذا له اللعان لنفي النسب لو اضاف
 رباحا لوجه شهر او شهرين وحمل واحتاج لادفع النسب ولو قذفها في العدة الرجعية كان له
 اللعان بخلاف الياس بل يحد ولو اضاف له رمان الزوجية الا ان يزيد في النسب فله ان يلاعن ايضا
 فان كان الولد قد انفصل لا عن الحال لنفسه الاخرى الصبر لا الانفصال وبين اللعان في الحال وكذا
 تخبر في الزوجية الحامل من ملة غنتها في الحال لنفي الولد وان لم يفسد فيها وبين الصبر للوضع و
 لم يتعرض الشيخ للتحريم التام على التام والاقوى التحريم بصدق اللعان عليها مع احتمال عدمه لان تحريم
 بتعلق نفي اللعان وهما تعلق بالنسب لا يجوز له قذف الزوجة مع الشبهة ولا مع علمه الطن ولا مع
 احكام الله ولا مع السماع اقل ناديا بها ولا في الولد للشبهة او الظن او الحالفه اياه في الصفا
 ولا بعد استحقاقه فان نفاه بعد الاعتراف حد ولا لعان سواء كان مفضلا او حلا ولو انكر ولد
 الشبهة اسعى ولا لعان ومع العلم بانقضاء الحمل الاحمال بعض شروط الاطلاق بحيث منعه اللعان ولا
 يلحق به من ليس منه لو قذفها بالحق فلا لعان فان ادعى المشاهدة حد ولو قذفها بالوطى
 في الدبر فاقا يجب بالحد وله اسقاط بالبينة او اللعان - لو قذف المحنونة في حال افاقها او
 حال جنونها و اضاف له حال الصبر لم يحد ولو اضاف له المحنون لوفه التقرير لهما سو فاقا على المطالبة
 فان كان هناك استحسان لا يفيح لانه ان يلاعن لنفسه ان لم يكن نسب لا يفيح لانه ليس له ذلك فان
 افاق وطالب بالحد والتقرير كان له ان يلاعن لاسقاطها وان كانت محنونة لم يكن له ان يلعن الا ان
 يطالبه المقذوف فاذا اعن لنفي النسب لاسقاط الحد وجب على المقذوف المحذور فللعانه الا انه لا يقيم
 عليها في حال جنونها لكن ينظر الافاق واما ان يلاعن او مقام عليها الحد ولو اقره قبل اللعان من
 المحذور والتعريف كان له اللعان لنفي النسب لو لم يكن نسب لم يكن له اللعان لانه لا يراش لا مكانه بالطلاق
 وليس لولي المحنونة المطالبة بالمحذور مادامت حية لسيد الامن والعبد المطالبة بزوجها القاذف
 التعزير في قذفها وان المطالبة والعفو لهما والاقر بان لهما مطالبة سيدهما بالتعزير
 لو قذفها على اشكال ولو ما ناورث التعزير وكان له المطالبة به على اشكاله ضعيف وحيد

القذف حتى يورث برة الاستبابة خاصة دون الاستبابة ولا يختص العصبية ولا يسقط بالعفو
 واذا ورث جماعة كان له استيفاءه فان عفي بعضهم او اكثرهم الا واحدا كان له استيفاء الجميع
 لو ولدت مالا اول من ستة اشهر لم يلحق به وانقضى بغيره وان ولد بعد الدخول في زمان الحائض
 وانما حق الولد مع امكان الوطى من الرزق فلا يلحق الولد بالزوج الصبي لدون تسع سنين ولحق اذا
 بلغ عشرة فلو انكر الولد اخ اللعان حتى يبلغ رشيدا ولو مات قبل وورث الولد الرزقة ان لم تنكره
 ولو كان الرزق حصا محجونا فاقرب به لا ينفق بخلاف فاقداها والوطى في الدبر فلا يقتضي له احداهما
 الا باللعان وهل ينفق الولد على الفور هل يعم ولو حضر الولادة ولا عذر ولا منكر لم يكن له انكاره
 بعينه لك وعندي في نظر ما لو اخرجها جرت العادة به كالسعي للحاكم فانه لا يسقط انكاره اجماعا
 وكذا لو امسك حتى يصح احتمال الشك له في الحمل ولو قال عمت الحمل ولو اصرح لوانقره او سقوط
 بطل بعينه ولا يسمع بغيره بعد ذلك الاعتراف به صريحا او محويا كقوله امنن والنساء الله عقيب
 بارك الله لك في مولودك هذا الخلافة بارك الله فيك واحسن الله اليك فجد مع النفي في
 الاول دون الثاني لو اطلق وادعت حملها منه فذكر الدخول قال الشيخ ان اقامت بينة بارخاء
 السر لا عن وحرمت عليه المهر وان لم يثبت بنية فعليه نصف المهر وعليها مائة سقوط وقال ابن ادریس
 لا يثبت اللعان بارخاء السر وهو جدير لاحد عليه ان لم يقذف ولم ينكر ولدا محجبا لفرار به
 لو قذف زوجته ونفى الولد سقط الحد بالبينة واستوى الولد باللعان لا بالبينة ولو تزوجت
 انت بولد لدون ستة اشهر من دخول الثالث ولتسعة ما دون من فراق الاول حتى الاول و
 لم ينفك الا باللعان يعتبر الملاء عن البلوغ والعقل ولا يشترط الاسلام ولا الحرية ولا كونه
 سليما من حد القذف ولو قذف الكافر والعبد والحرة في الزنا زوجة او نفي ولد كان له
 اسقاط الحد والتعزير باللعان وزواية ابن سنان عن الصادق ع معاولة بشرط الملاءمة
 البلوغ والعقل والسلامة من الصم والخرس والعقد الدائم فلو قذف المجنونة او الصبية
 فلا لعان الا ان تعق المجنونة وبطل الحد فله اللعان وكذا الصبية ان لم يعتبر الدخول
 ولو قذف زوجته الصماء او الحرة من غير ابداء ولا لعان ولو قذف المتع بها او
 المنكوبة بالملك والتخليل غررا وحدها لعان سواء كان بالزنا او بنفي الولد وفي اعتبار

الدخول قولان المروي اشتهر الاول ابن ادریس ان يشترط في الولد القذف وهل يشترط حجبها قال المفيد نعم
 فلا لعان من الحر والمملوك واحسان ابن ادریس قال الشيخ لا يشترط عليه اعتداله واية جميل بن دراج الحسنة
 عن الصادق ع وكذا ابن بن المملوكه زوجته الحرة عملا برواية الحلبي الحسنة عنه علة لم وبين المملوك
 وزوجه لامر عملا برواية محمد بن مسلم الصحيح عن احمدها علمها التسليم وهل يشترط اسلام المرأة قال
 المفيد نعم واخذه ابن ادریس قال الشيخ لا يشترط وهو الحق لرواية جميل فلو قذف المسلم زوجته
 الذميمة او الكافرة زوجته الكافرة وبني احدهما الولد كان عليه التعزير او يلاعن اما الموطوءة بالملك
 فلا ينفق في نفي الولد لا اللعان وان اعترف بالوطى بل يتنفي ولا ينقض الامة فراشا بالملك ولا با
 لوطى ويجوز لعان المامل لكن يؤخر الحد عنها حتى تضع ارفج حيث لو قذف زوجته المحرورة في
 العذف حد ولا عن وكذا المحرور لو قذف زوجته لا يثبت اللعان بالقذف المطلق ما لم يقر به بغير
 المشاهدة ولا يجوز له اللعان حتى يشاهد ولا يجزى له التعويل على اختيار النفس او الاشهاد من
 الملاء ولا نفي الولد يمكن ان يكون منه لو ادعى ان قدومه حال جنونه وادعت حال عقله قد مضى له
 البينة فان انتفى فان لم يعلم له حاله فالقول قولها مع اليقين وان عمت فالقول قولها مع اليقين ولو
 قذف الذمير زوجته ورافعا البينة غرر وله اسقاط باللعان ولو انكر القذف فالقول قوله الا ان
 يشهد مسلما باللعان اذا ثبت رناها بالبينة او باقرارها بعد فها قاز في ذلك الزنا وجب
 التعزير لا الحد سواء كان زواجا او اجنبيا وهل الزوج اسقاط باللعان قوى الشيخ العدم وان
 كان قد فها الزوج ولا عنها وامتنعت بحقوق الزنا باللعان فان قذفها الزوج غرر وان
 قذفها اجنبيا حد وان لا عنه نفي الحد على الزوج وغيره سواء كان الزوج نفي نسبه لهما او
 لم ينف وان كان الولد باقيا او قد مات او لم يكن بها ولد ولو قذف زوجته وامتنعت عن اللعان
 حد نعم عا د فقد فها بذلك الزنا م عدا على اشكال وغرر المسد ليس له اسقاط باللعان ولو
 قذفها اجنبيا ولا بينة فحد نعم قذفها نائيا بذلك الزنا م عدا على اشكال وغرر لو ادعت على زوجها
 القذف فانكرها قاز مائة بالحد وكان له ان يلاعن ولو انكر القذف والزنا فقام عليه بينة
 بالحد حد ولا يسمع بنية ولا لعان لو قذف الصبي غرر ولا حد ولا لعان وان بلغ ولو
 قال السالع وكيف رجلا قد دخل ذلك منه ذلك منك حدا ويلاعن لو قال ما زانية

بنت الزانية لكل واحد حدا كاملا وله اسقاط حد البينة واللعان واستقاط حد الامر
بالبينة خاصة وايما بدا بالحد كان للاخر المطالبة باخر ولا يوازي بين الحدين بل يترك حتى تبرا ولو
لو كان عيدا فذلك لانه لا يجد في القذف والشرب كالحرق لو قذف ولم يلاع عن حد بعض الحد قبل
اللعان قبل منه ولو حد الرجل فإراد ان يلاع عن يكرمه اركان هناك ولدا والا فلا ولو قذف
المنكوحه للشبهة حد ولم يلاع عن سوا كان للزنا او لغير النسب
في كيفية اللعان واحكامه وفيه بحث اذا قذف زوجته واراد لعانها اشترط الحاكم ان يرضيه
لذلك قال الشيخ ولا يضره حضوره بل لا استدعائه والقائه على الزوجين وليست في علمهما
اللعان فلو بدا به قبل ان يامر الحاكم به لم يعذب قال ولو تزانيا برجل يلاع عن بينهما جاز ويلزم
بنفس الحكم مثل الحاكم ولا يفتقر في لزومه لاثرائيهما ويبدأ الرجل فيقول اشهد بالله اني
من الصادقين فيما رميتها اربع مرات ثم يقول على لعنه الله ان كنت من الكاذبين ثم يقول
المرأة اشهد بالله ان الكاذبين فيما راني اربع مرات ثم يقول ان غضب الله تعالى علي ان كان من
الصادقين ولو تزانيا برجل من العامة فلا عن بينهما في الجوار نظر وليست اللعان على وجه
ونذير لوجب التلفظ بالشهادة على ما قلناه وقيام الرجل عند التلفظ وكذا المرأة على الترتيب
وبغيرين المرأة بالاشارة ان كانت حاضرة من غير حاجة لاسمها ونسبها او الاسم والنسب مع
العنة والصفة المختصة بها والتلفظ بالعنة مع القدرة ويجوز غيرها مع العجز فتفتقر للحاكم في
مترجمين الابد والنسب جلوس الحاكم والتخفيف بعد الشهادات قبل اللعن والغصب
يجوز التلفظ بالمكان بان تلاع عن الحاكم بينهما ان كان مكره بين الركن والمقام وفي المدينة
بين القبر والنبوة وان كانت ببنت المقدس في المسجد عند الصخرة وان كان في غير ذلك
في الجامع وبالرفان بايقاع بعد العصر باجماع الناس بالقول وهو تكرار الشهادات
اربع مرات وهو شرط في اللعان والرفان والمكان والاجماع ليست مشروطا ولا واجبة
لما بصح لا يدخل المسجد فيبعت الحاكم من ليستوفى الشهادات منها وليست بان يكون اربعة
نفرا اقله واحدا وكذا لو كانت مخدرة ولا تكلفهما الخروج ولو كانا ذميين يلاعنا
في الموضع الذي يعتقد انه يعظم من البيعة والكبيسة ويد السار ولو كانا وثنيين

لا عن بينهما

لا عن بينهما في مجلسه يجذب الرجل ولا باللعان فلو بدأت المرأة لم يعذب وكذا يجب استيفاء الالفاظ
ترتيبها فلو غرض احدها او غير الترتيب لم يعذب ايضا ولو حكم الحاكم بالمرأة في ذلك كالمصدق حكمه
يتعلق بالقذف وجوب الحد على الزوج وبلعانه سقوط الحد في حقه ووجوب حقه وبلعانهما
سقوط الحدين واستفاء الولد عن الزوج دون المرأة زوال الفرائض وتاميد التحريم ولا يكفي في هذه
الاحكام الاربعة لعان الزوج خاصة ولا يفتقر بعد اللعان للحاكم فلو اكدب نفسه اثناء
اللعان او بكل حد ولا يثبت شيء من الاحكام ولو نكحت او اقربت رجلا حد عليه وكان الفرائض
باقيا اما لو اكدب بعد اللعان فانه لا يعود الفرائض ولا يزول التحريم المؤبد ولا يبرأ هو ولا من يقترب
به الولد المنفوع وبزنا الولد لا اقرب سقوط الحد عنه ولو اعترف بعد اللعان لم يجد الا ان يقر اربع
على اشكاله اللعان فتح لا طلاق ولا يرتفع التحريم المؤبد بالتكذيب بشرط كل شهادة
من الاربع ان يقول اشهد بالله اني لم المصادقين فيما رميتها من الزنا وان نفى الولد زاد وان
هذا الولد من الزنا وليس مني ولو افترق على احدهما لم يحز وكذا في اللعن ولو لاعنها وسكت
عن عني النسب حرمته لم تنفك بعد ذلك باللعان حلالا كان او منفصلا ونقول المرأة اشهد
بالله تعالى ان الكاذبين فيما راني بواحدة من النكاحين مع حضوره وبسعة غيبته
لو اني بالغصب عوض اللعن او اني بالغصب عوضه لم يصح وكذا لو ابدل لفظ الشهادة بما
خلفه والقسم واللايه لو قذفها برجل معين او برجل كذلك فحد المرأة حدا كاملا وكذا
لكل واحد فان لا عن سقط حد المرأة خاصة وان اقام البينة سقط الحدان ولو صدقت المرأة حد
للزنا والقذف وحد هو القذف ومقذف عند الحاكم غير وعلم الحاكم جهل المقذوف والقذف
اعدا وعلمه ليطال بالحد بخلاف ما لو قال سمعت ما ساق يقول ان فلانا زاني بفلاتة اذا اعترف
قبل اللعان سقط الحد عن الزوج بالمرأة ولا يجب عليها بالحد الا ان يعزها اربعاً ولا ينفق الا
باللعان لان نصادقها على الزنا لا ينفق النسب الثابت بالفرائض فللزوج ان يلاع عن نفسه
وفي نظر وليس له ان يلاع للزنا بعد التصديق اجماعا بل يجب عليها الحد ولا سقط الفرائض لا
ثبت التحريم ولو رجعت عن تصديق سقط الحد ويحتاج الى اللعان لان الرجوع عن اقرار الزنا
مقبول اذا مات الزوج قبل اللعان او قبل كماله وورثته المرأة وولده النفع وانما است

قبل لعانته او قبل كماله ويرثها هو وعليه الحد للمواريث ولو اراد دفعه بالعان حاز على اشكال ولو
اراد نفي النسب كان له ان يلاع نفسه وقال الشيخ ان اقام رجل من اهلها مقامها ولا عند سقوط ميراثه
وهو ضعيف ولو نكل عن كمال اللعان حد القذف وكذا لو نكل عن نفي اللعان بعد لعانه او عن
اكله رجعت ولو انقطع كلامه بعد القذف لاعت بالاشارة وان رجعت بطنه اذا قال هذا
الولد ليس مني احتمل ان يزنا فيكون قد فارقا ويحد الا ان يلاع عن واحتمل ان لا يشبهه حلوه فلا حد
القول قوله في ارادته مع اليقين فان نكل حلفت المرأة على ارادة القذف فجدا ويلاع عن او يقسم البينة
واحتل ان من روج عيرى فان لم يعلم لها زوج لم يقبل هذا التفسير لو اراد الرمز بالتحليل وان
علم فان عرف فراق الاولة وبكاح الثاني ووبس الحق بالاول اذ انت به لا من سنة اشهر من وط
الثاني ولدون عشره من فراق الاول وبالثاني انت لاكثر من عشرة واقل من سنة وان احتمل
منهما اقترح واحتمل انهما النعطة واستعان فعليها البينة بالولادة وليسمع من النساء وان
انفردن وان تعدت حلفت الروح على نفي العلم بالولادة وان نفي النسب بغير لعان وان نكل
حلف ولحق النسب الا ان يلاع عن وان نكل تردد الشيخ بين اسان اليقين على بلوغ الصبي لحليف
وبينت نسبة بين عدم لان اليقين حقتها وبكك عنها فسقط ولا بدت بعد ذلك فعلى الاول
يحلف الصبي بعد بلوغه ويثبت النسب الا ان يلاع عن الاب على الثاني لا يلحق الام النسب الا
بالبينة ولو قال لامرته هذا الولد ليس مني ولا اصبتك وليست برأية لم يكن قاذفا لانه
قد يكون ولده بارطياها دون الفرج فيسبق الماء اليه وان لم يصبها او بان ليست دخلا فلا
يلاع عن ولو قال وطبتك فلا يشبهه وهذه ولده فالفرقة ههنا ولا لعان لان كل موضع نفي
النسب بغير لعان لم يجر نفسه باللعان ولو قال عصبتك فهو قاذف له دونها وله ان يلاع عن نفي
النسب عليه حد القذف له لو قال لابن الملا عنه ليست ابن فلان وقال اردت ان الشرع منع من
نسبه فليس بقذف فان صدقة المرأة الاحلف فان نكل حلفت وحد وان قال اردت ان امرأتك
من زنا فهو قذف يحمله لو قال له بعد كذا ليلة نفسها بغير اللعان لو اعان لنفي النسب فوضعت
اخر قبل سنة اشهر فهو محل اخر له حكم بالبراءة وله نفيه باللعان وراكبت الزوجة قد بدت
بالاول وان امسكه لحق به دون الاول وان اعان المحل فوضعت ثم وضعت اخر قبل سنة

انفي باللعان لتناول جميع المحل وان كان بعدها انتفى الثاني بغير لعان لبيدونها بالاول وحملت
بالثاني وقت المدونة بخلاف اذا اعان عن النفي لاحتال وطها قبل اللعان واذا استخلف احد
الولدتين لحقة الاخران كان بينهما دون سنة اشهر فان صرح بالقذف في الاخر حد ولا يلاع عن
لو اعان زوجته لانه نفي النسب والزنا حرمت ابدا فان استبرها لم يحل له وطها وكذا لو وطها
اشن ثم استبرها لم يحل له قال الشيخ وقال ساد من اصحابنا انما يحل ولا تنقذ للباين باللعان ولا
سكنى لان يكون حاملا ولم ينف حملها يجوز اللعان لنفي الولد المبني سواء كان للولد ولدا او لا
فلو بدت توأمين ومات احدهما ونفي الاخر كان له ان يلاع عن لغيرها لو قال للزوجة يا زينة
فقال زيت بك هذا الرجل دون المرأة ارفقت نفي الزنا عنها وارقت نفي زناها معا سقط
للمدعيه ووجب عليها حد قذف وحد الزنا ان اعرفت اربعا ولو قصدت زناها خاصة بان
يقول وطيتي للشبهة مع علي التجرم بحد القذف وحد الزنا ان اعرفت اربعا والقول قولها
في قصدها مع اليقين لو ادعى قصد قذفها لانه نكلت حلفت وحدت ولو قالت انت اذني
احتمل القذف وعدمه ولو قال لها انت اذني من فلانة وقصد ان فلانة زانية وهي اذنا منها حد
لها وله اسقاط حد زوجته باللعان وان لم يقصد التشريك حد زوجته لاحتمال كماله قوله
اصحاب المجنة ولو قصدت نفيه عنها صل مع اليقين لو انكرناه ولو قالت انت اذني الناس لم يكن
قذف لانفاء الزنا عن جماعة الناس ولو قصدا نفي من زنا الناس حد لها خاصة ولو قال
لها انت اذني من فلانة وبنت زنا فلانة بالبينة وكان عالما بحد وان كان جاهلا لم يحل له ولو
قال لها انت اذني قولي الشيخ عدم الحد ان كان من اهل الاعراب الا وجب كذا قوى العدم لو
قالت لمرأيتي ولو قال لغيري مات في الخيل احتمل الصعود فلا حد والزنا فيه وبصل تفسيره
مع اليقين ولو نكل حلف مدعي القذف وحد ولو قال زناك من غير فلان كان من اهل اللغة جمع
اليه في التفسير ان عاميا من غير ولومح بالباء فقال زيت في الخيل وقال اردت الترتي
وتركت الهمة فالقول ولو قال للزوجة زيت وانت صغيرة وفير الصغيرة بالاحتمال معه
القذف كعت سديين او نكث غمرته دون القذف ولا يسقط باللعان ولو فسر بالاحتمال
كعت لسع او عشر حد القذف وله اسقاطه باللعان والقول قوله مع اليقين لو ادعت عدم

ارادة قد حاز الكفر واكدتة فيها وثبت ولادتهما في الاسلام حدوده ان يلعنوا ان لم يعلم حالهما
فالقول قولهم البين ونعز وبلعن لسقوط انشاء وتجعل تقديم قولها فان تكلمت خلفه عزروا لوقال
لها زنت ثم قال بعد انما اريدت في حال ما كنت نصرانية وقالت بل اريدت لان قدم قولها مع البين
ولو قال لها زنت واربعة وعرفت الرقيب عزروا له اللعان وان عرفت الحرة في الفصل حد وان جهل اسم
الامر بن ايم ولو قالت اكرهت على الزنا لم يعد ولا قوى لغزيره على الست وكذا زنا بك صبي لا يجامع مثله
ولو قال يجامع مثله حد لو طلقها بعد القذف فتروجت باخر فذفها وجب لها علمها حدان
فان لاعنا واستغفرت حدين ولو قذف اجنبية فخدم قذفها بعزروا وان قذفها باخر حد
ثانيا قبل حد بذلك حد واحد وان كان بغيرة فحدان ولو تزوجها بعد قذفه ثم قذفها
ثانيا فان اقام بنية سقط الحدان والاثنا وله اسقاط الثالث خاصة باللعان ولو قذف
زوجته ثم قذفها باخر قبل اللعان فعليه حد واحد ويكفي لعان واحد ونذكر في كل شيئ
موجب الكفر من الزنا والفاعل وان لم يعينها بل اطلق قال فيما رويتها من الزنا ابن ولو لاعن
ثم قذف ناسا برنا اضاف له ما قبل اللعان حد والقول قوله قالت قد فني في التورع وقال
بعد او بعد البيوت وقال قبلها وقولها لوقالت قد فني وانا اجنبية فعلى بل انت زوجتي
وانكر الزوجية لوقال لها ما زانية فقال بل انت زان عزروا وله اسقاط باللعان ولا
يسقط عن المرأة الا بالبيوت ولو قال للزوجة والاجنبية زنتها واقام البينة حدان وان اعين
سقط حد وزوجه خاصة وان لم يفعلها حد لكل واحد حد كامل ولو قذف جماعة بلفظ واحد
فان جاءوا بجمعين فعليه حد واحد وان جاءوا بمنفردين حد لكل واحد حد كامل سواء كانوا
ذكورا واناثا او بالتفريق وسواء كن زوجات او احبات او بالتفريق فان اقام بنية حد من
اقام البينة عليه له اسقاط حد الزنا وحاجب باللعان ومقتضى التعبد ولا تجوز رضاهن
بلعان واحد من بخرصة القرعة مع التشاح اذا قذف زوجة برنا في طهر جامعها قبله وانت بولد
كان له ان يلعن لنفسه ولو قذف محصنا حدان ثبت زنا المقدوف قبل حد سقط قال الشيخ
وبقوى عدم انما يجزى الحد بقذف المحصن هو المحرم المكلف المسلم العفيف عن الزنا وكذا المرأة
ويجوز قذف غيره التفريق ويخرج المحصن عن احصائه بالوطى المحرم الذي لم يصادف ملكا كالعاقد

على

على الطراد او الطحارة ابنه او ابنه او المهرينة عنده ويجب الحد ما المصاد كالحايض والحرة والمطهرة والمولود منها
فلا حد للزنا بل القذف والاحصاء وكذا وطى الشبهة والوطى من الصبي والقبله والملازمة ومقتضى
الزنا والردة الطارية بعد القذف لا الزنا الطاري ولو ادعى القذف واقام شاهدين حسن القادح حتى ثبت العدالة
قال الشيخ بخلافه لو اقام واحدا ومحسن المال ولا يصح الكفاية بالبدنة لحد الله تعالى او لحد الادنى قول
لامرأة زنت او با زانية او زنا فحدت صريح في القذف وكذا في الراجح الحنفية دون ريت يدك او رجلك
او عينك والافق مديك الصريح فلا يقبل قوله الصريح لو فسر بخلاف الكفاية فيقبل قوله لو اراد عدم
مع البين ان كذبت وليس له ان يحلف كاذبا على اخفاء بنية وان لم يحلف فله ان يبرأ بالنية حتى لا يوردى المقدوف
لكن يحل عليه الحد منه بين الله تعالى مع احتمال وجوب اعتراف لتوفية الحد ولو قال له يا حدل ابن الحدل او ما
احسن ذكرت في الحيوان او ما بزان ولاي زانية او للقرشي باسطي او يا فاسقة او يا علة او يا شبيهة فار قصد
القذف والاعزروا لوقال برك الله لنا وما احسن وجهك لم يكن قذفا وان قصد اذا شهد اربعة
على امرأة بالزنا احدهم زوجها فان كان قد تقدم قذفه حدوا اجمع وله خاصة اسقاط حده باللعان وان
لم يقدم القذف فيه روايتان اقرهما انه كذلك لقوله تعالى ثم لم يأتوا بأربعة شهداء واستدل الشيخ بقوله
وان لم يكن لهم شهداء الا بائنههم ليس بذلك القوي لو قذفها ونفى الولد واقام اربعة بالزنا لم ينعمر النسب
وانما ينعين باللعان سواء كان جملا او منفصلا يحل عليه الحد بالقذف ويسقط باعترافها ولو ادعاه و
انكرت فاقام شاهدين باعترافها قال الشيخ مذهبا انه لا سمت الا باربعة كالزنا لو اقام اربعة سقط الحد عنه
اجماعا وكذا يسقط عنها لان الرجوع عن الاقرار سقط للرجوع ولو عجز القاذف عن البينة فهل له مطالبة المقدوف
بالبين كانه لم يزن في نظر وليس دعوى الاقرار بحرها قذفا ولو عدم البينة كان له احلا فما ان كان قذفا او افان تكلمت
حلف المقدوف انها اقرب يسقط حد ولا يجزى عليها حد لو ادعى ان المقدوف مشترك او انه حاله القذف و
قالت قبل قدم قوله مع البين وكذا لو انكرت اصله ولو قال كنت مرتدة حاله القذف فانكرت فالقول قولها مع
البين ولو اقام بنية بصغرها حاله القذف واقامت الكبر فان كانا مطلقتين ثبتا معا وان الحد التاريخ تعار
قال الشيخ ويستعمل بالقرعة وفيه نظر لو شهدا بانه قذف زوجة وقذفها لم يقبل شهادتهما ولا للزوجة
فان اسقطا احدهما ومضت مدة عرفت صلاح الحال بينهم ثم اعاد الشهادة للزوجة قال الشيخ يقوى عنده
قولها ولو ادعاه قذفها وارباه ثم شهدا بقذف الزوجة بعد زوال العداوة فهذا القول اوله ولدا لو

بغضها حكم ثم ادعنا قذفها اما لو لم يحكم والا قرب الرد للعداوة ويقبل لو شهدا ما قذف زوجته وقذفها لكن عقوبات
الحال بيننا ولو شهدا بقذف زوجته وانما قبل لهما ولو شهدا ما قذفه ايهما وكذا لو شهدا بطلاقها لا يثبت
دعوى القذف الا بشاهدين متقين ولو شهد احدهما بالقذف بالعربية او يوم الخميس والاخر بالجمعة والسبب لم يثبت
اما لو شهدا بالافرايم بالصعدين وفي الوقتين فانها يقبلان بخلاف ما لو شهدا بالقذف والاخر بالافرايم او
شهدا احدهما انه افرايم قذفها بالعربية والاخر انه افرايم قذفها بالجمعة لان العربية والجمعة هنا عاقلان لا القذف
لا الا فرايم ولو شهدا احدهما انه قال القذف الذي كان متى بالعربية وشهد الاخر انه قال القذف الذي كان متى
كان بالجمعة اخجل عدم القبول لانهما قد افان وشوته لا فرايم وقوله بالعربية والجمعة اسقاط لا فرايم نفى الولد
على الفور فلو اخرج مع القذف بطل بنية ولا يجزى حجة العادة في شبهة الحكم فان اخروا لم اعرف ولا رتبها
قدم قوله مع البين ان كان بعيدا عنها وان كان في دار واحد لم يقبل ولو قال عرف الولادة ولا عرف ان في النفي
قدم قوله مع البين ان احتمل الصبر بان يكون قريب عهدا لاسلام اويسا وبلاد بعيدة عدولهم يمكن كذلك لم
يقبل ولو لم يكن من النفي مرض او حبس وحفظ مال او اشتغال لمطالبة غريم كاله النفي عند زوال العذر ويجب
عليه الاشارة على اقامته على النفي ان تمكن فان لم يشهد مع المكة بطل بنية ولو كان بعيدا وجب عليه الحضور والنفي
فان تاخر بطل بنية لا خوف في الطريق او غيره من الاعذار والحكم مع التمكن من الشهادة ما تقدم ولو حضر وقال لم
اسمع بولايتها قدم قوله مع البين وكذا لو قال سمعت فلان يبيع التواتر انما يلحق الولد مع امكان
الوطى ولا يكفي العقد الجرد للقادر على الوطى اذ لم يعلم امكان وطئه فلو تزوج عند الحكم وطلقتها في المجلس
ثلاثا ثم اتت بولد من حين العقد لست اشهر لم يلحقه وكذا لو تزوج مشركا بغيرية ثم اتت بولد لست اشهر
من حين العقد لست اشهر لم يلحقه وكذا لو تزوج ثم غاب في قطع خبره فصل المرأة انما مات فاعيدت
وتزوجت وجأت بالاولاد ثم جاء الاول فلا ولد الاول لو عقب عن الحد ولا نسب انحصر عرض اللعان في
قطع النكاح ودفع عار الكذب والاسقام منها والاقراب جوار اللعان بمجرده هذه الاعراض والاول بالحوار
لو سكت عن الحد وما عتق الاصل فيه ان طلبها هل يشترط في اللعان ام لا ولو قصد نفي النسب لم يثبت
اللعان على طلبها ولو قال زفانت مسجوع او هي رتقاء فلا لعان لعلم كنهه ولا تغرر تاريا من شرائط
اللعان النكاح الدائم على ما ينفذ فلو قذف الاجنبي حذو لعان والطلاق الرجعي لا يمنع اللعان
ولو ارتد الزوج فان كان غفيرة فلا يلا عن وعيد بالقذف وان كان عن غير غفيرة فلا عن وعاد

الاسلام بين محرم اللعان ولو امر بمقتضا فساد ولو وطئ في نكاح فاسد وشبهة ولم يجر اللعان للقذف ولا في
النسب لوطن محرم النكاح فلا عن نفي سقوط الحد بقرينة سقوط اللعان الفاسد وكذا الحث في سقوط حد
المرتد اذا عزم واصر ولو اشترى زوجته فانت بولد ولا يمكن ان يكون بعد الشراء فلا لعان وان احتمل فلا لعان
فلو ادعى الوطى في الملك والاستبراء بعد لم يلحقه بسبب ملك اليمين للاستبراء والاقراب فيه بالنكاح فلا
النفي باللعان لو قذفها باجنبي وذكره في اللعان لم يسقط حد الاجنبي واولي بعدم السقوط لو لم يذكر فيه
اذا ولدت توأمين بينهما اقل من ستة اشهر فان نفاها ثم استلحق احدهما لحقه الثاني ولا ينقص وفعلت
حاجب الثبات ولو نفي الحمل فانت بتوأمين انقبيا وله ان ينفي او لا داعة باللعان واحدا من التوأمين المتنفين
اخوه الام لا اخوة الاب ولو استلحق الولد المنفي لحيوه وان كان اغترافه بعد الموت وبره كذا لو نفي بعد
الموت ثم استلحقه ولو استلحقه بعد اللعان لم يعد النسب لكن يرث الولد لو مات الاب ولا يرث الاب
لو مات الوالد والاقراب لا يشترط تصديق الولد في الاغتراف نعم لو صدقة في النفي ففي الرثة اشكال ولو قيل
هذا الاب له فلا قرب ثبوت الفصا ص لا نفا الحزم من طرف الاب وكذا لو قذفه ثبت الحد عليه
في العدة وفي فصول فمن كاد عليها وفيه محبت الروجة ان لم يكن مدخولا بها لم يكن عليها
عده من الطلاق والفسخ عدا الوفاة والدخول يحصل بايلاج الحشفة فلا ولا يشترط الازال ولو دخل بها من
غير وطى لم يجب العدة على اقوى القولين سواء وطئها في دون الفرج او لا سواء كان الخلوة تاما بان يكون
في منزله او غير تام بان يكون في منزل ابها ولو اختلفا مع الخلوة في الاصابة فالقول قوله مع البين في العدة
فان اقامت شاهدين او شاهدا وامرأتين حكم بالبينة ويقبل الشاهد واليمين لان الاصل استحقاق كمال المهر
قال الشيخ والذي يقتضيه حديث اصحابنا انه كان هناك ما يعلم صدق قولها مثل ان كانت بكر فوجدت
كالكات فالقول قولها وان كانت ثيبا فالقول قول الرجل لان الاصل عدم الدخول وهذا القول مضطرب
ولو كان طلقتا ثم ادعى الدخول واقام شاهدا واحدا لم يلحقه معه لا بنية الرجعة وليست مالاو
لوانت من انكر دخولها بولد لست اشهر من حين العقد حتى نسب لا مكان ان يكون من زمان بطلانها فيها
دون الفرج فسبق الماء لا الفرج او يستدعي الماء وفحل منه ولد فبطل اللعان ولا يجب المهر لو اتفقا على
الوطى فيما دون الفرج واستدخلا الماء ولو اختلفا فيه مع نفي الولد الملقى به فالقول قول الزوج
مع البين ولو لحقه نسب الولد لم ينفه واختلفا في الاصابة قال الشيخ اقوى ان عليه المهر كله

الحبيب ان نفي من ذكره فاعليه الوطى به بقدر الحنفية حكم الصحيح وان لم يمتد شي حتى يولد لا مكان للحمل بالمساحة
وبعد بالحمل اخلت وعدة الوفاة فاعادة الطلاق فلا يجب اما الحصى وهو من قطعة خصيا المسلول وهو من
سلب بستانه فانه يجب العدة بالدخول من الطلاق وغيره وان لم يكن هناك حمل البائنة وهي التي بلغت
خمس سنين او ستين اركبت قرنية او نطسية لعدة عليها الا في الوفاة خاصة لا في الطلاق ولا غيره وكذا
الصغيرة وهي التي لها دون تسع سنين سوادخل بها اولاد وهي رواية زرارة للحنفية عن الصميم واليه ذهب معاوية بن
حكم من قرياء علمنا قال الشيخ وجميع فقهاءنا المتأخرين وقال السيد المرتضى يجب العدة عليها مع الدخول ثلثة
اشهر لعموم قوله تعالى واللاتي ينسمن من الحيض لقوله واللاتي يحضن وفيه دلالة صريحة على مطلوبه للتقييد بالربنية
بعد لمحض من ذلك ان غير المدخول بها لعدة عليها في الطلاق والفسخ وكذا البائنة والصبية ويجب عدة
الوفاة عليهن في عدة الحرائر في الطلاق وفي جميع المطلة الحرة المدخول بها ان كانت من
ذوات الاقراء وهي الاطهار فعدتها ثلثة اقراء سوا كانت حرة او عبد وحكم كل فسخ عد الموت حكم الطلاق في
العدة ويحتسب الطهر الذي يقع فيه الطلاق من الثلثة ان لم يتقرب الحيض الطلاق بلا فصل فلو حاضت مع
اسهاا اللقط الواقع في الطهر عدت لم يحصل بان يخل الطلاق والحيض صح الطلاق ولا يحتسب ذلك الطهر من الثلثة
بل ينقضي ثلثة اقراء مستأنفة بعد الحيض والقول قولها لو ادعت بقا حرم من الطهر عقب الطلاق في كل قرين
اخرين انما يتحقق حصول الاقراء الثلثة اذ ارات الدم الثالث في يقضي العدة ما دلل على طهر الدم فيها و
يكون دلالته اجزاء من العدة خلاف للشيخ هذا اذا كانت عدها مستقرة وان اختلفت صبرت لا انقضاء اقل
للحيض واقل فان ينقضي فعدة الحرة ستة وعشرون يوما ولحظتان الاخيرة دلالة لاجزائها ما تقدم ويظهر
الفائدة في الرجعة فلو اخرجت بعد انقضاء هذه الايام بمحصول الاقراء الثلثة صدقت سوا كان لها عدة
الكثر من ذلك او لا وعليها العين ان كذبها الزوج فان اخرجت ما بقضاء العدة في ذور ذلك لم يقبل فان
مضى زمان الامكان وقالت وهيت في الاحبار ولا انقضت عدتي قبل قولها وان كانت مقيمة على ما اخرجت
به فالوجه انه لا يحكم بالانقضاء ولو ادعت الانقضاء بالوضع قبل قولها اذا مضى بعد الوطى وامكانه وضع
اي شيء كان ولا يشترط صيرورته مصغرا ولو كانت مقيمة بالشهور فان افتقار علم زمان الطلاق او الوفاة
احتمل ثلثة اشهر او اربعة وعشرة ايام وان اختلفا فالقول قول الزوج لان القول قول في اصل الطلاق
هكذا في وجهه التي لا يحض وهي من من يحض بعد من الطلاق والفسخ مع الدخول ثلثة اشهر اما

البائنة

بائنة كبر والصغيرة التي لم يبلغ ما لا يجب اعادة عليها واراد دخولها على ما تقدم خلاف للسرد ولو كان منها الحيض اعتد
بثلثة اشهر فان خرجت الثلثة ولم يرد ما خرجت من العدة وكذا لورات الاطهار الثلثة وان لم ينقص الاشهر اما لو
رات الدم في الشهر الثالث فخرجت الحيضة الثانية او الثالثة فانها يصير ستة احوال للحالية لم يعتد بعد ذلك بثلثة
اشهر هذه وهي المستتره والشيخ قال في النهاية وان تاخرت الحيضة الثانية صبرت تمام تسعة اشهر ثم تعتد بثلثة
اشهر وارات الحيضة الثانية قبل تمام تسعة اشهر وتاخرت الثالثة صبرت تمام تسعة اشهر وارات
بائنة وبين خمسة اشهر او ربه الاخر وفيه اشكال والرواية بضعيفة اذ ارات الدم بعد الطلاق مرة
ثم بلغت سن الياس اعتدت بشهرين آخرين ولو طلق المستحاضة وعرفت ايام حيضها اعتدت بالاقراء و
ان لم يعرفها اعتدت بصفة الدم واعتدت بما شابه دم الحيض فان اشبهت رجعت في عادة نسائها وان اختلفت
او فقدت اعتدت بثلثة اشهر اقلنا ان هذا يخفى في كل شهر مرة وعلى قول بعض علمائنا انها تجعل عشرة
ايام طهرا وعشرة حيضا كانت عدتها اربعين يوما ولحظتين ولو كان لها عدة مستقيمة ثم اضربت فصا
بعد اركبت تخفى في كل شهر مرة لا تخفى الا في شهرين او ثلثة وصارت عادة اعتد بالاقراء المتخدة كالعادة الاولى ولو
صارت لا تخفى الا بعد ثلثة اشهر واريد اعيدت بالاشهر والضابط ما تقدم من ان الاعتبار بالسابق من ثلثة الاشهر
السبب او ثلثة الاقراء ولو كانت لا تخفى الا في الكل اربعة اشهر فاذا مرة اعيدت بالاشهر ايضا المعتد بالاشهر ان
طلقت في اول الهلال اعتدت بثلثة اشهر هله وان طلفت في اثناء الشهر اعيدت به اربعين واخذت من الرابع تمك
بالبين الاول وقوى الشيخ بكل الغالب من الاول وبلغن الساعات والاضاف ولو ارباس بالحمل بعد انقضاء
العدة والكام لم يبطل الا ان يظهر للحمل ويحقق انه من الاول ولو حدث امراته بعد العدة وقبل الكام جاز لها
ان ينكح الثاني اما لو ارباسه قبل انقضاء العدة فانها لا تنكح ولو انقضت العدة حتى يحقق الحمل ووضع الحمل
قال الشيخ اذا طلقها فارادت بالحمل بعد الطلاق او ادعت صبر تسعة اشهر ثم يعتد به ذلك بثلثة اشهر فان
ادعت بعد ذلك حمل لم يلتفت اليها وقال ابن ادريس التسعة كافية وهو جريد الصغيرة عند المرتضى
او التي لم تحض وهي من من تحض عندنا اذا اعتدت بالشهر ثم رات الدم بعد العدة فان عدتها مضت
ولا يلزمها عدة بالاقراء اجماعا وان رات الدم قبل انقضائها فانها يقتل بالاقراء وهل يعتد لها بالطهر قبل
الدم من الاقوى ذلك لانه اسما لم يظهر لا حيض ولا حمل لان القر هو الطهر من الحيض
في عدة الحامل في الطلاق وفي جميع الحامل لا يعتد من الطلاق بوضع الحمل سوا كانت حرة او امه وسواء

وضعه بعد الطلاق بلا فصل او باخر اكثر من زمان الحمل وقال ابن بابويه بعد اقرب الاجلين فانقضت ثلثة اشهر
لم يضع خرجت من العدة وان وضعت قبل ثلثة اشهر خرجت ايض من العدة والعقد الاول لا فرق بين ان يكون للحمل
تاما او غير تام بعد ان يعلم انه حمل وان كان حلفه سواء طهر فيه او حلق ادى من عشرين او طفر او رجل او لم يظهر
لكن يقول القائل ان فيه تحطيطا باطنا لا يعرفه الا اهل الصنعة او لم يدر ما مستحسدا ليس فيه تحطيظ ظاهر
ولا باطن لكن شهد القائل انه مسدا خلق ادى لوقوع الخلق ونصوره اولا الوقت نقطة او علة انقضت
بها العدة لو طلقت فادعت الحمل صبر عليها تسعة اشهر في اقصى مدة الحمل ثم لا يلتفت لدعواها وفي
رواية سنه وكذا لو وضعت ولدا واعتقبا اخر على احد القولين لو كانت حاملا باثني ولديها
وبنهما اقل من سنه اشهر للشيخ فولان احدهما انها من موضع الاول ولا يعد للزوج حتى يضع الجميع والثاني
انها اثنا عشر موضع للجميع وهو الاقوى وكذا لو انجحها وقد خرج بعض ولدها صحه الرجعة ولاثنين
الا بوضع حمل الولد لعلمنا قولان في ان الحامل هل ترى دم الحيض ولا فان قلنا بالاول لم ينقض العدة
به بل بوضع الحمل بعد الحامل من الزنا اذا اطلقها الزوج بالاشهر كالموضع من حين الطلاق ولا اعتبا
بالحمل ومن الشبهة بعد ما بوضع من الحق به وبالا شهر بعد الطلاق ولا يتدخل العدان ولو زنت
امراة حالية من بعل فحلت لم يكن عليها عدة من الزنا وجاز له النزوح ولو لم يحل فاقرب ان عليها العدة
اذا انفقا على زمان للحمل الموضع ثم ادعت وقوع الطلاق قبل وادعى هو البيونة قدم قوله مع
اليمن ولو انفقا على زمان الطلاق وادعى تقدم الولادة عليه واعتدت تأخر ما قدم قوله مع اليمن ولو جهل
الزمانين لكن ادعى سبق الولادة وادعت سبق الطلاق قدم قوله لاحتمال بقاء الرجعة ولو جهلا سبق ايض
فللزوم الرجعة لاصالة البقاء ويستحق له تركها لجواز الانقضاء ولو ادعى تاخر الطلاق عن الولادة فقالت
لا علم بكون جوابا والرضع التصديق او التكذيب فان نكلت حلف وكذا لو قالت تاخرت الولادة فقالت
لا علم كلف احد الاخرين فان نكلت حلفت لو انت تولد بعد الطلاق لتسعة فادون من حين الطلاق
لحقة في البابين والرجعي سواء اقرب بانقضاء العدة او لا واستحققت النفقة والسكنى حتى يضع وان
كان لاكثر وكان بابنا لم يلحقه ويسمى بغير عدان وينقض العدة بوضعه لا مكان كونه منه وان كان رجعا
لحق به ان انت به لدون اكثر من الحمل من وقت انقضاء العدة وان انت به لاكثر لم يلحقه ولو وضعت
لاكثر من تسعة اشهر من حين الطلاق البابين او من حين انقضاء عدة الرجعي فادعت انه تزوجها

بعده جبره وصدفها حكم عليه بالمهر والنفقة وثبت الفرائض فان اعترف او قامت البينة بولادة هذا الولد لحقة ولا
فالقول قوله مع اليمن على في العلم بولادتها وان انكر قبل قوله مع اليمن فان نكلت حلفت وثبت النكاح فان ثبتت
الولادة لزمه الولد بالفرائض ولم ينصف الا باللعان وان نكلت لم يثبت النكاح وفي احكام اشكال ولومات
الزوج وحلفه لدا واحد حكم الزوج الا انه يحلف على نفي العلم بالنكاح لا على نفيه وليس له ان يلاع عن
مع الاعتراف بالفرائض والولادة وكذا لو كان التزويج صدقها وان صدقها واحدا وكذبها اخر وحلف احد
من المصدق بنسبة حصته من الميراث ولا يثبت النسبة الا ان يكون عدلين وكذا المرأة ياخذ بالنسبة من
حصته المقر ولو كانا عدلين اخذت من الجميع وكذا البحث لو كان الوارث غير ولد ولو انكر الوارث حلف فان
نكلت حلفت وثبت المهر والفرائض وان نكلت فوى الشيخ عدم اعان اليمن لا ان يبلغ الولد لو تزوجت
في عدتها فرق بينهما ولا تنقطع العدة لاول ان لم يدخل الثاني او دخل مع علم التحريم والعدة ولو دخل مع حمل
احدهما لحقة النسب صارت فرائضا وانقطعت عدة الاول وبقيت بينهما لكل عدة الاول ثم يسانف اخرى للثاني
ان لم يكن حاملا وان كانت حاملا من الاول فان باق به لافل من تسعة اشهر من وطى الثاني ولتسعة فادون من
وطى الاول اعادت بوضع من الاول واستانفت ثلثة اشهر بعده للثاني ففعل الاول النفقة وله الرجعة مدة الحمل
وان التحق بالثاني اعادت بوضعه ثم استانفت كمال العدة لاول ولو لم يجزها بعد الوضع في كمال عدة و
هذه الرجعة في زمان الحمل في الشئ ذلك ولا يمنع حرمة الوطى من الرجعة كالحرام وان امكن الحافه بها
اقرع فنخرج اسمه لحق به واعدت بوضعه وللاخر ثلثة اشهر بعده وان لم يكن الحافه باحدهما اكملت
بعد وضعه عدة الاول ثم استانفت اخرى للثاني كل فسخ عدل اللعان والموت فان حكم الطلاق في
الاعداد بوضع الحمل فيه عدة الوفاة وفيه حيث الحرة المتكوجة بالعقد
الصحيح اذا مات زوجها لم يحل اما ان يكون حاملا منه او لا فان لم يكن حاملا اعتدت باربعة اشهر وعشرة
ايام سو كانت صغيرة او بالغا كان زوجها اولا وان كانت حاملا اعتدت بابعد الاجلين فان وضعت
قبل انقضاء اربعة اشهر وعشرة ايام صبرت حتى ينقض وان انقضت قبل وضعها صبرت حتى تضع
الحامل يكون اول عدتها من حين الموت فان وافق اول الهلاك اعتدت باربعة اشهر هلالية ثم عشرة ايام
من الخامس وتبين بغروب الشمس من عاشره وان كان في اثنا عشر او في بعض يوم حسب ما بقي من
الشهر احتسبت بثلثة اشهر بالهلال وينم بالخامس بثلثين يوما في مثل ذلك الوقت الذي مات فيه ولا

فرف في الاعتداد بأربعة أشهر وعشرة أيام بين ان تحيض فيها أولا لو مات صبي له دون سبع سنين و
امراته حامل اعتدت بالشهور دون الحمل سواء ظهر الحمل بعد موته او قبل ثم ان كان الحمل لشبهة وعقد فاسد
اعتدت به عن المني ثم بعد الوضع يعتد بالأشهر عدة الوفاة وان كان من زمان يعتد به واعتدت بأربعة
اشهر وعشرة أيام من حين الموت اذا وضعت من بعد الشهر وخرجت من العدة بحد الوضع ولا يشترط في
ذلك خروجها من الفاس كذا في الطلاق واذا تزوجت لم يحرم الدخول حتى يطهر المنكحة بعقد الشبهة
ان لم يدخل بها وقرق بينهما فلا عدة سواء مات العاقل والاوان دخل وقرق بينهما اعتدت بثلاثة افرام من
حين الفرقان كانت من ذوات الحيض وان كانت ذوات الشهور اعتدت بثلاثة اشهر وان كانت حاملا
اعتدت بوضع الحمل ولا يعتد عدة الوفاة بل يعتد بموالت قبل ان يفرق بما فصلناه بينهما اذا طلق
زوجته باينا ومات عدة الحمل عدة الطلاق وان كان رجعا استأنف عدة الوفاة وانقطعت
عدة الطلاق وان كانت قد خرجت العدة ثم مات لم يكن عليها عدة اخرى ولوراجعها في العدة ثم طلقها
رجعيا قبل المسيس باينا ومات استأنف عدة الوفاة وان كان باينا استأنف عدة الطلاق اما
لو كان الطلاق الاول باينا ثم جرد عقد اخر وطلقها قبل الدخول ثم مات فانها بكل عدة الطلاق
لو طلق واحدة غير معينة قال قلنا النعيب شرط فلا عمر بذلك الطلاق وان لم يجعله شرطاً ومات
قبل النعيب اعتدت كل واحدة بعدة الوفاة سواء دخل بهن او لا ولو كن حوامل اعتدت بأربعة اشهر
سواء كان الطلاق باينا او رجعيا تغليباً بجانب الاحياء ولو عين قبل الموت انصرف للمعينة
واعدت لطلاق من حين ايقاعه منهن لا من حين تعينه قاله الشيخ ويحتمل من حين النعيب وان كان
الطلاق باينا ومات قبل اكالمها اكملت عدة الطلاق وان كان رجعيا استأنف عدة الوفاة و
لو مات بعد معنى ثلثة اشهر وثلاثة افرام من حين ايقاع الطلاق وقبل ذلك من حين النعيب فعلى
قول الشيخ مات ولا يستأنف اخرى وعلى الاحتمال يستأنف عدة الوفاة ونزت ولو كان الطلاق
معيناً ثم استتب ومات قبل ان تبين فان لم يدخل بها اعتدت كل واحدة بأربعة اشهر وعشرة وان كانتا حاملين
اعتدت كل واحدة بأربعة اشهر وعشرة وان كانتا حاملتين ومات عقيب الطلاق بلا فصل اعتدت كل واحدة بأربعة
الاجلين من معنى ثلثة افرام واربعة اشهر وعشرة وان مضت مدة خاصتها كل واحدة قرأ اعتدت كل واحدة
بأربعة اشهر من قرأين او اربعة اشهر المطلق بعد زوجه من عين سواء كان حاضراً او غائبا فلو وقع

الطلاق عايباً ولم يثبت حتى مضت مدة العدة جاز لها التزوج من غير استئذان عدة اخرى ولو طلق ولم
يعلم وقت ايقاعه اعتدت من حين بلوغ الخبر سواء كان الحرة او لا لكن لا ينكح الا بعد ثبوت الوفاة والفائدة هـ
الاكتفاء بتلك العدة المستمع بها ان كانت حرة ومات زوجها قبل انقضاء ايامها كانت عدتها اربعة
اشهر وعشرة ايام وقبل شهران وخمسة ايام وهو ضعيف سواء دخل بها او لا ان كانت حاملا وان كانت عدتها
بعد الاجلين كالدام ولو مات بعد انقضاء الاجل امت عدة الفرة اما حيضتان او شهر ونصف لان انقضاء
الاجل كالطلاق والباين وعدة الامه في الوفاة شهران وخمسة ايام وان كانت حاملا بالبعد الاجلين يجب على
الموتة فيها زوجها ما كان او منقطعاً الحاد وهو عدة العدة وهو ان تحبس المعينة كلما يدعوا النفس
اليها كالطبيب والزينة وليس للطبيب الترتين محضاً ودهن وغيره سواء كانت الزوجة صغيرة او كبيرة مسلمة او ذمية
وتردد ابن ادريس في الصغيرة لان الحداد بكيف ليست من اهل وعمل قول الشيخ في الامه المروجة قولان احدهما انه
لاحداد عليها والاخر عليها الحداد وهو قول ابن ادريس غدت في ذلك نظر لاحداده على غير المتوفى عنها زوجها
من المعدات سواء كان عدة زوجي وابين او فسخ او زينة او زينة او غير ذلك والاخر بان المفقود زوجها عليها
الحداد ولو مات الواطى بالشبهة اعتدت الموطوءة عدة الطلاق حاملا كانت او حايلا ولاحداد عليها وكذا الاحداد
على امر الولد بموت سيدها الاحداد انما هو في الذبح هو ان يحجب كل احد الابصار اليها ويدعوا لامسها
من حسن تطيب وزينة اما المسكن فلا فلها ان يسكن حيث شئت حسناً كان او غير والذهن الطيب كدهن
الورد والبان والبنسج لا يجوز لها استعماله في ذبحها وغير الطيب كالشعر والسم والبرز ويجوز استعماله في غير
الشعر ولو نبت له الحية منعت من دهنها والكحل الاسود لا يجوز لها استعماله فان اضطرت استعماله ليلام
ومسحها بالابيض كالنوتيا يجوز استعماله ليلاً ونهاراً ويحجب الكحل بالبرص لما من حين العين والدمع
وهو الكاكون وهو تخمير الوجه لا يجوز لها استعماله وكذا اسفيداج العرايس والخضاب والحلي من ذهب او فضة
وتحجب الطبيب شأنها وبهنا والغالية وان ذهب راجعها لانها اسودت وهي خضاب ولا يجوز تقليم الاظفار
ولا حلق العانة ولا يمنع من لبس العاج من الشيب كالمرق والسابوري والدينقي والضرب عز ذلك مما
يجوز من قطن او كتان او صوف او وبر وما يجرد من الايرسم قال الشيخ الاول خمسة ايام احد يضع او غير اما
النوب المصوغ فان كان الصبغ لبي الوسخ عنه كالسواد فانه جائز وكذا الذهب كالا سود وان كانت للزينة
كالخز والصعرة وغيرها فانها يمنع منه وان كانت باقية مثل اى الحرة منعت الذمية يحجبها العدة

ولم يلد سو كان الزوج مسلما او كافرا لا يجوز للعدة ان يتزوج قبل كمال عدتها سواء كانت عدة باين او رجعي وسواء كانت عدة وفاة او طلاق وسواء دخل الاول ولا في الوفاة فان تزوجت ومع فاسد الاستتار بحكم الاستقوط بعضها وسكنها النشوزها ولا ينقطع العدة لانها لم تصرفوا شيئا فان وطئها الثاني مع علم الحر بها او عليه خاصة فلا عدولها وان جهلا معا او جهل الرجل خاصة كان له عدة بعد الاول ان كانت حاملا ولا يتداخل العدتان وان كانت حاملا فذلك لكن مقدم عدة الثانية ولو خالعا ثم عقد عليها قبل انقضاء العدة فان طلقها قبل الدخول لم يكن عليها عدة وقواه الشيخ بعد حكمه بوجوبها ولو طلقها باسا ثم وطئها شبهة فالأقرب تداعيل العدتين لانها لو ادر سو كانت حاملا او حايلا ولو اشترى الجارية بعد طلاقها ومضى بعد العدة فان لم يعلم بخبر في الضمغ فان اخذت الامضار او كان علما سقط خياره وليس له ان يفسد لوطئها حتى ينقض العدة فان انقضت قال الشيخ لا يحل حتى يستبرأ ولا يدخل الاستبراء العدة لانها حقان لا يمين وعنده في ذلك نظر لوظن حرة على زوجه فوطئها فلا حرج عليه مهر المثل ويحقه النسب وعليها عدة الحرة ولو كانت المرأة عاتمة بالحرمة وجعل لوطئ الحرة النسب وجبت له العدة وحذف المرأة ولا مهر ولو كانت امه فذلك الا في العدة فان عدة امه والمروى ان عليه عوض مهر الامه العشرة ونصفه على التفصيل وعلى الواطئ في الولد يوم سقوط حيا للسيد ولو اعتدت من المحلل فزوجها الاول في العدة فان حكمه الاجنبى في الحر المولى وعدمه المطلقة رجعا لها النفقة وان كانت حاملا مدة العدة يوما فيوما والباين لا نفقة لها ان كانت حاملا وان كانت حايلا فلهما النفقة يوما فيوما ولا يتنظر وضعها وتكامل الشهة لان نفقة فيه الا ان يكون حايلا فقت النفقة للحل فاذا تزوجت في عدتها وحملت وقلنا النفقة للحامل لم يكن لها نفقة لاحتمال ان يكون من الاول فيستحق النفقة ومن الثاني فلا يستحق فلا يدفع اليها بالشك فان وضعت ولها مال انفق عنه و حتى يلحق باحدهما بالفرقة وتطالب بنفقة اقصر المدين من مدة الحمل او مدة الاقرار وان قلنا للحل استحققت النفقة عليها نصفين مدة الحمل ومع الوضع ينفق من مالان كان له مال والا وجبت نفقته عليها نصفين ولا يستحق المراء الرجوع بنفقة اقصر المدين لانها قد اخذت النفقة مدة الحمل فلا يستحق المطالبة بغيره ولو كان الطلاق باينا فذلك الا انها لا ترجع بعد الوضع كقولنا هناك ترجع بنفقته اقل المدينين في المنقود وفيه حيث الغائب ان كانت غيبته غير منقطعة بغير خبر فالزوجية باقية وان بعدت المشا وطالب العيبة لم يثبت وفاته وان كانت مسقطا لا تستمع خبر

ولا يعلم حاله من حيات وموت فان صيرت المرأة ولا بحث وان رفعت امرها لا الحاكم اجلها اربع سنين من حين الرفع وبعثت في طلبه ومعرفة حاله في الافاق فان عرفت حياته وجب عليها الصبر ابد وانفق عليها الحاكم من بيت المال ان لم يكن له مال وان لم يعرف خبره ومضت المدة فان كان للغائب في سبق عليها وجب عليها الصبر ابد وان لم يكن له مال وان لم يعرف الحاكم ببناتها واعتدت عدة الوفاة من حين التقريق وجاز لها التزوج عند خروج العدة لوجوب الغائب قد خرجت من العدة ونكحت فلا سبيل عليها لان عقد سقط اعتبار في نظر الشارع وكذا ان جاز بعد خروج العدة قبل النكاح على الاقوى ما لو حاز وفي العدة فهو ملكت بها اجماعا وكذا لو ظهر موتها بعد نكاح الثاني ولا عدة باينة عليها سو كان موتها قبل العدة او معها او بعدها اذا صيرت وجبت لها النفقة فيها دائما وان رفعت امرها لا الحاكم واجلها اربع سنين وجبت النفقة فيها ايضا اما في زمن العدة فلا نفقة لها سواء عاز زوجها قبل الانقضاء او لا لو ظهر الغائب الى او قذف او طلق فان كان في زمن العدة او قبلها صح ولزمه بالبرء الزوج الحاضر وان انفق بعدها لم يعتد به لو انت بولد بعد التزوج بسنة اشهر فصاعدا حكمه للثاني فان ادعاه الاول بسبب الزوجية القديمة لم يسمع منه وان قال دخلت سرا ووطئها قال الشيخ يخرج بالفرقة وليس يعتد به بل هو بحرر بالثاني لو مات الغائب بعد العدة لم يرثه ولم يعتد بانها وكذا لو مات هي سوا عقد الثاني او الاول ومات احدهما في العدة فالأقرب ان الاخرية في عقد الامه والاستبراء وفيه بحث اذا كانت امه فطلقت قبل الدخول فلا عدة عليها وان كان بعده وكانت حايلا فعدتها قرانها طهران ان كانت من ذوات الحيض واقدمه انقضائها ثلث عشر يوما لحظتان الاخيرة دلالة كالحرة وان كانت من ذوات الشهوة فعدتها شهر ونصف سو كان زوجها حرا او عبدا ولو كانت حاملا فعدتها وضع الحمل اجماعا لو اعتقت قبل الطلاق فعدتها عدة الحرة ولو اعتقت بعده فان كان الطلاق باينا اتمت عدة الامه وان كان رجعا الحمل عدة الحرة هذا اذا اعتقت بعدها لم يجب الاكمال لو طلق العبد الامه واحدة بعد الدخول ثم اعتقت فان اخذت الضمغ فلا رجعة له وكلت عدة الحرة ولا يجب استئناف العدة وان امسكت من غير اختيار وانقضت العدة من غير اختيار وانقضت رجعة بانت والعدة عدة الحرة وان راجع ثبت لها الخيار على الفور فان اختارت الضمغ فلا رهن بانها يستأنف العدة ولا يكملها قطعا سو وطئها بعد المراجعة او لا ولو خالعا ثم تزوجها ثم طلقها ثم راجعها ثم خالعا قبل الدخول لم يكن عليها عدة قال الشيخ والاحوط استئناف العدة وكذا

لو خالها بعد الدخول ثم تزوجها ثم طلقها قبل الدخول عدة الدية كالحرة في الطلاق والوفاة عدة
الامر في الوفاة ان كانت حاملا شهرا وخمسة ايام وان كانت حائلا فابعد الاجلين ولو كانت ام ولد
لمولاه ووفات زوجها بعدتها اشهر وعشرة ايام وان كانت حاملا فابعد الاجلين ام الولد من الولي
اذا طلقها زوجها في عدة استأنفت الوفاة عدة الامر ان كان الطلاق رجعيا وان كان باينا اثبت
عدة الطلاق خاصة لو مات زوج الامر ثم اعتقت في العدة اتمت عدة الحرة ولود بر المولى جارية التي
بطاها ثم ماتت اعتدت بعد وفاته باربعة اشهر وعشرة ايام ولو اعتقها في جناية اعتدت بثلاثة افرأ
لو طهره لا فرق بين انتقال الجارية بالبيع وغيره من وجه الانتقال كالا سعام والصلح والميراث وغير ذلك
في الاستبراء فمن نجح استبرأها مع البيع يجب مع غيره ومن سقط استبرأها هناك يسقطها فكل من اشترى
جارية حرم عليه طهرها الا بعد الاستبراء بقدر واحد ما لم يكن صغيرا دون البلوغ او ايسة ولو كان
له زوجة فاتباعها بطل النكاح وحده وطهرها من غير استبراء واستبراء المملوك كان في حق المولى ومحرم
وطي المكاتبه فاذا انفصل حل من غير استبراء ولو ناب المرتد من المولى او الامر لم يجب الاستبراء ولو طلقته
الامر بعد الدخول حرمت على المولى لو طي قبل العدة وكتب عن الاستبراء ولو اساع حرمته فاستبرأها لم يخرج
وطهرها بعد احواله من غير استبراء فان لومات مولى الامر الذي بطاها اعتدت بقدر واحد سواء كانت ام ولد
او لا ولو زوج السيد ام ولد حرم عليه طهرها فان مات السيد لم يلزمها الاستبراء عند لومات الزوج او لا
اعتدت باربعة اشهر وعشرة ايام وروى نصف ذلك فان مات السيد قبل انقضاء عدتها لم يلزمها الا
ستبراء عند ايضا ولو انقضت العدة قبل موت السيد لم يكن عليها استبراء ولو مات السيد بعد انقضاء
الاستبراء عنه اذا اشترى جارية وطهرها ببيعها وجب عليه استبرأها ان اراد وطهرها تزوجها ولو
اراد ان يعتقها ويتزوجها قبل الاستبراء قال الشيخ لم يكن له ذلك في بعض اخبارنا جواز الاول احوط
ولو لم يطاها البايع بان كان صغيرا او مجنوناً واعسا او امراة او كان قد وطهرها او استبرأها قال الشيخ لم
يجز له وطهرها قبل الاستبراء ويجوز تزويجها قبل ذلك وروى في بعض اخبارنا جواز وطهرها اذا اشترىها من
امرأة او نقة اخبر بالاستبراء قال والا حوط الاول يجوز لمشتري الجارية وساسها التلذذ بما شرحتها والنظر
اليها بشهوة وسائر انواع الامتناع والسكر وغير ذلك سوى الوطى في القبل فانه لا يجوز قبل الاستبراء
في صور وجوبه اذا ورث جارية واستبرأها قبل القبض اعتدت بذلك الاستبراء قال الشيخ ولو

كان اتباعها ولم يقبضها فاستبرأت حبيضة ثم قبضها لم يعتد به وليس بمجبر واستبرأها بوضع الحمل ولو ادعى
المشتري سبق الحمل على البيع صدق ان وضعته لافل من ستة اشهر من حين الوطى والا كان الولد قول البايع
مع اليقين ان الشبهة والا فلا ولو ظهر الحمل فادعى البايع امره وصدقه المشتري بطل البيع وان كذبه ولم يكن
البايع اقرب قبل البيع لم يقبل دعواه نظرا وان كان قد اقرب او لا وضعته لافل من ستة اشهر بعد الاستبراء لحقة الولد
وبطل البيع وان انت به اكثر من ستة اشهر من وطئه ولم يكن قد وطئها لم يلحقه وكان مملوكا لو ان انت به ستة
اشهر فضا عدل الحرة وكانت ام ولد وضع الامر الاستبراء عند المشتري سواء كانت حرة او قبيحة
في نفقة ام الولد المطلقات وفيجبنا المطلقة رجعا يستحق النفقة والسكنى ولا يجوز
لها الخروج من منزل الرجل الذي طلقته ويحرم عليه اخراجها منه الا ان تتيقن حاشته وهو ان يفعل ما يوجب الحد
فيخرج لافاته وادى ما يخرج لاجل ان تؤدي هذه ولو اضرت لا يخرج جاز لها بعد ان تصاف الليل ويرجع
قبل الفجر ولا يشرط اذنه وكذا يخرج لاداء الحج الواجب ان لم ياذن ولا يجوز لها في الدين الا بانه لا سكنى
للمطلقة باينا ولها ان يخرج ايرثات من غير اذن وله اخراجها ايضا الا ان يكون حاملا وكذا لا نفقة الا مع
الحمل فلها السكنى والنفقة حتى يضع السفعة يجب يوما فبوامدة العدة وكذا السكنى سواء كانت الزوجة
مسلمة او ذمية او امرأته يرسلها مولاها ليلا ونهارا ولو منعها ليلا او نهارا فلا نفقة لها ولا سكنى ولا نفقة
للموعدة بالشبهة مدة العدة الا ان يكون حاملا فيثبت لها النفقة حتى يضع عند السلم الرجعية ليس لها
ان يخرج لزوجها من المسكن الذي طلقته فيه ولو انفق على الانتقال عنه فاقرب الجواز ولو اتت بالفاحشة
وله شمة اهله او ما يوجب الحد بقتل عن المسكن لا اقرب الموضع وليه ولو شتمها اهله فله من عندها
هذا اذا اتحد المسكن ولو كانت في منفرة لم ينفذ عنه لعدم الفائدة ولو كان المسكن صيقا اسفل الزوج
واهل واستقرت فيه مدة العدة اذا خرجت من المنزل لافام الحد ردت اليه بعد استيفائه ولو اخرجت
لشتم لم يعد اليه اسكنها في غيره ولا يسقط حقها من الامكان بالفاحشة والايذاء انما يجبر اسكانها في منزل
الطلاق ولو كان ملكا للزوج وكانت له فيه جارة او عارة لم يرجع صاحبها لا انقضاء العدة ولو انقضت
مدة الاجارة قبل انقضاء العدة ارجع المعير فعليا لا اقرب الموضع وكذا لو خرجت المنزل ولو كانت قبل
الطلاق في ملكها فطلقها فيه فان اقامت فيه باجارة منه او عارة جاز وان طلبت سكنى غير لزوم وكذا لو
كانت الدار لا يوبىها وهي تسكن معها فالحكم للاجنبي يحجب عليه اسكانها في منزل مثلها ويختلف بالنسبة

اليها والزينة في منزل متسع والرضيعة في ضيق والمعتقة لها حاله الطلاق فلو كانت قبله في منزل اذون
كان لها المطالبة بالواجب الا ان حاز عن مسكن الطلاق اليه لو كانت في ارفع كان للزوج نقلها الى الملام و
انقاؤها ولو اراد السكنى معها جاز مع استماع بطل لوداع المنزل بعد الطلاق فان كانت معينة بالشئ
صح البيع وان كانت بالافراز رفع بطل ولو حجر عليه فبطل الطلاق ضربت باجرة المنزل مع الغراء ولو كان
بعد ولا مسكن له فكذلك ولو كان المسكن له كانت احق بالسكنى فيه ويجوز البيع للحاكم ان كانت
معينة بالشئ وقبل الانقضاء والمختلف بها من اجرة المسكن يكون في رتبة لا الميسرة المعقدة
بالاشهر يضرب باجرة المثاليها ونضرب الحامل باجرة اقل الحمل وذات الافراز اقل الباطن فان اتفق والا اختلف
نصيب الزايد واعادة يوم باده فيه نظر فان امكها استنجا مسكن الطلاق بما ضرب لها يعين سكنها
فيه ولا سكنت في اقرب المواضع اليه لو امرها بالانتقال ثم طلقها فاقبلت اعتدت فيه وان كان بعد
استقراره الثاني اعتدت فيه وان كان في الطريق اعتدت في الثاني والاعتبار بانتقال البدن دون
الفاش والعمال ولو صارت في الثاني ثم غارت لتغل فيما شها وعيها لها فطلقها فيه اعتدت في الثاني
لو امرها بالسفر ثم طلقها قبل الخروج لم يخرج لها السفر واعتدت في منزلها وان خرجت ولم تفارق المنازل
قوى الشيخ وجوب العود لا اقل وان فارقت نسيان البلد لم يلزمها العود وجاز لها ولو كان اذن
في الحج والزيارة او النوبة لزمها العود بعد فصار الحج ومضى ثلث ايام للزيارة والنوبة فان لم يجد
رفع وخافت فلها الاقامه وان وجدت رفع وامنت لزمه العود مع الاحرم ان علمت وصولها الى البلد
وفضائها في العدة وان علمت تكفيها قال الشيخ الاقوى وجوب العود ايضا لانها مأمورة به وهو حسن ولو
كان اذن لها في مقام مدة في البلد الثاني جاز لها المعام فيه تلك المدة اذا اذن لها في الاحرام فخرجت
ثم طلقها خرجت لاداء الحج ان خافت فوانه ثم تعود ومضى ما في العدة وان انسع لهما او كانت محرمه
بعمره قال الشيخ الالبق يذهب الى انها يقيم ومضى عدها ثم يحج ويعتمر ولو طلقها ثم احرمت انت
العدة ثم اكملت العدة وان كانت محرمه فكذلك ان لم يكن فذات الوقت وان فاتت تحللت بعمره وقضت
ان كان واجبا في القابل لو اذن لها في الخروج الى بلد او منزل فخرجت ثم طلقها واختلفا فقالت
نقلتي لا هذا فانكر حرمة قوله لا اعرف بقصد لوطلق البدنية جاز لها الانتقال ان انتقل
جميع اهلها حلها او جميع اهلها وان كان في الثاني منع ولو انتقلوا واهلها وكان منهم

منعها

منعهم يخرج لها الانتقال وكذا لو هرب اهلها الخوف اختصوا الا ان يشار اليهم في الخوف لو خافت المرأة
انهدام المسكن او اللصوص وما اشبه ذلك جاز لها الانتقال ولو وجب عليها حق وكاتب نور استدعا
ها الحاكم لاستيفائه والمحكمة لوطلقها ولا مسكن له يوجب عليه ان يسافر لها مسكنا ولو كان غايبا استأجر
الحاكم لها من مال فاند مجبدا اقترض عليه ويجوز له ان يفرض عليها ما ليستاجر مسكنا ولو استأجرت
او اقترضت من غير اذن الحاكم لم يكن لها الرجوع مع وجود الحاكم ورجع مع فقده ولو وجد الحاكم من
مذلل المسكن لم يكن له الافراز ولو طلقها في منزلها وانقضت العدة ولم يطالب بالاجرة لم يكن
لها الرجوع بها وكذا لا كبر مسكنها ولم يطالب بالاجرة حتى انقضت الاجرة ولو طالت الاثا وكان
لها الاجرة من وقت المطالبة لوطلق الساكنة في السفينة فحكمها حكم لدار ولو لم يكن مسكنا او كانت
دون سكنى مثلهما اسكنها ابرشاء لومات فوثر المسكن جماعة لم يكن لهم قسمته ان كان بقدر
مسكنها الا باذنها او مع انقضاء عدها هذا اذا كانت حايلا لانفقة للزوج عنها زوجها ولا
سكنى لها ولو كانت حاملا وقال الشيخ ثبت لها النفقة من مال ولدها وضعفه المفيد والاقوى خبر
المفيد المريد غرطرة بتين روجه في الحال وتقسيم امواله بين ورثته ويعتد عدة الوفاة من حين
الارتداد وعن غير غرطرة يعتد من حين عدة الطلاق والرتديق من سطن الكفر الايمان نقل ولا يقبل
نوبة وتوابعه وفيه مقاصد في العتق وفيه فصول في فصل ما هيته
وشرايطه وفيه حيث العتق فيه فضل كثير وثواب عظيم بالنظر والاجماع قال رسول الله من اعتق
مرفقة مؤمنة كانت فداء من النار وقال من اعتق مؤمنا اعتق الله لكل عضو من عضوه من
النار وان كانت انثى اعتق الله بكل عضو من اعضاها من النار وقال الصادق في سبب الرجل
ان يتقرب بعشيرة عرفة ويوم عرفة بالعتق والصدقة ولا خلاف في الفريضة العتق لغة الخلو من
منه عتاق الخيل وعتاق الطيرى خالصتها سمي العتقا اي خلوصه من ايدي الجبابرة وشرعا
تخليص الرقبة من الرق يقال عتق العبد واعتقته انا وهو عتيق ومعتق صيغة اما صريح
وهو لفظان التحرر والاعناق واما كناية مثل فلكك رقبتيك او انت ساينة ولا سبيل الى
عليك او لا سلطان او اذهب حيث شئت وودخلت واما يقع بالصرح خاصة دون الكناية
سواها العتق اولا بشرط في العتق الاثبات باللفظ الذي ليس بصريح وان نوى العتق ولا

باللفظ الصريح مجرد عن النية ولا يكون الإشارة مع القدرة على النطق ولا الكناية ومن شرط التجريد عن الشرط
الصيغة فلو علقه بأحد ما لم يقع وكذا لو قال يدك حرة أو رجلك أو غيرها من الأعضاء لم يقع بخلاف
للحق المشاع مثل نصفك أو ثلثك أو غيرها وكذا يقع بما يفرد عن الجمل مثل يدك أو جديك ولا يقع
من الخافيه ولو قال بأحد وقصد العتق بنفسه نظر بنشأ من بعد الاحتمال الانشاء ولو قال لمن
اسمها حرة استحررت مع قصد الانشاء ويصدق في قصد الاخبار ولو جهل لم يحكم بالحربة
سوا كان اسمها القديم ذلك والحادث ولو قال ياسيدي أو يا مولاي أو انت سيدي أو مولاي
لم يتحرر بذلك وإن قصد ولو قال العبد غيري اعتقك منشأ العار مخبر انزع بعد شرائه من
شرايط العتق صدوره من البالغ العاقل المختار القاصد للعتق المتقرب إلى الله تعالى الجائر التصرف
فلا يقع من الطفل وإن بلغ عشرة على الأقوى ولا من المجنون ولا من المكره ولا الساهي والعامل و
السكران ولا من غير المتقرب به إلى الله تعالى من اعتق لغرض ديني من جلب نفع أو دفع ضرر ويبطل
بإشراط التقرب عن الكافر سوا كان ذميا أو حريا لأنه لا يعرف الله وجوه في ولا يقع من المحور
عليه لفساد فلس يشترط في العتق الملك فلا يصح العتق قبله سوا علقه به أو لا نعم لو نذر عتقه عند
ملكه صح وكذا في كل عتق مشروط فانه يقع بالندة خاصة ولو اعتق عند غير لم ينفذ وإن اشتراه بعد ذلك
وكذا لو جاز المالك ولو كان العبد لولد الصغير لم يصح عتقه فان قومه على نفسه ثم اعتقه صح عتقه
الأقرب عدم اشتراط تعيين المعتق فلو عتق أحدهما ليك كالتعيين اليه مع احتمال وجوب الفرع ولو عد
عما حثه لا يفتر لم يقبل رجوعه والتعيين يكون بالقول مثل أخبرت بعينه في هذا أو هل يقع بالفعل
الأقرب لك مثل أن يطأ إحدى الجارين فتعين الأخرى على اشكال في السلس شهوة والنظر كذلك
أكد ما الاستحسان فالوجه أنه لا يعين ولو ملك قبل التعيين فالأقرب الفرع دون تعيين الوارث ولو
ادعى إرادة معين من المطلق صدق وحلف للغير أن ادعاه ولو اعتق معيناً ثم سيقه جالب الصريح حتى
تذكر وتعمل بقوله في الذكر مع اليقين ولو ادعى غير المعين إرادته ولا يقبل رجوعه والأقرب عتقها ولو
لم يذكر لم يستعمل الفرع مادام حيا ولو ملك أقرع ولو ادعى الوارث العلم رجع اليه مع اليقين لو ادعاه الغير
فان نكل قضى عليه ولو منه لم لا يصح عتقه كما لو قال عتقك أو حمادي حرف في صحة ذلك نظر
بشرط اسلام محل العتق فلا يجوز عتق المملوك الكافر وقيل يصح وقيل مع القدرة ويكره عتق الخ

العاجز عن الكسب فان فعل استحق له اعانته وليست عتق المؤمن خصوصاً إذا ملك سبع سنين ويجوز عتق
المستضعف وولد الزنا وقول ابن ادريس ضعيف عندي فمن يبيع اسرقا فوفيه حيث
انما يشترى أهل الحرب هم جميع الكفار عدا اليهود والنصارى والمجوس القائمين بشرائط الذمة ولو
أخلوا بها صاروا حرا ثم يشترى الرقة أعقابهم وإن أسلموا بعد الاسترقاق يجوز اسراق جميع الكفار
وإن كان الساب لهم كافر أو فاسقا وكذا يجوز شراء بعض الكفار منهم وإن يشترى من الكافر بعض
أولاده أو زوجته أو إحدى ذوى رحامه إذا كانوا مستحقين للدين وكذا يجوز شراء ما ليس بدينه المظنون
وكذا أسرى المؤمنين كل من أقر على نفسه من البالغين العقل بالعبودية مع جهالة حرته حكم برقه
كذا من قامت عليه البينة بالعبودية وإن كان صديقا أو محبونا أو انكروا كذا الملتقط في دار الحرب ولو كان
العبد يباع في أسواق المسلمين ويد المالك عليه جاز شراؤه ولا يقتل دعواه الحرية إلا بالبينة من ملك
أحد ابويه وإن علا أو أحداً ولادة وإن نزل ذكورا كانوا أو إناثا عتق عليه الحال سوا كان المالك ذكرا أو
أنثى وكل ذكر ملك أحق بالحرية عليه سباعث عليه الحال وبالجمل كل من ملك بعض أعضائه عتق
وفروعه عتق عليه سوا كان الملك باختياره كالشراء والائتمار كالارث والاستغناء ويجوز أن يملك
من الذكور والإناث من عذراء كزناه كالأخ والعمة وبنت الخال وكذا المرأة سوا كان وارثا أو لا نعم يستحق
عتق الأخ لو ملك وكذا ابنة ذوى الأرحام ويتأكد في الوارث ويحقق العتق في العبد من والحرمان
من حين استقرار البيع فلو اشترى يختار للبيع عتق بين العتق لا حين الانقضاء اختلف علما ونا في
الرضاع قال الشيخ على أن العبد من منه والحرمان من الإناث كالأخت وبنتها وبنت الأخ والعمة والحالة
كالنسب في العتق والمفيد ابن ادريس على حواش اسرقا فوفيه والاول عندي قوى لو ملك بعضا
من يعتق عليه ذلك البعض فإن كان معسرا أو ملكه بغير اختياره لم يقوم عليه إن ملكه موسرا فاختار قال
الشيخ يقوم عليه للمولى قبول الوصية للطفل والمجنون لم يعتق عليه بقاء الضرر لا معدوان يقبل الوصية ببعض
منه إن كان معسرا لموسرا على قول الشيخ ولو اشترى المريض منه عتق من الثلث ما يحمل ولو ملكه بوصية أو هبة
احتمل أن يحبس براس المال أو من الثلث ففعلوا الاول يعتق على المحور للفلس والمدبول المريض أو اشتراه
بجابه ففقد الحياه يخرج على الاحتمالين والباقي لا يفتق ولو فسر الحري مشدح ببيعة ولو فسر اباه فاشكال
بنشأ من دوام الفهر الميل العتق مع فرضه ودوام القرابة الموجبة للعتق ولو اشترى وكيل من يغتفر

عليه شكره ولو وصي له ببعض ابنه فأت قبل القول فقبل أخوه سوى على الميت على قول الشيخ ان خرج من الثالث
 كالقول حيا ولو وصي له ببعض ابن أخيه فأت فصل أخوه له اخلا على قوله عدم العتق على الأخ ولو باع على الأب
 الأجنبي ضعيف عتق نصيب الأب سوى لا نصيب الشريك ووجب عليه القيمة على أخبار الشيخ ولو قال
 لمن هو أكبر منه هو اني لم يعتق عليه بملكه له ولو ملك من ولده من الزنا فالوجه انه لا يعتق عليه ولو اشترى
 انه وحملها عتقت عليه خاصة فان وصفت اني عتقت ايضا والا فلا ولو اشترى الابن والزوج الام الحامل
 مع الحمل ضعيف عتقت الام على الابن ويخرج حصه الزوج عند الشيخ فان كان الولدان اني عتقت عليهما ولا
 يرجع احدهما على الآخر بشئ ولا عتق على الزوج ورجع الابن بقدر نصيبه منه عليه ولو روج الشريكان
 المحار من ابن احدهما فولدت عتق نصفه على المحر ولا يشترى اذا اختار اذا عي الملوك او جدم او
 ابعد او بكل صاحبه عتق ونزع ابن ادريس الاخير ضعيف لرواية البصير الصحيحة عن الباقر عليه السلام
 اذا اسلم الملوك في دار الحرب سابقا على مولاه وخرج البنا قبل عتق عليه من فوات ولده وارث
 مملوك لا غير وخلف باق بغيره دفع للمولاه وعتق في عتق السراية وفيه جنا من اعتق بعض
 عبده او اكثر سوى لا الباء ان كان مشاعا ولا يستتبع العبد ولو اعتق عضو معين لم يصح سوا
 امكن حصاره وانه كاليد والرجل ولا يمكن كالمس والبطن ولو اعتق شركا له عدة قوم عليه الباء بشرط
 ثلثه ان يكون موسرا بمال فاضل عن قوت يومه ودست ثوب من عليه دين بقدر ماله ففي كونه معتبرا اشكال
 والمرجع معتبرا بالدين عن الثالث الميت مخير ولو قال اذمت فوصي منك حر لم يسر كما ساء له لا الورثة
 ولو كان موسرا البعض والاقر بالسراية بذلك القدر وان عتق باخساره فلو ورث نصف فريته
 لم يسر ولو اتى واشترى بعد الشيخ سري فيقوم عليه نصيب الشريك وعندي فيه نظر وان يتمكن العتق من
 من نصيبه او لا فلو اعتق نصيب شريكه او ابا له ولو قال اعتقت نصف هذا العبد عتق جميع نصيبه
 او لا وقوم عليه نصيب الشريك والاقر انه لو قال بعث نصفه او اقر بنصفه التخصيص بنصيبه
 الشريك العتق يقوم عليه نصيب شريكه ان كان موسرا وان كان معسرا سعى العبد في فك باقية فان
 امر بعد العتق لم يرجع العبد عليه بشئ وقال الشيخ ان قصد الاضرار فكمع لبياره وبطل مع عسره و
 ان قصد التقرب سعى العبد في فك حصه الشريك مع لبيار العتق واعساره وما اخبراه اقرب
 فان العتق فلا ضرر باطل لو امتنع العبد في السعي او محز كان له من نفسه ما عتق وللشريك حصه

والكسب

والكسب بينهما والنفقة والنفقة بينهما ويجوز المهايأة فيعتا والمعتاد وغيره ومع تمكن العبد من السعي ليس للولا
 استخدام ولا مطالبة بالصرية ولو ردت لم يشاركه المولى لانه يربح حرة لحر الاقرب عدم اشتراط انقضاء عتق
 حرة لزم وغيره محل السراية كالرهن والكتابة والاستيلاء والجباية والتدبير بحر لو كان وفقا لا قوى
 عدم السراية لو تعدد العتق واتخذت فانه قوت حصص المخلف عليهم بالسوية وان تفاوتت للخصر
 ولو كان احدهم معسرا اختص ببقية جميع الباء ولو اعتبر احدهم البعض قوم عليه بمقدار لبياره وعلى
 الموسر ثلث الجميع الاقوى ان حصه الشريك يعتق بالاداء ويحتمل بالعتق وقوى الشيخ انه ان دفع مسا
 عتقه وقت العتق والام يعتق فعلا الاول ولو اختلفا في القيمة قدم قول الشريك لانه يفرع منه ولو
 اعتق الشريك فالاقوى نفوره بمصادفة الملك بخلاف بالوباع او وهب لا سخراف العتق ويجب على
 المعتق قيمة النصيب فلو هرب او فلس اخر حتى الرق اذا وجد ادى وعتق بالاداء والقول قوله في عدم
 العتق مع اليدين فيبقى نصيب الشريك على الرق على الثاني ومحرر الاول ولو ادعى كل عتق شريكه تخالفا
 واستقر بينهما على الثالث ومحرر الاول وكذا لو كان معسرا جار له ان خلف معهما ان كانا عدلين ومحرراه
 يخلف مع احدهما ومحرر بنصفه ولو كان احدهما فاسقا جاز ان يخلف مع العدل ومحرر النصف ولو كانا
 فاسقين فالوجه انه ليستسعى في قيمة لهما الاعتراف كل منهما بعتق الشريك ولو اشترى احدهما نصيبه
 عتق عليه لم يسر فلا ولا له ولو اكدب لسنة في شهادته لم يقبل ولو اشترى كل نصيب صاحبه محررا ولا ولا
 لاحدهما عليه وان اكدبا انفسهما على اشكال ويعتبر القيمة حين العتق والقول قول الشريك في نفى العيب
 ولو مات العتق اخذت القيمة من الشريك من الاصل مع الصحة والا في الثالث ولا نفق مع الوصية
 بعته لوم يخلف سواء ولا مع الوصية بعتق النصيب خاصة وان خلف ولا من التدبير ولوموات
 العبد قبل دفع القيمة فعلا الثالث يجب دفعها قطعها وكذا على الاول على اشكال ولا فرق بين ان يكون
 الشريكان مسلمين او كافرين او بالتفريق يقع الملك او لا ثم يعتق على التقادير يكون الولاء كله للمعتق
 هذا مع اليسار ولا يملك مع الاعسار بل يستسعى العبد من الولاء بقدر ما عتق لو ادعى الشريك
 صغرته بربها القيمة والاقر بتقديم قول المعتق على التقادير المعتق مخير على دفع القيمة مع لبياره
 والشريك على رفع يده مع اداء المعتق القيمة ولو وصى بعتق نصيبه لم يقوم عليه نصيب شريكه وان
 كان غنيا اما لو اعتق عند الموت فانه يقوم عليه ما يملك الثالث وكذا لو وصى بعتق النصيب

والتكليف وهل يعتبر في الأخير رضا الشريك فيه اشكال لو اعتق بضيق من حلي فلم يقو عليه وصحت هو مو
قوت عليه حلي وعتق معها ولدها ان قلنا بالسرانية بالاعناق وبتعته الحلي وان قلنا بالاداء سري العتق في
الحل وقوم الضيق يوم سقوطه لو كان للعتق معسر لم يقو عليه واستسعى العبد وهل يحكم بحرية جمع
وبنوت فتمت في ذمة لبيعي فيها او بالدية في الباء في حيز يورده السعيا الاقرب الثالث فلو مات في يده مال
كان لسيده بعد السعيا والثاني مال موروث لورثته ان قلنا بالاول وعلى الثاني يكون نصيب الرقة
لمولاه وليس يستسعى حين عتق الاول فلو اعتق الثاني نصيبه في الباء الاول وهل يستلزم اسقاط
حق العامة الاقرب لك اذا ادعى المعسر عتق للموسر وشهد عدل جازله الحلف وان امتنع العبد
من اليمين فمد له قيمة نصيبه على الموسر ولو لم يكن شاهدا عتق نصيب المدعي لا غرامة بالحري بالسرانية
ان قلنا بالعتق بالاعناق ولا يقبل شهادته لو كان عدلا ثم يخالف فان نكل استحق اليمين المردودة في
نصيبه لم يعتق نصيبه المدعي عليه ولو ادعى عتق للموسر لم يعتق منه شي ولو كان عدلا حلف معه
العبد لو اعتق صحيحا نصف احد العبد من المتساويين فله المشركون بينه وبين غيره ولا ترك شر
لا نصيب شر يكره فان اعتق النصيب من العبد لا عتق لاسرانية لا عتاقه ان اعتق الاول في مرض
الموت عتق ثلث خاصة ولا سرانية ويقف عتق الباء على اجارة الورثة ولو اعتق الاول في الصحة
ولم اعتق الباء في مرضه نصف الثاني لا استغناء اذ مته بقمة الاول لو شهدا بعتق نصيب للموسر
ثم رجعا بعد العتق والغرم غرامة قيمة العبد اجمع ولو شهدا على مرض بعتق عند تلك التركة فحكم
الحاكم ثم شهدا اخر ان يعتق اخر هو الثالث ويرجع الاوان في تاريخها اسبق وكذا الورثة في الرجوع
عتق الاول ولا يقبل رجوعهما ولم يغرموا ويحمل الزامها بشرأ الباء ورجعوا اليها بقية الاول وان نأخر
تاريخها بطل عتق المحكوم بعتق ولا غرم ولو اطلقا او احدهما او اتفق التاريخان اقرع بعتق
الثاني ان خرجت عليه وبطل الاول ولا غرم الاول ان خرجت عليه ثم ان اكدتها الورثة في الشهادة
عتق الثاني ان خرجت وبطل الاول ولا غرم الاول ان خرجت عليه ثم ان اكدتها الورثة وان كذبوها في الرجوع
فلا غرم لو وكل شر يكره عتق فاعتق بضيق سري وقوم عليه اشكال ينشأ من تقدم المباشر في
الانلا ف على السبب الضمان والولاية للموكل وان اطلق وان لم ينو شيئا احتمل انصافه لا نصيبه الى نصيب
الشريك وانصافه اليها في الاحكام وفيه لو شرط على المعق شرطا في نفس العتق

وجعل عليه الوفاء فان شرط عوده في الرق عند الخالفه قال الشيخ يعاد عنه نا والوجه بطلان العتق ولو شرط
خلفه سنة مثلا لزم فان مات المولى استحق الورثة الخدمة باء المدة فان ابق حتى انقضت فالوجه في
الاجرة لهم عليه هل يشترط وجوب الخدمة قبول العبد الوعد ذلك فلو لم يقبل فالوجه بطلان العتق و
مع القبول يعتق في الحال وعليه الخدمة ولو قال انت حر وعليك الف احتل الصحة بالخدمة فيفتقر الى
رضا العبد والبطلان في الحقيقة استثناء وكذا انت حر على الف ومع الصحة لو قال احدكما حر على
الف فقبل عتق من تعينه ومحمل وجوب المسمى وعدم الالباهام في حقة رقبته وكذا لو مات قبل البقاء
واقترع لاخرى التدبير في كفارة العتق ولو امر غيره بعتق عنه عن كفارة وقع عن الامر وانقل عليه
عند الامر لو نذر عتق اول فاذن في فولدت اثنين دفعه عتقا ولو خجعا على التعاقب استثنى الاول
منها اقرع ولو علم السابق احقر بالعتق ولو خرج ميتا والاخر حيا احتمل عتق الحي منها والاخرى البطلان و
لو نذر عتق اول فملك ملك فملك جماعة دفعه قبل بطل النذر وقيل يقرع للرواية وقيل بخير ولو قال اول
ما ملكه عتق اجمع ولو نذر عتق كل ولد ليله امته لزم فان باعها ثم ولدت لم يعتق ولو نذر عتق اخر عبد
بملكه لم يحكم بعتق احد حتى يموت فيخر اخرهم وفي كسب السابق على الموت اشكال الاقرب انه لو ارث ولو
كانت امه حكم اولادها حكم الكسب في الاشكال وكذا المهر لو وطئها قبل الموت وهل يحرم عليه وطئها
قبل ملك فبرها اشكال ولو مات اثنين دفعه ثم مات علمها وكالا في الاحتمالات ولو نذر عتق امته ان
وطئها صح فان اخرجها عن ملكه انحلت اليمين ولا يعود ملكها ولو نذر عتق كل عبده قديم عتق من قصي
عليه ملكه سنة اشهر فضا عدا ولو نذر عتق عتق اداء الفاليه لزم فلو اعتق السيد العبد على الاطلاق
لم يبطل ولو لم يرد العبد لم يعتق وكذا لا يعتق لو اراد السيد ولا يبطل الشرط ولو مات السيد قبل اداء
الفنيه النذر ولو زال ملكه عند بيع وشبهه زال النذر فان عاد له ملكه عاد الى اشكال الامع ارادة المحض
بذلك الملك وما يكسبه العبد قبل اداء السيد نعم يحسب له ما اخذ المولى من الف فاذا اكمل
اداءها عتق والفاضل في يده لسنتين ولو ولدت الامه قبل اداء لم يبعها في العتق لو اعتق
بعض عبده فصل هل اعتقت صاعدا فقال نعم انصرف الى من باشر عتقه خاصة والوجه وجوب
التعدد في البعض فلو كان المعق واحدا حكم عليه بعتق ما يفسره من الاكثر في الظهلا باقراره ولم
يعتد في نفس الامر الواحد العبد لا يملك شيئا وان ملكه مولاه فلو كان بيده مال ثم اعتق

سواء علم بطولي وسواء ملك مولا اياه قبل العتق او لا وسواء استثناء مولا او لا والشيخ هنا صدره لو
اعتق ثلث عبده ولهم ثلث صحيم وقيمتهم متساوية افرع بينهم فخرجون ثلثه اخرجوا احد الحرية وكتب كل
اشين 2 رقعة فان خرج على الحرية فخرجت الحاجة وان اخرج على الرقبة اخرجت الحاجة الثانية ثم يخرج الباقيان 2
الثالثة ولو اختلفت القيمة وامكن التعديل بها عدد فعدل وان لم يكون قيمة اثنين مثل واحد وقيمة ثلث
مثل ابيض فالاول الفاء العدد واعتبار القيمة ولو امكن التعديل بالقيمة دون العدد بان يساوي قيمة
اثنين واحد وقيمة اربعة مثل اعتبر القيمة ولو كان بالعكس بان يكون اثنين الفاء اثنين خمسانه و
اثنين سبعان فالحاجة بالعدد فيجعل كل اثنين جز ويضم كل واحد من قيمتها قليلا لا واحد من قيمتها
كثيرة ويجعل المتوسطين خزان وقت قرعة الحرية على قيمته اكثر من الثلث اعيدت بينهما فيعتق من
يبقى له قرعة الحرية ومن الاخر ثمة الثلث وان وقت على اقل عمار ثم كل الثلث من الحرية الباقيين
بالقرعة ولو لم يكن تعديلهما عددا وقيمة خمسة قيمة اقدم الف الف ثلثه الف اخرجت ثلثهم ثلث
فيجعل اكثرهم قيمة جز او يضم لا الثاني اقل الباقيين قيمة ويجعلها جزا والباقيان جزا ويقرع بينهم
بسهم حريه وسهمي رق وتعدل الثلث بالقيمة واحتمل عدم الحرية بل يخرج القرعة على واحد حتى يسو
الثلث ويخرجهم يكتب رفاع بعودهم ولو كانوا ثمانية قيمتهم متساوية احتمل ان يكتب ثمان رفاع ثم
يخرج على الحرية حتى يسو الثلث ويخرجهم ثلثه ويقرع فان خرج منهم الحرية على الاثنين عتقا وكل الثلث
بالقرعة من الباقيين وان خرجت لثلاثة افرع بينهم بسهم رق وسهمي حريه لو اوصى بعتق عبده فان خرج
من الثلث وجب على الوارث اعتنا فان امتنع اعتقه الحاكم ويحكم بحرية حين الاعتاق لا الوفاة وما
اكتسب بينهما مما يحتمل اختصاصه لا استقرار سبب العتق بالوفاة واختصاص الوارث لسبب الرقبة عند
الكسب الوجه العتق في مرض الموت من الثلث من الاقوى فلو اعتق ثلث اماء كل الزكاة عتقت
واحدة بالقرعة فان كان بها حمل حدد بعد الاعتاق فهو جزا عا وان لم يمت وان كان سابقا
على الاعتاق فالوجه رقبته ولو اعتق ثلث لا يملك غيرهم فان اقدم قبل سيده اقرع بينه وبين
الاخبار فان خرجت عليه حكم له بالحرية والا بالرقبة ولا يحسب من الزكاة فخرج من الباقيين ما يجمل
له الثلث منهما القرعة ولو در الثلث وهم الزكاة واوصى بعتقهم فان اقدم قبله بطل مدبره و
الوصية واقرع بين الحسن خاصة فاعتق من احدها ثلثيها ولو مات المدبر بعد مولا اقرع

بغيره

بنه وبين الاحياء وموت العبد بعد موت السيد قبل امتداد يد الوارث اليه هل يكون بمنزلة الموت قبل
موت السيد اجمل وكذا ثبت السيد قبل الفرقة من حيث انه محجور عن التصرف فيه على ضعف لو اعتق
امته وتزوجها مات ولا تركه ومثلهما دين عليه لم يرد 2 الرق ولو استقولاها كان الولد حرا كام والمشيخ
هنا قول ردي لو اوصى بعتق بعض عبده او عتقه ولا مال سواء لم يقوم عليه ولا على الورثة وكذا لو
اعتقه عند موته فخرج او اثنى غيره عتق من الثلث ولا تقوم والاعتبار بقيمة الموصى به بعد الوفاة وبالجز
عند الاعتاق وبالزكاة باقل الاخرين من حين الوفاة لا حين قبض الوارث ولو كان للمعتق مال غير العبد
الجز عتقه مثله قيمة فان اراد عتق الجميع وان كان اقل من مثليه عتق بقدر ثلث المال كله فاذا كان العبد
نصف المال عتق ثلثاه وان كان ثلثي المال عتق بضعه وان كان ثلثه اربعة عتق اربعة الساعه وطريقه
ان يضرب قيمة العبد 2 ثلثه ثم ينسب اليه مبلغ الزكاة فاخرج بالنسبة عتق العبد مثله فلو كانت
قيمة الفاء والمال الف ضربت القيمة 2 ثلثه يكون ثلثه الا في ثمن سببت اليها الا لفين يكون ثلثها فيعتق
ثلثاه ولو كانت قيمة ثلثه الف والزكاة الف ضربت قيمة ثلثه فيبلغ تسعة فينسب اليها
الزكاة اجمع يكون اربعة اشاعها ولو كانت القيمة اربعة الف والزكاة الف ضربت قيمة 2 ثلثه يكون ثلثه
عشر ولسبب اليها خمسة الف يكون ربعها وسدسها فيعتق ربع العبد وسدسه وهكذا ولو كان
عليه دين مستوعب فلا عتق ولو قدر المعتق والدين قاصر بقدر نصف العبد جعلوا قسمين وكتب
ربع الدين واحرى للزكاة ثم يقرع للحرية ثانية ويجوز ان يكتب بعد الدين واحرى للحرية واثان للزكاة
ولو اعتق المريض عبده وهو يخرج من الثلث فعتق اقدم ثم طهر عليه دين مستوعب يبيع 2 الدين
بحكم الوصية 2 الخرافات لو اعتق المريض ثلثه متساوية هي الزكاة فعتق اقدم بالقرعة ثم طهر
عليه مستوعب بطل العتق والقيمة ولو دفع الوارث الدين منه ليصحا قوى الشيخ اجابته ولو كان
بقدر نصفهم احتمل بطلانها على ضعف بعد القرعة بين الدين والزكاة ثم يقرع للحرية وصحتها على
الاقوى وسام نصف المعتق 2 الدين ويطلب الورثة اما من الباقيين او غيرها ولو اعتقهم او دينهم او
اوصى بعتقهم فعتق اقدم بالقرعة ثم طهر نصفهم حكم بعتقهم من حين اعتقهم ومن مائة فبطل العتق فيهم
بالبيع وغيره والسكت لهم ولو طهر بغيرهم عتق ثلثهم فيقرع بين الرقبين ويحكم بحرية من يخرج القرعة حين الاعتاق
او الوفاة لا من حين القرعة على اشكال ضعيف وكما طهر له مال عتق من العبد بين الدين رقا بقدر ثلثه

اذا نزل الميراث العتق فالوجه ان من الثلث ولو عتق بدينه في محنة على شرط في رجله مرضه اخل بوجه من الاصل لا يقتضيه العمل
 وقت النذر من الثلث لو نذر عتق ما يملكه الحاضر ففي حوز بيعها مع الحل قبل الولاية اشكال فان سوغناه لم يبطل البيع
 بعد الولاية وكذا لو نذر عتق عبده اذا فعل شيئا ثم باع قبل فعله او عبد محجبا عن بيعها قبلها ولو نذر ان لم يفعل
 الشيء فلا يملكه ولم يعو وفيما فهو حر لم يخرج حتى يموت ولو باع قبل ذلك صح ولو نذر ان فعل فهو حر فباع قبل الفعل
 ثم اشتراه ففعل فلا قوى العتق مع احوال غيره اذا رفع العبد لا اجني ما لا يشتره ويعتقه ففعل فان كان عتق
 المال فالبيع والعتق باطلان وان كان في الذم صح وعليه فيع اليمن من عتق لان الدفع والا للوطا لو اعتق الميراث
 عبدا ووصى بعتق اخر فان عتقها اعترج من الاعناق والموصى به عتق الوفاة والترك باق الا من من حين
 الوفاة لاجل القرض الوارث لها فان خرج من الثلث عتقها والا يعتق الميراث ودخل النقص على النادر
 لو ابهم قوم التركة بعد الموت فالثلث للعتق فيخرج بعد عتق ثلث العتق بين العتق والموصى به فاذا عتق
 الميراث في النقص الاول واعتبرت فيه الميراث من الاعناق والموصى به حين الوفاة ولو وصى بعتق عبده
 فبنته الثلث اقل واذا زيد ما دون الضعف صح اجماعا وعتق ما سواي بعده بالثلث فادون عتق
 من الوصية فان قصرت قيمته اعطى الفاضل ولو اعتق عبدا بعد موته وعليه دين قال الشيخ ان كان ثلث العبد
 ضعف الدين صح العتق واستفيع العبد في قضاء الدين والميراث خلا ذلك لو اعتق الميراث مملوك
 لم يشره علم المولى الا وسواء استثناءه او قول الشيخ لم يشبهه كان من ليس محدد لو اوصى بعتق عبده
 عنه فاعتقه صح العتق عن الامر وهل يستعقب الغنة في اشكال ولو قال وعلى قيمة لزم اداء القيمة اما لو قال
 وعلى كذا ففي لزوم المعين اشكال ولو اذن لغيره رجع فاعتقه المالك ولم يعلم بالرجوع فالاقرب وقوعه
 عن الامر وعليه الضمان لو شهد بعتق العبد فانك العبد فالجسماء البينة ولو شهد بالعتق فلم
 به ثم رجعا وضمانا ثم شهدا اخر بالعتق قبل الشهادة سقط الضمان ولو ابا مع الميراث بعتق تبرعا اذا
 لم يبر الميراث من الضمان وهو كونه النسب فان العتق سبب لوجود الرقيق لنفسه كان الاب سبب
 لتكليف الميراث كالنسب مع شرايط ذكرها في باب الميراث انشا الله تعالى وله فروع وتفاصيل مستأ
 تذكر هناك في التدبير وفيه فصلان في ماهيته وشرطه وفيه حديث
 التدبير بتفصيل من التدبير وهو العتق الموقوف لا بعد الموت وسمي تدبير لانه اعتاق في دبر الحياة
 وهو جائز باجماع العلماء كافة اذا قرن بموت المولى والا فرب حجاز مع اقترانه بموت غيره كرجوع

المملوك ومن جعل له الحرة بشرط في التدبير ونقطة الصريح ان من عتق موقفا او عتق او عتق او عتق في حياة حتى
 بعد وفاته او اذ ماتت فانت حر ولو قال بدينك او انت مدين لم يقع ولو قال عتقته فانت حر وقع بذلك لا يمتنع
 بعدم ولا يمتنع الشرط ولا ما يغيره عن الذات بل فقط فلو قال المني او اي حين او اي وقت قام مقام اذ وكذا لو قال
 انت او هذا او فلان او مملوك بشرط في الصيغة يجرى بها عن الشرط فلو قال ان قدم المسافر واذ اهل الشهر فانت
 حر بعد وفاتي لم يقع وكذا لو قال بعد وفاتي بسنة او شهرا وان ارتكبت ذنبا لم يمتنع ان كان عتق موقفا ان
 شئت او متى شئت او اي وقت او اي حين او اي زمان بشرط النية فلا يمتنع بتدبير الساعي والغالب و
 السكنى والمكره وقال ابن ادريس لا يدين من سنة القرية انما يقع التدبير من البالغ العاقل القاصد المحتا
 لاجل التصرف فلا اعتبار بتدبير الصبي وان كان ممرا ولا المحقون ولا الكافران كان ذميا ان اشترط نسيئة
 التدبير يصح من السفينة فلا يشكال في السفينة اذا بر المسلم ثم ارتد لم يبطل تدبيره ويعتق لومات
 علمه وانه ان كان غير فطره وان كان غنما لم يعتق بموته كرجوع عن ملكه ولو دبر الميراث عن غير فطره ففي محنة
 تدبيره اشكال واما الميراث غنما فلا يصح تدبيره قطعا ولو سوغناه تدبير الكافر فدر بطله ثم اسلم العبد عليه
 وان لم يرجع في تدبيره ولو مات قبل البيع وقبل الرجوع ثم مر الثلث ولو قصر الثلث ثم رجع وكان
 الباقي الوارث فيستقر على المسلم وبيع على الوارث الكافر ويصح تدبير الكافر الاخرس بالاشارة المملوكة وكذا
 رجوعه ولو سوغنا بعد التدبير فرجع بالاشارة صح لا يقع التدبير من الخالف في احكام وفيه
 محنا التدبير من ان مطلق كقوله اذ ماتت فانت حر ومفيد كقوله اذ ماتت في سفرى هذا اوصى او سبق
 او شهرا كذا عرض كذا او في موضع كذا فانت حر وهو سابق بقتله التدبير من ان الوصية بخون الرجوع فيه
 في بعضه سوا كان عبدا كاملا او بعضه يعتق المدين بموت المولى من الثلث فان قصر عن تحرير ما يملكه
 الثلث وكان الباقي في الوارث ولو لم يكن سوا محرر ثلثه ورفق الثلث ان ولو كان له مال غايب عتق ثلثه
 ونوقف الباقي وكما حصل من الغايب عتق من العبد بمسبة ثلثه ومع قروم الغايب بين تحرير العبد من حين
 الوفاة فالكسب بعد هلكه ولو تلفت الغايب بين رتبة الثلثين وكذا لو كان عرض الغايب يبا ولو كان
 عليه بن مستوعب بطل التدبير سوا كان التدبير سابقا او لاحقا خلا في الشيخ ولو قصر الدين ثم رجع
 نكح الباقي المدين لا يخرج بتدبيره عن المالك فاللوى وكسبه بعبه وعبه والبصر فيه كيف شاء كالقن
 ويبطل التدبير صح وقال الشيخ ان رجوع في تدبيره ثم باع او قصد نسيئة الرجوع صح البيع رتبة

وان لم يرجع ولا قصده بالبيع تناول البيع لهذه مدة حياة المولى دون الرقبة واذا مات المولى فمهره وليس بمهر
لا فرق في حوان البيع بين ان يكون التدبير مطلقا او مقيدا ولا بين كون المولى ذكرا وانثى لو كان الشريك
اذا مات فان حرقوى الشريك فان ما اعتق بثلثها وان مات احدها اعتق نصيبه من ثلثه وكان الاخر
مدبرا الى ان يموت الثالث فيترك كل الحريتين من الثلث ولو قال كل واحد منهما اذ امت فصيدي حرق كان تدبير
صحيا وكان الحكم فيما تقدم ولو خرج نصيب احداهما خاصة فخر يراجع وفخر من الثالث بنفسه الثلث
يجوز وطى المدبرة فان حملت لم يبطل التدبير فاذا امت عتق من الثلث فان حرق الثلث عتق الفاضل عنه
من نصيب لدها ولو جرد حملها المملوك اما من زنا او شبهة او عتق كان الحمل مدبرا ولو لم يولد الروح
في تدبيرهما معا وتدبير احدهما دون الاخر وقول الشيخ هنا غير معتد ولو كان الحمل سابقا لم يلحق التدبير
بالسراية وان علم به خلاف للشيخ ولو ادعت تحريمه فلا تقرب تقديم قول الوارث في سعة التدبير ولو
رجع في تدبيرها فانت بولك لسنة اشهر فضا عدا من حين الرجوع لم يكن مدبرا الا مكان تحريمه ولو كان
لدها كان مدبرا والمدبر اذا ولد بعد التدبير مملوكا فهو مدبر كانه وكذا يجوز وطى ابنة المدبر
والمدبر يجوز للمدبر الرجوع في تدبيره اما قول من رجعت او فعلا كان يهب وان لم يتضر
او يعق او تقف او يوصى به وان رده الموصى له وانكار التدبير ليس رجوعا وان خلف المولى
والدعوى به صحيحة وليسمع فيه شاهدان والا قرب شوبة لشاهد واحد ايتين وشاهد واحد
لو ادعاه على الورثة فاعتز فوا حكم عليهم ولو انك بعضهم كان لنا خلا فهم ولا تقوم على المقر وكذا
انكار الوصية والوكالة اما البيع بالخيار ففي انكاره اشكال ولا اشكال في انكار الرجوع جعة
ولو قال المدبرة اذا اريت للورثتي الفافات حرقا الوجه انه رجوع وكذا ان دخلت الدار فانت
حرق مدبرا وباعه بغير فاسد او اوصى به وصيته باطله لودر جماعة عتق ابنته ان خرجوا من
الثلث ولا بدى بالاول فالاول وكان البعض على الاخر ولو جعل الترتيب استخراج بالقرعة وكذا
لودر بلفظ واحد وهل يشترط تعيين المدبر فيه اشكال فعلا العدم هل يخرج الوارث او يفرج الامر
الاخر لودر بعض عبده صح ولم يسير التدبير ولا العتق لو حصل بعد الموت وللمرضى قوله
الشريك ثم اعتق احدهما فالوجه التقويم عليه لودر احدهما ثم اعتق قوم عليه ولو اعتق
الاخر فالوجه التقويم ايضا يبطل التدبير باق المدبر فان رزق اولاد بعد اطلاق من

كالوارث وقبله على التدبير وارتداد المدبر لا يبطل تدبيره الا ان يلحق بداء الحرب قبل الموت ولو انفق بعد
كان حرق من الثلث ولو علق التحريم موت من جعلت الحرة له فابق العبد لم يبطل التدبير كسب قبل الموت
لمولاه وبعد له ان خرج من الثلث فان ادعى الوارث فقده فالقول قول العبد مع اليقين ولو اقام البينة
الوارث وان اقر المدبر انه كان في يده حيا سيده ثم تحدد ملكه عينه بعد موته قدم قول الوارث ولو اقام
العبد بينة قبلت وبقيت عليه بينة الورثة ولو لم يخرج من الثلث كان له من الكسب بقدر ما حرر والباقي
للورثة لو اعتق محرر او بر قدم المحرر وان كان في عرض الموت ولو اجتمع التدبير والوصية بالعتق
او بغير تساويا وبدا بالاول فالاول وليس العتق الموقف على الاعتاق بعد الموت بمقتضى ان اخر من
التدبير لودر ثم مات او وقف او وهب كان ذلك رجوعا ويصح ما فعله من العتق وشبهها
فلو عاد الى ملكه بيع او غير ثم التدبير وكذا الوارث شي ثم اخرجه من ملكه بطلت الوصية ولو عاد لم
يعد ولا قرب ان رهن المدبر ليس ابطلا له فيعتق بعد الموت ويؤخذ من الزكاة قيمة يكون رهنها
لودر عشرين دفعة وله ما يغالب فرع بينهما فيعتق من يخرج القرعة ثلثا ويوقف الثلث والعبد
الاخر فاذا حصل من الغالب شي كل من عتق القرعة فاذا حصل اخر عتق من الثالث من الثلث الى ان
يعتق فيه وعتق من الاخر ثلثه ولو كانت عتق ثلثه وورق ثلثه ووقف الثلث ولو كان له ابا
احدهما ما نشان له عتق من المدبر حصته من عليه الذين اجمع وهي النصف للمدبر وثلث حصته الاخر
وكلا استوفى من اخيه شي عتق ثلثه ولو كان الدين عليهما اجمع ارش ما يحيى على المدبر لمولاه ولا
يبطل التدبير ودية لو قيل له وهي قيمة مدبرا ولو قيل المدبر سيده بطل تدبيره اما ان الولد فلا يبطل
حكمها بعتقها لمولاه ولو حي على غير مولاه بعتق ارش الجنانية بقرعة والمولى الجنانية فيها فان
فكاه التدبير باق وان بيع بطل التدبير وصرف الثمن لا المحي عليه ولو كانت الجنانية لا غير مستوعب
فباع بعضه بغير السائة على التدبير ولو مات المولى قبل فكاه العتق ولا يثبت ارش الجنانية في تركه
المولى لكن اوجب قصاصا اقتصر منه وان اوجب مالا اخذ منه يصح تدبير المكاتب فان ادعى مال
المكاتب عتق بها وبطل التدبير وكان ما في يده لسيده وان مات المولى والعرق بالتدبير من
الثلث فان قصر الثلث عتق منه ما يحتمل وليست من مال الكتابة بارائه وكان الباء في مكانه او
لو كانت المدبر احمل بطلان التدبير اما لو قطع على مال لتجمل عتقه لم يبطل التدبير ويجوز تدبير

الحمل ولا يبرئ الا من ولد له ستة اشهر من حين التدبير حكم بالتدبير فيه ولا فلا يجوز تدبير الحمل الرجوع في
تدبيره كالمفضل لا اعتبار برد المولود تدبيره مولا سوا رده فحيات المولى او بعد وفاته قديما ان
التدبير بمنزلة الوصية يجوز الرجوع ويخرج من صلب المولود بالند من الملك فيجوز له استخدام ووطنة
ان كانت جارية لم لا يجوز له بيعه ولا اخراجه ان يوجره عن ملكه ويجوز ان يوجره وله اعتق المدبر تبرعا
في كفارة طهار او قبل او نذر عتق وان لم يرجع لفظا خلافا للشيخ اما المدبر واجبا فهل له ذلك فيه
عند نظر في الكتابة وفيه مطلبان اركانها وفصولها اربعة الماهية و
الصيغة وفيه حبس الكتابة عقد مستقل بنفسه فيفقده الاجازة القبول ليست تبعا للعبد من نفسه
ولا اعتقا بصيغته وهي جائزة بالضرر والاجماع مستحقة مع امانه العبد وقدرته على الكسب فيتاكد مع الناس العبد
ولا يجب ولا يستحق مع فقد احد الوصفين ولا يكره كتابة غيره للكتب لو باع العبد من نفسه بمن مولى حال
لم يصح على الشكال ولا يكون كتابة الكتابة لا تثبت فيها خيار المجلس لنها ليست بجا وتثبت فيها خيار
الشرط صيغة الكتابة ان يقول كاتبتك على كذا اجل معين ونوى العتق عند الاداء ولا يتقرر لان
يقول فاذا اديت فانت حرة مع النية ويقول قبلت او ما شابهه ولو قال اذ اديت لا الفات حرة لم يصح
كتابة ولا اعتقا الكتابة ضربان مطلق وفيه ما يقتصر فيها على الاجل والعوض والنية مع الصيغة و
مشروط وفيه التي زيد فيها على ذلك الرتبة الرق عند العجز وهي كرامة ان كانت مطلقة اجماعا من الطرفين
وان كانت مشروطة فكذلك من طرف السيد مالم يحصل العجز قال الشيخ جائزة من طرف العبد لان له تجزئة
نفسه فيه منع يجوز ان يشترط في الكتابة ما هو سابق بخلاف غير فلو شرط المولى بطل الشرط و
الا قوى بطلان العقد ايضا ويجب الوفاء بالشرط السابق اذ وقع في العقد ولو شرط خدته شهر بعد
العتق بالاداء لم يستعمل جواره السيد وفيه بحثا ليشترط فيه البلوغ فلا
يصح كتابته الصبي وان بلغ عشر او كان مراهما او اذن له الولي ليشترط فيه العقل ولو كانت المحن
لم يصح ولو كان المحن بعوره وكانت في زمن صحته ولو ادعى العبد الكتابة فيها وادعى وقوعها
حالة المحن قد فو المولى بخلاف دأه العقل وليس لولي الطفل المحن كتابة عندها سواء
كان المولى با او غيره وان فعل كان ما يرد به العبد للسيد ولا يعتق به ولو قيل بالجواز مع الصبي
كان وجهها ليشترط فيه الاختيار فلو كانت المكروه لم يقع بشرط فيه زوال العجز بالفلس والسف فلو كان

يجوز الرجوع في تدبيره من الثلث وهذا اذا هو ولد له ولد للمدبر بامر الله تعالى في الثلث من شهره

حدها عبده لم يصح ولا بد من القصد فلا اعتبار بعبارة الشاهي والنايم والغافل والسكران يصح
كتابة الذي فاذا كانت مثله على اخر او خنزير وتا بصاحا الكفر حصل العتق لا بمعنى ان الحاكم يحكم بعبته
لا يستعرض له كما يحكم ببقاء الروجة لوزوجها على اخر او خنزير وتا بصا ثم اسلما ولو تقابضا بعد الاسلام
قبل التراجع ابطال الحاكم الاقباض وحكم على المكاتب بقيمة عند استحلاله ولا يبطل الكتابة ولو توافعا بعد
الاسلام قبل التقابض فكذلك ولو تقابضا البعض حاله الكفر وجبت قيمة البائة وكذا يحكم لو اسلم احدا
لو اسلم العبد خاصة بيع على مولا وليس للمولا كتابة ولو اشترى الذي مسلم يصح ولو اسلم مكاتب الذي لم
يبطل الكتابة ولا يباع على مولا فان عجز ورف بيع عليه الحرب يصح ان يملك فبيع كتابته سواء كان في
دار الحرب والاسلام فان دخل مسامنين لم يعرض الحاكم لهما فان توافعا اليه الزمها حكم الكتابة ان كان
صححة والامن لهما فسادها وان دخل وقد اكر احداهما الاخر بطلت الكتابة لان العبدان فخر
سيد وملاك وان فخر السيد على رده رفيقا بطلت وان دخله مسامنين لم يمنع من الرجوع ولو لم يرد
السيد فامتنع المكاتب من بيعه على طاعته وخير السيد بين المقام للاستيفاء وعقد الذمة مع طول المدة
وبين التوكيل فيه فيعتق مع الاداء ومحرر المكاتب مع الاداء بين عقد الامان النفس ولو كانت في دار الحرب
فهرب السا طلت الكتابة سواء دخل مسلما او لا ولا يبطل ولو جاء بادن مولا فان سبي سيده وقبل
انقلبت الكتابة الى ورثته وان من عليه الامام او فادما وهربا لكتابة بحالها وان استرق فكذلك
ان اعتق وان مات او قتل فالمكاتب للمسلمين يعتق الله باده المال اليهم وليست قوته مع العجز والمكاتب
بالاداء والسيد يرق لو كانت المسلم عنده ثم ظهر المشركون فاسروا المكاتب من الدار لدار الحرب لم يكره
والكتابة باقية وكذا لو دخل الكافر فامان وكاتب عنده ثم ظهر المشركون ففخره المكاتب فانتقل منهم
او عليهم المسلمون فان كتابة باقية وقوى الشيخ وجوب تحليته مثل المدة التي حبسه المشركون ليكتب
وكذا لو كانت عبده ثم خسه يقوى عنده في الاول العدم وفي الثاني لزوم الاجرة فخط ما اخبرناه ان ادى
لطلول والاخر مولا ولو لم ينقل دخل عليه المال فالوصال للمولى فتح الكتابة وان لم يرجع الحاكم فان جاء ولم يرجع
ملاصحه الفسخ فان ادعاه واقام البينة به عند الشيخ ابطال الفسخ ورفع المال للسيد لو كانت في دار الحرب
وجاء بادن سيده استمرت الكتابة وان كان بجراذه فهو فاهله على نفسه فملكها او يعتق يبطل الكتابة
ثم يخرج بين الاقامة عقد الذمة وبين الحقوق بدار الحرب المرتد عن فطرة يزول تصرفه عن امواله فلو كانت له

بصح واما المنة عن عرفة وراكات قبل حجر الحام عليه احتل البطلان والصحة فان ادى العبد قبل الحجر اليه
عنى بالاداء وان ادى بعد الحام عتق وان دفع لا مولا لم يصح الدفع ولا يعق وان كان باقيا ودفعه
لا الحام وعتق وان تلف هلك من ممانه فان دفع غيره على الحام وان كان له تجزئة فان اسلم السيد كان
عليه ان يحتسب له بما دفع ويعق عليه والوقف وان اسلم المولى على الصحة والا البطلان وان كانت
بعد الحجر فالوجه البطلان واما لو كانت السيد ثم ارتد فان الكتابة لا يبطل قطعا لكن الدفع لا الامام
فان دفع لا المنة فالحكم كما تقدم في المنة قبل الكتابة المرض يصح كتابته فان من الاصل و
ان مات فيه تحت من الثلث فالزاد موقوف على اجارة الوارث ولو كانت تحت ووضع الخوف في المرض
اعمر باخروج الاقل من الثلث فان كانت قيمة الرقبة اقل فليس لهم سواها ولا يحرم نفسه ان كانت الخوم
اقل فليس لهم غيرها وكذا لو اوصى موضع الخوم عنه او باعتقه ولو اقر في المرض بقبض نحو من مكاتبه
في الصحة قبل من الاصل مع اشتها القيمة والامر بالثلث والعقد في جميعه لا يشترط فيه التكليف فلا
يصح كتابة الصبي وان كان ميمرا ولا الجنون ولا يعق احدهما مع الاداء ويصح عبوره ادراة وقت اقامة
قوى الشيخ اسلم الاسلام العبد اذا كان السيد مسلما ولو كانت السيد عبدا الكافر لم يصح وان كان ذميا
وهو قول الناس في قوى الشيخ انما يشترط كتابة الجميع مع اتحاد المالك ولو كانت نصف عدم يصح وعنده
في نظر ولو كان النصف الاخر حر اجمع اجماعا وكذا لو كان رقيقا لغيره واذن ولا يسرى الكتابة لاحصه
الشريك ولو لم ياذن قال لا يصح ومع الاذن والاداء وقال يعق ويتقوم عليه حصه الشريك ولا يرجع
على العبد ولو ادى العبد نصف كسبه الشريك فان دفعه في الكتابة لم يعق به وليس له دفع جميع
كسبه المكاتب لو كان ثلثه حر وثلثه مكاتب وثلثه رقيقا فدرت حره لم يحر واخذ حره المكاتب من
بينهم الرقاب فله صرف جميعه في الكتابة لو كانتا معاه سواء اتفق العبد او يرق وسواء
اتفقت حصتها او اختلفت وسواء اتفقا في العوض مع ستاويهما في الحصص واختلفا وسواء
اتفقا اختلافهما مع الاختلاف في البدل او اختلفا مع اتفاق البدل او اختلفا ولو كانا مع عوض
واحد قسما على قدر ملكهما ولو كانا لم يكن له الدفع لا احدهما خاصة فان دفع اليه وحده كان
لها ولو اذن احدهما بصاحب جاز وكانا ثم عجز احدهما وامر الثاني ابقاء الكتابة في نصيب با
لانظام مع ولو مات المولى بغير احد الوارثين فانظر الاخرى نصيبه مع العوض وفيه

مباحات العوض بشرط في الكتابة فلو جردت عنه لم يصح ويشترط ان يكون ذميا فان العبد ملك غيره اذا مال
له وهل بشرط الاجل قال الشيخ نعم والا قرب المنع فعلى قول الشيخ لا يجزى بل يجوز ان يكون واحدا ثم يجب
تعيينه فلو كانه وشروط اجلا مجهولا لم يصح اجماعا بشرط في العوض ان يكون معلومة الوصف والقدرة لو
جهل احدهما لم يصح ولو كانتا على عبد مطلق بطلت ولم يجز عبدا وسط ولا بد وان يكون وقت الاداء معلوما
جاز فان قال يورى الى هذه العشرتين وعن طرفه المدة بطل الاداء لجهالة وقت الاداء ولو كانتا
اجلين مختلفين كسنة وعشرين جاز وهكذا في كل اجل يصح التساوي فيه والتفاضل والافترق
العوض المطلق انصرف الى المولود والبطلان العوضان كان من الاثنان فان كان النظر واحدا او
غالبا كفى الاطلاق ولا وجب التعيين وان كان من الاجزاء وجب نصف السلم سواء كان
حيوانا او غيره ولو كان منفعة جاز بشرط علمها كخدمة شهر وخياط ثوب بناء دار معلومين ويجوز
ان يجمع بين منفعة وعين ولو كانتا على خدمة شهر وديار صح فان اطلق كان الديار حلالا وان فقه
باجل لزم سواء كان عقيب الشهر او يتقدا او في اثناء او من اخره باجل اخر فان مرض العبد
للمدة او بعضه بطلت الكتابة لتعدد العوض لا بشرط في مدة المنفعة انصا لها بالعقد
فلو كانتا على خدمة شهر بعد شهر صح ومنع الشيخ ضعيف ولو قال ان يخدمني شهر امز وقني
هذا ثم شهر عقيب هذا الشهر وكذا لو قال علي ان يخدمني شهر او خياط ثوبا بعقب الشهر والحالة
الخدمة يكتفي لانها معلومة بالعرف ويلزم خدمة مثله ولو قال علي مائة شهر لم يجر لجهالة الاحكام
المختلفة يجوز اجتماعها مع عدم كسبه واحد ولو كانتا ببيع شيئا بعوض واحد صح
يقسط العوض عليهما بالعتق وكذا لو ضم الى الكتابة غيرها من عقود المعاوضات لا بشرط في العوض
فقد اصاب بل يجوز على كل قليل وكثير بشرط العلم بقدره ووصفه وصفا يشتمل على كل ما يتقارن
التمس لاجله ويكره ان يخالف به القيمة وان كانتا على جنس لم يلزم قبض غيره وان اعطى خير امز القدر
المشترط فان كان يتفق من جميع ما يتفق فيه المسمى لزم القبول وان كان لا يتفق في بعض البدل ان لا
سقوطهما المسمى لم يلزم لو كانتا على صفة صح وليسقط العوض على قدر قيمتهما ويعبر الفقه
وقت العدم ومن ادى حصته عتق وان لم يود الاخر ومن عجز بينهما وخاصة لو بشرط كفالة كل
واحد منهما صاحبه ضمانا عليه لو استوفى من احدهما وهي التجبين فالوجه الصبر دام حيا لرجاء

التذكر فان ذكره عتق المسمى فان ادعى الآخر الاداء حلف المولى وبقي على محرم فان نكل عتق ايضا فان مات المولى
قبل الذكر اقرع الورثة وحلفوا الاخر على نفي العلم اذ ادعاه عليهم ويتعدد اليهم بتعددهم فان اقام احدهما
البينة بالاداء عتق اركان قبل الفرقة ورق الاخران عجز والا نفي على كفايته واركاب بعدها احتمال ذلك
ايضا لان مرفعه ليست مقابلة كاشفة والبينة اقوى منهما وارتقاء معا وكذا الحث لذكر السيد المودى
عنهما لو ادعى من قبله قيمة من الثلث المكاتبين ضعفه بما نذر اداءها بالسوية وكون الفاضل عن قيمته
فرضا على الاخر او ربيعة عند السيد وادعى من كثرة الاداء على القيمة قوى الشيخ تقديم الاول لان
برهم على المال بالسوى ويحتمل الثالث عملا بالظالم المقتضى لاداء كل واحد ما عليه ازيد ويحتمل التفصيل
فان كان المودى جميع الحق فالاول وان كان البعض والثاني لو ادعى احد المكاتبين عن صاحبه قبل
العتق والسيد جاهل لم يصح مرفع الاداء الى المودى ان حل عليه الاستدرة او جعل امانة واركاب عالما بان
قال هذا عن صاحبي فالوجه جواز الرجوع به على الرقيق اركان باذنه والافلا وان كان بعد العتق صح فان
ما عتق به باذنه ورجع والافلا وان ادى لم يعتق به باذنه فهو فرض عليه فان كان معه ما بقي بالفرض و
مال الكتابة مرفعهما والاقدم مع الشاح الدين ولو كانا السيدى فادى احدهما عن رقيق بعد العتق
صح مطلقا وان كان قبله لم يصح وان علم الفايض لم يرض المالك وله الرجوع على الفايض لرفع
الفيض فاسدا والعدم الرقة المقتضية لنفسها لو ظهر استحقاق العوض المدفوع بطل الدفع
وحكم بنفسها العتق فان دفع غيره عتق مع بقاء الاجل وازمات قبل الدفع ثانيا مات عبدا وان
ظهر معسا وان مرض به المولى استقر العتق واخباره مع الاربق فله والا قرب ان له الرد وبطلان
العتق ولو بلغت العين عند السيد او حدث فمنها عند استقرار الارش وعاد حكم الرقة العبدان
عجز عن الارش استقر المولى ويحتمل مع تعدد عيب خروجه بالاول مع ارش الحادث ولو قال السيد بعد
قبض المسخو هذا حر او اب حرم محكم بعينه لان ظاهره الاخبار ولو ادعى العبد العتق بذلك قدّم
قول السيد لو كان العوض مؤجلا فرفع العبد قبله لم يجب على المولى قبوله سواء كان عليه ضمان
في التقديم والا
في الاحكام وفيه فضول في تصرفاته وفيه محاش المكاتب
كالحر في التصرفات الا في ما فيه ينزع او خطر فلا ينفك عتقه ولا هبته ولا شرا قريبه بالمحاباة ولا يبيع
بالعين ولا يبيع بالسنة وان تصاعف الثمن ويحتمل الجواز مع الرهن والضمين ويجوز ان

ليشترى نسبتا وليس له الطعام ولا اعارة رامة ولا تدفع المبيع قبل قبض الثمن ولا مكاتب ولا تروج عبده ولا امته وان
كان على وجه فلا يسرى خوفا من طلق الجارية ولا يقبل هبة من يعتق عليه من انتقاء كسبه ولا يزوج المكاتب ولا يكثر الا
بالصيام فلو كفر بغيره منعت او اطعام لم يحرى في الاجزاء مع اذن المولى بطر ولا يفرض ماله ولو فعل جميع ذلك
باذن مولاه صح لو فعل احده هذه العقود لعرض المولى وقع باطلا فلو عتق بالاداء لم يعد شيئا منها لو عتق
تبعه باذن مولاه بعد سواء عاد الى المالك للعجز او لا يمكن مع العود الولاء للمولى ومع العتق له فيكون موقفا
قبل المالكين فان مات قبلهما اوقيا استقر للسيد ولومات العتق فالوجه انفاق الميراث حتى يعتق
فيكون له او يعجز او يموت فلا السيد لو اشترى من يعتق على سيد صح فان عجز مرجع الى السيد وعتق عليه و
كذا لو قبله في المينة او الوصية ولو اشترى باه لم يصح بدون اذن المولى ولا اذن صح ولا يملك بعبه ويكون
موقفا على كفايته وينفق عليه حكم المالك لا وكذا الواصى له به فاذا قبله ولا ضرر في قوله بان
يكون مكاتب فالأقرب جواز قوله وان لم ياذن المولى وعلى التقديرين ان اعتق المكاتب عتق الاب بعفته و
ان عجز استقر المولى كلما يكسبه المكاتب فله قبل الاداء وبعده ولو سال الناس لم يكن للمولى منعه وان
شرط فالوجه بطلان الشرط لو تزوجت المكاتب كان العقد موقفا على رضا المولى فان كانت مطلقة
ومع اذن يملك المهر وهو ليس للمكاتب وطى امته بدون اذن وان كان مطلقا فان استولد فولد
لحكمه يعتق بعفته ويرق برقه والا قرب ان امته متولدة مع العتق ليس له ان يجمع حاحر لزيد و
له البيع والشراء اجماعا والنفقة فيما يدينه على نسبه بالمعروف وعلى رقيقه من سيده وافراره بالبيع والشراء
والعيب والدين والا قرب ثبوت نفقة وبين المولى وله السمسرة بعد اولا فان شرط المولى في الكتابة
عدمه في بطلان شرطه ونظره مع بقوى الاشكال في صحة الكتابة وعلى المحل له رد فان عجز انه ليس للمولى عجز
الامع العجز عن الاداء لو حرم عبد المكاتب كان له افتكاكه بالارش فان قصر عنه قيمة الاب على اشكال
في تصرفات السيد وفيه محاش ينقطع بالكتابة تصرفات المولى عن رقة العبد الا ان يعجز مع اشراط
العودة في الرق عند فليس يتبعه بدون ذلك ولا هبته ولا عمل المالك منه وليس له التصرف في ماله الا بما
يتعلق بالاستيفاء سواء كانت الكتابة مطلقة او مشروطة الا قرب عندى ان للسيد مع الخوم وان
كانت الكتابة مشروطة ويحرم على قول الشيخ عدم الجواز صح ان قبض المشتري الخوم والوجه العتق
لان المشتري كالوكيل فيرد عليه العتق على قولنا ظاهر لو اوصى السيد بمال الكتابة لو حرم صح فان

سلم مال الكتابة لا الموصى له عتق وكذا الوارث منه وان اعتقه لم يصح وان عجز فاستقر الوارث
كان قبضه الموصى له ملكا بالوصية والامر في تجزئة الوارث وان اراد الموصى له انظاره ويبطل
الموصى له بالتجزئة ولو اراد الوارث انظاره لم يملك الموصى له تجزئة ولو اوصى به للمساكين ونصبت
فيها للفقرة لم يبر المكاتب ببراءة القيمة ولا يدفعه المالك المساكين بل يدفعه القيم ولو اوصى بدفع المال
لا عرفة تعين القضاء ومنه وان وصى بقضاء ديونه مطلقا كان على المكاتب الجميع بين الورثة والوصى
بقضاء الدين ويدفع اليهم بحضرة ليس للمولى وطز المكاتب بالملك ولا بالعقد سواء كانت مطلقة
او مشروطة وسواء شرط النكاح عقد الكتابة او لا فان طارعه وعنه عزهت ويقرر المشبهة مع الشرط
وعدمه والوجه ثبوت المهر عليه لها سواء طارعه واكرهها ولو كره الوطن فان كان قبل اداء المهر لم
يتعد المهر الا تعدد وهل يصار للمولى ولو ولدت منه الاقرب لك فيعتق عند موت مولاها من
نصيب لها مع العجز والولد حر ولا قيمة عليه وليس له وطز سب المكاتب وتغير لو فعله والمهر
موقوف بملكه ان اعتقت بعق الام ولو اوجدها فاقرباها ام ولد على اشكال والولد حر
لا قيمة عليه لئلا كان امها لا يملكها ولا مولدها وليس له وعلى جارية مكاتبه ويا تم لو فعل وغيره
وعليه المهر السيد والولد حر ويصير ام ولد وله قيمتها للسيد وهل يحجب قيمة الولد اشكال
التغير الذي اوجبه انما هو للعالم منها ولو جهلا فلا تغير ولو جهل احدها غير الآخر ليس
للمولى اجبار المكاتب على النكاح ولا على المكاتب ولا يملكه احدها وليس لواحد منهما التزوج
بدون اذنه وكذا البحث من ثبوت المكاتب ولو اتفق على التزوج صح لو كانت لحد الشريكين لم
يكن لاحدهما وطعما فان حالها تكرار مع العلم وعلى كل منهما مهر مثلها كلا ولو وطى احدها غير
وعلقه مهر المثل ويقاص قدر نصيبه مع التاخير بين عوض الكتابة ومهر المثل والحلول وباحد
المهر يدفعه وطى الغير ولو عجزت ودفعت بعد قبض المهر من الواطى انشابه بالسوم بقاء
وان كان قبله فان كان في يدها مال بقدر المثل دفعة غير الواطى ولا يرث ذمة الواطى غير النصف
وعجزه لآخر النصف حكم ولد المكاتب وفيه حجب لا يجوز للمولى وطى
المكاتب ما تقدم فان وطى فالولد حر والكتابة بحالها وهي ام ولد فان ادت قبل موت السيد
عتقت ولا جعلت في نصيب لها المولى قبل الاداء وكذا الوارث فيها مولاها للعجز ولو كانت

سيدا

سيدا ولا يحجر قبل الاداء بطل الكتابة لو ولدت بعد الكتابة من زنا او من مملوك او من حر مع شرط الرقة
لم يسر الكتابة لا الولد بل يكون موقفا بعق يعقها ويسرق برقها ولد الحر حر ولو كان احدا بوبه
رقا فان شرطت رقبته تبعه والا كان حرا سواء كان الرقيق الاب والام وولد الام من سيدها حر من زنا رق
وكذا من العبد وولد المدبر وولد المكاتب موقوف على ما تقدم لو قبل هذا الولد احملا صيرة القيمة
للسيد لان امره لو قبلت كانت قيمتها لسيدا ولا للام لملك الصرفة فيه مع كونه رقا فلا يستحق
قيمة وفواه الشيخ ولو حنى عليه واكسب لا قوى انه موقوف بملكه ان عتق والا فليس له فان استرق
امر على العجز كان لها الاستعانة به ولو مات الولد قبل عتق الام فكسب قيمته لو قبل ونفقت من كسبه
فان مضرت فالاقوى على السيد لانه يسرق مع العجز ويحمل احد الناقص من بيت المال ولو عتقه مولاها
فان قلنا كسبه السيد وان موقوف وليس سلام الاستعانة به عند العجز صح وان قلنا للام او بالوفقة
مع جواز الاستعانة لم سفدوا اقوى عند تعدد على التقديرين ولا يثبت للمكاتب كامر وقد مضى
ولو ادبها ان كان من حره فهو وان كان من امه فهو موقوف وليس للسيد في طلبها لو كانت انثى
كما ام ليس له وصالحه فان وطن ما ظهر موقوف ولو اوجدها الحقة النفس كانت ام ولد وليس
عليه قيمة الولد ولو اكتسب ولد بنت المكاتب او ابنتها اتفق عليه منه ووجه الباء ولم يكن للسيد
اخذة ولو ولدت المكاتب من مولاها فقد تقدم حكم ولدها فان ولدت بعد ذلك اخر من
زوج حر فهو حر الا ان يشترط المولى بتبعيته للام فيكون كامه وكذا لو كان كام وكذا لو كان مريزا
فان اعتقت امه بالاداء عتق وان عجزت استقرت ولو تمت السيد قبل الاداء والعجز جعلت في نصيب ولدها
وعتقت وعتق ولدها بالبيعة لها لو ادعى المولى تقدم الولادة على الكتابة وادعت المكاتب بغيرها
ليتبعا الولد قدم قول المولى مع البين ولو ادعى ملكية ولد المكاتب وادعى المكاتب ملكية فالقول
قول المكاتب مع البين لثبوت مدة دون المولى وصورة ان يتزوج المكاتب بامه مولاها ثم يشترطها
والولد حال الزوجية للمولى وبعد الشراء للمكاتب لانه امرته ففارق الاولى لان البتة على الملكية لا الوقف
اذا كانتا ثم وطها احدها فاست بولد بعد الاستبراء من وطئ ثم يلحق بالسيد وهو ولد مكاتب من
زوج او زنا وقد تقدم وان اس قبله لحق به وهو حر ونصيبه من الام ام ولد على الواطى نصيب
الشريك وهو باجمعها مكاتب بعق بالاداء فان عجزت رقت ونصفها ام ولد بعق النصف من نصيب

الولد ولا يقوم الباقي عليه ولا على الوارث ولو كان موسر أقوم عليه لسأله الأخبار العتق وحتمل النجوم
في الحال فتبطل الكتابة فيه وصار جميعها أم ولد وبضعها مكاتباً للوطن لعنق بالاداء وليسرى فان
فتح المولى بالبحر كانت أم ولد بعين ثبوته من نصيب لدها والتقوم عند العجز فان أدت عتقت وان
عجزت قوم على الوطن نصيب الشريك وصارت كلها أم ولد والولد حر لاحق بالوطن ولا فيه علة ان
وضعت بعد التقوم وعليه النصفان وضعت قبله ولو وطئها معاً فلا حد وتغتران مع العلم لا بدونه
وعلى كل واحد منهما مهر كامل يطالب به مع عدم الحول احدهما الآخر فان كان في يدها اقتسامها والا
تلف بينهما وان فتحنا قبل القبض سقط عن كل منهما نصفها عليه وقاص في الآخر ولو تقاونا في
مهر المثل بان وطئها احدهما بكر او حسة او محججة والآخر بالصدقة تقاضا في المتساوي ورجع
صاحب الفصل على تركه بنصيب ولو اوصاها احدهما رجوع شريكه بنصف قيمتها عليه و
لو تداعيا تخالفا وسقط حكمه ولو نكل على احدهما الرز نصف القيمة وكذا لو اختلفا في اصل
الوطن لو اختلفت لولد منهن عتقت بان ياتي به اكثر من عشرة اشهر من وطن الاول ولدت
سته من وطن الثاني وهو موقوف معها وان امكن لاحدهما خاصة فهو له ويكون حكمه في وجوب
المهر وقيمة النصف من الام والولد على ما تقدم فيما اذا اختلفا احدهما واما الذي لم يحل من وطئ
فان كان هو الوطن الثاني فان كان وطئ بعد صيرورة جميعها أم ولد للولد ان كان قد فتح والابنية
وبسها وان كان قبل الصيرورة فعليه نصف المهر الاول ان كان فتح الكتابة في نصيبه والا فلها وان
كان هو الاول وجعل عليه المهر كله نصف المهر لها ومع بقاء الكتابة والمستولد مع الفسخ ولو كانت
المستولدة معسر فنصيبه أم ولد ولا يسرى بنصيب شريكه والكتابة مجالها في جميعها وعلى كل واحد
منهما كامل لها فان أدت مال الكتابة عتقت وبطل حكم الاستيلاء وان عجزت وفتحها فنصفها
أم ولد والكسب المهر بينهما ويتقاسمان مع المساوي ويرد الفاضل من هو عليه ثم كل موضع انت
بالولد بعد ان صارت أم ولد لا اول لم يجب على الاول قيمة عينه وكل موضع ادته قبل التقوم فعليه
نصف قيمة للثالث واما الولد مع اعشار الاب نصفه حر ونصفه رق ويجعل المعار جميعه حراً
وان كان الذي لم يحل من وطئ هو الاول فبطل الثالث ما قلناه انه على الاول الا وجوب جميع المهر
للاول فامتنع هنا اذا لم يكن ان يكون وطئ صادق وكونها أم ولد وان امكن التخاذل بها اقرع

بينهما لو ولدت من كل منهما وكذا اعترف به اتفاقا عليه ففسمان الاول ان سفعاً على السابق منها فان أدت عتقت
بالاداء وان عجزت وفتح الكتابة وكانا موسرين فعلى السابق نصف المهر بشريكه وبضعها أم ولد له وليسرى
الاحبا بنفسه اوبه وباء القيمة فتح عليه نصف قيمتها واما الولد وان وضعت بعد صيرورة جميعها
أم ولد فلا شيء عليه وان وضعت قبل ذلك بان يجعل لدفع القيمة مدخل في صيرورتها أم ولد ولم
يدفع الا بعد الوضع وجعل عليه نصف قيمة شريكه واما البات فان كان وطئ بعد صيرورتها أم ولد
فقد وطئ من غير شهنة واولدها حر فعليه العقر وقيمة الولد وان وطئها قبله فعليه نصف مهرها
ونصف قيمة الولد ولا يصير أم ولده وان كان الاول موسراً فالحكم فيه ما مضى واما الثاني فالوجه ان
ولده حر ايضا وعليه قيمة يوخذ منه مع لسانه ولو كان معسر فيهما ولد لهما معا نصفها
أم ولد للاول وبضعها للثالث وان كانت الكتابة باقية على كل واحد منهما مهر كامل وولد كل
واحد منهما حر وعلى ابيه نصف قيمة شريكه ولو كان الاول معسراً حكمة لو كانا معسرين الثالث ان
يختلفا فيه عن كل السبق له فلها المهر على كل واحد منهما وكل واحد منهما نصف قيمة الجارية لحيته و
دع منه ولده عليه فان استوى ما يدعيه وما يقربه نقاصا وتساقطا وان زاد ما يقربه فلا شيء
عليه لتكديس خصمه اياه في اقراره وان زاد ما يدعيه فله اليمين على صاحبة الزيادة ويحتمل القيمة
فيكون أم ولد لم يخرج به القرعة في جانيه المكاتب عليه فيجب ان اذا جنى المكاتب
على سيده عدا في طرف اقتض السب او على مال يثبت في رقة العبد مع التراخي والكتابة بجانيها
على التقديرين واركنت خطا وبشت المال واركنت نفس عدا اقتض الوارث او على مال وان
كانت خطا فالمال اذا مر به هذا وله ان يقدى نفسه في الخط بالارش منها كان كذا في العدا لانه من
مصلحة وبشت المال في ذمة لان السيد معر كاجنبي يجعله معاملته فان وفي ما بيده بالارش و
مال الكتابة اداها وان قصر كان للمولى مطالبة بالارش وتجره فان عجز وفتح الكتابة سقط عنه
المال ان لو كانت الجانية على اجنبي فله القصاص والعفو على مال اركنت عدا والاوجب المال و
تعلق برقبته فان قدان نفسه لم يكن للمولى منع قال السمع والعدا هنا باقل الاخرين من قيمة والارش
ولو كان الارش اكثر افرق لا اذن المولى لانه ابتداء لنفسه باكثر من القيمة وهو لا يملك الترفع والوجوب
عند جوار دفع الاكثر واذا دفع الارش او اقل بشت ذمته وفي اقل الكتابة فان عجز استرقه

السيد انشا وان يخرج عن عوض الجنابة كان لا يجنب بيعه فيها الا بختيار السيد فتكا وبقاء الكتابة
فله ذلك ولو جنى على النفس ما يوجب القصاص فاقص منه كان كالومات لوجني عبد المكاتب اقص
منه العمد وبيع في الخطا والمكاتب او كما به الارش انساوي القيمة او قصر ولو زار لم يكن له ذلك الا بادن
المولى كان عليه حتى غير مال الكتابة كارش الجنابة او ثمن البيع او عوض العرض فان كان للجميع حالا وفيه
مال ولم يخرج عليه حتى في تجيل فصا ماشا وان كان البعض موحلا واراد تجيله صح باذن السيد لا بدونه
لان الثمن يريد بالتجيل فان دفع مال الكتابة او لا عتق وكان الباقي في ذمته ولو جرح الحاكم عليه
لفصوله وسؤال الغرماء فالنظر في ماله للاحكام فيدفع عوض العرض وثن البيع فان وسع لهما والا
بسطة عليهما وان فضل في دفع الارش للسيد تجزئ وان قصر عن الارش كان للسيد دفع الكتابة وبيعه
في الخيار فان فضل شيء فللسيد ولو اسع السيد من الفسخ كان الحاكم ببيعة الجنابة فان اراد السيد
وتيقن ما به العرض وثن البيع فان فضل شيء كان للسيد بالملك لا الكتابة ولو لم يكن في يده مال فاختار
اربا الحقوق والصبر والوفاء به سواء ثبت بعقد المعاوضة او غيرها كالفرض وسائر الدية
بل لهم الرجوع في ذلك متى شاء او اراحوا والمطالبة لم يكن لخصم العرض وثن البيع حتى في رقبته فليس
له تجزئه وللسيد والمجني عليه ان يحراه فطلب الكتابة وقدم حق المجني عليه وان امتنع السيد من تجزئه
ومع المجني عليه حرة الى الحاكم ليفسخ الكتابة ويتبعه الا مقدم السيد لوجني على جماعة عدا اقصر لهم
وحظا ثبت لهم الارش فان قام في يد الارش افلت رقبته به فان فضل شيء صرفه في الكتابة والا
بحره السيد واستقر وان لم يكن هذا مال بيع الجنابات وقسط ثمنه على الجميع سواء تعاقبت الجنابة عليهم و
انفت زانا وسوا كان بعضها قبل التجزئة والباقي بعده او الجميع قبله ولو ابرأ بعضهم وفرضه على
الباقين ولو اخطأ السيد العدا بالارش حسب اليه وقيل باقل الاخرين من قسمته والارش هذا اذا لم يستوف
كل واحدة من الجنابات ولو كانت الجنابة يوجب القصاص في النفس فان جنى دفعة واحدة فاحكم كما
تقدم والا كان للاخير لو قطع يد سيد عدا اقص في الحال ولو عفى عما مال الكتابة الجنابة خطا فلا
له المطالبة في الحال فان وسع ما به الارش ومال الكتابة اداها وعتق وان قصر عجز السيد انشا
فيسقط الارش ومال الكتابة وقبل الانزال فان ادر مل قبل اداء الكتابة فاحكم ما تقدم وان ادر مل
اعتق ولم نصف الدية لو اعتقه السيد قبل الانزال ولا مال في يده لانقضاء المال والرقبة قد انقضا

بعقه ولو كان في يده مال احتل اخذ الارش منه لان له الاستيفاء قبل العتق فكذا بعد لان العتق ليس ابرأ عن
المال وعده لان الاصل في محل الارش الرقبة والمال باع وقد بلغت بالعتق يجوز كتابة العمد في عقد واحد
فيكون كل واحد مكاسا على ما يحض من العوض ولا يتحمل احدهم عن غيره فان جنى بعضهم لزمه حكم جنابته ولا يلزم
غيره شيء منها يجوز ان يملك المكاتب اباه وابنه بان يوهب احدهما فقبول او يطا جارية الا انه لا يتصرف
فيها فان جنى احدهما لم يكن ان يقدم بغير اذن مولاه ثم ان كان للجاني كسب دفع منه والبيع في الجنابة ان
استوعبت قيمته او بقدرها ان لم يستوعب ان لم يحصل رغبة مع الجميع ورفع الفاضل عن الارش الى المكاتب
وكذا الكتابة اذا انت بولد وقلت انه يكون موقوفا معها لا مالها لو كان للمكاتب عبد
مجني بعضهم على بعض جنابة خطا او شيئا عدا سقط حكمها ولو كانت عدا فله القصاص فغالب عدم
وله العفو فان عفى عما لم يثبت اذ لا يتحقق للمولى على عبده مال ولو كان العدا القائل اباه لم يكن له
القصاص لا يقبل به فلا فصل بعبد ولو كان اباه كان له فله ولو كان المقول من العبد ابن القائل
لم يقص ولو كان اباه اقص اذا جنى المكاتب خطا او عدا وعفى عنه على مال يعلق برقبته كالعربان
بادرا به بعقه بعد ولزم لارش الجنابة يمينه بالعتق من البيع وان ادر العدا باده مال الكتابة
عتق وضمن الارش اذا جنى المكاتب جنابته واكثر ثم ادرى مال الكتابة وعتق فعمل القول بضمان
اقل من قيمته وارش الجنابة قال الشيخ في هذا قولان احدهما انه يضمن اقل الاخرين من قيمته وحبابة كل
واحد لان حباه افترضت ذلك وقد منع منه باده وعتقه فضمنه والثاني انه يضمن اقل الاخرين
من قيمته وارش سائر الجنابات والظاهر ان القولين للجمهور ثم اخار الشيخ الثاني لمتعلق الجنابات
اجمع برقبته فاذا اتلفها بالعتق لم يضمن الا الرقبة وكذا ان اعتقه سيده ولو عجز السيد ورده في
الرق صامها فللسيد وتسليم لساع في الجنابات واداه فعلا لا اقل من قيمته وارش الجنابات
واخاره الشيخ وقيل بارش الجنابات بالغة ما بلغت ولو نفي على الكبار من غير تجزئة واختار ان فدف
نفسه فدراها باقل الاخرين من ارش كل جنابة او القيمة وقيل باقل من ارش جميع الجنابات او القيمة
واختاره الشيخ لوجني عبد المكاتب على خطا او عدا وعفى عما مال سقط حكم الجنابة لان المولى
لا يثبت له للمولى على عبده مال والاب هنا عبد ولو ملك المكاتب اباه ثم جنى عليه عدا كان للاب
القصاص لان حكم الاب مع حكم الاخوات ليس له ببعه والتصرف فيه والابن ثبت له الحكم المحمي بعقد

الكتابة لهما متساويان وليس للمولى الاقصاص من مالكة في غير هذا الموضع. لو فعل عبد المكاتب ما
يوجب بغيره كان للمكاتب بغيره وكذا لو فعل ما يوجب حدا على ما رواه علماءنا اذا اهل المكاتب انفسحت
الكتابة كانت مشروطة او مطلقة مع عدم الاداء وكان للسيد قيمته على العامل وتركه ولو كان
العامل السيد كان ما تركه له ولو جنى عليه بما دون النفس والارث الجاني السيد وافق على مال الكتابة
جسدا نقاصا بما حل واحد المكاتب الباقي والاخذ للجميع ولو اخذ الارش قبل الاندخال ثم سرت
لا النفس قبل العتق بالاداء انفسحت الكتابة والسيد مطالبة الجاني بباية القيمة وان سرت بعد العتق
به فاعل الجاني تمام الدية لو لم يورث المكاتب ولو كان السيد هو الجاني اخذ منه باقى الدية لو رثته فان لم
يكن له وارث فلا امام اذا جنى على المكاتب المشروط عبد ومكاتب مثله ثم مملكت السيد منه
عن القصاص سواء كان العبد للمولى او اجنبي وقوى الشيخ منع المكاتب عن القصاص حتى عبد مولا
الا بانه وله ان يعفو عن المال ولا على غيره مال ومطلقا فيسقط المال ولا اغراض للمولى اما لو كانت
الجناية خطأ وعفى عن المال كان للمولى منه وكذا لو جنى على بعض الارش وصالح ببعضه
اذا اهل المكاتب فهو كما لو تمت فان كان العامل المولى لم يثبت عليه شيء وان كان اجنبيا ثبتت
القيمة لا غير ان كان حرا والا كان للمولى القصاص وان جنى على طرفه فان كان المولى فلا قصاص و
كذا ان كان اجنبيا حرا والارش للمكاتب وان كان مملوكا فلا القصاص المطلق اذا ادى من
مكانه شيئا آخر منه بحسابه فان جنى بعد تحرير بعضه على حرا ومكاتب مساو له او كانت حرة الجاني
اقل منه وان جنى على مملوك او على مكاتب اقل حرة منه لم يقتص منه بل يلزم من ارش الجناية بقدر ما فيه
من الحرية وتعلق برقبة بقدر رقبة ولو كانت الجناية خطأ تعلق بالعاقلة قدر الحرية وبقية قد
الرقبة والمولى ان يفدى قدر الرقبة بنصيبها من ارش الجناية سواء كانت الجناية على عبد او حرا ولو
جنى على هذا المكاتب حرا ومن حريته ازيد فلا قصاص عليه الارش وان كان مرقا اقتصر منه
في الوصية له وبه وفيه مجتث لا يجوز الوصية برقبة المكاتب وان كان مشروطا
فان عجز ورق الكتابة صح وكذا يصح الوصية لوقوعها فاسدة ولو اوصى له برقبة مع العجز وفسخ
الكتابة صح وكذا يصح الوصية بمال الكتابة ولو قال ان عجز ورق فهو لك بعد موتى صححت
الوصية اذا عجز في حياة الموصي وان عجز بعد موته لم يستحقه ولو قال ان عجز بعد موتى فهو

للمالك

لكن كان تغليقا للوصية على صفة بوصية بعد العتق الموت ولو وصى له بما يحمله المكاتب صح فان عمل
شيئا فهو للموصي له وان عجز لم يجز حتى صلت بخوم يطلب صلته اذا وصى برقبة مع العجز والاسترقاق
ومال الكتابة لو احدث وكذا الاثنين فان ادى لصلته المال وابعده منه عتق ويطلب صيته الرقبة
وان عجز فالوجه انه ليس للموصي له بالرقبة استرقاقا وان عجز الوارث واسترقاقا اسقط لا الموصي له بالرقبة
ويطلب الوصية بالمال ولو كان الموصي له بالمال فقد قبض منه شيئا كان له ولو اوصى بالرقبة ان
عجز فخر فالوجه ان للموصي له استرقاقا فان اختلف هو والموصي له بالمال في فسخ الكتابة عقدا يعجز
قدم قول صاحب الرقبة وكذا ان اختلف صاحب الرقبة والوارث اذا اوصى بمال الكتابة صححت
الوصية من الثلث فان اداه عتق وان عجز كان للوارث الفسخ فيبطل الوصية معه فالوطلب
الموصي له الصبر قدم قول الوارث ان كانت الكتابة فاسدة فوصى بما ذمته يطلب الوصية
له ولو اوصى له برقبة او بما يقتضيه منه صححت يصح الوصية للمكاتب مطلقا من مولا فاذا قال
صعوا عليه اكثر ما عليه وضع النصف وزيادة والعين في قدر الزيادة المسببة الوارث ولو
قال صعوا عنه اكثر ما عليه مثله وضع الكل ويطلب الزيادة ولا سفا محالها اذا قال صعوا عنه
ما شاء من كتابة فشا للجميع لم يصح وان شاء الاكثر صح ولو قال صعوا عنه ما شاء ولم يقبل بقوله من
كتابة او من مال الكتابة قوى الشيخ انه كالاول عملا بالعرف ويحتمل انه شاء هنا للجميع وضع
لتناول اللفظ له بخلاف الاولى لان من التبعيض هناك ولو قال صعوا عنه بعض كتابة او
بعض ما عليه وضع ما شاء الوارث وان قل من اول خوم او من اخرها وكذا لو قال صعوا عنه ما
شئت او ما عجب او ما يفعل او ما يكثر او ما يعظم لا غير ذلك لو قال صعوا عنه خما من خوم عجز الوارث في
وضع اي خم شاء سواء كانت خوم متفقة او مختلفة ولو قال صعوا عنه اي خم شاء كان ذلك الى مسببه
فيلزمهم وضع ما يختاره ولو قال صعوا اكثر خوم وضعوا عنه اكثرها مالا وان قال صعوا عنه اكثر خوم
لزمهم وضع اكثر من نصفها ويحتمل ان يقصر في ذلك الى واحد منها اكثرها مالا كما قلنا في اكثر خوم
ولو شئت الخوم تعين الاول ولو قال صعوا عنه اوسط خوم ولم يكن فيها الاوسط واحد
يفرض ان يكون متساوية القدر والاجل وعددها مفر كالثالث فالأوسط الثاني والخمسة الأول
الثالث واوسط السبعة الرابع وهكذا وان كان عددها من زوجا وهو مختلف المقدار

فبعضها مائة وبعضها مائتان وبعضها ثلثمائة والاوسط المائتان لسبعين وان كان متساوية المقدار
مختلفة الاجل بان يكون اثنان من الشهر واحد للشهرين وواحد لثلاثة بضرب الوصية فما لا شهرين
وان اتفقت هذه المعاد في واحد بعيت الوصية فيه وان كان لها اوسط في القدر واوسط في
الاجل واوسط في العدد تخالف بعضها بعضا اختار الوارث في وضع ما شاء والقول قوله
مع اليقين في عدم علمه بما اراد الموصي ثم تعين ما شاء وقوى الشيخ هنا القرعة وكذا تعين الوارث
لو كان فيها اوسطان والواحد اوسط كل عدد ونزول اثنان اوسط كل شفع كالسنة اوسط
اثنان وبها الثالث والرابع واوسط الثمانية الرابع والخامس لان الوسط ان يكون ما بعده
السابق وكذا لو اوصى للعبر باوسط بخوم اذا اعتق مكانة في عرض الوفاة وبراء من مال الكتابة
خرج من الثلث على الاقوى فان كان الثلث بقدر الاقل من قيمته ومال الكتابة عتق وان قصر الثلث
عند عتق ما يحمله الثلث وبطلت الزايد واستسعى في باقية الكتابة فان عجز استرق الوتر بقدر الباقي
ولو بر المريض بعد العتق والبراء الزم العتق والبراء ولو اوصى بعتق المكاتب فمات وكما لو سواه
ولم يحل مال الكتابة عتق ثلثه مجزأ ولا ينتظر حلول الكتابة لان ادى حصل للوارث المال وان عجز
استرقوا ثلثه مكاتباً بغير عتقها اداء عليه والمريض اذا كانت عنده وبر الرمت وان مات في مرضه
اعتبر في الثلث كالمنزلة الهبة اذ هو معاملة بحاله على مال وان خرجت قيمة من الثلث بعت
الكتابة فيلحق بجمع ويتعق عند اداء المال وان لم يكن سواه صحت في ثلثه فان ادى حصته من مال
الكتابة عتق وبطلت الكتابة في الزايد ولا يحسب من الثلث مال الكتابة
في احكام الكتابة المطلق فربما ان الكتابة مطلقة ومشروطة فالملقة ان يكتب على نحو مخصوص
في اوقات مخصوصة ولا يذكر هذا الرق عند العجز فان ادى شيئا من كتابة عتق مجزأ ولا سبيل للارده في
الرق وان عجز فيما بعد كان على الامام ان يودي ما بقي عليه من سهم الرقاب ان لم يكن اذ كان ما هو اهم كات
لسيده منه بقدر ما يعود له من نفسه بقدر ما تحرر منه فان هاهنا مولا محج وكان له كسب يوم وكسب
سيد لسيد فان مات هذا المكاتب ترك مالا واولاد او رق منه مولا بقدر ما بقي من العبودية وكانت
الباء في لولده والاحرار ولو كانت المكاتب في رق الولد لعبد الكتابة مائة له كان حكم ولده ليرث
منه مولى الاب بقدر ما بقي على ابنه فان ادى الابن ما كان بقي على الاب صار حراً لا سبيل لمولا عليه وان

يكره له مال استسعا مولى الاب فيما بقي فان اداء صار حراً وهذا المطلق يورث ويورث بحساب عتق
منه ويبيع الميراث بقدر ما بقي من الرق وكذا ان اوصى له محج له منها بقدر ما عتق وان فعل ما يوجب
حدا اقيم عليه بقدر ما تحرر حتى الحرية والباء في حد الرقة ولا يتقص منه وعليه من الارش بقدر ما تحرر
يتعلق برقة بضرب الرقة فيفقد مولا ان شاء ولا يقص له من الحر وله من الارش بمقدار ما تحرر منه
بالسنة لقيمة العبد وكما يتعلق بدفعه يطالب بكسبه وما يجب عن خطائه فيعلم الامام لانه عاقلته
الا ان يكون مولا شرط ولا وه وسعد وصيته هذا المطلق بمقدار ما تحرر منه في ثلثه والباء في اللوثة
ومردودة في بضرب الرقة ويؤخذ من كسبه بمقدار ما تحرر منه استدانة وبضرب الرقة يؤخذ
من مولا ان استدانة لادنه وان استدانة بغير اذن مولا تغلو جميعه بكسبه بعضه منه دين
الغنى والباء في بدنه وببر شيد وان وطى السيد المطلقة حد بمقدار ما تحرر فيها وادري عنه
بمقدار الرق ويجب عليها مثل ذلك اذ لم يستكرها وليس لها ان يزوح الابان سيدها فان
فعلت بطل الكاح فان اذن وفادت بعضها مكاتبها ورزقت اولا كان حكم ولدها حكمها
ليرث منهم بحسب ما بقي من ثمنها ويعتق بحسب ما اغتق اذا كان تزويجها مملوك او بحر شرط عليه
عليه رقة الولد وان كان محرراً غير شرط فالولد احراً والحكم في المهر على ما تقدم وليس للمطلق ان
يتصرف في نفسه بالتزويج ولا بهبته للمال ولا بالعق ولا يتصرف بالبيع والشراء خاصة
في الواحق وفيه بحثا الكتابة الفاسدة لا يتعلق بها حكم بل يقع لاعسه ولا يتعق الكاتب
بالاداء ولا بالبراء ولا يملك العبد الكسب بل هو لمولا اذ اجن المولى بعد العقد الكتابة لم يبطل كالتوا
ومو قرض المال وليه فان دفع العبد اليه حال جنونه لم يعتد بذلك الدفع ولو جن العبد بعد العقد لم
يبطل ايضاً لكن لو ادى للمال حال جنونه لا مولا عتق لو ادعى العبد الكتابة مصدقة الوارثان ثبتت
الكتابة وان كذبا افتقر شاهدين ذكرين ولا يكتفيه شاهد ويمين لان القصد الحرية فان عدم البينة
حلفا على نفى العلم فان حلفا ثبت رقة وان نكلا حلف العبد وثبت كتابته وان نكل كان رقيقا
وان حلفا حدها ونكل الاخر حلف العبد في حصته الناكل وثبت الكتابة في نصفه والرقبة في
الاخر وان صدق احدها وكذبه الاخر ثبت الكتابة فيه جمع وان لم يكن شاهداً اخر فالحكم ما تقدم
ثم كسبه قبل عقد الكتابة لسيد يقتل الوارثين وما تجد بعد العقد يكون نصفه له

والآخر للكذب وما بعد ذلك بقرينة كل يوم من كسبه يفقته والباقي بينهما فان انفقا على المهابه
فعلاه وان لم يخرج الجميع عليها فان قصر نصيب عن مال الكتابة كان المصدري فسخ الكتابة ويكون ما في
يده له خاصة لان المكذب اخذ حقه من الكسب فلا وادى المكذب بعد اخذ نصيب من الكسب ان ما في
يد العبد كان قبل الكتابة او قبل موت الاب كان القول قول المصدق وان ادعى عتق لم يسر الى
نصيب الشريك ولا يقوم عليه ولو كان السيد شرط الوفاء استحق المصدق جميعه بسقوط حق المنكر
بتكديبه فاذا مات احد المصدق نصيب الحرية بكاله لوصفة الوارثان في ادعاء الكتابة او
قامت البينة عتق بالاداء وكان الولاء للاب مع الشرط ولو اعتقاه قال الشيخ كان الولاء للاب ايضا
مع الشرط عندي فيه نظر ولو ابراه احداهما برى من نصيبه وعتق نصيبه ولا يوقف عتقه على
اداء حصة شريكه والا فرب انه لا يقوم عليه حصة شريكه اما لو عتق احدهما حصته فلا قرب
التقوم عليه الحال لا بعد التجزيع ويكون ولاؤه له اجمع وفي صورة الابراذ لو عجز ورق الباقي
ومات كان للارق ولا نصيب الحرية مع شرط الاب في حمل شريكه في الولاء واما نصيب الرقبة فلا شك
المكاتب الشرط لا ينعق منه شيء حتى يودي جميع المال وفطرته على مولاه واما المطلق فان كان
جزء من المال بوزنه يتعقق بازائه منه والقطعة بالحصص والكسب كذلك ولو طلب احدهما
المهابه وفضل غير الجميع عليها وعندي فيه نظر اذا مات الشرط بطلت الكتابة سواء كان ما
بقي عليه قبله او كثيرا وكان ما تركه من مال وولد رقيق لمولاه والمطلق اذا اوى من مكاتبه شيئا
وخلف ولدا حرا في الاصل كان له من تركته بازاء ما عتق منه ولمولاه الباقي وهل ياخذ السيد
ما خلف من مال الكتابة فيه اشكال وعي نقدر الاخذ هل ياخذ من نصيب الوارث او من اصل
المال فيه اشكال ايضا ولو كان الولد من جارية له مهر بعد عقد الكتابة كان مكاتباً كاتبه وعتق
منه مثلاً ان عتق من الاب وث نصيب الحرية وللولى نصيب ما خلفه عليه ثم ياخذ المولى من
الولد ما خلف على ابيه وينعق الولد اجمع بالاداء وهل ياخذ المولى من نصيب الولد خاصة او
من اصل المال ويرث الولد الباقي اجمع الظاهر في المذهب الاول وبالثاني روايات صحيحة
ما باقى ذلك من المتوقفين ولومات قبل ان يودي شيئاً فالذي معطية عبارة علمائنا ان
تركته للمولى وان كان له ولد حراً ولو كان له ولد رقيق بعد الكتابة من جارية فهل يكون

المكاتب

للمولى او يكون مكاتباً ينعق باء ما على ابيه اشكال مع قوة الثاني وفي خوزه وجوب الاداء على الواهب للمولى
عطف المكاتب ما لا سعى الا ولاد فيبقى على ابيههم ومع الاداء ينعق الاولاد ولو امتنعوا من السعي اجبر الاولاد
عليه اشكال وهذا المطلق اذا اوصى له بوصية صح له منها بقدر ما فيه من حرية وسطلب نصيب الرقبة
ولو كان الموصي للمالك صحت الوصية له اجمع ولو وجب عليه حدا قيم عليه من حد الاجراء بنسبة ما انعق
منه ونسبة الرقبة من حد العبد ولو رضى المولى لمكاتبته سقط عنه من الحد بقدر ماله فيها
من الرق وحدها الباقي لو جاء المكاتب بالجم فقال المولى انه حرام لا اقتصه اقتصر على البينة وليسمع
منه الدعوى لا مكان قيام البينة به فيؤخذ منه فان اقامها طوبى المكاتب بعوضه وان
تعدت حلت المكاتب فان امتنع حلف المولى وكان كالبينة وان نكل الزم السيد بقوله او الابرأ
فان قبضه وكان دعواه التحريم المطلق لم يمنع من امساكه وان كان دعواه الغصب من فلان
الزم بدفعه اليه وبرى العبد منه ولو ابراه من مال الكتابة لم يلزمه قبضه ولو امتنع من الابرأ
القبض كان للحاكم القبض عنه ويعتق المكاتب ليس للمكاتب وطرح جارية لعراذل مولاه فان
بادر فلا حد ويلحق به الولد ولا مهر عليه والولد كالأب حله لا يعقق عليه وليس له بيعه ان يكون
موفقاً على كتابته فان عتق الولد ونصير الامه ولدت له المال فان عجز رقيق والجارية والولد
لو كان في يد المكاتب مال قوى الشيخ عدم وجوب الزكوة فيه وهو قوى عندي ايضا ان كان مشروطاً عليه
ان كان في مطلقاً ومالك بنصيب الحرية نصابا وجبت عليه الزكوة او جيب الشيخ الاساء وهو اعانة
المكاتب عطف على مال الكتابة وايضا ستا وتسعين به على الاداء لاني واطلق وحله بعض
علمائنا على الثلث وابن ادریس وجاب يعطى المطلق العاجز من مال الزكوة ان كان على المولى زكوة
وان لم يكن عليه زكوة كان على الامام ان يفكه من سهم الرقاب هو عندي حسن ثم قال الشيخ يجوز الا
ما من الكتابة والعقق وينعق اذا بقي عليه القدر الذي يوتيه لا بعد العتق ولا ينعذر بقدر ما عجز
ما يقع عليه الاسم ثم السيد يجزى ان يحط عنه مال الكتابة وبين ان يوتيه حبس مال الكتابة
او من غير مال الكتابة الذي يقتضيه منه وفي هذين يلتزم العبد القبول وان اياه من غير حبسه
قال الشيخ لا يجب على العبد القبول قال ولو ادى العبد مال الكتابة وعتق قبل الاتاء يعلق
الاتا بتركة المولى ولو كان عليه دين وقصرت التركة قسطت على الدين وقال الانبياء بالخصص

وتقدم على الوصايا كالدين لو اختلفنا فقال المولى كاتبك على الفين او لاسنة في مخين وقال
المالك بل على الف ولا سنتين او لاسنة في ذلك خور فالوجه عندي تقديم قول الكاتب في الاول وقول
المولى في الاخرين لان يشترط المولى فان شرط مولى الكاتب الولاء في عقد الكتابة ثم تزوج بمنعة كان
الولد حر ابتعلا موان حرر الكاتب انحر الولد اليه فان مات وادعى سيده اداء مال الكتابة وعنفه ثبت
الولاء على ولده وانكر مولى الاخر ذلك ولا يثبت قدم قول مولى الام على اداء اصل من بقا الولاء وعدم
لو ادعى الكاتب دفع الخوم لا المولى افتقر لا البينة وليسمع شاهدين او شاهدا واحدا وان اوشا
وبين وان كان الكتابة لا يثبت الا بشاهدين فان فقدت حلف المولى وطول فان دفع والا
عجز مولا اذا اجمع على المشروط ديون عين الكتابة وحل مال الكتابة فان قصر عن الجميع قدم الدين
ان شاء المولى عجزه واسترقه والمطلق يقسط ما في يده على مال الكتابة وديون الاجانب بالخصص ولو ما
المشروط انفسحت الكتابة وبرت دمه من مال الكتابة واخذ الدين تركته والفصل للسيد نحو
الملك وان قصر لم يحج على السيد الا كمال ولو كان له مولا فكتابة على الف فادعى التسليم اليها كان
القول قولها مع اليقين اذ لم يكن بينه ولا يخرج عن الكتابة محلها فان عجز استرقه فان صدق احد
عنتق نصيبه ولم يسمع شهادته على المكذب فحلف المكذب مع عدم البينة ثم شارط كاتب المكاتب
بخسمائه فلا يجب وان مرجع على الشريك بنصفها لم يكن للشريك الرجوع به على المكاتب اغراف بانه
ظالم ولا يرجع بالظلم الا على تقوم على الشريك اذ عنتق نصيبه الظالم فان عجز المكاتب عما يلزمه اداؤه
استرق بعضه وكان ما في يده بينهما نصفين وكذا ما يكسبه فان قلنا تقوم على الشريك اذ عنتق نصيبه
بالكتابة احتمل عدم التقويم هنا لان حق العبد تكيل احكامه وهو يزعم انه باجعه حر وان لا يستحق
التقويم على الاخر ولو ادعى المكاتب دفع الالف احدها ليقض حقه ويدفع الباقي ما زاد على خسمائه مع
اليقين وعدم البينة فاذا حلف سقطت دعواه وليس له احوال لا يدعى عليه شيئا و
يكون للاخر ان ياخذ من المكاتب نصف حقه ومن الشريك الباقي ولا يرجع الشريك على العبد شيئا
لا غراف بالظلم فان عجز المكاتب وفتح المكذب صام نصيب شريكه حرا وقوم عليه لان المكاتب لا
يدعى حرية هذا النصيب لو اعترف ام قصر الا نلف منه وادعى دفع نصيب المكذب السيد
فالقول قول المكاتب مع يمينه ثم ان شاء طالب المكاتب جميع حقه وان شاء طالب الصدق و

الولا عندنا لا يثبت الا بالعق والقبض به اذ الرهنة المولى منه اما العنق والقبض والصلح على الكفاية فلا بد فيه من

وار صدقة في الدفع لا الشريك للتفريط حيث دفع دفعه غير مبرور وان مرجع على المصدق لم يرجع على المكاتب
اغراف بالظلم وليس للمكاتب الزام المكذب بالقبض من المقر لان له قبض حقه من عليه اصله للمكذب
الزام المكاتب بالقبض من المقر لانه يجري مجرى الاخبار على الكسب ولو اختار المكذب الرجوع على
المكاتب فحج عاد نصيبه رفيقا وله على المقر خسمائه اغراف بنصفها لامر مال المكاتب فحج وعجز ورفق
وحمل المكاتب فادى خسمائه لا المنكر عنتق وكان للمكاتب مطالبة المقر بخمس المائة التي اعترف بنصفها
لو دفع للاحد مولى حصته من مال الكتابة بغرا ذن شريكه لم يصح القبض وكان للشريك ان
ياخذ منه بسنة حصته فلا يعق حصته من المكاتب بعدم الاستيفاء ولو ادعى المكاتب اليها
الباقية وان عجز رفق لهما ولو كان باذن شريكه صح الاداء وعنتق نصيب القابض فان قلنا بالتقو
قوم هنا على القابض مكاتب وعنتق عليه وما في يده شئ كان بين المكاتب وبينه لان هذا الكسب كان
في ملكها فاحص شريكه اضطر لا العبد يعق حصته بالكتابة لان الفاضل في يد المكاتب له هذا
ان قلنا بالتقويم في الحال يحتمل التقويم عند العجز فان فتح مولا فوساه رفيقا والامكان ان كان
في يده مال كان للاذن نصفه والباقي للمكاتب فان مات قبل التقويم ففتح عقد الكتابة بموته
فنصف ما سركه للاذن والاخر لوارثه الحر لو وطى المكاتب مولا فاحصا ما وصارت ام ولد
بالاحبال فان ارتعقت ومكنت في يدها وان عجزت كان له الفسخ وبصير ام ولد مطلقة له وطى
ولمولاها ما في يدها ولو مات السيد عنتق من نصيب لدها ولو مات المولى قبل الاداء وقبل
العجز عنتق ايضا من نصيب لدها قال الشيخ والذي يقتضيه مذهبا ان ما في يدها لها ولو
اعنتق المولى المكاتب له مال فالوجه ان المال للمكاتب لو دفع المكاتب بعض العوض قبل
حلوله على ان يبر المولى من الباقي قال الشيخ لم يجز وبالحاجة لدية هو الزيادة لزيادة الاجل
والوجه عندي الجواز قال ولو دفع البعض قبل الاجل وطلب ابراه من الباقي بفعل المولى صح
القبض والبراء لو كان للمكاتب على سيده مال وحل عليه مال الكتابة فان اتفقا جسا نقاشا
سواء كانا من الاثان او الاعراض وان اختلفا لم ينقاس الا بالقواضي وهل يفتقر لان قبض
احدهما ماله ويدفعه عوضا عن الحق الثالث في دفعه قال الشيخ نعم عندي فيه نظر قال
لو كان المالك من الاعراض اشتراط قبض كل واحد منهما ثم يرد كل واحد منهما الى صاحبه فبضه

عوضا عما له عليه وهو اشكل من الاول ولوبايع المكاتب من مولاة وسه على الاجنبي مال الكتابة ثم لم يسمع من
بدن ولو احواله صحيح لو اعتق المكاتب بادن مولاة صح وكان الولاء له فان استرقه مولاة للعجز صد الولاء
للمولى وكذا لومات قبل الاداء ولو اعتقه مولاة بعد الاسترقاق فالوجه عدم الولاء اليه ولومات عبد قبل اداء
المكاتب في تجزئه ولا مرسب له احتمال ان يكون موقوفا كالولاء ان عتق المكاتب احد مال واسترق احد المولى
واحتل انتقاله لا للمولى لان الولاء يمكن اسفاله من شخص لا غير محار وكون موقوفا والميراث لا ينتقل فلا يقف
الا قوى عند جواز بيع المولى مال الكتابة قبل قبضه وقوى الشيخ خلافة فعل قوله ليس للمشتري
مطالبة المكاتب بشئ وليس للمكاتب الدفع اليه فان دفع ثم يعق لان المشتري قبضه لنفسه باط فضاء
العدم فللمكاتب الرجوع على المشتري بما دفعه اليه والمشتري اليه الرجوع على السيد بما دفعه من مال
الكتابة باق في ذمته العبد ويحتل العتق من نصرة المولى باذن الاقباض فمراة المكاتب من المال
والسيد مطالبه بالسري ما قبضه والمشتري الرجوع عليه بما دفعه ثانيا ولو كان للسيد على المكاتب مال
غير مال الكتابة كمن مبيع او ارش جناية جاز بيعه من الاجنبي لو موطن السيد بعد الكتابة فاقومه
من مال الكتابة للمولى عتقه فان بر الزم وان مات في ذلك المرض فقد بيا انه يعتبر الاقل من ثمنه ومال
الكتابة فان خرج من الثلث عتق وان قصر الاقل فان كان له سوى المكاتب ماله والقيمة ما نفق وخسئون
ومال الكتابة ما دفعه ان انضم الاقل لماله وسفد بحيثما نفق ثلثا ويقين ثلثه ثلث مال الكتابة و
لو كانت القيمة ما دفعه مال الكتابة ماله وخمس من ثلثه بحكم القيمة ويقين ثلثه ثلث مال الكتابة فان
اداه عتق ويحتمل ان يبق هذا الدور لزيادة مال الميت بالخيرين التي اداهها لانه حسب الورثة بانه والى
ثبت بعقد السيد وورث عنه فيزيد ما يعق منه والحاصل ان الورثة حصل لهم من كتابة العبد
خمسون غير ثلث العبد المحسوب عليهم ثلث المانة فاداهم ثلث الخيرين فيعتق من العبد قدر ثلثها
وهو تسع الخيرين وذلك نصف تسعة فضاء العتق فاما في مائة ونصف تسعة وحصل
الورثة المانة وثمانية اشباع الخيرين وهو مائة ما عتق منه ولو لم يرد العبد للخيرين مائة ثلثه و
كذا لو اوصى بعتقه وكان يخرج من ثلثه الاول من قيمة اموال كتابة الحكم في ما تقدم الا انه يحتاج
لا ايقاع العتق ولو لم يكن سواء وحل مال الكتابة فان كان معه مائة مائة اداء عتق اجمع و
لو عجز عتق ما يخرج من الثلث واسترق الباقي ولو لم يحل عتق ثلثه معجلا قاله الشيخ محضو ثلثه او

ثلثي المال للورثة قطعا ويحتل الانتظار الى الحول فان ادى عتق جميعه وان عتق عجز بعضه ولا يعق منه شئ
معجلا ليله بغير الوصية مانعة في ساح حق الورثة في قول الشيخ قوه لو كانت على دنانير فاداه من درهم او
بالعكس لم يبع البراءة ولو قال اردت قيمة الدرهم من الدنانير صحت البراءة في قيمتها ولو ادعى العبد ذلك
وانكر السيد فالقول قوله مع اليمين وكذا القول قول ورثة السيد لومات في ذلك ويعلمون على في
العلم بان مورثهم اراده ولو قال السيد قبضت اخرتك ابتك لم يكن اقرارا باستيفاء الجميع لاحتمال ارادة قبض
الحق الاخير دون ما قبله فالقول قوله مع غيبة لو ادعى المكاتب اداة للجميع ولو قال قبضت اخرتك ابتك
ان شاء الله تعالى بطل اقراره لتعلقه بالاستيفاء وكذا لو قال ان شاء ربي لتعلقه بالصفة والاقرار
لا يقبل التعليق بالاستيفاء ولا الصفة ببيع الوصية بالكتابة فان خرجت قيمة العبد من
الثلث اخر الورثة على ذلك الا اى يرد العبد ولو طلب العبد من الكتابة لم يحسب ثم الموصى ان عين
قدر الرتبة عليه فاذا ادى المال لم يحسب من التركة بل هو حق للورثة كما لو اوصى بحل فامر او مائة فسخت و
يعتق العبد والولاء للسيد ان شرط وان لم يرد المال استرقه الوارث كرتب على ما جرت به العادة بكتا
منه واعرف بقبضه الكتابة باكثر من القيمة ولو قصر الثلث عن قيمة كرتب القدر الذي يحتمل الثلث و
لوضم لالكتابة غيرها وقصر الثلث عن الجميع قال الشيخ تقدم الكتابة كما لو اوصى به بوصايا في جملتها
عتق فانه يقدم العتق ويمكن العرف بان عند الكتابة وان قصد به العتق الا انه معاوضته و
لهذا لو اوصى لرجل العبد ولا خرابا رواها سواء وان كان القصد موجب الاب العتق ولو اوصى
بكتابة عبد من عبيد تجزئ الورثة في التعيين وليس لهم كتابة انه وبالعكس لو كان له خشي دخل في
لفظ العبد والامة ان الحق باجدها والا فلا ولو اوصى بكتابة احد فريقه دخل الخشي في البحر لو زوج
بنته من مكاتبته ثم مات لم يفسخ الكتابة فان لم يرثه البنات بان يكون فاملة او كافر والنكاح بحاله
وان ورثه او بعضه افسخ النكاح ويحتل عدم الفسخ لا يورث الدين لا الرقبة الامع العجز ولهذا الوارثة
من الدين عتق وكان الولاء للميراث المولى دونها ولو اشترى المكاتب زوجة لانه من سيد او من غيره و
الا قوى افساخ النكاح لا يفسخ الكتابة بموت المولى ويعتق العبد يدفع المالك الوارث و
لو عجز لم ينعق بالدفع لا العتق ولو كانوا غير مشدين وجب الدفع لا الهدى فان فقد الموصى ان
كان ولا للاحكام ولو كان البعض غير مشدد دفع لالرهشيد حقه ولو اوصى بدفع لغير معين وجب

المالك فعه لا الوصي فان فرق بنفسه لم يعق بذلك ولو اوصى بدفعه لا غرمه له عن القضاة فتدفعه
المالك لا منشا من الوصي ولا الغرماء ولا حق للورثة فيه ولو اوصى بغير الدين وتبعه اليهم فخرته
ليس للمولى مطالبة المالك قبل الحل ولا يجب على المولى قبضه ولو دفعه المالك قبله ويجب
بعد فان حل المولى وجب على المالك الدفع فان عجز خيرا السيد بين الصبر والفسخ وان كان قادرا على الا
وامتنع منه قال الشيخ بفسخ المال ايضا ويحمل عندئذ حصار المالك على الاداء فان تعذر فسخ المالك
الكتابة واذا عجز بفسخه كان للمولى بفسخه ولا يحتاج لاحكام ان كان المالك حاضرا ولو كان غائبا
افتقر للحاكم ليلت المال والتعذر فيسحق الحاكم مع البينة ويقضيه بالفسخ بسبب المولى
ابطاء المالك بعد الحل فان انظره لم يحل الوفاء ولا يجب على اختيار الفسخ فاذا رجع المولى في التنازل
طالبان عجز فسخ وان كان معا يوردي من مجلس مال الكتابة لم يكن له فسخ ويجب الصبر ان يحضر
من موله القربى كذا ان كان من غير مجلس فاحتاج للمصارفة وان كان في موضع بعيد يحتاج لا
مدة طويلة لم يجب الصبر ولو كان العبد غائبا رفع المولى امره للحاكم وانت الحلول وحلفه على عدم
القبض ليكتب الحاكم للبلد الذي فيه المالك فان كان المالك عاجزا كتب الحاكم لاول ليحفل
للسيد الفسخ وان كان قادرا طالب بالخروج للبلد السيد والتواكيل في الاداء فاراخر احدهما
مع الامكان كان للسيد الفسخ فان وكل السيد من يقض في بلد المالك لوفد الدفع اليه فان
امنع ثبت خيار السيد ولو جعل السيد الحيانة في الفسخ لا وكيل القبض مع الامتناع جاز مع
حصول الوكيل لمعبر مدة السير حد العجز ان يؤخر بخا او يعلم من حالة العجز وتدل لوجوه العجز
محل وبر رواية اذا جاز المالك ثبوت المولى الكتابة والحلول وحلف على عدم القبض فان وجد
الحاكم له مالا سله اليه وعق ولا جعله التجيز مع عدم المال والرمز الاتفاق عليه لعوده
فرقان وجد الحاكم بعد فسخ السيد له مالا يبي مال الكتابة ابطال فسخ السيد ولو افاق وفاق
بينة بالسلم الا الى السيد ان يرجع بما افقته بعد الفسخ في الاول دون العاية لو ادعى
المالك التسليم واقام شاهدا جاز له اللطف معه ولو ادعى عينه الشاهد انظر له ايام فان
جاؤا لحلف السيد ولو جاؤا به فخرج فادعى لبشاهد عدل انظر ايضا لايام المالك الشروط
ورق مالم يود جميع مال الكتابة فلو غلب عليه ولو درهم واحد وعجز عن ذلك كان مريفا ان عجز

المولى مولا ولا يعيد عليه اخذه منه ويسبق للمولى الصبر عليه ولو لم يعجز لم يكن للمولى الفسخ ولو انتقا على
القبض جاز ولا يبطل الكتابة بموت المالك وللوارث المطالبة بالمال فان ادعى اليه عتق كالمولى
لو كاتبه ثم حجه مدة قبل عجزه يوجب له مثل تلك المدة والوجه عند الزام بالاجرة عن تلك المدة لا يدخل
الحل الموجود وقت الام ولو حلت بعد الكتابة من مملوك كان حكم الولد حكم الام يعق منه بحسابها ولو
كان من حر كان الولد حرا ولو حلت من مولاها لم يبطل الكتابة فان مات مولاها عليها شئ من مال
الكتابة عنت من نصيب لها ولو لم يكن ولد يبعث مال الكتابة للوارث لو ابراه احد الوارث
من نصيب من مال الكتابة او اعقق نصيبه وعق ولا يقوم عليه على الاقوى العبد لا مال له عندنا
وان ملكه مولا وعند الشيخ ملك مع التملك فاذا كاتبه وله مال فلا قوى على قول الشيخ انه للمولى
ماله لشدة المكاتب ولو كان له ولد فهو للمولى ايضا لا عتق المكاتب الا بالاداء المبراه المالك
سواء كان ماله مال الكتابة به او لا فلو كان بيده مال الكتابة ولم يورده لا المالك كان باقيا على
الرقية وان تلف من حل المولى وعجز لم يعق ولا يثبت المالك دمه الا ارشاء المالك بقاء الكتابة ولو كان
المال باقيا وحل مال الكتابة وامتنع من الاداء احتمل ان لا يكون عجز بل يورده الا انام منه واحتمل
ان يكون عجزا فيعجز المولى وليست له ارشاء لو كانت باذن مولا صح فان شرط الولاء وعجز الاول
وادى الثاني فولاده للسيد الاول ولو ادعى الثاني قبل عجز الاول وقبل الاداء فالوجه ان الولاء
موقوف ليس للسيد الا ان عجز الاول ولو مات الثاني قبل عتق المكاتب فيرثه موقوف ايضا
لو اوصى بعقده عند فادعى العجز قبل حلول النجم لم يعق لانه لم يجب عليه شئ يعجز عنه وان اداه
بعد الحل وكان معه ما يورده لم يلتفت اليه لا شفاء العجز وان لم يكن معه مال ظاهر فان
صدقه الورثة عتق وان كذبوه حلف واعق وكان ما في يده للورثة العجز لا يفسخ به الكتابة
بل ثبت به استحقاق الفسخ فان فسخ مولا وما معه والا كان باقيا على الكتابة والوجه ان
لمولى ان تراخ ما في يده مع العجز وابقا الكتابة بحالها لو اشترى المكاتب من يعق عليه باذن
باذن مولا صح وكسبه للمكاتب ويعقته عليه وان اعققه السيد لم يصح كالا يصح لو اعقق
مملوك المكاتب ولو اعققه المكاتب فان كان باذن المولى صح والا فلا واعقق المولى المكاتب صح
العتق وعق من يعق عليه تعالىه ولو مات المكاتب ولم يحلف وفاء عاد وارقيا وكانت

الكتابة مطلقة عتق منهم لسة ما عتق منه ولو اشترى المكاتب زوجته والمكاتب زوجها
صح الشراء وبطل النكاح في امهات الاولاد وفيه بحثا ام الولد هي التي ولد من سيدها
في ملكه فاذا وطئ امته قاتت بولد معه وطئ لسته اشهر فصاعدا الحق لسته وكان الولد حرا
وصارت ذلك ام ولد ولا يشترى حرة الولد الا ام وان استبه تاما الاقل من ذلك يلحقه
النسب لم تصار ولد اما نصير الامم ولد بشر وطئ له احداهما ان يعلق منه بحر وذلك بان
يطاء الحرة جارية ويخلق من ماله ولد سواء كان الواطئ مسلما او ذميا فلو علفت امه الذي منه
ثم اسلمت بيعت عليه وقيل بحال بنيه وبنيها ويجعل على يد امه ثقه ولو لم يسمع حتى مات مولاهما
فالوجه عتقها من نصيب الولد اما المملوك اذا ملكه مولا جارية وقلنا انه تملك فانه اذا وطئ
امته واستولدها فولد مملوك ولا يثبت سلامه حكم الاستبداد وان اذن له المولى في القسري
ولو اشترى المكاتب امه للتجارة فاحبلها كان الولد موقوفا وام الام فانها لا ينعق بموت
المكاتب قبل اداء ما عليه ولا يثبت لها حكم الاستبداد مع بحر واطلق الشيخ صيرورة ام ولد
وهل يملك المكاتب بيعها والتصرف فيها الوجه عدم ذلك ولو عتق لحقها حكم الاستبداد ان
تعلق منه في ملكه سواء كان الواطئ مساحا او محرما كالوطئ في الحيض والنفاس والصوم والاحرام
او الظهار ولو وطئ الواطئ الموطوء بغير اذن المربطن فاحبلها فانها نصير ام ولد في حق الرهن و
المربطن ولو علفت من غير ملكه لم يصار ام ولد اذا علفت منه بمملوك مثل ان يطاهها في ملك غيره
بنكاح ولسن المولى الولد ويطاهها قاسوا ملكها بعد ذلك او لا سواء ملكها بعد انفصال الولد
او قبله ولو علفت منه في غير ملكه محرمان يطاهها للشبهة او تفرض امه فزوجها على انها حرة
او تشريها فتظهر استحقا قها فلا يصير ام ولد في الحال فلو ملكها بعد ذلك قال الشيخ يغير ام ولد
وعندي فيه نظر ان يضع حلفه او يحلف ويرجع في ذلك لا الحزم من القول بل هو وصعه بصيغة
لم يظهر فيها شيء من خلق الادنى فشهد القلب من القوايل ان فيها صورة حقيقة نفلت
بها احكام امهات الاولاد ولم يشهد بذلك لكن علم انه مبتدأ خلق ادعى ما يشاهد بين
او يغير ذلك لعل به الاحكام ايضا ام الولد مملوكة لا يحرر بموت المولى بل من نصيب
ولدها ويجوز للمولى التصرف فيها بالوطن والاستخدام وغير ذلك الا البيع والهبة فلا يجوز

بيعها مادام ولدها حيا الا في منزلة رقبته اذا كان دينا على مولاها وليس سواها وفي اشتراط موت المولى
خلافه والسيد يمنع من بيعها مطلقا ولو مات الولد قبل مولاهما جاز بيعها وهبتها وصارت ملكا مطلقا
لو مات المولى ولدها صح عتق من نصيب لدها وان استوعبت ولو لم ينفذ ولو لم يكن سواها
عتق نصيبه في الباقية وفي رواية ان كان مورا قومت عليه المعتمد الاول ولا ينعق من اصل
الفرقة عندناه ام الولد هل يجري كسبها فيه اشكال بيننا من انها عقد على الرقبة فاشبهه
البيع ومن عدم المصادر لو سبقت الكتابة لواء صلا لا ولد فالأقرب غدي انها ينعق من
الوصية فان فضل شيء عتق من نصيب لدها وقيل ينعق من نصيب الولد ويعطى الوصية
لا فرق بين ان يكون الولد ذرا وانثى ولو تعدد الولد عتقت من نصيبها معا على النسبة ولو
انت بولد من زوج او زنا فالولد رقيق للمولى ولا يثبت له حكم الاستبداد ولا ينعق بموت السيد
كداما نكسه ام الولد في حين المولى فانه لمولاهما لو تزوج امته فاحبلها فالولد مملوك للبايع
ان اشترط رقبة والا فهو حر فان اشترىها معا محررا بولد قال الشيخ نصير الامم ولد وكره
نصير ام ولد ولو اشترىها قبل الولادة اذا حبس ام الولد خطا عتقت الحباية برقبته ولو
الحيا راقن من تسليمها للبيع وبين فدانها اما الاقل من ارش الحباية والقيمة او بالارش على الخلاء
وكذا محرر المولى لحيث على جماعة بين تسليمها اليهم او لغيرهم على قدر الحبايات وبين الفداء
ولو مات قبل الفداء فلا شيء على المولى مع عدم الترتيب ولو نقصت قيمتها قبل فدانها وجبت
فدانها بقيمتها يوم الفداء فيسقط بقدر الثالث ان قلنا بالاقل ولو زادت القيمة زاد الفداء
ولو كسب بعد جانيها فهو لسيدها ويقوم معية معية الاستبداد ولو اتلفها سيدها قيمتها
ام الولد اذا اعتقها مولاها وجب عليها الاستبراء مثل اقراء اذ كانت من ذوات الحيض
والابنك اشهر وارقات مولاها قبل العتق استبرئت باربعة اشهر وعشرة ايام للمولى ان
تزوج ام الولد بغير رضاها وتملك المولى المهر وكذا المولى احلها للحد في جميع التصرفات من
الوطئ وغيره الا البيع وله ارش ما يجني عليها ولو تلفت في يد غاصب ضمن القيمة لمولاهما لو شهد
على اقراء بالاستبداد رجلا وحكم به ثم رجعا عن راقية الولد ان استبرئت حرة على الشهاد
ولم نعلم في الحال قيمة الحباية لانها ارا لا تسلط البيع خاصة ولا قيمة له مات المولى فان قلنا

بوجوب النجوم على ملك حرام من حد ابوية مطلقا فلا غرامة ايض والاعزام تقدم على الولد اذا وطئ
الاجارية ابنه فان كان صغيرا وقومها صارت ام ولد مع الاحمال وان كان كبيرا ولم يقومها
كان ذاتيا لكن لا حلال عليه ولا نصيب الحاربية ام ولد ولا على الاب المهر ولا يلزم قيمتها ولو طعن الابن
حاربية الاجد مع علمه بالتحريم ولا يصير ام ولد وعليه المهر وولد يعتق على جده ويهرع الابن بوابا
على احدى الروايتين ولا يجب على الابن قيمتها لانه لم يمتعه من غير الاستماع فان وطئها الاب
فعل محرر ولا حلال عليه ونصير ام ولد لانه وطئ صادق ملكا لو زوج امته ثم وطئها فعل حراما
ونصير ام ولد ان اولدها يعتق بموته وما يكله بعد ذلك من الزوج حكم امه لو ملك
احدى المحرمات عليه بالرضاع فان قلنا انه كالنفس في العنق فلا عيب وان قلنا انه لا يقتضي
العنق لم يجد له الوطئ اجماعا فان وطئ فالولد حر وهن ام ولد وكذا لو ملك امه وبنته فاستولد
ولو وطئ رب المال امه من مال المضاربة فاستولدها صارت ام ولد وخرج عن المضاربة
وان كان فيها ربح جعل في مال المضاربة ولو وطئ المهرونة فاستولدها احتل اربها ربح
من الرهن وعليه قيمتها للرهن فحله هنا والا قوى خلافة ولو قذف ام الولد قذف غيرها
بغير جحد ولا يقتض من الحرمة لها وتصل مكشوفة الراس ولو سالت سيدها عمدا او خطا عتقت
من نصيب لدها وكان عليها موجب الجناية من دمه او قصاص لو باع ام ولد بطل الشراء
فان بلغت في يد كان ضامنا لانه بيع فاسد قال الشيخ لو اسقطت بطفه كانت ام ولد ونظر
الفائدة هنا في الاعتداد خاصة قال الشيخ اذا مات المولى ولم يحلف غيرها وكان معها دينها
مولاه قومت على اولدها ويترك لا ان يبلغ فاذا بلغ اجبر على ثمنها فان مات قبل اللوغ بيعت
في ثمنها ونقض به الدين والحكم الاول غير معتد
وفي مقاصد في نفس اليمين وفي بحثنا اليمين عبارة عن تحقيق ما يحتمل الخلف بذكر
اسم الله تعالى او صفاته المختصة او الغالبية ومشروعيته ثابتة بالبض والاجماع
لا ينعقد اليمين بالله تعالى كقوله ومقلب القلوب والذي فلق الحبة وبر السمعة والذي
نفسى بيده والذي اصاب له واصوم او باسمه المختصة كقوله والله والرحمن او انا لبي
فيه كقوله والرب الخالق والباري والرازق والرحيم وكل هذا ينعقد بها اليمين مع قصد

لو اراد بهذه غير الله تعالى لم يكن يمينا ولو حلف بها لا يتصرف اطلاقا لم ينعقد وان نوى بها الحلف
لا شرا كلها فليس لها حرمة كقوله والوجود والحي والسميع والبصير والقادر ينعقد لوقول وجلال الله و
عظمة الله وكبرياء الله مع القصد ولو قال وقدر الله وعلم الله ان ينعقد ان قصد الصلوة وهو كونه
عالما قادرا وان قصد المعاقبة ينعقد ولو قال وكلام لم ينعقد وكذا لو قال وخلق الله وزرع الله و
معلوم الله ولو حلف بالقرآن لم ينعقد وكذا لا ينعقد ولو قال وحق الله مطلقا وينعقد لو قصد به اليمين
ولو قال وعهد الله على كان عهدا لا يمينا وان قصد ولو قال ومشاق الله وكفالتة وامانة لم ينعقد
ولو قال استعين بالله او اعصى بالله او ابوك على الله لم يكن يمينا وان قصد بها الحلف اجماعا لا
ينعقد اليمين ثلثا الا بالمقصد سواء نطق بما ثبت له العرفان كقوله والله والرحمن او ثبت له العرف
الشرعي كقوله اقسم بالله او العادي كقوله وحق الله او لم يثبت له عرفان اصلا كقوله اغفر بالله
الفاظ القسم ثلث بالله وتالله وتالله وينعقد بما يثبتها كقوله الله لا فعلن مع
قصد حذف الحرف والحصر ولو قال الله لم ينعقد وينعقد لوقول لعمر الله وايم الله وامر الله
دم او اقسم بالله او احلف بالله واسميت بالله او حلفت بالله ولو قال اردت الاحياء عن الماخ
او الوعد المستقبل قبل ولم يلزمه حكم اليمين ولو قال اسهد بالله والحق لم ينعقد ولو نوى به اليمين
قال الشيخ ينعقد وفيه قوة للعرف ولو قال اغفر بالله ولم يقصد اليمين لم ينعقد ولو قصد اليمين
فذلك ولو قال بالله وقصد الرطوبة فليس يمين اجماعا ولو قصد اليمين فالأقوى انعقاده و
حمل حذف على الحذف وقال لاها الله ونوى اليمين ففي الاعتقاد نظر لا ينعقد اليمين عندنا بغير الله
تعالى واسمائه وصفاته على ما تقدم فلوحلف بالقرآن او بكلام الله تعالى لم ينعقد وكذا بالصحف
او بالنبي او باحد الائمة او بالصدقة او بالحق او بالنبي من الله او من رسوله او من القرآن او احد
الائمة او قال هو بعد الصلب وغير الله او هو مستحل للحرم والبيت او حلف بالطلاق او التحريم
او الطهارة او اللعان او قال ايمان السعة يلزمي واثمان السعة هي التي رتبها الحجاج لستحلف
بها عند البيعة والامن المهم للسلطان وكانت البيعة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمصافحة
فلما ولي الحجاج مر بها ايمانا لا يشهد على اليمين بالله والطلاق والعاق وصدقة المال سواء
عرفها او لم يعرفها ولا يلزم بذلك كفارة وللشيخين قول ان حلف بالبراة من الله او من رسوله

او من احد الائمة اثم ان حلف على ما البراءة به ويجب عليه كفارة طهار وقول الرجل باهنا ولا بل شانه
اي لا بلباسك وغير ذلك من الامان الجاهلية لا ينفق به اليمين متعلق اليمين اذا كان واجبا
كما اذا حلف انه يصل الفريضة ويصوم رمضان او يحج حجة الاسلام او لا يربى ولا يظلم او
لا يشرب الخمر او غير ذلك من الواجبات انفق اليمين ويجب بالحنث فيها الكفارة وكذا ان كان
مندوبا اذا حلف انه لا يصل النافلة او يصوم تطوعا او يتصدق بها او يحج مستحبا الا فرقت
بينهما في الانفاق وتعلق الكفارة مع الحنث وان كان مباحا كما اذا حلف انه تدخل الدار
او لا يدخلها او يسلك طريقا دون اخرى ما شبه ذلك فان كان البراءة في الدنيا وجب
الوفاء فان حنث كفر وان لم يترك او الفاعل والترك فان كان الترك اولية الدنيا جاز
الحنث ولا كفارة ولم ينفق اليمين وان كان مكروها مثل ان يحلف ان لا يفعل النوايل او لا
يسصدق تطوعا لم ينفق اليمين ولا كفارة مع الحنث وان كان محرما مثل ان يحلف ليقول مؤمنا
او ليقول الزنا او ليقطع من رحمه او ليعجز المسلمين لم ينفق اليمين ويحرم البقاء عليها
ويجب عليه الحنث ولا كفارة قال بعض الناس اليمين كلها مكروهة كقوله ولا تفعلوا الله
عرضة لايمانكم وليس بمعتد بما ثبت ان النبي حلف الله محولة على تركه كقوله تعالى ولا تأمروا
الفضل فاليمين على الطاعة مستحبة وبمين اللغو غير نافذة وهي ان يحلف من غيبة ولا يجب كفا رساء
كان نصحيا او كناية وسوا كانت على الماضي او المستقبل لا ينفق اليمين على الماضي سواء كان ندبا
او اشيا وسواء كان صادقا بيمينه او كاذبا فامع قصد الكذب ليس الغيوس او مع ظن الصدق
ويكره اليمين عند الحاكم على الحق مع الصدق ويحرم مع الكذب الامع الضرورة فيجب التورته زعمها
يمين المتشاهد لا ينفق وهي ان تقسم عليه غير فلو قال اسألت بالله او اقسم عليك
بالله وقصد اليمين لم ينفق ولا يجب الكفارة لو احسنته المحلوف عليه على المالك ولا على المحلوف
عليه يجوز الاستثناء في العين يمينه الله تعالى وليس بواجب ان اسو به رفع الحكم حكم
العين ويشترط في الامتثال وحكمه بان يستغنى بعد القطع لانقطاع النفس والصوف او لغيره او
للتذكر ولو اخر الاستثناء من غير هذه الغفرت اليمين وسقط اثره ورواية عبد الله بن ميمون
عن الصادق عليه السلام الصحيحة الدالة على جواز استثناء الناس لاربعين يوما متواصلة و

لا يشترط في الاستثناء ايضا المطلق فلو حلف ونوى الاستثناء بالمسبب الغفرت يمينه ولم يوثر الاستثناء و
لا بد في الاستثناء قصد فلو تلفظ به عقيب اليمين لسبق لسانه به او لان عاقبة ذلك من غير قصد الاستثناء
لم يوثر ايضا وانفقت اليمين وكذا لو لم يقصد الاستثناء بل قصد اي فعالة لا يكون الاستثناء الله تعالى
ولا يشترط في الاستثناء سمع ابتداء اليمين بل عند التلفظ به لوعق اليمين بشرط صح وكانت موقوفة
فان وجدت الشرط الغفرت والا فلا ولو قال والله لا دخلت الدار ان شاء الله فاقى قال انه قد
سنت الان دخلت ولو قال لم اشأ اخلت اليمين وله الدخول قبل العلم بمسبة زيد والعلم
بالمسبة ان يقول بل شأ ولو لم يعلم حال زيد ما لموت او غيبة او جنون لم يمنع من الدخول لا موق
بين تقدم الشرط وتأخيره فلو قال والله ان شاء الله تعالى لا فعلن او لا فعلت اخلت اليمين ولو قال
والله ان شأ زيد لا فعلن كانت موقوفة على مسبة زيد فان شأ وقت اليمين والايلاء ولو قال
والله لا شربن ان شأ الله او لا شرب الا ان شأ الله لم يحث بالشرب ولا تركه ولو قال والله لا شرب
ليشأ زيد فقد منع نفسه من الشرب الا ان يوجد مشية زيد فان شأ فله الشرب وان لم يشأ
لم يشرب ولو لم يعلم مشية لغيبته او جنون او موت لم يشرب فان شرب حنث ولو قال والله لا
شربن الا ان شأ زيد لا شرب لان الاستثناء ضد المستثنى والمستثنى منه ايجاب فان شرب
قبل مشية زيد بوان قال قد سنت الا شرب اخلت اليمين لانها معلقة بعدم مشيته لترك
الشرب وان قال قد سنت ان شرب او ما سنت ان لا شرب لم يخل اليمين فان حنث مشيته
لزم الشرب ولو قال والله لا شرب اليوم ان شأ زيد فقال زيد قد سنت الا شرب فشر
حنث وان شرب قبل مشيته لم يحث والاستثناء مشية الله تعالى مع توقف الطلاق والعتاق
فلا ضمان قديما انه لا ينفق اليمين على فعل الغير كما لو قال والله ليفعلن لا في حق الحالف
ولا المحلوف عليه ولا ينفق على المستحيل عادة كما لو قال لا صعدن لا السماء ولا على المستحل عقاق
كرد امس ولا يجب بها كفارة وانما ينفق على الممكن الواجب على المندوب او ترك الحرام او ترك
المكروه او فعل المباح اذا تساوى او كان البراءة في مصلحة الدين او الدنيا ولا ينفق على
ترك هذه الاشياء ولو حلف لم يكفر ولو حلف الا يخرج مع زوجته لم احتاجت الى الخروج
خرجت معه وكذا لو حلف الا يتزوج عليها ولا يشرب لم ينفق ولو حلف عن الحلو ف

عليه بعد اليقين انما هي اليقين بشرط في الحالف العقل والبلوغ والاختيار والقصد اليقين فلا يصح
من المحن ولا الصبي ولا المكروه ولا النائم ولا السكران وهل يصح من الكافر الاقوى الصحة ومنع
الشيخ في بعد علم الاقرب انه لا يصح منه التكفير بل بحال عليه التكفير بتقديم الاسلام ولا يصح يمين
العصيان مع زوال مشأه بالعصيان ولا ينعقد اليقين الولد بدون رضاء الوالد ولا يمين الزوجة
بدون اذن الزوج ولا يمين العبد بدون المولى ولو احدثه في فعل واجبه ترك فبقي انقضت ولو
حلف في غير ذلك كان للرجل يمين الولد وكذا الزوج والمولى ولا كفارة لو حلف ولم يقصد لم
ينعقد ولو حلف بالصرح وقبل قوله في عدم القصد في متعلق اليقين وفيه
مخارج المرجع في الايمان الى النية فاذا نوى الحالف ما يحتمله اللفظ انصرف اليمن اليه سواء
كان موافقا للظن بان ينوي الموضوع الاصل كما لو نوى بالعام العموم وبالطلق الاطلاق و
باللفظ حقيقة او مخالفا بان ينوي بالعام بالخاص وبالعكس وبلاطلاق المقيد وبالعكس
باللفظ مجازا كما لو حلف باكل اللحم ويقصد ميا او لا يشرب ماء ويقصد ماء مقيدا و
عطف ما رأت فلا نوافي ما ضربت ربه او لا سألته حاجة ونفى بها الشجرة الصغيرة او حلف
لا شرب لفران ماء من عطش وينوي بها العموم فكل هذا مقبول بصرف اليمن اليه ولو نوى
ما لا يحتمله اللفظ كما لو حلف لا تاكل خبز او غي لا يدخل بيتا لم يتناول اليمن مفهوم اللفظ لعدم
البينية ولا ما نواه لعدم الاحتمال ولو لم يتق شيئا حل اللفظ على حقيقة كما لو حلف لا يلبس
ثوبا من غزل امراته ولم يتق العموم ولا الخصوص ولو كان اللفظ عاما والسبب خاصا فان نواه
فصر عليه مثل من دعي الى غدا فحلف ان لا يتعدى او لا يدخل بيت الظاهر فيه ان الظالم ولو لم
يتوفى اخذ بعموم اللفظ وبخصوص السبب كمال ولو حلف لعامل ان لا يخرج الاباذنه فحلف
او لا يرى منكر الا يرفعه الى فلان القاصي مغزل فالاقرب بخلال اليمن مع احتمال عدم الاتحاد فل
راي المنكر في ولايته وامكنه رفعه ولم يرفعه حتى غزل فالاقرب للثب ولو اختلف السبب
والنية مثل ان ثمن عليه الروضة بعزلها فحلف ان لا يلبس ثوبا من عزلها وينوي اختيار
اللبس خاصة دون الانتفاع بالثمن وغيره فثبت البنية اذا حلف على فعل حثت بائنه
ان كان الفعل بنية الاستدانة كما يثبت الاستدانة حث بها كالابتداء والا فلا فلو حلف لا

سكنة

سكنة هذه الدار حثت بائنه السكنى وبلا استدانة فخرج منها لو كان فيها ويخرج وجه عقيب اليمن فان
اقام بعد اليمن زمانا يمكنه الخروج فيه حثت وان اقل العمل فحاشه ورحله او اقام دون اليومين
والليلة ولو خرج عقيب اليمن ثم عاد لم يقل رحله وعياله ولا السكنى لم حثت سوا ترك في الدار ما
يمكن سكناها معه او لا ولو خرج عقيب اليمن بالاستقال وتركه اهله وماله مع امكان نقلهم لم حثت
ولو حلف لا ساكنة فلا ما حثت بالابتداء والاستدانة ايضا فاذا كان ساكنا معه فان تحول
او احدهما في اول حال الامكان لم حثت وان اقاما على المساكنة حثت ولا اعتبار في الانتقال
بان يزول على المكان بنية الانتقال ولو كانا في حال فسكن كل واحد معهما بيتا فليس بمساكنين
في بيتين لداره كثر لكل منهما علم مفرد ولو كانت الدار صغيرة فهما مساكنين وان انضرد
كل منهما تعلق ولو كان احدهما في الدار الكثرة والاخر في الصفة او كانا في صفتها او في
بيتها وليس لاحدهما علق دون الاخر فهما مساكنان ولو جعل بينهما جدارا لكل من
البيتين باب فليس بمساكنين لكن بشرط انتقال احدهما في الحال والعود الى البناء فلو كانا
لبنا الدار قبل الانتقال حثت ولو انفرد بحجرة من دار طريقيها على الدار فالاقرب انه ليس بمساكن
ولو نوى انه لا يساكنة في بيت واحد ولو حلف في درب او بلد فهو على ما نواه وكذا لو نوى
ولو حلف لا ساكنة في هذه الدار فقسمها حجريين وسابقتها حايطا وفتح كل منهما لنفسه
بابا ثم سكنا فيها لم حثت ولو حلف لا ساكنة هذه الدار فأكراه على المقام لم حثت وكذا لو كان
في خوف الليل ولم يجد منزلا يحول اليه او يحول منه وبين المنزل حائل من ابواب معلقة او
حذف على نفسه او اهله فاقام اماما وبلا لفته مقفلة ولم ينو النقلة حثت ولو حلف على
نقل متاعه سعى على العادة بحيث لا يترك النقل المعتاد ولا يلزمه جمع دواب البلد ولا النقل
بالليل ولا وقت الاستدانة عند التقب ولا وقت الصلوة ولو حلف لا يسكن الدار فغادرها
او زار صديقا لم حثت ولو حلف لا ساكنة هذه الدار لم يتناول اليمن عياله وماله وكذا
لو حلف في حجرة الدار لم يقبض اليمن اخراج اهله كالحلف لخروج من البلد ومع الخروج
فالاقرب انه لا العود ما لم ينو هجرانه وهل يبرأ بالصعود على السطح الاقرب لعدم كون
حلف لا يدخل دارا حثت اذا ما رحت لوردها لكان من ورايه وحثت بدخولها من

بابها او من غير بابها ولو نزل اليها من السطح او بدخل شئ منها او عرف من عرفها والدليل في الحنث
لو نزل الى سطحها سواء كان حجرا او غير حجر ولو على عمد الدار من باب الحائط لم يحث ولو تعلق بعض
شجره في الدار لم يحث ولو وضع عليها فان كان محيط بموضع منها سور الدار حث وان كان على
من ذلك محيط به من السطح لم يحث ولو كان في الدار فهوها فدخل في النهر للماء الذي في
الدار حث ولو قام على حائط الدار لم يحث ولو حلف على الخروج من الدار لم يبرأ بالصعود للسطح
ولو حلف ان لا يضع قدمه في الدار فدخلها مراكبا وماشيا او حافيا حث ولو حلف لا ادخل
وهو في الدار لم يحث بالمقام ولو حمل فادخل مع تمكنه من الامتناع لم يحث اجماعا ولو حمل
فادخل حث وكذا لو ادخل بغير اذنه مع تمكنه من الامتناع ولو اكره بالضرب على الدخول
فدخل لم يحث لو حلف لا يدخل هذه الدار من بابها فدخلها من غير الباب هذه الدار وان جعل
لها باب اخر مع بقاء الاول فدخل من الباب في حث ولو قلع الباب ونصب في دار اخرى ونفى الملك
ولم يحث لدخوله في الموضع الذي نصب فيه الباب لان الدخول في السلوك لا في المضاع ولو
حلف لا دخلت الدار من هذه الباب ففتح بابا اخر لم يحث بالدخول فيه وان ركب عليه مضاع
الاول ولو حلف لا يدخل بيتا فدخل غرفته لم يحث لو حلف ان لا يدخل دار زيد او لا تكلم زوجته
او عبيد كانت اليه تابعة للملك وان لم يسكن الدار فاداع الدار وطلق الزوجة او اغت
العبد او باعه اغت اليه ولو دخل دارا يسكنها زيد باجرة او عارية او غصب لم يحث املو
حالف لا يدخل مسكن زيد تغلف اليه بالجميع المملوك غير المسكون فيه ولو حلف لا دخلت دار
زيد فدخل دار عبيد حث بخلاف دار مكاتبه وكذا لو حلف لا يلبس ثوبه فلبس ثوب العبد
لو حلف ان دخلت دار العبد او لا يلبس ثوبه فدخل دارا جعلته برسمه فالاقوى عدم الحث
مع احتمال بثوبه اذ تمنع اضافة الملك فعين اضافة الملك فعين اضافة الاختصاص اما
لو حلف لا يدخل دار المكاتب حث بدخول ما جعل برسمه لا لقطع تصرف المولى عنه وفيه رجل
لو حلف لا يركب مخرج دابة حث بما هو مشقوها ولو حلف ان يدخل الدار لم يبرأ الا بان يدخل
بجلته ولو حلف ان لا يدخل يده او رجله لم يحث ولو حلف لا دخلت دار زيد هذه ففيها
اليهين بعد زوال ملكه تردد فيمنع من اعتبار الاشارة المتعلقة بالعين بعد زوال

الاضافة ومن اعتبار النسبة ويتعلق اليه من عاين البيت للحضرة خاصة وللبروي به وسد الشجر
والادم ولو حلف لا يدخل دارا فدخل عرسه دارا نهضت لم يحث ولو حلف لا دخلت هذه الدار حث
بدخول العرسه بعد الانهزام ولو حلف لا يدخل بيتا فالاقوى انه لم يحث بدخول داره وصفها و
صحتها وهل يحث بدخول المسجد والحمام قال الشيخ لا يحث لعدم تناول العرف له ومثله الحث بقوله
لعمري سوت اذن الله ان رفع به وقوله عليه السلام نعم البيت للحمام ولو حلف لا دخلت الدار
افضى لتاسد ولو نوى مدة مح ودين بنيته اذا حلف ان لا يدخل على زيد بيتا فدخل عليه مع
علم بكونه فيه حث ولو لم يعلم او علم او لم يحث ولو كان فيه وزيد وعمر وعوى الشيخ عدم الحث
والاقوى عندى الحث ولو دخل الحالف بيتا ثم دخل فيه المحلوف عليه فان خرج الحالف في الحال
لم يحث وكذا لو اقام معه ولو حلف لا يدخل الدار فدخلها مكرها او ناسيا او جاهلا بكونها
هي المحلوف عليها لم يحث لو حلف لا يلبس ثوبا حث بالابتداء والاستدانة ولو كان لا يساله قبل
واليهين وجعل عليه برسمه عقيب اليه او حال الامكان فان اخرج ذلك حث وكذا لو حلف لا
يركب الدابة وكذا لا سكنت هذه الدار ولا ساكنت زيد او لا ضا جعته اما لو حلف لا تروحت
وله زوجة لم يحث بالاستدانة وكذا لو حلف لا يصوم وهو صائم فاتم يومه فالاقوى للحث
لو حلف لا يسافر وهو ساافر وجمع اواقم لم يحث وان مضى في سفره المسمى ان اتحاد انصرف
الثمن اليه كالرجل والمرأة والانسان والحيوان وان تعدد حمل على الشرعي دون اللغوي وعلى
الحقيقة دون المجاز الحفي وان اشتهر المجاز وحلت الحقيقة على اكثر الناس انصرف اطلاق
اليهين لا المجاز بعض افراد الحقيقة كالدابة او لا ولو اضاف في العام ما يقتضي العادة بتخصيصه
سبب الاضافة تخصيص كن حلف لا ياكل راسا انصرف الى ما يتعرف عنه وقد دخل فيه الابل والبقر
والغنم ولو كان في بلد كثير الصيد حث بكنز فيه راسه حث به وهل يحث بروس الطير والحشا
قال الشيخ والضابط العرف هذا مع الاطلاق ولو نوى ما يحتمل اللفظ انصرف لاما نواه وان
بعد ولو حلف لا سرت هذا النهر وهذا البركة حث ببعض لفظة العرف وكذا لو علق
على اسم الجرس والجمع كالو حلف ان لا اكل الخبز ولا اشرب الماء ولا اجالس القصر والمساكين او
علقه على اسم جرس مضاف كماء النهر ولو حلفت لا صمت يوما لم يحث حتى يكمله وكذا لو حلف

لاصليت صلوة حنث في الصيام بطول الفجر مع بنية الصوم وبالصلوة بتكبير الافتتاح ولا يشترط
 السجدة لو حلف لا يست هذا الثوب وكان رداء حاله اليدين فارتدى به او سراويل فانزله
 حيث مكل ما يصلح اضافة اللبس اليه كالقميص والعمامة والقلنسوة والدرع والجوش والحف
 والنعل ولو حلف ليلبس امراته حليا ربها حاتم من الفضه والمحفقة من اللؤلؤ والجوهر وحده
 ولا يبر بالزروع وحرز الرخاج وهل يبر بالحقيق والسمج على عرفه اذ ذلك ليس حليا في السواد
 ولو حلف لا يلبس حليا فلبس براهم او زناير في رمله فالاقوى الحنث لانه ليس حليا في السواد
 يحث لو لبس شيئا على او منطقة محلاة ولو حلف لا يلبس خاتما حث بلبس في غير الخصر
 لو حلف لا ياكل طعام ما اشتراه زيد فاكل ما اشتراه زيد وعمره حقيقة واحدة نزل الشيخ في المنفعة
 وعدمه والاقوى عندى العدم وكذا لو اشترى احدهما نصفه مشاعا ثم الاخر النصف الاخر
 اما لو اشترى زيد نصفه معين ثم خلطه بالنصف الاخر فاكل الجميع او اكثر من النصف حنث
 اجماعا ولو اكل من النصف او اقل على اشكال حنث ولو باعه اجمع واشتراه لغيره ففي الحنث
 تردد ولو حلف لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزلها وغزل غيرها حنث ولو حلف لا
 ثوبا من غزلها وغزل غيرها فالاقوى عدم الحنث وكذا لو حلف لا يلبس ثوبا لسيحة يد فلبس ما يجر
 زيد وغيره او حلف لا ناكل من قد طبخها فاكل ما طبخه هو وغيره ولا يدخل دار زيد فدخل
 ما اشتراه هو وغيره او لا يلبس ثوبا طاه هو وغيره اما لو حلف لا يلبس ما طاه زيد
 حنث بما يخطه زيد وعمره ولو حلف لا يدخل دار زيد فدخل داره ولغيره ففي الحنث اشكال
 ولو حلف لا كلمتها وقصد الامتناع عن كل واحد منها حث بكلام احدهما وان قصد الجمع
 لم يحث الا بكلامه من احد الزمان او اخلف ولو قال لا كلمت زيدا ولا عمر احث بكلام كل
 واحد منها ولو حلف على فعل شيئين فقال والله لا اكل لحما وخبزنا لم يحث بما كلف احدهما الا
 ان يقصد المنع من كليهما لو حلف لا يشتم رجلا فالا فاقرب انضاراه لا الفارسي لانه المتعارف
 ويحتمل عدده لا الحقيقة وهو كل بنت او زهر طيب الريح كالورد والبنج والزعبر الاعيث
 لبشر الفاكهة ولو حلف لا يشتم وردا ولا بنسجنا لم يحث لبشر ماء الورد ودهنه ودهن
 البنسج وحنث لبشر بالورد والبنسج ولو حلف سواء حنث باكل اللحم المستوي دون

غيره من البيض ولو حلف لا يركب حنث يركوب السفينة ولو حلف لا ياكل بضا دخل فيه البادر كبعض
 البغام لا يبيض السمك ولا جراد ولا ما ليس بضا غير من الحيوان لو حلف لا ياكل شيئا فشربه او لا يشربه
 فاكله لم يحث ولو حلف لا يشرب قصص صب السكر او حب الرمان ورمى بالنفل ثم حثت ولو حلف
 لا ياكل سكر فوضعه في فمه حتى اب وابتلعه فالاقوى عدم الحث ولو حلف لا يطعم شيئا
 حث بالاكل والشرب والمص ولو حلف لا ياكله او لا يشربه فذاقه لم يحث وان ادزوه ولو حلف
 لا يذوقه فاكله او شربه او مصه حث ولو حلف لا ياكله بالعم لم يبر حتى ياكل ما بعده التام
 اكله وهي المرأة من الاكل ولو ضم انضرفت للقمه ولو حلف لا ياكل ثمر فامتزجت بغيرها لم يحث
 حتى يتحقق انه اكلها فله ان ياكل حتى يبقى من المشقة واحدة اذا حلف ليفعل شيئا لم يبر
 الا بفعل الجميع ولو حلف لا شرب ماء هذه النهر حث بالبعض صرفا للبيان لا الممكن ولو حلف
 لا شرب حنث وبالا عراف ثم الشرب ولو حلف لا شرب من هذه الاناء لم يحث بصب الماء في
 غيره والشرب ولو حلف لا شربه من ماء الفرات فشرب من نهر باخذ منه حث ولو حلف لا شرب
 من الفرات فالاقوى الحث بالشرب من النهر اذا حلف على شئ عينه بالاشياء ففرت صفته
 فان استحال اجزاءه وعمر اسمه لم يحث كمن حلف لا ياكل هذه البيضة او هذه الحنطة فيصير
 فرخا او زراعا وان سميت الاجزاء دون الاسم حث كما لو حلف لا اكلت هذا الرطب فصار تمرا
 او لا اكلت هذا الصبي فصار شيخا او لا اكلت هذا الحمل فيصير كسبا او لا اكل هذا الرطب فيصير لبسا
 او ناطقا على اشكال او لا اكل هذه الحنطة فيصير دقيقا او سويفا او خبزا ولا اكل هذا الدقيق
 فيصير خبزا او لا اكل هذا اللبن فيصير مصلا او جبنا او لا دخل هذا الدار فيصير مسجدا او حماما
 او براحا ولو تبدلت الاضافة كما لو حلف لا كلمت زوجة زيد هذه ولا دخلت داره ولا
 كلمت عبده هذا او لا كلمت زوج هذا وعمر وسد جوهر فزال النسب حث ولو حلف لا ضربت
 عبد زيد فرفهه زيدا وحتى صاية تغلق ارسها برقبته قصره حث لان الرهن والحناية
 لم يخرج عن النسبة ولو زالت الصفة وبغير الاسم ثم عادت حث ايضا كما لو حلف لا يركب
 هذه السفينة ففقت ثم اعتدت او لا كنت بهذه القلم فكسرت ثم رى او لا قصت بهذا
 المصبر فكسرت ثم اعيد ولو تغيرت الصفة بما يبقى الاسم معه حث كاللحم اذا شوى او طبخ

او الرجل مريض او العبد سباع ولو حلف لا تاكل ثم اكل رطبا او لبنا او لحما لم يحث ولو حلف لا ياكل رطبا لم يحث باكل النمل والسمك والبلع ولو حلف لا ياكل عنبيا فاكل زنبيا او دبسا او ملا او ناطقا او لانكلم شاة فاكل شاة او لا يشتر حيا فاشترى دس او لا يضرب عبدا فضرب عتيقا لم يحث ولو حلف لا ياكل لبنا حث بلبن الانعام او الصدا ولا دمي حلسا ولا يبا وباعيا ومحملا ما حن والسمن والاقطم والكسك والزبد الا ان تظهر فيه لبن ولو حلف لا ياكل زبدا ياكل سمن او حلسا او لبنا لم يظهر فيه الزبد لم يحث وكذا لا يحث لو حلف لا ياكل سمن فاكل زبدا او لبنا او ما يبيع من اللبن او شينا من الادهان ومحت باكل السمن منفردا او في عصده او حلوا او طعم فيظهر فيه طعمه وكذا يحث لو حلف ان لا ياكل خلا فاكل طحافيه حل يظهر طعمه فيه او حلف على الدهن ولا قرب للحث وبالسمن ولو حلف لا ياكل من لحم شاة ولا يشرب من لبنها لم يبعد التحريم لاسلها ولو حلف لا ياكل فاكهة حث بكل ثمرة يخرج من الشجر تنفكه بها كالعنق والرطب السفرجل والتناخ والتوت والسق والموز والاقرع عدم الحث سائر هذه كالتمر والزبيب والتين والشمش والاحاص ولو لا يحث بالربنوت والسطم والبلوط وسائر الشجر الذي غير المستطاب كالعرو والامر وحج الاشعرون المستطاب كحب الصنوبر والفناء وليس بفاكهة وكذا الخيار والقرع والبادجان وغيرها من الخضرة في البطح اشكال اقرب انه فاكهة ولو حلف لا ياكل ادماء حث بكل ما جرت العادة باكل الجارية سواء كان مما يصطبغ كالطحين والمرق والحل والرنيت او من المجادات كالشوا والحين والباقي والربنوت والبس والتمر واللحم مع الخبز ولو حلف لا ياكل طعاما حث بكل ما ليس طعاما من قوت اوادم او حلواء او تمر سواء كان جامدا او مائعا وفي الماء اشكال بدشا من قوله تعالى ومن لم يعطيه فانه مني ومن عدم الانصراف اليه عند الاطلاق وفي الاشكال في الدواء ومحت ما جرت العادة باكله من نبات الارض دون ما يجره العادة ورق الشجر ولو حلف لا ياكل سوا حث بالخبز والتمر والزبيب واللحم واللبن سوا اخضر اهل بلد بنوت احدها ولا وكذا الحث باكل السويق والدقيق والحب الذي ساء حره دون الحب والخصر والحلا ولو حلف لا ياكل لحما لم يحث بالشحم والحم الذي العظام والدماغ والكبد والطحال وامره والكثير والمصران وفي العلب اشكال وكذا القاعة والاقرع عدم الحث باللبنة وشحم البطرون والشحم

الذي على الظهر والجنب وفي تضاعف اللحم نظرا قرب الحاقه بالشحم ولا يحث باكل المرقه والاقرع الحث بالرس والكارع اللسان ولو حلف لا ياكل الشحم لم يحث بالحم ولا يحث بما في الجوف من الشحم الذي على الكلى وغيره والاقرع الحث بالشحم الظاهر وما في اللحم والالبنة ولو حلف لا ياكل لحما فان نوى مصبا انصرف اليه والانصراف في اللحم الانعام والصيد والطيور والاقرع عدم انصرافه لا العسل ولا يحث باكل اللحم المحرم كالميتة والخنزير والغصص ولو حلف لا يلبس ثوبا فاشترى به او بثته ثوبا ولبسه او اسفع بالثمن لم يحث ولو قطع البنية يعني الانصراف لاهذه نظر بنية من اعتبار السبب عدم الاقرب لعدم وكذا لا يحث لو امتنع بغير الثوب من مال المحلوف عليه كاكل طعام وسكنى داره وان قصد قطع البنية في لبس الثوب ولو حلف لا يلبس ثوبا من ثوبه عليه قطعا فاشترى غيره ثم كساه اماء واشترى الخالف ولبسه ففي الحث اشكال بدشا من الاخذ بعموم اللفظ او بخصوص السبب الاقرع عدم الحث وكذا لا يحث لو حلف لا يادي منع روجه في رماوى في غيرها وان قصد الحث على اشكال ولو حلف لسبب قرال مثل ان كان السبب المسبب عليه فلا هو الدار او غيره من عدم لم يحث ولو حلف ليضرب عبدا في عدوات الخالف من يوم لم يحث وكذا ان من يوم لم يحث سبق الا بعد خروج الغد ولو اسكنه ضربه في الغد ومضى الغد متمكنا ولم يضربه حث ولو مات العبد من يوم لم يحث وكذا لو مات العبد في الغد قبل التمكن من ضربه ويضربه في عداى وقت كان سه ولا يضره في يوم ولا يضره في غد وهو ميت ولا يضره ضربه الا يوله على اشكال ولا يحثه او تنق شعره او عصب ساقه لم يحث بنام ولا يحث لو هرب العبد من يومه ولو مرض او مرض الخالف فان تمكن من ضربه لم يحث والاخذ ولو ائلف عبد من يومه بفعله او اختياره حث وهل يحث في الحال ومن كون الحث مخالفة ما عقده عليه فلا يحصل الابتراك الفعل في وقته وكذا لو حلف ليشرب ماء الكوز عذافا اليوم لم يحث الا ان يكون ابتداءه بفعله او اختياره ولو حلف ليصوم جينا وجب عليه صوم ستة اشهر وكذا لو حلف لا يملكه جينا والاقرع التوالى في الباقي لا الاول ولو حلف لا يملكه حثا فذلك ثمة ثون عاما ولو حلف ليصوم رمضان انصرف في خمسة اشهر وهل يتعدى لا غير كما لو حلف لا يملكه زمانا فيه نظر

ولو نوى هذه المواضع شيئا معينا انصرف لا ما نواه ولو حلف لا نكح دهر او نحو وطولها او بعد
ربا الليل والكثير ولو حلف او لا بد اقضى العمود في الزمان نظر الاقرب في العمر العمود فان حلف
لانك ايا ما هي يلايه وكذا لو قال اشهر او شهرا ولو حلف ان يقصه حقه في وقت
فقضاه قبله لم يحث ان اراد ان لا يجاوز ذلك الوقت والاحت وكذا في غيره من الافعال
كل شيء او بعده او شرانه اذا قيد بوقت ففعل قبله حث وكذا لو فعل بعضه في وقت والآخر
في وقت ولو حلف ان بعضه حقه فقضاه عوضا عنه حث ولو ابراه حث لم يحث ولو حلف ليقصه
عند راس الهلال او مع راسه او لا راس الهلال او لا استهلاله او عند راس الشهر او مع راسه برفصائه
عند غروب الشمس من ليلة الشهر وان اخرج الامكان حث ولو شرع في غدا او وزنه او كيله فثاخر
القضاء لكن في الاقرب عدم الحث ولو حلف لا يبيع ثوبه لعشرة فباع بها ولو باه باقل او
اكثر لم يحث ولو كان سبب منه الامتناع عن البيع بالعشرة للمص ولو حلف لا اشتره بغيره فاشتره
باقل لم يحث وان كان اشتره بها او باكثر حث ولو حلف ان يطلق عد فطلقها قبله باينا حث و
لا يحث بالرجعي ولو حلف ان لا يفارقه حتى يستوي حقه ففارقه حث سوا البر من الحق
او فارقته والحق عليه ولو فارقته بغيرها لم يحث سوا حمل مكرها حتى يفرق بينهما او اكره بالضرب والتهديد
وكذا لو كان ناسيا او هرب منه الغريم بغير اختياره وحد التقريب ان يفترق عن مجلسها كالبيع ولو اذن
له الحالف في الفقرة مفارقة حث وكذا لو فارقته من غير اذن ولا هرب مع امكان ملازمته والتمس مع
او امساكه ولم يفعل ولو قضاه قدر حقه ففارقته طامنه الوفاء فخرج رديا او بعضه لم يحث و
كذا لو اخرج مستقفا فخذ المال ولو علم بالمال ففارقته حث ولو بلسه الحاكم مفارقة بالزام الحاكم
لم يحث وان لم يلزمه المفارق لكن فارقته للعلم بوجوب المفارقة احتمل الحث وعدمه ولو اخل الغريم
بحقه ففارقته احتمل الحث بعدم الاستيفاء منه وعدم البراءة منه اما لو كانت بمينه لاه رقت
ولو قتلت حث لم يحث بعد الحواله والضمان والبراءة وحث بالكفيل والرهن ولو قضاه عن حقه
عوضا احتمل الحث لان بمينه على الحق وعدم البراءة منه ولو كانت بمينه لا فارقته حتى يبرأ من
حجه لم يحث لو قبض وكيله قبل مفارقه ولو قال لا فارقته حتى استوفي ففارقته المحلوق عليه
مختارا او فارقته الحالف كذلك احتمل الحث وعدمه ولو قال لا افترقها ففارقها ففارقته الحالف عليه

قبل القبض حث ان امكنه الا لزام ولو اكرها على الفقرة لم يحث ولو حلف لا فارقته حتى او فارقته
حث فابراه الغريم لم يحث ولو كان الحق عينيا حث ان كان قبل ان يقبضها الغريم ولو قال
لا فارقته ولك قولي حث لم يحث بالبراءة والهبة لو قال لعبد والله لا اضربك ان خرجت
الاباذن او الا ان اذن لك او حتى اذني ان اذن لك فخرج بغير اذنه حث بالضرب وهل يقضي
التكرار اسكال ولو خرج باذنه لم يحث بالضرب هل يخل اليقين فيه الطرف لو خرج بعدها بغير اذنه
احتمل حث الضرب احتمل عدمه مطلقا ويحتمل ضرب ون البواني لا بها غابات فاذا اذن انشئت عاية
بمينه ولو اذن له الخروج ثم بها فحتم الضرب بالخروج ولو نواه بعد الخروج باذنه فخرج لم يحث
الضرب الامع القول بالتكرار ولو حلف ان يخرج بغير اذنه بغير عيادة مريض فخرج لعيادة مريض
ثم ليشاعل بغيره او قال ان خرجت لا غير الحمام والعيادة وعدمه حث لوجه لا غيرها ولو خرج للعيادة
وغيرها او الحمام وغير حث ولو حلف ليضربه ان خرج لالعيادة مريض فخرج لعيادة مريض وغيره
فحتم الضرب ولو حلف ليضربه ان خرج بغير اذن له ولم يعلم فخرج احتمل حث الضرب اذا لانت
الاعلام وعدمه لخروجه بعد الاذن حث ولو حلف الا يخرج من البيت فخرج لا السطح او الى
محطته حث ولو حلف الا يخرج الاباذنه من زيد فهاض قبل الاذن فخرج حث على اشكال لو
حلف ان يتصدق بماله دخل فيه كلما لسمي مالا سوا كان حيوانا او صامتا وسوا كان ركوبا
او غير ركوب وسوا كان عينيا او دينيا حالا او متوجلا او عبدا بقا او ام ولد او مكاتب مشروطا او مدبرا
دون حق الشفعة واستحقاق السكنى والدار والزرع الارض بالاجرة ولو حلف ان يضربه عشرة اسواط قبل
خروج الضغث هذا مع اعتبار المصلحة كاليمين على حد والعزم ولو كانت على التاديب الامر الديني لم يحث
الوفا ولا كفارة مع العتق ولو قلنا باجر الضغث او كان المضروب يتضرر بالضغث اشترط اصابة
كل واحد من المضروب ويكفي الظن بالوصول ويكفي ما لا يسمى به رصا باوان يضربه بسوط واحد
عشرة مرات او بعشرة اسواط اما مرة ان قلنا باجر الضغث او عشرة مرات اما لو حلف ان
يضربه بعشرة اسواط لم يكف السوط الواحد عشرة مرات وكفى الضغث المستعمل على العدة من واحد
ولو حلف ان يضربه عشرة مرات فهو لعشرة مرات ولو حلف ليضربه عشرة مرات لم يكف الضغث
ولو حلف ان لا تكلم ريدا كتبت اليه او ارسل رسولا لم يحث وكذا الرشاء اليه او كل غير علوف عليه

بقصد اساع الحلو فاني اذاه تحت شتم لتساعله او عقليه فالاقرب للحنث ولو كان متسا
او غايبا او معي عليه او اصم ولا يعلم تكلم اياه لم يحنث ولو سلم عليه حنث ولو سلم على جماعة
هو احدثهم او كلهم فان قصد الحلو فاني مع الجماعة حنث وان قصدهم وان اطلق حنث
ولو لم يعلم ان الحلو فاني فيهم لم يحنث ولو سلم عليه وحده اياه لم يحنث ايضا ولو وصل
بمينه بكلامه مثل ولا تملك فاذهب او محقق ذلك او فاعله او ماسابه ذلك حنث الا
ان ينوي كلاما غير هذا ولو صلى بالحلو عليه اماما ثم سلم من الصلوة لم يحنث ولو صلى ماموما
فانح عليه ففقه الحالف لم يحنث لان ذلك كلام الله تعالى الا مدين ولو حلف ان لا يتكلم لم يفقد
اليمن ولو فرض المصلحة في المنع انعقدت فان فراح فالاقرب للحنث الا ان يكون في الصلوة
كلاما لو ذكر الله تعالى ولو استاذن عليه انسان فقال ادخلوها لسلام امنين حنث ولو حلف
ان لا يفعل شيئا لثلاثة ايام او ثلث ليال لم يكن له الفعل في الليالي التي بين الايام ولا الايام
التي بين الليالي لو حلف ان لا يتكلم بمال فكل بدل انسان لم يحنث ولو حلف ان لا يتكلم
عبدا فخذنه وهو ساكت من غير امر ولا نهي احتل عدم الحنث مطلقا والحنث ان كان عبدا لا عبدا
غيره ولو حلف رجل لا يفعل شيئا فقال لا خير يفتي في بيعك لم يلزمه شيء وان نوى انه يلزمه
ما يلزمك اذا حلف ان يعقد انصرف لا الصحيح سواء قيد بالصحيح او اطلق فلحنث
ليبيع لم يبرأ بالصحيح ولو حلف لا تملك فلا تملكها فاسد لم يحنث وكذا لو حلف لا يسرع
فاستباع فاستد او حنث سبع فيه للمار والعقد اسم للايجاب والقبول فلو حلف لا يبيع الا تزوج
فاوجب البيع والنكاح ولم يقبل المتزوج والمشتري لم يحنث ولو حلف لا نهت او لا امره بحنث
بالايجاب خاليا عن القبول وفي الوصية والهدية والصدقة اسكال اقرب للحنث بغير
الايجاب لو حلف ليتزوج على امراته برب الايجاب والقبول الصحيح وان تزوج دون زوجته في
الشرف او لم يدخل بها او طلق امراته على نكاح ولا يعطها به كثير بمينه كما لو تزوج بمعز و
لو حلف لاسترت فوطن جاريتة حنث وان لم يبرز او لم يحصنها ونحسها لو حلف لا يهب
له فاهدي اليه او امره حنث ولو اعطاه من الصدقة الواجبة او النذير او الكفارة
لم يحنث ويحثل في الصدقة المنذوبة لكونها نوع هبة ولا يخرجها محضها باسم عن

عن حسنها كالهدية والعمرى والعدة لانه علم كان يقبل الهدية دون الصدقة ولو وصي له
بحنث وكذا ان اعاره او اضافه او باعه او حابه او اسقط عنه دين او وقف عليه اسكال و
لو حلف لا يصدق عليه فوهبه لم يحنث اذا حلف ان لا يفعل شيئا صرف لا المباشرة و
لا المزية مع صلاحية العينة به فلو حلف التاجر لا يبيع انصرف لا المباشرة فلو باع وكيله لم
يحنث ولو حلف السلطان لا يضرب الصنف الا مريد ولو حلف لا يضرب امراته فطليها او
لكمها او ضربها بعض غيرها حنث ولو عصها او حنقها او خسر شعرها بولها فاصل
الاضرار لم يحنث وكذا انصرف بمينه لا العدة فلو حلف لا يفعل شيئا ففعله ناسيا لم يحنث
وكذا لو فعله مكرها للحالف ان سأل في مينه مثل ما كانت فلا نوا ونعني كتابته
الرفيق ولا عرفة اي جعلته عريفا ولا سألته حاجة اي شجرة صغيرة وان يورث في مينه مثل ان
يدعي عليه محو شئ وهو غير قادر على فحلف انك لا يستحق عندي شيئا وينوي في صميم
الان لهذه كله سايع ان كان الحالف مطلوما بان يستخلفه ظالم على شئ لو صدقه لظلمه
او ظلم غيره وان كان الحالف ظلما لم يفسد نفسه ولا تاويله ولا توريته بل البينة المستخلف
وينصرف اللفظ الى ما عناه المستخلف ولو لم يكن ظالما ولا مظلوما سمعت منه ومن تاويله
والصرف اللفظ الى ما عناه لو حلف ان لا يزوج على زوجة فزوج قبل ان يطلق حنث
وكذا لو طلقها رجعا وزوج قبل خروج العدة ولو قال والله لا بعت لفلان شيئا فذبح
الحلو فاني سلعت له لانا لث ليتها بذفعها للحاكم فاعلم حنث ان كان دفعها بغير
اذن الدافع اليه لعدة حجة البيع وان كان قد اذن له في التوكيل في بيعها وعلم حنث والا فلا
ولو حلف لا بعت له ربا فدفعه الحلو فاني وكيله فقال لجه انت دفعه لا الحالف فباعه
لم يحنث لانه لم يبيع الذي حلف الا ان يكون نوى الا منع سابعة تملكها الحلو فاني عليه
لو حلف على شئين اشياء لم يبرأ باحدهما ولو قال والله او صوم وجامعا ولا يجب جمعها
في الايجاب فلو حلف عليه ما سأل جازله ففعل احدهما لا فاعلم حنث والله لا اكلت
هذين الضعفين جازله اكل احدهما وحنث باكلهما اذا حلف لبعض ماليكه دخل
فيه العبيد والامام سوانا كاتاقا او مديري او لمهات اولاد او مكاتبين مشروطين

ولو كان له انتقاص في عبده عتق عليه الانتقاص ولا يدخل المكاتب المطلق وان لم يؤد شيئا من المال لو حلف ان يعتق عبده ان لم يضربه غدا فباعه اليوم ثم اشتراه بعد عدل لم يحن وان اشتراه في الغد وجعل عليه عتقه ان يضربه فباعه في يومه او في غده لم يخرج الغد لم يضربه حن ولو حلف ليطان امراته اليوم فحاضت بعد ما كان الوطى فالأقرب الحن اذا وطئها حايضا قديما ان النفي يقتضي التأييد الامع البينة التفسير فلو قيل له بك زيد اليوم فقال والله لا كلمته فان نوى القيد في الامر محصور ان اطلق احتمل الباب لا بمقتضى اللفظ والتفسير للعرف ولو حلف ان لا يكلم الناس وتكلم واحدا فالأقرب انه لا يحن ولو حلف لا كلمت زيدا او عمرا لم يحن بسلام احدهما وقول الشيخ هنا مذخور لو حلف لا يرى منكرا الاربعه لا الولي فان اقواه ولم يرفعه مع امكانه حتى مات احدهما حن ولو لم يتمكن حتى مات لم يحن ولو عدل فان كان منه رفعه حال الولاية لم يبر برفعه بعد العزل ولا يتحقق الحن في المال لجوار عدل الولاية فرفعه اليه وان لم يكن له فيه حمل البر برفعه اليه مغرولا اعتبارا بالعين والعدم اعتبارا بالعين والصفة ولو حلف ان يرفعه لا والي لم يحن بموت الاول ولو حلف ان يرفعه لا والي احتمل عوده لا الموجود حال البين فيبقى كالاول ولا الماهية الكلية فتسعى كل لثاثة وهو اقرب قد بينا ان اطلاق البين يضرب لا العرف لكن يحتمل مراعاة عرف الوضع اللسان وعرف الحالف وفهمه فلو حلف البدوي ان لا يدخل بيتا حوت الشعر والكلية والخمير في البدوي وجهان ولو قال درخانه ستورم لم يحن بيت الشعر والخمير اذا لم يثبت هذا العرف بالفارسية ولو حلف على الجواز الهندي وعلى التمر لم يحن بالهند ولو حلف لا ياكل البيض ثم حلف ان ياكل ما في قلوبكم فلان وكان بيضا فاحتمل منه الناطف لم ياكل البيض ويرقى اليه ولو حلف على ما اشتراه زيد لم يحن بما يملك بهبه او رجع اليه باقالة او رد عيب وقسمه او صلح عن دين او شفعة ولو حلف ان لا يشتري فيوكل لغيره في الشراء لم يحن فيما اضاف له الموكل ولو حلف لا ياكل ما اشتراه زيد لم يحن بما اشتراه وكيله ويحن لو حلف على طعام زيد ولو حلف

لا يبيع

لا يبيع الخمر فباع لم يحن الا ان يريد صورة العقد ولو حلف ان لا يبيع حن بالفاسد لا بعتاده ولو حلف لا ياكل لحم هذه البقرة واسألت الى مجله حن بلحمها فعسا الاشارة ولو حلف لا يلبس ما غرله فلا يحن على المعزول في الماضي ولو حلف لا يلبس ثوبا غير ما حمل على الماضي والمستقبل ولو لبس ما خيط معزول لم يحن ولو حلف لا يلبس ثوبا ففرشه فانام عليه لم يحن وكذا لو تدرج على الأقوى ولو حلف لا لبست قيصا فارتدى بقبض حمل الحن وعدمه ولو فقه وبرزه لم يحن ولو حلف على مهاجرة زيد ففي الحن بالمكاتبية نظر ولو حلف ان لا يتكلم انصرف النطق باللسان وفي الحن سمر زيدا الشعر بعينه نظر ولو حلف لا تشين على الله با حسن البناء فليقل لا احصى عليك انت كما اثبتت على نفسك الحالف ان قيد فغله بوقت معين وان اطلق لم يجب الفور بل وقته العر ويتصدق عند غلبة الظن بالوفاء سواء اطلق او غيره بشرط على الأقوى فلو حلف لم يقتضين حقه لم يحن بالتأخير لان يغوث يموت احدهما فيتحقق الحن ولو حلف رايت منكرا الارفعته لا القاضي لم يجب لبداهة بل عمر وعمر القاضي ولو راى المنكر بعد اطلاع القاضي احتمل وجوب الرفع اليه وعدمه اذا حلف على شيء اقتضى التعلق بما يصدق عليه ذلك الشيء في الحال فلو حلف لا يدخل دار فلان لم يحن بدخول دار يملكها فلان بعد المين ولو حلف ان يعتق كل مملوك يملكه غدا دخل فيه ما يملكه للحال وسيملكه في باء في اليوم اذا بقي لا الغد وما سجدت في ملكه في غده ولو حلف ان يعتق كل مملوك لشربه في غدا اختص بما يشربه في الغد ولا لو حلف لا يدخل بغداد محر بها في سفينة في الحن اشكال يثبتها من كون دجلة من بغداد حقيقة ومن كون بغداد موضع يقع عليه البدوية دجلة لا يقع عليها البغدادية ولو قال والله لا اكلت خبز يكلني معا حن ولو حلف لا تزوج بالكوكة فزوجها الفصوب بالكوكة امرأة يملكه واجازت مملوكه احتمل الحن لوقوع العقد بالكوكة لعدم لان الاجارة مرسته وقد وقعت بملكه احلف ان يعطي من بحيرة فاحبر جماعة استحق كل واحد ما حلف عليه سواء اخرجه دفعة او على التعاقب ولو حلف ان يعطي من بئر فهو للجزء الاول اللسان فلا يستحق للجزء الثاني شيئا ولو كان

الخبر الاول جماعة استحق كل واحد منهم ولو حلف ان يعطي اول داره استحق من تدخل عقيب اليمين
وان لم يدخل غيره ولو حلف ان يعطي اخر داخل فهو لاخر من تدخل قبل موته
في احكام اليمين وفيه مجتبا اذا حلف اذا فعل مرفوت وجب عليه الايمان به في وقته فلو
تجدد العجز قبل الوقت انحلت اليمين كالو حلف ليعتقن غدا مملوكه فيموت اليوم او يخرج في هذا
المقام فيجزي قدينا ان مسمى الايمان على المتعارف فان كان حقيقة تعين الانصراف
اليه وكذا ان كان مجازا غلبت على حقيقة والا فالحقيقة فلو حلف لا شرب لك ماء من
عطش احمل عوده لا الحقيقة او المتعارف فنعيم ماعده الحث يتحقق ما يحالف
اختيارا ولا يتحقق بالمخالفة مع الاكراه او الجهل او النسيان يكون اليمين الصادقة
على التقليل من المال ويجوز الكاذبة مع المصلحة كما اراد تخلص مظلوم وان حسن التورية
ويحرم اليمين عن الواجبات والمندوب والاصح من المباح والمتساوى منه لو حلف بالبراءة
من الله نعم او من رسوله صلى الله عليه وآله او من احد الانبياء عليهم السلام اثم
الماضي والمستقبل صدق او كذب وقال الشيخ لو حلف على المستقبل بها وحالف عليه كفارة
ظهاره لا يدين اليمين من البينة والضمير ثم ان كان الحالف محققا كان البينة مية وان
كان متبلا كان البينة مية المستخلف قدينا ان اليمين انما يكون بالله تعالى واباسمائه
او بصفاته ولوراي الحاكم استحلاف الكفار بالتوراة والابجيل اولشي من كتبهم رجع
لهم جازله استحلافهم بذلك اذا حلف ان لا يمس جارية ابدا ثم ملكها جاز وطهر
لان حلف ان لا يمسها حرما ولو تعلقت حرمت ابدا اذا التفتت اليمين على المستقبل وجب
الوفاء بها فان اخل وجبت الكفارة ولو كان الحلاف ارجح في الدين او الدنيا في المباحة
جاز له الحد ولا كفارة ولو حلف على ترك فعله حث ووجبت الكفارة ايضا وان كان
مطلقا لم يحث الا بفوات وقت الامكان اذا حالف مقتضى اليمين ناسيا او جاهلا
لم يجب الكفارة وكذا الوفعله مكرها كمن علم ان لا يدخل دارا فدخل مربوطا او حربا او
هدد حتى دخل ولا كفارة في يمين الغرر ولا يمين اللغو اذا حلف شئين ميمنا واحدا
كالوقال والله لاصلبن واصوم من فحنت فيهما او في احدهما فكفارة واحدة و

ل

كذا لو حلف انما ما منكر على شئ واحد ان قصد التاكيد وكذا ان قصد تعدد اليمين على اشكال ولو
حلف انما على اجناس متعددة فحنت في واحدة منها فعليه الكفارة فان حثت في اخرى فكفارة اخرى
سواء خرج الاول والا لا يجب التكفير قبل الحث فان كفر قبله لم يخرج عن الكفارة لو حثت سوا كانت
الكفارة صياما او غيره ولو ظاهر ولم ينو العادة ثم كفر لم يخرج عن كفارة الظهار لانه كفر قبل الوجوب
واذا وجبت الكفارة في الظهار وجبت قديما على الجماع سوا كانت الكفارة عتقا او صياما ولو
جامع قبل التكفير وجب عليه كفارة اخرى اذا قال حلفت ولم يكن قد حلف كان كاذبا ولا
كفارة عليه ولو حلف على ترك شئ صار فعله حراما في النذر وفي فصول
في ماهية وفيه مباحث في النذر صدوره نطقا عن البالغ العاقل المسلم المختار
القاصد فلو نذر الصبي او المجنون او الكافر او المكروه او فاقدا العقل بسكرا وغصبا وعدم
البينة او غيره لم يقع وقال الشيخ يكفي في النذر البينة والضمير عن النطق وليس مجبدا لا بد
في النذر من بينة القربة ولو نذر الكافر حال كفره ثم اسلم استحب له الوفاء به ولو قصد بالنذر
منع نفسه لا لله نعم لم يقع ولا يشترط في نذر المرأة بغير الواجب اذن زوجها وفي نذر المملوك
بذلك اذن المالك فان باء من غير اذن لم يقع وان حرره ولو اجاز المالك في صحته اشكال
نعم لو اذن له في النذر فندره انعقد وكذا يقع لو علقته بتحريره المشهور عند علمائنا
وفروع النذر المطلق وقال السيد المرتضى ولا يقع الا معلقا بشرط وليس بمعتد صيغة
النذر ان يقول لله على كذا ويسمي بترعا ان خلا عن الشرط وبر ان قصد شكر النعمة او دفع
البلية وزجر ان قصد المنع عن الفعل المجعول شرطا مثل لله على كذا ان مررت وكذا
اوشفا في الله من المرض وان فعلت معصية او ان لم افعل طاعة وفي التبرع بربع المرتبة
والاجماع على انعقاد البواقي ان قصد بالنذر الشكر وجب ان يكون الشرط او نذرا او
مباحا متساوي طرفاه او بترجم وجود الشرط على عهده في الدين او الدنيا ولو
كان العدم او لم يقع النذر كالوقوفنا في اليمين سوا واجب ان يكون الجزاء طاعة
لله نعم ولا يقع النذر بالطلاق ولا بالعناق ولا بغير ما ذكر الله تعالى نعم لو
قال كذا استحب له الوفاء وانما يجب له الوفاء لو قال لله على كذا ولو عتق

النذر بقوله انشا الله لم يلزم شيء ولو قال الله تعالى على صوم انشا زيد لم يلزم شيء وان شئنا
 فديننا ان للشرط بشرط فيه كونه طاعة كالصوم والصلوة والنج ولو كان واجبا عليه
 فالاقوى انعقاد النذر فيه لقائده وجوب الكفارة بالاحلال ولا ريب في انعقاد النذر
 مفروض الكفايات كالجهات وتجهيز الموتى وبسمات فروض الاعيان كالونذر اسمي
 في حجة الاسلام او طول القراءة في الفرائض او زيادة الذكر في الركوع وبالعامة
 المنزوية كصلوة النافلة وبالفريق كعبادة المربص وانشاء الاسلام وزيارة القدس
 وتحديد الوضوء والمباحات كالاكل والنوم لغرض لو قصد بالاكل التقوى على العادة
 فتأب عليه لزم ولو نذر ما هو طاعة وما ليس بطاعة لزم الاتيان بالطاعة خاصة ولو
 نذر الجهاد في جهة بعين للجهة ولم يجر ما نشأ وبها في المسافة والموت لا يشترط
 كون الشرط مقدورا ويشترط كون الجزاء مقدورا فلونذر الصوم العاجز عنه لم ينعقد ولا يرب
 عليه وكذا لو تجدد العجز مع عدم سبق الوجود ولو عجز لعارض يرجوز والى انتظار الكثرة
 عليه فان استمر ان صار غير مرجح الزوال سقط ولو زال العجز بعد فوات وقت النذر
 المعين فلا ايضا في انواع الجزاء الصوم وفيه مبحث اذا
 نذر صوما فان اطلق اجزاء يوم واحد ولو نذر صوما ايام واطلق فاقلة ثلثة ولو عين
 عددا وجب لا يجزئ التتابع الا ان يشترط تعين لغرض يستحب المبادرة ويصوم العدد في
 اى وقت شاء مما يصح صومه فلو صامه رمضان لم يجزه فان عين الشهر تعين فان اخل
 به لغيره وجب عليه القضاء والكفارة عن خلف النذر ولو نذر صوم سنة معينة
 ولم يشترط التتابع وجب عليه صيام تلك السنة الا العيدين وايام التشريق ان كان
 بمبنى وان كان بغيره منى وجب صيام ايام التشريق ولا يقضى العيدين ولا ايام التشريق اذا
 كان بمبنى ويجب عليه تتابع الصوم وان افطر في اثناء السنة لعذر قضاء وان كان
 لغيره عذر وجب مع القضاء الكفارة وبمبنى في الحالين وان شرط التتابع لفظا لم
 افطر في اثناء لغيره عذر وجب الاستيناف والكفارة وان كان لعذر وجب
 البناء والقضاء ولا كفارة وقال بعض علما اذا تجاوز نصف السنة بيوم واحد

جاذله التفريق وليس بجاذ ولو نذر صوم سنة مطلقة ولم يشترط التتابع جاز
 صومها مثابعا ومتفرقا ويصوم اما اثني عشر شهرا بالاهلة او بالعدد كل شهر ثلثين
 يوما فان صام شولا مضى بذلك العيد يوما ولو كان ناقضا مضى يومين لان لم يصم ما بين
 الهلالين وقيل بعض يوما واحدا ويصوم رمضان عن الفرض لا النذر ويقضى شهرا بدله
 وكذا يقضى يوم النحر وايام التشريق ان كان بمبنى ولو شرط التتابع وجب فان افطر
 لعذر لم يسقط التتابع ولا كفارة ويصوم بدلا عن رمضان والعيدين شهرا ويومين
 ولا ينقطع التتابع لانه عذر وجب الاستيناف ولا كفارة هنا اذا نذر الاعتكاف
 اقتضى وجوب الصوم فان عين زمانا ومكانا تعين اذا لم يقصر الزمان عن ثلثة و
 لا يخرج المكان عن المواطن الاربعة ولو اطلقها تحيز في احد المواطن الاربعة ووجب
 عليه امكان ثلثة ايام ولو بعد اربعة ايام ولم يشترط التتابع فاعتكف ثلثة
 وخرج في الرابع وجب عليه قضاؤه فيضم اليه اخرين والا قرب نية الوجوب فيهما
 والا قرب انه اذا تبرع في اعتكاف مندوب فاعتكف يومين بنية الوجوب جواز
 ايقاع الثالث عند المنذور ولا يقتصر الى اخرين وكذا لو نذر اعتكاف يوم ولم يشترط
 في الزايد انما ينعقد نذر الصوم اذا كان طاعة فلونذر صوم العيدين وايام التشريق
 وهو بمبنى لم ينعقد ولا يجب عليه قضاء ولا كفارة ولو نذر صوم ايام حيضها ولو نذر صوم
 يوم فاتفق ان كان هو العذر وجب فطره والا قوى عندي عدم وجوب القضاء ولو اتفقت
 حايضا افطرت وفي القضاء نظرا فيه الوجوب ولو نذر صوم قدوم يوم زيد ينعقد ولو
 نذر اول يوم من رمضان قيل لا ينعقد لوجوب الصوم بغير النذر والا قوى عندي انعقاده
 ولو نذر ايام متفرقة فالاقوى جواز التتابع وكذا لو نذر صوما في بلد معين فالاقوى
 جواز الصوم في غيره ولو نذر ان يصوم حين ولم يعين وجب سنة اشهر ولو نذر ان
 يصوم زمانا صوم خمسة اشهر ولو عين بالنية فيهما غير ذلك لزم ما نواه ولو كان يوما
 واحدا لو نذر ان يصوم يوم قدوم زيد اعماسقط اليوم الذي يقدم فيه سواء قدم
 ليلا او نهارا قبل قدومه وسواء قدم قبل الزوال او بعد وجب صوم ذلك اليوم فيما

ياقي من الزمان اما يصوم ذلك اليوم في رمضان عن رمضا ولا لفض ولو اتفق يوم عيد افطرو
الوجه عدم القضاء وليس له ان يصوم فيه ما لا يتعين صومه كقضاء رمضا والنذر المطلق وكفارة
اليمن اما لو وجب عليه شهرين متتابعين كفارة عن قبل او طهار قال الشيخ انه يصوم ذلك اليوم في الشهر
الاول عن الكفارة ويقضيه والباقي عن النذر وقال ابن ادريس يسقط الكفارة بالصوم و
ينقل الطعام وكلاهما روى الاقرب صوم عن النذر في الشهر الاول والثاني معا ولا ينقطع الشئ
لاذ عذر سوان تقدم والنذر الكفارة او تاخر ولو نذر هذا صوم شهرين متتابعين فالاقرب تداخر
النذرين ولو نذر صيام شهرين يوم بعد فلان فقدم في اول شهر رمضان فان قلنا بخلافه
نذر رمضان اجزاه صيام رمضان ونذره وينوي عنها والامام عن رمضان وسقط نذره
لو نذر ان يصوم شهر متتابعا ولم يسعه فرض في بعضه احتل وجوب الاستيفاء والباقي
ولا كفارة على تقديرين ولو عين الشهر وحين جميع لم يجب القضاء ولا كفارة ولو صام بادر العير
قبل الوقت لم يجز به ولو تمت بعد ما كان الاداء وجب على وليه القضاء عنه من وجب عليه
صوم شهرين متتابعين بنذر او كفارة فضا شهر او من الثاني شيئا في البائة اجزا وهل ياتي
قولا ولا كفارة قولا واحدا ولو افطر في الاول لعذر نفي ولا كفارة وان كان
لغير عذر استأنف وكفران كان النذر معينا وام احوط ان المفطر في الاول لعذر
يصوم في اول وقت الامكان وهل هو احب فيه نظرو من وجب عليه صوم شهر متتابع فضا
خمس عشر يوما جاز له يفرض البائة على الخلاف ما لم يكن الصوم معينا سواء كان الوجوب
بالنذر او بالكفارة اذا كان عبدا ولا يجب المتتابع في قضاء المتتابع سواء كان رمضان
او نذرا قبل بالمتابع لو نذر صوم يوم معين فحضر عنه سقط النذر واستحب له
الصدقة عنه بعد ولو ابتدأ بصوم فنذر في اثناء النهار اتمام ذلك الصوم لزمه
ولو نذر ابتداء صوم بعض يوم لنا ولم يجب يوم كامل ولو نذر يصوم يوم الاثنين ويوم يوم
زيدا فقدم يوم الاثنين لزمه الاثنين لا غير ولو نذر صوم الدهر سقط العيدان وايام
الشرقي ان كان بمعي وصام رمضا عنه لا عن النذر ولو حاصت المرأة افطرت ولا
قضاء وكذا الوسا فرا مرض ولو افطر عدا كفر ولا قضاء على اشكال ولو قيل بفضي من

من تركه كان وجها وحي ففجواز الاستنابة مع الحياة اشكال وكذا لو افطر هذا الناذر يوما
من شهر رمضان ولو صام بعض الايام قضا لها من رمضان ومن النذر فالوجه عدم وقوعه
عما نواه ووجوب قضاء وكفارة خلف النذر حتى لم ينو عانذ ولو نذر الصوم المكروه كيوم
عرف لم يضيعه عن الدعاء ومع الشك في الهلاك ففي الاعتقاد نظر
فيه مباحث من نذر الحج واطلق وجب عليه الايمان به ولا يشترط الفور ولا يجب العمرة
وكذا لو نذر العمرة لم يجب الحج ويكفي المرأة ويتعين الوقت والعدد ان عينها ولو عين
الوقت فاحضر او سفر سقط ولا يجب القضاء ولو مات ناذر الحج بعد ما كان ادائه اخرج
من صلب المال اجرة الحج لو نذر ان يحج ماشيا لم يوفاه به وكذا الاعتقاد فان اطلق
نعين المشي من بلد النذر وقيل من الميقات فان ركب اعد ولو ركب بعض الطريق لغير
عذر وكان النذر مقيدا بوقت وجب عليه كفارة خلف النذر وان كان مطلقا قيل
بفضل الحج بمشي ماركب ولا قوى الاعادة ما ساء وان كان لعذر فان كان النذر مقيدا اجزاه
هل يجب سيا في ذمة المروي ذلك والا قرب عندي الاستحباب وان كان مطلقا فلا قوى
رفع المكنته وسواء قلنا ان المشي يجب من بلده او من الميقات والاحرام من الميقات الا
ان سدد متقدما لو نذر ان يحج ماشيا فحضر لم يسقط عنه الحج ويجب ان يحج ركباه وهل
على ادر المشي ان ينف مواضع العبور الا قرب انه مستحب ويسقط فرض المشي عن بادره بعد
طواف النساء ولو ان يحج ركباه شيئا فالاقرب ان يحث فيكفر عن خلف النذر واذا
افسد الحج المنذور ماشيا وجب القضاء مشيا وكذا ان فات الحج ويسقط عن مرفاة تواع
الوقوف من الميت بمردقة ومنى والرعى وتحلل بعسرة ومضفى الحج الفاسد حتى
يحل منه وهل يجب المشي لا الخلاف فيه نظرا قرب عدم الوجوب ثم يجب قضاء النذر
ان كان مطلقا او فوط اسان الموقف لو نذر ان يطوف على اربع قال الشيخ عليه طوافات
ليديه ورجله والا قرب بطلان النذر لو نذر ان يحج وليس له مال حج عن غير قال
الشيخ اجزاه عنها وليس بمعتد ولو نذر ان رزق وكذا ان يحج به او يحج عنه ثم مات
حج بالولدا وعنه من صلب المال اسان الساجد وفيه مباحث اذا نذر

ان يشي لا يثبت الله الحرام انصرف لا يثبت الله سبحانه بمكة ولزم ذلك وكذا يجب عليه لو نذر ان يشي
لا المسجد الحرام ولو نذر المشي لا الحرم ففي الاعتقاد نظر وينبغي لو نذر ان يشي لا الصفاء او الى الرقة
او منى ولا ينبغي لو نذر المشي لا عرفه او الى قريب من الحرم لو نذر ان يشي لا يثبت الله الحرام
لا حجاب ولا معتبرا فالوجه عندى بطلان النذر ولو نذر ان يشي لا يثبت الله احتمال التفرق
لا يثبت الله الحرام الى احد الساجد اذا نذر المشي مطلقا لم يحل الوفاء به لانه ليس في نفسه
طاعة ولو قصد امانا لمنية او اللفظ المشي لا المسجد او مسجد النبي صلى الله عليه واله او
المسجد الاقصى وجب عليه ما نذر وكذا لو نذر غير هذه الثلاثة من الساجد قال الشيخ
ومحمد ان يصلي فيه ركعتين وعند رقة نظر ولو قصد المشي لا موضع لاخرية فيه لم
ينعقد نذره ولو نذر القصد الى احد المشاهد وجب كذا لو نذر المشي لبعض المؤمنين
ولو نذر لبعض المؤمنين كالنذر قصد المسجد الحرام ولو نذر ان ياتي لا يثبت الله الحرام
او يذهب اليه لزمه ووجب الحج او العمرة ان كان ممن يجب عليه الدخول باحرام والا
فلا ويخير بين المشي والركوب الصلوة وفيه مباحث اذا نذر صلوة
معينة القدر قبل الزمر ركعتان وقيل ركعة وهو الوجه عندى وان عين القدر لزمه
وجب عليه ما يجب في القريض اليومية من الشرايط كالطهارة واستقبال القبلة
وعزها فان كان العدد ازيد من ركعتين واحتمل وجوب الشهود والتسليم عقيب
كل ركعتين وعدمه وان عين الفضل كل ركعتين بشهود وتسليم وجب ان عين
انفصال كل عشرة ركعات مثلا احتمل الوجوب اذا لم يعين الوقت جازله التأخير
لا قبل الوفاء بمقدار الاداء وان عينه يعين وان اخل به عامدا كفر وقضا وان وجب
القضا ويجب ان يكون الوقت المعين مما يصح ايقاعها فلو عينت الصلوة وقت
الحيض والنفس لم ينفذ نذره وكذا لو نذر وقتا لا يتسع لها اذا لم يعين مكانا صلا
اين ساء وان عين موضعا فان كان له مزية الفضيلة كالسجدة تعين ولو اوقعها في
غيره لم يجز ووجب عليه الاعادة فيه ولو عين موضعا معينا من المسجد واذا عين فيه
مزية فصل فيما هو افضل منه ففي الاجزاء نظر وكذا في الساعات احوال اوقات

المكروهة فالوجه ان يتعين ولا يخرج به غيره ولو نذر صلوة النافلة وجبت على هيئتها كالنذر صلوة
على عليهما او صلوة جعفر ولو نذر صلوة الاعرابي لم يجز له الاخلال بالصفة ولا الفصل
بالتسليم في غير موضعه ولو نذر ان يصلي مثل صلوة الكسوف او العيدين او ياتي باكثر من
سجدتين في ركعة او سجدة واحدة او غير ركوع ففي الاعتقاد نظر ومنع ابن ادريس من خمس
ركعات بتسليم الصدقة وفيه مباحث اذا نذر ان يتصدق ولم يعين قدرا اجزاء
الصدقة ويصح الصدقة به فلو يتصدق بدون ذلك لم يجز به كالتصدق بحبة من حفظ ولو
يتصدق بتمز اجزاء ولو عين قدرا وجب عليه الوفاء به الا ان دون المجزى فالوجه البطلان
لو نذر الصدقة على قوم باعائهم لم يجز العدول عنهم اذا كانوا من اهل الاستحقاق
وكذا لو نذر الصدقة في موضع يعينه فان عدل عن ذلك وجب له عادة على من عينه ولو
اطلق جازرها لا مرشاة من يستحق الصدقة وان كان كافرا على اشكال اذا نذر ان
يتصدق ما لا كثير لزمه ثمانون درهما قال ابن ادريس ان كان العرف في بلد السادر المعاملة
بالذاني وجب بالتصدق ثمانين دنانير ولو قال بما لا حليل او خطير او عظيم او فليس او حم عين
ما شاء ولو مات قبل التعين على الوارث لو نذر ان يتصدق بجميع ماله فان تضرع قوم
ويتصدق على الناحية ولا يخرج منه الثلث ولا المال الركوى لو نذر الصدقة بنوع معين ولا
يجز به قيمته ولا ثلثه ولو نذر الصدقة بقدر من المال فابراغمه من ذلك القدر يتصدق
وفاء النذر فالوجه عدم الاجزاء وان كان الغريم من اهل الصدقة حتى يقيضه ولو نذر ان
يتصدق بمال في بيته الف لزمه بانواه وكذا لو نذر ان يصلي ونوى ركعات معينة
او يصوم ونوى اياها باعائهم وان لم ينفذ بالمقدار من نذر ان يخرج شيئا من ماله
في سبيل من سبيل الخير ولم يعين محرمين الصدقة على الفقراء المؤمنين وجعله في الحج
او الزيادة او بناء مسجد او فطرة او غير من المصالح العتق وفيه مباحث اذا
نذر عتق عبدا وجب عليه الوفاء به ولو نذر عتق كافرا فان اطلق لم ينفذ وان عينه
ففي الاعتقاد قولان ولو نذر عتق عبدا واطلق لزمه عتق المسلم اذا اطلق النذر
اجزاء عتق الصغير والكبير والمعيب الذكر والانثى والوجه اجزاء الشقص ما لو قيد

العق بالرقبة وجب كمال الرقبة لا بعضها ولو عين رقبة بعينها لم يجز بيع غيرها وان كان احل
لوندز عتق كل عبد له قديم لم يعتق من مضي في ملكه ستة اشهر ولوندز ان يفعل ولم يبيها
تجزين الصور يوم ما بين صلوة ركعة وبين ما يتول وان قل وبين عتق رقبة وبين غيرها من انواع
القرب ولو قال الله على نذر واطلق لم يلزمه شيء لوندز ان لا يتبع مملوكا لم يكن قال الشيخ ليس
له بيعه والوجه الجواز لوندز عتق رقبة بعينها فانت قبل العتق فان كان قد تمكن منه لم
الكفارة والا فلا شيء عليه وعلى التقديرين ولا يلزمه عتق عبد الهدي وفيه مثلث
اذا نذر ان يهدي لملكه واطلق انصرف لا اقل ما ليس من النعم وقيل يلزم ما يجزى في
الاخيه وقيل يجزى قل ما يتول ولو بصفة لوندز ان يهدي بدنة واطلق انصرف لا اطلاق
لا الكعبة متى ولوندز الهدي لا غير هذين الموضعين لم يلزمه الوفاء به لوندز ان يهدي
لا بيت الله سبحانه غير النعم قبل يبطل وقبل يباع ويصرف في مصالح البيت ويحمل التفرقة
في مساكنه ولوندز ان يهدي عبدا او امته الى بيت الله او الى احد المشاهد مع ذلك
وصرف عنه في مصالح البيت او المشهد الذي نذر له وفي معونة الحاج او الزائر ولا
يصرف اليهم ذلك الا بعد تلبيسهم بالسفر لا الحج او الزيارة تناول اسم الحاج او الزائر و
الوجه تعميم الحكم فلوندز ان يهدي داره او ارضه بيع وصرف ثمنه في ذلك ان نذر
الاھواء لا مكة فالوجه وجوب الذبح بها او الحرم ولوندز يخرجه في مكة تعينت البدنة
وجوب الخبز بها وهل يتعين المقرقة بها الا قرب ذلك وكذا الخبز في مضي ولوندز يخر او
رجله بغير هذين قال الشيخ لا تتعقد الاقوى بفقاده اذا نذر هدي بدنة تخليت
الا نقي من الابل فان تعذر عليه الابل وجب بقره وان تعذر ذلك تسع شياه ولا
يجزى البقرة ولا الساة مع التمكن من البدنة لوندز اهداء الشمع او الزيت وشا
الا اماكن المشرفة كالمشاهد والمساجد وجب عليه الوفاء به ومنع بعض الجمهور
من اهداء ذلك لا المشاهد لان النبي صلى الله عليه واله لان التخذات على القبور والمساجد
والسرح وليس يتعقد لوندز ان يسير الكعبة او يطيبها لزمه ويجوز سائر الكعب بالحرم
وكذا لوندز يطيب مسجد النبي صلى الله عليه واله وغيره من المساجد لوندز ان يسبح

بعض البلاد في لوندز ورواها في بعض بلادهم طيبة مكة لزمه البليغ ويتعقد
عاجه ولا يجب الذبح وكذا لوندز ذلك في بيعه في اللواحق وفيه مباحث
العمل لازم كاليمين والنذر وصورة ان يقول عاهدت الله او على الله اني متى كان كذا فعلت كذا
انما يجب الوفاء به اذا كان ما عاهد عليه اجبا او نذرا او ترك مكره او مباح نرج ففعله
ان عاهد على الفعل او تركه ارعاهد على الترك على الطرف الاخر في الدنيا وروى بعضاوى الطرفان
ولو ترجح الطرف الاخر على ما عاهد عليه ليفعل لا يرجح لا كفارة عليه مخالفة العهد كما قلنا في اليمين والنذر
لا يتعقد العهد الا من مكلف مختارا فاصدا نطق به لفظا مع الشئ ولو تجردت اليمين عن النطق لم
يتعقد خلافه للشيخ اختلف علماء اونا في كفارة خلف النذر فقيل كفارة يمين وبدر اية حسنة و
قيل كفارة من افطر يوما من شهر رمضان الاقوى عندي الاول وكذا الخلاف في كفارة حلف العهد
انما يجب الكفارة مع مخالفة عدا اختيارا ولو خالف ناسيا او مكرها لم يجب الكفارة قد بينا ان
نذر العصية لا يتعقد فلوندز ان يذبح ولده كان لا عينا ولا يجب كفارة وكذا لوندز ان يذبح نفسه واجنبيا
او قريبا وروى عن الباقر من تحقق كفارة اليمين في النذر بعد الله بحول على الاستحباب مع ان في الرواية منغضا
وفي حديث السكوني ذبح كبش تصد بخره على المساكين فسي نذر يخر ولده وهي محمولة على الاستحباب وروى
ان من نذر ان يذبح خيحم بروح قبل الحج وجب عليه الوفاء بالنذر سواء كان حجة حرة الاسلام او حجة النطوع
لان عدل عن طاعة المباح اذا اطلق النذر لم يحل في سوا كان حجا او صوما او غيرها لكنه يستحب له
المبادأة وان عساه يوقت لم يجز له الناحية عنه فان اخره وجب عليه القضاء وكفارة حلف النذر من
نذرانه متى رزق ولدا حج به او حج عن غيره من الناذرين حج بالولد عنه من صلبه له ولوندز ترك
بيع ما لا اولى ترك بيعه فباعه ففي صحة البيع اشكال فان قلنا بانفاد وجب الكفارة والا فلا
في الكفارة وفيه فضول في اقتضاها وفيحتمل الكفارة اما حرة او مربة او كفارة للجمع
كفارة من افطر يوما من شهر رمضان وجوبه بما تقدم من وجوب التكفير وهي عتق رقبة او صيام
شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا وكفارة من افطر يوما نذر صوم على الاقوى وهي كفارة
رمضان وكذا الكفارة للحنث في العهد على الاقوى واختلف في كفارة الحنث في النذر غير الصوفى الاقوى
عندي انها كفارة يمين وكفارة وهي عشر رقبة او اطعام عشرة مساكين او كسوتهم فان عجز عن ذلك

كله صام ثلثة ايام متتابعه كفارة الطهارة وهي عتق رقبة فان عجز صام شهر رمضان بعين اطعم ستين
مسكينا وكذا كفارة مثل الخطا وكفارة من فطرو ما يقصه من شهر رمضان بعد الزوال اطعام عشرة
مساكين فان عجز صام ثلثة ايام متتابعة ولا كفارة في اقطاع قضا الفجر المعين ولا غيره من
قضاء الواجب وكفارة الجمع كفارة العمد طم المومن وهي عتق رقبة وصوم شهر رمضان بعين و
اطعام ستين مسكينا واختلف علماءونا في كفارة الاحرام هل هي مرتبة او حرة عدا كفارة الحلف
وقد سبق البحث في ذلك كله قال الشيخ من حلف بالبراءة من الله تعالى او من يسهوله او من احد الامم عليه السلام
كان عليه كفارة طهارة فان عجز كان عليه كفارة يمين وقال ابن ابراهيم ثم ولا كفارة عليه وروى ابن ابي
قال كتب محمد بن الحسن العسكري في رجل حلف بالبراءة من الله او من يسهوله الله محبة ما نوبت
وكفارة فوقع عليه طعم عشرة مساكين لكل مسكين مدول يستغفر الله تعالى وعلم هذه الرواية
اعمل لو حزن المرأة سفرها في المصا قال الشيخ كان عليها كفارة فثل الخطا عتق رقبة وصيام
شهر رمضان بعين او اطعام ستين مسكينا مع انه افق بالترتيب في كفارة القتل فحتم ارادته هنا
وارادة المقدار مع التخيير والرواية دلت على التخيير مع ضعف سندها فيقيد باثم ولا كفارة وعلم ان الكفا
لو حزن في المصا غير مرة في الحاقه بالمصا نظر ما لو حزن للحاجة فلا كفارة ولو حزن بغيره فالحاقه بالجميع
اشكال والجر هو القرض ولو بغيره جمع بالجر اشكال ولو حلفه فلا قرب الحاقه بالجر ولا فرق بين ان يفعل
ذلك مباشرة او بامر بفعله على اشكال لو نعت المرأة شعورها في المصا وجب عليها كفارة يمين ويسا
جميع الشعر وبعضه على اشكال والبحث في النكاح بغير المصا كما يجوز خدشت وجهها في المصا
وجب عليها كفارة ولا يشتر استيعاب الوجه بالجدش ولا اخراج الدم وفي الرواية على اشتراط الدم و
لا قطع للجلد بل لو قطعت بامر طاهرة تعلق به الحكم ولو لم يقطع جدها من غير جدش لم يجز عليها
الكفارة ولو خدشت غير الزوجة من سائر جسد هام يتعلق به حكم ولا كفارة على الرجل بالجدش والجدش
والنصف لو شق الرجل ثوبه في موت ولده او زوجته وجب عليه كفارة يمين ولا كفارة لرسقة
غيرها من الاب والاخ وغيرها واركان اجنبيا بل يستغفر الله تعالى وفي الحاق ام الولد والسرية
بالزوجة اشكال اما المتع بها فانها زوجة وكذا المطلقة رجعيا ولا يتعلق الكفارة بشق
العمامة وغيرها ولا كفارة على المرأة بالشق على مكان بل يستغفر الله تعالى ولا فرق بين شق الثوب جمع او بعضه

كون الولد للصلب ولد الولد ذكر كان وانثى ذكر كان ولا ينفى على اشكال من تزوج امرأة في عدةها فارق
وكفر بحسنة اصوم من دقي وقال ابن ابراهيم سح لا فرق بين عدة الموت والطلاق ولا بين كون المرأة
حرة او امه ولا بين كون الزوج دائما او منقطع ولا بين كون العدة للنكاح الدائم او المنقطع ولا
بين كون الفرج بالطلاق او غيره كاللعان والابتداء والفسخ بالعيب بين كون الزوج منضما لا الذ
اولا ولو اشترى المدخول بها ففسخ او لم يفسخ ثم وطى بالملك مع الجهل لم يجز عليه كفارة وكذا مع العلم
ولو زادت العدة فلا كفارة علما كان او جاهلا وفي رواية ابن بصير عن الصادق في رجل تزوج
امراة ولها زوج فقال اذا لم يرجع خبره لا الامام فعليه ان يتصدق بحسنة اصوم دقيقا هذا بعد ان يفارقها
وفي هذه الرواية دلالة على وجوب الكفارة على من تزوج بذات البعل وقال السيد المرتضى من تزوج امرأة
لها زوج وهو يعلم بذلك فعليه ان يفارقها ويتصدق بحسنة درهم ولا يجزى غير الدقيق من الحنطة و
الشعير وغيرها ويجزى الدقيق من الحنطة والشعير الذرة والدق والا قربا جزاء الحسنة من الخبز من امر
العشاء ولم يستيقظ حتى يضر نصف الليل قضائها واصح صامها كفارة عن ذلك الفعل افي به
الشيخ والرواية مقطوعة وقال ابن ابراهيم مستح والا قرب عدم الحاق غير النائم به فلا يجب الصوم
على العاقد ولا على السكران ولا على النائم ومع القول بوجوب الصوم فلا قربا اختصاص النائم
عما سوا نوى الصلوة بعد الانسبا. اولا اما ناسي الصلوة اذا استوعب اليوم الوقت فلا صور عليه
وكذا الا صوم على النائم من غير الغيبة قال الشيخ من وجب عليه صوم يوم نذر فجزع عن صيام اطعم مسكينا
مدني من طعام كفارة لذلك اليوم وقد اجزاه وفي رواية محمد بن منصور عن الكاظم عليه السلام
في رجل نذر صياما فقل الصوع عليه ان تصدق كل يوم بمد من حنطة وقال ابن ابراهيم ان كان عجزا وكبر او مرضا
جبروه كالعطاش الذي لا يرجى بروه فقول الشيخ صحيح وان كان مرضا يرجى بروه كالحج وجب عليه الاطعام
والقضاء من غير الطعام قال الصادق ^ع سئل رسول الله ما كفارة الاعشاء فان يستغفر من اعنقه
كاذبته وقال الصادق ^ع كفارة النخل اللهم لا تمصه وقال ^ع كفارة عمل السلطان قضاء خراج
الاخوان وقال ايضا كفارة المحاسن يقول عند قيامك فيها سبحان ربك رب الغرة عما يصفون
سلام على المسلمين ولحم الله رب العالمين رواه ابن ابي عمير في صحيحه عن الرضا انه سأل ابا رسول
الله فذكر عن ابيه عليهم السلام من جامع في شهر رمضان او فطر فيه ثلث كفارات ورعهم ايضا كفارة

واحد في الحرق باخذ فقال بها جميعا متي جامع الرجل حراما او افطر على امره شهر رمضان فثلث
كفارت عن رقية وصيا شهرين متتابعين واطعام ستين مسكينا وقضا ذلك اليوم وان كان
ناسيا فلا شيء عليه من حره مملوكه فوفى للمدعي استحقاقه بعتقه في خصالها وهي خمسة العتق
والصيا والاطعام والكسوة والاستغفار فانظرها متعلق بامور خمسة في العتق وفي بحثنا
ليشترط في الرقية الايمان والسنن وكما في الرق والحلو عن العوض وقد اجمع علماءنا على اعتبار الايمان
في كفارة القبل واختلفوا في اعتباره في غيرها من الكفارات فقال السبد المرتضى واكثر علماءنا باعتباره
وهو الاقوى عند وظائفه في الشيخ والمراد بالايمان الاسلام صريح عتق الخائف عد الناصبي والغلاة
يجري في الرقة المذكورة والابن والكبير والصغير وان تعد سقوطه حسابا فضلا في رواية الحسين بن سعيد عن
رجاله من الصادق ع ان رسول الله ص قال كل مولود له كفارة الا كفارة العصف فان الله تعالى يقول فخر رقية
مومنه يعني بذلك معرفة قدر بلغت الحنث وقد يجري في الظن صحت روايته في الاسلام ومضمون الرواية
جيد ومحكم باسلام الصبي باسلام احد ابويه يحكي عنه منفصلة فلا يجري للحمل وان كان اياه مسلمين
ولا قبل كمال انفضاله ولو اعتقه حين الولادة ثم مات اجزا ان كان يترك بعد الولادة حرمة الاحيا
محرى الاجزا ان كان قد سبق منه الاسلام او كان احد ابويه مسلما ولو كان كافرا من بلغ وام
بالاشارة اجزا صاعا او لا والمسلمين الاطفال الكفار لا يجري في ان انفرد الشا المسلم عن ابو الكافر
ولو اسلم المراهق فالوجه عدم اجزا نعم ان ينبغي ان يفرض عنه وبين ابويه ليلدا معاه عن علم الاسلام
يكفي في الاسلام الامور بالشهادتين ولا يشترط في الاخر الصلوة ولا التبرع بما عدا الاسلام
ويجزي ولد الزنا اذا كان مسلما وحكم بعض علماءنا بكفره ضعيف ولو كانت اعجوبة وعرف ماله
او الحالم لعنه اجرات والا ففرت الى ترجمين عدلين يشهدان بالاسلام لسر السلافة من
العتق الموجبة للعتق وهي العمى والجذام ولا فساد وتكيل المولى به ولا يشترط السلامة من غير
ذلك محرر الاصم والبصير واقطع الدين او احد الرجلين لا مقطوعا ولا اقترع والا عجز
الاغور واقطع الاذن والرقن والنهر العاجز والمرضى سواء رجي بروه وسوا ما في
مرضه ذلك اولا والا برضه في اجز المحزون المطبق اشكال اذا لم يشهد به الاسلام ولا وله عليه
ولو اعتق المرتد حال ردته لم يجز على ما اخبرناه سواء كان عن قطرة اولا ولو اعتقه بعد رجوعه فلا

الاسلام

الاسلام فان كان غير قطرة اجزا وان كان عن قطرة فالوجه عدم الاجزا وكذا لو اعتق من وجب له حصة مع التوبة
ولو قيل عدا فاعتقه في الكفارة فلا شيء فلو ان اقواما عدا لحوار وكذا القولان في الخط والاقرب الاجزا وبعض
المولى الدية ولو عفا المولى الدية صح عتقه في الموضعين ولا بد من تجديد العتق لو سبق العتق ما احتراه وكذا لا
يجري لو خرج ما عتق العتق بالقتل ويضم المولى ح الكفا المطلق اذا دس كناية شينا لم يجز عتقه لنقص
وملك ولم يود شيئا او كان مشروطا لوجه الاجزا ولو كانت الكناية فاسدة اجزا جماعا اما المدبر فان
اعتقه بعد نقص التدبير اجزا جماعا وان اعتقه قبله فلا قوى الاجزا خلافا للشيخ في نهاية ويجوز
عتق ام الولد سواء كان ولدها حيا او ميتا ولدها المولود بعد كونها ام ولد ولا يجري من ذلك العتق
سواء استقر الوجب فيه بان كان مطلقا او مقيدا بشرط حصوله لستيقربان يعلق بشرط توقع وجوده
ولو فات الشرط اجزاه ويجري الاق والغالب ان لم يعرف موته وان انقطع خبره ولو ظهرت وفاته قبل العتق
لم يجزه ولو كان في طهرها ووطي في تكرار الكفارة ح اشكال ولو اعتق المراهق صح ان اجاز المرتض
والافلا وقال الشيخ يصح مع عدم الاجازة اذا كان موسرا ليطالب بالمال ان كان حاله لا ويرهن عوصه
ان كان موجلا ولو اعتق المقصود صح عتقه واجزاه عن الكفارة لو اعتق حراما من عبد المحض ونوى
به التكفير صح وسق العتق اليه اجمع ولو توثق اعناق الحر الذي باشره بالاعتناء الكفارة دون غيره
في الاجزاء اشكال ولو كان مشتركا فاعتق نصيبه عن الكفارة وهو موسر جاز ان قلنا بعتقه اجمع
بالاعتناء اذا نوى اعتناء جميعه عن الكفارة ولو عتق نصيبه فان نواه عن الكفارة ثم دفع القيمة ونوى
الاعان عن الكفارة فالاقرب الاجزا ولو نوى عتق الجميع عند الاعتناق ولم ينفذ عند الاداء ففي الاجزاء نظر
لو كان معسرا صح العتق في نصيبه ولم يجز عن الكفارة وان نواه ولا يسر العتق في نصيب الشريك وان اليسر
بعد ذلك ولو ملك النصيب عتق واعتار عن الكفارة فالاقرب الاجزا لتحقق عتق الرقية وان كان
مسوقا ولو اعتق نصفين من عبدتين مشتركتين لم يجز لعدم تحقق عدم القسمة وكذا لو كان نصف الرقيق
حر او اشترى من عتق عليه ونوى اعناؤه عن الكفارة فالوجه عدم الاجزا لان النية لم يصادف ملكا
قبل الشراء ولا بعده وللشيخ قولان احدهما الاجزا لوقال له انت حر وملك كذا لم يجز عن الكفارة لاشتماله
على العوض فلم يمسح القربة وكذا لا يجري لو قيل له اعتق عبدك عن كفارتك وملك كذا فاعتقه على ذلك
وفي وقوع العتق اشكال فان قلنا بوقوعه وجب له العوض على الماعل فان رد المالك العوض و

العتق في م

لم يخرج عن الكفارة وهل يقع العتق عن اداء العوض الا قربة يقع عن المالك ولا فرق بين تقديم ذلك العوض وتأخره مثل
اعتقت عبدا على ان عليك كذا عن كفارة ربي او اعتقت عبدا عن كفارة علي اربك كذا ولا فرق بين ان
يقول عتقتك استعاده اعطته عن كفارة ربي على اربك كذا او اعتقه عن كفارة لاني لا ابتاع الجواب على
الاستدعاء فارادى ردت عليك العوض ليجري عن كفارة لم يخرج ولو قصد العتق مجردا عن العوض لم يوقل
اعتق مستولداً على الف فاعتق صح واستحق العوض لا يجري عن الكفارة لو اعتقه عن غير مسئلة صح
اجزاع الكفارة سواء شرط عليه عوضا او لم يشترط ومع شرط العوض يلزم العوض مع العتق عنه ولو لم يشترط
او شرط عدمه لم يلزم ولو اعتقه عنه بغير ما صح من العتق لا عن العتق عنه لعقد النية عنه ولو اتفق
عنيت فان كان وصيا فيه صح وكذا ان كان وارثا سوا عتق من مال الميت او من ماله عنه وان كان
احسا لم يخرج عن اشكال ولا فرق بين الكفارة المحيرة والمرتبطة في ذلك ولو قال اعتق مستولداً عن
علي الف فاعتق فلا قرب الا جزا لان ذلك ليس بعتق ولو قال اذا جاء العتق قال قبلت لم يصح ولو قال له
اعتقه عنى على امر او خيرا فاعتق ففي نفوذ العتق اشكال فان قلنا بوقوعه ففي نفوذه على الامر نظر مع
النفوذ هل يستحق المالك العوض المرفقة عند مستحله او قيمة العبد لمفساد العوض او لا يستحق
شديداً اشكال اذا اعتقه بمسئلة قبل ملكه الامر بشروع المالك في الاعتاق وقيل يظهر مع
الاعتاق انه ملك بالسؤال الا قربة يملكه بعد الاعتاق ثم يعتق عنه كما لو اشترى اباه فانه يملكه
بالشر لا يعتق في نافي الحال وكذا لو اباحه في اكل طعام قبل ملكه المتناول يأخذه فيجوز له ان يفتخر
وقيل يملكه بوضعه ويؤخذ بالانطلاق وقوى الشيخ الاول والوجه عندنا انه اذا في الانلا في العتق
لو اشترى بشرط العتق فاعتقه عن الكفارة صح واجزاعه لعده تحقق احد العوض هنا وقال الشيخ لا
يجري لانا اما ان يجري على العتق فلا اجزاع الوجوب عن غير الكفارة واما ان يجعل البائع الخيار فيكون عتقه
مستحقا لسبب متقدم ولو اشترى عبدا بنوى اعتقا فركبته فوجده عيبا لا يمنع من الاجزاع والكفارة
فاخذ رسته واعتقه عن الكفارة اجزاعه وكان الارش له ولو اعتقه قبل العلم بالعيب ثم ظهر عليه فله
اخذ الارش ايضا ولا يضر الارش في الرقاب ويجب مع العتق عن العتق في الطهارة وقبل
لخطا صوم شهرين مثليين على الحر وطى العبد صوم شهر واحد ومع النسيان ان يوالي بين صوم اباه فلا
يفطر فيها ولا يصوم عن غير الكفارة فاذا افطر في الشهر الاول لعذر بني عند نوال العذر سوا كان العذر

حيضا او مرضا او سفرا مصطرا اليه او غما او جونا وخوف الحامل والمرضع على انفسها عذر وكذا خوفهما
على الولد خلافا للشيخ في احد قوليه ولو اكره بان وجب الماء في حلقه كان عذرا ولو ضر حتى اكل فذلك
خلافا للشيخ في بعض اقواله وهما محل الجبارة لا الاثام بعد نوال العذر فيه نظر وان كان لعذر استأنف
ولو تمكن من العتق قبل الشروع في الاستباق فبعض العتق وكذا لو افطر بعد الاول ولم يصم من الثاني شيئا
ولم يصم الاول ومن الثاني ولو يوم واحد ثم افطر جازا لبا سوا كان لعذرا ولا اجماعا منا وهما انهم
لو كان افطاره لغرض فلو كان ولوعرض في الشهر الاول ما لا يصح صومه عن الكفارة كرمضا او عيدا
الاصح وايام التشرع من بطل النسيان ووجبه استبنا بعد انقضاء هذه الايام هذا مع العدم اما
الحجيين بحيث يعلم الشهر ولو بوجه شهرين فغرض في اثنا الاول من هذه الايام فلا قرب عدم انقطاع النسيان
ولو بوي في الشهر الاول العتق عن غير الكفارة وقع عما نواه ولم يحصل النسيان ولو صام شعبا ورمضا
عن الكفارة لم يخرج من شعبا الا ان يشق منه ولو بوي فوجب له على الشهر ولا رمضا عن الكفارة و
حرره من رمضا ولا محله ان يتيقن النسيان بل الواجب فعله واذا صام من اول الشهر عتق بالهلالين
ثامين كانا او ناقصين ولو ابتدأ بالصوم بعد مضي بعض الشهر سقط اعتبار الهلال فيه وصام
تمام الشهر فاذا اهل الثا وصام اجمع احتسب له عن شهر وان كان ناقصا ثم يصوم ما فات من ايام
الاول وبكامله ثلثين وان كان ناقصا وصل ما فات من الاول ولا بد فيه من سنة الكفارة منقضة الى
منه الصوم ولا يجزى بعين جهة الكفارة ولا يقطع النسيان بوطي المطاهر لئلا يكتفى بصوم ولو
وطي بعد عتق المصنف من المشرك لم يجزيه ولو اعتق البائى والا قرب ان نسيان النية لا يقطع
النسيان ويصوم خمسة عشر يوما للعبد يحصل نسيان الشهر وكذا لو كان الشهر على حرقه والشيخ
قال ولو كان النسيان في ثلثة فصام يومين مضي الاطعام اذا عجز عن وجب
عليه المرتبة عن الصيام وجب عليه الاطعام في الطهارة وفشل الخطا والعمد اطعام ستين مسكينا
لكل مسكين مد من طعام على اقوى القولين وكذا في اطعام الستين في كفارة افطار رمضان او
النذر المعين ويجب في كفارة اليمين اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد وبحوز الخبز والدقيق
والسويق والحب لسبيل من كل ما يسمى طعاما في جميع الكفارات الا كفارة اليمين فان الواجب فيها
الاطعام من او سطر ما يطعم اهله ولو اطعم ما يغلب على قوت البلد جاز ويستحب له ان ياتي به

وليس واجبا واعلاه اللحم ووسطه للخل وادونه اللحم ويجوز صرف الكفارة الى العدا بجمع مع الكسوة
فلودفها ستين يوما الى مسكين واحد لم يجز ولا يجوز التكرار على ما دون العدد مع التكرار في الكفارة
الواحدة فان لم يحصل العدد جاز ان يكرر عليهم حتى يستوفي الواجب ولا يجوز دفعها اليه في يوم
واحد بل يطعم اطعام عشرة مساكين في عشرة ايام واطعام ستين مسكينا في ستين يوما ولو وجد
بعض العدد لم يجز لا قصاره على اقل منه فلو وجد خمسة اطعمهم يومين ولو وجد اربعة فكذلك
وحصص بالمدين في الثالث اى اثنين شيا والوجه انه ليس له دفعها الى اربعة كل ليس له
اطعام ما زاد على العدد ولا يجب الجمع بل يجوز اعطاء العدد مجتمعين وبتفرقين والمدرطان في
ربع بالعرة فان دفع مداحجره والوجه الاخر لو طمخه وجزة وان بقصر وزنه وفي اجزاء
المد من الدقيق كذا نظر بيشام انتشار اخوانه في المكمل بخلاف الحب يجوز اطعامه التسليم
اليهم وان يكون بعضهم صفارا ولا يجوز ان يكونوا اجمع كذلك ولو كان كذلك احتمل
الاثنان بواحد ولا يجوز صرفها لغير المؤمنين واو لا لهم قال الشيخ فان لم يجد احدا من المؤمنين
اصلا ولا من اهلهم اطعم المستضعفين من خالفهم ومنع ابن ابراهيم ذلك وقد وقع الانقضاء
على منع الكافر والناسب الاقرب جواز اطعام المؤمن الفاسق ولو دفعها الى من ينفق في قريبات
غنيا فان امكن الارتماع وجب الاجزاء وكذا لو بان كافر او عبدا ولا فرق ان يكون اذاف
الامام او غيره ويجوز ان يطعم واحدا في يومين واحد من كفارتين ولا يجوز للظاهر المسبب
قبل التكفير سواء ذلك العتق وعن الصور والسبق عند ما حصلت معه المشقة بما ترك
في الكسوة ولا يجز في غير كفارة اليمن ويمنى الجانب بينهما وبين العتق والاطعام ويجب
كسوة العدد وهو عشرة نفر لكل واحد ما يسير يوما اذ راو سراويل او قميص ولو تعدد احد
كر عليهم كالا طعام والاقرب انه يكفي ما يوازي الرضيع ان اخذ الولد وان اخذ نفسه
فالاقرب عدم الاجزاء ولا يشترط المحيط ولا الحديد بل يحرم الستمل الا اذا اخرج الاستعمال او قارب الابواب
وحرم الثوب من الصوف والكتان والابرليس ولا يجرى السمسك ولا القطنية ولا الخف ولا
العلل والنظفة وفي الدرع اشكال في الاستغفار ومن عجز عن الكفارة وابعاضها كافر منه
الاستغفار ويسقط عنه مع الاتيان به وان تجددت القدرة وكل من وجب عليه صوم شهر

منها بعين الحرام ثمانية عشر يوما فان عجز نصف كل يوم من طعام فان عجز استغفر الله تعالى
لا شيء عليه وهل يدخل في ذلك وزر الكفارة قربا لمرته لا قرب لك لكن لا يسقط لصوم ثمانية
عشر يوما الا بعد العجز عن الطعام وفي رواية لا شيء في السطم على الحد وسوا الاستغفار والتوبة و
هو يؤذن بالوجوب روى عاصم بن حميد عن ابي بصير عن الصادق ع فان كل من عجز عن الكفارة التي
يجب عليه من صوم او عتق او صدقة في عين او نذر او فعل ذلك او عجز ذلك عما يجب عليه صاحبها فيه
الكفارة فلا استغفار له كفارة ما خلا يمين الطها فانه اذا لم يجد ما يكفره حر عليه ان يجامعها
وفرق بينهما الا ان رض المرأة ان تكون معها ولا يجامعها وعز محمد بن احمد بن يحيى عن بعض اصحابنا
عن الطيالسي عن احمد بن محمد بن عروبة عن الصادق ع في كفارة الطهر انه يصدق واذا
كان في اوله بدنيار وفي اوسطه نصف دينار وفي اخره ربع دينار فكل ما لم يكن عنده ما
يكفره قال فليصدق على مسكين واحد او الاستغفار لله تعالى ولا يعود فان استغفرا توبة وكفارة
لكل من لم يجد السبل لا شيء من الكفارة وهذا عام في المظاهر اذا عجز صاحبها عن الكفارة فليستغفر
ربه وليتوالا يعود قبل ان يواقع ثم ليواقع قد اخرج ذلك عنه من الكفارة فاذا وجد السبل لا ما يكفر
به يوما من الايام فليكفر وان تصدق بكفه واطم نفسه وعياله فانه يجزيه اذا كان محتاجا و
الا محدد ذلك فليستغفر الله ربه ويتوان لا يعود بحسبه فذلك والله كفارة وهذا الحديث
وان كان جيدا السبل لكن فيه بحث فذكرنا في كتابنا استغفار الاعتبار وفيه دلالة على الاكتفاء بالاستغفار
للظاهر وحل الوطى له معه وبعض علماء الحرم عليه الوطى عملا بالحديث الاول والاقرب عند الخواص
في الاحكام وفي بحثنا من تلك الوقبة او ملك ثمنها او ملكه الشراء فهو واحد
للعق لا يسقط عنه مع الترتيب لو ملك مرقبة فليفتقر لحد من المرض او مصبه الذي لا
يليق به مباشرة الاعمال فله الصور وكذا لو وجد الثمن من الشراء او اضطر اليه لتفخته وكسوته
ولا يباع دار سكناه ولا ثياب الجسد ولو كان في المسكن زيادة عن قدر الحاجة يبيع الزائد ولو كان
العبد سميا او الدار كذلك وامكن الاستبداد ما لا دون فيها فالوجه عدم الوجوب اما
لو كان له راس مال او صنعة اذا بيعا الحق بالمساكين الذين ياخذون الصدقة فالوجه وجوب
بيعها وقيل حد العجز عن الطعام الا يكون معه ما يفضل عن قوته وقوت عياله ليوم وليلة

لو كان له مال غاي لم يخرج له العدول الى الصوفى المرتبة بل يجب الصبر حتى يصل او يحقق الياسر ووصوله
فيحوز له الاسفال الصبر لو كان الصبر من مشقة كانه الطهار في وجوب التأخير اشكال الانتباه في
المرتبة مجال الاداء لاجل الوجوب ولو وجد العتق ذمته ولا تعد عاصيا لعدم الفورية ولو كان
عاجزا عن العتق فشرع في الصوم لم يجب العدول عنه الى العتق ولو صام يوما واحدا لكن يستحب
العدول وكذا البحث لو عجز عن الصوم فشرع في الاطعام ثم امكن الصوم لوملك الكفارة وعليه
دين مثلها وهو مطالب به فهو عاجز ولو لم يكربط بالبابه فالوجه انه كذلك وكذا لو ولد له ابنة
فيضطر الى دكوبها ولو تكلف العسر للعتق اجزاء لا يدفع الكفارة الى الطفل بل الى وليه ولا يدفع
الى من يحب نفقته على الدافع كالابوين وان علوا والاولاد وان نزلوا والروجة والمملوك ولو قيل
يجوز دفعها اليهم اذا كان الدافع فقيرا كان وجهها ويجوز دفعها الى غيرها من الاقارب للزوجة
الدافع الى زوجها وبالجملة كل من يمنع الزكاة من الاقارب والاغنيا والكفار والرقق يمنع
من الكفارة والاقارب يمنع بني هاشم منها ولو دفع الى ظاهر الفقر فان غنيا اجزاء وسع
الشيخ من اعطاء المكاتب الاقرب لتسوية كما يجوز صرف الزكاة اليه قال ولو عتق بعضه
قصير جاز اعطاؤه قال والغاذي والغارم وابن السبيل الدين ياخذون الزكاة مع لغني
يمنعون من الكفارة لا يجوز اخراج القيمة في الكفارة وان دفع اصغارها ولا يلفيقها بالاعتق
نصف عبد ويصوم شهر او يصدق على مدين مسكينا او يطعمه خمسة ويكسو خمسة سواء
كانت الكفارة مخيرة او مرتبة وسواء في ذلك العتق وغيره وكذا لا يجوز اطعام المساكين حبس
الطعام وكسوته بعض الكسوة اجماعا ولو اطعم بعض المساكين نرا وبعضهم مراء والوجه عندنا
الاجزاء وكذا لو بعضهم كسونا وبعضهم صوفا او شعرها ولا يجزى اخراج المعيب ولو كان الحبس
مسوسا او متغير الطعم او فيه نراب خارج عن العادة ادروا ان لم يجزى على القول بالمنع من القسمة
عدم اجزاء دفع المعيب مع الارش كل من وجب عليه صوم شهرين مثنا بعين فخر صام ثمانية
عشر فان لم يقدر يصدق عن كل يوم عبد من طعام قال عجز استغفر الله تعا ولا شيء عليه ولو قدر
على صوم شهر فالوجه وجوبه ولو نذر على صومها متفرقا فالوجه وجوب الشهرين وان نذر فاجز
الشافع في الثمانية عشر بشرط في التكفير النية فلو اعتق او صام او كسا من غير نية لم يجز

وبشرط ان لا يصرح الكافر اصليا كان او متداحريا او ذميا وكذا الطعا وصو ولسرط نية الكفر ولو
العتق بمهر الله تعالى ولم ينوع الكفارة لم يجز به ولو بشرط بعين الكفارة الاقرب العذر ان لم يتعد او يتعد من جنس
واحد كظهارين والاشهر ان اختلف السبب كظهارا ومن حلفه للشيخ في بعض قوله فلو كان عليه ظهارا
فاعتق عن احدها ولم يعين ثم اعتق عن الآخر كذلك احرا او مالوكا عليه ظهارا وفل فاعتق عن احدها
ولم يعين لم يعتق عن الآخر غير يعين اجزاء عند الشيخ وكذا لو اعتق ونوى الكفارة مطلقا ثم عجز فصام
شهرين مثنا بعين نية الكفارة مع يعين ولو اعتق عتقه ونوى اعتقا ونصف كل منهما كفارة صح
لسرطه العتق في الجميع عند عتق النصف وكذا لو اعتق نصف عبده عن كفارة معينة ولو كان عليه
كفارة وجهه سديها من ظهار او فل فاعتق ونوى التكفير ولو شك بين النذر والظهار فاعتق ونوى
التكفير لم يجز ولو نوى ابر ذمته اجزاء ولو نوى العتق مطلقا لم يجز لان احتمال ارادة الطوع الطهر عند
الاطلاق وكذا لو نوى الوجع مطلقا وقوى الشيخ هنا الاجزاء ولو كان عليه كفارة ثمان فاعتق عبده
ونوى عتق كل منهما عنهما معام يجزىه كالواعتق في الواحدة نصف عبدين ولو اعتق احدهما عن جديهما
لا ينفسهما ثم اعتق الاخر عن معينه يعين الاول في الاخرى ولو اعتق الاول عن معينة والطلق في الثاني
وقع عن الاخرى ولو اطلق الاول ثم عتقه يعين ولو اراد بعد ذلك جعله عن الاخرى لم يصح وكذا
لو عينه وقت العتق ثم اراد نقله الى الاخرين ووقت السيه وقت التكفير فلا يصح قبله ولو اعتق و
نوى سببا واحطا فيكون السبب لم يجز العبد لا يملك شيئا وان ملكه مولا على الاقوى فهو
عاجز ففرضه الكفارة مخيرة او مرتبة الصوفان كغيره ولو اذن له المولى فالاقوى للجواز وكذا لا يجزى
لو اعتق عنه مولا ولا ينفق عنه الابان مولا فان خلف من دون اذن لم يلزم الكفارة وان حبس باذن
مولا خلافا للشيخ ولو اعتق قبل الحث ففي لزوم حكم اليدين اشكال وفي انعقاد عينه فيما لا يبطل حق
السيد نظر فان قلنا بالانعقاد واذن له السيد الحث جاز له الصوم من دون اذنه لم يكن له الصوم
الا باذنه ولو جاز باذن السيد انفق عينه فان حبس باذنه كفر بالصوم ولم يكن للمولى منعه
وار حث من غير اذنه هل كان له منعه من الصوم وان لم يكن مضروفا نظر ولو حلف باذن
مولا اعتق قبل الشروع في الصو اعتبر بحال الاداء فان كان موسرا وجه العتق والحق من العتق نصفه بالاحرار
فان كان موسرا فافهم من الحر وجه حث عليه العتق والاطعام او الكسوة والا كان عليه الصيا من

وعليه كفارة واجبة مرتبة اخرجت اقل رتبة محرم من اصل المال ولو اوصى ما يريد من ذلك ولم يخرج الورث
اخرج الزايد من الثلث بعد اخراج الخري من الاصل وان كانت محرمه اقل الحاصل منه من الاصل او انه اشترى
لجميع بثلث فان اشترى بثلث بصفه او انه اشترى بصفه بثلث فان اشترى بصفه بثلث فان اشترى بصفه
او انه اشترى الشقص بثلث بصفه او انه اشترى بصفه بثلث فان اشترى بصفه بثلث فان اشترى بصفه
بالثلث او انه اشترى بثلث بصفه او انه اشترى بصفه بثلث فان اشترى بصفه بثلث فان اشترى بصفه
بالثلث الذي وقع عليه العقد وسلكه او لان امتنع لم يحجب على المشتري التسليم حتى يقبض فان
كان مثليا كالذهب والفضة وغيرها اعطاه الشفع مثله وان لم يكن مثليا احلف على اقل الاكثر
على ثبوت الشفعة وقال بعضهم يسقط وعليه دلالة رواية علي بن رباب الصحيحة ولا نهى عن بيع
الثلث وهذا لا مثل له وعلى القول الاول ياخذ بقيمة الثمن وقت العقد وليس للشفع تبنيص حقه
بلا ياخذ الجميع بكل الثمن او يدعي ولا يلزم ما يغرم المشتري من دلاله او وكالة واجز حافط وغير ذلك
من المولى وياخذ الثمن الذي وقع عليه العقد سواء كانت فقه الشقص اكثر واقل ولا كان لبايع
مرضا وباع بثلث من المثل من سوا باع للورث او لغيره ولو باع بالحايه صح ما باع للثلث كان الزايد من
الثلث فان خرج من البيع للجميع وللشفع اخذ بالشفعة بذلك الثمن ولا يمنعها كونه مشترعا
وكذا ان لم يخرج واجازا لورثه وان لم يخرج صح للجميع وبطل الزايد من المشتري فان اخذ كان للشفع
له بالبيع والحايه بالشفعة بمنزلة الثمن وان فسخ لتبنيص الصفقة كان للشفع اخذها لو ورد
المشتري بالبيع لو راد المشتري في الثمن او بعضه البايع بعد العقد وانقضاء الخيار فهو رهبة
او ابراء له ثبت في حق الشفع بل يدفع كمال الثمن من غير زيادة ولا نقصا وكذا لو كانت الزيادة في زمن الخيار
او النقصه وقال الشيخ يلحق بالعقد بناء على الانتقال بانقضاء الخيار وليس بعقد ومسحت على البيع
لو كان الثمن غير مثلي وجواب القيمة يوم انقضاء الحيا ولو كان الثمن موحدا فالبيع في لان احدهما خيرا
الشفع من دفع الثمن عاجلا واخذ الشقص بين الصبر الاجل واخذ بالثلث في محله ودفع الثمن بعد الاجل
والثاني اخذ الشقص عاجلا او افاكه لئلا يدفعه عند الاجل ان لم يكن مثليا وهو الاقوى عندنا واذ
اخذ الشفع بالاجل فان الشفع او المشتري حل الدين على المبت منها دون صاحبه ولا يحجب على المشتري
دفع الشقص ما لم يبدى الشقص ما لم يبدى الشفع الثمن الذي وقع عليه العقد ولو باع شقفا

مشفوعا منقضا الى ما لا شفعة فيه ضعفه بدلت الشقص بحصة من الثمن ولا يثبت في الآخر ولا خيار للمشتري
هنا لان تبنيص الصفقة تحدد في ملكه استحقاق والشفعة ولو باع منقصبين من موضعين يجب
فيها الشفعة لواحد صفقه وشريك احدهما عن شريك الاخر فلها ان ياخذ او يقسم الثمن على قدر قيمته
ولو اخذ احدهما دون الاخر صح وليس له اخذ الحصتين ولو كان الشريك واحدا فليأخذها وتركها واحدا
احدهما دون الاخر ولو اسراه عبادة ودفع عرضا لساوي عشره لزم الشفع مائة او يتوك نصف المشتري
في البيع قبل اخذ بالشفعة صح فان باعه غير الشفع بين فسخ البيع واخذ بالبيع الاول منه وبين
امضائه والاخذ من الثاني فلا يفسخ الاول وكذا لو باعه الثاني على ثالث ان احدهما الاول انفسخ الاخران
وان اخذ من الثالث انفسخ الثالث خاصة وان اخذ من الثالث لم يفسخ شئ فاذا اخذ من الثالث دفع اليه
الثلث الذي اشترى به ورجع الثالث عليه بما اعطاه لانفساخ عقد ولو تصرف المشتري بالحايه في الشفعة
كالوقف والهبة والرهن وجعله مسجدا فالشفع في ذلك وياخذ بالثلث الذي وقع عليه العقد
وياخذ الشفع الشقص من هو بينه وبينه عقد ويدفع الثمن للمشتري لا الموهوب لو باع المبتاعا
لم يسقط الشفعة وللشفع فسخ الاقالة والدرت باق على المشتري وكذا لو رد المشتري بعيب ولو رد
الشفع بالبيع ثم تقابل لم يكن له بالافالة شفعة لانها فسخ لبيع ولو سال البايع الشفع الاقالة فاقاله
لم يصح لانها انما تثبت بين المتعاقدين نعم لو باعه اياه صح الشفع انما ياخذ من المشتري ودركه عليه
فلو ظهر الشقص مستحقا رجع بالثلث على المشتري يرجع المشتري على البايع وان وجد معيبا فله رده على
المشتري واخذ برشته منه والمشتري يدفع البايع او ياخذ منه الارش سواء كان الشفع قبض من البايع
او من المشتري وحكم الشفع في الرد بالعيب ان علم المشتري بالعيب نه فالشفع رده على المشتري فيسقط
الارش لانه ياخذ بالثلث الذي استقر عليه العقد وان علم الشفع دون المشتري فلا ارش لاحدهما
ولا رد لان الشفع اخذها بالمعيبه والمشتري ال ملكه عنده ياخذ الشفع فلا رد ولا ارش لانه اشترى
جميع ثمنه فاشبه ما لو رد على البايع ويحمل بالارش لانه عرض الحرف الغاي فان اخذ الارش سقطت
الشفع من الثمن بقدره ولو علم معا فلا ارش لاحدهما ولا رد ولو جهل فان رده الشفع تخير المشتري
بين الارش والرد وان اخذ الشفع بالارش فلا رد للمشتري له الارش ولو اخذ الشفع بغير ارش

فالوجه ان المشتري اخذ الارض من البايع ثم ان كان الشفع اسقطه عن المشتري بوعده عليه والامتنع من
التمسك بالشفع بقدره للتمسك الذي استقر عليه البيع وسكوته لا يسقط حقه ولو اشترى المشتري بالراي
العيون فان علم الشفع بالشرط حكمه حكم المشتري الا حكمه حكم ما لو علم المشتري دون الشفع واذا كانت
الشقص يد المشتري اخذ الشفع منه وان كان يد البايع قبله اخذ من البايع اودع ولا كلف
المشتري القرض من البايع لو امتنع سوا طلبه الشفع ولا يكون بعض الشفع من البايع كقبض المشتري
الذي لم يملك ذلك على المشتري ليس للشفع فيه البيع ولو نوى الفسخ والاخذ من البايع لم لو غرس المشتري وبني
بان يظهر للشفع انه موقوف او اشترى بالتمسك من ثمن المشتري فقامه ثم يظهر خلاف بعد الغرس والنا او
يكون غايبا فيقامه ويكمله او مجنونا او صديقا فيقامه الى ثم تقدم او تعقل او تباع بعد البناء
والغرس فاذا طالب الشفع بالشفعة كان المشتري قلع بناءه وغرسه وليس عليه لتسوية الفسخ ولا
ارث النقص فيرضى في ملكه فلا يقابل به ثمن والشفع ان ياخذ بجميع الثمن او يدعي ولو امتنع المشتري من
الاخذ للشفع قلعه ويضرب ما نقص من الغرس البناء بالقلع ولو بذل قيمت الغرس البناء كان له مع
احكام المشتري ولو قيل بوجوب الزام المشتري بالقطع ولا شيء له كان وجهه وعلى القول اصحابه لا يجب
قيمت الغرس مستحقا للمصارف الارض لا يستحق ذلك ولا قيمته معلوما لانه لو وجبته معلوما
للملك قلعه من غير ارش لانه لا يكون قيمة بعد القلع وانما طريق ذلك ان يقوم الارض وفيها
الغرس البناء ثم يقوم حاله عنهما فيكون ما بينهما قيمه الغرس البناء فيدفعه الشفع الى المشتري ان
اتفقا او ما نقص منه ارجاء القلع ويحتمل ان يقوم الغرس البناء مستحقا للتركيب بالاجر او لا
لاخذ بالقيمة اذا منع من قلعه ولو كان للغرس قمت القلع فيه لو قلع قبله لم يكن له قيمة او يكون
قيمته فليد جاز للشفع قلعه لانه يودي الارش ولو غرس وبني مع الارش او كيله ثم اخذ الشفع
فالحكم في اخذ نصفه من ذلك كالحكم في الجميع ولو زرع المشتري للشفع الاخذ وليس له قلع لزوع
لعله ليس في الارض ولا اجرة له لان المشتري زرعه في ملكه وقيل يحرم للشفع بين الاخذ في الحال
او الصبر الحضا وليس بمعتد وكذا لو اثمر الخلة ملك المشتري ثم اخذ الشفع كان عليه السقة الى
او ان اخذ واذا في الشقص يد المشتري فمصلحا كالمشتري كثر للشفع اخذ مع الزايرة ولو كان

التمسك مستغلا كالغلة والاجرة والتمسك في المشتري ومحقا وها الى حين احدها ولو اشترى وفيها
طلع غير موقوف به المشتري ثم اخذ الشفع فالتمسك المشتري وياخذ الارض والخل حصتها من الثمن ولو اخذ
الطلع في يد المشتري اخذ الشفع قبل النايب وقال الشيخ الطاع للشفع لانه بمنزلة السقف وليس
بمعتد لو تلف المبيع في يد المشتري سقطت الشفعة سواء كان بفعله او لم يكن قبل المطالبة
اما لو تلفه بعد المطالبة فانه يكون مضمونا عليه ولو تلف بعضه كانه دام المبيع او بعضه
فان كان يغير فعل المشتري وبفعله قبل المطالبة يحرم الشفع بين الاخذ بكل الثمن وبين الترتل لا
محضه الموجود من الثمن وان كان بفعل المشتري بعد المطالبة ضمن المشتري النقص ويحتمل ان
اذا فعل ذلك قبل المطالبة في اخذ الشفع محضه من الثمن وكذا ان كان بفعل ادمي غير
المشتري لانه يرجع بدله الى المشتري فلا يضره ولا يضره على التقديرين كلها للشفع سواء كانت
في المبيع او منقولة عنه ولو ظهرت سابق فاخذ المشتري ارشه فالشفع اخذ بما بعد الارش
ولو امتسكه المشتري بغير ارش اخذ الشفع بغير ارش وذاك لو اشترى بتمسك فظهر مستحقا فان
كان الشرا بالعين بطل البيع ولا شفعة ولو اجاز مالك الثمن الشرا صح البيع وثبتت الشفعة
وعلى تقدير عدم الاجازة لو كان الشفع قد اخذ بالشفعة لم يرد ما اخذ على البايع وان
كان قد اشترى بتمسك في الذمة ثم بعد الثمن فبان مستحقا بثبت الشفعة فان تعدد قرض
التمسك من المشتري لا اعتبار او غير فللبايع فسخ البيع وتقدم حق الشفع ولو دفع الثمن الشفع
التمسك فان مستحقا لم يبطل شفيعته ووجبه عليه دفع عوضه وانما ثبت عصبه ما دفعه المشتري
بالسنة او باقر الشفع والمشتري يعين فلو اقر المتبايعان وانكر الشفع لم يقبل قوله ما عليه في اخذ
بالشفعة ويدفع الثمن لصاحبه ويرجع البايع الى المشتري بعوضه ان كان الغرس في الشفعة وان
كان بالعين رجع بقيمة الشقص ولو اقر الشفع والمشتري دون البايع بطلت الشفعة ووجب على
المشتري رد الثمن الذي دفعه الى البايع او قيمته وسف معه بزم انه للبايع فليشترى الشقص منه
ويتباريان ولو اقر الشفع والبايع وانكر المشتري رد البايع الثمن على صاحبه وبطلت الشفعة
وليس للبايع مطالبة المشتري بشي وان اقر الشفع خاصة بطلت شفيعته ولا يفقد حق
المتعاقدين ولو كان الثمن غير مثلي فوجب البايع به عيبا فانه قد اخذ الشفع احتمل تقديم حقه

لان اخذ الشفعة بطل حق البايع من الشفعة ثبت بالبيع فان لم يرد البايع المعطي الشفع
كان له رد الثمن وليس اشراج البيع لان الشفع ملكه بالاخذ فلم يملك البايع ابطال ملكه ولكن
يرجع بقيمة الشفعة ويرجع بقيمته وهل يراجعها بطل ذلك لان الشفع انما ياخذ بالن الذي استقر عليه
العقد في تلك القيمة الشفعة فانها كان دفع اكثر يرجع بالفضل على صاحبه ولو لم يرد البايع الثمن ولكن اخذ
ارشه فان كان الشفع دفع قلة الثمن معيار رجوع المشتري ما ادى من ارشه واركان دفع قيمته صحيحا لم
يرجع المشتري على الشفع بشئ لانه دفع ما وقع العقد عليه صحيحا ولو عني البايع عن الارش لم يرجع الشفع
على المشتري لان ثمنه اسقط بعض الثمن ولو عاد الشفعة للمشتري بملك مسانف كبيع او هبة
او غيرها لم يكن للبائع اخذ وليس للمشتري رد على البائع بدون اختاره ولو تلف الثمن المعين
قبل القبض اخذ ثمن الشفعة مطلقا ورجوع البائع بقيمة الشفعة سقوطها ان لم يكن
الشفع الشفعة بطلان البيع حيث تعذر التسليم فيبطل الشفعة المقرعة عليه لو ادعى
بيع بضيقه على اجني فانكر حلف الاجني مع عدم البينة وهل ثبت للمشتري الشفعة قال
الشيخ نعم لان البائع اقر بحقيقتي فلا يسقط احدهما بالانكار الاخر حقة ويحمل سقوطها لانها
فرع البيع ولم يثبت على الاول ياخذ الشفع من البائع وليس له الثمن اليه ودره على البائع
يحمل مع انكار الاجني انقضاء استحقاق محاله الشفع والبائع للمشتري لثبت ابيع في حقه
والعهدة عليه لان مقتضى البائع الثمن قد حصل من الشفع اخذ الشفعة ضمان العهدة وقد حصل من البائع فلا
فايد في محاله لكن الاقوى عند الاول فان اقر البائع بعض الثمن من المشتري بقر الثمن الذي على الشفع لا بد منه
احد في اخذ الحاكم فان ادعاه البائع او المشتري دفع اليه ابتداء فاق المشتري بالبيع وانكر البائع القبض
فهو للمشتري الا اقر البائع له بربو البائع لا يدعي هذا الثمن انما يستحق على المشتري وقد عرف بالقبض
لو ادعى باخر شرا شركه عند طلب منه ثم ادعى سعي المكان الذي فيه الشفعة وقد ر الشفعة
والثمن وبطل الشفعة فيه فاذا فعل سئل المدعي عليه فاذا عرف لزم وان انكر وقا انما ابتغى به
او ورثته فلا شفعة على فاقول قوله مع اليقين وبقيته الحلف على قوله ولا تكلف الش على انه
لم يشتر بعد ولو نكل مضي عليه بالشفعة ويعبر عليه الثمن فان اخذ دفع اليه ولا احتمال
بغاؤه في يد الشفع ان يدعيه فيدفع اليه واخذ الحاكم له فمضى ادعاه المشتري دفع اليه ولو

انكر بالبائع

اعترف بالبائع او انكر الناخر فاقول قوله مع اليقين ولو اشتره لفلان وكان حاضر اذ صدق بثبت الشفعة
عليه لوقال هذا ملكي لم اشتره انتقلت الحكومة اليه وان كذبه حكم بالشراء للمقر واخذ منه بالشفعة وان
كان غائبا اخذ الحاكم ودفعه الى الشفع وكان الغائب على محجة ويحمل عدم الاحد ان يحضر الغائب ولو
قال اشترته لولدي الصغير ولم له عليه ولا يذ اخذ عدم الشفعة لثبوت الملك ولا يجب الشفعة بقر
الولى وثبوتها لان ملك الشراء له في امره فيه والاقر بالاول اما لو اقر بعد ان اقر بهما بشراسته
لنفسه لم يثبت فيه الشفعة الا بالينة او باقرار الغائب بعد حضوره والصبي بعد بلوغه ولو كان الشريك
غاسا فادعى الحاضر على من حصته الغائب بين انه اشتره من الغائب فصدقه اخذ بالشفعة
لان من العين فيه يصدق في تصرفه وعدمه لانه اقر على غيره والاقر اقوى وكذا لو باع الغائب
وادعى الشفع اذن الغائب فان اوجب الشفعة او قدم الغائب نكر البيع او الاذن قدم قوله مع
اليقين ياخذ الشفعة بطلان الاجرة من شراء منها فان طالب الوكيل الاذن وبيع فاحسن
الشريك بالشفعة استقر الضمان على الوكيل لانه عا دافان رجوع الغائب على الشفع رجوع الشفع على
الوكيل وان مرجع على الوكيل يرجع على الشفع ولو ادعى على الوكيل انه اشترى الشفعة الذي في ذن
فقال انا وكيل ومستودع قدم قوله مع اليقين ولو كان للمدعي عليه حكم بها ولو نكل اخذ القضاء
عليه لانه لو اقر لقضي عليه ولو ادعى على رجل شفعة في شقص اشتره فانكر المشتري ملكته
المدعي فالوجه عدم الاكتفاء بالبينة وبقية البينة فان ادعى علم المشتري حلف المشتري
على نفي العلم ولو نكل قضاه عليه ولو ادعى على شريكه شراء بضيقه من زيد فصدقه زيد وانكر الشريك
وقال بل ورثته من ابي فاقام المدعي عنه سبق ملك لم يثبت الشفعة لانها لم يشهد بالبيع واقرار
زيد على المنكر للبيع لا يقبل ولو ادعى كل من الشريكين الشفعة على صاحبه سلا عن زمن التملك
فالادفعه فلا شفعة لانها اما ثبتت ملك سابق في ملك متجدد وان ادعى كل منهما سبق
حكم لمن اقام البينة ولو اقاما بدينه تعارضا فجعل القرعة وسقوط البنتين فسق الملك مشتركا
ولو لم يكن بدينه قدما دعوى السابق وسكننا حصة فانكر حلف وسقطت دعوى الاول
عن اليقين قضى عليه اما مع يمين صاحبه او بدنها على الخلاف ولم يسمع دعواه لان خصمه
قد استحق ملكه ولو حلف الثاني ونكل الاول قضى عليه ولو اقام احدهما بينة بالبشارة

مطلقا لم يحكم لعدم الفائدة ولو اقام بنية على شريكه بالابتعا فاقام الشريك بنية بآثار قال
الشيخ يقرع بينهما ولو ادعى الشريك الادعاء قدمت بنية الشفع لعدم التناهي بين الادعاء والابتعا
ولو شهدت بالادعاء مطلقا وشهدت الاخرى ان المودع اودعه ما هو ملكه في نارح مناخر
قال الشيخ قدمت بنية الادعاء مطلقا قضى بالشفعة عن غير مراجعة المودع لو اخفيا المتبايعا
2 الثمن فقال البايع فان وقال المشتري الف قدم قول البايع مع اليقين اذ لم يكن هناك بنية فهاخذ
الاثنين من المشتري وللشفيع اخذ بالف سوا حكم الحاكم بالعين او لا وكذا البحث لو اقام البايع بنية
ولو قال المشتري صدقت البنية وكنت ابا كذا او ناسيا لم يقبل رجوعه ولو اختلف المشتري و
الشفيع في الثمن والقول قول المشتري لانه الذي يبيع الشيء من يده ولو اقام احدهما بنية حكم لرويه
بصل شهادته البايع لاحدهما ولو اقام ما بنيه فالوجه القضاء ببنيه الشفع لانه الخارج و
لو كان الاختلاف بين المتبايعين و اقام كل منهما بنيه قال الشيخ يقرع وليس محجب بالقول
قول البايع مع يمينه اذا كانت السلعة موجودة فالبينة بنية المشتري ولو اشترى شقصا
بعوض و اختلفا في قيمته ويعذر حضاره فالقول قول المشتري كالمواخلة في قوله قد اشترى
ولو قال لا اعلم قيمته فالقول قوله مع اليقين فاذا حلف سقطت الشفعة الشفعة تورث
كالاموال قاله السيد وكذا اخذنا المقيّد وقال الشيخ لا يورث لرواية طلحة بن زيد وهو يروى
والاول اقوى سوا كان الميت قد طالب بها او لا وعلى ما اخذناه ينتقل الحق الى جميع الورثة على
حسب موارثهم فالزوجة الثمن مع الولد فان ترك بعض الورثة حقه قوم الحق على سائر الورثة و
لم يكن لهم الاخذ للجميع او الترك ولو مات مفلس وله شقص قد باع شريكه كان لورثته المطالبة
بالشفعة ولو كان للميت دار فبيع بعضها في قضا دينه لم يكن لورثته الشفعة لانه لا يستحق
الشفعة على نفسه ولو كان للميت دار فبيع بعضها في قضا دينه لم يكن لورثته الشفعة لانه لا يستحق الورث
شريكا للمورث فبيع نصيب المورث في الدين لم يكن للمورث شفعة لان نصيب المورث انتقل الى الورث
فلا يستحق على نفسه الشفعة ولو اشترى شقصا مشفوعا ووصى به ثم مات فالشفيع اخذ بتقديم حقه
وتدفع الثمن الى الورثة فيبطل الوصية لنفس الموصي ولو وصى رجل بشقص ثم مات فباع الشريك
قبل قبول الموصي له فالوجه ان الورث الشفعة لا الموصي لعدم الاستئصال قبل القبول ولو كان

قد قبل الوصية في حات الموصي كان له المطالبة وعند من يقول علما بانا ببقا الوصية بالموت
خاصة فالشفعة للموصي فاذا قيل استحق المطالبة ولا يستحق المطالبة قبل القبول لعدم العلم
باسفال الملك اليه دائما يعلم بقوله فاذا قيل عرف ملكه وان رتبين انه للورث ورجح فلا قرب
للورث المطالبة لان الاصل عدم القبول وبما الحق لهم فاذا طلب الورث ثم قبل الموصي له فالشفعة
له ولا بد من طلب من الموصي له لان الطلب لا يولد قطعه انه من غير المستحق على قول الاول لو طلب الورث
حتى قبل الموصي له فلا شفعة للموصي له لسوت البيع قبل ملكه وهل يستحقها الورث بنية على ما لو باع
الشريك قبل علمه ببيع الاول والمرد عن فطرة ينتقل امر الثاني ورثته فلو اشترى شقصا لم يصح ولا
شفعة للشريك اما لو كان عن غير فطرة فان تصرفه صحيح فلو اشترى ثبت لشريكه الشفعة فلو بيع
شقص في شريكه المرد وكان المشتري كافر فله الشفعة ولو ارتد الشفع المسلم عن فطرة قبل ملكه من
الطلب فالوجه انتقال الشفعة الى وارثه اما لو تمكن ولم يطلب ثم مات اسي على الفوريه ولو كان
عن غير فطرة كان له المطالبة من الشريك الكافر لا المسلم واني لو كان قد طلب بالشفعة قبل
ارتداده فالوجه انه ياخذ في الموضعين واذ مات المسلم قبل المطالبة فان لم يتمكن من الطلب
انتقلت الشفعة الى ورثته وان كان قد تمكن فان كان قد رضى بالبيع فلا شفعة وان لم يعلم حاله
اسي على الفوريه ولم يحلف الشفع وان طالب الامام ولو انتقلت الشفعة الى وارثين ففي احدهما طالب
الاخر بهما ثم مات الطالب لورثته العاقل فله اخذ الشقص بها لو باع الشفع لضيقه مع علمه ببيع
شريكه يطلب شفيعته وكذا لو باع البعض قلنا بطلان الشفعة مع الكثرة وان اثبتاها احتمل
البطلان ايضا لانه اسقط ما يتعلق بذلك البعض فيسقط الجميع لان الشفعة لا تتبع بعض الصحة
لانه قد بقي من ضيقه ما يستحق به الشفعة في جميع المبيع ولو انفرد فكذا الوقي وح للمشتري الاول
على المشتري الثاني في الشفعة والمسئولين على تقدير سقوط شفعة البايع الثالث وارثنا بعدم السقوط
فله اخذ الشقص من المشتري الاول وهل للمشتري الاول شفعة على المشتري فيه احوال من حيث انه
شريكه وان ملك يوحدها الشفعة فلا يوحده الشفعة به وعلى تقدير الشوت له الاخذ سوا اخذ
منه المبيع بالشفعة او لا والبايع الثاني الاخذ من المشتري الاول اما لو باع الشفع ملكه قبل
علمه بالبيع الاول قال الشيخ لا يسقط شفيعته ويحمل سقوطها لروا السبب هو الملك

الذي يخاف الضرر بسببه وعلى قوله للبائع انما اخذ الشقص من المشتري الاول فان عفي عنه فلا يشترى الاول
الشقص من المشتري الثاني واخذ منه فهل للمشتري الاول الاخذ من الثاني فيه احتمال ولو باع الشريك بشرط
الخيار للمشتري ثم باع الشفع نصيب ثبت الشفعة للمشتري الاول لتحقيق الانتقال بالعقد ولو كان الخيار
للبائع او لصفا لشفعة للبائع الاول بناء على الانتقال انما يحصل باقتضاء الخيار لوقا الشفع للمشتري
او ما اشترى او هبتي او ملكني او قاسني بطلت الشفعة ولو قال صاحبي عن الشفعة عمدا قالوا
انها لا يسقط لانهم لم يرضوا سقاطها وانما رضوا بالعاوضة عنها ولو صالحة عنها بعض صح وبطلت
الشفعة لان من الحقوق المالية فصحت المعاوضة عليه ولو قال احد نصف الشفعة بطلت شفعته
لان ذلك البعض سقطت شفعته ولو قال الشريك قبل البيع قد انت في البيع واسقطت شفعتي
وما اشبه ذلك لم يسقط شفعته وله المطالبة بما بقي وحال البيع او بطل الشفع في البيع لم
يسقط شفعته ايضا سواء كان كليا للبائع او للمشتري على اشكال يشاؤه الرضا بالبيع ولو قال
لشريكه بيع نصف نصيب نصف سبب نصيبك ففعل ثبت الشفعة لكل منهما في بيع من
نصف صاحبه لو ضمن الشفع الدرك على البائع او عن المشتري او شرط له الخيار فاخارا مضى البيع لم يسقط
شفعته على اشكال يشاؤه تمام العقد به فاشبهه البائع ولو شهد على البيع او برك المشتري على المشتري
او للبائع فيما باع واذن للمشتري في الشراء او للبائع في البيع لم يبطل شفعته على اشكال ولو جاز قدر
التمس بطلت الشفعة لتعذر تسليم الثمن ولو قال المشتري اسدت الثمن ولا بد فاقول فوفى مع اليقين
وبطلت الشفعة ولو قال لم اعلم كتيه الثمن لم يكن جوابا صحيحا وكلف جوابا غير وقال الشريك الثمن
على الشفع ولو كان البيع في بلدنا فآخر المطالبة توفعا للوصول بطلت الشفعة وكذا لو تلف
اليقين العين قبل قبضه لطلون البيع يجوز الاحتيا لاسقاط الشفعة ويسقط الشفعة به ذلك
مثل ان يشترى بالف درهم بثمانه فدفق الذي يريه المشتري مائة او تدفع عوضا عنه مائة
مائة فلا شفع الاخذ بالالف او الثلث او بشيء من الشقص مائة ثم ربه البائع بالباء وبطلت
للمشتري ويعوضه المشتري عن الهبة بالثمن فان حالف احدهما ما تو اطلب عليه فطالب صاحبه بما
اظهر له لومة في ظاهر الحكم ويحرم عليه الباطن ثم يظاهر كثر منه لاسقاط الشفعة لم يجز لاجاء
وكذا لو باع الباطن وظهر الانتقال لغير البيع كصلح او هبة او اقرار لم يجز فدينان الشفعة

ليقطع كثر الشفعة عند اكثر علمانا واقتضاها اخرون فلو اشترى شقصا له سفعان فادعى عفو احدهما و
شهد الآخر لم يقبل لا يطلب ورا الشفعة على ان عفي الشاهد بعد دسها دتم ثم شهد لم يقبل لانها ردت
الهبة فصا كالفاسق اذ اردت شهادته ثم مات واعادها ولو عفي قبل الشهادة ثم شهد بطلت ولو ادعى عليهما
فانكر او حلفا بعت الشفعة وان حلف احدهما ونكل الآخر فان صدق الحالف لساكن على عدم العفو لم
يفتر اليقين وكانت الشفعة بينهما ولو ادعى عفو فكل قضى له بالشفعة سواء رثا الشفعة او كانا
شركيين ولو شهد اجنبي بعفو احدهما حلف الآخر معه واحد الجميع وان عفي الآخر حلف المشتري ولو كانا
ملكه فشهد اثنان بعد عفوها بعفو الثالث قبل ولو شهد البائع بعفو الشفع قبلت بعد قبض الثمن لا
قبله لاحتمال قصد استرجاع المبيع لو ثبت فليس للمشتري ولو شهد المدبره او مكاتبه المشتري بعفو
شفعته او بشرأى بكتابته فيه شفعة لم يقبل ولو كان مطلقا قبل ولو باع اثنان لواحد كان للشفع
اخذ نصيبا جدها ولو قال واحد الثلثة الآخر فاشترى نصف حصته الثالث لم يكن لهما شفعته لان
احدهما ربا لبا لآخر العامل فلهما كالشركيين ولو باع الثالث باقى حصته على اجنبي ثبت لهما الشفعة
ولو باع احد الثلثة حقه على اجنبي فطالب احد الشركيين فقال المشتري انما اشتريته لشريك لم يوثق
استحقاق الطالب لثبوت الشفعة بينهما سواء اشترى الاجنبي لنفسه او لاحدهما فان ترك المطالبة
بناء على ذلك ثم ظهر الكذب لم يبطل شفعته ولو اخذ نصف المبيع للمخرمين الكذب عفي الشريك كان
له اخذ الباقي لان اقتضاه على اخذ النصف مني على المخرم ولو اذعن من اخذ الباقي احتل سقوط حقه
من الذي اخذ لانه لا يملك ببعض صفقة المشتري وعدم السقوط لا فاعل المشتري بما يتضمن استحقاقه
للنصف فلا يبطل برجوعه عن اقراره ولو انكر الشريك كونه الشراء له وعفي عن شفعته واخر المشتري على
الاقرار للشريك فلا شفع اخذ الجميع لعدم المنازع والافضا على النصف لا فاعل المشتري ولو قال احد الشركيين
للمشتري شرك باطل وقال الآخر انه صحيح فالشفعة كلها للمعترف وكذا لو قال لم يشترى بل اتهمته وصدقه
الآخر على الشراء ولو عفي احد الشفعين قبل البيع او ضمن عهدة الثمن او يوكل في البيع والشراء وقال لا
شفعة لذلك توفرت على الآخر ولو اعتقد ان له شفعة فرافعا لا حكم حكم سقوط الشفعة توفرت
على الآخر لانها اسقطت حكم الحاكم ولو باع الثلث نصيبه على الثالث ثم باع الثالث على اجنبي ثم علم
الثالث فان اخذ بالعقد الثالث اخذ جميع ما في يد المشتري لانه لا شريك له في شفعته وان اخذ

بالاول احدى نصف البيع وهو السدس لان المشتري شريكه فاخذ نصف السدس من المشتري الاول ونصفه من
 الثاني لان الاول اشترى الثلث فكان بينهما نصفين فلما باع الثلث وفي يده ثلثان فقد باع
 نصف ما في يده والشفيع يستحق دفع ما في يده وهو السدس فضا مفسدا في يدها نصفين فاخذ من كل
 منهما نصف السدس يدفع ثلثه الاول ويرجع المشتري الثاني على الاول ربع الثمن فيصير من ثلثه ربع
 الا اربعة للشفيع النصف ولكل منهما الربع ولو اخذ الباعدين احدى جميع ما في يده لكان في يده ما يترك الاول
 فله ثلثه ارباع الدار ولشريكه الربع ويدفع الى الاول نصف الثمن الاول ويدفع الى الثاني ثلثه ارباع
 الثاني ويرجع الثاني الى الاول ربع الثمن الاول لانه ما جاز نصف مشتري الاول وهو السدس في دفع
 اليه نصف الثمن وقد صار نصف هذا النصف في يده لكان وهو ربع ما في يده فاخذ منه ويرجع
 الثاني على الاول ثمنه وبقي الماخوذ من الثاني ثلثه ارباع ما اشتراه فاخذها منه ودفع اليه ثلثه
 ارباع الثمن وان كان المشتري الثاني هو الباع الاول لم يختلف الحكم ولو كانت الدارين الثلثة لاحدهم
 النصف والاخرين النصف فاشترى صاحب النصف من احدى احقه ثم باع ربعا مما في يده لاجبي
 ثم علم الشريك فان اخذ بالبيع الثاني اخذ جميعه ودفع الى المشتري ثمنه وان اخذ بالاول فله
 ثلث البيع وهو نصف السدس لان البيع كله ربع فثلثه نصف سدس ياخذ ثلثه من المشتري
 الاول وثلثه من الثاني ومخرج ذلك من سدس وثلثين النصف ثمانية عشر وكل واحد منهما تسعة
 فلما اشترى صاحب النصف ثلث ما في يده حصل ما في يده حصل في البيع من الثلثة ثلثها وهو ربع في
 يد الباعين منها سهمان وثلثه الى الشريك نصيبه اثني عشر وهو الثلث ويبقى في يد المشتري الثاني
 ثمانية وهو تسعون يد صاحب النصف ستة وهي اربعة الساع ويدفع الشريك الثمن الى المشتري الاول
 ويرجع المشتري الثاني عليه سدس الثمن الذي اشترى به لانه قد اخذ منه لسع سبعة وواحد
 بالعقد من اخذ من الثاني جميع ما في يده واحد من الاول نصف التسع وهي سهمان من ستة وثلثين
 فيصير في يده عشرون سهما وهي خمسة الساع ويبقى في يد الاول ستة عشر سهما وهي اربعة الساع
 ويدفع اليه ثلث الثمن الاول ويدفع الى الثاني ثمانية الساع الثمن الذي الثاني يرجع الثاني على الاول
 بنسبة الثمن الثاني وهذا البحث على قول من يجعل الشفعة على قدر الانصاف ولو باع احد الاربعه نصيب
 على الثاني منهم استحق الربع الشفعة عليهما واستحق كل من المشتريين الشفعة على صاحبه فانه طلب كل

المشتري بين الشفعة على صاحبه فان طلب كل واحد قسم البيع بينهم اثلاثا وصارت الدارين بينهما
 كذلك وان عفى الرابع وحده قسم البيع بين المشتريين نصفين وكذلك ان عفا الجميع عن شفعتهم ثم صير
 لهما ثلثه ارباع الدار وللرابع الربع بحاله وان طلب الرابع وحده احد منهما نصف البيع لان كل واحد
 منهما له من الملك مثل ما للمطالب فشفعة معه ثلثه وبين شفعتي نصفين فيحصل للرابع ثلثه
 اثنان الدار وباقيها بينهما نصفين ويصير من ستة عشر وان طلب الرابع وحده احدى الدارين الاخر
 فالعقد ثلثي نصفين فيحصل المعفوع عنه ثلثه اثنان والباقي بين الرابع والاخر نصفين ويصير
 من ستة عشر وان عفا احد المشتريين ولم يعف الاخر ولا الرابع قسم مع المعفوع عنه بيده وبين
 الرابع نصفين ومبيع الاخر بينهم اثلاثا فيحصل للذي لم يعف عنه ربع وثلث ثمن وذلك سدا
 ومن الباقي بين الاخرين نصفان ويصير بين ثمانية واربعين وان عفا الرابع عن احدى الدارين
 يعف احدى الدارين عن صاحبه اخذ من لم يعف عنه ثلث الثمن والباقي بينهما نصفين ويكون
 الرابع كالعاقبة في الفرض المتقدم ويصير من ثمانية واربعين وان عفى الرابع واخذها عن الاخر
 ولم يعف الاخر فغير العاقبة ربع وسدس الباقي بين العاقبتين نصفين لكل منهما سدس وثلث
 فيصير من اربعة وعشرين ولو كان لزيد النصف ولعمرو الثلث وليكر السدس فاشترى بكر من
 زيد ثلث الدار بمائة وعمر وسدسها ولم يعلم عمر وشرائه للثلث ثم غلبه المطالبة بحقه
 من شفعتي الثلث وهو ثلثا وذلك لسع الدار في اخذ من بكر ثلثي ذلك وقد حصل ثلث
 الباقي في يده لشرائه للسدس فيصير بيعه فيه في اخذ نصفه من البيع الاول ويبقى مبيع
 خمسة الساع لزيد ثلث شفعتي فيقسم بينهما اثلاثا ويصير المسألة من مائة واثنتين و
 شين الثلث البيع اربعة وخمسون لعمرو ثلثاها لشفعتي ستة وثلثون ياخذ ثلثها
 من بكر وهي اربعة وعشرون وثلثها في يده اثنا عشر بينهما والسدس الذي اشتراه سبعة و
 عشرون قد اخذ منها اثني عشر بالشفعة وبقي منها خمسة عشر ثلثاها عشرة و
 ياخذ زيد منها فيحصل لزيد اثنان وثلثون سهما وليكر ثلثون ولعمرو مائة وذلك نصف الدار و
 لسعها ونصف لسع لسعها ويدفع الى بكر ثلثي الثمن في البيع الاول وعليه وعمر زيد خمسة الساع الثمن
 الثاني بينهما اثلاثا وان عفى عمرو عن الشفعة الثلث الذي اشتراه بيده وبين زيد اثلاثا وحصل

لعمري اربعة اشباع الدار ولزني شعاعها وليكر ثلثها ويصير من تسعة وان باع بكر السبع لاجنبي
فهو كبيعته اياه لعمري الا ان لعمري العفو عن شفعته في السبع خلاف ما اذا كان هو المشتري فانه لا
يبيع عفوه عن ضياع منها وان باع بكر الثلث لاجنبي فليعمر ثلثا شفعه المبيع الاول وهو المشتري
ياخذ ثلثها من بكر وثلثها من المشتري الثاني وذلك تسع وثلث تسع سعي في الثاني سديس وسديس تسع
من اربعة وحسين بن زيد وعروا ثلثا ويصير من ثمانية واثنين وسدين وتدفع عمر الى بكر ثلثي تسع
ويدفع هو وزيد الى المشتري الثاني ثلثي تسعة اشباع مبيعة بينهما اثنا عشر ويرجع المشتري الثلث على
بكر ثلث اربعة اشباع مبيعة وان لم يعلم عمر حتى باع فما يد سديس لم يبطل شفعته في احد
الوجهين وهذه الفروع ثلثاها من الحالفين ولا ياتي على ما اخبرنا نحن من بطلان الشفعة مع الكره
لوبياع المكاتب الشروط سقطا على مولاه بخومه ثم عجز فالأقرب ثبوت الشفعة مع احتمال بطلانها
مخروجه عن كونه مسعوا ولاخذ الشفعة ليس بيعا فلا تثبت فيه خيار المجلس
وفيه فضولي في الآلة وفيه جهل الاصطفا دأمانه الصيد بالآلة وهو كاجرح مفضول
به الموت واقسام الآلة ثلثة جوارح الحيوان وجوارح الأسلحة والمقتلات انما يוכל ما مان الصيد
مفضول الكلبا المعلم من جوارح السباع وبالفضل وارصاب معتزنا او بالمقراض اذا حرق اللحم وكذا السهم
الحالي من النصل اذا كان حادا او حرق اللحم فلا يحل كل ما مات بغير ذلك كالفهد والنمر وغيرهما من جوارح
السباع والطير فلو اصطاد بالفهد او غيرهما من السباع او بالباري في العقاب والباسق وغير ذلك من
جوارح الطير لم يحل الا بدرك ذكاته وبذلكه سواء كان شئ من ذلك متعلما او غير معلم كلما يقبضه السيف
والسهم والرمح وكل ما فيه فضل حلال مع الشرايط الآتية ولا يفتقر الى التذكير سواء قتل بمخاض او
معتزنا اما المعراض الحالي من الحديد فانه لو كل ما حرق اللحم منه وكذا السهم الحاد الحالي من الحديد
لو قيل شئ من ذلك معتزنا لم يحل كل ما مات بالمقتلات حرام كالنوى الطير مسددة او حجارة خشنة
غير محروقة ولا حرق و يجوز الاصطفا بجميع آلات الصيد من الشراك والحبال والشباك وغير ذلك لكن
لا يحل منه الا ما يدرك ذكاته ولو كان فيه سلاح وكذا الكلب المعلم وهل يحرم ان يرى الصيد بما
هو اكبر قال الشيخ نعم وقيل مكروه بشرطه اياحه ما يقتله الكلب المعلم وهل ان يكون الكلب
معلما بان يشترسل اذا ارسله وينزجر اذا رجمه ونزع من اكل ما عيسكه الا نادرا وجره للصيد

واسلام المرسل وارساله للاصطفا والتسمية عند الارسل وعدم غيبوبة الصيد في الحياة
المستقر المعلم يتحقق بالارسال عند الارسل والانحرار عند الرجم وعدم الاكل عند الامساك وتكرار
منه ذلك مرة بعد اخرى والاقوى عند الحيوان في ذلك على العرف بان يتكرر الصيد متصفا بهذه الشرايط
للتحقق حصولها منه من غير تعديل الموت والانحرار بالرجاء انما يغيب عن ارسله على الصيد او رونه اما بعد
ذلك فلا بد ان لا يحرر حال اذا كان الكلب متعلما فانه لم يحل معوقه وارسل عليه اما لو
كان متغافلا كان غالبا فكل ما دار لم يقدح في اباحه ما يقتله وكذا لو سرق الصيد واقصر وكذا لا
يجرم ولم يخرج ان كان معلما ولو اكل الكلب المعلم واعناده حرمت العريضة التي بها طهرت عادة والا قرب
انه لا يجر ما اكل منه قبلها بشرطه المرسل ان يكون من اهل التذكير بان يكون مسلما او في حكمه كالصبي
رجلا كان او امرأة ولو ارسل الجوسي والوثني والذي لم يحل وكذا المرتد والمجنون وفي الاعشى اشكال
اذا لم يتمكن من قصد عسل الصيد وان يسمى المرسل عند ارسله فلو ترك التسمية عدم الحيل ما يقتله ولو
تركها اسيا ناعلا وان يرسل الكلب للاصطفا فلو ارسل من نفسه فقتل لم يحل سواء سمي عند
ارساله او لم يسم ولو رجمه عقيبا لشره فوقف ثم اغراه حلت لولسه لا لقطع لشره سال
بالوقوف وعند الانحرار واغراه ارسل مسكروا لشره فغراه فادعوا فالوجه انه لا يحل
كذا لو ارسله لغير تسمية ثم اغراه فترسمي وزاد في عدوه ولو ارسله الاصطفا فاصطاد لم يحل
في احكام الصيد وفيه جهل لو ارسل واحد وسمى اخر لم يحل الصيد اذا قتله وكذا لو سمي وارسل كلبه
وارسل اخر كلبه ولم يسم واشتركا في قتل الصيد فان كان الاخر يترك التسمية عمدا لم يحل وان كان
سهوا حل لانه لم يحل مع انفراد دفع المسمى الى ولو ارسل كلبه وارسل محوسي كلبه فقتل صيدا لم يحل وكذا
لو اختلف الآلة بان يرسل احدها كلب والاخر سمها او رميا به لسمها فقتل سمها فقتل سمها فقتل سمها فقتل سمها
او على العقاب لا ان يكون المسلم او لا في رجمه او جعله في حكم المذبوح ولو انعكس الحال وكذا لو اشتبه
لو ارسل المسلم والكاfer كلبا واحدا فقتل صيدا لم يحل وكذا لو ارسله مسلما سمي احدهما دون الاخر او
ارسل المسلم كلبين احدهما معلما والاخر غير معلم وارسل المعلم واشترسل معلما اخر ولو ارسل مسلما كلبه
وكافر كلبه فقتل الكافر الصيد الى كلب المسلم فقتله حل ولو ارسل الكلب كلبه فاشتت الصيد
ثم ارسل الكافر كلبه فقتله حرم وضمن الكافر قيمة الصيد وكذا لو ارسل جماعة كلابا وسمعا فقتلوا

الصيد قتيلا لا يدون من حل اكله فان اختلفوا وكانت الكلاب متعلقة به فهو للجميع واركب البعض متعلقا به فهو لصاحبه وفي صورتين لا بد من اليقين ولو كانت الكلاب باحسه فالوجه القوية التسمية المتبعة في الصيد والذبح ذكر الله تعالى فلا يجب الزيد فلو قال الله وسكت كفاء ولا يجب بسم الله والله اكبر وشبهه ويحتمل وجوب ما يفهم منه التعظيم مثل بسم الله او الله اكبر او سبحان الله او لا اله الا الله او الحمد لله لانه المفهوم من الذكر ولو قال اللهم اغفر لكفاء وان كان فيه طابع حاجة ولا يشترط القرية لو سمي لغيرها اجزاء وان قدر عليها ويشترط التسمية عند ارسال الكلب او السهم لو تركها وسمى عند عض الكلب فالوجه الجواز لو غاب الصيد وحياته مستقرة ثم وجد مقتولا او من لم يحل لجواز استناد القتل الى غير الكلب سواء وجد الكلب واقفا عليه وبعد عنه وقد لو غاب الصيد ثم وجد مقتولا وسهمه فيه سواء كان نهما او ليلا وسواء اشتغل عنه وتركه طلبه او لم يترك طلبه وسواء وجد فيه اثره غير سهمه او لا ولو روى الصيد فترى من جبل او وقع في الماء لم يحل لاحتمال استناد الموت الى غير الالة نعم لو صبر حيانه غير مستقرة حل لانه يجري مجرى المدبوح ولو كان الرفوع في الماء غير قابل بان يكون الحيوان من طير الماء او كان الزبد غير قابل ولو روى سهم فارسله الرمح الى الصيد فقتله حل وان كان لولا الرمح لم يصل وكذا لو اصاب السهم الارض ثم وثق فقتل ولو اصاب الطير الهواء على شجر او جبل وقع الارض فمات فالوجه انه لو كان لولا السقط لم تنت لم يحل وان كان يجب موت وان لم يسقط على الارض حل الاعتبار في حل الصيد بالرمح لا العلم في علمه الكافر وارسله المسلم حل مقتوله ولو علمه المسلم وارسله الكافر لم يحل لان الكلب الالة كالسكن و التسمية شرط ولا يصح من الكافر ويشترط التسمية ارسال الكلب وري السهم طعن الرمح وقطع المدبوح ونحوه ولو تقدمت روى لسر جاز ولو سمي على سهم ثم الغاء وري لغيره حل ولا بد من قصد الصيد ولو روى هدفا وسمى فاصاب صيدا لم يحل وكذا لو قصد رمي انسان او صيد محلا وعثا ولو قصد صيدا فاصابه وغيره حل معا وكذا لو ارسل كلبه على صيد فاحل اخر في طريقه حل وكذا لو عدل عن طريقه الى اله او ارسله على صيد كبير ففرقت عن صغيرا فمستغه فقتلها حلت ولا فرق في ذلك بين السهم والكلب ولو لم يراو علمه فري سهمه او ارسل كلبه فضام يحل وان قصد الصيد لان القصد انما يحقق مع العلم ولو روى سوادا او سمع صوتا فظنه ادسيا او بهيمة او حجر اخرها بان

صيدا لم يحل سواء ارسل سهمها او كلبا وكذا لو ظنه كلبا او خيرا ولو ظن انه صيد حل ولو شك او غلب ظنه انه ليس بصيد لم يحل ولو روى حرا يظنه صيدا احتمل الحل لان صحة القصد يبيح على الظن وعدمه لا يرد في قصد صيدا على الحقيقة لشدة الكلب ان يخرج الصيد فقتله فلو جمعه اومات بصيده او بقائه اومات تحت الكلب مما يل انما يحل لو مات بعقر الكلب اذا عض الكلب صيدا كان موضع العضه محاي عسله وقول الشيخ في الخلاف ضعيف ويحل اكل صيد كلب الهم الصيد الذي يباح بعقر الكلب الهم موضع التذكية هو كل منع سواء كان وحشا او اسيا وكذا ما يصول من البهايم وليسقط في بئرونها ولا يمكن تذكيته فانها بكفى عقره سواء كان العقر موضع التذكية او غيرها ويحل بذلك ولو كان راس المذري في الماء فالوجه التحريم لما فيه من اعانة الماء على القتل فاجتمع البيع والمحرر ولو روى فرحالم ينهض سهم لم يحل وكذا لو روى طائر او فرحالم ينهض فقتلها حل الطائر بدون الفرخ ولو تقاطعت الكلاب الصيد قبل ادراكه لم يحرم ولو اخذ الصيد جماعة فساهاوا وورعوه قطعة قطعة جاز اكله ان كانوا جميعا قد صرورة في حكم المدبوح او ارامهم فان كان الاول لم يصرف في حكم المدبوح بل انقبه وصار غير ممنوع وفيه حياة مستقرة وجب تذكوه في موضع التذكية فان ورعوه قبل ذلك حرم ولو قطعت الالة منه شيئا كان المقطوع ميتة وبذلك الباء اركان حيانه مستقرة ولو قطعه بنصفين فلم يخر كما حل ولو ترك احدها خاصة والا قرب عندي انها لو كان ان لم يكن في المخرج حياة مستقرة وان كان فيه حياة مستقرة وهو الذي يمكن ان يعيش مثله اليوم واليومين وحب لذته ما فيه الحياه وحرم الباء ومن رواية توكيل ما فيه الراس في اخرى يوكل الاكبر وكلاهما شاذ ولو نصب تحت الصيد فغرت صيدا لم يحل كما لو نصب سكيناً ودجت شاة وكذا يخر ما قتله الشباك والحباله مجرما لا صطيابة لالة المعقوبة ولا يخرم الصيد بل يملكه الصادرون ما لا يملك الالة وعليه لا يرد لصاحبها سواء كانت الالة كلبا او سدا حاما السهم المسموم فحرم مقتوله لا السهم على قتله ولو علم ان السهم يعيق على قتله تكون السهم او صي منه حل ولو ارسل كلبه على صيد فوجد ميتا ووجد مع كلبه كلبا لا يعرف حاله هل سمي ام لا ولم يعلم العامل منها حرم وكذا لو غاب الصيد عن العين ثم وجد مقتولا الا ان يكون الكلب قد عقره وصبر حيانه مستقرة اما بان اخرج

خشونة او فلق عليه او قطع الحلقوم والمري في الوردتين ثم غار بعد ذلك وكذا السهم اذا رآه
الكلب في لالة محرقة وادركه المرسل حيا فان لم يكن حيائه مستقر فهو حكم المذبوح وفي لوانه اذ
ما يدرك مكانه ان يحد وبطرف عينيه او تركض رجله او تحرك ذنبه او يدرك وان كانت مستقرة و
الرومان سمع لذبحه وقال الشيخ اذا احل الكلب المعلم صيدا فادرك صاحبه حيا وجلبا يملكه فان
لم يكن معه ما يملكه فليتركه حتى يقتله ثم لياكل ارشائه وقال ابن ادريس حيان التذكية ولا يحل
يقتل الكلب لانه بعد القدره عليه غير متنع وهو حسن وكذا الحيت لو ذبحه كافر فربحه مسلم وان
الاولى صرحانه غير مستقر حرم والا حل وبالعكس لو انعكس العرض على القول الشيخ لو كان حياة
يملكه يباعه الى ان ياتي به بره لم يباح الا بالذكاة لانه مقدور على تذكيته اذا رماه فانت وصا
غير متنع فان اخذ من وجب عليه رده الى الاولى ولو رماه محرقة ولم يسه ورماه فخرج فثبت
ثم رماه الثالث فليس على الاول شي ولا له وما لكه الثاني فان كان ناشاته صبره الاول حكم
المذبوح فان كان الثالث قداما صاب مذبحه حل وعليه ارش ذبحه وارضاب غير المباح لم يحل
وضمنه محرقة محرقة ولو رماه الاول فانت ثم رماه الثاني فان كان الاول موحيا بان
يذبحه او يقع في قلبه لاضمان عليه الا ان يرميه شيئا فيضن ويحل وان كان الاول
غير موح فان شاء ازواجه حرم الا ان يكون قد ذبحه وان لم يوجهه فان دكى فان لم يدرك فكار الضمان
عليه وان قلده على ذكائه واهل حتى مات بالخرجين فعلى الثاني نصف قيمة معدا للاول ولو كانت
الحياة على الحيوان مملوكا بغيره كذلك وفي تقسيط الضمان ستة اوجه اركان واحدا ارش جنايته
ونصف قيمة الصيد بعد الجنايتين فان كانت قيمته عشرة وقيض جنايته الاول دهرها وكذا جنايته
الثاني فعلى كل واحد خمسة ولو نقص الاولى الى درهمين وبالثاني درهمها فعلى الاول خمسة ونصف
وعلى الثاني اربعة ونصف وبالعكس لو انعكس العرض ليشكل بان الثاني حتى عليه وقيمه دون
قيمة ما خسر عليه الاول وان لم يدخل ارش الجناية في ذلك النفس وجوابه ان كل واحد منهما قد انفر
بائلا فباقيته درهم وتساويا في الباقي بالسراية متساويا في الضمان والدخول انما
يكون في بدن النفس لا يتنقص بدنها ما لا في بعضها كالادى اما البهايم فلا لانه لو خسر عليه ما ارشاه
درهم بعض ذلك من قيمتها فاذا شري في النفس او حسا ما بقي من قيمته النفس لم يدخل ارش

ان يذبح

ان يدخل نصف جنايته كل منهما فيا ضمنه من نفسه لان الجناية اذا صارت نفسا سقطت
حكمها فكل منهما قد ائلف بجنايته فعليه خمسة ونصف وعلى الثاني خمسة درهم لم يرجع الا
على الثاني بنصف ارش جنايته لانه حتى على النصف الذي ضمنه الاول وقدماه عليه بقيته
قبل جنايته الثاني وهو نصف درهم فيحصل على الاول خمسة وعلى الثاني خمسة على الاول
خمس ونصف وعلى الثاني خمسة ولا رجوع بل يقسم عشرة ونصف على عشرة فيما يخص خمسة
ونصف وعلى الاول وما يخص خمسة على الثاني فيضرب خمسة ونصف في عشرة يكون خمسة
وخمسين فيقسمها على عشرة ونصف يحضها خمسة وسبع وثلاثا سبع لان خمسة في عشرة و
نصف اثنان وخمسون ونصف فيبقى اثنان ونصف في سبع وثلاثا سبع من عشرة و
نصف لا تسعها واحد نصف ثم يضرب على ما الثاني وهو خمسة في عشرة يكون خمسين فيقسمها
عشرة ونصف يكون اربعة وخمسة اسباع وثلاث سبع لا يدخل ارش جنايته الاولى في بدن
النفس ويدخل الثاني لان الاول انفر بالجناية والثاني وحدث جنايته مع جناية الاول فعلى
الاول ارش جنايته درهم ونصف قيمته بعدها وهو اربعة ونصف وعلى الثاني نصف قيمة
اربعة ونصف خاصة بدخل ارش جنايته كل منهما في بدن النفس على الاول نصف قيمته يوم
خسر عليه وهو خمسة وعلى الثاني نصف قيمته يوم خسر عليه وهو اربعة ونصف لان الجناية
صارت نفسا وسقط اعتبارها بدخل كل منهما في بدن النفس ويضم قيمته صحيحة ومعيها بالاول
ويبسط القيمة عليها فالاول حتى عليه وقيمه عشرة فيفرض كانه انفر بقتله والثاني حتى عليه
وقيمه تسعة فيفرض انفر بقتله ويضم المجموع يكون تسعة عشرة فيقسم على قيمة الصيد
وهي عشرة فعلى الاول عشرة اجزاء من تسعة عشر من عشرة وعلى الثاني تسعة من تسعة عشر من
عشرة وهذه الوجوه لا يجر من ضعف فان الاول سوى فيه بين الجنايتين مع ان الثاني حتى وقيمه
اقل ولم يدخل ارش الجناية في بدن النفس والثاني لهدين ابض والثالث للثاني انه اوجب
نصف ارش جنايته والرافع فاسد لاسقاط حكم جناية الثاني لانها صارت نفسا ووجب
ارش جناية الاول وقد صارت نفسا والخامس فاسد لانه لم يوجد لصاحب الصيد كمال
قيمه واقر بها السادس يرد عليه انما اوجب على كل منهما اكثر من قيمة نصف الصيد وانما

انك نصفه فلو جئنا ثلثه نصف حنابة كل واحد درهمان ومات فعلى الوجه الاول على كل واحد ارش حنابة
وثلاث قيمته بعد الجنايات وقيمة اربعة فعلى كل واحد ثلثه وثلاث وكذا على الوجه الثاني الا انه يدخل
فيه ثلث حنابة كل واحد منهم في النفس فعلى الاول درهم وثلاث ارش حنابته وثلاث درهم وثلاث
قيمة الثالث وعلى الثاني درهم وثلاث ارش الحنابة ودرهمان وثلاثان فقيمة ثلثه على الثالث
درهم وثلاث ارش حنابته ودرهمان قيمة ثلثه فعلى الاول اربعة وثلاثان وعلى الثاني اربعة
وعلى الثالث ثلثه وثلث ويرجع الاول على الثاني ثلثي درهم وعلى الثالث ثلثي درهم فيسقط عليه
ثلثه وثلاث منها ثلثان ما كان على الاول وثلثان ما كان على الثاني وعلى الوجه الثالث على
الاول اربعة وثلاثان وعلى الثاني اربعة وعلى الثالث ثلثه وثلاث يكون اثني عشر فيسقط على
عشر فيسقط من نصيب كل واحد السدس وعلى الوجه الرابع على الاول ارش حنابته درهمان و
يكون الباقي بين الثلثة فعلى الاول اربعة درهم وثلثان وعلى كل منهما درهمان وثلثان وعلى
الوجه الخامس يدخل ارش الجنايات في النفس فعلى الاول ثلثه وثلاث وعلى الثاني درهمان وثلثان
وعلى الثالث درهمان فذلك ثمانية ويسقط درهمان وعلى السادس على الاول عشرة وعلى الثاني
ثمانية وعلى الثالث ستة يكون اربعة وعشرين ينقسم على عشرة من عليه عشرة ففي من اربعة
وعشرين ربع وسدس فعليه ربع قيمة الصيد وسدسها اربعة وسدس من عليه ثمانية
فهو ثلثها فعليه ثلث قيمة الصيد ثلثه ثلث وعلى الثالث ستة هي ربعه فعليه
ربع القيمة درهمان ونصف ولو كان الصيد مباحا فراه الاول فأنته ثم رماه الثاني و
اربع الاول كانه ولم يدرك فلا ضمان الاول وعلى الثاني الاول ما اوجبه لو كانت
ضامين وقد تقدم وكذا لو كانت الجنايات على حيوان مملوك لاحدهما سقط ما قابل
جنايته للمالك وكان له مطالبة الاخر بنصيب حنابته ما شئت من الصيد في
الان الصيد كالحباله والشبكة والشرك يملكها ناصبها وكذا كل ما يعتاد
الاصطياد به فان اخذه احده عليه وان لم يمسكه الشبكة بل انقلبت منها لم يملكه
لانه لم يثبت وكذا اذا اخذ الشبكة وانقلبت بها فانه صاده غير مملكه ورر الشبكة
على الاول وهو لو شئ بالشبكة غلوج لا يقدر على الامتناع فهو لصاحبها انهما

نالت امتناعه ولو انقلبت بعد انشائه لم يخرج عن ملكه وكذا لو امسكه الصائدين ثم انقلبت منها
لانه امتنع منه بعد ثبوت يده عليه فلم يزل ملكه عنه ولو اطلقه من يده لم يخرج ملكه عنه ولو نوى
الطلاق وقطع نية عن ملكه فلا قرب له لا يملكه غيره ولا يخرج عن ملكه وقيل يخرج كالموقع
منه شيء حقيقا هله فانه يكون كالمبيع له ولو رماه فاصابه ولم يخرج من الامتناع فدخل دار
فورا حيا صاها مملكه باخذ لا بدخوله الدار ولذا لو رماه ففتح ملطرا وعاد يا بحيث لا
يقدر عليه الا نسرعة العدم لم يملكه ولو كان من امسكه ولو رماه الاول ولم يثبت به رماه الثاني
فانقته فهو للثاني فان رماه بعد ذلك الاول فقتله فازا صاب محل الذكاة حل وعليه ما بعض
ذلك وار اصاب غير محل الذكاة حرر عليه كمال قيمته محرر واجر حنين لان المرح الاول كان صاحبا
والثاني من المالك ولو رماه معا فقتله حل ومملكاه سوا نشا والرحان اولا ولو سبق خرج
فانقته فهو له ولو كان مما يمتنع بامر من رجله وجناحه فكسر الاول رجله وكسر الثاني جناحه
احتمل التسوية بينهما فلا انشائه بهما واختصاص البائة به لانه المثلث وهو الاحود عند
لورج الصد انشائه ففقراء على التقاق وجد مستا ولم يعلم السابق فان صادقا مذبذجا
فهو حلال وكذا الوارد ذكاته وذكي لم يدرك ذكاته لم يحل لاحتمال ان يكون الاول اثنه ولم يصرف
في حكم المذبذج ثم مثله الثاني فلو قال كل منهما اما اثنه اولا وانت قتلته فعليك ضمانه حلف
كل منهما لاخر ولم يثبت لاحدهما على الاخر شيء وان خلف احدهما وبكل الاخر حلف مع نكوله على
ما ادعاه واستحقه ولو قال الاول انا ذمسه اولا فأنته وانت قتلته فقال الاخر انك اصبته
ولم يثبت وتقي على امتناعه وانا اثنته فان كان يعلم انه لا يفي معها امتناع كما انكسرت جناح
ما يمتنع بالطيران فالقول قول الاول وان كان مما يجوز ان يمتنع معها فالقول قول الثاني مع يمينه
لان الاصل الامتناع فلا يزول بخروج الاول ولو اصابا صيدا دفعة فان اثناه معا فهو
لهمما ولو كان المثلثا احدهما خاصة فهو له ولا ضمان على الخارج لان جنايته صار ومباحا
لا مملوكا ولو جهل المثلث منهما فالصديق بينهما ويحمل الفرقة لو رجل الصيد في ارض انسان
لم يملكه بذلك ولو اخرج موجه للصيد فهو حل بحيث لا يمكنه التحلص لم يملكه ايضا
لانها ليست الا معتادة للصيد على اشكال وكذا لا يملك الصيد بتعشيشه في

داره ولو وثبت سمكه للسفينة لم يملكها صاحب السفينة ما لم يقبضها ولو وثبت سمكه
فنسقط في حجر انسان وفي له دون صاحب السفينة والصيد بها فان جعل في السفينة صوبا
للبل ودق شئ كالحجر ليثبت السمك فيها فوثبت في السفينة فالوجه انه يملكها ولو وقعت
في حجر انسان فذلك دون وقعت في حجر على اشكال ولو اعلق عليه بابا ولا يخرج له ففي
ملكه بذلك نظرا كذا الوجه الى المضيق لا يمكنه الخروج منه والوجه عنده انه لا يملكه ما
لم يقبضه بالسدا وبالالة لو صار طيرا وعليه ثمر ملك بان وجد مقصود يملكه الصايد
كذا لو صار غيرة وعليه ثمر ملك بان وجد في غنق الصيد فلاة او انه فله فاسوا كان تمتعا او لا
ولو انتقلت الطيور من برج لاخر لم يملكها الثاني يكره صيد الوحش والطيور ليلا وصيد
السمك يوم الجمعة قبل الصلوة واخذ الفرائخ من اعشاشهن وليس ذلك بمحظور صيد السمك
اخرجه من الماء سواء كان الخرج له مسلما او كافرا او من اى احباس الكفار لكن يشترط في الكافر مشا
اخرجه حيا سواء مات في يده بعد اخرجه قبل اخذ المسلم له منه اوله ميت الاعداد المسلم
للشيخ قوله في الاستبصار يقتضيه اشراط اخذ منه حيا وليس مجيد ولا يشترط في المسألة ذلك بل
لو وجد في يده ميتا حل اكله سواء كان غدا او فاسقا ولو وثق فاخذ قبل موته حل وكذا لو
حرر الماء عنه فاخذ حيا من الحرة او بيد البحر الى السباح حل فاخذ حيا ولا يكره مشاهدته له
بوز اخذه بيده او بالده فل يكره ادراكه بنظر وليس مجيد ولا يشترط فيه التسببه ولو وجد ميتا في يد
كافر لم يحل وان احب اخرجه ما لم يعلم انه مات بعد اخرجه حيا ولو اخذ السمك حيا ثم اعيد في
الماء فيمن فيه لم يحل واركب ناسيا في الالة انه مات فيما في حياته فالشيخ لو نصت في الماء فاجتمع
فيها سمك كثير ومات بعضها في الماء واشتبه حل كل الجمع وكذا ما يصح في الحواضر ويجمع فيها
حار اكل الجمع مع فقد الطريق الى تميز الميت من الحي والحق عندي تحريم الجمع واذا صيد السمك وجعل في
شئ واعتد في الماء مات فيه حرر واراعيد الى غير الماء حتى مات حل وهل حل اكل السمك حيا
في الاقرب الجواز لانه مذكي وما يقطع من السمك بعد اخرجه من الماء ذكي سواء مات او وقعت
في الماء مستقر للحياة لانه قطع بعد التدكية ولا يحرر السمك لو صد بشئ بحسن باكله السمك
فيضاه سواء كان ما يتفرق كالدلم او كالميت

وفيه بحثا يشترط في الذاب الاسلام او حكمه كالصبي فالزوج الوثني كان ميتة سواء سمعت تسميته او لا
وفي كل ذبحه اليهود والنصارى وميثان اصحهما المنع سواء سمعت تسميته او لا وفي رواية بالذبح يوكل ما
سمعت تسميته عليه ويحرر ما كان ذبحه الناصب وهو المعين بالعداوة لاهل البيت كالحواجر سمي ولا وان
اطهر الاسلام وذبحه اطفال المشركين وان احسنوا وسموا واشترط ابن ادريس ان لا يكون مخالفا
للحق وجواز ذبحه للمستضعف الذي لا يعرف الحق ولا يعتقد ضده ويوكل ذبحه الصبي للمسلم المميز
اذا احسن المرأة المسلمة والحضي والحختي والحديث الحايض والاعمى والاخرس اذا اشار بالتسمية في
العدل وانقاس والائف وولد الزنا وما يذبحه المسلم لكتائس هل الكنائس عبادهم مع التسمية
والمحرم للحكم المسلم ولو اشترك في الذبح مسلم وغيره لم يحل وكذا لا يحل اكل ما ذبحه الصبي غير المميز
عند في الحق نظرا في المنع وكذا السكران الذي لا يحصل شيئا لا يصح الذكي الا بالحد يدان ذبح بغير
مع التمكن منه لم يحل ويجوز في حال الضرورة الذبح بكل ما يعزى لا وداج وما في الاعضاء من راج وعظ وفص
خشت ومرة حانة وغير ذلك وهل يجوز مع الضرورة الذبح بالسن والطرف فالشيخ لا يحرم لو فعل وجوز
ابن ادريس وهو الاقوى سواء كان منفصلا او متصلا وكذا ما عداها من العظام وغيرها اذا حصل به
قطع الاعضاء تجزئ الا بالخاصة وذبح باقي الحيوانات والخر هو الطعن بحرمه وشبهه وهذه الملة التي
بين اصل غنق البعير وصدرو والذبح في الحلق يحل بان يقطع اعطاء الذبح فلو غر الذبوح او ذبح
المخو حنارا لم يحل اذ مات بذلك ولو ادرك ذكاته قد كاه فل حل وفي نظر من حيث عدم استقرار الحياة و
حوت التدكية قطع الماعضا الاربع المرى وهو حرى الطعام والشراب الحلقوم وهو حرى النفس
الودجان والما العرقار المحيطان بالحلقوم ولو قطع البعير محل وحل قطع كل واحد بماله يحل في
التدكية استقبالا للقبل بالذبح والحرم الامكان فلو اذبح ذلك عامدا كان ميتة ولو كان ناسيا حل
ولو لم تكن مستقبالا للقبل اما الجمل بها او سقطوط المذبح والمخو في ممرها حل الذبح والخر لا
غير القبلة وحرم فيها التسمية وهي الذكركه تعا عند التدكية فلو اهل عامدا كان ميتة وان كانت
ناسيا حل ولو قال بسم محمد وبسم الله ومحمد لم يحل ولو قال بسم الله ومحمد رسول الله ص حاز
أشرف الشيخ المفيد في اباحة المذكورين الحركة القوية اما بيده او حمله او شئ من اعضائه
وخروج الدوم المسفوح لا المسافل والا قرب الاكتفاء باحدها انما كان ولو حرج الدم منها

فلا ولم يخرج حركة تدل على الخياض السيل اجاعا بكرة ابانة الرس من الحسد التذكية قبل الموت عامدا وقال السبح 2
نص كسده يحرم فان فعل حرمة الدج وكذا يحرم قطع الحاء وهو العرق الاسفل الذي يسمون الرقة الى الدب
ومل يحرم وكذا يحرم قطع شئ من قبل الموت ولو فعل لم يحرم المقطوع وكذا يحرم سلع الدج هل هو بهاد السبح يحرم
ولو سلع قبل الدج هل كلها وليس كذلك ولو انفلت الطير قبل الدكة جاز ان يربسه بسنن وريح او
سفن صحرانية غير مسفرة حل ولا دج لو قطع ريشه المذبح مرفعا وباعضه الدج
فان كان حيا مسفرة تحت وحل ان لم يوحى به مسفرة لم يحل وكذا الحية لو عقرها السبع وكذا يتعدى
دجده او حرمه من الحيوان ما لا يستحقه او لوقوعه في مصو لا يمكن معه الدكة في موضعها وحل
موتها كما عقرها بالسبع وغيرها مما خرج وحل وان لم يسم العقر في موضع الدكة ولا اسبال الفل
نكر ان يعل السكس في الدج الى قول بل سعي ارسى من فوق الى ان يقطع الاعضاء والسبح
ربط يد العم ورجله واطرافه الاخرى وانسلت على صر او سعة الى ان يرد ولا تسلك على سرة عاصبه و
عقد يد البقر ورجله واطرافه وسدا حقا يدى الاكل الى ابطه واطرافه حلية ارسال الطير بعد الدج
من السكس ولا يعد ويكره دج صر وهو ان يذبح حواجر وسط الدج السداد والصرور وورم الحجة
فل الروال 2 ما ساء 2 اسواق المسلمين من الدجاج حلال محورشوه واكد ولا يحل يقتل من حاله سواء
كان البائع يوفى او مخالفا يعتقد باحد دجاج اهل الكتاب على اشكال وكذا لو حذفت يد الخالف من
الجود واركاز يعتقد باحدة استعمال حذفت الميت بعد الذبح على اشكال اقربه عند السبع في الموت
ولو وجد بيحه مطروحة لم يحل له اكلها لم يعلم انها دكة مسلم او يهودي 2 يحل ميتة الدج
حتى يقطع الاعضاء الاربعة فلو قطع بعض الاعضاء ارسله فضايرت حيا به غير مستقرة قطع
الباقى هو اياحه نظر من حيث ارجائه غير مستقرة وان اذهاق الروح حصل بالدكة لا عرو لو
شع الدج 2 الدج فامر اخير حسوته او فعل ما لا يستقر معه الحياة معالج ولا يتقن
بقا الحياة بعد الدج فهو حلال وان يتقن الموت قبله فهو حرام وان استنبه عتبر با
حركة القوت او خروج الدم المسفوح المعتدل لا المشاقل فان لم يعلم ذلك حرمه وان قطع
الاعضاء فوق المذبح 2 الماء قبل خروج الروح او وطه ما خرج الروح به لم يحرم ذكاة
السمك اخراجه من الماء حيا ما تقدم وكذا ان وجد على الحد فاحد يده ازالته ولا يبيح

مشاهد

مشاهدته وكذا الحمار اخذه حيا سواء اخذه مسلما او كافرا ولا يربى فيه السنية ولو مات قبل اخذه لم يحل
ولو احرق اجمدة واخرق الجرد فيها لم يحل سوا قصده ذلك اولا ويحرم من الجراد ما مات في الماء والصحرا فلا اخذه و
يحرم الدمانة وهو الذي لم يستقل بالطيران بعد ان اخذه لم يحل اكله وساح اكل الحمار حيا وبما فيه ذكاة
الخير ذكاة ام بشرط ان احدهما تام خلفه بان لشعره ولو ورثا ان لا يلجج الروح فلو لم يتم خلفه لم
يحل صلا ولو تمت خلفه ووجنه الروح لم يكن يدى يدى وقيل ان لم يشعر ولو ورثا وجنه الروح
لم يحل الا بالدكة وفيه بعد وقبل ايضا لو خرج حيا ولم ينسج الريان للتذكية حل وفي اشكال كل حيوان
ما كوال يقع عليه التذكية ما يغني ان يصير بعد الدج ظاهره او يقع من غير ما كوال الخ على السباع كالاسد والتمرو
الفهد والثعلب ولا يستعمل في استعمال جلدها بعد التذكية الدباغ خلاف للشئ 2 في المسوخ كالقطب و
الدب القرد قوله ان اقواها قول المرتضى وهو الوقوع اما الادري وكل حيوان العين كالكلب الحمار والاربع
عليها الذكاة اجماعا قطعها
مطلبنا في حال الاحياء وفي فصل من الحيوان اقسام ثلاثة البهايم وفي حيتك ساح حيوان
الحضر لابل والبقر والغنم ويكره للخيول واشد منه كراهية الحمار الالهية واشد منها كراهية البغل وقيل
الحمار اشد كراهية ويحرم ما سوى ذلك مثل الكلب والخنزير والسنور وساح من حيوان البقر الوحشية
والكباش الحليية والعزلان والحمام والحمار الوحشية على كراهية ويحرم السباع اجمع سواء كانت ذوا اناث
قوية تغزو على الناس كالسبع والتمر والدب الفهد ودواب تنجس لا بعدد علم الناس كالصنع و
الثعلب والارنب ابن اوى ويحرم الربوع والضب القنفذ والسنور بريا والسياء والوبر فيجوز الواو و
سكون البيا وهو دويبة سوداء اكبر من السنور دون الارنب لاناث لها الحروهي اية صغيرة يخرج
من الجرسه روع البرونيزل الجملها وبرعل منه نبات والضب والسنور والسنجاب والحكة و
هي دويبة كالسمكة يسكن الرمل فاذ مرأت الانسان عاصت ولعينه والعضا وهو مقبله
لشدها اما مل العذاري والوزع والحزنا والحشا وكلها حرام كالحية والفار والعقاب و
الجربان والحفايين والصرار سات وردان والفيل والبرغيت والديان والحجلان والمسوخ
كلها حرام كالنمل والدب القرد الحيوان الحلي قد تعرض له التمر بالجل وهو ان يغتدى على
الاست لا غير فان كان محتط باكل العذرة وغيرها كان مكروها لا محظورا وحل الحلال بالاسنبر

اكله

فيستعمله الناقة باربعين يوما بان يربط ويضع على ظاهر هذه المدة والبقرة عشرين يوما والشاة بخمسة
 ايام ولو حل احد الهاتين غفر له الثلثة حرم ووجبت استبراء بعد خروجه عن اسم الحلال بان يصير
 غذاؤه اجمع مما يجوز اكله لو شرب الحيوان لبن الخنزير واستخدم لحمه ولحم سببه ولو وضع
 دفعه او دفعين مما زاد حيث لا يستند لحم عليه لم يكرهها غير محظور ويستحب استبراءه بسبعة
 ايام فان كان مما ياكل العلف لسبب او غير اطعم ذلك ولا سعي من لبن ما يجوز شربه سبعة
 ايام ولو شرب حرم لم يحرم لحمه بل يعسل ويؤكل ما في جوفه وقوى ارباب ليس الكراهة ووشرب بولا
 يحرم وغسل ما في بطنه واكل ولو شرب لبن امرأة واستدكره لحمه ولو يكن محظورا ولو طلى الانثى
 حيوانا حرم اكل لحمه ولحم سببه ووجبت حرقه بالنار فان اشتبه بغيره قسم قسمين واقترع و
 هكذا سمي واحد الطيور وفيه مباحث يحرم من الطيور كل ذي مخلاب قويته على الطائر
 كالباري والصقور والعقاب والشاهين والباشق وضعف كالبسة للخدمة والرخي والبغات
 والعدا من العرفان وهو الكبير الاسود الذي ياكل الخيف فيعرس يسكن الحرام وكذا الاغبر
 الكبير الذي يغرس ويصيد الدجاج وكذا الاصبع طويل الذنب اما الزرع الصغيرة لا سود دفعه
 قولان احدهما الكراهة ويحرم الخشاف والطاووس في الخفاف رويانان وحمه ابن ادریس
 بتحريمه يحرم من الطير كما كان ضعفه اكثر من دفعه ولو تساوى او كان الدقيق اكثر من غير ما
 ماله ليس له فايضه ولا حوصله ولا صبيبه ويحل ما يجدي فيه احدها لم يصح على تحريمه بكرة الهد
 والماحتة والعمرة والحارث على رواية شاذة والشعاف بكسر الشين والعاث والعمرة والصام
 يضم الضام وهو اغمر اللون طويل الرقبة اكثر ما يبيت في الحقل الحام كله حلال كالقري الدباسي
 والورسان والحجل والدجاج والعم والقطاد والطوبخ والكروان والكركي وكذا جميع
 الدجاج حبشيا كان او غير حبشي والصعود العصافير والرواري يعقبه طيالا ما
 يعتبر في طير المحمول فان علت دفعه او ساوى الصغير او كان له قابضه او حيلة
 او صبيبه حل سواء كان باكل السمك او لا وان لم يكن فيه شيء من ذلك كان حراما لو كانت
 الصيد حلالا حرم حتى يستبراء فابطه وبشبهها بخمسة ايام والدجاج وبشبهها بثلاثة
 ايام وما عدا ذلك يستبراء ما يزيد حكم الحليل يحرم الزنا ويرى الذباب والبق والبراغيث وغير

محررا

ذلك من المسجنات البيض باع وكل طير يؤكل لحمه حل اكل بوضه ويحرم بيض ما يحرم اكله فان اشتبه اكل
 ما اختلف طرفاه واحدا ما يقع المحرم حرام وهو الدابة او الطير جعل عرضا ويرى بالسنات
 يموت وكذا المصبورة وهي التي يخرج ويحبس تحت يموت حيوان البحر وفيه محبت انما يحل
 من حيوان البحر السمك الذي له فلس خاصة وهو العشر ويحرم ما عدا ذلك سواء كان سمكا ليس له
 فلس او لم يكن سمكا ولحمي كسبر الحرام وكذا الحريش في الرمان والمارماهي والرهور ولينان احدهما التمر وهو
 قول ابن ادریس والاخرى الكراهة وهو قول الشيخ ويحرم السلحفاة والضفادع والرفاق والسرطان وجميع الحيوانات البحرية
 كحريه وكل ما عدا غير السمك ذي الفلس على ما تقدم محرم اكل اللبث والريث بغير الرأ والارسان بكسر الهمزة
 وهو اسير كالدرود والجراد والطم بكسر الطاء ولستكين الميم والطير التي يفتح الطاء والايلاي بكسر الهمزة لانهما
 اسماء ذات فلس يحرم لجلد السمك الا بعد استبراءه يوما الى الليل في ماء طاهر يطعم شيئا طاهرا
 ويحرم ما مضى منه الماء وما قبل اخذه وهو الطافي وهو ما يموت في الماء سواء مات بسبب ضرب العلق و
 حرارة الماء او بغير سبب ويموت في شبكة الصايد او خطبه ولو اخلط الميت بالحس لم يتميز والصحيح
 تحريم الجميع ولو وجد سمكة على الساحل ولم يعلم اذ كيه ام ميتة فليدها في الماء فان طعت على ظهرها وهي ميتة
 وان طفت على وجهها فهي ذكية اذا شق جوف سمكة فوجد فيها اخرى علمت ان كانت ذات فلس والا فلا
 واشترط ارباب ليس جانيها وقت الاخذ وهو جدي ما لو شق جوف حية فوجد فيها سمكة ذات فلس قال الشيخ ان
 لم يكن مشيخة حل اكلها والا فلا وقال ابن ادریس انما يحل لو كانت حية سواء النسلت او لم ينسل ولو كانت
 ميتة فانها يحل على التقديرين وهو جدي بيض السمك باع مما كان مباحا فيضه مباح وما كان حراما
 فيضه حراما ولو اشتبه اكل الحش لا الاملس في غير الحيوان وهو اما جامد او باع في
 الجامد ويحرم منه خمسة اشياء الاعيا الخمسة اما بالذات كالعذرات واما لاقتراح كالاغنيان الطاهر
 اذا عرض اذا عرض لها التبخيس بملافة النجاسة فان قبلت الطهارة حلت بعد التطهير والا فلا ولو
 باشر الكافر طعما برطوبة تحس حرم استعماله حريسا كان او ذميا الميتة وفي حكمها اكل ما بين من
 حي ويحرم اكله واستعماله والاستصباح به مطلقا اما الدهن اذا عرض له التبخيس فانه يجوز
 الاستصباح به تحت السماء خاصة ويحل من الميتة ما لا يحل للحية كالصق والشعر والوبر والريش
 بشرط الخرج وغسل موضع الاتصال وكالقرن والعظم والظلف والسن البيض اذا اكتسى القشر

الاعلى والابنى ومشتناه فاحمله الحيوة من الميتة وسوغ الشبع للميتة للرواية والوجه المنع لو امتزج الذكر
 بالبيت احب الجميع حتى يعلم الذكر منه ولو مع مستحل البيت مع قصد بيع الذكر والرواية للسنن دالة على الاطلاق
 ولو وجد لها لا يدري ان ذكرا ام انثى فالشيخ بطرح في النار فان انقيض فهو ذكرا وان لم ينقطع فهو انثى للرواية
 حرم من الذبايح لسعة اشياء الدم والقرن والعصب لمرح ظاهرة وباطنة والحال الاثنان والثلاثة
 والمرز والمشمع واما في اكثر علنا الحام وهو الحنيط الابيض الذي ينظم الحزمتان من الرقبة الى الذنب
 والعلبا وهو عصبنا ايضا صغرا وارسا ودتان من الرقبة على الظهر الى الذنب واخذت وذات
 الاساجع وهي اصول الاصابع التي تصل بعصبها الكف والحرق هو الشوار والجزء التي في وسط
 الدماغ الذي هو المخ ولونها مخالف لونه وهي بعد الحصة الى العجز ما يكون ويكره انكلا وادبا
 القلب والعروق واذا شوى الطحال صغوبا حرم ما تحته من اللحم وغيره ولو كان اللحم جوفه حراما خاصة
 ولو لم يكن مثقوبا لم يحرم ما تحته
 الطين وكله حراما ظاهره كان او خبا ويجوز الارضى
 لمنفتحة وكذا يجوز ساو او في الحصة من زينة الحسين ع لا يستشفاء السموم القتل قليلها
 حراما اما لا يقل قليله ويعمل كثيرا كالافيون والسقمونيا وشحم الحنظل فانه يجوز ساو القليل الذي
 يؤمن معه التلف اما ما يخاف التلف كالمشكال من السقمونيا فانه حرام استعماله وكذا لو خيف
 الزواج في المائتا ويحرم من خمسة اشياء المسكرات اجمع كالخمر والتبذ والتبع وهو الخمر من غسله والبيع
 وهو الخمر من الرز وهو الخمر من الزبد والفصح الخمر من التمر والبشره وكما اكثر كثيرا فالقليل حرام وحكم
 الفصاع حكم المسكر بالاجماع ويحرم العشي غلابا ان يصير اسفله اعلاه سوا كان من نفسه او بالادان على بالنا
 وزهنا ثلثا حل ولا يحل لوزها قل ولو انفلت حل لاجل الجميع مطلقا وكذا الخمر يحل لو انفلت جلاجل او غير
 علاج وان كان العلاج مكرها ولا فرق بين استهلاك ما يعالج به او لا ولو عوج نجاسة او نبي نجس او
 باشره كافر لم يظهر الانفلت ولو اتقى في الخمر حل حتى استهلكه الخمر او بالعكس لم يحل ولم يظهر دفن الشيخ
 اذا وقع قليل خمر في خل لم يجز استعماله حتى يصير ذلك الخمر خلا ليس بمجيد ولا يقول على قول من يستحل شرب العصب
 مع العليان في زهات ثلثه من المسلمين والوجه الكراهه وصل قول من يستحل شربه الا بعد ذهابها فيه
 نصا شار بالخمر المسكر وغيره من النجاسة ظاهره ما لم يكن مغبرا وكذا مع المختل بالنجس ظاهره ما لم
 يتلون به واواني الخمر ظاهره بعد الاستظهار بالعسل حتى يزول العين سواء كان خشبا ارقعا او

خلا سوا انفلت م

خروفا غير معصوم او كانت مدهونة والمنع الوارد في ذلك على الكراهية والذي اذا باع خمر او خمر باع اسم
 حله قبض الثمن ولا يحرم شيء من الربويات والاشربة وان شمر راحه المسكر كروب الرمان والارجح والسكبين
 وغيرها لانه لا يسكر كثيرا ويكره الاسلاف في العصية الاستشفاء بماء الحلال الحارة واكل ما باشره الحنيط
 والحايض المتهان وما يعاجله غير المتوفى من النجاسات وسقي دواب المسكر الدم المسفوح حرام نجس سواء
 كان المذنوح مأكولا او غير مأكول وغير المسفوح كله الضفادع والبراغيث كذلك اما تختلف في لحم
 المأكول المذكور مما لا يدفعه الحيوان فانه ظاهره سايع ولو دفع شيء من الدم المسفوح في غيره حرم وقبل
 لو دفع لسير الدم في فم دابة على الدار حل المرق اذا ذهب الدم بالغليان وليس بمعقد والحق تحريمه وغسل
 اللحم والتوابل ولو دفع غير الدم من النجاسات ارضا والماء وغسل الجلود اجماعا البول وهو حرام
 من كل حيوان يحرم اكله كالكلب والخنزير والاسد ويحل اكله كبول الشاة وسوغ بول الابل خاصة للاستشفاء
 وقبل يحل بول كل مأكول اللحم وليس بمعقد وكذا يحرم التي وغيره من الاعيان النجسة ويحرم استعمال شعر الخنزير فان
 اضطر استعماله لادس فيه وغسل يده ويجوز الاسفار بجلب الميتة لغير الصلوة لبن محرم الاكل حرام
 كلب الحية والدمه ويحل لبن كل مأكول اللحم ويكره لبن مكره اللحم كالانثى وليس يحرمها كل ما يعرض له
 التجسس بل اقامة النجاسات حراما كله ولا يقبل التطهير ويجوز الاستصباح بالدهن النجس تحت السماء
 ويحرم تحت الظلال النجاسة الدخان فان دخان النجس ظاهر وكذا ما حالته النار من الاعيان النجسة
 الى المواد ويجوز مع الدهن النجس تحت الاعلام بالنجاسة ولو وقعت النجاسة في الجلود كالسمن الدس
 حال وجودها الغيب النجاسة وما يحيط بها وحل الباء ولو عجن الخبز بها نجس لم يظهر الا ان يصير مادا
 في حال الاضطرار وفيه حاشا المضطر هو الذي يخاف التلف والمرضو
 الضعف المورى الى الخلف عن الرفعة مع خوف العطش ومنها اضعف الركوب المورى الى طين
 التلف وهذا يحل له تناول ما حلتا تحريمه ولا يشترط ان يصير حتى يشرف على الموت لعدم انتفاعه بالاكل ثم اذا
 حار اكل وجب لا يترخص الباني وهو الخارج على الامام العادل وقيل طالب الميتة ولا العادي وهو قاطع
 الطريق وقيل الذي بعد وشيعه المادون فيه للمضطر ما وى ما يسد به الرق من الخمر فلو نجح وحرم لا
 ان يكون مادته ونجاساته ان لم تسبع الا ان يتقوى على المشي ويمالك ويسيع ويجوز صد الحائط بالتناول فلو
 قصد التبرع حرمه والا قرب يتقوى الزهد من الميتة فان وجد مضطر اخر ولم يجد بيعه عليه فان استويا

في الضرورة فهو حق ولا وجوب عليه دفع الفاضل عنه الى المضطر نباح الحمر لسكين العطش والشيخ قون ولا يجوز التداوي
 به ولا شئ من المسكرات سواء ما رزحها غيرها ولا ولا يجزئنا ول الرومان للتداوي ويجوز عند ارتدادوا في الضرورة
 بالمسكوك مطلقا للعين نباح المضطر كل حرام الا ما فيه سفل دم معصوف ليس له من ذئ ولا ساهدة ولا قتل
 عبده وولده ويجزئ له الميتة من الادى غير مطلقا وله قتل صاحبه كالمزلة والرائي المحض وان ذلك سقطا
 بالامام وقل الحرز والحرز ولو لم الانفس قبل سقط من غير وسببه والوجه المنع لو وجد خمر او لا يتناول
 البول ولو وجد طعام من ليس لمضطر ولا نزل وجب ما لك بدل ولا عوض له ولو وجد الثمن فز طلب المالك
 من مثله وجب فعه اليه ولم يجز له الميتة ولا وجد على صاحب الطعام بدل بدونه وان طرأ كثر فالوجه
 وجوب الدفع مع حصوله وقال الشيخ لا يجب الزيادة ولو امتنع المالك من بدله بالاكتر من ثمن المثل حل المضطر
 قتاله وكان المالك هذا ودر المضطر مضنونا ولو كان قادرا على سلبه فاشتره من المالك بالاكتر من ثمن
 المثل وجب عليه المستع على قولنا وهو ما اختاره الشيخ ايضا له صار بخار لو وجد طعام الغنم له
 اخذ لكر الوجه انه ليست اذ المالك ولا فاضل منه ماله عليه لو اوجر المالك المضطر الطعام من استحقاق
 القيمة عليه شكال ولو اوطاه فاشتره ما زيد من ثمن المثل كراهة لارافة الدماء قال الشيخ لا يلزم الزيادة لانه
 مكروه في بدلها لو وجد الميتة وطعام الغنم بدل الغنم طعام بغير عوض او بعوض مقدور عليه لم يجز
 الميتة ولو كان صاحب الطعام غايبا او حاضرا امتنع من بدله وقوى على دفع المضطر كل الميتة وان
 ضعف المالك عن المنع اكله المضطر مضن ولا يجزئ له الميتة والصيد حق الحمر كطعام الغنم وكان الصيد
 بوجاهة ولو من الميتة لعموم تحريم الميتة لا يجوز تناول مال الغير الا باذنه ويجوز مع عدم الاتق والاكل
 من ثمنه في ضمنه الا به اذا عرف منه الكراهية في حرم عليه الاكل وليس له ان يحمل منه شيئا وان
 لم يعلم الكراهية وهل يجزئ اكل ما يبره الانسان من تمر الخبز والزرع والشر فيه روايان وسحب
 للاكل غسل يديه قبل اكله ومسح اليد بالماء يلو التسمية عند الشروع فان تعدت الواو اسمي
 عند تناول كل واحد منها وان قال بسم الله اوله واخوه بخراه والحرم عند الفراغ والاكل والشرب
 باليمين اختيارا ويكره باليسا الا لضرورة وينبغي ان يبدأ صاحب الطعام بالاكل وان تلف اخيرا و
 سدا بغسل يديه عن يمينه ثم يدير حتى ينتهي اليه ويجمع عنسالة الايدي في الاثنا واحد فدا فرغ
 استلغى على قفاه ووضع رجله اليمنى على اليسرى والتحلل لفطه فاه الحمر والبداة بالبقولة

السدس

الامع

الامع استطاع غيره له ويكره الا نكاح عند الاكل والقي ورعا بحر والاكل ما شيا والشرب من يقض الواحد ينبغي ان
 يكون بثلثة انقاس والاكل من طعام من يدع اليه وقطع اللحم بالسكين والشرب من عروة الكوز ومن يثنيه والتحلل
 رجحان لو قصب من الحمر والثالث من كتاب النحر بحمد الله وحسن توقيفه والصلوة على محمد وآله الطيبين الطاهرين
 برحمتك يا ارحم الراحمين

بسم الله الرحمن الرحيم
 وفيه مقاصد في اسبابه وفيه

كان التوارث في اشد الاسلام بالحلف وكان الرجل يقول للرجل دمي منك ودمتي في منك وما لي مالك فيضطر
 وانضرك وتوثق وارثك متعاقدا الحلف بينهما على ذلك فتوارثان به دون القرابة وذلك قوله تعالى
 والذين عاقبت ايمانكم فانيهم امنوا ولم يهاجروا ما لكم ولا يهاجروم نسخ ذلك قوله تعالى واولوا الامر
 بعضهم اولى ببعض في كتاب الله واتوا الله تعابا التوارث اما شئت الميراث بامر من نسب سبب مراتب
 الثلث الاول الابوان الاولاد وان نزلوا الثانية الاخوة والاولاد هم والاحد وان نزلوا الثالثة الاخوال
 والاعمام والسبب ما بالروضة او بالاولاد ومرتبة الولاء مثلث ولقاء العتق وضامن الحرية والامام لا شئت
 الميراث عندنا ما لتعصيب العامل غزوى العروضا ليسا وبيهم اذ لم يكن له قرص بالقرابة كابوين و
 زوج للزوج النصف في الامم الثلث الباقي للاب لو فقد المساوى لم يعد الا بعد بدل رد الفاضل على
 ذوى الفروع من عدا الزوج والروضة فانه لا يردها الا على ما كان كابوين وبنات واخ للبنات النصف في
 لكل من الابوين السدس والثاني يردها وعلى البنات بالنسبة ولا شئ للاخ
 ميراث الانسب وفيه مطالب 2 مقادير السهام وفيه جمل السهام ستة النصف ونصف
 وهو الربع ونصف الميراث وهو الثلثان ونصفه وهو الثلث ونصف نصفه وهو
 السدس فالنصف لا ربع سهم الثلث والاخ لا ابوين اولاد الزوج مع عدا الولد والربع لا شئت
 سهم الزوج مع الولد والروضة مع عدا الثلث لو احدى الروضة مع الولد والثلثان لا شئت البنات
 فصاعدا والاخنان فصاعدا للابوين اولاد الثلث لا شئت الامم مع عدا الحاجب لما زاد على
 الواحد من ولد الامم والثلث للاب مع الولد ولا امر معه اومع الاخوة والواحد من ولد الام
 يصح اجتماع النصف مع مثله كزوج واخ لا ابوين ومع الربع كبنات وزوج واخ لا ابوين

ومع الثمن كروحة و بنت ومع الثلث كزوج واخوين كام ومع السدس كبنين وابوين ويصح اجتماع الارب مع
الثلثين كزوج وبنين او روجه واخ من الام واخوة من الابوين ويصح اجتماع الثمن مع الثلثين لروحة وبنين
ومع السدس كروحة وابوين وولد ولا يجمع النصف والثلثان لطلان القول بل يدخل النصف على
الاثنين ولا يجمع الربع والثلث ولا الثمن مع الثلث ولا الثلث مع السدس يستنبه القول بان طالعنا
لا يمنع ان يجعل الله نعم في مال ما لا ينعى وانما يحصل غرامة الزوج والروحة فيدخل النقص على البنت
او البنت والاب والاخت مرفقة او من قبل الابوين او مع الاخوات كذلك دون الزوج والروحة
ودون الام ومن يقربها يخرج النصف من اثنين ونصفه من اربعة ونصفه من ثمانية
غاية ويخرج الثلثين ونصفه من ثلثه ويخرج النصف نصفه ستة ولو اجتمع سهام فاجعل الخرج
لاقل المتداخلين كالنصف والثلثين فالخرج غاية ولو كانا غير متداخلين فاول عدد يخرج من
كالثلث والربع من اثني عشر والثلث من اربعة وعشرين في مائة ابوين
الاولاد وفيه بحثا الاب ان المراد احد المال وكذا الاكثر الثلث لها بالمستبىه والباقي بالرد
لو اجتمعا فللام الثلث وللأب الباقي ولو كان معها اخوة محو الام عن السدس كان الباقي للاب
نشره خمسة العدد وهو ان يكونا ثلثين او ثلثين او اربع لسا فلو كانوا اقل من ذلك لم يجز
واستقامت مواضع الارث اعني الكفر والعقل والرق ووجود الاب اقتضا لهم فلا يجب للجد وان يقربوا بالابوين او
بالاب فلو كانوا من قبل الام فلا يجز ولا يجز ولا اخوة وان تعددوا ولا من الخلف اقل من اربعة لان
انفرد له المال ولو كانا اثنين فصاعدا فلكذلك بينهم بالسوية وللبنت المنفردة النصف والباقي رد
وللبنتين فصاعدا اذا انفردت الثلثان والباقي لهما اوهن بالرد ولو اجتمع البنون والبنات فللذكر نصف
الأنثى للاب مع الابن السدس والباقي للابن وكذا الام ولو اجتمعا معهما فلها السدسان والباقي
للابن ولو كانا مع الابناء فلها السدسان والباقي للابناء بالسوية وللأب مع البنت السدس وللبنت
النصف والباقي يرد عليها ارباعا وكذا الام معها ولو اجتمعا مع البنت فلها السدسان وللبنت النصف
والباقي يرد عليهم اتماسا الام مع الاخوة الحاجين فيخص الرد بالاب في البنت ارباعا ولكل من الابوين
البنيتين فصاعدا السدس للبنيتين فصاعدا الثلثان بالسوية ولا حد لهما مع البنيتين فصاعدا
السدس للبنيتين فصاعدا الثلثان بالسوية والباقي يرد على احد الابوين وعلى البنيتين او البنت احسبا

ولو اجتمع الاولاد الذكور والامات مع احد الابوين او معهما فلكل من الابوين السدس والباقي للاولاد الذكر مثل حظ الأنثيين
لو اجتمع احد الابوين مع الزوج او الروحة فللزوج او الروحة نصيبها الاصل والباقي لاحد الابوين فان كان
اما فلها الثلث والباقي بالرد ولو اجتمع الابوان واحد الزوجين نصيبه الاصل وللام الثلث الاصل مع عدم
الاخوة والسدس معهم والباقي على التقديرين لا بد لو كان معهم ولد ذكر فلكل واحد من الابوين السدس
لاحد الزوجين نصيبه الاصل والباقي للولد الذكر كان واحدا او كان اكثر فلهم بالسوية ولو كان
عوض الذكر انثى فلكل من الابوين السدس وللبنت النصف لاحد الزوجين نصيبه الاصل والباقي يرد على
البنت والابوين اتماسا ومع الاخوة يرد على البنت والاب ارباعا ولو اجتمع الابوان واحد الزوجين مع
البنيتين فصاعدا فلا يوزن السدسان ولا أحد الزوجين نصيبه الاصل والباقي للبنيتين فصاعدا و
النقص على السنان خاصة وكذا يدخل النقص على البنت مع الزوج والابوين ولو اجتمع احد الزوجين
الابوان والاولاد الذكور والامات فلا أحد الزوجين نصيبه الاصل ولكل من الابوين السدس والباقي
للاولاد الذكر ضعف الأنثى اولاد الاولاد يقوون مقامهم ما بهم عند عدمهم في مقاسمة الابوين
وفي محبتها من اهل السهين الى ادائها واحد على الفضل يشان في قوله بمنى ما قلناه ولا يثبت احد
من اولاد الاولاد ذكر او انثى او انا ناع وجود الولد للصلح كذا كان او انثى ويمنعون كل من ينفعه الاولاد
من الاجداد والاخوة وغيرهم ويرث معهم الزوج والروحة نصيبها الاصل ويرثون الاقرب فالأقرب
فلا يثبت البعيد من الميت مع القرينة احلف علمنا في كيفية القسمة بينهم فالشهور ان كل واحد
منهم يأخذ نصيب من يقترب فلا ين البنت الثلث مع بنت الابن وللبنت الابن الباقي ولو خلف
ابنت لا غير فله النصف نصيب ام والباقي يرد عليه ولو شاركه الابوان تزل معهما امر له امه
النصيب الرد ولو خلف بنت ابن لا غير فلها المال ولو شاركها الابوان فلها السدسان وللبنت الباقي
ولو اجتمع الاولاد واولاد البنت فلا ولا الابن الثلثان بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وكذا اولاد
البنت الثلث كذلك وقيل بالسوى وهو ضعيف لو خلف اولاد بنت مع الابوين فلا ولا
البنت النصف للذكر مثل حظ الأنثيين وللأبوين السدسان والباقي يرد على الابوين واولاد البنت
اتماسا ولو خلف اولاد بنتين فلا يوزن السدسان ولا اولاد البنات يأخذ كل اولاد بنت نصيب
اهم للذكر ضعف الأنثى على الاشهر فذهب السيد المرتضى الى ان اولاد الاولاد كما هم في القسمة

فلينبت الابن ثلث المال ولا ينبت الثلث لاطلاق الابن على ابن الميت في البنت على بنت الابن حقيقة ولا أول هو
 الاقوى عندي وهو اختيار الفضل لكن افقي في بنت ابن وابن ابنان للذكر مثل حظ الانثيين ووقصد مع
 اتحاد ابويها خيرة لا مناقضة كالزوجة التي لا تخرج على المناصفة محصل كالأولاد المذكورين تركه ابنته بحدود
 خاتمة وسيفه ومحفلة بشرط ثلث ان يكون الولد سيفها وان لا يكون فاسدا اعتقا وان خلف الميت شيئا من هذه فلم
 يخلف غير ما يحسن وفي هذا الولد قضاء ما على امر صلو وصيا ولو كان كبراني لم يخص سوى وحى كالأولاد ولو
 تعدت هذه الاشياء قال ابن ابراهيم بن خنيس ما كان لغار لم يدر مدته دون ما سواه وفيه نظر هذه الاشياء لا يحسب
 الولد المحصون بها من نصيبه ولا محصية بها واجبة مستوفى خالف السيد المرتضى في الاول فقال يحص بها ويجوز
 عليه بقية من سهم وخالف ابو الصلاح في الثاني وقال التخصيص مستحب واجب لا يرث الجدة الجدة مع
 الاولاد ولا اولادهم ولا مع الابوين نعم يستحب للابوين الطعام الجدين سدس الاصل بشرط زيادة نصيب المطعم
 عن السدس فلو خلف ابوية لا غير جده وجدة من قبل ابية وجدة من قبل امه اطعم الاب الجدين من قبله
 سدس الاصل وكذا الام استحبابا لا وجوبا ولو كان احد الجدين لا غير اختص بالسدس كذا من مطعته ولو نقص
 احد الابوين عن الزايد عن السدس لم يستحق الطعة من قبله بل من قبل الآخر فلو كان مع الابوين واتحد اخوة
 محبون الام من الميت لا السدس استحب للاب ان يطعم الجدة والجدة او هما من قبله سدس الاصل لم يستحب
 للام ذلك ولو كان مع الابوين واتحد زوج للام اطعم الجدة والجدة وهما من قبلها سدس الاصل وسقط
 اجداد هذه الطعة بالسوية بين الجدة والجدة سواء كانا من الاب ومن الام لا يطعم الجدة لادب الجدة له
 الام وجود الاب ولا الجدة للام ولا الجدة لها الام وجود الام

في ميراث الاخوة والاحداد وفيه عتبا هؤلاء انما يرون اذا عدت المرتبة الاولى فلا يرث احد من الاخوة
 ولا من الاحداد مع احد الابوين او مع احد الاولاد او اولاد الاولاد فان لم يوجد احد من الابوين و
 لا من الاولاد ولا من اولاد ورث الاخوة والاحداد وليشاركوا في الباقي الاخ لا يشارك الام اذا
 انفردت في المال ولو كان معه اخ او اخوة لتساوا وفيه للاخت لها النصف في الباقي رد عليها و
 للاختين لها الجواز الثلثان بينهما او بينهما بالسوية والباقي رد عليها او عليهن ولو اجمع الاخوة
 والاخوات فللذكر مثل حظ الانثيين ولو فقدت الاخوة والاخوات من الابوين قام مقام الاخوة
 والاخوات من قبل الاب خاصة على التفصيل الذي قلنا فلا لاخ المنفرد في المال وكذا لا اخوة

الموت

الاخوات بالسوية والنصف الباقي رد عليهما ولاختين فضلا للثلاث بالسوية والباقي رد عليهما او عليهن ولا
 يرث احد من الاخوة والاخوات من قبل الاب مع احد من الاخوة والاخوات من قبل الابوين بل المتقرب بالسبين اولى
 واحدا كان او اكثر ذكر كان او انثى فلا لاخ من الام المنفرد بالسك والباقي رد وكذا للاخت ولو اجمع اخواتها
 زادوا اخنان فزادوا اجمع الاخوة والاخوات من قبلها خاصة لتساوي الثلث والباقي لهم بالرد
 ذكر كانوا او انثى ولو اجمع المتقربون والمتقرب بالام السدس ان كان واحدا ذكر كان او انثى والباقي للمتقرب
 بالابوين واحدا كان او انثى كذا ذكر كان او انثى او بالتقريب للذكر ضعف الانثى لكن لو كان المنفرد بالابوين انثى
 كان لها النصف وما زاد على سهم المتقرب بالام لها بالرد ولو كان اسنان فزاد فلها الثلثان والراية بالرد ولو كان
 المنفرد بالام اثنين فزاد فلها الثلث الثلثين كذا كانوا او انثى او بالتقريب والباقي للمتقرب بالابوين على ما فصلناه
 سقط المتقرب بالابوين كذا كان او انثى واحدا كان واكثر لو فقدت الكل من الابوين واجتمع الكل من الام مع الكل
 الابن لم يكن فاضلا ولا محذورا فضل كاخت ما يجمع اخت ما يجمع اختين منه او اختين من ام مع اخت من اب
 في رد قولنا احدهما انه يختص بالاب ليدخل المتقرب عليه لو دخل الزوج والزوجة ونقول الباقى من اخت
 لامر الابن اخت للام السك والباقي لان الاخت للابن والثاني ان يرد على الجميع بالنسبة وهو الاقوى والرواية في غيرها ان
 خصا لواجبة الاخوة المتقربون واحد الزوجين احد الزوجين نصيبه على الام السك اركان واحدا
 اركان اكثر والباقي للمتقرب بالابوين للذكر مثل حظ الانثيين سقط المتقرب بالاب لو فقد المتقرب بالابوين قام المتقرب
 بالاب مقامه على هشة القسمة للام المنفرد في المال سواء كان لادب الام وكذا الجدة ولو اجمع من طرف واحد فللذكر
 ضعف الانثى ان كانا من قبل الاب ان كانا من قبل الام لتساويا ولو اجمع الاجداد الاربعة فللجد والجدة من قبل الاب
 الثلثان للذكر ضعف الانثى وللجد والجدة من قبل الام الثلث بالسوية ولو كان المنفرد بالاب واحدا وكذا المتقرب بالام فللمتقرب
 بالام الثلث والمتقرب بالاب الثلثان ذكر كان او انثى ويقال ان ادريس بن عيسى عمنا ان الواحد من الام جدا كان او
 السك والباقي للمتقرب بالاب المشهور الاول وكذا لو تعدد الجدين من قبل الاب اتحاد الجدين من قبل الام وبالبعكس للمتقرب
 بالام الثلث اتحاد وتعدد لواجب الاجداد واحد الزوجين نصيبه على الجدة والجدة او هما من قبل الام الثلث
 والباقي للمتقرب بالاب الاجداد والاخوة ينعون من تنصيبهم من الاعمام والاخوال واولادهم وينع الاجداد اباؤهم
 واجدادهم ولا ينعون اولاد الاخوة كما ينع الاخوة واولادهم ابا الاجداد واجدادهم فلو خلف الابن و
 الابعد كان الميراث للابن ولو خلف الابعد واخوة ليسا شركا وكذا لو خلف الجد الابن واولاد الاخوة

بشار كوا على ما يأتي لو خلف جد أبيه جدته من قبل أبيه جدته من قبل أمهم وجدتهما من قبل أبيهما وجدتهما
من قبل أمهما فلا جداد الأم الثالث بينهم ارباعا ولا جداد الأب الثالثان للجد والجد من قبل الأب الثالث
الثلاثين للذكر ضعف الأنثى وللجد والجد من قبل أم الأب الثالثان لأمهم وينقسم من أمه وثمة ولو كان
معهم أحد الزوجين أخذ نصيبه على ولا جداد الأم الأربعة الثالث كلا ارباعا والباقى لا جداد الأب
على ما بيناه قد وجد جد في الميت وجدته فيكون له نصيب الجدين ولو جامع الجد من أحدهما و
يشارك الجد الذي في جرحته بالسوة إذا اجتمعت الأخوة والأجداد كان الجد كالأخ والجد كالأخت
فإذا خلف أخا وأختا من قبل الأب الأم ومثلها من قبل الأم وجدته من قبل الأب جدته من قبل الأم ومثلها
من قبل الأم كان الجد من قبل الأب كالأخ من قبل الأبوين والجد من قبل الأم كالأخت من قبل الأم ولجد من الأم كالأخ
من قبل الأم والجد من قبل أمها كالأخت من قبل أمها فللمتقرب من الأم من الأخوة والأجداد الثلث بينهم ارباعا
والثلاثان للأخوة والأجداد من قبل الأب للذكر ضعف الأنثى ولو عد الأخوة من قبل الأبوين فأم الأخوة من قبل الأب
مقامهم في مقاسمة الأجداد كما في المتقرب بالابوين ولو كان هناك زوج أو زوجة كان له نصيب على و
للمتقرب بالأم من الأخوة والأجداد الثلث بالسوة والباقى للمتقرب بالابوين من الأخوة والأجداد للذكر ضعف
الأنثى أو للمتقرب بالأب جد مع الأجداد كذلك عند عدم المتقرب بالابوين الأجداد ينالون
الأخوة إذا جامعهم وكانوا سنة واحدة ولو خلف جد أمه وأخا لأمه أو أخا لأمه أو أخا لأمه أو أخا لأمه أو أخا لأمه
الثلث والباقى للأخ وكذا لو خلف جد أمه مع أخ من الأبوين أو من الأب ولو خلف أخا وأختا لأمه وجداد
جد لا يكون للأخ والأخت من الأم السد والباقى لأجد الجدين ولو خلف أحد الجدين لأمه وأحد الجدين
أوهما للأب مع أخوة من الأبوين أو من الأجداد فلا جد الجدين للأم الثلث والثلاثان لأجد الجدين من الأب
لها مع الأخوة لهما أولاد عند عدم المتقرب بالابوين ويكون الجد هنا كالأخ والجد كالأخت ولو خلف الجدين
من الأم مع الأخوة وأخت من قبلها وأحد الجدين من الأب فلا يقرب لأم من الأجداد والأخوة الثلث بينهم بالسوة
وأحد الجدين للأب الباقى ولو خلف الجدين من قبل الأم وأختها من الأبوين فللجدين أو لأحدهما من الأم
الثلث وللأخت للأبوين الباقى ولو كانت الأخت من قبل الأب خاصة ففي اختصاصها بالباقى اشكال لو عد
الجد الأدنى فأم مقام الأب بعد مقاسمة الأخوة ويكون حكمه حكم الأدنى فجد الأب لأمه أو لأحد من قبل
الأب جد الأب لأمه أو لأحد من قبل الأبوين أو من قبل الأب عند عدم الأخت من الأبوين وكذا

الجد في جد الأم وجدتها من قبل أبيها ومن قبل أمها فانهم بمنزلة الأخوة والأخوات من قبل الأم لكن يقع
هنا اشكال وهو ان يجتمع جد الأب وجدته من قبل أبيه وجدته من قبل أم مع الأخوة من قبل
الأب من قبل الأبوين أولاد الأخوة والأخوات يقومون مقام أبائهم عند عدمهم ويأخذ كل منهم نصيب
من يقرب به فان خلف ابن أخ لأب أم أولاد أبيه بنت أخ كذلك فله المال ولو اجتمعوا واحد فالمال
لها للذكر ضعف الأنثى لو كانا أو لأمين في نسبه واحدة فالمال بينهما نصيبين ولو كان أحدهما وله أخ من
الأبوين والأخوة من قبل الأبوين ولو كان ابن أخ لها ولأب له النصيب نصيب والباقي رد
عليه كذا لو كان أولاد أجد الأخت فأم النصيب بالنسبة والباقي يرد للذكر ضعف الأنثى ولو كان أولاد أخين فلها
الثلث الأولاد لكل أخت الثلث بينهم للذكر ضعف الأنثى والباقي رد عليهم كذلك ولو كان أولاد أخوة وأخت فكل أولاد
أخ وأخت نصيبين يسوي بينهم للذكر ضعف الأنثى ولو خلف الأخ أو الأخت لأم فأم السد نصيبين يتقربون
به والباقي رد عليهم الذكر والأنثى فيسوي ولو كان أولاد أخ أو أخت لأم فأم الثلث والباقي يرد للأولاد
الأخ النصيب بالسوة وأحد كان أو أكثر لأخت النصيب كذلك وإن كان واحدا ولو اجتمعوا لأم
الأخوة المتقربين سقط أولاد الأخوة من الأب كان أولاد الأخوة من الأم الثلث لكل وله أخ نصيب واحد
كان أكثر بالسوة ولا أولاد الأخوة من الأبوين الباقى ولو خلف أولاد أخ من أمهم وأولاد أخ من أمهم فلا لأخ
من الأم السد بالسوة والباقي لا أولاد أخ من الأبوين للذكر ضعف الأنثى ولو خلف أولاد أخ وأخت
لأم خاصة فلا أولاد لأخت من الأم السد بالسوة ولا أولاد لأخت الأب نصيب للذكر ضعف الأنثى وفي رد الباقي
قوله كما سبق في الأخوة لو دخل أحد الزوجين على أولاد الكل الأب أخذ نصيبه على وسقط أولاد كلاله
الأب كان أولاد كلاله الأم الثلث كانوا أكثر من واحد لكل نصيب يسوي به للذكر ضعف الأنثى فيدخل
البعض عليهم كما يدخل على أبائهم دور المتقرب بالأم ولو فقد أولاد كلاله الأبوين فأم مقامهم أولاد كلاله الأم
في جميع ما تقدم إلا في الرضا إذا كانوا الأنثى لا يرث أحد من أولاد الأخت مع الأخوات وإن كثرت الوصلة و
قال الفضل بن شاذان في أم وأب لأب لأم أن للأخ السد والباقي لأم الأخ للأبوين لأنه يجمع
السيين وهو غلط فإن كثرت النسب إنما يعقب مع التساوي في الدرجه مع أنه قال في ابن أخ لأب يجمع
أخ لأب المال كله للأخ من الأب أقرب من أولاد أخ يمنع الأبعد فلو خلف أولاد أخ وأولاد أولاد أخ فالمال
لأولاد الأخ خاصة سوا كانوا أب أو أم أو لهما وسوا كان أولاد الأخ لأب أو لأم أو لهما وهكذا في

مراتب المنازل يمنع اولاد الاخوة والاخوات كل من ينسب الى اخوة والاخوات من الاعام والاخوال والاولاد من غيرهم من الارواح
والاجداد وان علوا كانوا مع الاخوة اولاد الاخوة والاخوات وان نزلوا وكان من قبل ان يولدوا من قبل امهم من قبلها يقاسمون
الاجل مع عدل الاخوة والاخوات واخذوا نصيبهم فيهم فلو خلف اولاد من اولاد اخواتهم واولاد اخواتهم من
قبل الام وجدوا من قبل الاب منها من قبل الام فليدين وكلالة الام الثلث للجد ربعه كذا الجدة ولا الاخ
من الام ربع اخر ولا الاخ من قبلها الربع الباقى وثلثا الثلث للجد من الاب ولا الاخ من الاب من الجد من
ذلك نصفه والنصف الاخ لا ولا الاخ للذكر ضعف الانثى والثلث الباقى بين الجد واولاد الاخ لجد
نصفه والنصف الاخ لا ولا الاخ من الابوين ولو كان هناك زوج او زوجة اخذ نصيبه وللجد من
من قبل الام ولا ولا الاخ من قبلها الثلث كذا يقسم بينهم على ما بيناه والباقي للاجداد مراتب الاولاد
الاخوة من قبل الابوين على ما فضلناه ولو خلف اولاد اخوات الابوين وجدوا فلا ولا الاخ والثلث والباقي
للجد في غير الاعام والاخوال والجدات وهو لا يمارثون عند عدم الاولاد وان نزلوا الاولاد
وان نزلوا الاخوة والاولاد وان نزلوا فليعلم المنفرد للمال كذا ما راي السقوط واللعنة للمال ايضا وكذا العمار والعمارة
ولو اجمع الذكور والاثلاث فللذكر ضعف الانثى هذا اذا كانوا من قبل الاب لو كانوا من قبل الام فالذكر والاثلاث يسوا ولو
العم والعم من قبل الام فالما لا يجمع لاوله لو اجمع العمومة والعمات المتفرقون فليست بالام السداد اركان واحد
كان وانثى وللثلاث اركان اكثر الذكر والانثى فيسوا للمنفرد بالابوين الباقى واحد اكان وانثى ذكر اكان وانثى للذكر
ضعف الانثى وسقط المنفرد بالاب العمة من قبل الاب العات من قبله يقومون مقام المنفرد بالابوين عند عدم
والقسمة بينهم للذكر ضعف الانثى فلو خلف عمة من قبل الاب فليست بالام الثلث الذكر والانثى يسوا للعمومة
من الاب الباقى للذكر ضعف الانثى ولو كان المنفرد بالام واحدا والمنفرد بالاب كذا فليست بالام بالسداد اكان وانثى والمنفرد
بالاب الباقى ذكر اكان وانثى لو اجمع احد الزوجين مع العمومة المتفرقين فليست بالام السداد اركان واحد والثلث
اكان اكثر الذكر والانثى فيسوا بالابوين المنفرد بالابوين واحد اكان اكثر للذكر ضعف الانثى وسقط المنفرد بالاب
لو عدم المنفرد بالابوين قام المنفرد بالام مقامه على هيئة البعوض والقسمه العمة يمنعون من يتقرب بهم من اولادهم فلا
يرث ابن عم وان زادت وصلة مع عم وان قصرت وصلة الا في مسئلة اجمالية وهي ابن عم لاب مع فان
المال ابن عم لابوين وسقط العم لاب لو تعرب الحال سقط هذا الحكم فلو خلف بنت عم لابوين مع عم
لاب خاصة وكذا لو خلف ابن عم لابوين مع عم لاب فالمال للعم دون ابن العم ولو خلف ابن عم لابوين

من قبل الابوين

مع عم لابوين معهما حال الثالث للحال للعم الثلث وسقط ابن العم وقال بعض المتأخرين للمال حال السقوط العم بابن
العم وسقوط ابن العم بالحال والوجه الاول فتغير الصور ولو حلف بن عم لابوين مع عم او اعمام لابوين فلو اجمع اختصاص
بن العم دون الاعام لحال المنفرد للمال وكذا الحالين والاخوال والحالة والحاليتين والحالات ولو اجمع المذكور
والاثلاث لتساوا وان كانوا من جهة واحدة وان عرفوا المنفرد بالام السداد اكان واحد اكان وانثى و
الثلث ان كان اكثر الذكر والانثى فيه سوا والباقي للمنفرد بالابوين ذكر اكان وانثى واحد اكان وانثى للذكر مثل
الانثى ولو فقد الخولة من الابوين قام المنفرد بالام مقامهم ولهم نصيبهم كصيتهم لو اجمع احد الزوجين مع
الخولة المتفرقين فله نصيبه على المنفرد بالام سدس الثلث ان كان واحدا وثلث الثلث ان كان اكثر والباقي
للمنفرد بالابوين بالسوا وان اخلعوا فلو خلفت زوجها وخالاتها من قبل الام فليست بالام السداد اركان واحد
لحال الام السداد الثلث وقبل سدس الباقى وللخلف للحال من الابوين ولو فقد المنفرد بالابوين قام المنفرد
بالاب مقامهم لو اجمع الاعام والاخوال فليست بالام السداد اركان واحد اكان وانثى او انا انا اوها
بالسوا اكان وانثى واحد والباقي للاعماء واحد اكان وانثى او انا انا اوها اكان وانثى للذكر مثل
خط الانثيين لو اجمع الاعام المتفرقون والاخوال المتفرقون فليست بالام السداد اركان واحد
وثلث الثلث ان كان اكثر بالسوا ذكر اكان وانثى او انا انا اوها اكان وانثى واحد اكان وانثى للذكر
او انا انا اوها انا سقط المنفرد بالاب المنفرد بالام سدس الثلثين اكان واحد اكان
اكان اكثر بالسوا ذكر اكان وانثى او انا انا اوها اكان وانثى واحد اكان وانثى للذكر ضعف
الانثى وسقط المنفرد بالاب الاعام ولو عدم المنفرد بالابوين من الاعام والاخوال قام المنفرد بالام مقام
كل واحد من الاعام المذكور والاثلاث سوا تقربوا بسبب احد والسببين يمنعون اولادهم وان تقربوا
بالسببين الا المسئلة اجمالية وهي ابن العم من الابوين لادخلة وكل واحد من الاخوال المذكور
الاثلاث سوا تقربوا بسبب احد والسببين يمنعون اولادهم وان تقربوا بالسببين مطلقا من غير استثناء وكذا
كل واحد من الاعام المذكور والاثلاث سوا تقربوا بسبب احد والسببين يمنعون اولادهم وان تقربوا بالسببين
وكل واحد من الجواله وان تقربوا بسبب احد يمنعون اولاد العمومة وان تقربوا بالسببين فلو حلف عم لابوين
لام اولها او عمه لك مع ابن خال لابوين او بن خاله لك فالمال للعم خاصة حالات اولها مع ابن
عم لابوين فالمال حال خاصة وكذا لو خلف حالات اولها مع ابن عم لابوين فالمال حال خاصة وكذا

يرث مع اولاد العموم والعمات واولاد الخولة والحالات احدهم واولادهم وان تفرقوا بسببين من غير اشتاء
 فان العم لا يرث مع ابن العم للابوين وكذا كل بطر قريب منع وكذا يسقط ابن ابن العم للابوين مع العم لا يرث
 لو اجتمع احد الزوجين مع العمومة والخولة والحالة اخذ نصيبه على الخولة والحالات ثلث الاصل بينهم بالسوة
 اركانها مرتبة واحدة والباقي للاعمام والعمات ولو لم يرث الخولة والعماء اخذ الزوجين نصيبه الا على ولدانها الثلث
 سدسه لمن يقرب بالام منهم ان كان واحدا والثلث اركان اكثر والباقي من الثلث للاخوان من قبل الابوين وسدسه
 المسقر بالاب والباقي بعد نصيب الاخوال واخذ الزوجين للاعمام سدسه للمقرب بالام منهم ان كان واحدا
 والثلث اركان اكثر الذكر والا نفي فيه سواء والباقي للمقرب بالابوين اركان واحد واكثر للذكر والا نفي
 وسقط المسقر بالاب لو عدم المسقر بالابوين من الاعمام والاخوان اقام مقامهم المنقر على حسابهم
 العمومة والعمات والخولة والحالات واولادهم وان تزولوا ينعون عمومة الاب خولته وخالته وعمومة الام
 وعماتها وخولتها وخالاتها فان عدم عمومة الميت وعمامه وخولته واولادهم وان تزولوا كل بعين وان
 تزولت اولى من العليا فاولاد عمومة الاب وعماته واولاد خولته واولاد عمومة الام وعماتها واولاد خولتها و
 خالاتها وان تزولوا اولى من عمومة الميت وعمامه وخولته وخالته وعمومة الجدة وعماتها وخولتها وخالاتها و
 عمومة الاجداد وخولتهم اولى من اولادهم واولادهم وان تزولوا اولى جد الجد وخولته وهكذا لو تعد العمومة
 واولادهم والخولة واولادهم وخلفهم الاب عمه وخاله وخالته وعم اب عمها وخالها وخالتها لثالث
 لعمومة الام وخولتها بالسواء رابعا فاله الشيخ والثلاثان لعمومة الاب خولته ثلث الثلثين لحال الاب و
 خالته بالسوة وثلاث لعمومة الام كضعف الانثى وينقسم من مائة وعشيرة ولو كان في الغنيمة زوج
 زوجة اخذ نصيبه الا على الثلث للمقرب بالام من الاعمام والاخوان بالسوية بينهم والباقي للمقرب بالاب من
 الاعمام ثلث الحال والحالة بالسوة وثلاث للعم والعمه للذكر ضعف الانثى اولاد العمومة والعمات والخولة
 والحالات باخذون نصيبين يتقربون به فليس في العم نصيب انهم وكذا البني العم وليس في الحال نصيب انهم
 وكذا البني الحالة فلو خلف اولاد العمومة المتقربين واولاد الخولة المتقربين فلا ولا الخولة الثلث سدسه ولا للحال
 والحالة بالسوة ولو كانوا اولاد خالين فالثلث لكل منهم نصيبه وكذا لو كانوا اكثر والباقي الثلث
 لا ولا الخولة من الابوين وسقط اولاد الخولة من الاب لو عدم اولاد الخولة من الابوين فقام مقامهم اولاد الخولة
 من الاب لا ولا العمومة الثلث ان سدسه لا ولا العم والعمه من قبل الام بالسوة ولو كانوا اولاد بنين فثنا

زاد فلم الثلث لكل منهم نصيب يتقرب به والباقي لا ولا العمومة من الابوين وسقط اولاد العمومة من الاب لو عدم
 المتقرب الابوين فقام المسقر بالام مقامهم كصبيهم ولو هناك زوج او زوجة اخذ نصيبه على واحد اولاد الخولة
 الثلث موزون وكان النصيب اخذ على العمومة كابانهم لو اجتمع للوارث سببا ورث بها ان لم يكن احدهما
 لا اخر كان عم لاب هو ابن عم هو زوج ابنت ابنت عمه في زوجة او عم لاب هو خال الام ولو منع احدهما الآخر
 ورث من جهة المانع كابن فانه يرث من جهة الاخوة خاصة في الميراث بالسبب وفيه مطالب
 السبب قيمان زوجية وولا فالزوجية ثبت بها الارث مع جميع مراتب الوارث من الانساب ان قربوا ومن
 الانساب لا ينع الزوجين من الارث سوى الكفر والقتل والرق واما الولاء فلا ثبت بها الارث الا مع فقد كل
 الانساب الوارث فربوا او بعدوا فلو خلف ابن ابن عم وان تزولوا اولى بالميراث من المعق وغيره من اسباب الولاء
 ثلثة اولها ولا العتق ويرث مع فقد كل الانساب الثاني ولا نصيب للحريرة ويرث مع كل الانساب ولا يرث
 مع وجود المعق الثالث ولا الامام ويرث مع كل الانساب ومع فقد المعق من الحريرة ولا يرث مع وجود احد من
 الانساب ولا مع وجود المعق ولا ضامن الحريرة وهل يرث مع الزوجين خلاف في ميراث
 الأزواج وفيه خمسة للزوج الربع مع الولد ذكر كان او انثى واسمها فللزوج الربع وللبيت النصف والباقي
 يرث على البيت واحد الابوين فله السدس وللبيت النصف والباقي يرث على البيت واحد الابوين ارباعا
 ولا شيء للزوج من الرزق وكذا البحث لو كان بدل الولد وان نزل ولولم يكن هناك ولد ولا ولد وان نزل فللزوج النصف
 الباقي لغيره من الوارث على ما تقدم تفصيله للزوجة مع الولد الذكر كان او انثى ولد الولد وان نزل ولا يرث
 عليها الفاضل لو كان المشارك بنتا بل على الثلث واحد الابوين اوها كما قلنا في الزوج ولولم يكن هناك ولد ولا
 ولد وان نزل كان للزوجة الربع والباقي لغيرها من الوارث ولا يرث على الزوجة مع وجود الوارث وان بعد لولم
 خلفت المرأة زوجها وضامن حريرة لاسواها فللزوج النصف ولضامن الحريرة الباقي ولو خلف الرجل زوجته
 وضامن حريرة لا غيرها فللزوجة الربع والباقي لضامن الحريرة اما لو فقد جميع الانساب والاسب ولم تخلف
 الميت احد سوى احد الزوجين فللزوج النصف الباقي رد عليه اما لو كانت زوجة فيها اقوال انه لا يرث عليها
 الفاضل عن الربع مطلقا والثاني لا يرث مطلقا بل يكون الباقي بعد الربع للامام والثالث انه يرث عليها حال
 عيب الامام لا وقت طهره وهو الاقوى عندي سهم الزوجة وهو النصف مع الولد او ولد الولد وان
 نزل والربع مع عدمه نائب للواحدة ولما زاد عليها فلو خلف اربع زوجات وولدا فكل واحدة

الاربع الثمن بالسنة بينهما والباقي للولد ولو خلف الاربع واحد لا يورث خاصة فلا يرث الزوج بينهما بالسنة والباقي واحد
الا يورث ولو انضم اليهن ميراث من كذا في القدرين من الارض والقرابات الزوجات انما يرث ما دامت في حيا سو دخل
بها ولم يدخل وكذا الزوج ولو طلق رجعا توارثا في العدة ولو مات احدهما بعد العدة فلا ميراث للاخرى و
لو طلقا بينا كالمختلفة والمبارات مع عدم الرجوع في العدة وكالبايسة والصبيبة وغير الدول فلا
توارث بينهما الا يرث المرأة الرجل ولا الرجل المرأة سواء وقع الموت في العدة او بعدها هذا في حق الصحيح ما لم يرث من زوج
في حال مرض الموت ثم يرث الزوج الا يدخل بها ولو مات قبل الدخول فلا ميراث ولا ميراث ولو طلق الميراث رجعا
في العدة ولو خرجت العدة ورثته هي ما بينهما وينسب من حين الطلاق بشرط ان لا يتزوج بغيره ولا يرث من نسبه سوا
تزوج بها في الصحة مطلقا او الموضع الدخول لو طلق باينام يرث هو ولو لم يولد في العدة وبعدها ويرثه هو سنة
لو طلق الرجل احد الاربع وتزوج اخرى فاستتبت الميراث لغيرها من الثلث الاول فلا خير ربع نصف لزوجها
الربع مع عدم الولد والثلث من النصفين ينقسم بين المطلقة والثلث التي وقع الاستتباب فيها بالسنة
الزوجة اركان لها من الميت فلو كان اثنان ورث الثلث من جميع ما ترك الرجل ولو لم يكن لها ولد لم يرث من الارض
سنةا ويعطى حصتها من الاموال والاقتضاة والاثان ويقوم الاثان كالاختشا والنصب فالجرو للدين بالانسه
ويعطى حصتها من قيمه ذلك وقيل انما يمنع من الدور المساكين لا غير وقال المرتضى يقوم وفيه الارض ويحيط
حصتها من قيمتها كالانبيه والميت الاول في الرتبة انها لا يرث من السلاح والارباب شيئا والاقره اكره وكفر
بين ان يكون لها ولد من قبلها ولم تلد منه لزوج الصغير ابوها او جداهما لا يورثان ولو زوجها
غيرها وقت العقد على نفسها بعد البلوغ فاربعها ورثها لزم العقد وتوارثا وارثات احدهما قبل البلوغ
العقد سواء بلغ الآخر قبل موته واجاز او بعده او لم يبلغ ولو بلغ احدهما رشدا واجاز ثم مات وبلغ الآخر بعد
موته فان لم يرث من قبلها لم يرث ولو بطل العقد وان اجاز احدهما لم يرث للزوجة في الميراث فان حل احد نصيبه وان
نظر فلا ميراث له وهل يسقط غير الميراث من نواحي الزوجية لعدة والميراث نظر
فيبحثا العنقستان واجابا باصل الشرع كمر ملك من يقيق عليه في الارض الرضاع اما بفعل الكف كما في
الذر واليمن والعهد والكنارات وكل مثل بعيد ومت وهو ما ينزع المكلف بعقده من غير سبب موجب
للعقود الاول لا يثبت ميراث والثاني فيمان احدهما ما نزل المعق من ضمان الحرية فيه هو الاول ان لا يثبت ميراث
والثاني ما ليس وبه ثبت الميراث للمنع بشرط ان لا يخلف العتق وارثا مناسبا ميا كان او بعيدا فافرض

او غير لو تبرع المتبرع بالعق من ضمان الحرية لم يرث سوا شهده بالبره او لم يشهد او الوصان التبرع ما يورث العتق
فلو تبرع بعقده ثم بعد ذلك اسقط الضمان او الوصان لا يسقط ما لو شرط سقوط الضمان وقت العتق فان الوصان
يسقط اجماعا المكاتب ولا لمولاه عليه كذا في نفسه من مولا اما المديون الموصي بعقده فالوصان ولا المديون
الموصي وام الولد عندنا ينعق من نصيب له فلا ولا لمولاها عليها ان لم يتناشر عتقا ولا للولد ان النسب اجماع الوصان
عندنا لو تبرع بالعق عتقت او من غير مسلمة الوصان لا للعق ولا للعق عنه ولو امره بالعق فعق فالوصان لا للعق عنه
لا للعق اما الوصان بالعق عنه فعق فالوصان لا للعق عنه وعق عنه وعق عنه ولو قال اعنت
عبدك والتمس على فلو بالعق وعق عنه الضامن الثلث لو مات العتق ولم يخلف وارثا من السنة او بعد خلف زوجا
او زوجة كان لها نصيبها الا على والباقي للمنع بالعق لا يصح بيع الوصان ولا هبة ولا اشتراط بيعه ويورث علمها
يا في قبضه شرط الميراث بالوصان التبرع بالعق وعدم التبرع من ضمان الحرية وعدم المناسبت للعق وان بعد فاذ اجعت
الشروط ومات العتق فميراث للمنع اركان واحد ذكر كان واثنان ولو كان للمنع اكثر من واحد يشتركوا في الوصان بالحصص
كانوا رجلا او نسأ او رجلا ونسأ فعدم المنع اختلف علما وفاقا لابي يورث الوصان الاولاد الذكور والاثان
لان الوصان كالنفس فيه اثنان في الثلث اركان المعق وحل وقال الفقيه الاولاد الاولاد الذكور والاثان سواء كان المنع
رجلا وامراة قال في النهاية اركان المعق حلالا ولا ولا الذكور خاصة وان كان احره فالوصان لعصبته وهو المشرك
يرث الوصان الاولاد ولا يرثهما احد من الاقارب فان عدم الاولاد قام اولاد الوصان مقامهم وباحد كل منهم
نصيب من ميراثهم كما ميراث في غير الوصان ولو عدم الوصان الاولاد وان زلوا ورثه الاخوة والاخوات من الابوين
ومن الارواح والجدات من قبله وقبله من ابناء فان عدم الاخوة والجدات ورثه الاعمام والعمات واولادهم الا من
فلا يرث لا يرث الوصان من ميراثهم من الاخوة والاخوات والجدات والجدات والجدات ولو فقد الميراث بالاب
ورث الوصان الوصان فان عدم فقدانه مولى الوصان قبل الابوين الام فان فقد المولى مولى الوصان فان عدم
فميراثه مولى الوصان قبل الابوين الام فان فقد الام العسوة يرث المنع فلو مات المعق وارث له في ميراثه الامام
روز العتق اختلف علما وفي النساء يرث من الوصان اما اذا من بالام فلا وان قرين بالاب فقولا ان
والاجماع على انهن يرثن من عتقن او اعنت من عتقن او جرح الوصان اليهن من عتقن فلو مات حلالا خلف ابنه غنفة
وبنت معققة فالمرث لا يرث المعق خاصة على احد القولين وعلى الاخر للزوجة ضعف الاثني ولو لم يخله الاثني
معققة فالامام على الاول ولها على الثاني وكذا لو خلف ابنه معققة او جد معققة او غيرهما ولو خلف

بنت معتقه وابن عم معتقه فالأول الميراث على الثاني ولو اعتق الرجل ابنة عمه مات
 الرجل عنها وعن ابن عمه العبد فليبت النصف منها مولاة نصفها على أحد القولين ثلث النصف الآخر
 الباقية وهو ثلثا النصف للابن وعلى القول الآخر ثلثها الثلث ولو خلف بنتا فلو جعلها باجعة اختها
 على أحد القولين وعلى الآخر ثلث الأخ والثلث قبل العبد وخلف بنتا مات العبد فليبت
 النصف الباقية للأمام على القولين وعلى الآخر يكون للحقة الثلثان والثلث لبنت الابن حر الوصي صحيح
 مولا الأم لا مولا الأب فلو ولد العبد من معتقه ابنة قول الولد لمعتق الأم فان اعتق الأب بعد ذلك المولا
 من مولا الأم لمعتق الأب فان لم يكن مولا فليعتبه مولا الأب فان لم يكن عصبة مولا الأب فان فقد المولا والعصبات
 فليصا من الحرية فان فقد المولا للأمام ولا يرجع إلى مولا الأم لو كانت أولاد المعتقة مملوك فمولا ومن لم
 اعتقه وان اعتقوا أحلامهم أمهم ولا يحرم ولا يخرج مع عدم مباشرة العتق لهم ولو حلت بهم بعد العتق
 فمولا ومولا أمهم اركان أبوهم ولو كان حر في الأصل لم يكن مولا لهم ولا ولو كان أبوهم معتقا فمولا ومولا الأب
 ولو كان أبوهم مولا اعتق بعد ذلك ولا يترتب لهم الميراث ولو كان المولى الأب لو ولد المملوك من معتقه حرا
 فمولا الولد لمولا الأم فمولا الأب مملوكا واعتق المملوك فالشيخ يحرر المولا لا معتق المملوك لا يفتق
 لولد الأب حتى يملك فذلك يحرر المولا إلى معتقه فان اعتق الأب بعد ذلك المولا من معتق المولى لمعتق
 الأب لا يترتب لو اعتق مملوكا فاعتق المملوك آخر ميراث الأول المعتق مع عدم المنا وميراث الأول مع عدم التزوج
 الأول فان لم يكن للأول ميراث الثاني للمعتق أيضا مولاة مولاة فان اشترت أباها فاعتق أبوها آخر ميراث الأب ثم
 الآخر ووارث الميراث الآخر لثلث النصف بالتسمية والباقية بالردا قلنا الميراث الأول والأول الميراث بها مولا
 لو اشترت بنتا غير معتقة أباها فميراثها بالتسمية والرد فان مات أحد ما فميراثها الآخر بالتسمية والرد
 لا ميراث لمعتق الأم لوجود المناسبات فان مات الآخر فالوارث فالأول لا يترتب لهم الميراث لو اعتق الأب لا يجمع
 استحقاق المولا بالنسب والعتق ولو بائنا من الأب ميراثا بالنسب ولا يرث العبد من المعتقة لمولا الأم فان
 اشترى عبدا فاعتقه فمولا له فان اشترى العتق أبا الأم فاعتقه المولى الأم مولا الأم المولى الأب كان كل
 من الابن والعتق الثاني مولا لصاحبه فان مات الأب فميراثه لابنه فان مات الأب ولا يترتب له ميراث لمعتق الأب
 ارثا لمعتق ولا يترتب له فمولا له لابن ولومات ولا نسب لها قال الشيخ يرجع المولا إلى مولا الأم وليس
 بمعتق لو اشترى أحد ولد عبدا فاعتقه ثم مات الأب ثم العبد فليشترى ثلثه أربع تركته وللآخر

الربع

الربع لو انك العتق ولد العتقه وبلا عن ميراث الولد لمولا الأم مع عدم النسب قبل ما فاعتق به الأب بعد ذلك
 لم يرث ولا النصف عليه سقط الميراث من الأب مرسى بدوان النسب لو خلف المعتق ثلث بين كان المولا بينهم
 فان مات أحدهم وحلف أسس ثم مات الثاني وحلف بثلث ثم مات الثالث وحلف أربعة والمولا بينهم اثلاثا لكل قوم
 منهم نصيب ليس على الرورس لو ولدت الأم عبدا لمولاها فاعتقه فمولاها المولا المعتقة فان اعتق
 الأب بعد ذلك لم يرث المولا إلى الميراث للعتق ولو لم يرث ولد آخر فليعتق الأب كإبنا لأمه في الحرية ومولا
 لمعتق أمه فان اعتق الأب بعد ذلك الميراث لا يترتب له الميراث لو ولد العبد الأم طفلين أو
 خالهما ثم اعتقت ثم مات بولد يمكن الحياوية نفقة عنه باني في ثلثه ستة أشهر فصلا الاستعة فمولا الولد لمولا
 الأم فان اعتق الأب بعد ذلك لم يرث المولا إلى ميراث الأب لو كان في حال العتق وان يكون معدوما أو أصليا بقا الرور
 قاله الشيخ بناء على قاعلة من الميراث مع عدم مباشرة العتق لو حرمنا عتق الكافر على ما ذهب إليه الشيخ فلا ارث المولا له ولو
 لو كان العتق مسلما ولو ما قبل السلام للمولا وارث لغيره للأمام ولا يرث الكافر لو ما بعد اسلامه ورثه ولو أسلم المولى
 دون غيرته لمولا له إذا لم يكن له وارث مسلم ولو سبي المولى وأسرى ثم اعتق فمولا المولا المعتقة وله المولا على عتقه وهل
 بنت لعتق السيد لا على العتق فيه احتمال ينشأ من أنه مولاة وميراثها للأم عليه كان قد اشترى مولا فاعتقه
 فكل منهما موصاهبة كذا أن أسرى مولا فاعتقه ولو أسرى مولا فاعتقه فمولاها المولا بينهما نصفان فان مات بعد العتق
 الأول فليشترى نصف ماله لا يترتب نصف مولاة على أحد الاحتمالين وعلى الآخر لا يترتب له ميراث على مولا العتق
 فاشترى حرة فاعتقه بطل ولا الأول فليشترى المولا بالسر فمولاها المولا النابع له ولو اعتق
 المسلم كافر صح على أحد الأقوال الباقية ولا يترتب له ميراث فان هرب المسلم من أسر المسلم فليشترى فمولاها المولا لا يترتب له ميراث
 المسلم فالأقرب جواز اشتراقه على بالعتق وهو الكفر فاذا اعتق أحدهم كان الميراث للميراثين إذا تناقيا كان
 الثابت المتأخر كالتأخير وان يكون الأول لازوا وثبت وهو معصوف لا يزول بالاستيلاء كالملاك
 انما يحرر المولا المولى لا يترتب له ميراث لو كان حرا في الأصل فلا ولا ذالك وان كانت أمه مولا لها
 رفق لسيدها فان اعتقه فمولا له ولا يترتب له ميراث وان اعتقها لمولا فميراثها بولدها ورثة أشرفه الرورس وعتق
 بالمباشرة اقلنا ان الميراث ياب ولا ينفى على الرقية وان كانت به أكثر من ستة أشهر مع بقا الزوجية لم يحكم عن الرورس
 الميراث المولا لأخا حرة بعد العتق فلم يمس الرورس ولم يحكم بوقه بالسك وان كانت ماسا واتت به أكثر من ستة
 الحمل من حين الرورس لم يلحق بالأب ولا مولا أمه وان انت به أقل من ذلك لحقه الولد وأخر المولا الثالث

عند ما كان ميراث المولى الميراث على المولى
 عند ما كان ميراث المولى الميراث على المولى
 عند ما كان ميراث المولى الميراث على المولى

ان يعق العبد فلو مات رق لم يحرم الولاء اجماعا فان اختلف سيد العبد ومو الام في حرية الاب بعد موته فالقول قوله
مولى الام لان الاصل بقا الرق وعدم الاجراء اذا كان الزوجين الحريين حر الاصل فلا ولا على ولدها سوا كان
الاب الحر محببا او عربيا وسوا كان مسلما او ذميا او مجهول النسب معلوم النسب لم يروح عبد بمقتفه
فالولدها ولد اقوله الولد الثاني لمولى امه لانه لا يولد الا لواله على انه كان له عليه كما لو كان موحدا ولا يشترط
الولاء على الاب منع من موته لمولى الام ويحتمل ان يكون الولد لمولى الام لان الولاء الثابت على ابنه من جهة ابو مثل ذلك
ثابت حقه لو حلف بنت مولا ومولى ابنه فان قلنا ان النسب ايرث الولاء فيرث البنت مولا وارثها
فميراثه للام لان ابنته عليه ولا مرجحة مباشرة العقب لم يثبت عليه باعناق ابنه ولو كان له معق ومعتق
جد لم يكن هو معق فميراثه لمعتق ابنه ان كان ابن معتقه ثم لعصبته معتق ابنه ثم لمعتق معتق ابنه فان
لم يكن له احد منهم فلا امام ولا يرجع للمعتق جد وان كان ابن حر الاصل فلا ولا عليه وليس بمعتق ان شئ
لو اسلم رجل على يدي رجل يريته بذلك واللعيق حر ولا لاحد عليه ولا للمسلط
في باقي اقسام الولاء وفيما بحث اذا مات ولم يخلف نسبا وارثا لمولى بعد كان ميراثه لضاف حرية
وهو الذي تعاقب من اعتق في كفارة او نذر وغيرهما من الواجبات او من برا المتبرع بعقده من حرية
او من حر في الاصل ولا يترك بان يضمن عنه حرية واحدة لا ميراث لضاف الحرية مع القرب وان
بعد ولا مع المو النعمة وينتازك الزوج والروضة في اخذان نصيبهما الاعلى والباقي للضاف من عدم
النسب والمعم لم يخلف مناسبا ولا مستغلا لضاف حرية كان ميراثه للام وهو القسم الثالث من قسما
الولاء ولا يرث مع فعل الاستسكاه والمعق ان كانت الميتة موصو من الحرية ان كان الامام ظاهرا لم يرث
مولا وارث له للامام يصنع فاشا وكان امير المؤمنين يضعه في فقر اهل بلده وصعفا جيرانه بترعانه ثم يترك
دون ان يكون ذلك واجبا وان كان غايبا حفظ له ثم لا حين ظهوره فان لم يتمكن من ايصاله اليه قسم الفقهاء
والمساكين ولا يعطى سلطان الجور منه على حال الامع العلب الخوف محتصن بالامام مانعه السيرة بغير ذنب
ما يتركه المشركون فغوا بقاءه من غير حرج ما يوجد صلحا او حرية فهو للجاهدين ومع عدمهم لفقر المسلمين
وما يوجد من اهل الحرب في زمن الهدنة يعاد عليهم وان لم يكن هدنة فلا جده وعليه الجنس في ذنات
من اهل الحرب ولا يرث له ميراثه للامام
2 موانع الارث وفيه فصول 2
الكفر وفيه بحثا موانع الارث ثلثة الكفر والقتل والرق فالكا لا يرث المسلم سوا كان ذميا او حربيا

او من ذميا وسوا

او من ذميا وسوا كان المسلم كافرا في الاصل ولا وسوا قرب الكافر وبعد وسوا حلف المسلم وارتا غيره ولا فلو مات مسلم
وحلف له كافر او مسلما او ايرثت قرابة كانت ميراثه للعبد المسلم وان كان بغيره بالكافر ولو لم يخلف قربا
وحلف لم يرث ميراثه المو النعمة فان لم يكن لضاف من الحرية فان فقد فلا امام ولا يرث الولد الكافر ويرث المسلم الكافر
اصليا كان او من ذميا اجماعا لولا الكافر الاصل وله ورثة كفارا لا يسلم فيهم ميراثهم لو كان له وارث مسلم
وارثا لمولى النعمة او مضاف من الحرية لم يرثه للضاف المسلم وورثته الكفار وكان الكافر من ذميا وله وارث مسلم
وارثا لمضاف من الحرية لم يرثه للضاف الكافر ولو لم يكن له وارث مسلم ورثته الامام ولا شئ للكافر في رواية شاذة
يرثه وارثه الكافر كاصيل الكفار يتوارثون مع عدم الوارث المسلم سوا تجد بعضهم واختلف في يهود مثله
ومعهما كالنصر في الجوس وعبد الوثن والشمس وغيرهم وبالعكس لا فرق بين اهل الذمة وغيرهم في ذلك بل
يرث الحر الذي مال لعكس سوا احدثت الدار واحتلفت الميراث ييرث المسلم ويرث الكافر ولو ارث
متوارثان مات احدهما لم يرث الاخر بل ينقل تركته الى وارثه المسلم فان لم يكن له وارث مسلم فيرثه الامام
والنذيق وهو الذي يظهر الاسلام ويستبرأ الكفر وهو المناق كالميراث الميراثان كان عن قطة لم يقبل
توبة ويقسم تركته من حين الانذار وتبين منه زوجته ويقعد عنه الوفاة سوا قبل او بقي وهل يحيد له
ملك شئ كما لو استوح فرقة لو فرض دخوله اسقلا ورثته في تالي الحال وان كان في طهر استتيب ان قبل او امواله باع عليه الى ان
نقل ويوت ويقعد زوجته من حين الانذار مع الدخول عند فان رجع قبل خروج العدة فهو املاك بها وان خرجت العدة
ولم يرجع مات منة في العدة ورثته لا بعدها واما الميراث فلا يمتثل واكرات عن فطرة بل يحبس نصف اوقات
الصلوة واموالها باقية عليها لا يقسم بعد موتها وينقسم بها من زوجها قبل الدخول بعد سقط انفصا العدة
المسلمون يتوارثون وان اختلفوا في المداهي لا يرث النبي وبالعكس ما لعلة والخوارج فلا يرثون مسلما
لو اسلم الكافر ميراثا قبل قسمته شارك الورثة ارسا وهم في الدرجة واحصن المال اجمع دونهم ولو اسلم
بعد القسمة فلا شئ له وكذا لو كان الوارث واحدا ولا ميراث له لاسف القسمة ههنا ولو لم يكن وارث سوى الامام
فاسلم فهو اولى بالامام عاريا ومنع من الميراث ان كان قد نقل المال لا يملك المال ومطلفا على راي ولو اسلم وقد قسم بعضه
شارك فيما يقسم في مشاركته فيما قسم نظروا كد الوصية لم يرثه بعض الشريعة لا يملك المال على اخطائه بعض سوا لو كان
الوارث زوجا او زوجة فاسلم الكافر احد اوصال عن صلب الزوجية على اشكال او هو وارث واحد ويحمل المشاركة
مع الزوج دون الزوج وبالحمل الاشكال ينشأ من الردي على الزوجين وعدم الميراث ييرث ورثة المسلمون ولا نصرة

فالمسلمين ولو ارتد الزوجان معاً سوا ثلثهما اركان بعد الدخول عن غير مرة من الرجل وقف الفسخ على انتفاء عدة
الطلاق وان خرجت العدة لم يرجع الفسخ النكاح وارجعها في ما فهو ملك ولو رجع احدهما انظر لاحرفان
خرج العدة قبل عود ولو كان قبل الدخول وارتد الرجل عن فطرة افسخ النكاح في الحال لومات الكفر ولا واث
له فميرته للامام يحكم باسلام الطفل اركان احداً بغير مسلم في الاصل وكذا لو تجدد اسلامه قبل بلوغ الطفل
ولو تجدد اسلام الاب بعد بلوغ الطفل لم يفسخ الاصل وكذا لو تجدد اسلامه قبل بلوغ الطفل وانما سبعة لو اسلم
احداً ابوين حال صغر الولد فان سمع الولد فاستمع من الاسلام عليه فان اخرج من قبله ولو مات الاب وكذا فاسلم
الجد بغير الولد ايضا في الاسلام وكان حكمه حكم الاب سواء فان اسلم الجد والاب كافرين فهل يتبع الولد الجد في
الاسلام قواء الشيخ رة هذا لو مات المسلم او الكافر وخلف اباً وابناً صغيراً كافرين فاسلم الاب فهل القسمة
شاركهم هو والابن اذا مات الكافر وخلف اباً وابناً صغيراً كافرين فاسلم الاب فهل القسمة
الاولاد مسلمة في الاسلام وكان ميرته لاولاده خاصة فاذا بلغوا واختاروا الكفر فميرته على الاسلام فاستعوا
كانوا ميرته وكان ميرتهم من بينهم له ونهزم حال ارتدادهم واركانت لهم كافر كان الميراث لابن الاخ وابن الاخت
المسلمين الا ان قال الشيخ وسيفق ابن الاخ على النفقة على الاولاد وان اخت الثلث فان بلغ الاولاد و
اسلموا فهم احوق بالزكاة وان اختاروا الكفر استقر ملك ابن الاخ وابن الاخ على الزكاة ومنع الاولاد
وصا. وذلك الى رواية الخ ابن ابين الصحيح عن الباقر وضع ابن ابي ريش ذلك وجعل الميراث لابن
الاخ وابن الاخ المسلمين فان الاولاد كاهنهم ولا نفقة ولولم يبلغ الاطفال واسلموا لم تدفع اليهم مع
القسمة هو الوجه 2 باقي المواضع وفي بحثنا القاتل لا يرث المقتول اذا كان عمداً طامساً سواء
كان القاتل باوغير ويرث غير القاتل واربع من روى الاستا والاسباب. ولولم يوجد سوى القاتل كان الميراث
لبيت المال ولو كان القاتل غير طامس كالقتل قصاصاً او حداً او دفاعاً عن نفسه او جهاداً للباغي او الكافر لم يمنع
القاتل من الميراث اختلف علماء وناي القاتل خطا فقال بعضهم لا يرث كالعمل والرواية مقطوعة بالسند والآخر
يرث مطلقاً وهو الاثر وجمع المفسرين الاخبار فقال يرث من الزكاة ولا يرث من الدية وهو حسن والوجه لما
سنة الخطأ بالخطا وكذا امره العاقل سط حراة او قطع سلعة فلف او قصه مصلحة مولاه فافعله
مرشقة دواء او بطحاج فاق والنايم والسابط على انسان من غير اختيار وسائق الدابة وفاندها ركبها
والصبي المحزون اذا قتل غيرها لا فرق في العمد بين المباشرة والتسبب في الخطا فلو شهد مع جماعة للمأ

عدا على مورثة فعلم ميرته واركان خطا ورثة من الزكاة ولو شهد بحق فقتل ورثة لانه سابع ولو قتل اكثر الاخوة الثلاثة
ثم الثالث الاصغر ولا وارث سواهم ليقط القصاص عن الاكبر لان ميراث الباقي للثالث ولا صغر يضمن فلما
قتل الثالث الاصغر لم يرث ورثة الاكبر ورجع اليه نصفهم نفسه ان ادى الثالث اليه نصف الدية كان له قتل والا
فلا واما الثالث فعليه القصاص الاكبر عن الاصغر ويرثه ولو اقتص الاكبر لا سقط القصاص عنه لان ميرته
ويجوز ان يرثه بعدى باستيفاء حقه اولا لو قتل الولد اباه لم يرثه فان كان القاتل ولداً ولا ولد الاب
ورث الجد ولا يمنع من الميراث بكنانة رسة لو كان القاتل ولداً كافر منع ايضاً وكان الميراث لولد الولد ولو لم يكن
هنا ولد ولا غيره فالميراث للامام فان اسلم الكافر كان اولادهم على ما تقدم من الخلاف الروح والزوجة
يرثان من الدية سواء كان القاتل عمداً او خطا ولا يرثان من القصاص شيئا وانما يرثون من الدية في العمد اذا
رضي الورثة والقاتل باديها ولو لم يحصل التراضي لم يكن للزوج ولا للزوجة المطالبة بشئ من الدية
سواء في الورثة عن القصاص او اقتصوا ما لو وقع التراضي بالدية ثم عفا عنها كان للزوج والزوجة اخذ
نصيبها ههنا يرث الدية كل مناسب وساسب عدل من يتقرب بالام فان فهم خلافه ولو لم يمكن للمقتول
وارث سوى الامام كان له المطالبة بالقود والدية مع القتل عمداً اذا وقع الرضا بالدية وخطا ولو وقع
عمداً فاختار الديان الدية والورثة القصاص قدم اختيار الورثة ولا يجب عليهم دفع الدية ولا شيئا
منها الرقمانع من الاث والمورث ولو لم يبق الميراث لمولاه فالعبد لا يملك سوا ملكه مولاة او لا سوا كافر او ام ولد او
مدبر او مكاتباً مشروطاً او مطلقاً لم يرث شيئا كان له وارث او مكاتباً مكاتباً او مدبراً مدبراً او لا ولو انفق بعضه وشيئا
نصيب الرقبة كان نصيبه لورثته ولو لم يبق له وارث او مكاتباً مكاتباً او مدبراً مدبراً او لا ولو انفق بعضه وشيئا
اثر كالمولود ولو كان الحر يتقرب بالعبد لم يرث من الزكاة ولو حلف ولد مولود ولد حر فان الحر يرث الميراث
لوعنة المملوك على ميرته قبل قسمة شريك اركان شيئا للورث واختص بالجمع اركان اوله واعتق بعد القسمة لم
يكن شياً وكذا لو كان الوارث الحر واحد لم يكن له شريك لولم يخلف الحر وارثاً سوى المملوك فان كان المملوك احد الوارثين
او ولد الصلبة اشترى من الزكاة مولاة بالقيمة العدة واعتق واعطى في الزكاة ولو اشترى مولاة من البيع اجبر على ذلك
وهما ينفك غير ابوين وولد الصلب من الانثى كالاخ والعلم والجد وولد الولد وغيرهم منع الميراث ذلك وهو
اختيار السد ان ريش الشقيق كاست مع قعد ابوين وولد ابوين وولدين ضعيفين الشقيق الشقيق الزوج وحكم
الزوج وحكم الاقارب وجوب التعلق وبداية جدي يدل على حكم الزوج ولا ينفك لوفيق من الزكاة شئ من القسمة

بالحياة وقت الموت فلو تم الموت وهو علقه وانطقه ورث يعلم قسما وقت سقوط بامر من الاسهل والحرية البنية
استبنت الحركة لم يرث جواز استنادها الى الاحتياج او صلص صلب عصلة اما لو قبض اصابعه ولسطها فهو دليل
الحياة ولو خرج نصفه وصح ثم مات وانفصل فالأقرب لا يرث ولو ولدت نوايين فاستهل احداهما واستبنت
فان كانا ذكرا كانا ذكرا وانثى فالوجه القرعة يعزل الحمل بصيد كرين لان الغالب عدم الزيد كل من
الذكورة والاثوثة محتمل فقد اختلف الاحوال فلو خلف معه ابوين وزوجة فلكل من الابوين السدس وللزوجة الثمن
كان سقط سنا اكل لكل منهم نصيبه لو خلفنا ابنا اعطى الثلث ولو كانت بنتا فالحصن يشهد لمخاضه على ما سلم
سلم اليهم ولو ادعت المرأة الحمل حكم بقولها ووقف النصيب ظهر كنهها سلم الى باقي الورثة الجهد هو اشد حمل من
بلاد الشرك وليست في ذاتها فممن انشأ او جماعة ينشئ جلي الورثة في شرع الاسلام هل قولهم ذلك من غير
بنية اللقيط ان تولى الى الانثى تنصحر حريرة واحدة كان ميراثه مع عدم النسب ضمان حريرة وان لم يتوال
جدا فميراثه للامام وليس ينفق شئ المشكوك فيه هو ان طار الرجل امراته او جارية ثم يطاها غيرة في ذلك الحال
ويضع قال الشيخ لا ينبغي له ان يلحقه به لحوقا صحيح بل ينبغي ان ينفق عليه فاذا حضرته الوفاة عزله شيئا من
ماله ولو تم الولد لم يكن له شئ من تركته وكانت لبنت المال ان لم يحلف ارثا وقال ابن ادریس ان لولد لاخت
بالاب بتوارثان وهو الحق ولو وطئ انسان جارية مشتركة بينهما فالت بولد اقرع بينهما فخرج استحقاقه الولد
ونورثا ومن لسا قين من البشر حصصهم فان وطئ نفسا في طهر واحد بعد انتقالها من واحد منهما الى الآخر
كان الولد لاجتماع عند الجارية الاسير الذي مع الكفار يرث اجماعا في اللوح وفيه
فصل في ميراث الخنثى المشكل امر وفيه حيث الخنثى من له فرج الرجال والنساء وقد وقع الاجماع على انه
يعتبر حاله بالمبال فيورث ميراث سول فان بال من فرج الرجال فهو الرجل وان بال من فرج المرأة فهو امرأة فان بال
منها اعتبر بالسابق من ايها يبول ورثت على ان اتفقا اعتبر بالمتاخر في الانقطاع من ايها انقطع منه يبول اخر ورث
عليه فان اتفقا فهو المشكل وقد اختلف علماء وافية فالذي اخذ به المص والمحقق انه بعد اضماره فان اتفقا
جنبه فهو انثى وان اختلفا فهو ذكر وارضاء ابن ادریس قال الشيخ في اكثر كتبه يعطى نصف سهم امراته
هو الاقوى عندك والشيخ قول اخر وهو الرجوع الى الفرعة الخنثى ان انفرد له المال وان شاركه من نوع غير
فعلم ما اخبرنا يكون النكحة بينهم بالسوية وان كروا على القولين الاخيرين من عدم الاصلاح والفهم فذلك
النساء وفي الذكورة او الاثوثة والافلل ذكر ضعف الانثى اختلف الفقهاء القائلون بما

حرية

اجزاء في كيفية تورثهم اذا اجتمعوا مع الذكور والاناث او مع احدهما فقال بعضهم يجعل للانثى سهمين والخنثى
ثلثه وللذكر اربعة لانها يجعل للانثى اقل عدله نصفه هو انشأ وللذكر ضعف ذلك اربعة وللخنثى نصفها
وهو حسن وقال آخرون يجعل من ذكر او مائة انثى ويقسم النكحة على هذا مرة وعلى هذا مرة اخرى ثم تنصرب احدهما
في الاخرى زنا بينا او في وفقهما ان اتفقا ويخري باحدهما ما ملنا او بالكثرهما ان تناسبا وتنصربا في اثنين ثم
يجمع مال كل واحد منهما انما ثلثا ونصرا بالكل واحد من احدهما في الاخرى زنا بينا او في وفقهما ان اتفقا فيلحق
اليه وهذه القسمة يوافق الاول في بعض المواضع ويخالفها في البعض كالواجع الخنثى مع ذكر وانثى فيلحق
الحمل الاول بجمع من تسعة الخنثى الثلث ثلثه وعلى الثاني مسألة الذكورية من خمسة والاثوثة من اربعة
نصرب احدهما في الاخرى يبلغ عشرين ثم تنصرب اثنين في عشرين يبلغ اربعين للبنت سهم خمسة وسهم في اربعة
وذلك تسعة للذكر سهمان في خمسة وسهمان في اربعة وذلك ثمانية للخنثى سهم خمسة وسهمان في اربعة وذلك
ثلثه عشرهما وهي دون ثلثه الاربعين ولو لم يكن في المسئلة بنت على الاول الفرضية من تسعة وعلى الثاني من
انثى عشر للذكر تسعة والخنثى خمسة ولو لم يكن في المسئلة ذكر فعلى الاول الفرضية من خمسة وعلى الثاني من اثني عشر
للخنثى تسعة وللانثى خمسة لو اجتمع مع الزوج او الزوجة نصرب على الاول يخرج فرض احد الزوجين في نصيبه
يقسم لجمع عليها فلو ترك ابنا وبنا وخنثى وزوجه نصرب ثمانية في تسعة يبلغ اثنين وسبعين للزوجة تسعة ذلك
واحد في تسعة وللذكر ثمانية وعشرون حصلت من نصرب اربعة تسعة والخنثى احد وعشرون من ثلثه في تسعة
والانثى اربعة عشر حصلت من نصرب اثنين في تسعة على الثاني يصح مسألة الخنثى في نصرب يخرج نصيب احد الزوجين
في المسئلة فلو وجد ابن بنت وخنثى مع زوج من اربعة اربعين بصيرة وستين للزوج اربعون وللانثى تسعة
وعشرون وللذكر اربعة وخمسون والخنثى تسعة وثلثون لو اجتمع ابوان وخنثى فعلى تقدير المذكور الفرضية
من ستة وعلى تقدير الاثوثة من خمسة نصرب احدهما في الاخرى بصيرة ثلثين للخنثى تسعة عشر وللابوين احد عشر
لو كان معها احدهما نصرب اربعة في ستة فلها نصف سهم الذكر عشرة ونصف سهم الانثى تسعة وللانثى خمسة
ولو كان مع الابوين خنثيا فازداد فللابوين السدس والباقي للخنثى ولو كان معها احد الابوين نصرب
خمسة في ستة واثنين في ثلثين فللخنثى تسعة واربعون وللانثى احد عشر ولو كان مع احد الابوين خنثى وخنثى
فعلى الاول يعطى نصيب الام بصيرة خمسة في ستة بصيرة ثلثين ثم اثنين في ثلثين لسقوط نصف الرود ثم نصرب
خمسة سهم الخنثى والانثى في ستين للاب خمسة وخمسون وللانثى ثمانية وستون والباقي للخنثى و

على الباقي تضرب خمسة على تقدير الاوتة ستة ثم اثنين في المجتمع يسقط نصف رد الاب لا يحصل في
المجتمع ثلث تضرب ثلثة في ستين وطلع مائة وثمانين للاب بالفرض نصف الرد ثلث وثلثين والحقني
سنة وثمانون ولانني احد وستون لو كانت الاخوة او الاعام خاني عمل فيهم كاذكة الاولاد ولو خلف
اذا ذكر واخنا وولده اثنى على تقدير المذكور في العريضة من خمسة وعلى تقدير الاوتة العريضة من اربعة
فقط احدهما في الاخرى ثم اثنين في المجتمع ويعمل كما تقوم في الاولاد ولو كانت الاخوة من قبل الام لم تحج الحنا
لنساوي المذكور والاث وكذا الاحوال ما كون الحق اما او جاف فيه تعدد الولادة يظهر امره الا ان ينظر الى
ما روي عن شرح في امرأة اولدت وولدت فالشيخ ولو كان الحق في زوج او زوجة فلا نصف في الزوج
ونصف ميراث الزوجة من قبل الزوجين كما عمل عن محض احد ليس له في قبله الا خمسة مائة كالزوجة برشرح
البولمهار شحا وليس له قبل وعن اخو ليس له الا يخرج واحد من الزوجين منه يفرط ومن يولد من اخر ليس
له يخرج لا قبل ولا بعد وانما مع ما ياكله واثيرة فان يرث بالفرض باريكيت على اسم عبد الله وعلى اسم اخر
الله ونخرجها بالرقاع المبهمة وليس لها من نظرك وتعدو الله فتقول اللهم انت الله لا اله الا انت عالم الغيب
الشهادة انت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون من لنا امر هذا للولد حتى يورث ما فرضت في كتابك
ثم يخرج منها فيعمل على ما خرج من له راسان وديمان على حق واحد يوط احداهما بعد يوم فان اتهما مفا
واحد وابنة احدهما خاصة فما اسان يرث بصديق شخصين في ميراث العربي والمهدوم عليهم
فيه حصة اذا عرق اثنان فازادوا ثلثة اربعة ان يكون لهم ولا حصة فالان التوارث انما يكون في الماوان يكونوا
من يتوارثوا فان يرث كل منهم من حصة فلو لم يكن بينهم موارثة او كان احدهم يرث حصة دون العكس لم يتوارثوا كما خون
عرفا ولهما اولاد احدهما خاصة وان تشبه الحال في تقدم موت بعضهم على بعض فلو علم السبق لهما بعينه وورثة الآخر ولو
علم الا فرق بطل هذا الحكم ايضا وورث كل واحد منهم ورثة الاحياء دون حصة وان يحصل الموت لسبق الوارث او اله
فلو ما خفف ابنا فلا توارث في اشتبه بتقديم بل يرث كل واحد منهم وارثة الحق وهل ثبت هذا الحكم مع حصول
الموت بسبب غير الفرق والهدم مما يحصل معه الاشتباه كالقتل والاختراق وفيه نظر فربما يسقط لان شرط التوارث
حياة الوارث بعد موته وهو غير معلوم فلا سبب للتورث مع الشك في شرطه وان تورث كل واحد منهما خطأ قطعاً
لان الحال لا تخلو من السبق والتفريق وتورث السابق والمقارن خطأ وانما صرا الى ذلك في لفرق و
المهدوم عليهم للاجماع المستند الى النقل اذا حصلت الشرط وتورث بعضهم من بعض متلازمة

دون طارقه وهو ما ورثه من ميت بعد على الامح وقال المفيد يرث ما ورث منه ابوه وليس بمفيد ولا لولته القسمة والتورث
ان فرضه حيا بعد موته ولا يورثه لو كان لاحدهما مال اسفل الى مال له احلف علما واني يقدم الاقل
نصيبا في التورث فلو جاز المفيد وهو جاز على اصله ولكن قولان احدهما الوجوه مفيد اذا الفايده انما ينظر على قول
المفيد والامر استحباب وهو الاقوى عند ولو عرق اب ابن فرض موت الاب لا في اخذ الاب نصيبه من تركته و
ينقل عنه ورثة الاحياء في فرض موت الاب فيورث الاب نصيبه منه وينقل عنه ورثة الاحياء ولا يرث
كل واحد ما ورث من الآخر وكذا البحث في الزوج والزوجة لو عرق اسان سوارثان وكل واحد منهما اول من
ورثة الآخر الاحياء اسفل الى كل واحد منهما الا الآخر ثم من الآخر لا ورثة فلو عرق اب ابن وللا اب اخوة وللا ابن
اخوة من الام اسفل الى الابن فمن الابن اخوة الابن واسفل الى الابن ثم من الابن اخوة الابن ولو
كان لكل واحد منهما اولاد احدهما شرطي في الميراث وهو الشرطي كما لو كان للاب وللا اب اخوة وللا اب وللا اب
ان يرث الابن من تركته الابن السدس الباقية لا اولاد الابن الاحياء وورث الولد من تركته الاب نصيبه
كالباقية لا اولاد الوالد وينقل ما ورث كل واحد منهما من صاحبه ورثة الاحياء دون الميت لو عرق
اخوان من درجة واحد لم يقدم احدهما على الآخر لقسا وبها في الاستحقاق اسفل الى كل واحد منهما الى الآخر
ومن له ورثة ولو لم يكن لهما وارث اسفل الى كل واحد منهما لا صاحبه منه الامام ولو كان لاحدهما وارث
اسفل الى الآخر الباقية ورثة وماله لا الاخر منه الامام ولو كان لاحدهما مال وليس للآخر شيء اسفل الى
ذي المال لا الاخر ومن له ورثة ولا شيء لورثة الآخر لو عرق اربعة اشين وكانوا يتوارثون كان الحكم كما تقدم في
الاثنين بان يفرض موت احدهم اولافرة الاموات الباقون والاحياء في اخذ الاحياء نصيبهم واما نصيب الاموات
فيقسم على ورثتهم الاحياء دون الاموات فلو عرق اخوة ثلثة لاث لكل واحد منهم اخ لام فرض موت احدهم او
فيقسم تركته على اثني عشر للاخ من الام سهمان ولكل من حصة يسقط منه للاحية لانه لا يرث في الاخوين
الباقين فيكون لكل اخ من الام سهمان اثني عشر من تركته اخية خمسة من تركته كل واحد من الاخوين الباقين
في كل لكل اخ اثني عشر سهمان ولو عرق الزوج والزوجة وابنهما وبناتها وخلف الزوج اخا والمراة اباء
الابن زوجة واحد البنتين زوجا فموت الرجل واصل تركته اسان وثلثون اربعة للزوجة
ينقل الى ابائها واربعة عشر للابن لا ينقسم على ورثة فيضربون في اربعة مع نصيبه وهو اثان في
العريضة يبلغ اربعة وستين للزوجة ثمانية ينقل الى ابائها والابن ثمانية وعشرون منها سبعة

السدس والثلث المسمى بالاربع بالابوين يدخل النقص عليهن دون المسمى بالام خاصة ان ينقسم الفريضة من غير
 فلا بحث كاخت مع زوج الفريضة من اثنين وكابوين وتبين الفريضة من ستة وان الكسرا ما لا يربو واحد
 او اكثر فالاول ان لم يكن اثنين نصيبهم من الزكاة وعدمه وفق ضرب عدد رؤسهم في اصل المسئلة فما
 بلغ حصة المسئلة كابوين وثلاث بنات اصل الفريضة ستة للابوين سهمان واربعه للبنات
 ولأوق بين الاربعه والثلثه قصر عدد هن وهو ثلثه في اصل الفريضة يبلغ ثمانية عشر للابوين
 ستة ولكل بنت اربعة واركان بين النصف والعدد وفق فاضرب الوفق من العدد من النصف
 كابوين وستات للابوين سهمان من ستة والبنات اربعة في يوافق عدد هن في النصف فيصير عدد
 وهو ثلثه في اصل الفريضة يبلغ ثمانية عشر الثاني ان ينقسم الزكاة من فريقي واحد واقسام ثلث
 الاول ان يوافق سهام كل فريق عدد رؤسهم محذور الوفق الثاني ان لا يوافق احدهم الثالث ان
 يوافق بعضهم دون الاخر مما وافق فرد عدد ذلك الفريق الى الوفق وبالم يوافق ما تركه بحاله ثم
 تنظر بعد ذلك في الاعداد فان تماثلت اقتصر على ضرب احدها في الفريضة كاربعة اخوة من الابوين
 ومثلهم من الامام اصل الفريضة ثلثه لا ينقسم بصر اربعة الفريضة وهو واحد اربعة
 ان تماثلت اقتصر على ضرب الاكثر ثلثه اخوة من الام وستة لاب فريضة ثم ثلثه بصر ستة في اصل
 الفريضة وان يوافق ضرب وفوق احدها في عدد الاخر فتر ضرب الجميع في اصل الفريضة كاربعة
 زوجا وستة اخوة الفريضة من اربعة وحصة الزوجان كسريتين كذا حصة الاخر وبين
 الاربعه والثلثه وفق بالنصف فتضرب نصف احدها في الاخر يبلغ اثني عشر فتضرب اثني عشر في
 الفريضة واربعت الاعداد ضربت احدها في الاخر فتر ضرب الجميع في اصل الفريضة كاخوين
 ام وخمسة من اب ينقسم الثلثه عليهم ولا يوفون اعدادهم ولا تدخل فتصير اثنين في خمسة فتر الجميع
 فيهما في اصل الفريضة والمناسحة المناسبة ان يموت بعض الورثة قبل القسمة
 بطلت قسمة الفريضة من اصل واحد واران ورثة الثالث والثلث ومن بعدهم ورثة الاول على طريق
 ميراثهم من الميت الاول قسم مال الميت الاول بين الثانيين كاربعة اخوة لميت واخت فان اخ ثم مات
 ماتت اخت قسم المال الثاني والثالث والرابع اخوين واخت اخا سا كان كل واحد منهم مختلف
 سوا اخين واخت واران ورثة الثانيين يوزون فيه خلاف ميراثهم من الاول او ورثوا من الثاني

ولم يوثق من الاول من مسئلة كل واحد من المولى واستخرجت نصيب الميت الثاني مسئلة الميت الاول ثم نظرت فان صح
 نصيب مسئلة من مسئلة المسئلان من مسئلة الاول كاربعة خلفت زوجا واخرا لا وارثا خلا لهما الزوج وخلف
 ابنا وبنا مسئلة الاول مسئلة الزوج ثلث وهو ينقسم تركته فيقسم تركه الزوجية ستة اسهم سهميها لاختها من
 امها وسهم لاختها من ابنا وسهم لابن زوجها وسهم لبنت زوجها وان لم يصح من مسئلة الاول نظرت
 فان كان بين نصيب الميت الثاني من فريضة الاول والفريضة الثاني وفق فاضرب وفق الفريضة الثانية
 في الفريضة الاولى وفق بالنصيب كاخوين من ام ومثلها موافقة بالنصف فيصير خ الوفق من الفريضة
 الثانية وهو اثنان لا الوفق من النصيب اثني عشر وان لم يكن بينهما وفق فاضرب الفريضة الثانية في
 الاولى كزوج واخوين من ام واخ لا مات الزوج وخلف ابين وبنات نصيب الزوج ثلث من ستة
 لا ينقسم خمسة ولا وفق بينهما فاضرب الخمسة في الفريضة الاولى وهكذا العمل فيما زاد على اثنين فان
 انقسمت تركته الثالث من الاول على محدة والاعلى في فريضة مع الفريضة كاعلى في فريضة الثانية
 مع الاولى وهكذا دائما وفي قسمة الزكوات اذا طلبت اقل عدد ينقسم على
 مختلفين فاعرف القسمة بينهما فان تماثلت خلا فالمطلوب هو الاكبر منها ولا حاجة لعل اخر وان اختلفا
 في كسر المطلوب هو الحاصل من ضرب ذلك الكسر احدها في الاخر كما اذا طلبنا عددا ينقسم على تسعة
 وخمسة عشر قد اشركنا في الثلث فقلت اهما ضرب في الاخر وحصلت خمسة واربعون وهي اقل
 عدد ينقسم عليهما وان كانا متساوين فالمطلوب هو الحاصل من ضرب احدها في الاخر كما اذا طلبنا اقل عدد ينقسم
 على سبعة وعشرة فهو سبعون لانها الحاصل من ضرب احدها في الاخر وهكذا العمل اذا اردت اقل عدد
 ينقسم على اعداد مختلفة فانك اذا عرفت العدد المنقسم على اثنين منها ثم عرفت العدد المنقسم عليها
 وعلى الثالث منها ثم القسمة عليها وعلى الرابع وهكذا فقد وجدت العدد المنقسم عليها جميعا كما
 اذا اردت معرفة اقل عدد ينقسم على ثلث واربع وخمسة وستة وثمان فالمنقسم على الثلث والاربعة
 اثنا عشر لانها متباينان والمنقسم عليها على الخمسة سبعون لانها ايضا متباينان والمنقسم عليها
 وعلى الستة ايضا ستون لانها متداخلان والمنقسم عليها وعلى الثمانية مائة وعشرون لانها متداخلة
 في الربع فانه وعشرون هو اقل عدد ينقسم على الاعداد المذكورة والكبير ضربان مفرد ومركب فالمفرد
 كالسدس والمركب كصا كنصف السدس وحر من خمسة عشر من ثلثه والمعطوف كالنصف

السدر مخرج الكسر وهو العدد المنسوب اليه المسئلة كالسدر مخرج ستة وخمسة عشر ومخرج المشا هو الحاصل
مخرج المضا اليه مخرج نصف السدر الحاصل ضرب اثنين مخرج النصف ستة مخرج السدر هو اثني
عشر ومخرج المعطوف هو العدد المنقسم على الخارج كالنصف السدر العشر فان مخرج الجميع ثلثون اذا عرفت
هذا فاذا ارثت مع فريضة سهم كل وارث من التركة فالسبب سهام كل وارث من الفريضة وحاله من
التركة بقا النسبة فما كان فهو نصيب كزوج وابوين اصل الفريضة ستة للزوج ثلث وهو
الفريضة فياخذ من التركة نصفها وللأم سهمان وهي ثلث الفريضة فياخذ لها ثلث التركة وللا
سهم فياخذ سدس التركة وان شئت قسمة التركة على الفريضة فاخرج القسمة ضربت في سهام
كل واحد فابالغ فهو نصيب مثلا التركة اربعة وعشرون والفريضة ستة كما تقدم تقسم التركة
على ستة اسم مخرج اربعة لكل سهم يضرب بالخارج وهو اربعة في سهام كل وارث فارتفع
نصيبه فاذا ضربت اربعة في ثلثة سهام الزوج حصل اثنا عشر فيكون للزوج اثنا عشر دينار
ويضرب اربعة في اثنين سهام الاب يكون ثمانية ودينارين ويضرب اربعة في واحد سهم الاب يكون
اربعة فيكون للاب اربعة ودينارين وهما طريق اخر وهو ان التركة اركان صحاح مخرج
العدد الذي يصح منه الفريضة ثم خذ حاصل لكل وارث واضربه في التركة فما حصل فاقسم على العدد الذي صح منه
الفريضة فاخرج فهو نصيب الوارث كزوج وابوين بنت والتركة عشرون دينارا اصل الفريضة اثنا عشر
للزوج ثلثة يضربها في اثنين يبلغ ستين تقسمها على اثني عشر فخرج خمسة فيكون للزوج خمسة ودينارين
وللاب ثمانية ودينارين في اثنين يبلغ اربعين تقسمها على اثني عشر فخرج ثلثة وثلث فيكون للاب ثلثة
ودينارين وثلث دينار وكذا الام وللبنت خمسة تضرب في اثنين يكون مائة تقسم على اثني عشر فخرج ثمانية
وثلث فيكون للبنت ثمانية ودينارين وثلث دينار وان كان فيها كسر فليسط التركة من حيث ذلك لكسر بان
يضرب مخرج ذلك الكسر التركة ثم يضيف الكسر المرتفع ويعمل ما علمت في الصحاح فما اجتمع او ارث
قسم على ذلك المخرج مثلا كانت التركة فيما فرضناه اولا عشري دينار ووضفنا فليسط التركة اية فيكون
احدا واربعين فاعمل كما علمت في الصحاح فاخرج لكل واحد من الورثة من العدد المبسوط فاقسم على
اثني عشر فاخرج نصيب الواحد فهو نصيب الواحد من الحسن الكريم ولو كان الكسر ثلثا قسمة التركة على
ثلثة وهكذا الى العشر بقسمه على عشر ولو كانت المسئلة عددا اصم فاقسم التركة عليه فان

بق ما لا يبلغ دينار فاقسطه فاربعة واقسم بق ما لا يبلغ قراطا فاقسطه حشا واقسم بق ما لا يبلغ حبة
فاقسطه اذات واقسمه فان بق ما لا يبلغ اربعة فاقسطه بالاجزاء وعليك بالتخفظ من الغلط فاجمع ما
يحصل للوارث فان ساوى لمجموع التركة فالقسيم صواب الا فلا

وفيه مقدمة وفضول اما المقدمة ففيها
مبحث القضاء سائق البصر الاجماع قال الله تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله اليك وقال الله تعالى ولا وربك
لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت يسلموا تسليما واذم من اعرض عن
الحكم وقد دعى اليه فقال الله تعالى واذ دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا يقولون سمعنا واطعنا واولئك هم المفلحون وبعث رسول الله صلى الله عليه وآله قاضيا الى اليمن وبعث على عبد الله العباس
قاضيا الى البصرة واجمع المسلمون كافة على مشروعية نص القضاء بين الناس بالحكم بينهم القضاء من فرض
الكفايات اذا قام به البعض سقط عن الباقي وان اخلاوة اجمع استحقوا باسمهم العقاب لافيه من القيام
بنظام العالم والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والانشاء للظلم قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا يقدر مؤمنة
ليس فيها من يخذل للضعيف حقته وللقوائد الحاصلة منه ثلثة والى والانبيا من قبله فكانوا يحكون
لامتهم وفي القضاء خطر عظيم وان لم يكن لم يجمع فيه الشرايط ودرجة القضاء باعالية وشروطه
صعبة جدا ولا يعرض له احد حتى يتق من نفسه بالقيام به وانما يتق بذلك اذا كان عارفا بالكتاب والسنة
ومنسوخه وعامه وخاصة ودينه واجابه ومحكمه ومتشابهه عارفا بالنسب وناسحا ومنسوخها عالما
مطلقا بتمام كلام العرب بصير الوجه الاعراب وعام من محارم الله واهلها في الدنيا متوفرا على الاعمال الصالحة
مجتنبيا للذنوب السيئات شديد الخبز من الهوى رصيا على التقوى هذه عبارة الشيخين وروى عن
النبي صلى الله عليه وآله انه قال من جعل قاضيا فقد دبح بغير سكين وعن امير المؤمنين ع القضاء اربعة ثلثة منهم في النار و
واحد في الجنة قاض في الباطل وهو لا يعلم انه باطل فهو في النار وقاض في الباطل وهو لا يعلم انه باطل وهو لا يعلم انه باطل
فهو في النار وقاض في الحق وهو لا يعلم انه حق فهو في النار وقاض في الحق وهو لا يعلم انه حق فهو في الجنة
وقال الصادق ع الحكم حكان حكم الله ثم وحكم الجاهلية فخطأ حكم الله عز وجل حكم اهل
الجاهلية ومن حكم بغير ما انزل الله عز وجل فقد بالله نعم وعنه ان قاض قضي بين اثنين

فاخطا سقط العدم من السماء وعرفنا قرة من حكم ودرهين فاحطوا كروغهم انهم انما قالوا بالقاض لعدا
يوم القيمة ثم شد ما تلقاه من الحسب بوان لم يكن قضائين اثنين ثم القضا قد يحجب الشخص ان يكون من اهل
جامعنا بشرابطه وليس هناك غير فقير على الامام نصبه ويحجب القبول ان لم يعلم الامام بحاله وجب عليه
ان ياتي الامام ويعرف نفسه لئلا يخطا اما لو كان هناك غير من جمع الشرائط فانه يحجب كل واحد منهم
على الكفاية على ما تقدم ولو عين الامام احدهم لعين وجب عليه وقال الشيخ الميسر لا يحجب ان لم يكن
له كفاية استحقاقه ان يثبته لما فيه من طلب الحق مباح على فعل طاعة وهو اول من طلبه على فعل مباح
وان كان ذلك كفاية فان كان مشهورا بالعلم معروفه بقصد الناس بسبقونه ويعلمون منه فاستحب
له الترتيب لان الترتيب ليس التعليم طاعة وعبارته مع السلامة وامرهم بالقضاء وان كان جاهل الذكر لا يعرف
علمه ولا يعلم فضله ولا منع الناس لعلم استحقاقه التولية ليدل على نفسه ويظهر فضله وسبع به
الناس ليس له بذلك المال على ذلك وما ذكرناه من اولا اقر بما للمجاهل بالاحكام الشرعية ياخذها
فانه يحرم عليه التولية وان كان له ما مونا وكذا العالم بالاحكام وطرفها القادر على استنباط المسائل من
مظاهرها اذا كان قاسقا ولا ينفذ احكام احدها في التولية والعقل وفيه حش
قد بينا استحباب تولي القضاء لمن يتق من نفسه القيام بشرابطه ومحجب على الكفاية واذ انما الامام
خو لا بد من قاض وجب عليه نصب قاض به فان سعه اهله البلد اثر اوصال ما لهم طلبا لاجابة
لاحتياج اهل كل البلد له حاكم لفصل قضائهم ولا يمكنهم المضى الى بلد الامام ومن عيونه ذلك فربما
شغل عليه ووجبا غفا وهم عند وعلا الامام البحث والسؤال لاهل المعرفة باحوال الناس لم يعرف
من يصلح للقضاء فان كوله رجل لا يعرفه لخصه بل من الامام القضاء في محله لشروطه التاضى
البلوغ والعقل والايمان والعدالة وطهارة المولد والعلم والذكورة والحرية على اشكال والبصر كذلك
والمعرفة بالكتابة على تردد فلا ينفذ القضاء للصبي وان كان مرا هقا ولا المجنون سواء كان جنونه
مطبعا او ادوارا ولا يعرف المومن انه ليس اهلا للامانة ولا للفاسق ذلك ايضا ولا لولد الزنا
لنقصه وعدم صلاحيته للامام وعدم قبول شهادته في الاشياء الحليلة ولغير العالم المستقل
لاهلية القوى البالغ يشبه الاجتهاد ويشترط في معرفة الاحكام العلم بسنة اشياء الكتاب
السنة والاجماع والاختلاف والقياس لنا العرب بالكتاب فيحتاج في معرفة الى عشر شيئا

الاعمال

لخاص العام والمختص والماضي والمآل والمنشأ به والمجل والمبين والناسخ والمنسوخ لا في الكتاب اجمع
بل في الايات المتعلقة بالاحكام دور سائر الاخبار ويتفرع لان يعرف منها ما يعرف من الكتاب وزيادة
معرفة التواتر والاحاد والمسند والمقطوع والصحيح والضعيف وحاج الى معرفة الجمع
عليه والمختلف فيه شرائط الاجماع واما القياس فقد اجمع علماءنا على انه لا يحد في الاحكام الا ما نص على فعله
فان في هذا النوع من القياس خلاف والا قرب عند العمل به فعل هذا يجب ان يكون عارفا بكيفية شرايطه
الاستنباط منه ويجب ان يعرف من النحو واللغة والتصرف ما يتعلق بالاحكام من الايات والاخبار الواردة
عن النبي والائمة المعصومين ويجب ان يعرف شرائط الاستدلال وكيفية تركيب البراهين والفرج وشرايطه و
لا يشترط ذلك البلوغ الى الغاية فان حضور تلك يتعدى اكثر الاحكام بل المعبر اصول الاحكام بحيث تذكر
من الاستنباط واستخراج ما يرد عليه من الفروع فان المسائل الفرعية فرعا عنها المجتهدون في كتبهم فلا
يكون شرط الاجتهاد وهل يتجزأ لاحتجادهام لا الا قرب نعم لما روى عن الصادق انه قال اياكم ان
يحاكم بعضكم بعضا الى اهل الجور ولكن انظروا الى رجل منكم يعلم شيئا من قضائنا فاجعلوا بينكم
فاني قد جعلته قاضيا فيحاكموا اليه نعم بشرط ان يكون عارفا بجميع ما وليه ولا يكفيه فتوى العلماء
لا ينفذ القضاء للمرأة والحدود وغيرها ولا للعبدان القضاء من المناصب الحليلة فلا يليق به
وحكم المدر والمكات المطلق وان ادى شيئا من مال الكتابة وتجهيز بعضه حكم القن وفيه نظر
اما الاعرف فالذي ذكره الشيخ انه لا ينفذ قضاؤه لعدم تميز بين المقر والمقر له وبالكه كاتبة بين
يديه وهو حسن وهل ينفذ قضا الامم فيه نظر يستأنس منه الحاجة الى الضبط الذي لا يتيسر بغير
الكتابة ومنه كون النمي في اول امره خاليا عن الكتابة وهو سبيل الحكم والا قرب لاشراط قوة المحرر في
النبى لا يحصل احد غير والا قرب بغيره القضاء لاخر من الاصم ينبغي ان يكون الحاكم قويا من غير
عنف ليا من غير ضعف لئلا يطمع القوى باطله ولا سامن بضعف من عدله حلهما يصير امرا بالامور
ذا فطنة وقادة لا تولي من عقله ضابطا صحيح السمع قوى البصر البصر عارفا بلغات اهل ولا يثبته شديدا
العفة كثير الورع بصيدا عن الطمع صادق اللغة ذاراي شديد ليس محار ولا عوف فقد روى
عن عظم انه فان لا ينبغي ان يكون القاضي قاضيا حتى يكون فيه خمس خصال عفيف حلیم عالم
بما كان قبله لينتشر دون الايب لا يخاف في الله لومة لائم ويجوز له ان يحضر الولاء لما

فيها من التزغيب كثر ولم يتمكن من الجميع ترك الجميع ولا تخصص احد بالحضور الا ان يكون احدها
ما يمنع كالمكر او يكون بعد اوله عيادة المرضى وشهادة الجنائز وبيان القادم وزيارة الاحزان
والصالحين لا يجوز الولاية الا من الامام المعصوم او من مرض اليه الامام ثم الامام انما
ظاهر كان ام التولية اليه ولا يجوز لغيره تولية احد القضا الا باذنه ولو استقضى اهل البلد
قاضيا وتحاكموا اليه ثم ينفذ الحكم ولم يثبت ولايته ولو تراخى خصمان لواحد من الرعية وترافعا
اليه فحكم بينهما الحكم وان كان غائبا فقد قضا البقية المأمون من فقهاء اهل البيت الجامع
لشرائط الفتوى لقول الصادق ع فاحبطوه قاضيا فان قد جعلته قاضيا فحاكموا اليه و
لا يجوز العود الى قضاء المحرر بعد البهم كان قاسما او بالمارواه عبد الله بن سنان ع اصحح من
الصادق ع قال انما موثوق من موثا في حصة الى قاض وسلمان جابر فنفقني عليه بغير علم الله ثم
فقد شركه في الامور في الصحيح عن ابي بصير الصادق ع انه قال انما رجل كان يدينه وبين اخر مارة في
حق فدعاه الى رجل من خواتم لحكم بينه وبينه فاني الا ان يرفعه الى هؤلاء بمنزلة الدين قال الله تعالى
الذين الذين يرمون انهم امنوا بما انزل من قبلنا من كتابنا فليكونوا الى الطاعة وقدموا ان يقرؤا به اذ لم
سعين للقضا فاذا كان ذاك كفاية حرم عليه اخذ الرزق على القضا لانه يورث فسادا واه عبد الله بن سنان
في الصحيح قال سئل ابو عبد الله ع من قاض من مهن ياخذ السلطان على القضا الرزق فقال اذا سمحت
وان لم يكن ذاك كفاية حازله اخذ الرزق على كذا رتبة المال للمصالح وهذا من اعطها وان لم يتغير عليه
القضا وكان من يجوز له القضا فان كان ذاك كفاية استحب له ترك اخذ الرزق وان اخذ جاز وان لم يكن
ذاك كفاية او لا وليس له اخذ الجعل من الخائمين سوا كان القضا سعا عليه او لا وسوا كان غنا او لا
وكذا لا يجوز للشاهد اخذ الاجرة على الشهادة محلا واداء وسوا عين او لا وسوا كان غنا او لا
كذا الموزن نعم يجوز للشاهد الموزن اذا كانا محنا حين اخذ الرزق من بيت المال وكذا لا يجوز للقضا
وكالت القاضي والمترحم وصاحب الديوان والحيث المال ومن كل الناس وزن ونيقيل ومعلم القرآن
والادب اخذ الرزق من بيت المال ما الرشوة فانها حرام اخذها وياثم الدافع اليها ان يوصل بها الى الحكم
بالباطل ولو يوصل الى الحق لم ياتم وياثم المترشي على التقديرين وعجب عليه دفع الرشوة الى صاحبها
سوا حكم له او عليه وتولفت ضمنها اما الهدية فان كانت عمن له عادة بقبول الهدية منه فلا بأس

الاحكام

الا ان يفعل ذلك لاجل الحكم فيجوز واركانت من عادته بالاهدا فالوجه تحريمها لانه كالرشوة اذا وجد
اشارة متساوية في الشرايط بخلاف الامام في نصيبها من اربابا وفي الفضيلة ولتفاوتها فيها بان
يكون احدها افضل من صاحبه او ازيد منه فالوجه وجوب تقديم الفاضل على المعصوم ومثل حوار يتقدم
المعصوم لان بعضه يغير نظر الامام بخلاف الرياسة العامة اذا اذن الامام له في الاستخفاف جاز وان
منعه لم يجر الاستتابة وان اطلق فان كان هناك امانة تدل على تسوية الاستتابة جازت ولا فلا كما
لواستعارة الولاية والعادة قاضيه بكرة الثواب فيها وعجزها الواحدة عليها ولاية القاضي تحريمها واستتابة
في الحكم بين الرجال خاصة لم يكن له الحكم بين النساء ولا بينهن وبين الرجال وبالعكس وكذا لو استتابة
القضا في الاموال دون النفوس وبالعكس لم يعم الولاية ولو استثنى شخص اخر ولايته سقطت عنه
يجوز نصيب اثنين في بلد واحد بان يحصى كل واحد منهما بطرف ولو اثبت لكل واحد منهما الاستقلال
في جميع البلد فالقرب الجواز ولو نصيبهما على ان يستقل احدهما دون الاخر لم يجر لكثرة الاختلاف في
الاجتهاد فهو في المبقاء لخصوصية لا يجوز توليته من لا يصلح للقضاء وان اقتصت المصلحة توليته
ففي القضا ولايته نظرا فيه المنع وتولية على من لا يرتضيه ليس بحجة لانه كان يشاركه فيما ينفذه فيكون
هو عدم الحكم في تلك الواقعة بالحقيقة اذا استخلف القاضي نابا شرط فيه ليشترط في القاضي من
بلوغ رتبة الاجتهاد الا ان يخصه بالنظر في الزكوة ونوعين الشهود وسماع البينة فالوجه ان يشترط
علم بما يحتاج اليه ذلك دون اشراط منصب الاجتهاد وليس له ان يشترط على النائب الحكم بخلاف اجتهاده
او بخلاف اعتقاده لا ينفذ حكم من لا يقبل شهادته على المحكوم عليه كولد على الوالد والعبد على المولى
والعدو على عدوه واران بالبينه لانه لا يستقضى في دقايق اداء الشهادة الرد بالقيمة وله
النساع ولو تولي التميم القضا فهل يقضى له فيه نظرا في شام كونه خصا في حقه كما في حق
نفسه ومن كان قاض فهو ولي الاثام اذا اذلة الامام قضاء بلد فان كان نابا لعبد الا ان لشع خير توليته
اليهم سيلا امام معه شاهدين واشهدا على نفسه بالتولية وكذا لو كان البلد قريبا ولم يستقص خبر
اما لو كان البلد قريبا يمكن استقاضه للحرية فان ثبت ولايته بالاشتهار والاستقاضه وكذا ثبت
بالاستقاضه النفس الملك المطلق والموت والنكاح والوقف والعق ولا يثبت الولاية بدون
هذين الشئين ولا يجزى اهل البلد قول قول المجرد عن احدهما وان شئت له الامارات المعينة

للظن اذا حشد القاضي ما يمنع الانعقاد الغزل وان لم يشهد الامام لعز كالجون والعشق والنسب ولو
جوز ثم افاق لم يعد ولا يند ولا ينز بالسهو السريع زواله مع تمكنه من ضبط ولو حكم من عرض له ما منع لم
ينفذ حكمه وان لم يغزله الامام ولو لم يجد به ما منع لكن رأى الامام تولية غير اولى وكان غزله مطلة
كان له غزله افتراضا لقرية الجواز لانه لا يثبت فتبع اختيار الموقوف لو حصلت رتبة عند الامام
من القاضي جاز له غزله وكفاه عليه الظن في ذلك وكل موضع يجوز له مع جواز ابقائه ههنا
بالغزل او توقف على سماعه الاقرب الثاني لما فيه من الضرر ولو كتب اليه اذا قرأت كتابي ههنا فانت
مغزول الغزل مع قرأته او الفراء عليه اذا مات الامام الغزل القضاء اجمع وهو قول الشيخ ولو مات
القاضي الاصل في الغزال ما ينظر واذا غزله الامام بعد سماع البينة ثم ورجب الاستعادة ولو
خرج من ولايته ثم عاد لم يرجع الى الاستعادة فاذا سوغ في بلد فقها في حال غيبة الامام وكل منهما
اهلية الفتوى والحكم كان الخيار للمدعى في رفعه لا منشا منها وكذا لو تعددوا ولو رضيا لفقهاء
واختلف الفقهاء فقد حكم الامم الازهد بما رواه داود بن الحصين عن الصادق في رجلين اتفقا
على عدلين جعلهما بينهما في حكم وقع بينهما في خلاف فرضا بالعدلين واختلف العدلان بينهما في قول
أما ماض الحكم فالينظر لفقهاء واعلمها باحادسا واورعها في تعدد حكمه ولا يلتفت للآخر وروى
بن الحصين عن محمد بن حنبل عن الصادق في رجلين اختلفا في احدتهما فاجلها فامض
يكونا الناظرين في حقهما فاختلغا فيما حكاهما وكلاهما اختلفا في حديثنا قال الحكم ما حكم اعدلهما وافقهما و
اصدقهما في الحديث واورعهما ولا يلتفت لما يحكم به الاخر قال قلت فايهما عدلان مرضيان عند اصحابنا
ليس بفاصل واحد منهما قال فقد ينظر ما كان روايتهما في ذلك الذي حكم الجمع عليه اصحابك فيؤخذ
به من حكاهما ويترك السائر الذي ليس بشهود عند اصحابك فان الجمع عليه لا يرفيه واما الامر بثلاثة
امر بن رشد وامر بن ثلثة محمد بن مشكل يرد حكمه لا الله تعالى قال رسول الله طال بين وجرام
من وشهادة بين ذلك ومن ترك الشهادة بحق من المحرمات وهلك من حيث لا يعلم قلت فان كانت
للمهران عنكم شهورين قد رويها التفت عنكم قال ينظر في افاق حكم الكتاب في السنة وخالف الفقه
اخذته قلت جعلت فداك وجها احد المحرمين موافقا للعامة والآخر مخالفا لها ما بالخير بن يؤخذ
قال بما يخالف العامة فان فيه الرشاد قلت جعلت فداك فان وافقها الخبران جميعا قال

تنظر للمصالح اليه الحكماء وبصايم لسرك ويؤخذ بالآخر فافق حكمهم وعصاهم الذين جميعا قال اذا
كذلك فارجعته اليه امان فان الوقوع عند الشهادة في الارز فيجوز لبيت القاضي اذا ورد الى البلد
ولا ينفذ احدا في بيت عن بن في ذلك البلد ليس له عن جواز ذلك البلد ويغير ما يحتاج الامر وليس
عن العامة في اهل الفضل والعدالة والصلاح وسائر ما يحتاج الامر في بعض المصالح في بعض ركعتين وليس
الدين التوقي والعصمة والامانة له ويعتبر بارتداد امر فلا مقدم عليكم قاضيا واجتمعا الفراء عهد في
وقد وبصر لا مزل الكد اعدله ويستحب ان يكون وسط البلد ليس في ورواه اهل البلد اذا اجتمعوا في العهد
اليهم سموا عهدهم ليوم يجلس في القضاء يستحب ان يجلس للقضاء في موضع بارز كرحبه او قضا ليسهل
الوصول اليه ان حكم في المسجد صلى فيه ركعتين عند دخوله تحية وتجلس بسند بر القبله ليكون وجهه
للخصومة وقيل يستقبل القبلة لقوله غير الجا لسما استقباله القبلة ولا يكره الحكم نادرا في المسجد
هل يكره دائما قيل لا لقضاء على جامع الكوفة ويكره ايجاد الحاج في وقت الحكم اذا حصل الحكم يستحب ان يكون
على اكل حال واعدا لها تجلس على الزاوية لا ينادى به المحرم ويكون عليه كنية وقام ولا يستقبل الاقباض المانع من التطويق
بالحجة الا الذين الخوف مع حجة الخصوم وله ان يسهل الخوف ويصبر عليه ويعز وانشى التفرع وان حصلت سهوات
ادى بقوله حكمت على بغير الحق وارشدت فله النادى بالعفو يستحب ان يجلس وهو حال الغضب والجمع الشديد والعطش
الفرح الشديد والحزن الكثير والحمم العظيمة والوجع المولود ومدافعة الاخيين والنفاق النعم فيكون اجمع فعليه
احضار اهل البيت واملح تقطيع الكراسي وقوى والحال هذه فقد حكم ان كان حقا لسواك اذا ورد البلدان
سدا او لاحدا في مد الحكم المغزول من المحرم والعصا المولود عنه وياخذ القوم الى اورد على حال الحكم لم يسأل
عن اهل السحر وسعت بعد ذلك اسم كل محسوس وسكت اسم غيره لم يسأل ما بال العاصي سطر امر المحسوس
يوم كذا فاذا كان يوم الموعود بركت الرباع بين يديه ثم احذر فعه ونظر لا اسم المحسوس وطلب جسمه فاذا حضر
اخرج المحسوس من السجن ونظر بينه وبين غريمه ولا يسأل الغريم عن سبب الحبس لان الظاهر ان الحاكم انما اخذ
لكن يسأل المحسوس عن ذلك فان قال حبسي هو بحق حال اما لحيته قال له الحاكم اخرج اليه والارز
الى السجن وان قال انا به خصم فارصد في اطلعه واركنه وكان الحق ما لا طلب من المحسوس البينة
بالاعسار وكذا لو عرف له مال وادعى وان لم يعرف له اصل مال ولو كانت الدعوى بالاطل
البينة من الغريم فان فقدتها احلف المحسوس على الاعسار واطلق فان اقام الغريم بينة فان له ما

افتقر لا تعينه فان صدقها طول الحق وان صدقه احتمل القول لان البينة شهدت بالملك من قبله
وعدم القول فيقصه الذين المال لان البينة شهدت بالملك لم لا عليه وعدم القول فيقصه الذين
من المال لان البينة شهدت لصاحب اليد بالملك فتضمنت شهادتها وجوب القضاء ولا يلزم من سقوط
الشهادة في حقه لانكاره سقوطها فيما تضمنته ولا بد منها في قراره لغيره ولو لم يظهر لغيره من غيرهم وقال
حبسه الحاكم ظلالا امتناع امره فان لم يظهر لغيرهم خصم اطلقه قال الشيخ بعد احواله وفي مدته
الاشاعة لا يحسن لا يطلق بل يرافق الاقرب لانه لا يبطال بكفيل بيده ولو ظهر خصم فادعى الحاكم حاسبه
حكم عليه وان لم يكن بعد بيده اطلقه بعد اطلاقه لانه لا خصم له ثم ليس لغيره الايمان والمجيبين و
المساكين ويعتد معهم ما يحسن تضمن اوصافا واسقاط ولا بد للويع التيم ورشد المجنون او ظهور خبا
اوصم مشاركان في الوصي فان الصغير المجنون لا يول لها والمساكين لا يتعين اخذهم فاذ حضر لوصي
عند فان كان الحاكم قبله او نفذ وصيته لم يعرفه لان الحاكم ما نفذ وصيته الا بعد معرفته بالصلابة
في الظاهر ولكن يراعيه فان سب ما له يعقوله ايضا اليخروا كان الاول لم ينفذ وصيته نظرا فان
كان امينا فورا اقره وان كان ضعيفا ضم اليه غيره وان كان فاسقا غلظه واستبد به غيره فان كان وصي
قد يصر في قرن التلف حال فسقه فان كان اهل التلف بالعين غافلين معينين وفقد التفقه فيهما
لان قبضوا حقوقهم وان كانوا غير معينين كالفقراء والمساكين قال الشيخ الطائفة لانه ليس له النظر
ويحتل عدم الصلابة اوصاله لا اهل ذلك ان عرف الوصية غير الموصى اليه بتفريقها والاقرى ما قاله
الشيخ اما الوصية مال الوقف على المحتسب والمشتد والمصالح من ليس له اهلية الحكم فانه يكون ضامنا
وان كان قد مر في وجهه اذ لم يكن الواقف ولا الحكم جعل له النظر فيه وينظر في اسرار الحكم وهم مررد
الحاكم النظر في امر الاطفال وحفظ اموالهم واموال المجانين ويفرقه الوصايا التي لم يعين ما وصي
والحافظون لاموال الناس ودبجة او مال يحول في ان كانوا صانحين لذلك او هم الاستدلال بهم ان سرورهم
اليهم غيرهم ثم ينظر في اللفظ والضوال التي تحت نظر الحاكم مدع ما يحسن بيعه وما يقتضيه المصلحة كاحتاج
نفقة مستوعبة ويحفظ ثمنها لا رايها ويحفظ مثل الايمان ولواهر عا رايها ليدفع اليهم ان ظهر
ينبغي للحاكم ان يحاضر اهل العلم وان يشهد حكم من سبق تغطيته منهم بحيث ان اخطا يزيله الضوا ويحاضرهم
في الامور المشبهة لتظهر الصواب بالبيان ولا يجوز له التقليد بل العادة في محاضرة العلماء استخراجه لادلة

والنظر في الحق بالاحتياط ولا يجوز له سؤا غير سؤا ظهر الحق وخلافه اولا وسؤا زمان الوقت اولا وكذلك ليس
للمفتي ان يفتي بالتقليد ولو اخطأ الحاكم فاتفق ائمنه كان عليه المال وينبغي ان يحضر مجلس مشهور للشيخ
بهم الحقوق ويثبت بهم الحجج حيث ان اقرع ثم شهدوا عليه وكذا ان حكم اشهدتهم بحكم ولو تعدى احد القراء
الصلوب عن الحق بربوب فان عاذ حرمه وان في التاريد به واذا اتضح له الحكم حكم وليست بان يرغمهما في
الصلح وان استنبه حتى يظهر الحق له ولا يحكم بدونه ولو صالحهما فيه رضا حاز وان لم يظهر له
الحق واذا اجتهد وطهر له الصواب وجب بحكم ما اذا اجتهد فان عجز عنه قبل الحكم حكم بما يغلب جهته اليه ولا يجوز
له ان يحكم بالاحتياط الاول لانه يعتقد بطلان حكم الحاكم لا يزيل الشك من صناعته فلو حكم بعد اوضح او بطلان فقد
حكم ظاهر الا باطنا ولو تعدى حلال وشهدا على اخر بطلان زوجه يبرق الحاكم بينهما لم يحرك احد الشاهدين
نكاحهما ولو ادعى رجل نكاح امرأة واقام شاهدي رور يشهدا لها بطلاق زوجها وهما يعلمان كنهها وبرورها
يحكم الحاكم بالطلاق لم يحل بهما ان يتزوج ولم يحل احد الشاهدين نكاحها واذا قام شاهدي رور بنكاح امرأة
وهو يعلم كنهها فعليه الحدان لم يعتقد الاباحة وهل يحل بهما ان يتزوج لغير الوجه ذلك وغيره لا يجوز للمحسب
في الوطى يجرم على المحسب ان يجرم غيره فاذ انا الزوج الظاهر جاز لاخر الوطى بكونه للحاكم ان يشري او يبيع
لنفسه او يحاكم بل ينبغي ان يولي غيره ذلك ولا ينبغي ان يكون الوكيل معروفا لانه يستجوبه ونجاسه فيكون مرسيا بعد
المشاورات ولا المشا ولم يجد من يمكنه جاز من غير كراهة وكذا يكره ان يترتب فو باعاهم للشهادة دون غيرهم
قبل يحرم ما في ذلك من المشقة والاستواء العدول في القول فلا تخصيص ينبغي للحاكم ان يحكم كما ساء وان يكون عا
بالغا مسلما عدلا بصيرا ويكره الواحد ان يتحد مترجمين ولا يكره الواحد ويشترط عدالتهما ويكره الاتيان وان يجازين
الرواية غير الرحمة لفظ الشهاد ولو كان القاصم وجب ان يتحد مستعاضا في اشرط العدد نظرا بشا من مسا وان لم يتر
يفعل من اللفظ كما ان المترجم يفعل معناه ومن وقع الفرق بينهما قال المستمع لومير اللفظ بعرف الخصم والحاضر و
علا المترجم لو كان الخصم اصم جاز العبد بجواز غفلة المحاضر فان شرطنا العدل فلا قرب عليه اشرط لفظ
الشهادة وان لم يشترط فلا بد من اشرط الشهاد لانه ليس له سلك الرواية اذ شرطنا الرواية العدد المستمع
فلا بد من جلين واركنت الخصم في مال وكذا في الشهادة الوكالة بالمال لان المشهود عليه ليس بمال في نفسه
المعراج المشتمل على المال في وظائف الحكم وفيه محنا اذا دخل الخصم على يده الكلام و
والسلوك والجلوس والنظر والاصفا والعد في الحكم وانما يجب التسليم في السلام والكفر ولو كان

احدهما مستلما جاز ان يكون الذي قاما والمسلم قاعدا او اعلم من لا يصح احد الخصمين الا ومعه الآخر ولا يجوز ان يقتر
احد الخصمين في قضية الخصم مثل ان يري الا فرافقة انكاره والي من فليقنه او النكول فيجزيه على اليمن او يحبس
من الشاهد بالتوقف في حصة الشهود او يكون مقاما على الشهادته عنها او يامر احد الخصمين بالكلام لانه سبب
لسد باب المنازعة ولو سكت الخصم المستحق ان يقول لها تكلم اولئك المدعى في امرتين يقول ذلك
ولا يواجه بالخطا ما هو عليه في الحكم ان السبب اسما او اطلاقا اذا ورد الخصم من بين الاول
فالاول فان وردا جميعا اخرج بينهما فاذا خرجت القرعة لخصمين حكم بينهما فان حكم بين شخصي وحكم
فقال دعوا اخرى مع هذا الخصم او مع غيره لم يسمع منه ويقال له اجلس حتى اذا لم يبق احد الحاضرين
تطرت في دعوان الاخرى فاذا فرغ الكل فقال الاخر بعد فصل حصولة دعوى اخرى لم يسمع من حجة
يسمع دعوى الثانية لم يسمع دعواه وادعى المدعى عليه على المدعى حكم بينهما لانا انما مقبلة الاول فالاول فادعى
لا المدعى عليه ان تقدم الثاني فادعى المدعى الاول والمدعى عليه الاول حكم بينهما ولو كثر الوردون دفعوا كسائرهم
رقاع ووضعها بين يديه واخذ رقعة فبنظره امسح بها وحكم ولو حضر مسافرون ويقفون فيها سوا ما لم يضر
المسافرون فيقعدون ولو قطع المدعى عليه دعوى المدعى بدعوى لم يسمع حتى يتيقن الحكم ثم يستأنف الدعوى
اذا حضر الخصم لسبق احد ما بالدعوى ثم ادعى الاخر اسكن الحكم حتى يتيقن الحكم مع المدعى ولو ادعى معا
واحدة سمع من الذي عن غير صاحبه لو ادعى على المخر والمدرس الحكم بالسبق فان تساوا وافرغ الا اذا تبا
يطلب منه من العلم غير واجب لانه لا اختيار الامام بغيره يعلم مطلقا واما غير من القضاء فان ذلك لا يحق
الناس في اقوى القضاء بالعلم ايضا حق الله تعالى ولا يجوز ان يحكم بالنظر الذي لا يستند اليه ولا
يشترط في العلم حصوله في زمان ولا في مكان ولا يثبت بل يحكم به كيف حصل ولو راي الحاكم خطه اى قضت
على فلا يرد ذلك لم يجز له امضاؤه الا ان يذكر الواقعة محروما وكذا الشهادة وان علم انه لا ترور عليه
ولو فسخ الشهادة وحفظ المكتوب عنه وامن الزويم بجزله الا في ما لم يذكر الشهادة امارا واية الا ما رتب
فانه لا يعتد فيه لجر الخطا ان امكن التحريف لكن ان صح النسخة وجعلها بنفسه وامن التغيير فلا قرب
تواز الرواية في كل موطن يجوز للحاكم الحكم فيها فانه يجوز ان يحكم من غير حضور شاهد يشهد الحكم اذا يقن
علم الحاكم بالدعوى البينة فان عرف منها الحكم وان عرف الفسق المخرج وان جهلها الا برحمتها وطلب التركة وان
عرف اسلام الشاهدين ولا يجوز له التعديل في الشهادتين على ما يحكم الا بعد خبر الباطنة بحال الشاهد

ولو حكم الظاهر بالعدالة ثم تبين وقت الحكم نقص ولو لم يعرف الحاكم العدالة فالتمس المدعى حمل المنكر لشهادتها
قال الشيخ انه لا يقيم البينة بما ادعاه ولا يثبت ما فيه من تحمل العقوبة قبل ثبوت السبب ليقول السوال عن
الركبة سرافانه العد من اليهم محوزان توسل الشاهد في الاسئلة والعرف في المكي بحسب الحال ثم لشانه القاضي
المركب ظاهر في امره وينبغي ان يكون للقاضي جماعة من المكيين اختيارا ليعرفون الاسرار وخواتمه فلو سكت
الخصم وجب على القاضي طلبه لان يعلم بعد انبائها فالأقرب للحكم عليه لا عرف بالعدالة بغير القاضى ان يعرف المركب
الشاهدين والخصم يجوز معرفته بعداوة بينهما وهل يشترط اعلانه بقدر المال فالأقرب له ليس لانه اذا كان
في السير كان في الحليل الاعلان اختاره الشيخ من ان ولد الزنا يقبل شهادته في السير المال مع فرض عدالة
لا بد للمركب من الخبرة بالباطنة والمعرفة والمقاومة بحال الشاهدين حتى يسوغ له تركه وتبش
مطلقه فلا تحت ذكر السبب بان سبب العدالة لا يحصر في سبب الجرح لوقوف الحلال فيه ولا يقتصر في
بعدم المعرفة بل يكفي العلم لسبب العتيق ولو اسند السبب الزنا والوطاء يكن عدلا ويحيط المركب ان يقول
اشهد انه عدل مقبول الشهادة او هو عدل وعلى فان العدل قد لا يقبل شهادته لغفلته ولا يكتفى ان
يقول لا اعلم منه الخير ويقبل ركبة الاب له وبالعكس هل يقبل جرح الولد للولد الا قرب لعدم
ليس للشاهد ان يشهد ما يخرج الا بعد المشاهدة لسبب الفسق وان يشع ذلك من الناس شيئا
مرحبا للعلم ولا يكتفى الظن في ذلك وان كثر المحزون اما العدالة فيكون فيها غلبة الظن انتقاء سبب الجرح
المستند لا تاكد الصحة وكثرة اطلاقه والمعاملة ومع ثبوت العدالة يحكم بالاشهاد عليها ان يظهر المنة
وقيل ان حصة يد يمكن بغير فيها جرح الجرح عنه ولا تقدير للعدا بل بحسب ما يراه الحاكم لو اختلف الشهود
في الجرح والتعديل حكم ما يخرج لا سببه قد يخفى عن الاخرين وتعارضت البينان فيها قال في الخلاف
يقف الحاكم عن الحكم ولو شهد عدل الجرح واخران بالتعديل حكم بالعدالة وله التوقف مع الرسة اذا عدله المكون
فللقاضى التوقف اذا ترددت سمع الفسق لانه محل الرسة ويجوز لحاكم الفرق للشهود خصوص مع الرسة واذا
كان الشاهد فله الامر على كل واحد وهو ان يقول اعرف عدلها ولا يلزم التفصيل وليس للقاضي
استناده لكن بحيث عنجهت اخر فلوا خبر الشاهد وجب القاضي ولم يزل الرسة وجب القضاء وليس له القضاء
مع الرسة قبل الجرح صنعت المركب كصفا المشهود وينبغي ان العلم بالجرح والتعديل والخبرة
الباطنة بحال الشاهد ولا بد من الذكورة والعدد وينبغي ان يكون المركب صاحب عفة ونزاهة ذاعقل

واقربا من النفقة لئلا يطعن في الشهود ولا يكون من اهل الأهواء العصبية تملأ من رافعه عما
خالقه واذا شهد عند الحاكم بالعدالة فله ان يقبل الشهادة من غير كشف ولا سؤال ولو اقام المدعى عليه
بينة ان هذين الشاهدين شهدا بهذا الحق عند حاكم فرد شهادتهما وضمتهما بطلت شهادتهما وسقطت
لحاكم ان يسيال عن شهوده كل وقف لان الرجل ينتقل من حال الى حال ولا يقبل شهادة المتوسمين وهو
ان يحضر مسافرا شاهدا عند الحاكم ولا يعرفها وعليها سيما الخبر ليس للحاكم الثالث سماع المغرور
لو ادعى المحكوم عليه ان المغرور حكم عليه بطل وجب النظر فيه وكذا لو ثبت عند ما يبطل حكم الاول بطله عرف
في ذلك بين حقوقه وبين حقوق الناس لو قضى الاول على غريم بضمان مال وامر بحبس محضره الثالث نظر في كان
الحكم موافقا للحق انقضه ولا بطله سوا استندت في الحكم لادليل قطع او اجتهادى كذا حكم به الاول بطله
لثالث بطلانه فانه ينقضه ولذا لو كان للخطا في حكم نفسه لعصبه استأنف الحكم بالصوت ولو كانت
القاضي لا يصلح للقضا بعصب احكامه اجمع سواء أصاب عنها او اخطأ لوقال المعروف لعله انزل
كتبت قضيت بفلان لم يقبل قوله ولو قال قبل العزل فلان لم يكن بينة لانه اهل الافشاء في الحال ما
لو شهد عدلان بعد العزل على قضائه بفلان ولو كان هو احد العدلين لم يقبل انه قال اشهد اني قضيت
لوقال اشهد ان قاضيا قضى ففني نظر لو ادعى رجل على المغرور انه اخذ منه رشوة دفعنا لا القاضي
المنصوب وحكم انهما ولو ادعى انه اخذ منه المال بشهادة فاسقين فكذلك فان حضر واعترف الزم
المال وان قال لم احكم الا بشهادة عدلين قال الشيخ بطل منه البينة لا عرفه بطل المال وادعاء المثل نعمان
وفينظر لان النظم للحكام بذل الجهد والاستظهار في الاحكام فيكون القول قوله مع اليقين لادعائه الاول
ادعى محرد الحكم دون اخذ المال فالوجه انه كالاول ولو ادعى الامير انه اخذ شيا اجرة لم يقبل تصديق العزل
له لكن يطالب بالزيادة عن اجرة المثل والاقر انه لا يحلف على قدر اجرة المثل ولو ادعى على الشاهدين
انهما شهدا عليه بدون احصاء الحكم فان اعترفوا الرهسهما وان انكروا اقام المدعى عليه على الزمهما
بذلك فذلك وان نعم بنبه في اخلاصهما نظر بنبش من كونهما منكرا وعلى المنكر اليقين ومن شرط
الدعوى في الشهادة فيما منع ذلك من ادعاء الشهادة الاول اقوى اذا استعدى رجل على الآخر لا الحكم لانه
اربعه وليس يدعى خصمه مع حضوريه وان لم يحضر الدعوى سواء علم بينهما معاملة او لا وسواء كان
المستعد من معامل المستعد عليه او لا ولو كان المستعد عليه امرأه برز فكالرجل واركانت

عند امرت بالتوكيل فان توجهت اليه عليها الحاكم امينا معه شاهدا فاستخلفها وان اقرت شهدا عليها
وبجواز سعت الحاكم الى منزلها من يقضي بينهما فان اعترف للمدعى انهما خصم كل منهما وان انكرت طلبا شاهد
من النساء ليشهدا انهما المدعى عليه ثم حكم بينهما من وراء الستر لم يكن الخفت حلا واخرجت من
وراء الستر ان كان المدعى عليه نيا في غير لاسم لم يكن له ان يعد عليه له الحكم عليه وان كان في ولاية له بطل حليفه
اثبت الحق عند وكتب لحليفه ولم يحضر وان لم يكن هنا بينة انقضه لا حليفه بنبه برخصه وان لم يكن
له خليفة وكان فيه من يصلح للقضا اذن له في الحكم بينهما وان لم يكن له فيه من يصلح للقضا طول تجرير الدعوى
لا خيال ارباعا ليس بخوفا لسفعة الحار فيلزم المشقة بالاحضار لغير حق بخلاف الحاضر في البلد فاذا حرر
الدعوى طلب خصم بعد المشا اقرت لو كان حاضر واحضر رسول الحاكم ينشأ انه لم يحضر حتم على بابه وجمع اهل
محلته واشهد هم على اعذاره فان لم يحضر وسال المدعى حتم على بابه ختمها فان لم يحضر حكم عليه كما يحكم على العال ولو
ادعى احد العري على الفاض فان كان هناك امام رافعه اليه ان لم يكن وكان في ولايته رافعه فاضى ذلك
السعة وان كان في ولايته رافعه لحليفه فيبلغ الحاكم ان يفرق بين الشهود وليست في قوة له او في موضع الره
اما اذا كان الشهود من اهل الفصل والبصرة فانه يكره للحاكم ذلك ولا يجوز له ان يسمع الشاهدين بداخله في
التلفظ بالشهادة او يتعقبه بل يصير على بنبش الشها فان بلغتم او تردد ولم يجر له ترغيب في الشها
ولا ترهيد عنها وكذا يجر عليه منع الغريم من الاقرار بخوارى ومخوثر حق الله كما قال رسول الله للماعز لعنك فيها
لعنك لساها وهو يوزن بكفة عن الاقرار ومنعه عنه له وعظ الشاهد عن الره لونه الفالحم فشهد
عدلان انه قضى في القبول نظر بنبش من كان رجلا لا العلم لانه يرجع لا فعله فلا يقبل فيه الظن كالشهادة ولو
سأله فشهد عدلان انه ولد شهيد ومن قول هذه الشها ولو شهدا عند غيره فكذلك عند ولو شهدا على الحكم
عند غير انقضه ان لم ينكر ولم يكن بينهما اما في الرواية فيجوز مع نسب المروي عنه كما نقل عن بعضهم انه كان يقول
حله بنى فلان غم ولو ادعى انسان على قاض انك قضيت في فلان لم يكن له رفعه الى قاض اخر ولا توجه عليه
اليه كاشهاد اذ انكر الشها اذا اعترف الغريم فقال للمقر له الحكم اشهد على اقرار شاهدين لو لم ذلك
لا حائل لنسب لو ثبت عند منكول المدعى عليه ومن المدعى ان الشها نفسه لم يثبت عند بنبه
فسأله الاشهاد اخل الزم ولا شفا الحكم على تعدل البينة وعدا والحقنة ولو حلف المنكر وسال الحاكم
الاشهاد على اخر وجده عن العمد لانه في جميع ذلك لو سئل الكنا اخل الزم لانه وثيقه فهو لا شهاد او

هو مدرك للشاهد وعنده اولا اعتبار بالخط وانما المرجع لا الذكر واذا كنت صورته الواقعة ذكر الوافق لاسما
 الخصم وحلاهما ان لم يعرفا رساله صاحب الحق الحاكم ان الحكم بما ثبت في المحضر الذي نسخ في صورته الواقعة له الحكم
 وانفاره فيفعل حكته له به او الرتبة الحق وانفذ الحكم به فان طالبه ان يشهد له على حكم لزم ويجمع محام كل
 اسبوع ووثاقه في اخنا ويكتب عليه اسبوع كذا ويجعل محاضر الشهود في كين يكت عليه محاضرته كذا
 ثم يجمع بالسنة فيكتب عليه قضاياسنة كذا ليكون اخراج ما يحتاج اليه اسهل عند طلبه ويكتب نسخة
 يد المدعى بحيث يوجد احدهما الوصية الاخرى فيبين للحاكم اطلاق عن الكاذب من بيت المال وان لم يكن هناك
 فضل احضر الملتزم ولا يجب للحاكم دفع الفراس من خاصة ومع حضور الكاذب على الحاكم الكتابة ليسب
 للخصم الجلوس بين يدي ولو كانا قامين بين يديه حاز وليس له ان يجلس احدهما دون الاخر مع تساويهما في
 الاسلام والكفر في كيفية الحكم وفيه حجة الدعوى ان كانت بوصية او اقرار سمعت وان
 كانت مجبولة وراكنت في غيرها قال الشيخ لا يسمع الا من يسمع فيلزم محمول لا يسمع لان الحاكم ليس له
 عليه ان اعترف به الزم ولا يمكن ان يلزم بالجمهور وفيه نظر وعمله ان كانت الدعوى انما انا اقتر لا ذكر
 للجنس النوع والقدر فيقول عشرة دنانير مضرة صحاحا مثلا وان كانت من العوض الثلثة فطلها بالحقا
 ولا يحتاج لذكر القيمة وان لم يكن مثليا وجب ذكر القيمة ولو كان المدعى بالغافا كان مثليا ادعى مثليه
 ضبطه بالوصف وان لم يكن مثليا ادعى القيمة لانها محسنة فان ادعى حاله ارش معلوم صح ذكره لرح
 ان لم يذكر الارش وان لم يكن مقيدا وجب ذكر الارش ولو ادعى على ارمه دينا لم يسمع يكره موت ابنه وان تبت
 شيئا يدور به بقدر الدين ولو كان فيه وفا للنقض كالعقد ولو جعل المدعى تحرير الدعوى فهل للقاضي نفسه
 في نظر اقراره الجواز لا ينفذ للدعوى وهل يشترط ايراد الدعوى بصور الجرم او يكفي قوله اظن او اتوهم في نظر اقراره لبيانها
 لم يكن له الحلف بالبر ولا مع اقامه شاهد بل يحيا لسياسة الخصم على وجهه ويحتمل توقف ذلك على الناس لانه
 حقه فينقض المطالبة والاول اقرب لان شاهد الحال يدل عليه فان احضاره والدعوى انما يراى ليس
 للحاكم الغريم فيقضي لخصمه ما يقول فما يدعيه او ما عندك في ان اقراره الحق وان لم يقل الحاكم قضيت فلا
 البينة لانها يتعلق باجتهاد الحاكم وليس للحاكم ان يحكم عليه لا بمسئلة المدعى لانه حقه فينقض استيفاءه على مطلبه
 محتمل ان يحكم عليه من غير مسئلة اما لو كان المدعى جاهلا بمطالبة الحاكم فان الحاكم يحكم عليه او يثبت على ذلك
 ليضع حقه بجعله قبل المطالبة كيفية الحكم ان يقول الحاكم قد الرمتك ذلك او قضيت عليه واخرج

اذا امر المدعى بوجه
 فلما حكم

ماله او ادفع اليه اطلب المدعى ان يكتب لاكم كتبه ان كان يعرفه بنسبه او شهد عنه شاهدا عدلان بالنسبة ولو شهد عليه
 بالحلقة جاز وان لم يعرف النسبة ان استوفى الخو من المحكوم عليه فقال الحاكم انك في محضر القضاة الخو ليد مطالبين
 الخصم من اخرى في موضع اخر فاجوب جانب ولو قال اني اذكر انك في محضر القضاة الخو ليد مطالبين
 مذكرا ولا خاف خروج العوض مستحفا فيعود ما لكه وكذا كل من له كتاب يدس فاسقواه او عقار ما به لم يلزم دفع
 الكتاب لو ادعى المقر اعسافا رصده غريم او ثبت بالبينة او عرف حاله انظر حتى يوم في رواية ليلام لا غرامة
 ليستعملوه او يوجوه وان حمل حاله على الحاكم عنه ثم ان عرف له اصل مال او كانت الدعوى بالاحبس حتى ثبت
 اعسافا وان لم يعرف له اصل ماله ولا كانت الدعوى بالاف لقول قوله مع اليقين ان انكر الخصم وقال الحق للمدعى على
 فان كان المدعى عارفا بانه موضع المطالبة بالسكنى الحاكم بين السكون وبين قوله البينة وان كان جاهلا
 قال له الحكم ذلك فارق لا يثبت له الحاكم عنه رساله الاحلاف احلفه الحاكم وليس له ان يستخلف
 قبل مسئلة المدعى لانه حقه فليس استيفاءه من غير مطالبة مستحقة بار حلفه الحاكم قبل طلب المدعى او يدير الخصم
 فحلف دفعه عليه لانه عاودها الحاكم مع مطالبة المدعى بها وان امسك المدعى عن احلاف المنكر ثم اراد احلا
 بالدعوى لنفسه جاز لانه لم يستطع حقه منها وانما اخرها وان قال ابر انك من هذه البين سقط حقه منها في هذه
 الدعوى ولا يثبت الدعوى لان حق لا يسقط بالا بر من اليقين فان استأنف الدعوى وانكر الخصم فله احلاف
 لان هذه دعوى مغايرة للي ابراه من اليقين فيها وان حلف سقط الدعوى ولم يكن للمدعى احلاف غيرها في هذا
 المجلس لا في غيره وكذا لو ابراه من الحق الذي ادعاه اذا حلف المنكر عند الحاكم بسؤال المدعى سقطت الدعوى
 عنه فان عاوده المطالبة اثم ولم يسمع دعواه ولو ظفر الغريم بما لم يحل له اخذ شي ولو اقام بدينه لم
 يسمع وقبل يعمل بها ما لم يشتر المنكر سقوط الحق باليمين قبل ان يبينه سمعت المروي الاول ولو اقام بعد احلاف
 شاهدا واحدا وبدل اليقين معه لم يكن له ذلك نعم لو اكد الحالف فيه جاز مطالبة حلفه بما يحل له
 مع امتناع التسليم ولو ادعى صاحب الحق ان الحالف اكد بنفسه فانكر كانت دعوى مسموعة مطالب فيها
 بالبينة والمنكر باليمين لو امتنع المنكر من اليقين بعد طلب المدعى وتوجهها عليه فلم يحلف ورد اليقين
 على المدعى لزم المدعى الحلف فان حلف ثبت حقه وان نكل المنكر فلم يحلف ولم يرد اليقين قال له الحاكم
 ان حلفت ولا جعلت لك باكل اد استظهرها لا وجوبا فان حلف برى وان رد فذلك وان رد
 على النكول قبل يقضي عليه بالنكول وقيل يرد اليقين على المدعى فان حلف ثبت حقه وان امتنع سقط

وهو الأقوى ولو ثبت المنكر اليقين بعد النكول يلتفت إليه لوقال المدعى عند سؤال الحاكم له الكذب بنية فقال
لبيته حاز الحاكم أن يقول له أحضرها فإذا حضرته لم يسألها الحاكم عن شيء ما لم يلتفت المدعى ومع الإقام بحكم
سؤال المدعى أن عرف العدالة وبعد أن يسأل المنكر عن الجرح فإن قال نعم وسال الانتظار انظر تلك أيا فان
أقام بنية الجرح سقطت البينة وعاد المنازلة وإن تعذر الجرح حكم بعد سؤال المدعى ولا يستخلف المدعى
مع البينة إلا أن يكون لشهادة على ميت فليست تخلف على بقا الحق في ذمته استظهارا وأقرب التصريح
والجئون والغائب ويدفع الحاكم من مال الغائب قبل الحق بعد التكفل للقابض ولو قال المدعى
بنيته وهي غايية خير الحاكم بين الصلة حتى يحضر وبين أحلاف الغريم ولو سال حبسه أو كفلا حتى يحضر
بنيته لم يلزمه إجابته ولو أقام المدعى البينة ولم يثبت عدالتها وسال حبس غريمه أو مطالبت بكفيل
حتى يثبت عدالتها لم يكن له ذلك أما لو أقام شاهدا واحدا أو دس عدالتها وكان الحق لا يثبت إلا
بشاهدين له حبس الغريم ولو كان نثبت شاهد وعين ثم سأل ذلك قال الشيخ يجب إليه لأنه يمكنه
اثبات حقه باليمين وليس يجب له الزام حتى يثبت موجه ولو أقام المدعى شاهدا واحدا ورضي
المنكر استخلف فإن عاد أحلاف المنكر بدل اليمين احتل إجابته لذلك وعدمها لوم يقر الخصم ولم يكره
سكت فإن كان لا من طرش أو خرس أو وصل الحاكم لا مفرقة جوابه بالإشادة المصيدة لليقين فإن أفقر
للمترحم وجب امتياز عدل وإن كان فاعاد حبس حتى يحدث وقيل يقهر على الجواب وقيل بل يقول الحاكم أما
أن يحلف أمان أن جعلت ناكلا وأمرد اليمين على المدعى فإن أصر رد الحاكم اليمين على المدعى والأول أولى
في القضاء على الغائب فيه حيث يقع على الغائب من مجلس
الحكم مطلقا سواء كان مضافا أو حاضرا وقيل يعيد للمنازعة حضور من مجلس الحكم سواء كان للقاضي أو وكيل أو شفيع أو لم يكن لا بد وأن
يكون الدعوى على الغائب معلومة باليمين المأقودة وإن يكون محض بان يقول للمطالبة ولا يكفي قوله عليه كذا ولا بد أن
يكون معه بنية ويدعى جود الغائب فلو أقر أنه معتزم ليسمع بنية لأحد المألول لم ينعز جوده احتل السماع وعذر لو
اشترى شيئا خرج مستحقا والبائع غائب مقبلة وإن لم يدع الجحد فبنيان الأقوى وجوب أحلاف المدعى في
القضاء مع البينة على بقا الحق وعدم الإبراء والاستيفاء ولا يجب التعرض في اليمين لصعد الشهود ولو ادعى
وكيله على الغائب عمن وليس له الحق ولو ادعى وكيل القاض على الحاضر فقال أراي موكلا القاض وسأل عليه
لم ينفعه وليس له المال ثم ثبت الإبراء ويصير للأحلاف القاض وسأل إليه والأدلى بعد استيناء

الحقوق بالوكلاء مع الغيبة ويحمل الوقوف لا مكان الأداء إنما يقضي على القاض في حقوق الناس كالديون العقود
والأرش في القضاة ما حقوق الله تعالى كالحد في الزنا والمواطة وشبههما فلا ولو اشتل الحكم على الحقيقتين قضى
بالحققتين بالناس كغير المال في الشهود دون القطع فيها ولحاكم أن ينص في المال الحاضر لليمين القاض عن ولايته وله
نصيب قسم في ذلك المال إذا سمع البينة محض القاض قبل الحكم عرف الحاكم الدعوى والبينة والعدالة فإن
اعترف حكم عليه بغيره وإن ادعى القضاء أو الإبراء أو الجرح أجل ثلثة أيام للمال بالبينة وعلى ذلك فإن أقام
البينة والأحكام وإن حضر بعد الحكم فإن اعترف الزم وإن أقام بنية بالقضاء والإبراء برى وإن جرح
الشهود لم يسمع منه بنية معتدا وهو أن المسوكان موجودا حال الحكم أو قبل الجوار تحدره بعد إذا أقر
الحاكم عليه أنه هو المشهود عليه الزم وإن أنكر وكانت الشهادتان موصفتين بالمشاركة فيه عاليا فالقول قول المدعى
اليمين لأن يقسم المدعى البينة الغريم وإن كان الوصف ما يميز المشاركة فيه لم يلتفت للمأكر ولو ادعى
أنه البلد من لشاركه في الوصف أو في الاسم والنسب كلف بيانه فإن كان حيا كلف أحضا وسال فإن اعترف أنه
أمر الغريم الزم وأطلف الأول وإن أنكر وقف الحكم حتى تظهر أبا بان محضر الشهود ويشهدون على العين أو بان
بذكره من للاحدا يقيمها عن حمله وإن كان المسوكان مسافان ذلك الحال ما بقيام عهد موثرة عن الواقعة
أو عن الغريم الزم الأول وإن اشتهبه آخر الحكم حتى يظهر المحكوم به إذا كان غائبا فإن كان دنايته بالقد
والحبس وإن كان عقار أمه بالحد أو ما عداها من الأقسمة والرفق والحيوان احتل الحكم على غيبة بعد
تميزه بالصقا النادرة الاشتراك خصوصا إذا اعتبر إجماعها كالحكومة عليه واحتل بقول الحكم بالقسمة فلا يحجب
الصقا واحتل عدم الحكم بل يسمع البينة ويكتفي بالقاض الآخر ليسلم الموضوع إلى المحل للبلد الشهود ليعينوا
بالإشادة ولا يحبس على سيد العبد بل تكليف المدعى احضاره الشهود وإما العين فإن تعذر احضارهم
لم يحجب محل العبد بل يسمع ولا يتعد على من محله ولو رأى الحاكم ذلك صلا حازا فإن تلف العبد قبل الوصول
أو بعده ولم يثبت ادعاء ضمن المدعى قيمة العبد استروا إذا حمله الحاكم للمصلحة الزم الغريم تكفيل لياخذ العبد من
صاحب اليد وبالقيمة فترس بها أرثت ملكه وفيه لو كان المحكوم عليه العبد حاضرا إلا أن المدعى عليه لم يحضر مجلس
الحكم طوليا حضرا بعد قيام المحجة بالصفة وإن عرف القاض العبد حكم بعله من دون الاحتضار وإن أنكر
وجود مثل هذا العبد يد طول المدعى عليه البينة أنه في يد فإن قام أو حلف بعد النكول حبس على محض
أو يكلف ألفا إذا حضر أعاد الشهود الشهادة على العين ولو حلف المنكر أنه ليس في يد هذا العبد الموصوف

ولا بد من طلب الدعوى ولو شهدت البينة ان العبد المذكور في ذلك ثبت الحكم ولا حاجة الى الوصف
اجمع علما وانما على انه لا اعتبار بذكر قاض ولا يجوز العمل به اما اذا حكم الحاكم وشهد حكم عدلان وحضر
الخصم وكيفية الحكم واشهد بها على حكمة ثم اقام البينة عند حكم اخر ثبت ذلك الحكم عند المشهود عنده
وانفذ الثاني ما ثبت عنده الا انه حكم بحصة الحكم في نفس الامر وانما عصي ما حكم الاول ليقطع الخصم
وان لم يحضر الشاهدان الحكومة بل حكى القاضي لهما واشهد بها على حكمة ففي القول نظر وكذا الاشكال لو
احترس الحاكم حاكما اخر بانه ثبت عند كذا وان حكم به ما لو اخر انه ثبت عند ولم يحضر بالحكم فانه لا يتقدم
قطعا ولا اعتبارا بالكتابة سواء كان الكتاب محمولا او لا ولو تغيرت حال الاول بموت او عزل لم يقيح ذلك
في العمل بحكمه اما لو تغيرت بفسق عدلان فكتب صورة الحكم لا اخر فتغيرت حال الثاني لم يبطل حكم الاول
جاز لكل من ثبت عنده حكم بشهادة الشاهدين انقادا حكم به ولو شهدت الشاهدين ان ينفصل الحكم
بخلاف ما في الكتاب جاز لانه لا غير ما لكتاب بعمر لو حشد للقاضي الثاني توقف في الحكم ولو قال
القاضي اشهد بان ما في هذا الكتاب خطي لم يكتف ذلك لوقا اما في الكتاب حكمي نعم لوقاه عليها و
فصل لهما ما فيه فحضر الخصم جاز لهما الشهادة فيكون المخرج ما علمه لاما في الكتاب وقال
المقر اشهد على ما في الفتالة فاما علم به ففي الاكتفاء به نظر فان قلنا به فلا بد وان حفظه لاش
القبالة او ما فيها واذا كتب الاول فليذكر في الكتاب اسم المحكوم عليه واسم ابية وجهه وعليه
يتميز عن غيره فان انكر الماخوذ كونه مسمى بذلك الاسم حلف وانصرف القضاء عنه وان كل ملف
المدعى وتوجه الحكم عليه ولو لم يحلف على نفي الاسم بل علمه انه لا يلزم شيء لم يقبل ولو قصر القاضي فكتب
ان حكمت على جعفر بن محمد فالحكم باطل حتى لو اقر جعفر بن محمد وانه المقص بالكتاب لكن نكر
الحق لم يلزم شيء بالقضاء المبهم ولو لم يحكم الاول ولكن اقصر على سماع البينة ولم يعد شأنا وقصر القاضي
على سماع البينة ايضا في الدعوى والبيتا مدار هذا الفصل على خمسة معال
الدعوى والجواب البين والنكول والبينة الدعوى وفيه حيث مكان له في غير مكان
له انتراعها ولو قصر ما لم يحصل منه ولا يفتقر لاذن الحاكم اما العقوبة فيقف استيفاءها
على اذن الحاكم واما الذين فان كان لغريم مقر اذ لا له لم يكن لصاحبه الاخذ من دون اذنه
الغريم والحاكم لان الغريم محرم في جهة القضاء فلا يتعين الحق الا بتعيينه او تعين الحاكم

مع غيبته ولو كان الغريم مع ما طالا او جاحدا وهناك بنية مدعى الوصول عليه يمكن ففي جوار الاخذ
من دون الحاكم تردد بيشان جواز الاقتصار مطلقا ومن كون التعيين موطنا لنظر الغريم للحاكم ونظر الشرع على
الجواز ولو كان جاحدا ولا بنية هناك او تعذر الوصول للحاكم وجد الغريم من حيث له جاز له الاخذ مستغلا
بمقدار حقه سواء كان المال دفعة عنه او لا ومنع الشيخ من الاخذ من الوديعة والوجه الكراهية ولو كان
المال من غير الحبس جاز ان اخذ بقدر حقه بعد التقويم بالقيمة العادلة ولا اعتناح برضا المالك واذا اخذ
ما يتا دينة باقية فضل الدين من الثمن وكان كالوكيل عن المالك فان تلف قبل البيع قال الشيخ الا ليوصل
عدم الصما وهو من غير الصما لا يقض لم ياذن في المالك فيقاصح وليس له الاستغناء قبل البيع وعليه المباد
الى البيع ولو قصر القاضي فكتب الفسخ لا يضمن ما يتقص قبل التقص ولو اخذ ما يريد علمه مقداره حقه فهو من
ضمانه الامع التعذر بان يكون حقه مائة ولم يجد سوا شيفيسا وما بين واجرة كذا فالقرب هو عدم الضمان
وكذا لو احتاج لا تعجب جاز فالقرب لا يضمن العلة لا حيا جاز ليه لو كان حقه حتى احضر حد المنكوح جاز ان يملك
يرضيه ولو كان بعكس فليس له التملك ولا البيع بالمكسور مع التفاضل للو بايل بسعة الدين بانه يشتري بها
من الدرهم قدر حقه ولو استحق كلا واحد منهما على حدة ما لا يحصل العاقبة فيه الا بالراضى في واحد
فلا يخرج من محمد المدعى هو المدعى على وسكونه ومن الذي يدعى حلا في الظن ويظهر القابض في الزوجين اذا
اسلم قبل الدخول وادعى الزوج المعترى الاسلام ليديم النكاح اذعت المرأة التعاقب فان عرفنا المدعى
بالاول فالمدعى هنا المرأة لان الزوج لا يحل وسكونه وان عرفناه بالثاني فالمدعى الزوج لانه لا يدعى خلاف الظن
فان الاصطلاح ان المدعى هو التعاقب في الاسلام اذا عرفته هذا فالتعاقب مقابلة لشروط المدعى البلوع
كما العقل وان يدعى لنفسه او لمن له ولا بد المدعى عنه بان يكون وكلا او وصيا او وليا او حاكما واسد وان
يدعى ما يصح بملكه او لم يملك فلو ادعى الصغير الحق او من لا ولاية له عليه وادعى اخر ان كان مسلما يسمع عناه
لا بد من حجة الدعوى ولو ادعى ان له على شيئا لم يسمع لوقا انه لم يسمع حتى يدعى والقض في الرهن ولو ادعى البيع
افقر لا انفسل ويلزم التسليم الى الجواز الخيار بخلاف المنكر ان لم يلزم التسليم لوقا عليه البينة بملك
او حق فليس له ان يحلف المدعى مع البينة ما لم يقدم دعوى صحيحة كبيع ابر او لو دفعه فهو الشهود وعلم الخصم به او
فسق الحاكم الذي حكم عليه في السماع تردد بيشان انه ليس له ايراد ولا يثبت بالنكول ولا البين المردود و
لانه يشترط ان لا يتوقع به في حق كذا لو وقف مسافطال الوارث الحد فادعى عليه براه

قبل ان يغفر او بعد لكن المقر له ولا قران قلنا نقول رجوعه فطلب الله احلافه فان كان قد حلف ولا
لغايه الغرم مع الاعتراف له ذلك وان لم يكن له حلفه ولا كان له احلافه جاء ان يقر له ولو قال
المقر له انها المدعى سلم اليه ولو قال انها الثالث اسعدت الحكومة الى الثالث ولو كان المقر غاييا كالمدعى
الاحلاف والضم للغرم لا للقضاء بالعين لو نكل او لم يلبس ولو اقر بالمدعى لم يسلم اليه لانه اعترف بها وفيه
قيمتها ولو كان مع المدعى بدينه سمعها الحاكم وقضى على الغا وكان الغا على حصوا اذا حضره ان يفتح
في شهوده او يقيم بدينه لشهادته باعتراف المدعى ولو اقام الغا بدينه بان العين ملكه ففي مقتضى
له قولان صيدان على تقديم بدينه الداخل والخارج ولو اقام ذو اليد بدينه لشهادتها سمعها
الحاكم ولم يقص بان البينة للغا والقائم يدع هو ولا وكيله وانما الفائدة سقوط العين عن المقر
اذا دعي عليه العلم ولو ادعى وكالة الغا كان اقامة البينة للغا يرفع محذور العين عنه في الغالب
افقر لا اعادة البينة وحكم له بها فان اقام المدعى بدينه فضله دون الغا لا الغا اذ حضر صاحبها
اليد باساعده وكان اليد للغا فيقتض الحامج ولو اقام المقر بدينه بالرهن والاحاد قدمت
المدعى ايضا لا خارج ولو صدق ذو اليد المدعى على دعواه فاقام البينة الغا يملك امرت
من المدعى ولم يذرى اليد غرم لان الحلف له انما حصلت بالبينة لا بالقران فان اقر للغا بعد
تصدق المدعى لم يغرم للمدعى لان رجوعه الى الغا بلبينة لا بالقران ولو اقر بمحمول ويغرم منه
لم يدرع الخصومة عنه بل يطالب بالسأ او يحلف بان كل حلف للمدعى واخذ لو اقر لصي او مجنون او لخصم ولها
ولا يحلف الوكيل بل يطالب المدعى بالبينة او يخرج الى البيع البلوغ والرشد ثم يحلف الصبي والمجنون وكذا لو قال
هو وقف على الفقر انذفت الحكومة عنه ولم يجمع الا بالبينة اذ لا يمكن بحلف المدسولية نعم احلافه
للغرم لو خرج المبيع مستحفا بالبينة فالشراي الرجوع على البايع بالش فإن خرج نوع المدعى كان ملكه
البايع فالوجه عدم الرجوع لا غير فبذلك المدعى وانما ظاهرا ويحتمل الرجوع ان قال انما قلت ذلك على رسم
الخصم اما لو قال انه ملكي ثم قال اسديت ذلك الى الشراي البايع فالأقرب هو الرجوع وضم ادعاء
الملكية للبائع وكان الاول ولو اقام بنية جارئة فاحلها بغيره فاحلها لغيره فاحلها لغيره فاحلها لغيره فاحلها لغيره
عليه ثم الجارية واما الجارية فيحتمل دفعها الاول ودفع القيمة لشوب حكم الاستيلاء لها اذا دعي على
العبد فالغرم مولا سوا دعي مالا او احبابة ولو ادعي حناية العمد اعترف المولى بتوجهه على

العبد القاصر

العبد القاصر ولا يضر المولى وطريق التخليص طالبة العبد المجبور فان اعترف لمولاه اقتض منه والا كان
للحج عليه قربة بقدر الجناية ولم تملكه ان استوعبه في العين والنظر امور في الكيفية
مثلا لا يستخلف احدا بالله سوا كان الخالف مسلما او كافرا وقيل يضم بين الجوسى اللفظ الجلاله ما يزيل
الاحتمال لانه مسمى المولى لها ولا يجوز الخالف بغير اسماء نعم الخاصة به او الغالبة عليه كالرحمن فلو حلف بالكتب
المنزلة او الانبياء او الائمة او الاماكن الشريفة او شئ من الكواكب وبغير ذلك من مخلوق الله نعم كانت
لاعتة ولا يجوز الحلف بشئ من ذلك لانه بدعي وكذا لا يجوز الحلف بالقران ولا بالرسالة ولا من احد
الائمة ولا من الكتب المنزلة ولا يجوز الحلف بكفر ولا باعق ولا بطلاق ينعى للحاكم اذ لو حثت العين على احداث
يخوف بالله ولو فطر ذلك العقاب الذي يستحق على العين المكاذبة والوعيد عليها فان رجع حكم عليه بقضيه الشرع وان
اخر استخلف بالله او بشئ من اسائه ولو ادعى الحاكم احلافه الدن الغضبية امره بان الواجب العين ان
يقول والله وما له من حق لكن ينعى للحاكم ان تلفظ بالقول والراو المكان وليس اجبا وان التفتية التسه
المدعى ولا بعد الباك عن التغليب باطلا ولا يقر عليه لو حلف على عدم التغليب ثم رجع الى العين بالقول مثل ان
يقول قل والله لا اله الا هو الرحمن الرحيم الطالب العال البضائر النافع المدرك المهلك الذي يعيد من العارضية باله
المدعى على ادعاءه ولا يقر حتمه او سجودا ذلك من الغاظ المشتملة على الشفاء على الله واما بالمكان فان
يستخلف في السجد الشهاد الحرم والمواضع التي يذهب من الحرام على الله واما بالزمان بان يحلفه يوم الجمعة والعبد
او بعد العصر غير ذلك من الاوقات الشريفة ويعلط على الكفر بالمواضع التي يعتقد شرفها والارمنة التي
يعظمها ويعتقد حرمتها ينعى العليظة المحقوكاها وان قلت الاموال فلا تغلط فيها بما دون نصا
القطع ولو انكر السيد عن عبد قيمته دون نصا القطع لم يعلط عليه فان نكل غلط على العبد لانه مدعى العتق
لا يغلط على المخدم بخصوصه ويقدم بالمخدم لو اقر لا احلاف اخرين من حلفه بالاشارة والاسماء
لا اسم الله وضع يد على اسم الله في المصحف وغيره فيهم عينية على الاكابر كما يعرف اقاربه وانكاره وينبغي ان يحضر
عنده من له عادة فيهم اعراضا اشارته وروى محمد بن اسلم قال سألت ابا عبد الله عن الاخرس كيف يحلف اذا دعي عليه
دين ولم يكن للمدعى بينة فقال ان امير المؤمنين باي ناخرس فادعى عليه في فائدة ولم يكن للمدعى بينة فقال
امير المؤمنين الحمد لله الذي لم يخرجني من الدنيا حتى يثبت لانه جميع ما يحتاج اليه فقال اتوني بمصحف
فاذني به فقال لاخرس ما هذا فرفع راسه الى السماء واسأله كذا الله نعم ثم قال اتوني بولي فاذني

باخ ما بعد الجنبيه ثم قال يا قنبر على يدوات وصحيفة فاني سائم قال لاخى الاخرى قل لاخيك
هذا انه على فقهه اليه ذلك ثم كتب امير المؤمنين والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب الشهادة هو الرحمن
الرحيم الطالب للعالى البصائر النافع المهلك الذى يعلم السر والعلانية ان فلان من فلان المدعى ليس
له قبل فلان من فلان الاخرى حق ولا يطلبه بوجه من الوجوه لا سبب من الاسباب ثم غسل واقر
الاخرى ان يشترطه فامتنع فالزمه الدين وهذه الرواية قصة عين فلا تغرو انما العمل بالاشارة
لا ينبغي للحاكم ان يحلف احدا لا في مجلس حكمه الا في حق المغموم كالمرضى العاجز والمرء المجنون
فستحلف الحاكم من يوجب منه في الاستحلاف الحاكم حبس المرأة اذا توجه عليها الحق واستغنى من ادائه
كالحبس الرجال شرط اليقين ان يطابق الانكار وان يقع بعد عرض القاضي وان يكون لقاضى
المتولى غير المتخاصم في الحالف فيه حيث لا يشترط فيه البلوغ وكما للعقل
الاختيار والقصد ان يتوجه عليه صحة في حقه فلا يمين في الحدود اذا لمدعى لها وقال الشيخ
لو قدر بالزنا ولا بدنية فادعاء عليه جاز ان يحلف لثبت الحد على القاذف في نظر ادلة يمين حد
ومكر السر يحلف لاسقاط العزم فلا ينكر او يحلف المدعى ويثبت العزم دون القطع وكذا لو اقام
شاهدا وحلف فلا يحلف العاصي والشاهد ليسهم لا الكذب عوى فسد نعم لو ادعى على العاصي
المعزول توجهت اليه ويحلف في انكار النسب النكاح والعق والرجعة وغيره لان يمينه
الجواب عن الدعوى فيه وثبت اليه حتى كل مدعى عليه سواء كان مسلما او كافرا عدلا او فاسقا رجلا
او امرأة لو ادعى الصبي البلوغ صدق بغير يمين مع الاحتمال لو قال انا صبي لم يحلف بل ينظر بلوغه
ولو ادعى الصبي المشرك انه استنت السعير بالبلوغ مع الاحتمال صدق لا يحلف الموصى على نفق
الدين على الميت لانه لو اقر لم يقبل اقراره وكذا لو انكر الوكالة لم يحلف الوكيل على نفق العلم بالوكالة لا
يومر بالتسليم اليه مع الاعتراف بالوكالة وللخصم ان يحلف للوكيل على نفق العلم بانه ما غرله ومثل يوكيل
للخصم اقامة البينة على وكالته من غير حضور الخصم الاقرب لك وان كان حقا على الخصم لانه
يثبت حق ببقية اليقين انما يتوجه على المنكر وعلى المدعى مع مرد المنكر والحاكم عند النكول
على رأى ومع الشاهد الواحد ومع الموت في دعوى الدماء المدعى ولا شاهد له فلا يمين عليه فان
مرد المنكر او نكل حلف المدعى فان نكل سقطت دعواه وان حلف المنكر فالشهادة سقطت الدعوى

سواء اقام المدعى بينة بعد ذلك او لا وعلى المطالبة بعد ذلك بشئ ولا يسمع بينة وقال المفيد
القول المدعى من المنكر حلف له شرعا المدعى بينة يشهد له بحقه الدخ حلف عليه حلف الحاكم المخرج
منه اليه الامم لان يكون المدعى اشترط للمدعى اليه ان يحو عنه كتابة عليه او يرضى بيمينه في
اسقاط دعواه فان اشترط له ذلك لم يسمع بيمه من بعد ذلك لم يشترط له ذلك سمعت والى الاول
ولا خلاف انه لو اعترف المنكر بعد يمينه بالدعوى وندى على انكاره فانه بطالب اركان قد حلف
لا يمين على الوارث اذا ادعى عليه بحق على موته الا ان يدعى عليه العلم بموت المورث والعلم بالحق وان
ترك في يد مالا ولو تباعد المدعى على عدم احدها لم يتوجه على الوارث يمين لو كان له بينة فاعرض
عنها وطلب جلا والمكر كان له ذلك وكذا لو قال اسقطت البينة وسعت باليمين فان رجع
بعد الاحلاف لم يكن له ذلك وان رجع قبله قبل ليس له ذلك ولو قيل بانه يجب ان كان
وجها وكذا الجح اذا قام شاهدا واحدا ونقضت اليه طلب جلا المنكر واعرض عن شاهده ولو نكر المنكر حلف
المدعى ان قلنا بعد القضاء بالنكاح فان حلف حقه ولا سقط ولو رد اليه فكذلك لو ادعى عليه دين وهو
حاضر لم يحلف له لاحتمال موته واجبا انزاعها في الحلف عليه في حيث يجب ان يحلف على
القطع والسك كل فعل يمينه نفسيا كان او اثباتا وكذا على اثبات المسو الى غير ولو حلف على نفق الغير
حلف على نفق العلم فيقول لا اعلم او شره دينا ولا اعلم منه جانية وسعاه وهذا القسم الحقيقة راجع الى الاول
لا يجوز ان يحلف على الميت القطع الامع العلم ولا يفي عليه بالخط وان علم عدم التبريد عليه لو قبل له قبض وكذا
على العلم حلف على العلم ولو نفق غيره ما يوجب من الجانية حلف على نفق العلم في ايامهم التي بحال
البينة الحالف انكار محقا وانكار مطلقا بيمينه المحلول ولو نفق ح لم يقع التوريث وصرفت اليه لما
حلف له عليه استثنى بالمشية وسمع الحاكم استعا اليه وان لم يسمع لم يؤثر الاستثناء ولو كان الحاكم يرى
مع الكثرة والحالف لا يرى ذلك لم يحلف على الحاكم على نفق الزوجه وتاويل اغتفار نفسه اذا زهر القاض
صار لا ماطاهرا وعليه تخفيف وهل يمينه باطنا في نظر الاقرب ان كان محتملا لم يلفه انكر مقلد الزوجه
فايدن اليه قطع المنازعة لابر الذمة في نفس الامر لا يستغنى الحالف حلف عليه ان كان مبطلا لو قال
المدعى كذب شهدي بطل البينة وهل الدعوى في نفسها من عدم استعلام الاخبار بكون الشهود الاخبا
يكذب في دعواه لاحتمال الرادة انهم قالوا من غير علم وهو الوجه فاذا قلنا لا يسطر دعواه لو ادعى عليه الخصم

ياخذ بعد الحلف مع الشاهد ولا يسل امتناع الاول حقهم ولو ادعى احد الثلاثة انهم وقف عليهم وعلى ولايتهم على
الترتيب خلفوا مع شاهد احدث ثبت الوقف لا يفتقر البطلان لعدم الاستيناف بين وكذا لو انقضت بطون
وصالح المصالح او الفقر ولو ادعى احد من الحالفين فضيده للباقيين لان الوقف ترتيب لا قربان لا يحتاج
تجديد الا حلا لانهم حلفوا ولا على الجلة وشكل سقوط اليمين عن البطن الثالث لانهم ياخذون الحق من
الواقف فلا بد من التجديد لانهم لا يستحقون يمين غيرهم اما لو قلنا ان البطن الثاني ياخذ الحق من
البطن الاول فانه لا يمين عليهم بعد حلا بطر الاول ولو نكل البطن الاول والبطن الثاني لا يستحقون ان
لم يحلفوا فان حلفوا استحقوا انهم ياخذون من الواقف وان قلنا ياخذون من البطن الاول لم يحلفوا
البطلان حق الاول بالنكول ولو حلف ثم مات بشرط الواقف ان يكون للاخرين لهما ابلا حقه بالنكول
فيحمل مضره الاول للحلا ولا تخاف الاخرين لنكولهم ومضره اليمين يستحقان يمين الميت وبطلان الوقف
لنعدم مضره واما نصيب النكولين فمضى في المدعى عليه ان قلنا يصير الى النكولين فلا قربان ايجاب
الحلف عليهم ولو ادعوا الوقف على الشريك بينهم وحلف الثلاثة ثبت الوقف عليهم فان اوله اقدم
ولد صار الوقف ارباعا بعد ان كان اثلاثا ويوقف ربع الطفل فان بلغ وحلف استحق وان
نكل قال الشيخ يرجع ربحه الى الاخوة لانهم اثبتوا الوقف عليهم ما لم يجعل المراجع بامتناع محرم
المعدوم وفيه نظر فبشأن من اغراض الاخوة بعد استحقاقهم اياه ولو قال المدعى عليه رده الى فلا
طالب غيري لم يرد اليه وقد انتزع من ماله حصة ولو ادعى احد الاخوة قبل بلوغ الطفل رده الى الثلث
من حين وفات الميت لان الوقف صار اثلاثا وقد كان له الربع الى حين الوفاة فان بلغ وحلف احد
لجميع وان ربحا كان الربع الى حين الوفاة لو تمة الميت والاخرين والثلث من حين الوفاة وبشأن
لو ادعى قبل المعدوم اقام شاهدا لم يحلف معه ان كان المعدوم جبالا لقصا نعم يكون شهادة
الواحد او اثنين حلفا وقضا ولو ادعى الرجل انه خالع امرته فانكرت فاقام شاهدا واحدا حلف معه بثبات
مال الفدية ولو ادعت المرأة الخلع لم يقبل بشاهد ويمين لانها يقصد فسخ النكاح وليس الا
اذا اقام المدعى شاهدا واحدا خيرا بين الحلف معه وبين اقامه شاهدا اخر وبين رفض شاهد واحد
المنكر فان اختار الاخير هو استخلاف المنكر واختار ان يستبد ما بذله ويحلف هو قال الشيخ لم
يكن له لان من بدل اليمين لحصة لم يكن له ان يستبد بها بغير رضاه كقول الراداعا بذلها المدعى عليه

ادعى

ان لم يكن له ان يستبد بها لنفسه بغير رضاه فان اختار ان يقيم على ذلك ويستخلف المنكر فان حلف سقطت
الدعوى عنه وان لم يحلف فقد نكل ثم لا يقصر على النكول على اقوى القولين ولا مع اقامة الشاهد بل يرد اليمين
الى المدعى اذ ليست هذه اليمين التي بدلها فان هذه اليمين الرديضة بغير الاموال وغيرها وبديل يمين مع الشاهد
لا يقبل في غير الاموال لو ادعى ربحا واقرب من عمره على ذلك فالقرب احل ربحا مع شاهد ولو امتنع او مات
فلا قربان حلا في عمره وباحل ادانها الى الزيد يتبع او غيره او انما قرله بها في النكول وفيه
مباحث لا يتم القضا بالنكول على اقوى القولين حكم النكول واليمين على المدعى وبطلان حق النكول من
اليمين حتى لا يعود وانما يبطل حقه اذا تم النكول وانما يتم اذا صرح وقال لا احلف انا ناكل ولو سكت
بعد عرض القاضي على اليمين عرفه القاضي انه اذا عرض عليه اليمين ثلثا وامتنع لسكوت او غير
استوى الحق بين المدعى فاذا فعل القاضي ذلك وقال قد قضيت بنكوله ولم يكن له الحلف بعد و
كذا لو قال للمدعى احلف فمولا لقضا بالنكول لو اقبل على المدعى حقه فقال الناكل انا احلف قبل ان يقول
الحاكم للمدعى احلف فلا قربان له الرجوع في بؤسه القاضي على وقضى بنكوله فقال الناكل كنت ناكلا
بحكم النكول والا قربان الحكم يفيد كل موضع حكما فيه بالنكول انه ليس الرجوع الى اليمين لو رضى بيمينه
فلا قربان له ذلك المدعى ان نكل عن اليمين المدونة وقال لا احلف فهو حلف المدعى عليه ولا يمكن
من العود الى اليمين بعد ذلك بل لا يسمع دعواه الابدية ان طلب امهال اخر لتذكر الحسد اما المنكر فانه
لو طلب امهال لم يحل له ان الحق عليه بخلاف من الحولة ولو اقام المدعى شاهدا واحدا وطلب امهال عن اليمين
امهل ولو نكل لم يسمع منه اليمين ولا دعواه الابدية كاملة وان احلف للمدعى فهو كاقام الخصم لا كالبيدة
فلا يثبت في حق غير الحالف لو تمة من لا وارث له فالامام فان شهد له بحق شاهدا لم يحلف امام
با عيسى الدين حتى يغير ويؤد او يحلف فيضروا لو ادعى الوصي الوارث ان الموكل حلف فيقول لا الفقر بعد تعيينهم بل
يحبس الوارث حتى يحلف ويعتد ولو ادعى الوصي الطفل وبناعه اخر فانكر ونكل لم يرد اليمين على الوصي بوقف ان يبلغ الطفل ويحلف
كلاهوا والقص منه المال فعلى المدعى البينة فان عدا حلف المدعى عليه لم يحلف رد اليمين على المدعى والدعوى والمال
ولا المقص منه المال كالنكاح والطلاق والعقود وغيرها على المدعى البينة فان عدا حلف المنكر اليمين فان حلف لم يرد
على المدعى ولا يحلف ايضاً شاهداً وحكم له بشاهد امرتهين يكفي مع النكاح الحلف على نفي الاستحقاق ولو ادعى نصيبا
او اجارة فقال لم اعصب استأجر قبل ان الحلف على حق الجواب لم يجز له وهو قاض اليمين وقيل له ان يحلف على حق الجواب

وعلى في الاستحقاق لو انكر الابن والافاض ان يمدعيا والمذكر فيكف كذا اليمن على الخوف ملق
على في ما راعه الخصم كان البغ وليس كذا كذا في قوله عن الدعوى فيه معه اليمن ويقضي على المنكره بالنكول
واليمن كالتقوى والكفاح والغنى ذلك المشهور على ان يمنع من التسليم حتى تشهد القايض ولو لم يكن على الحق
شاهد قبل لا يفر الا شهدا ويحتمل الوجه من وجه اليمن عليه مع الاكراه لا يجب على المدفع الحجة مع القبيح لاحتمال
خروج المقبوض مستحقا ولا على البالغ كذا الاصل لا المشقة لا حجة له البالغ الاول فرجع عليه اليمن وخرج
البيع مستحقا البنية النظر في امرين الشرايط وشيا في كتاب الشهاكة في تصادم الدعوى وفي مقام
ودعوا الاملاء وفي حجتنا اذا تداعيا عينا فان كانت مدعيا عليها ولا بنية مضى بها نصف بعد ان يتخالف او كل مدع
في النصف مدع عليه النصف الاخر ويبد القاض في الحلف من يراه او من يخرجه القرة فان حلفا او نكلا استقرت
العين بينهما وحلف كل واحد منهما على النفي فلو حلف واحد وكل الثاني ردت اليمن على الاول فيحلف على الاثبات في
النصف الاخر لان هذه عين المدعى المدونة اما لو نكل الاول الذي يداه القاض تحكما او بالقرعة فيعرض على الثاني غير
النفي واليمن المدونة والاقران به يكفي يمين واحد جامعة بين النفي والاثبات فيحلف ان جميع الداليل لصاحبه
فيما حو ولو قال والله ان النصف الذي يدعيه ليس فيه حق والنصف الاخر كفاه ولو كانت العين بيد احد
حكم بها للبت مع عبية الخصم لو نكل حلف الاخر وقضى له بها ولو كانت في يدها لكانت في يدها لكانت بعد الاملاء من
المدعى على الثالث في يدها مضى بها بينهما نصفين بعد ان يحلف كل حصته ولو كذا امرت به اربعة اليمن العلم و
لا يحل عليه نسبة التملك لنفسه في الغنى ولو قال المستلما ولا اعرف صاحبها او هو لاحد كذا ولا اعرف عينا فلو خضع
وحلف من خرجت القرعة فان نكل حلف الاخر بكذا هيست ولو ادعى احد النصف صدقة فادعى الاخر النصف حكم الاول و
احلف الثالث للثاني وليس للثاني احلا الاول لو ادعى كل واحد منهما جميع العين فاقا ما يدين فان امكن الجميع ارتقاضا
بان يشهد احدهما هذه العين لزيد يشهد الاخر بعينها لعمرو فان كانت العين يداهما قضى بها بينهما نصفين
يد كل واحد النصف وقد اقام بنية فينقض له بما في يد غيره اذ البنية بنية الخارج على اقوى القولين فلا يسمع بنية
كل واحد منهما على ما يدين بل على ما في يده خصمه هل يحل كل واحد على النصف كونهما ويكون له من غير عين الاقوى
عند الاول مع احتمال وان كانت في يد احدهما فعلمنا تناقولا ان احدهما القضاء للخارج ان شهدا بالمطلق
او شهدا بالسبب شهدت للخارج بالسبب شهدت بالمطلق للخارج وبالسبب الذي كان السبب
يتكرر كالبيع والصناعة ولا يتكرر كالتنازع وقال ابن ادرسي يقضي بالخارج ايضا وليس بحيد والثاني

قول الشيخ ان يوصى للبت دون الخارج لا بنية له ولا على قضى لك اليدون الخارج واي البتين قد منا
ففي استحقاق صاحبهما نظريتها من سقاط البتين عند التعارض فيدفع كالمو يقسم بنية ومنع من التساقط مع
رجحان احدهما فيحكم بالخارج كما لو تعارض حمان واحد ارجح فانه يعمل بالرجح ويسقط الاخر كذا البنية الرحمة
يعمل بها ويسقط الاخر وان كانت يديا لك قضى لا مرجح البتين عدالة فان تساوى قضى لا مرجح عدالة فان تساوى
اقرع بينهما من خرج قضى له فان امتنع من خرجت القرعة لزيد اليمن احلف الاخر وقضى له ان نكلا بالسوية وقضى
المسوط ان شهدا بالملك المطلق قضى بالقرعة وان شهدا بالملك المفيد يقسم بينهما ولو شهدا بالقبض والآخر
بالاطلاق قضى بالسنة المطلق دون الاخرى والاول اقرب للمنقول ليس بعين الضم او على القول الاول و
هل يقتصر من مضى له بكثر العدالة او الشهادة اليمن الاقرب لك ولو لم يكن بنية وقاض من في يده لست ولا
اعرف من في حقل القسمة والقرعة ولا يدين احلا على التقديرين محقق التعارض بين الشاهد بين
الشاهد والمراتب دون الشاهد يمين ولا بن شاهد وامرأتين وشاهد ويمين بل يحكم الشاهد بين
بالشاهد المراتب دون الشاهد اليمن يحكم بالقرعة اذا كان في يديا لك واستوفى البنية عدم عين
من خرجت له القرعة لا فرق في ذلك بين ما يستحيل الجمع التكاذب صريحا كما لو شهدا بالملو في وقت اخر
بالجانب في ذلك الوقت بعينه بين ما لا يستحيل الجمع بل يتوهم تناوب كذا لو شهدا بالملك فانه يحتمل ان يكون كل
واحد سمع وصتيله او شرا او غير كل موضع قضينا فيا بقسمة فاما هو موضع يمكن فرضها في كذا لاموال
ان كان لا يحكم فيها بالقسمة كذا في المراء بالقسمة هنا تخصص كل واحد بنصف الغير وان كان النصف مشاعا
امام لا يمكن فيها القسمة فان الحكم فيها القرعة كذا لو تداعيا اثبات زوجة امرأة اولس ولد لواقف الثالث
بما لا صدام مع تعارض المتساويين عدالة وعدا هل ينزل اقراره منزلة اليدين مرجح به البنية ان قلنا
بتبرج او يرجح الاخر ان قلنا بتبرج بنية للخارج في نظرنا قلنا ان اقراره ليس كاليدين فهل يرجح به صواب
الاقرع العدلا وهذا يد مستحقة ازالة بالبنتين اذا تساوى في التامخ تعارضنا وكذا ان طلقنا
التامخ او الملقق احدهما وسدت الاخرى اما لو شهدت احدهما الزينة سته وشهدت الاخرى لعمرو
ستين فالأقوى على اشكال وان كانت المتاخرة قد شهدت البنية يملك بالامس لم يتغير الحال
لم يسمع افتقر لا ان يقول وهو ملكه في الحال اولا اعلم له من لا ولو قال لا ادرى زال املا يفعل ولو قال
اعقد انه ملكه مجرد الاستصحاب فلو حلف القول ولو شهدا بانه اقراره بالامس لست الاقرار

استنصر موصيا لا يقره من غير الشاهد الملك في الحال ولو قال الملك عليه السلام لا يسمع ولو شهد ان كان
يد الملك بالامس جعل الملك صاحب يد ولو قال كان ملكه بالامس اشتره من فلان غير حصة اليد لم يسمع لم يسمع انه ملكه في الحال
فان اشتره من فلان لم يكن محجبا اليد بخلاف لو قال اشتره من فلان غير حصة اليد لوقيل ان البنية لو شهدت على الملك
بالامس لم يسمع انه ملكه في الحال كان وجهها كاشمدا على اقراره بالامس البنية لا يوجب الملك لم يكشف عنه
من ضروره التقدير ولو لم يخطه على الاق من لو كان الملك دابة فشاها الملك في قبضه الاق من الملك عليه وياتي بعد الاق من
فيل التعديل في التمر الظاهر على الشجر كذا وكذا جين الامر لا يقبل انفصال الشايج والثره والحجين لا يثبت
وجوده قبل الشتر وان كان في بطر الدار او الاق من الملك عليه كان افضل الملك بالصوتيه وهذا في البنية
المطافه التي لا يثبت الملك السابق ومع تعذر التمر اذا اخذ من الشتر محجبة مطافه مرجع على البايع ولو اخذ من الشتر
مرجع الاول ايضا وتخل مطافه اذا لم يدع على الشتر ان الملك ساقط البايع بالتمر ويحجب بعض
العقبات في ترك ناسخ بين حصول البنية وبعد الشتر ثم يرجع على البايع الاقرار ان يقر لا يرجع الا اذا اراد ملك
على شتره لا فاقدين ان البنية لا يقبض الزوال ولو ادعى على الشتر ان ازلت الملك فانكرت وقلة البنية
على ازالة فلا يرجع له ولو ادعى ملكا طلقا شهد وذكر السبب بغيره لو اراد الملك الرجوع بالسبب في ازالة
الشهادة بعد دعوى السبب لان ذكر السبب ادعاء له ولو ذكر الشاهد سببا غير السبب ادعاء الملك فاقضت
الدعوى والشتر فلا يسمع الاقرب اصل الملك لعلنا في تقديم بنية ذي اليد على بنية الخارج او بالعكس قولان
فان قلنا بتقديم بنية ذي اليد في سماع دعواه بنية المستحيل قبل ادعاء الخصم اعرف لاحكامنا في ذلك ومنه ان الشتر
منه لا يثبت الا على الخصم بطريقه استيفائه خصما والاقر غير سماع بنية لفائدة التحصيل ولو كان له خصم بنية له فاد
اقامه البنية لدفع اليه في حالها لا يسمع الاصل جانيه اليه انما بعد حيث لا ينفذ اليه والوجه عند السماع
كما يسمع بنية المودع وان قدر على اليه اقامه البنية بعد اقامه الملك البنية قبل التعديل ولو زلت منه بنية الملك ثم
اقام بنية فان ادعى ملكا مطلقا فهو بنية من خارج او داخل في بنية من سميقة ومنه ان الداخل والبنية تشهد للملك
المستند ذلك الزمان ومن كون ذلك اليد في اتصال العصا اما لو اقام بعد الفضا استحقا ازالة قبل ازالة
التسليم فان بنية من داخل لو اقام الخارج بنية الملك المطلق واقام الداخل بنية انه ملكه اشتره من الخارج
فثبت البنية الداخل على القولين والاقر ان بنية المدة قبل الاقامة البنية لا عرف الاول بالملك وكذا لو ادعى الاول
من الدين امر يدفع المال فاذا اثبت الاداء استغارة بنية حاضرة سمعت قبل ازالة اليد لو اقر بغير تلك

وان ادعى ملكا مستند الزمان
ازالة الشتر في دعوى بنية من
في بنية من خارج

في يد لم يسمع دعواه في الملك من المقره ولو اخذ منه بنية فامر مطلقا احتل ان لا يسمع حتى يذكر في الدعوى
البنية متحققة كالامر والسماح لان المقر واخذ من نفسه الاستقبال والام يكن للاقرار فانه اما حكم البنية
ولو ادعى اخي الملك مطلقا سمع اذ البنية المقامة على غير ليست محجة عليه الشهادة بالملك اولى من
الشتر باليد لان اليد محجة العارية والاجارة والملك والشتر بسبب الملك اولى من الشتر ولو ادعى دار في غير فمكر
المثبت فاقام الملك بنية انها كانت في يده بالامس مدسنة في الشتر هذه الدعوى ولا البنية سواء شهدت
باليد مدسنة بالملك ما لو شهدت البنية بسبب الشتر واستند اليد الى الاول لان يشهد ان كان
يد الملك وان المشتب عصبه اياها او قهره عليها او استاجرهما منه واستعارها قضى الملك للشتر بالملك
وسبب الشتر بخلافه اذا لم يشهد بالسبب اليد اذا لم يعرف سببا دلت على الملك فلا يزال بالاحتمال
لو ادعى عينا في يد غيره وان الغرض عصبه اياها واقام بنية بذلك فادعى اخرا بان المشتب اقر له بها وانها
ملكه واقام بنية بذلك حكم بنية المعصومة لانها شهدت بالملك وسبب الشتر الذي شهد بالامر لا
يعارض هذه البنية لانظر ان الاقرار كان بغير معصومة فلا ينفذ اقراره ولا يعرف الملك عليه المقر له لا يرحل بنية ومن
ملكه وانما الخليل البنية لو تدا عياشاة مذبوحة وفي ذلك واحد منها بعضها منفصلا ولا بنية قضى
لكل واحد بما في يد بعد الاحراز ولو اقام بنية حكم لكل واحد بما في يد الاخر اقلنا بتقديم بنية الخارج الاق
الاول ولو كان في يد كل واحد منها شاة فادعى كل واحد منها الشاة التي في يده ولا بنية تخالفها وكانت
الشاة التي في يد كل واحد لصاحبها ولو اقاما بنيين فلكل واحد الشاة في يده ولا يعارض ولو ادعى
كل منهما ان الشاتين له دون حصته واقام بنيين تعارضا ومضى لكل واحد بما في يد غيره اقلنا بنية الخارج
اذا ادعى عينا في يد زيد واقام بنية حكم له بها حكم ثم ادعاه الاول على زيد واقام بها بنية فان قدما
بنية الداخل ينظر الحكم كيف وقع فان كان قدما بالزيد لان الاول بنية له مرتبة الاول لقيام البنية له واليد ان حكمها
لان الحكم يرى تقديم بنية الخارج لم يقض الحكم لان يسوغ في الاجتهاد وكذا لا يتقضى لو حمل الحال فان جاز ان
فادعاه واقام بنية في يده وبنية زيد تعارضا ولا يحتاج زيد لا اقام بنية لانها شهدت مرة فلم يجز الاعادها
التنازع لو ادعى حيوانا واقام بنية انها ملكه مدسنة فذلت على اقل من ذلك قطعا سقطت البنية
لتحقق كدها وكذا لو شهدت انه له في يد مدسنة فذلت سنة على اكثر من ذلك قطعا ولو ادعى رقية
صغير السن مجهول النسب وهو في يد قضى له بذلك ظاهرا فان بلغ وادعى الحر تيم لم يقبل دعواه الحكم بوقته

اولاً ولو اخرجت نسبة فالأقرب القبول ولا يزال يدعى الرقبة عنه وكذا الواردان اثنان وهو في يدها الو
 كان كبيراً وانكره القول قوله لأن الأصل الحرية ولو ادعى اثنان رقبة فاعترف بها قضى لهما وان اعترف لاحدهما
 كان له ولو كان له دون الآخر لو ادعى في يده اقام بنية حكم له بها حكم ثم ارعاها الاول على يده وقا
 بها بنية فان قدسنا بنية الخارج لم يسمع بنية الاول لتقديم بنية ريدان قدسنا بنية الداخل
 والحكم كيف دفع فان كان قدسنا بنية ريدان لان الاول لا بنية له مهت الى الاول لقيام البنية له واليدون
 بها لان الحكم يرى تقديم بنية الخارج لم ينقص حكمه لانه يسوغ فيه الاجتهاد وكذا لا ينقص لو حمل الحال فان
 ثالث فادعاهما وادعاهما بنية بنية وبنية ريدان متعارضان ولا يحتاج ريدان الى اقامة بنية لانه
 شهد له مرة فامحج الى اعادةها بحالة التنازع لو ادعى بنية انها ملكه داراً في يده وادعى عمر
 واقام البنية فلكم الجميع النصف بغير زحام ويتنازعان في النصف الاخر فيحكم به لمن خرج به القرعة بعد
 احلافه فان امتنع من اليين احلف الاخر فان امتنع قسم النصف بالسوية فيصير الجميع ثلثه الارباع ويحكم
 النصف الربع ولو انكر هاتر العيين في يد وكان لاحدهما بنية حكم له وان اقام بنية اخذت من يده حكم
 لا يجرى في العدالة والعدد فانسا ويا اقرع ولو اقرعها لاحدهما قيل يكون المقر له حصصاً اليد من حيث ان
 الثلث مقرباً يد ثابتة عن الوجه ذلك ولو كانت في يدها ولا بنية قضى لهما بالسوية وعلمت اليين
 المستوعبين على المستوعب لو اقام كل منهما بنية قضى للمستوعب النصف الاول لمنازعة فيه وتعرضت
 البينتان فان حكما للخارج قضى به المستوعب البصر وار قدسنا بنية الداخل فهو مدعى النصف فاستمرت
 بينهما ولو كانت ثلثة فادعى احدهما النصف الاخر الثلث والثلث السدس وكل واحد على الثلث لكانت تصاقوا كيفية التملك بغير
 ويفصل بينهما السدس اذ كل واحد النصف كذا لو اقامت جميع البنية بذلك لو كان الداعي ثلثة فادعى احدهم الجميع
 والثلث النصف الثلث لا يغير في كل واحد ما في يد وهو الثلث وتختلف مدعى النصف الثلث للمستوعب وثلث الثلث
 والمستوعب النصف الثلث ليس يدعى الثلث بين على احد لا حقاً باجمعه وان كان لاحدهم بنية فان كان هو الكل
 اخذ الجميع اركان مدعى النصف اخذ وقسم ثلثاً بين الاخرين نصف لهما الكل السدس بغير مدعى النصف السدس
 محال الاخر على الربع الذي اخذه جميعه اركان الثلث اخذ والباقي بين الاخرين نصفين لمدى الكل السدس بغير
 وحلف على السدس الاخر وحلف الاخر على جميعه ياخذ ولو اقام واحد بنية فان حكما بنية الداخل بالحكم
 كما لو لم يكن بنية لان لكل واحد بنية ويدعى على الثلث بنية الخارج سقطت بنية صاحب اليد لا داخله

والمستوعب الربع مما في يد بغير منازع والثلث المدعى النصف لقيام البنية للمستوعب والرابع مما في يده
 الثلث اذ تنازعه فيسوي مدعى الثلث وهو داخل وفي نصف السدس في يد مدعى الثلث اقرع بين المستوعب
 ومدى النصف لتضام البينتين فيه يحلف من خرج به القرعة ويفضله فان امتنع احلف الاخر فان امتنع
 قسم بينهما نصفين وفي نصف السدس مدعى المستوعب المدعى النصف فحصل للمستوعب عشرة ونصف
 من اثني عشر لمدى النصف اذ نصفه لو كان في يده غيرهم واعترف انه لا يملكها ولا بنية فالنصف للكل
 لعدم المنازع ويقرع بينهما النصف الباقي فان خرجت لصاحب الكل واحداً النصف حلف وان خرجت
 لصاحب الثلث حلف واذا اختلفت ثم يقرع بين الاخرين في السدس من خرج له القرعة حلف واخذ ولو اقام
 كل واحد بنية فالنصف للكل لعدم المنازع السدس الذي يميزه مدى الكل ومدى النصف الثلث
 مدعى الثلث وقد تغاضت البينتين مرجع الاعمال او اكثر في العدد مع التساوي يعمل بالقرعة و
 يحلف من خرج به القرعة له مدعى النصف ومدى الكل فان نكل حلف الاخر فان نكل قسم بينهما وتتنازع
 الثلث في الثلث يحلف من خرجت فان نكل احلف الاخران وقسم بينهما فان نكل قسم الثلث اثنان ولو حلف
 نكل الاخر فهو للحالف ويصح من ستة وثلثين لمدى الكل النصف نصف السدس وثلث الثلث وثلث النصف
 السدس ثلث الثلث وثلث الثلث الثلث وثلث الثلث الثلث وثلث الثلث الثلث وثلث الثلث الثلث وثلث الثلث الثلث
 النصف ثلثه وثلث الثلث سهمان فيصح من احدى عشر لمدى الكل اصحابا على الاول لو كانت الدار في يد واحد
 فادعى احدهم الجميع والباقي الثلثين والثلث النصف والرابع الثلث في يد كل واحد الربع فان لم يكن بنية
 قضى لكل واحد بما في يده واحلفنا كل واحد لهما ولو اقام كل واحد بنية بما ادعاه فان قضينا بنية الداخل
 فلكم بقسم اربعة وان قضينا بنية الخارج سقط اعتبار بنية كل واحد بالنظر الى ما في يده ويكون
 ثمرهما فيما يدعيه فادعى غير جميع بين كل ثلثة على يد الرابع ويؤخذ منه ويحكم في يد القرعة واليدين
 ومع الامتناع من الحلف محلف الاخران امتنعوا قسم بينهم فيصح من اثنين وسبعين فخلص مدعى الجميع
 ما في يد الباقي بنصفه ونصف سبعة وهو عشرة من ثمانية عشر غير منازع سواء وهو داخل والثلث يدعى
 ثلث ما في يده وهو ستة فيقارع المستوعب فيحكم بالخارج بالقرعة مع اليين فان امتنع احلف الاخران نكلوا
 معاقبهم المستوعب الثلث والرابع ما في يده وهو اثنان يقارع المستوعب فيها وياخذ من خرج به القرعة
 بعد اليين فان امتنع حلف الاخران امتنعوا قسم بينهما ويخلص المستوعب مما في يد الثلث ستة لا يدعيه سوا

الثالث وهو داخل بحكمها المستوي يدعى ما في يد الثالث عشر فيقطع المستوي وحكم الخارج بعد البين فان امتنع
احلف الاخر فان امتنع قسم بينهما وتخلص للمستوي اثنان لا يدعيها سوى الرابع وهو داخل في حكمها المستوي الثالث
يدعي منها عشرة فيقارع المستوي بحلف الخارج بالفرقة فان امتنع حلف الاخر وحكم له فان امتنع قسم بينهما
والثالث يدعي بينهما ستة فيقارع المستوي بحكم الخارج بعد البين فان كل حلف الاخر فان امتنع قسم بينهما
ويوجد جميع ما في يد المستوي لانه داخل والثالث الاخر خارج والثاني يدعي منه عشرة والثالث يدعي
ستة والرابع يدعي اثنين فيحكم لهم بذلك فقد حصل للمستوي ستة وثلاثون وللثالث اثني
عشر وللرابع اربعة وذلك مع امتناع الخارج بالفرقة عن البين مقارنة وعلى الحكم بالقبول يحصل للمستوي
ستة وللثالث اربعة ثلثة وللرابع سمان ولو كانت الدائرة يدعى ما في يد سمان واقام كل واحد بنية تخلص
لصاحب الكل الثلث بغير منازع ويتعارض بينهما وبين مدعي الثلثين في الثلث فتقارعان فيه حكم
لمن يخرج بالفرقة بعد البين فان امتنع احلف الاخر وان كل قسم بينهما ثم يتعارض بينهما مدعي الجميع
ومدعي الثلثين ومدعي النصف سدد من اخر فيقرع بينهما فيه وحكم به للخارج بالفرقة بعد الحلف
فان امتنع الاخران وقسم بينهما فان كل قسم بين الثلثة ثم يقع التعارض بين الثلثان الاثر الثالث
فيقرع بينهما ويخص من يخرج بالفرقة بعد الحلف فان نكل احلف الثلثة فان نكل اجمع قسم
الثلث بينهم ارباعا وثلثين لمدعي لكل عشرون وثلثين لمدعي الثلثين ثمانية وثلثين لمدعي النصف
ولمدعي الثلث ثلثة وكذا الجسد لو لم يكن لاحد منهم بنية في الاختلاف في اعود
فيه بحثا لو تعاينا في يد زيد فقال كل واحد منهما هذه العين اشترتها من زيد بمائة و
بفدية الثلث فان لم يكن لاحد منهما بنية فان انكرها حلف لكل واحد منهما وكانت العين له وان اقر
بها لاحد ما سلت اليه وحلف للاخر وان اقر لكل واحد منهما بنصفها سلت اليها وحلف لكل واحد
منهما على نصفها ولو قال لا اعلم لمزحى منها فاعراضا وقضي بها لمن يخرج بالفرقة بعد البين و
لو حلف المتبش انما له ثم اقر بها لاحد ما سلت اليه فان اقر بها للاخر اعز له ولو اقام كل واحد
بنية فان كانتا مورحتين فان اختلافهما في التاميز كان يشهد احدهما بالبشر في شعبان والاخر
في رمضان حكم بها للاول البيع الثاني بطل لانه باع ما لا يملكه وبطلت في الثمن اذا تعارض فيه
وان اتفقتا في التاميز او كانتا مطلقتين او احدهما مطلقة والاخرى مورحة فاختار

تعارضتا التعذر للجمع ثم نظرا فان كانت العين في يد احدهما حكم لذي اليد على راي الخارج على راي وان كانت
في يد البايع لم يلقث الى انكاره ولا الى اعترافه بحكم بالفرقة مع تساوي البينين عدالة وعدا فخرجت
لحلف احدهما الا احلف الاخر ولو نكل اقسمت بينهما ورجع كل منهما بنصف الثمن والاقران لكل منهما
الفسخ لتبعض الضقة قبل القبض ولو فسخ احدهما كان للاخر احدى الجميع لعدم المزامعة ولو امتنع احدهما
الاخذ وكل من لم يسلم له من العين شيء اما لفرقة او قسم فانه يرجع الى الثمن اذا تضاد في اجتماع البين
لو ادعى احدهما انه اشترى العين من زيد بمائة وادعى الاخر انه اشترىها من عمرو بمائة واقام كل منهما بنية
بدعواه فان كانت العين في يد احدهما قدمت بين الخارج او الداخل على اختلاف الرايين ويرجع الاخر
الى بايعه البين وان كانت في يد احدهما قسمت بينهما لان لكل واحد بنية ويدعي حكم اما الداخل او الخارج
وعلى كل واحد من التقديرين ليستقر بينهما ويرجع كل منهما على بايعه نصف الثمن ولو كانت في يد احدهما
الباعين وتساوت البينات عدالة وعدا اقرع بينهما وحلف الخارج بالفرقة وحكم له فان نكل
احلف الاخر ولو نكل اقسم الجميع بينهما ورجع كل منهما على بايعه بنصف الثمن ولها الفسخ والرجوع
بالثمن ولو فسخ احدهما جاز ولو نكل للاخر احدى الجميع الاخر يرجع الى بايعه ولو ادعى كل واحد منهما
انه اشترى العين من بايعه وانما ملكه واقاما البينين بذلك وتساويا عدالة وعدا اقرع بينهما
وحكم لمن يخرج بالفرقة بعد بنية فان نكل احلف الاخر ولو نكل اقسمت بينهما لاحد ما رجع على بايعه
بشيء ان كانا قد اعترفا بقبض السلعة من البايع لاخر فانه يسقطه الضمان من البايع كل واحد اثنتين
على المتبش فانه غصب العين منه وان اقام بنية فان اتفقتا في التاميز او كانتا مطلقتين او
احدهما يعارضوا وان تقدم تاريخ احدهما فالأقر بالزوج بالسبق ولو شهدت بانه امر بعضه منها لزم دفعه
الدعا قرله به اولا وبغير قيمة للاخر لو ادعى اثنان ان زيد اشترى من كل منهما العين التي في يده واقام بنية
فان اعترفوا لاحدهما قضى عليه بالثمن وكذا ان اعترف لما قضى عليه بالثمنين ولو انكر فان كان التاميز مختلفا
او كان احدهما مطلقا والاخر معينا ثبت العقدان ولزمه الثمنان لا مكان ان يشترى من احدهما ثم يملكها
الاخر فيشترها منه وعما امكن للجمع بين الثلثين وجب بخلاف لو كان البايع واحدا والمشتري اثنان فاقام
احدهما بالشراء في شعبان والاخر بالشراء في رمضان لانه اذا ثبت الملك الاول لم يبطله بان يبيعه الثاني
مرة ثانية اماهما فان شراوه من كل واحد منهما يبطل ملكه لانه يجوز ان يشترى ملك نفسه ويملك

ان يبيع البائع ما يملك وان كان التاريخ واحدا تحقق التعارض لا متناع كون الملك الواحد الوقت واحد لا يثبت
امتناع ايقاع عقد في زمان واحد فيحكم بالفرع من خرجت له الفرعة اختلف وقضى له بالثمن وحليف لا يبرأ
يبرأ ولو امتنع من البين قسم الثمن بينهما لو اشترى عبد يزيد منه وادى العبد العتق من زيد ولا يبينه
لها فان انكرها حلف لهما والعبد له وان اقر لاحدهما ثبت ما اقر به وحليف فان اقام احدهما بينة بما ادعاه
ثبت ولو اقاما يدين قدما سبقهما تلمحوا وبطل الاخر وان اتفقتا في التاريخ او كانتا مطلتين او
احدهما تغاضيا فان كان في يد المشتري قدمت بينة ان قلنا بتقديم بينة الداخل ولا بينة العبدان
قلنا بتقديم بينة الخارج لو كان في يد المورع وحلف بالخارج بالفرع وحكم له فان امتنع اختلف الاخر وحكم
له فان نكل قسم نصفين فضا نصفه حرا ونصفه رقا للمشتري ويرجع نصف الثمن فان فسخ بيعت فيص
عقوبه وان اختلفت الامساك قور على البائع سرى العتق لجمع لقيام البينة عليه مباشرة العتق مختار
قد ثبت العتق في نصفه لشهادتهما اذا ادعى عينا في يدي وانه اشترىها من عمرو بغير نقد اياها او اقر
او هبة ملك الدار لم يقبل بينة حتى يشهدان عمرو باعها او وهبها له وهي ملكه او يشهد اباها ملك
المدعى اشترىها من عمرو او يشهد بانه باعها او وهبها له وهي ملكه او يشهد اباها ملك الملك اشترىها
من عمرو او يشهد بانه باعها او وهبها له وسلمها اليه فان مجرد الهبة والشراء لا يعارض اليد العلوته
لان الاشيا قد يبيع او يهب لا يملك اما اذا شهد بالملك للبائع او للمشتري او بالتسليم فانه حكم به
للمدعى لانهم شهدوا بتقديم اليد والملك لو كان في يده صغيره فادعى نكاحا لم يقبل الا حاسدا ولا محل
بينة بينهما ولو ادعى رقها قبل لو ادعى ملك عين واقام بينة فادعى اخر انه باعها منه او وهبها اياه
او وقفها عليه وادعى امرانه انه اصدقها اياها واقام بذلك بينة فقص له بها لان البينة للمختار
شهدت بامر خفي عين الاولى ولو ادعى ملك عين في يد اخر فادعى المشتشت انها في يده من سنتين واقام
بينة فحكم الملك لان كان يكون زيد يد عمرو لو ادعى انه اجرت الدابة التي في يده وادعى اخر
انه اودعه اباها ولا بينة حكم لمن يصدق المشتشت ولو اقام كل منهما بينة بدعواه تحقق التعارض
وعمل بالفرع مع تساوي البيتين او عدالة لو شهد اثنان على اقراره بالف لزيد وشهدا احدهما انه
قضاء ثلث الاقرار فان حلف مع شاهدا القضا ثبت والا حلف المقر له لم يقضيه وثبت له الا
وهو يكون ذلك يكذبنا الشاهد في نظر الاقرانه يكذب فان كان ذلك بعد الحكم بشهادته بالامر

لم يوثق في ثبوت الاقرار وان كان قبل الحكم فالوجه انه ان حلف مع الشاهد الاخر على دعواه بالاقرار ثبت والا فلا ولو شهد
احدهما ان له عليه الف وشهد الاخر انه قضاه القضا القضا عليه الف لان شاهد القضا لم يشهد الا الف الاصل لان شهادته
تضمنت انها كانتا عليه الشاهد لا يقبل الا حجة لو ادعى عليه القاض فاقام المدعى عليه شيا فاقام بينة بالفرع
فاقام المدعى عليه بينة بالقضا الف ولم يقر التاريخ يري بالقضا لان لم يثبت عليه الف فاحق وانما يكون القضا
لما عليه فضر القضا الى الالف الثابتة اما لو قال ما فرضتني فراقام بالقضا لم يقبل بينة لان بركات الرض بعين
صرها الى القضا غير ولو شهد بينة القضا فقصا الالف التي ارعاها الملك فلا قربانها لا يسمع لان تكذب البينة
بابتكاره الرض ولو لم ينكر الرض لا الغاية القضا كما موضحه بتاريخ سابق على الرض لم يضر القضا الى الرض لان
القضا بعد الوجود ولو شهد عليه اثنان بالامر لزيد بين وشهد اخر ان يابر زيدا للمقر من كل حق فان اتحد التاريخ
حكم بالامر وان عدم تاريخ احدهما حكم بالتاريخ ولو اطلقنا التاريخ فالقربا للفرع لو اختلف المتواخران في
قدرا لجرة بقضا على استحجار الدار شعبا لكن يقول المالك ثمانين درهم ويقول المستحجر ثمانين درهم او في حصة
بان يقول المالك ثمانين درهما ويقول المستحجر ثمانين درهم او في المدعى بان يدعى المالك الاجارة شعبا بثمانين
درهم فيقول المستحجر شعبا ورضما بثمانين درهم او في قلد العين فيقول المالك اجرتك هذا البيت من هذا
الدار شعبان بانه فيقول المستحجر بل الدار باجمع بثمانين فان لم يكن بينة وكان الاختلاف بعد مضي المدعى قال
الشيخ سقط المسنى وجب على المستحجر اجرة المثل لهلاك المنفعة فيعذر دهاوا ويجازى لفاعيق العقد انفس العقد
ورجع الدار الى مالها والاجرة الى المستحجر وان كان في الاثنان انفس في المختلف وعلى المستحجر اجرة المثل
عامضه ويأخذ المختلف المدعى الباقي ويرد العين الى المالك هذا مع عدم البينة ولو اقام احدهما بينة حكم بها
ولو اقام كل واحد بينة فان اتحد التاريخ يشهد احدهما انه اجرة عند غروب الشمس يوم كذا ويشهد الاخرى بالاجارة
عند ذلك الوقت بان شهد احدهما انه اجرة عند غروب الشمس يوم كذا ويشهد الاخرى انه اجرة عند غروب الشمس يوم كذا
شهد احدهما مطلقة والاخرى مقيدة فالحكم في الثلثة واحد يحكم بالتعارض فيقرع ويحكم لمن خرج به
الفرع مع بينة اختلف التاريخ احدهما انه اجرة الدار مع غروب الشمس كذا ويشهد الاخرى انه اجرة البيت في ذلك اليوم
بعبية يدان ثبت مدعى وبطلت بينة المورع لان البيت داخل في عقد المشترا فيكون العقد الثابت وان سبب بينة المورع انه
البيت يدان صح فادى السجل الدار كلها بعد ذلك كان العقد على البيت من الدار يكون صحا عندها خلاصة ما ذكره الشيخ
يحمل ان يقال اذا اختلفا في الاجرة اقام بينة واتخذ التاريخ بقضى سنة المورع لان القول قول المستحجر مع عدم

البينة لانه اختلا على ما في ذمة المستاجر لقول قوله مع يمينه من طرف الملك وهو المجرم لو كان الاختلاف قد مر
المستاجر بان يقول المالك اجرتك البيت بعشرة فيقول المستاجر بالدار بعشرة واقام بدينه فالقربة وقيل
القول قول المستاجر والوجه ما قاله الشيخ من استعمال القربة لان كلامهما يدعي فان اتفق تاريخ البيتين او طلقا
واحدهما يعارض وان اختلف التاريخ يحكم السابق لكن ان كان السابق بدينه البيت حكم باجارة التي احرته
وهو الدين وباجابة الدار بالبينة من الدينار لو اختلف المواعيد في شي من الدين ان كان ما قبل ومحل
كالأثاث وشبهها ففي المستاجر فربما العادة بخلة المستاجر الدار من الاقشة وان كان مما يتبع الدار في البيع كالابواب
والحواري المدفونة والرفوف المستمرة فهو للمالك ولو اشكل الماكا لرقق والمصرع للدار المقامع فالوجه ان المستاجر
مع البينة عليه واختلف الحار وجب الدار في القدو والنشا والتهاد حكم الذي البينة هو الحار مع البينة
ولو كان في الدار بخار وعطارة اختلفا فيها فيه احتمل الحكم لكل واحد بالة عتدا لو اختلفت الزوجان في بيع
البيت فبعض من قاتله البينة ولو لم يكن بدينه في كل واحد منهما على النصف فحلف خطا ويكون بينهما بالسوية
سوا كان مما يختص الرجال والنساء او يصح لهما وسوا كان الدار لهما او لهما وسوا كان الزوجان باقية
بينهما او زائلة وسوا تنازع الزوجان الوارث اختاره الشيخ في البطة وقد في الاستبصار يحكم بجميع المنافع لانه
لانها ما في المنافع من اهلها وفاته لا يملك ما يصلح للرجل ولا يصلح للنساء للمرأة وما يصلح لهما يقسم بينهما
اختارا اذ ليس هو الاقوى عند الوادعي ابوالميتة انه اعلمها بعضا في ندها من متاع وغيره كان كغيره
ان اقام بدينه حكم له بدعواه والا فلا وفي رواية يفرق بين الاب غير فيصدا الاب وغيره وليست
لوتدعيار زوجة امرأة فصدت احدهما حكم

في الاختلاف في الموارث والوصايا
والنسب فيه مجتأ لو كان المسلم عز ولد ينادي احدهما اسلام قبل موت ابيه وصدقه ثم ادعى الآخر
فكذبه الاول فالقول قول الاول مع يمينه على نفق العلم فيحلف انه لا يعلم ان اخاه اسلام قبل موت ابيه و
ياخذ الزكوة وكذا لو كانا مملوكين فاعتقا واتفقا على سبق عتق احدهما على الموت واختلفا في سبق عتق
الآخر ولو اتفقا على وقت اسلامهما واختلفا في وقت موت ايهما بان يكون احدهما اسلام في شبان و
الآخر في عمر شوال وادعى المولى المتأخر موت الاب في شوال وادعى المتقدم موتة رمضان قدام قول المتأخر
مع يمينه لان الاصل بقاء الحياة فكذا الزكوة بينهما ولو ادعى احد الورثة تقدم اسلامه على القسمة وانكر الورثة
ذلك فالقول قول الورثة ولو اتفقوا على اسلامه وفي وقت وادعى غير من الورثة سبق القسمة وانكر

فالقول قوله مع يمينه لو تثنى ولدها وحلفت زوجها واخاها فادعى الزوج سبق موت الزوجة على موت الولد وادعى
الاخ سبق موت الولد فان اقام احدهما بدينه حكم بها وان لم يكن هناك بينة فالقول قول الاخ مع يمينه في نصيب
من مال اخته لان الميت لا يحقق الا تيقن حيا الوارث والقول قول الزوج مع يمينه في مال ابنه لذلك فلا يرث
الام من الولد ولا الوالد من الام ويحكم بتركه الابن للزوج باجمعها وبتركه الزوج بين الاخ والزوج بين نصفين
لو ادعى الاب ان هذه العين ميراث من ابنه وادعت الزوجة ان الابا صدقها اياها واقام بدينه حكم بها للمرأة
ولا يعارض لان بدينة الزوجة شهدت ما يكره خفاؤه عن بدينة الولد وكذا لو ادعى اجنبي ان هذه العين باعها المورث
منه وادعى الوارث انها تركه لو ادعى ان العين التي في يده له ولاخته ارضا عن ابيهما واقام بدينه فان
كاملة وفي ذات الحرة الباطنة والمعرفة المتقدمة وشهدت بانها لا يعلم وانما غيرها سلم الى المدعي النصف وكان الباقي
المشتب او ينزع الحاكم ويسلم الى الثقة ولا يطالب المدعيين على نفق الوارث غيرها ولا يضمن بما يقتضيه وان لم
يكن البينة كاملة وشهدت بانها لا يعلم ان له وارثا غيرها او كانت اهل الحرة لا يعلم له وارثا غيرها الاخر التسليم
حتى يثبت الحاكم عن الوارث ويستتقص في البحث حتى يعلم بدينه انه كان وارثا لظهر امره ويسلم الى الحاضر نصيبه
ويضمنه استظهاره ولو كان ذا من اعطى مع اليقين بالنسبة الوارث نصيبه ومع عدم اليقين يعطيه اقل
النصيبين فيعطى الزوج الربع والزوجة ومع النقص من غير ضمن فاذا بحث الحاكم ولم يظهر وارثا حرم
اليه باقى الحصص مع الضمين ولو كان الوارث من محجبه غير كالاخ فان اقام البينة الكاملة اعطى المال
وان اقام بدينة غير كاملة اعطى بعد البحث والاستظهار بالضمين ولو قاتل البينة لا يعرف له وارثا في غير هذا
البلد يدفع اليه كالموفاو لا يعرف له وارثا في هذا الحلة لو اوصى بعقوب عبدا ان قبل فادعى البلدا ليقبلوا
اقام بدينة وادعى الوارث موته حلف انه واقاموا البينة على وجه لا يمكن الجمع بينهما بارادى بدينة الموت
انهم مشاهدوا خروجه هو وجه حلف انه واقاموا البينة على وجه لا يمكن الجمع بينهما بارادى بدينة الموت
في رضا وبعقوب سالم اذ مات في شوال اقام غامم البينة بموته في رمضان واقام البينة سالم بموته في شوال
فالوجه التعارض ويحل تقديم بدينة رمضان معها زيادة ولو اوصى بعقوب غامم اذ مات في مرضه وبعقوب
ان يرى منه واقام كل منهما البينة بما ادعاه تعارضت البيتان وحكم بالقربة اذا ادعى كل من العبدتين
عتق مولا المريض وقيمته الثلث واقام ما بينت ارفع مع عدم المعرفة بالسابق ومع العلم بالقران ولو كان
قيمة احدهما السدس خرجت القرعة له عتق وعتق من الآخر نصفه لتكلمة الثلث لو شهد عدلان

ان الميت اعتق غائبا وقيته الثلث وشهدوا ان انه اعتق سالما وهونك قال خرجنا من تحت الاصل اعتقا ولا
اقرع ان لم يجر السابق او عرفنا الافراق ولو وقت القرعة على من هو اقل من الثلث اعتق واعتق من اكثر تكلم
الثلث وان وقت على الازيد من الثلث صح فيه اعتق المساوي بطل الزايد ولو عرف السابق صح عتقه وبطل
الاخر ولو شهد العدلان انه اوصى بعتق غائما وشهدوا ان انه رجع عتقه واعتق سالما وموته وقيته كل
واحد الثلث احل القول من الوارث حيث انتفت التهمة بالرجوع الى البدل ولو كان سالما سدس المال
صادرها فيعتق غائما بالشهادة ويعتق سالما بالقرار ولو شهد العدلان بالوصية لزيد وعدلان من
الورثة بالرجوع وانه اوصى لعمر وقال الشيخ يقبل شهادة الرجوع لانها مخرجان نفعا وفيه نظر من حيث ان
المال يوجد من يدها وهما غنيا المدعى وعندى ذلك كله اشكال من التهمة الحاصلة بسبب شهادة الورثة
لو شهد شاهدان بالوصية لزيد وشهد شاهد بالرجوع وانه اوصى لعمر وكان لعمر خلف هذا
لانها شهادة منفردة ولا يعارض الا ولو شهد بدينه اوصى لزيد بالسدس وشهد اخرى بانه
اولك وشهد ثالث بانه مرجع عن احد الوصيتين فان ابطالنا الرجوع المهرم سلم لكل واحد سدس و
ار قلنا بالصحة فالوجه القرعة وقال الشيخ لا يقبل الرجوع بعد التعيين فهي كالوصية بدار لزيد وعمر
وفيه نظر اذا وطى المرأة اثنان في طهر واحد وطيا يلحق به النسب بان يكون مشبهة عليهما وورثة
لاحداهما ومشبهة على الاخر او يعتقد اثنان عقدا فاسدا بوهما الحمل به ثم ياتي الولد لستة اشهر
فصل الى أقصى مدة الحمل حصل الاستنباء في الاحاق فعندنا يحكم بالقرعة فمن خرجت لدعوى
النسب سواء كان الواطيان مسلمين او عديين او بالصدأ ومختلفين في الاسلام والكفر والحرية و
الرق سواء كانا اجنبيين او احدهما ابالاخر سواء قام كل واحد منهما بدينه او لم يتم احدهما منه
لو اقام احدهما دون الاخر حكم له بالبينة والنسب يلحق بالفراش المنفرد والدعوى المنفردة
وبالفراش المشترك والدعوى المشتركة يقضى فيه بالبينة ومع عدمها بالقرعة ولا اعتبار بالعام
لا يجوز الاحاق عن ملحقه الغايه لو شهد شاهدان انه اوصى لزيد بثلث ماله وشهد ثالث
انه اوصى لعمر بثلث ماله فالشاهد الاقوى ولا يعارضهما الشاهدان واليهين فيحكم لزيد بالثلث
وتقف وصية عمر على الاجازة وقد يلوح من كلام الشيخ في بعض المواضع بين الشهادات
والشاهد واليهين فعلى هذا يحلف عمر مع شاهد ويقع ان جعل السابق ويقسم التفارق

ما لا يشهد

اما لو شهدت بانه رجع وصيته زيد ووصى لعمر بثلثه فانه لا يعارض بينهما ويحلف عمر مع شاهد والفارق
بين البيتين في الاولى منها وعدة التفارب في الثانية لو ادعى الورثة ان الميت طلق الزوجة قبل موته فانكرت
فالقول قولهما مع اليقين فان اعترفت بالطلاق وانقضا العدة وادعت له رجعا فالقول قول الورثة وان
اختلفوا في انقضا العدة فالقول قولها وعدم الانقضا لو اقر اثنان من اهل الحرب بسبب وجوب التوارث
ثبت نسبهم ولو سببا فان قامت البينة من المسلمين بذلك فلا ذلك ولا يقبل شهادة الكفار في ذلك و
ان لم يتم البينة لم يقبل اقرارهم ولو اعتمدت برعا فذلك لما فيه من الضر على المعق بقبول الارث با
لولا ولو صدقها معقها قبل وان لم يصدقها فخيرت كل واحد منهما المعققة والاقرع عندي القول
مع العقوق قال الشيخ لو اقام العبد شاهدين بالعقوق وافقر الى الحق عن عدا لهما وسال التفريق حتى ثبتت
العدالة ففرق قال وكذا لو اقام مدعى المال شاهدا واحدا وادعى ان له شاهدا اخر وسال الجلس الغريم الى
ان يقيم احدا ذلك كانه ممكن من اثباته باليمين وفيه نظر من حيث انه يجعل العقوبة قبل ثبوت الحق
لو شهد اثنان ان هذا ابن الميت ولا يعلم له وارثا سواء وشهد اخر ان هذا الاخر ابن الميت ولا يعلم له
سواء فلا يعارض بينهما وثبت نسب الغلامين ويكون الارث بينهما ولا فرق بين ان يكون البينة كاملة او
لجزان ان يعلم كل من الشاهدين ما لم يعلم الاخر وفي القسمة وفيه مطالب في اركانها
وهي اثنان القاسم والمقسوم وفيه حيث يستحب للامام ان ينصب قسما وليس يلزم ولو نصب للخصات
بانفسها ويقاسم غير بشرط في القاسم المنصوص من قبل الامام البلوغ وكمال العقل والايان والعدالة
والمعرفة بالحق لان عمله متعلق به فهو كالقعة للحاكم ولا يشترط الحرية فلو كان عبدا جاز ولا يشترط ذلك
في القاسم الذي يرصاه لخصان فلو ترصاه بقسمة الكافر جاز كما لو ترصاه بالقسمة بانفسها بالقسمة
ان اشتملت على الرد وجب العدة في القاسم المنصوص من قبل الامام وهو عدلان لا شتا لها على التقيوم ولورضى الشك
بواحد وان لم يكن القسمة ردكفي الواحد والمقو يشترط فيه العدد وليس للثان ان يقضى بالتقيوم بغير نفسه وان
جوزنا القضاء ما يعلم لا تخمين ويحكم بالعدالة بغير نفسه قال الشيخ والاحوط انه لا بد من خارجين القاسم
ان كان من قبل الحاكم وعدل السها وافرغ كانت القرعة حكما يلزم القسمة وان نصبه الشريك يلزم القسمة بالتقدير
والقرعة لا بد من رضاها بعد القرعة وكذا لو اقام بانفسها وافرغ علم يلزم القسمة الا بترصاه بعد القرعة كانه لا
حكم بينهما ولا من يقوم مقامه ويخرج الامام للقاسم رزقه من مال لانه من المصالح على ما قاله ساجد

له رزق في بيت المال وان لم يكن هناك امام او كان وضاق عن رزق القاسم كما اخبره على المتقاسمين ان
استأجره كل واحد منهم لتقسيم نصيبه باجر معينة جازوا ان استأجر جميعا في عقد واحد باجرة معينة
عن الجميع واهموا نصيب كل واحد منهم من الاجر لانه كل واحد من العين بقدر نصيبه من المقسوم وكذا لو لم
يقدر واجره كان له عليهم اجرة المثل بالحصص على عدد الروس بالسوق وليس لواحد من المتقاسمين ان يرد
اذ التفتل لان ترده في الملك المشترك ممنوع دون الاذن فيعمل العمل بموافاقه واحاد فاسد بل يعقد واحد
الاخرين او الوكيل باذن جميعهم وان كان الشريك طفلا فطلب عليه القسمة ولا غبطة منه الا في
ان كان هناك غبطة وجب عليه دفع نصيبه من الاجر من مال الطفل والمشتق من الشريك القسمة ولا
غبطة فالوجه وجوب الحصص من الاجر على الطفل من مال الطفل والمشتق اما متساوي الاجر الحبوب
والادها والملاول والاكبا او شفا الاجر كالمعق والاشفا فالاول ان طلب احد الشريكين القسمة لغير
التماثل فتنقسم شريكه اجرة سوا قلت او كثرت وتقسيم كيدا او وزنا متساويا ومتفاضلا ربويان او
غيره ولو قسمه لقسامين ولم يعلم قدر كل واحد من القسامين لكن ترصيا على ان ياخذ احدهما اقل الثمين
والاخر ياخذ الباقي جاز لان قيمته تميز حتى لا يقع عندنا واما الثاني فان اتفق الصرض مع القسمة اجب المتع
عليها وان تضمن الشريكين القسمة كانهما والمصايد الضيقة والخواهر فلا يجبر المتع على اقسمة
وان تضمن احد الشريكين دون الاخر فالطلب المتضمن القسمة اجبر المتع عليها ان طلبها الاخر غير المتضمن
يجبر المتضمن عليها الضم المانع من الاجبا على القسمة للشيخ فيه قولان احدهما عدم الانتفاع بالنصيب بعد
القسمة الثانية فقسا القيمة وهو الاقوى عندي القسمة ان لم يشتمل على ضرر ولا راجع للمتع عليها و
يسرى قسمة اجبا وان اشتملت على احدهما لم يجبر احد الشريكين عليها ليسي قسمة تراض ولو تضمنت القسمة
اتلا العير وانفق عليها منعها الحاكم لما فيه من اعادة المال لو كانا شريكين في انواع كل واحد منها
مستوى الاخر الحنطة وشعير وتموز بيب فطلب احدهما قسمة كل نوع على حدة اجبر المتع وارطلب قسمة
اعيانا بالقيمة لم يجبر المتع والثوب ان تقصص قيمته بالقطع لم يجبر المتع على قيمته وان لم تقصصه
يقسم الشا والبعد التعديل بالقيمة قسمة اجبا ولو كان بينهما نبات او حيوان او اوراقا فافقا
على قيمتها جاسوا اتفقا على قيمة كل جنس على قسمتها اعيانا بالقيمة ولو طلب احدهما قسمة كنوع
على حدة وطلب الاخر وكان على لا يمكن قسمة الا باخذ عوض عنه من غير جنسه او قطع ثوب في قطعة

نقص الجبر المتع في كيفية القسمة فيه حشا انواع القسمة ثلاثة اقرار وتعديل والقسمة قسمة
الاقرار وهي تقع في قسمة الاجر كالتق الواحد والعرضة الواحد المتق والمكيا والموزنا وهذه القسمة جبر المتع عليها
مع طلب الاخر ليشتر ان يبقى الحصص بعد القسمة متفعا بها المتفعة التي لو كان الحما كبر يبقى المتفعة به عند احد متساو
اخرى او اخرى في الاقرار جبا ولو ملك عشرة دار وهو لا يصح للسكنى منفذ فطلب شريكه القسمة لم يجبر المالك ولو طلب
المالك لغير صحيح اجب فلو باع حشا الاقل كان حصص الاكثر الشفعة دون العكس لان اتفقا القسمة مستند لا تنفقا
الشفعة لدفع ضرر مودة القسمة قسمة التعديل مثل ان يكون بين شخصين عينا متساوية القيمة فغدا يجر المتع
القيمة ولو كان بينهما ثلثة اعيد قسمة متساوية القيمة العدة قسمة بينهما ولو كان لهما عبد وجوه متساوية القيمة
فلا قرب علم الاجبا على القسمة بعد التعديل لا حشا الاغراض باختيار الاعيان ولو كان بينهما قطع من الارض
متساوية واحدهما فقبل قسمة الاخر لم يجبر على قسمة التعديل قسمة الرديان يكون لهما عبد اقيمة احدهما
سنة والاخر عشرة فاذا راد احدهما للاخر يتساوى لم يتساوى لم يجبر احدهما عليه ولو طلب احدهما ان ياخذ الاذن وحس
الا على لتخلص العبد عن الشركة فلا قرينة لا يجبر لعدم ايقاع الشركة لو كان ثلثة دارا لهما حدهم بعضها
ولكل من الاخرين ربعها واذا قسمت دارا استقر الاخران وارفعت نصيبين لم يستقر احد وطلب صاحب
النصف القسمة اجبر كل من الاخرين فباخذ نصفه وباخذ منها لو كان بينهما داران علو وسفل وطلب احدهما قسمة
عجبت حصل لكل منها حصته من العلو والسفل باقراده او العلو باقراده والاخر لشريكه لو كان لهما دار كبرى
اردا كبرى وطلب احدهما قسمة ذلك ولا ضرر جبر المتع على القسمة ويفر بعض مساكين عن بعض وان كثرت المساكن
ولو كان بينهما داران او خانة فطلب احدهما جميع نصيبه في الدارين او احد الدارين ويجعل الباقي نصيبا
لشريكه لم يجبر المتع سوا كاتما وتجارين او متبايعين وسوا كاتما الدارين حجرة الاخر او لا لو كان بينهما
ارض وزرع فطلب احدهما قسمة الارض خاصة اجبر المتع وارطلب قسمة الزرع فلك ان ظهر وان كان برز
لم يظهر لم يجبر ولو طلب قسمة كل واحد منهما على حدة اجبر الاخر ولو طلب قسمة الارض والزرع بعضا لبعض لم يجبر
الاخر لان الزرع كالمناع ليس اجزا الارض لو كان بينهما ارض واحدة لاضرر في قسمة اجبر المتع سوا كاتما
فارعة او مشغولة لشجر او نباتا فان كان بينهما نخلة وشجر مختلف الاجناس قسمة كالدرا الواسعة بعضا
بعض ولو طلب قسمة كل عين على حدة فلا قربانه لا يجبر الاخر لاشتماله على الضرر ولو كان بينهما قران متعدي
وطلب احدهما قسمة بعضها بعضا لم يجبر المتع ولو طلب قسمة كل جراح باقراده اجبر الاخر وكذا الحبوب المختلفة

وينقسم القراح الواحد اذا اختلف اشجاره قطاع ولا يقسم الدكاكين المتجاورة بعضها بعضا قسمة اجبالا
املاك متعددة مقصد كل واحد منها بالسكنى منفردا وفي كل احدة المتعددة ولو كانت الارض ثلثين جريا فمشت
منها كقمة عشرة اجال تسع من القسمة عليها لو كان فيها ارض قيمتها مائة في ارض قيمتها مائة مائة
النصف الاخر شجرة قيمتها مائة عدلت بالقمة وجعلت البر مع احد النصفين والشجرة مع الآخر ولو كان بينهما
القمة لان البر يخلص لحدود الشجرة للثا والارض للثالث وذلك مما لا يقع فيه ولو كانت قيمة الشجر ربع
ياخذ بعض الشجر كاسمه منها ويقيمها مع البر والشجرة ينتفع به وجبت القسمة بان يكون فيه الارض
ثلاثين وخمسين فبلغ الجميع اربعة وخمسين فيحصل كل مائة وخمسين نصيبا فينضم الى البر خمسين الى
الشجرة خمسين ويتفارعان ولو كانت الارض اثنتين واراد قسمة البر والشجرة دون الارض لم يكن قسمة اجبالا
لان الشجر يدخل في الارض وبالعكس لم يكن قسمة اجبالا ولو اقسماها بشجرها كانت قسمة اجبالا لان الشجر
يدخل في الارض فيصير الجميع كالشي الواحد ولهذا وجبت فيه الشفعة اذ يبيع مع الارض القسمة يخرج
عن غيره وليس يجب ان لو استقلت على الرد تضمنت معاوضة في القدر الذي يقابله العوض ان لم يكن
بيعا على الحقيقة فبحر فضل الوقف عن الطواف فضل الوقف فلا يجوز له ان لا يعبر شرط القسمة
ولو اشترى على الهلاك واقتضت المصلحة قسمة فالجواز ان يبيع ح ولو قل قسمة الوقف
بعضه من بعض مطلقا امكن اذ القسمة ليست الا اقرب عدم الجواز اذ البطلان لا يحد الوقف عن
الوقف ولا يلزم ما فعل البطلان الاول ولو تعدد الواقف والموقوف عليه لا قرب جواز القسمة بشرط
وقسمة الرضا النراضي بعد الفرقة ولا بد فيه من اللفظ نحو رضيت وما ادى معناه ولا يكفي السكوت
اما قسمة الاجبال فلا يشترط فيها الرضا بعد الفرقة لان فرقة قاسم الحاكم تميز له حكم ولا يفتقر في قسمة الرضا
لا قوله رضيت بالقسمة او قاسمتك بل يكفي رضيت بذلك القسمة ان وقعت ذوات الامثال اجاز
الشقوة بالوزن والكيل واز كانت في عروة متساوية الاجزا فالشقة بالمساحة وييسر على اقل الحاصل
يقسم سدا اذا كان لحد من النصف للثا الثلث والآخر السد ولو افرق لا التعديل بالقيمة عدل
ثم يكتب اسم الملاك على ثلث رقاع ويدرجها فينا دون طين او سمع متساوية ويسلمها لامن ليس هذا لا يخرج
واحد ويقف القسمة على الطرف فان خرج اسم صا النصف اعطاه لجز الاول والثا والثالث ثم يخرج فاروج
صا الثلث اعطاه الربع لخامس بعين السد وان خرج اسم صا السد اعطاه الرابع ويعين الاخران

هـ

احصا الثلث وتعين خاصة ابتدا التسليم الى اخينا القيام متفق على اى طرفنا ولا يخرج من هذه على السهام بل على الا
كما صورناه للا يورى الى عرف السهام وهو ضرر اما لو كان للملك اثنين نصفين فان القاسم يخرج ارضا على السهام كما
قلناه وان شأ على الاسماء يكتب كل نصف رقعة وتوزن كل نصف بالاشارة في ليرة الرقعتين لم يطلع صوتا خارجا
على اسم المتقاسمين فاخرج فله والباقي للآخر الاجزا اربعة متساوية والارض متساوية بان يكون الارض لستة
واجزا وثمانين فانهم يقسمون اجزا ثم يكتب ستة رقاع متساوية في كل واحدة اسم واحد ثم يخرج ارضا واحدة
على هذا السهم فمن خرج اسمه كان السهم له ثم يخرج اخرى على اسم اخرى حتى يبقى الاخير وان كنت في الرقاع اسماء
السهام كتب في رقعة الاول وفي الاخرى الثا وهكذا ثم يخرج الرقعة على واحد بعينه فاخرج الرقعة من السهام
له وهكذا وان شأ الانصبا واختلفت القيمة عدلت الارض بالقيمة ويجعل ستة اجزا ولا اعتبار بالمساحة
فيوزان يكون احد النصفين جريا والآخر اثنين او ثلثا قيمتها ثم يخرج الفرعة على ما سبوت وان شأ الاخر
واختلفت الانصبا جعلت سهامها ما بقدر اقلها وكتلت باسماهم ثم يخرج فان خرج صا النصف كان له
الاول والثا والثالث ثم يخرج اخرى فان خرج صا الثلث فله الربع ولخامس يبقى السد احصا السد ولو
خرجت رقعة صا السد فله الثا ونفى الباقي صا النصف ولو اختلفت الانصبا والقيمة عدلت
القاسم السهام وجعلها ستة اجزا ثم فعل الرقاع كما تقدم ولو افرقت القسمة لا الربان يكون في حصة احدهما ثا
او ثلثا او ربعا عليها لان نوع مقاصد والمعاوضة لا يجبر عليها فان اتفقا على الرد عدلت السهام بلز بنفس القرب
لا بد من الرضا بعد هالكل واحد منها لا يعلم حصوله في الاحكام وفيه جحا الاقرب قبول
شها القاسم ان لم يكن باجرة ولو كان باجرة حصلت التهمة فلا يقبل شهادته ولا يوجب الحق لنفسه لو ادعى احد
الشريكين الغلط في القسمة وانه اعطى وحقه واكثر الاخر فالقول قول النكر مع عيبه ولا يقبل دعوى المدعى الا
بالبينة فان اقام شاهدين على الغلط نقضت القسمة وعيد وان لم يكن هناك بينة كان له احد الشريكين
سوا كان القسمة يلزم بالقرعة او يتوقف على النراضي كما لو اقسما فانه لسمع عواه ويحلف خصه ايضا مع عدم
البينة على كل تقدير فليس احلا قاسم القاضي على عدم الغلط لانه حاكم ولو حلف بعض الشريكين وكل الباقي
احلف مدعى الغلط وافادت بيمينه بقصر القسمة في حق الناكلين دون الحالفين لو اقسما ثم لم يحلف
البعض للغير فكان معيا في نصيب احدهما بطلت القسمة ولا يجبر من طهر الاستحقاق في ذنب بين الفسخ والرجوع
بما بقي من حقه ولو كان المستحق في نصيبهما على السوا لم يطل القسمة لان ما بقي لكل واحد منها بعد

المستحق قد حققه نعم لو تقرر احدها بالمستحق التزم مثل ان يسد طريقه او محرم مائة اوضوه ونحوه بطلت القسمة
لان منع التعديل ولو كان المستحق نصيبا جديا كالميراث بطلت ايضا ولو كان المستحق مشاعا في نصيبها بطلت
القسمة لان الثالث شريك فلا بد من رضاه بالقسمة وللشيخ قول اخر انه لا يبطل فيما زاد على المستحق والاول اجد
ولا فرق في ذلك بين ان يعمل حال القسمة او احدها بالمستحق وبين ان لا يعمل لو ظهر في نصيب احداهما لم
يعمل قبل القسمة كان له في القسمة او الرجوع بالارشع البيع ويجعل بطلان القسمة لا التعديل شرط فيها في جود
مجرد البيع لو بنا احدها في نصيبه او غير ذلك لم يفسد ذلك النصيب بقاءه وقيل غرسه لم يرجع على الشريك
لشخصه من البناء والغرس وبطلت القسمة لان القسمة عندنا بيعا لم يفسد الشريك ولم يتقل اليه من جهة يتبع وانما حقه
فلم يضمن له ما غرس فيه ولو كان النسايبا الاول قبل الشريكين ثم ظهر اشتقاق النسايبا للمالك فان كان من وصل اليه
بغير عوض اعنه الى شريكه كان له الرجوع بالعوض اذا اقسمت الورثة الزلثة ثم ظهر دين على الميت لا وقله الا
اقتسموه لم يبطل القسمة لكن ان اقام الورثة بالدين فالقسمة بحالها وان امتنعوا نقصت القسمة وسقطت الزلثة
في الدين ولو اجاز احداهما وامتنع الآخر بيع نصيب المستحق خاصة وبقي نصيب الجاهل ولو كان هناك وصية لا
يجوز من المقسوم فابعد فيه كما لو ظهر البعض مستحقا ما تقدم من التفصيل لو طالع احد الشريكين من الاخر المهابا
من غير قسمة اما في الاخر ان يجعل احدها القسمة بغض الدارسة او نزع الارض سنة لم يجز الممتنع نعم لو اختلفا
عليها جاز ولا يلزم من كل منهما فتحها ولو طالع احدها القسمة كان له ذلك وانقصت المهاباة اذا طالع الشريك
القسمة من الحاكم فان عرف الحاكم الملك لهما بنفسه او بالبنية اجابها لا ذلك وان لم يعرف لم يمتنع عن بينة
كانت عليها عليه فالشيخ قول اخر انه لا يقسم بها قد يكون لغريمها فاقسمها سبطا كل واحد على نصيبه
ثبت ذلك له بالحكم والتمس انه لا يقسم اليد بغير الملكية فاذ اتفق الشريكان على المهاباة فرجع احدهما
قبل استيفاء ثوبته فله ذلك فان استوفى ثم رجع جاز ايضا لكن يغير ما انفرد به لو كان في دار سلطان يجري ماء
احدهما على الاخر فقسما فمع الشريك الاخر من جريان ما سطر على سطح الاخر الحاصل له بالقسمة فان كان بينهما
شرط ان يدور الماء فله المنع وان لم يشترط فلا قرينة له لئلا يملك لهما اقسما الدار والاطراف فقس ذلك ان يملك
كل واحد حصته بحقوقها ومن حقه جريان ما فيها فاما كان يجري الى المعتاد له لو اقسما دار فخصت
الطريق في نصيب احدها وكان نصيب الاخر مستطرق منه تحت القسمة وان لم يكن له منفذ بطل ولو
علم انه لا طريق له ورضي تحت القسمة يجوز للدار والجار والوصي والحاكم وامينه قسمة مال الطفل ويجوز

في دار

ويجوز لهم قسمة التراضي من غير زيادة في العوض وكذا يجوز للوكيل العام القسمة مع المصلحة لمؤكله في موارد
القضاء والاحكام اروي ابو شعيب الخليل عن الرافعي قال سالت ابا عبد الله عن رجل قد ربح له بئر عشرة فامان بعشرة دراهم
فحفره فاداهم ثم حفر قال يقسم عشرة على خمسة وخمسين جزءا واحدا فهو للثلاثة الاولى والاثني والثالث للثالث وعلى هذا
الحسب الى عشرة والوجه حمل هذه الرواية على موضع ينقسم فيه اجرة المنزل على هذا الحسب والاستيعا في ذلك وروي
حماد بن عيسى عن ابي عبد الله ان امير المؤمنين عليه الصلوة والسلام اتى بعدل في قدامه فقال اذهبوا فبيعوه من المسكين
ثم انه المصنف ولا يعرف عنه وروي حماد بن عيسى عن ابي عبد الله قال قلت لابي جعفر وابي عبد الله عن رجل دفع
للمرأة الف درهم فخلطها بالمال ونحوها قال فلما طلبها منه قال ذهب المال وكان لغيره معه مثالا وما لك لغير واحد فقال
كيف صنع اولئك قال اصدوا اموالهم فقال ابو جعفر وابي عبد الله عن جميعا يرجع عليه باله ويرجع هو على اولئك
بما اخذوا ويحمل هذه الرواية على ان العامل يخرج الا ولغيره بغير ذنبه ففرط او اربا بالمال الباقية فقد كانوا
اذ نوافي المخرج محمد بن اسمعيل عن جعفر بن عيسى قال كتبت الى ابي الحسن جعلت ذاك المرأة تموت مدعى ابوها انه
اعارها بعض ما كان عندها من متاع وخدرها بقبول دعواه الابينة فكتبت اليه بحوزة بلادية قال وكتبت اليه
ادعي زوج ابنته وابوزوجها وافرزوها من متاعها او خدماها مثل الذي ادعي ابوها من عارية بعض المتاع او الخدم يكونون
بمنزلة الابنة الدعوى فكتب وهذه الرواية محمولة على الظن ان المرأة ياتى بالمتاع من بيت اهلها وحمل ابن ادرش
بحوزة بلادية على الاستيفاء تارة واسقط حروفه على انكاره لمن يرى عطية ذلك بغير بينة اخرى وثمة الخبرين
ذلك محمد بن الحسين بن الخطيب عن يزيد بن اسحق عن هرون بن حمزة قال سالت ابا عبد الله عن رجل استأجر
اجرا فلما يامر احدهما حصته فوضع الاخر على يد رجل فملك ذلك الرجل ولم يدع وفا فاستهلك الاخر فقال المشتاجر
ضامن اجرة الاخر حتى يقضى الا ان يكون الاخر عاه الى ذلك فرضى بالرجل فان فعل محقه حيث وضعه
رضي به محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر يقول فخر امير المؤمنين عليه الصلوة والسلام يرد الخيس اغاد الموارث
بولسن عبد الرحمن بن منصور خادم عن ابي عبد الله قال قلت عشرة كانوا اجلوسا ووسطهم ليس فيه الف درهم
فسال بعضهم بعضا الكم هذا الكبر فقالوا كاهم لا فقه واحد منهم هول فلن هو قال الذي ادعاه محمد بن الخطيب عن
الحسن مسكين عن عرقاعة النخاس عن ابي عبد الله قال اذا طلق الرجل المرأة فادعت ان المتاع لها وادعت ان المتاع له كان له ما
للرجل ولها ما للنساء عن محمد بن القاسم عن القاسم بن محمد بن سليمان بن داود المقرئ عن عبد العزيز بن محمد النخاس قال سالت ابا عبد الله
عن من اخذ ارضا بغير حق ثانيا فيها قال يرفع بناؤه ويسلم الزلثة لاصحابها العرقاطم حتى ثم قال رسول الله من اخذ ارضا

حكمنا في قد حصل عليكم حاكم فاحكم بحكمنا فم يقبل منه فاما يحكم الله استحق وعلينا ردوا الراد علينا الراد على الله
فهو على حد الشريك بالله قلت فان كان واحدا منها اخنار جلا وكلاهما اختلفا في حديثنا قال الحكم ما حكم به احد
وافقهما واحدهما في الحد واورعما ولا يلتزم الما يحكم به الاخر قال قلت فانما عدلان مرضيا عند احدهما
ليس بفاضل كل واحد منهما على صاحبه فقال انظر ما كان من رويتهما في ذلك الذي حكم الجمع عليه اصحابك في حديثه
حكما ويترك الشك الذي ليس مشهور عند اصحابك فان الجمع عليه رويتهما الامور تلك بين رسته فبين
امر بين عية محبت وامر مشكل برحمة لا الله عز وجل والى الرسول صلى الله عليه وسلم الله سبحانه وحده يروي
شبهته بين ذلك فترك الشبهة في الحزب من اخذ بالشبهة اترك الحزب وسلك من حيث لا يعلم قلت
فان كان الخبر عنكم مشهورين قد رواها الكفات عنكم قال انظر فافق حكم الكتاب السنة وخالف العامة في حد
به ويترك ما خالف حكم الكتاب السنة ووافق العامة جعلت فداك اريت ان المتقين غني بغيرها
حكمه مكرار سنة ووجدا احد الخبرين موافقا للآخر والآخر مخالفا لهم باي الخبرين ياخذ قال بما حلف العمة
فان فيه الرشاد قلت جعلت فداك فان وافق الخبرين قال انظر لهما اميل يعني حكمهم وقضائهم فترك
يوجد بالآخر قلت فان وافق حكمهم الخبرين قال انظر لهما اميل يعني حكمهم وقضائهم فترك ويوجد بالآخر
قلت فان وافق حكمهم الخبرين جميعا قال اذا كان ذلك فارجع حتى يلقي امامك فان الوقوف عند الشبهة
خير من الافتحام بالمهلكات

وفي فصول 2 صفا الشاهد بشرط والشاهد ستة البلوغ والعقل والايمان والعدالة و
طهارة المولد وانما انتم ففهما مطالب البلوغ وهو شرط في قبول الشهادة فلا يقبل شهادة الصبي الا
الاذا بلغ عشرين فيقبل شهادتهم في الجراح القصص بشرطين اخرين عدم تفرقهم قبل الشهادة واجتماعهم
على البلوغ فلو تفرقوا عن الحالة التي تجارحوا عليها لم يقبل شهادتهم وفي رواية يوجبها وكلامهم وقيل يقبل
شهادتهم اذا بلغوا العشر مطلقا وليس بل الا في اقصاص قولهم في السجاح القصص فيادون النفس با
لشرطين ولا يقبل شهادة الصبي يا وان كثر العقل فلا يقبل شهادة المجنون اجماعا سواء هب عقله بحجوه
سكر ولو كان الجنون يتناوله اوارا وشهدا حال افاقته وفاقها حال افاقته فقلت شهادته بعد الاستسما يعرف
بمطه حال النحل والاداء فلورنا الحكم مرجحا وترد شهادته المعمل الذي في طبيعة البلوغ حيث لا يتفطن لتفصيل
الا ان يعلم الحكم عدم غفلته فيما شهد به انا كان المشهور به مما لا يسو فيه ولو كان الشاهد يعرض له السهو غلبا

الساح

استظهر

استظهر الحكم عدم غفلته فيما شهد به انا كان المشهور به مما لا يسو فيه لو كان الشاهد في التفتيش عن حاله يغفل عن الحكم
صدقه والايام وفيه حيث لا يقبل شهادة الكفار مطلقا الا في الوصية على ما ياتي ولا يقبل في غير ذلك على احد من
المسلمين اجماعا وهل يقبل شهادتهم على امثالهم الا في المنع وقيل يقبل شهادة الذي على الذي اذا تساويا في العقيدة فيقبل
شهادة اليهودي على مثله لا غير الشرط على مثله لا والجملة كلمة يقبل على منتهى الرواية به ضعيفة في طريقها سماعة
وافق بها الشيخ في النهاية وروى ابن بابويه عن عبد الله بن علي الحلبي عن الصادق ع يجوز شهادة اهل الذمة على غير اهل
ملتهم اذا عرفت هذا فعندنا لا يقبل شهادتهم على امثالهم وكذا لا يقبل شهادتهم الشيخ افي يقبل شهادتهم لانهم
يقول شهادتهم عليهم يقبل شهادة اهل الذمة خاصة في الوصية بالمال لا غير شرط عدم العدول من المسلمين ولا
يقبل شهادتهم بالوصية في الولاية ولا بشرط السفر والغربة وبالشرايط رواية مطرحة وقال الشيخ في مبسوطه لا
خلاف ان شهادة اهل الذمة لا يقبل على المسلم الا ما يقرب به اصحابنا في الوصية خاصة في حال السفر عند علم المسلم
قول الشيخ ههنا يوم اشترط السفر لا يشترط عند الفسق من المسلمين فلو وجد فاسقا من المسلمين وشهدوا لم يقبل
ولو شهد اهل الذمة قبلت ويشترط في اهل الذمة الصلاح في مذهبهم لا فاسق المسلمين فالاول منع فاسق غيرهم
الا قرب احلاف الشاهدين من اهل الذمة بعد العصر انهما ما خانا ولا كتمان ما به ثمننا
لو كان ذا قرين ولا كنتم شهادة الله انا اذا امن الاعمين على ما تضمنته الآية ولم اقف فيه لعلمائنا
على قول ثبتت الايمان بغيره الحاكم او قيام البينة والاقرار لا يقبل شهادة المخالف للحق
من غير الاسلام كان سواء انما اعتقد بشبهة او لا وانما يقبل شهادة المؤمن خاصة العدالة
فيجبنا العدالة شرط في قبول الشهادته فلا يقبل شهادة الفاسق اجماعا قال الله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فليسوا والعدا
كيفية راسخة في النفس على ملازمة التقوى المروية وحصل بالامتناع عن الكبار وعن الاصرار عن الصغائر و
الكبار منها والمرد بالكبار كما توعد الله عليه النار كالزنا والقتل والوطء وعصب الوال الغصو وشرب الخمر وعقوق
الوالدين والربا وقذف المحصنات واما الصغائر فادوم عليها او وقعت منه اكثر الاحوال ردت شهادته اجماعا ولو وقع
نمرة قال الشيخ لا يفتح العدالة لعدم انفكاكها الا في فعل فلو شرطنا عدمها اجمع اقصى الى ان لا يقبل شهادة
احدا الا لا قد وذلك ضرر عظيم ومنع ابن ابي شيك ذلك والخالف في التخلص من الازام بالنوبة التي يمكن فعلها لكل احد
كل وقت لا يفتح العدالة بترك المندوبات اجمع وان كان مصر على تركها الا ان يؤذن ذلك بالنها وبالسبب
المخالف من المؤمنين في الفرع لا يرد شهادته اذ لم يخالف اجماع ولا يفسق وان كان محظنا في اجزائه اما المخالف

من اصول العقيدة شهادة برئان مسلم سواء استند في ذلك الى التقليد او الى الاجتهاد وسواء خالف
اجماع المسلمين وعلم نبوته من الدين ضرورة او لا والمسائل اصولية التي ترد الشهادة لمخالفتها كمالا يتعلق بالحق
وما يجوز عليه من الصفات وما يستحيل عليه العدل والنبوة والامانة اما الصفات التي لا يدخل لها في العقيدة مثل
المعالي والاحوال والاشياء والنفي وما شابه ذلك من فروع علم الكلام فلا يرد شهادته المحظ فيها العدل هو
الذي يعتدل باحواله في دينه افعاله اما الدين لا يرتكبه ولا يصغر ولا يغير ولا يحل شي من الواجبات ولا يترك
جميع المندوبات بحيث يعلم من الثبوت بالسنة واما الافعال فيجب الامور الدينية كالاكل في السوق للفقيه دنا
مع عدم المبالاة وكشف ما حجب العادة بتغطيته من دينه والاستهزاء به بحيث ينجح الناس من صنعته ويخون ذلك
مسايل على رذيلة ودناءة واما الصنائع فلا يرد احد من اربابها وان كانت مكروهة او رنية كالحياكة و
الحجامة ولو بلغت في الدناءة كالزنا والوقار مع الوثوق بقواه ولو كانت الصنعة محرمة ردت شهادته
كصنائع المزارع والطبوق العاد ان كان زوجا فين قذفه بالشوهر والمعا او الاقرار او كان احبنا
بالبنية او الاقرار فيعلق بقذفه فسق ولا حد ولا يرد شهادته وان لم يبين وجب له وحكم بنفسه ورتب
شهادته ولو لم يلق القاذف لم يسقط الحد ونوال الفسق اجماعا وقلت شهادته سواء جلد ولم يجلد وحده
ان يكذب نفسه مطلقا ثم ان كان صادقا ورسلنا والاول اقرب الثأمر وى ان كان ليس بعيدا من الصلوة
تقاسى القاذف اذا لم يات بربعة شهادته على الاطلاق لانه كذب حكم الله وان كان صادقا والاقرب التقاء
بالتوبة وعد اشترط اصلاح العمل لقوله التوبة يحيا قبلهما والنامن الذم ببل لا ذنب له وان المغفر مجاب
بالتوبة الاصلاح المعطو على التوبة يحل ان يكون المراد بالتوبة وعطف بغير المفظين والقاذف ان شتم
برد شهادته وروايت حتى شوب والشاهد انما اذا لم يكمل البينة مجرد ولا يقبل روايته ولا شهادته ويعيق بوابه بغير
علم ما كان في ولا اعود الى انهم في التوبة ان كانت معصية لا يوجب عليه حقا كشر بغيره وكذب رنا والتوبة منه التمس
على ان يعود وقيل لا بشر انما وان اوجب حقا لله اولادى نفع الزكوة وعصيت فالتوبة منه باقية وروايت
او مثله او قيته مع العجز عن غير ذلك نوى قد عليه ان كان عليه حقوق صا و قد اشترط في التوبة تمكن
الاستحبة لاحقه وان كان عليه حقه لله تعالى او شرب مسكوفاتنا والغرم على ترك العود كافي في التوبة ولا بشر
الاقرار به ولا يمكن نفسه للامام بل يبيع شتره وترك الاقرار به سواء اشترط له عند الاول او كانت مستعانة به
لاعتراف بالبرءة والرجوع عنها واعترافه كان يعقد منها العيالات التعار كالحرام كالزنا والشرع

ولا يرد

والاربعة عشر وغير ذلك يفسق فاعله ويرد شهادته الا ان يوب سواء قصد المدة او الله او الفار وهو المثل على
العوض وسواء اعتقه بخرمه او لا العود والزر والضم والطبوق المعفو والرباب العصب غير ذلك من جميع الات
الاهرام يفسق فاعله ومستعانة بالحق فيكون الاملاك والحقان خاصة وبخرم في غيرها شرب المسكر بربها
ويفسق سواء كان فخر او نبينا او فصيحا وكذا المقتاع والعصية على نفسه او بالنار وان لم يسكره الا ان يذهب
ثلثاه ويبقى ثلثه وسواء كان شر قبل ذلك من ذلك كله او كثر بعد التحريم ولا يجرم غير العصر الزمان والبشر لم يسكر
يجوز اخذ الحذر للتحليل الغنا حرام وهو مذهب الصو المثل على النرجع المظر يفسق فاعله ويرد شهادته سواء كان
في شعر او قران وكذا سواء اعتقد باحقه وتحريمه بالاجزاء وهو الاشياء التي يساق به الدليل يجوز فعله واستماعه
كدايشد الاعراب وسما النوع الاشياء ما يخرج المحدث الغنا الشعر الكذب حرام وكذا هي المؤمنين والنسب حرام
معروفه غير محله يفسق فاعله ويرد شهادته ولا يبين عدا ذلك لكن يكره الا كذا في المحدث كذا وبغضه المؤمنين والظاهر
بذلك قاذف العدا لليس المحرم المحرم في غير المحرم والشهادة بالاسان لا يفسق فاعله ولا يبين عدا ذلك لكن يكره الا كذا في المحدث كذا وبغضه المؤمنين والظاهر
والخيار للرجال يجوز اتحاد الحمام للامانة والاستفراج حرام الكذب يكره النظر في الفرج والرها عليها قار يفسق فاعله
اما المقتا المستر بالخيل وغيره من الحيوان المشروع فيها عقدها فانها حايرة وكذا المفاضلة بالنساء والحرام
السوق انتفا التهمة وفيه حجب كل من يجر شهادته نفع او يستدفع بها ضرر برئان مسلم وان كان عدا
فلو شهد على من خرج مؤثره ردت شهادته لان بدل المخرج وهو المال يحصل له بالاث المخرج سبب الموت المعصية اذرت اما
لو شهد ثم مضى مؤثره بمال وشهد لمؤثره المخرج بمال قبلت شهادته ولو شهد اثنان من العاقله خرج شهود قتل
الحظ ردت شهادتهما وان كانا قريبين او بعيدين لا يحال ليسانتهما مؤثرهما مؤثرهما مع اخذ القول فيها وحلف
اثنين فشهدا حدهما على الاخرين فدم ردت شهادتهما في المور قبلت هذه الشهادة لانه لا يجرى عدا الاقرار بالافراء الا خصه المقر
فلا يستند مع هذه الشهادة ولو شهد الرجلين بوصية لهما من تركه فشهدا للشاهد في ايض بوصية فيها قبلت
الشهادة ولو شهد بعض الرفق بعض على طع الطريق لا يقبل التهمة ولو قارضنا واخذوا اولاد سمق ولو
شهدوا على المسلم الميت لهما دين او عين لم يسمع شهادتهما وليسع لو شهدوا لغير محرم غير محرم عليه ان كان معبرا او لا
يقبل شهادتهما الشفع ببيع شقق في الشفعة ولا شهادته السيد بعد المازون له في التجارة ولا الكاثر ولا شهادته احد
على الاخر باسقاط دينه واستيفائه ولا يقبل شهادته في ما هو شركه في ما هو شركه في ما هو شركه ولا شهادته الوكيل
لو كلف ولا شهادته الوكيل والصحيح شرح شوق المدعى على الموكل ولو قبل شهادته الشريك لشركه في ما هو لشريكه في ما هو لشريكه وكذا

الوكيل لو كان في اليد والوثيقة بالبرج بعد ان ذبح وشهدا احد الشفعين على الاخر سابقا شفقتا بعد اسما الساعد
 ونحو ذلك فيما يقع فيه التهمة العداوة الدينية لا يمنع قبول الشهادتين فان المسلم يشهد الكافر اما الدين فانهما يقع لقبول
 سواء نصت الفسخ او لا وسواء كانت العداوة ظاهرة او خفية وكيفية تحقق العداوة بان يعلم ان كلا واحد منهما يفرح بمسأ
 صفة ونعم بمسرة ويقتل في الشك وهذا القدر يساوي بديهة الشهادتين او يقع بينهما تقاريف او عرف ذلك من احد رتب
 شهادتهما خاصة ولو شهد على رجل محقق في المشهود عليه بدينه شهادته ويقبل شهادة العداوة لعدم لانتفاء التهمة انفسا
 لا يمنع قبول الشهادة فيقبل شهادة الاب لولد له والابن لوالده والابن لوالده والابن لوالده والابن لوالده والابن لوالده
 الا شهادتهما بالاولى او نحو متعلق بدينه كالنكاح والطلاق والعكس في شهادتهما عليه ويقبل شهادتهما من الزوجين لحد
 شرط احصائهما في قولهما الزوج لزوجها انضمام الى غيرهما من اهل العدالة وشرط اخر ذلك في الزوج ان يكون
 ونظير المفائدة فيقبل في شهادة الواحد مع البين وشهادة المرأة في الوصية ويقبل شهادة الشاهد لصديقه وان كان
 والصحة والملاطفة ويقبل شهادتهما الاخ لاختيه ان كان منقطعاً اليه صفة ويرد شهادتهما السائل كنه لا يخط
 منع اذا كان معتاداً ولو وقع منه ذلك بذلة الحاجة فيمنع قبول الشهادتين ولا يقبل شهادتهما الصغير وهو الذي ياتي للعام
 من غير دعوة ولو لم يتكرر ذلك من قبل شهادته ومن سال من غير ان يحل له المسئلة ردت شهادته ويقبل شهادته من
 الصغار اذا كان من اهلها ولو لم يكن من اهلها ردت شهادته يقبل شهادة البكر على من هو اهل القرية سوى ذلك
 الجراح وغيره ويقبل شهادة اهل القرية على اهل البادية مع اجتماع الشرايط ويقبل شهادة الاجير الضيف ان حصل لهما
 ميل الى المساجرة والمصيف الى العدالة يمنع من اقامتهما على الباطل التبرع بالشهادة قبل السؤال الحاكم بيقبض التهمة
 فلا يقبل شهادته سواء شهد قبل الدعوى او بعدها قبل الاستشهاد نعم هذا الركبة ينسحق هذا في حقوق الناس ما
 حقه نعم والشهادة للمصالح العامة كالوقوف على القناطر وشبهه فلا قرب التبرع لا يمنع الشهادة اذا كان في
 لها ولو اختلف الشاهد رواية او من جازحه ينطبق المشهود عليه مشرلاً فيشهد عليه سمعت شهادته ويجعل
 ذلك على حرمه على الشهادتين لان الحاجة قد يدعى الى ذلك طهارة المولد فيشترط في الشهادتين
 طهارة المولد عند اكثر علمائنا فلا يقبل شهادتهما ولد الزنا وقال الشيخ يقبل شهادته في شئ يسير مع مسكنا باصلا
 وليس كذلك لو حمل حاله قبلت شهادته وان قد فر بعض الناس بذلك فيما طهره شرطه وليد
 فيه شبهة الحرة ليست شرطاً مطلقاً فيقبل شهادة المملوك لسيدة وغيره سيدة ولا يقبل شهادته مطلقاً
 حكم المدبر والمكاتب المطلقان لا يرد شهادتهما المشروط مطلقاً وام الولد حكم القن وما المطلق الادري

راجية
 اي من غير طلب ولا دعوى

من مال

من مال الكفاية شينا ففقد الشئ يقبل على مولاة بقدر ما تحريمه والاجود الميع لا فرق في قبول شهادتهما العبد من الحر والقصاص
 غير ما بل قوله مقبول في الجميع ان جمع شرايط القبول والامانة كاحرة يقبل شهادتهما فيه يقبل شهادة النساء الاعلى سندها لو
 السيد يدين له على ان يحمل الامانة ثم ردت شهادتهما بذلك ورت شهادتهما واما الميراث فغيره ثم اعظم ما عدا الشهادتين ورجع
 الرق فان شهدا او ابان مولاها كان قد اعظمها كدلوله ليكفي لانهما اجتنبا حقه يقبل شهادة الاعلى فيما لا يحتاج فيه الى
 المشاهدة كالافرا والسبع غير من العقود فاذا عرف صور المثلث معترف لا نغري فيما شاك وعرفه عبد عدلان ولو تحمل الشهادتين
 وهو يصير محمداً ان يشهد بقتل شهادته اذا عرف المشهود عليه سبه او عرفه عبد عدلان ولو شهد عبد للمالك ثم عني قبل
 للمالك حكم للمالك شهادته ولا يقبل شهادته فيما يفتقر فيه الردية كالزنا الا ان يشهد قبل العني ثم يقيم الشهادتين بعد العني فانها
 يقبل ولو شهد على من لا يعرفه قبل عام فسكده ثم عني جاز ان يشهد على المقصود بعينه فطعا ويقبل شهادة الاعلى اذا اترج
 لحاكم عبادة من غير عند الحاكم يقبل شهادتهما الا حرم محلا واذا اعرف الحاكم من اشارته ما يشهد به فان حملها الحاكم افيد على
 من جاز من يعرفه اشارته ولا يفي الواحد لا يكون المترجحان شاهد قرع على شهادتهما الا حرم بل ثبت الحكم لشهادتهما الا حرم اصل
 شهادتهما المترجحين فرما ولو الناطق بالايما والاشارة من غير علم يقبل يقبل شهادة الاصم وقد روي انه يؤخذ بالاول قول ولا
 ياخذ بثنائه وكذا يقبل ذوي الافاق والكاهن في المطلق اذا كانوا من اهل العدالة لا يشترط في الشهادة امر المشهود عليه
 بها فلو سمع الشاهد من غيره ولا فرق في ذلك بين الاقوال والافعال ولو حضر الشاهدان حسابا وشرط المخاسبا
 عليهما ان لا يحفظا عليهما كان للشاهدين ان يشهدا بما سمعا يقبل شهادتهما المستحق ان كان عدلا وهو الذي يحفي بنفسه عن
 المشهود عليه ليعرف امره ولا يعلم به سواء كان المشهود عليه ضعيفا خديع او لا من فعل شيئا من الفروع مختلفا فيه
 ابا حرم يرد شهادته سواء وافقه الحاكم في ذلك الاعتقاد او لا ولو فعل ما اجتمع الامامية على تحريمه وترك ما وجبت الامامية
 فعله لم يقبل شهادته وان وافق غيرهم من المسلمين ولو فعل الفروع المختلف فيها بين الامامية معتقدا تحريمه ردت شهادته وان
 اعتقد الحاكم اباحته لا يشترط في الشاهد استحقاق شرايط الشهادة وقف التحمل فلو شهد الصغير والكافر والفاسق للظاهر
 على شئ ثم زال المانع تلك الشهادة قبلت ولو اقام الصبي الكافر الشهادة ورت ثم اعادها بعد الحال قبلت وكذا الغافل
 اذا قام حاله فسقته المحل به ثم مات فاعادها فالأقرب ايضا القول وان حمل العبد سبب التهمة المصلحة من شهادته
 وهو اادة اصله ظاهر ولو تاب المشهود بالفسخ ليقبل شهادته فالأقرب حتى يستمر حاله على الصلاح وقال الشيخ يجوز
 ان تطولت اقبل شهادته وان ارتداه ان يرد ولو اقام العبد الشهادة ورت ثم اعق فاعادها قبلت وكذا
 لو شهد الولد على والده ورت ثم اقامها بعد موت الوالد قبلت ولا يفي القول من اعادة الشهادة ولا يفي الاقامة ولا

مردودة ولو شهد السيد الكاتب أو الولي لم يثبت به باجرح قبل الاذعان فثبت شهادته ثم عوق الكاتب ان يزل الجرح فاما اذا
ثبتت الشهادة قبل ذلك فثبتت الشهادة مردودة للثمة والعدم اهلية اذا اعتدت بعد زوال الثمة او حصول الاهلية
يقبل شهادة الوصي من هو وكذا شهادته في الاولاد لا يثبت به ولا يثبت به شهادته فنعامل مثل ان يسمع المال
المال للثالث الموصى به له بسبب شهادته الوصي ويقبل شهادته مع اليقين فاما يقبل فيه شهادة الواحد واليهين وقال
الشيخ يقبل شهادة الوصي من هو وصي له وله غير ان ما يشهد به عليه يحتاج ان يكون معه غير من اهل العدالة ثم
يجوز الخصم على ما عده وما يشهد به له مع غيره من اهل العدالة لا يجب مع ذلك بين فان قصد اشراط الشاهد
عينا فهو ممنوع وان قصد اشراطه لا عينا بل يقوم اليقين مقامه فهو جدير واما الاحكام اذا شهد على الموصى فلا يراها
شهادة على الميت
في مستند الشهادة وفيه بحث لا يجوز للشاهد ان يشهد لامع العلم
الله ولا تقف ما ليس به علم وسئل رسول الله عن الشفاعة فقال هل ترى الشمس مثلها فان شهد او دعى ثم الشهادة ما
على فعل او قول فاولا لا يقترن فيه حاسة الابصار الا انما الواحدة السمع ولو تحقق للاعي استندت القول لا يثبت
وعلم ذلك يقينا كفت حاسة السمع قبل شهادته ويقبل شهادته الاسم على الافعال كالغضب والقتل
الرضاع والولادة والزنا واللواط وضلا في نسبه فلا بد من الشهادة على عينه فانما احضر مجلس الحكم فان فرم
تدبر وقد غلبت الشهادة عليه لو شهد من لا يعرف لم يجز له التحمل على النفس ليشهد على تلك العين ولو شهد غيره
عدلان بالنسبة عليه مستند الى الشهادة المعرفين بالتعريف فيقول اشهد فلان بتعريف فلان وفلان و
يكون في الاقرار شاهدا فرع النكاح والبيع والشراء والصلح والاجارة وغيرهما من العقود فيقتصر على حاسة السمع
لفهم اللفظ والى المعرفة اللفظ لا يعلم استندت الصواب لا شخص معين يعرفه قطعا كمن في النسب واليوت
والملك والطلاق والوقف والنكاح والولاية والولاء والعق والامتناع من الناس في الشهادة من اثنان
هذا هو اقلان شهد به لان ثبوت النسب انما هو من جهة الظاهر وكذلك لو تعدت مشاهدة الميت في اكثر الاوقاف للشهود وكذلك الموقوف
اذا سمع من الناس هذه الدار فلان شهد بذلك فان الملك المطلق لا يمكن الشفاعة عليه بالقطع والوقف لو لم يسمع الاستغناء
ليطلب الوقف على تطاول الارض لتعد بقا الشهود والشهادة الثالثة عندنا لا يسمع هي بادلنا بديل النكاح يثبت بالاستغناء
فانما يعلم ان يخرج على اسم زوجة رسول الله كما يقضي بانها ام فاطمة عليهم والنواثر هنا بعيدة بشرط استواء الطرفين والوا
والطبقا الوسط والاختلاف هنا وانما يثبت النواثر لكن لا يثبت النواثر لان شرط النواثر الاستئذان لكن الحسن الظاهر ان الجرح
اولا لا يجوز من الشاهد السماع اذا اثنى من الناس الاما لو قضيا ببلد ثبت ولا يثبت الاقرب بشرط احاطة

ثم قولهم العلم فيا يكفي فيه الاستغناء ولا يكفي شاهدا عدلان وقال الشيخ يكفي فيه ذلك فلو شهد عدلان بالنسبة او بما يعدم
السامع محذور وشاهد اقل لا شاهد على شهادتهما لان ثمة الاستغناء الظن وهو يحصل بهما قاله ولو سمعوا يقول عن
الكبير هذا النبي وهو ساكت مع سماع الولد او سمعوا هذا في وسكت الاب مع شهادتهما بالنسبة سكونه يدل على الرضا
نظر الشاهد بالاستغناء لا يشهد بالسبب ان يكون ما يثبت بالاستغناء فلو سمع مستغنيا ان هذا الملك لزيد اشتراه
من عروشه الملك كما بالبيع كذا لا يشهد له به ولا يستغنى والاستغناء والاستغناء بالاستغناء ولو شهد الملك والبيع مستغنيا
الاستغناء سمع قوله الملك خاصة دور السبب يكفي في الشهادته بالملك الاستغناء مجردة عن مشاهدة النص وبالعكس فلو
شهدت انما نص في الملك بالنسبة والهد من غير معار جاز له ان يشهد بالملك مستغنيا الى النص ومطلقا وكذا لو
شاهد الدار فيه جاز له ان يشهد باليد قطعا والاقر جواز الشهادة له بالملك ايضا لا بد من قضية بذلك في
له ذلك والى سمع عوى الدار يدعيه لا كما لا يسمع ملك هذا ولا يثبت لان لا اليد ظاهرة ويجوز النص عن الظن ولا يسمع قوله
الدار التي في نص هذا الى مع الملك بالملك هناك لو كان لو احدى لا يسمع مستغنيا رجحا اليد لا يسمع ولا يحل فيها
الاختصاص المطلق تحت الملك وغيره فلا يزال اليد المعلق المحتمل بغير المتصرف القاض بالملكية تصرف المالك كالبناء
الهدم والبيع والرهن اما جرح الاجارة وان تكررت ففيه احتمال ان يصدر من المستاجر مدة طويلة مع ان الاقرار بالشهادة
بالملكية ولا اعتبار بجرح الشهادة مع الحرة بالباطن شهادة القرائن كالصبر والصبر والخرج الحلو ويقبل شهادة الامح
مستند الى الاستغناء في الاستغناء لو شهد عدلان ان فلان مات وخلف من الورثة فلان ولا يعلم له وارثا غيرهما قبلت
شهادتهما وانما ثبتا انه لا وارث له سواهما لعدا اطلاع عليه فيكي الطمع اعتضاده بالاصل هذا ان كانا من اهل
الحرة الباطنة وان لم يكونا من اهل الحرة الباطنة تحت الحكم عوارث اخوان لم يظهروا الزكاة اليها بعد الاستظهار
بالضمين ولو لم يعلم لوارثا بهذه البلدة او بارض كذا لم يقبل مع احتمال القبول لا يجوز ان يشهد لامع الذكر وان
حطه مكنو ولم يعد الزير عليه وان كان حفضه محفوطا عنه وسواء اقام غير من العدول الشهادة او لم يقيم خلاف
علما حيث جواز اقام الشهادتين بما يجد تحفظه مكتوبا اذا اقام غير الشهادتين فيتعين الحق
وفيه حديث الحقوق شيئا احدهما حق الله والاخر حق الادح ما حق الله منه الزنا فلا يثبت الا باربعة رجال او ثلثة
رجال واخر اثنين او رجلين واربعة سائل لكن الاخر عيب للحد لا يرم ويحب بالاولى لحدان معا وان شهد رجل وست
او اكثر لم يقبل ووجب جلد القادر عليهم وكذا لو شهد ما دون الاربعة منفردين عن النساء او شهد النساء فانه لا يثبت
حد القادر على الشهود ومنه اللواط والسحق وانما يثبت كل منهما باربعة رجال مطلقا عدا والزنا واما التباين

البهايم فلا يثبت بشفاهدين رجلين ولا يثبت بشفاهن النساء منفدين ولا منضين واما ما حق الله كالقصر والموارية
فلا يثبت لاشهادين ولا يثبت لبنا وامرأتين ولا يثبت لثلاث وعين ولا يثبت لثلاث وعين ولا يثبت لثلاث وعين ولا يثبت لثلاث وعين
بالحق في قبول الشاهدين وبالأصل في اربعة اشراط في جرحه والا فله القولين فلا يقبل فيه شهادته رجلا امرأتين
حقولا ولا يثبت منها ما لا يثبت لاشهادين وهو الطلاق واللعن والوكالة والوصية اليه والفسخ في رقية الأ
والرجعة والخيانة الموجبة للمفود والعق والنكاح الفسك والبلوغ والولا والعدة والجرح والتعدي عن القضا والجلز
كلها لا يكون مالا ولا المقصود منه المال ويطلع عليه الرجال وعين القبول بقبول النكاح القضا بشفاهدين وشاهد
امرأتين ومنها ما يثبت بشفاهدين وشاهد امرأتين وشاهد عيدين وهو الديون والاموال كالقصر والقراض ^{لغصب}
وحقوق الاموال كالاجل والحيا والشفعة والاحارة وقيل الخطا وكل جرح يوجب المال كالمائة والباقي من كمال
يوجب القضا لقبيل السيد المسلم الكافر والآخرة كل عقود العاقل كالبيع السلم الخط الاجارة والشفة والوصية وكذا ^{العقود}
وقبض نحو ذلك الا ان الجرح لا يثبت القبول عليه في جرحه القبول ^{ههه} وامرأتين قبل والا فلا ولو شهد الفتر رجل وامرأتين
المال دون العقود ولو شهد رجل وامرأتان بالنكاح فان قلنا في شهادة الواحد والمرأتين فلا يثبت ولا يثبت المهر دون
النكاح في الوقت ^{ههه} ولا يثبت بشفاهدين وشاهد امرأتين وشاهدين ومنها ما يثبت بالرجال والنساء منفدين في
منصتها وهو الولادة والاستهلال وعيوب النساء الباطنة والاقرب قبول شهادة النساء منفدين في الرضاع وان كان الاكبر وقع
من قبولها يقبل شهادته امرأتين مع رجل في الديون والاحوال وشهادة امرأة مع عيدين ولا يقبل في شهادة النساء وان
كثرت الامع رجلين او عيدين ويقبل شهادته المرأة الواحدة في بيع ميراث المستحل وفي بيع الوصية وشهادة امرأتين في النصف
ثلث في ثلثة اشباع واربعة في الجميع ولا يقبل في الواحدة الا عيدين لثبوت الربع ولا في الاثنين لثبوت النصف ولو طلب الميراث
الجميع اقام امرأتين جاز ان يحلف واحد الجميع وان لم يحلف ثبته النصف وكل موضع يقبل شهادته النساء لا يثبت الا بقبول
من اربع وقال المفيد يقبل شهادته امرأتين مسلمتين مستويتين فيما لا يراه الرجال كالعدة وعيوب النساء والنفاة والخص
والولادة والاستهلال والرضاع وازالم يحلف ذلك الاشهادة امرأة واحدة قبل شهادتها فيه ولا يثبت في غيرها
يشترط في الرجال من العدد والعدم غيرهما سابقا ولو شهد اربعة بالزنا فلا يقبل شهادتها بكارة دعى عنها للمدعى وحده
الشهود قولان اقر بها السقوط ليست الشهادة شرطا في شيء فلو تعاقدا اعتقدا ولا شاهد فيه سواء كان او غير
الا في الطلاق فلا يقع الامع شهادة عدلين ويستحب الشهادة في النكاح والرجعة والبيع الاقرب جرح الخلل
الشهادة على من له اهلية الشهاد وقيل لا يجب الا في مروي ولا يجب الا على اعيان قطع على الكفاية فان

قام به غير سقط عليه شرط ان يكون ذلك الغير يقوم به الجواز ان يقع به غير معين عليه اما الاداء فانه كالتقيل وجوبه على الكفاية انما
فان قام غير سقط عنه ولا يقبل الاداء الا ان يكون الشهادة تبصر غير مستحق فلا يجب عليه الاداء وان لم يكن غير مستحق علم شيئا من
الاشياء ولم يكن قد شهد عليه ثم دعى الى ان يشهد فلو اذاع الكفاية ولو علم الشهود اسان يقين عليها وجوب الخلو وجوب
الاداء الا ان يكون الشهاد مضره ضرر مستحق فلا يجب عليه الخلو ولو خلا حاله انشأ الضرر ثم خاف من الاداء سقط الاداء عنها وقد رو
انه يكون للمؤمن ان يشهد المخالف في الامتناع دلالة على انه الاقننه وبما ردت شهادته فيكون قولاه نفسه
في اللواحق وفيه غنا اذا حكم للمالك ثم طهر الشهود ما يمنع القبول فان كان متحد بعد الحكم لم يقدح وان كان سابقا على اقامة
الشهادة وحفي على المالك نقض الحكم ولو شهدا ولم يحكم مانا قبل الحكم حكم بشهادتهما وكذا لو شهدا ولم يركبا ثم مانا قبل التركيب كذا
بعد الموت وحكم ولو شهدا ثم فسقا قبل الحكم حكم بشهادتهما لان المعبر العدالة عند الاقننه وكذا لو كفر او كان حقا لله حكمه
الزنا لم يحكم لبنا على التحفيف والا فربما تجد القضا الحكم لتعلق الادى به اما الشرف فيكم بالادون القطع ولو شهد ذلك
بعد الحكم لم ينقص لو كان حلالا وحكم وتجد النسق قبل الاستيفاء المستوف وان كان لا استوفى ولو شهدا ثم حبا او عها فيما يشتر
فيه الصبر حكم بشهادتهما كالوفاة او كان الشهود به حدا او غيره ولو شهدا لم يثبت به فوات قبل الحكم فان نقل المشهود به اليها لم يحكم
بشهادتهما لو حكم للمالك بشهادة الشاهدين بغير طرحة مطلقا لم ينقص الحكم لا مكان تجد النسق بعد الحكم ولو شهدا ثم بوفقا
وكان منافي فذلك وان كان منفذا على الشهادته نقض لو كان بعد الشهادته وقبل الحكم لم ينقص بل يحكم بالشهادته الا في حد الله و
اذا نقض الحكم فان كان فلا او جرحا فلا مرد والدية في بيت المال ولو كان الباشر لقضا هو الرضى في لونه لا يضر ان كان
قد اقصى حكم المالك واذن بعد الحكم قبل الاذن ضمن الدية ولو كان المشهود به بالا فانه يستحقا اركان العيدين باقية وان كانت غيب
المشهود له لا يضر بالقبض بخلاف القضا ولو كان معسرا قال الشيخ يضمن الامام يرجع على الحاكم نظر لا يستقر الضمان على حكم
له بثلث المالكين ولو ثبت انهم شهدوا بالزور فنقض الحكم واستعد المالك من الشهود ولو كان فثبت القضا على الشهود
وكان حكمهم حكم الشهود اذا جعوا عن الشهادة واغفر بالبعد الكذب بالشر والى القضا واغفر بالزور يسقط الضمان
الشهود وكان القضا على الوالي الحق ان كان لا يدعى معي كالمال والنكاح والعقود والعق كالقضا وحدها فقد لم يسمع
فيه الا بعد الدعي لان الشهاد لا يدعى فلا يستوفى الا بعد مطالبة وادنه وان كان حقا لا يدعى غير معين كالوقوف على الفقر والمسا
والمعاقبة المسبلة او الوصية بشي من ذلك وكان حقا لله كالحكم الزنا والركوة والكفارة لم ينفق الشهاد لا لتقدم الدعي في ذلك
كله ولو شهدا نشان بعنق ابتدأ بثلث ذلك سواء صدقها المشهود بعقده ولو لم يصدقها لو كان عند الشاهدين شهادتهما
الادعى فان كان صاحبها عالما به لم يحجب الشاهدا واما الا بعد ان يثبت له صاحبها ان لم يكن عالما بها فان علم ان حقة

[illegible]

لو شهد أحدهما أنه غصب العبد وشهد الآخر أنه أقر بغصبه بكل الشهادة ولو شهد أحدهما أنه غصب العبد من زيد
أو أقر أنه غصبه وشهد الآخر أنه ملك زيد لم يثبت بينهما ولو شهد أحدهما بالآفة والآخر بالآفة في ثلث الآفات
بشهادتهما على ما تقدم هذا إن طلقها الشاهد ولم يخلف لأشياء والصفا بان يشهد أحدهما بالفرق من قرض ويشهد الآخر
بمختم من صغ أو يشهد أحدهما بالفرق من صغ أو يشهد أحدهما بالفرق من صغ أو يشهد أحدهما بالفرق من صغ أو يشهد أحدهما بالفرق من صغ
كان له أن يخلف مع كل واحد منهما ويستحق ما ولو شهد به شاهدان بالفرق وشهد الآخر أنهما لم يخلفا ولم يخلف المسأ
ولا الصفا دخلت في الآلة في وجبت له بالآفة ولو اختلفت الآسب أو الصفا وجبت له الحقان لم
أحدهما في الآخر لو أنكر العدل أن يكون شاهدا ثم شهد بعد ذلك وقال كنت ليتها قبلت شهادة لا يجوز أن يكون
قد يسنها وح فلا شهادة عنه فلا يكذب مع امكافدة لو ادعى في طلب الحكم منه البينة فقال لا بينة فلم ي
بعد ذلك بينة فالفرق القبول لجواز أن يكون الشاهد قد سمع أقر الفرع وحده الحق لا يعلم ويحتمل
وهو عدم السماع إن كان الشاهد قد تولى بنفسه لأنه الكذب والقولان تولى وكيله أو شهد من غير علم وكذا لو
لوقل كل بينة رواية قال لا أعلم أن بينة ثم أقام البينة سمعت منه قطعا لو اختلفت الشاهد في حصة
أمر أو فقر العاقل في طلب غيرها لم يكف الواحد وكذا لو اختلفا في مرض لا يعرف الأطباء أو في الدابة أو في
يعرف البطار لو شهد بالفرق فطلب حصة الحق أن يشهد له بانه متلف لا قرب جواز ذلك لأن الأغراف بالآفة
الأغراف بالمائة يجوز أن يشهد لأشياء على ما سبق أن لم يعرف ولا عرف حده ولا موضعه إذ عرف المتبايعات
ويكون شاهدا على أقرهما بوصف البيع في الشاهد على الشاهد وفيه حيث يقبل الشهادة في الشهادة
في حقوق الناس سواء كانت عقوبة كالقصاص أو غير عقوبة كالطلاق والغصب والعنف والنسب كالأقراض والدين
والفراض عقوبات المعاصي كالبيع الإجارة والصلى أو لا يطلع عليه رجال كعقوب النساء والولادة والاستهلال ولا
يقبل في الحدود مطلقا سواء كانت لله محض كحد الزنا واللواط والحق أو مشرك كالحدف وحد السرقة على ما لا
لا يجوز تحمل الشاهد إذا قال الشاهد على شهادتي أو سمعته شهد من حكم فله أن يشهد على شهادته وقدره ولا
يشهد ولو قال في مجلس القضاء فلان على فلان حوله وأنا شاهد به بسبب كذا مثل من مبيع أو ارش جناية أو
ذلك في حوزة شهادة الفرع به أشكال ما لو لم يكن شاهد الأصل السبب في ذلك ليس للفرع أن يشهد قطعا إلا أن
بشاهل في غير مجلس الحكم ولو سمعته يقول أن فلان كذا شهدته متقوية عندي لا أماري فيها فلا قرب جاز
الشهادة على شهادته وكذا لو سمعته ليسند في شاهد آخر ما لوقل أنا أشهد بكذا فليس للشاهد أن يحمل جاز

وارادة الوعد إذا قال شاهدا أصل شاهد على شهادتي شهد بكذا كان اعلم أن الاستبراء والفرع أن نقول أن شاهد على
شهادته ولو سمعته شهد على الحكم فهو دون الأول وأدونها أن يشهد بشهادة غيره لا عند الحكم وفيها ليس للفرع أن يقول أشهد
بل يقول أشهد أن فلانا عند الحكم بكذا أو يشهد أن فلانا شهد بكذا السبب يجب أن يشهد على كل شاهد شاهد إذا أراد
إثبات شهادة الأصل وإنما يتحقق ما من ولو شهد شاهدان على كل واحد منهما شاهد واحد منهم أو شهد شاهدان على شاهد واحد من اثنين أو شهد على شاهد أربع
شاهدا أصل واحد الاثنين وثالث على شهادة كل واحد منهم أو شهد شاهدان على شاهد واحد من اثنين أو شهد على شاهد أربع
فيما يقبل في شهادتهما النساء منفردا ولو شهد واحد قرض شاهد أصل وشهد آخر غير الأول على شهادته أصل آخر لم يقبل ولا
يشترط أن يشهد على شاهد في الأصل أربعة بحيث يكون الأمان على أحدهما مغاير إن الاثنين على الآخر بل يجوز أن يشهد
أشياء على الأصلين بحيث يكون كل واحد من الفرعين ليشهد على كل واحد من الأصلين ولو شهد بالحق شاهد أصل و
شاهد فرع يشهدان على أصل آخر جاز أنما يقبل شهادة القرض بشرط ثلثة بقدر شهادته الأصل ما يموت أو جرح
أو حبس أو خوف من سلطان أو غيره أو عتبه فلو يكر شاهد أصل من الخصوم ليسع شهادته الفرع ولا تقدير للقيمة
بل ضابطها اعتبار المنفعة على شاهد الأصل في حضور ولا يشترط في القصر أن يتحقق شروط الشهادة من العدالة
وغيرها في كل واحد من شهود القرض ولو عد شهود الفرع شهود الأصل جاز أن يشهد النهاجا فيه لكن يشترط أن يكون ذلك في عرف عدل القضاة
والأجبي عليها ولا بد من شرط وجود العدالة للجميع انقضاء الحكم ويعتبر عدالة شاهد الأصل عند الاستبراء والدين وكذا
واستمرارها في الوقت للحكم فلو طرأ الفسوق والردة والعداوة على شاهد الأصل امتنع شهادته الفرع كذا لو طرأ العتق للشهود عليه ولا يمنع
طراي العري في شهادته فيه الويرة ولو شهدوا الأصل والفرع لم يمنع الحكم وكذا لو مات شهود الأصل قبل أد الفرع شهادتهم وكذا لو جاز أن يشهد
شاهد الأصل فلو لم يسميها لم يقبل شهادتها وإن عداها ولو شهد هذافق فله أن يشهد على الشاهد قبل شهادته وتسويط شهادته
الفرع وقال الزبائنية رسالة يقبل شهادتها الشاهد بطرح انكار الأصل مع النساء والدالة وكذا ما ليس جديلا أو أن يطرح
شهادته الفرع لأن الأصل أصد كذب الفرع الأكذب الأصل على كلا التقديرين تطرح شهادته الفرع من أجل الرواية التي أفتى بها الشيخ على ما
لوقل الأصل لا أعلم لو شهد الفرعان ثم حضر شاهد الأصل فإن كان بعد الحكم يقدح الحكم وانفا أو حالها وإن كان قبله
سقط اعتبار الفرع وكان شاهد الأصل الأقرب بعم القبول شهادة النساء على الشاهد مطلقا سواء كان المشهود به مما
يقبل فيه شهادة النساء منفردا كالعقوبات الباطنة والاستهلال والوصية ولا يقبل وسواء شاهد الأصل من النساء
والرجال لو أقر الزنا باللعن والحالة أو بوطن البهجة أو باللواط ثبت لشاهدين وقيل في ذلك الشاهد على الشهادة ولا
يثبت الحد ولا التعزير بذلك بل انتشار حرمة النكاح في حريم أكل الدابة ووجوب سبيل الفرقة ليس في الفروع أن

رجعوا اجمع بعد الحكم بالصدأ اخل وجوبا لضم اجمع على شاهد النكاح لانها الرأى المستحى وجوب نصفه عليها
النصف الاخر على شاهدى الدخول لانها فارة وشاهدى النكاح او جبا يقسم بينهم اربابا ولو شهدح بالطلاق
شاهدا ثم رجعا لم يلهما مائة لانهم لم يلفا عليه شيئا يدعيه والا او جبا عليه لعين واجب لو شهد شاهد اوقع على
شاهد اصل فحكم الحاكم بشهادتهما ثم رجع شاهد الفرع ضمنا ويجوز عدم الضمان ان شهد بعد رجوعهما شاهد الاصل
ولو رجع شاهد الاصل وصدها لزمها الضمان لثبوت الحق لثباتها ولهذا اعتبر باعدهما ويجوز عدم الضمان لحكم
تعلق بشهادة شاهد الفرع لانها جعلت بشهادته الاصل شيئا فلم يلزم شاهدى الاصل ضمان لعدم تعلق
الحكم بشهادتهما والا فرب لو حكم الحاكم بشهادة شاهد الفرع عليها ولم يرجع شاهد الاصل لكن كذا شاهدى
الفرع في الشئ عليها شهدنا غلطا او تعديا التزوير لو حكم الحاكم بشهادة رجلين فرجع الشاهد اخل لجا
النصف عليه كذا حتى المدعى واجبا للجميع لان البين قول الخصم ليس حجة وانما هي شرط الحكم فرب مجرى مطالبته للحكم
بالحكم لان كونها حجة اما حصل بشهادة الشاهد ولهذا لم يجرى فيها على الشهادة لو شهدا بتعريف اثنين
فحكم الحاكم ثم رجع المعارفان فزعموا شاهداهما الشاهدان لان الحكم ثبت لهما وهل يجرى بان مجرى شاهد الاصل لو رجعا في
تصديق الجميع او مجرى الشاهد الواحد متضمنا النصف فيه انظر اما لو انكر المعارفان التعريف عند الشاهد بن فلا ضمان
لو شهدا ثمان وزكاهما اثنا عشر فحكم الحاكم ثم رجع الزكيان ضمنا ما حكم الحاكم وهل يجب للجميع او النصف اخصا لسبق
في التعريف ولو رجع احدهما ضمنا بقدر نصيبه فيجعل عدم الرجوع اذا امكن التعديل بعد الرجوع بغيرهما وكذا في التعريف
اذا رجعا عن الشهادتين بعد الحكم وقالوا تعديا وجب عليها القضاء والفضل والرجح ولا تعزير ولو كانت الشهادة بمال غرر
وغرر ما ويجعل عدم التعزير لان رجوعهم توبة ولو قالوا اخطانا لم يعزروا وغرر ما لو انكر الشاهدين الشاهد عند الحاكم
المعزول لم يغيرا شيئا ولو انكر الشهادة عند المخصو غرر لانه كالرجوع ولو رجعا ضمنوا في المالين ولا يغير الحاكم المعزول
لان الاصل صحة حكم ولو رجع الحاكم عن حكمه بعد الاستيفاء لزم الضمان سواء اعترف بالبعد في الحكم بالباطل او اخطا و
سواء كان معزولا او لم يكن اما لو ثبت خطأ في الحكم بالقضاء والفضل فان الضمان عليه بيت المال حكم الحاكم ينفع للشهادة
فان كان محقه بعد الحكم باطنا وظاهرا ولا يصدق ظاهره ولا يستقيم المسئولة ما يحكم به الحاكم مع علمه بالغلط ونتاج لعدم العلم
بصورة الشهادتين والجلل عاليا اذا حكم بشهادتين في قطع او قتل واعتد ذلك ثم ظهر كفرها او فسدها لم يجب على الشاهدين ضمان
بخلاف الرجوع عن الشهادة فان الرجوع معترف بكذبه ويضمن الحاكم بحكمه لشهادة من لا يجوز شهادته ولا قضاه
ان يخطي ويحب اليه وحملها بيت المال لانه ما سبب المسلمين وديارهم وخطا الوكيل في حق من حكمه عليه ولا يجب على عاقله

القضاء عليه اقراراً بالحط عليه نصيبه الدية وان كان مالا غير نصف لو كان الشهود اكثر من اثنين في الحقوق المالية او ثلثا او ازيد من اربعة الزنا فرج الزايد قبل الحكم والاستيفاء لم ينعكس ذلك الحكم ولا الاستيفاء وان رجع بعد الاستيفاء او بعد الحكم خاصة فمضى نصيبه بحمل عدم الرجوع فعلى الاول لو شهد اربعة فرج احد منهم فان قلنا تعدا اقتضاه ودر عليه لوى ثلثة ارباع الدية وان كان اخطا افرج وان رجع اثنان لزمها النصفان رجع ثلثة لزم ثلثة الارباع على الثالث لانها ان عليها او لو رجع ثلثة الدهر وان رجع اربعة فعليه النصف وان رجع خمسة فعليه ثلثة ارباعا وان رجع ستة فعليه كل واحد السدين بالمال الفرع احدهم فعلى الاول تضمن الثلث وعلى الثاني لا شيء عليه ولا خلاف انه لو رجع الثلثة دفعة فان كل واحد غير الثلث لو حكم بشنا رجل وامرأتين فرج الرجل ضمن النصف ولو رجعت الزوجة لورجوا اجمع ضمن الرجل النصف وكلاهما الزوجة ولو شهد اربعة عشر نسوة فرجوا اجمع ضمن الرجل السك ولو رجع امراة نصف السك ولو رجع الرجل خاصة ضمن السك على الاول ثلثا النصف ولو رجع ثمان من النسوة خاصة فعلى الاول عيلين بقدر نصيبهن من الشهادة ولو رجعوا اجمع على الثاني لا شيء عليهم ولو شهد اربعة باربعة حكم الحاكم ثم رجع احد عن ثمانية واخر عن ثمانية والثلث عن ثمانية والرابع عن اربعة فعلى الاول على كل واحد ما رجع بقسطه فعلى الاول خمسة وعشرون وعلى الثاني خمسة وعشرون وعلى الرابع مائة واغفر كل كلمه سقت ربع باربعة عشر على الثالث لزم الربع عن ثلثة ارباعه خمسون لان المائتين التي رجعا عنها قد بقي بها شهادا لو شهد اربعة بالزنا واثنا بالاحصاء فرجوا اجمع ضمنوا اجمع لان الفضل حصل بمجموع الشهادتين في الغرم على الجميع كالوشهد اجمع بالزنا وهل يزوج عدد الرؤس ويكون على شهادتنا النصف وعلى شهود الاحصاء لهم شهدوا بالسك وطردوا السبب للفضل انما هو الزنا فيضمن شهوده خا ولو شهد اربعة بالزنا اثنان منهم بالاحصاء ثم رجعوا بعد الرجوع عن الشهادتين فان قلنا بالثبوت بين شهود الزنا والاحصاء وعلى الاخرين الثلث على تقدير الاول وعلى الثاني يجب على شاهد الاحصاء نصف الدية لشهادته بالاحصاء لانها ناضر بربع شهادتها الزنا والاخرين ربع ويحمل وجوب النصف على شاهد الاحصاء بالشهادتين حقاً والنصف على الاخرين لشهادتهما الزنا لان الدية بقسطه على رؤس كل واحد على قدر الحاجة كالزوج واحد جرحا اخر جرحين وسر لجمع لو شهدوا بالسك فقطع الشهود عليه فرجوا فان قالوا هنا غرامة اليد ان قالوا تعديا للولوى قطعها وردية يد عليها وقطع واحد يرد الاخر نصف الدية المقطوع لولا لانها اثنان باخر وقالوا ان الشاهد غرامة يد الاول ولم يبق قولها على الثالث لعد ضابطها لو شهدا انه اعترف هذا الضد صاناً فانه دمهم وقيمة العبدان فحكم الحاكم بشنا دهما ثم رجعا المولى على الشاهدين بمائة لانها تام القية ورجع الضامن بالمائة التي شهدا بصانها وكذا لو شهدا بطلاق امراة على رجل قبل الدخول بمائة ونصف المسي ما نازعها الزوج مائة لانها افواهها لشهادتهما المرجع عنها ولو شهدا على رجل ببيع امراة بصداء معين وشهدا اخر ان يدخله بهن

انه منوع عنها بحسب شبهة لم يكن محصنا ولا بد من كره العقد صحيحا فلو طعن في كراه فاسد لم يكن محصنا احصا المرأة كاحصنا
الرجل سواء لكن يعبر عن ذلك في العقل اجاء في ذلك من لا يحسنه رباها عاقل حال جنونها وان كانت محصنة لا يشترط الاسلام
الاحصا فالذي محصنا ولو كانت زوجة المسلم زمية محصنا ولو طعن في ذلك من لا يحسنه رباها عاقل حال جنونها وان كانت محصنة لا يشترط الاسلام
الحالف لم يحسب عليه اثم الا بعد الوطء في الرجعة ولو اعق المولود والمكاتب لم يحسب اثم الا ان يحصنا العقل فلو طعن في ذلك من لا يحسنه رباها عاقل حال جنونها وان كانت محصنة لا يشترط الاسلام
يجزأ عن الاحصان فان تزوجت بغيره علة بالفرق كالمكاتب والمكاتب لم يحسب اثم الا ان يحصنا العقل فلو طعن في ذلك من لا يحسنه رباها عاقل حال جنونها وان كانت محصنة لا يشترط الاسلام
خاصة اختص بالحد النكاح والوطء ويقتل من لم يملكها من كان مع الامكا المزدان كان من فطره خرج عن الاحصان فخيرم الزوجية
موتها وان كان من غير فطره لم يخرج عن الاحصان لان مكان رجعة الى الزوجية بالعدول في العدة فلو طعن في ذلك من لا يحسنه رباها عاقل حال جنونها وان كانت محصنة لا يشترط الاسلام
لو نقص الذي العدة حتى يبار للرجوع احصا فستسقط ثم اعق من خرج عن الاحصان لو زنا وله زوجة له منها له فلو طعن في ذلك من لا يحسنه رباها عاقل حال جنونها وان كانت محصنة لا يشترط الاسلام
لم يرحم ولو كان الام ولد من زوج فانكرت وطئه به لم يثبت احصا لان الولد يلحق باي كان الوطء والا حصة يعبر في حقيقته
واذا شهدته بنية الاحصان بالدخول كفي لا يفتقر الى القطع الجامعة والمباضة الارستية عليها الدخول بالجلوة ولو طعن في ذلك من لا يحسنه رباها عاقل حال جنونها وان كانت محصنة لا يشترط الاسلام
او وطئها او اشبهت بالاحصان دون بانهما ومساها بها واصابها بالاحصان لا غير الوطء لوجوه الزاني على انه يكون في محصنا
رحم الا ان يثبت لو ادعى الوطء والموطوءة الزوجية سقط الحد ويكلف المدعي بنية ولا يمين وكذا لو ادعى ما يصح شبهة
بالنيسة الى الامم جدا كالملا فارق الشبهة قبل مع الاحمال فبانه يثبت الزنا وهو قسمان الشبهة
بجنا انما يثبت الزنا بامر من البينة والا فبالشبهة في البينة شها اربعة رجال فيجوز مع الهم بشرط الاحصان والملا يمين
وكذا لو اشهد به ثلثة رجال وامر اثنان ولو شهد به رجلان واربع نسوة ثبت الزنا ولم يجب الهم بل للحد وان كان الزاني
محصنا ولو شهد به رجلان وست نسوة فارق لم يثبت وجب عليهم العدة ولا يثبت بشهادة النساء منفردات ولا يادون الا بيمين
الرجال والفتا حكمهم حكم النساء في الشها بشرط في الشها وانفاقهم الشها بالمعينة لا بد من الفرج كالملا في المحلدة ولو شهدوا
بالمعينة وبعض لا يها وحدها اجمع للفرقة وكذا لو شهدوا بالزنا ولم يعانوا الا بيمين او الاصابة فباردون الفرج شهدوا
ووجب المشهور بالتعزير بشرط في شهادتهم بالزنا ان يقولوا من غير عقد ولا شبهة ولا ملك ويكفي ان يقولوا لا يعلم بينهما
الخليل ولا يشترط في شهادتهم العلم بالفتي بشرط اتفاق الشها في الفعل الواحد والوطء الواحد ولو شهدوا بالوطء منفردة
في صحوة النهار او في اوتيرة معينة وشهدوا بالباقون بخلاف ذلك لم يثبت وحدها اجمع للفرقة ولو شهدوا اثنان باثمة اثمها
اخران بالمطوعة سقط الحد عنها وهل يثبت على الزاني وجهها احدها السقوط لعدم كمال البينة على فعل واحد وان
فعل المطا وعزير فعل المكره فها فعدن ولم يكل على كل فعل واحد بعينه والتا وجوب الحد لا اتفاق الاربعين عازاه

الاحصان

ولا اخذوا انما هو فعلا لا فعلا ولو شهدوا الزنا في اوتيرة ثبت وشهد اثنان في اوتيرة اخرى لم يثبت الزنا على ما قلناه سواء اتبعنا
الزنا وان اوفنا ربا وكذا لو اختلفوا الزنا المتقارب والمباعد ولو شهدوا اثنان في اوتيرة واحدة لم يثبت الزنا
ثوبت اثنان في اوتيرة واحدة لم يثبت الزنا على ما قلناه سواء اتبعنا الزنا وان اوفنا ربا وكذا لو اختلفوا الزنا المتقارب والمباعد ولو شهدوا اثنان في اوتيرة واحدة لم يثبت الزنا
حد والحد في لم يثبت الزنا على ما قلناه سواء اتبعنا الزنا وان اوفنا ربا وكذا لو اختلفوا الزنا المتقارب والمباعد ولو شهدوا اثنان في اوتيرة واحدة لم يثبت الزنا
بشرط اجتماعهم حال مجيئهم فلو جاءوا منفردين واحدا بعد واحد اجتمعوا الجالس احدهم اقام الشها ثبت الزنا لا يفتح تقدم
الزنا في الشها فلو شهدوا اثنان في اوتيرة واحدة لم يثبت الزنا على ما قلناه سواء اتبعنا الزنا وان اوفنا ربا وكذا لو اختلفوا الزنا المتقارب والمباعد ولو شهدوا اثنان في اوتيرة واحدة لم يثبت الزنا
المشهور عليه ولو اقر مرة او دون الاربع لم يقع ذلك سماع البينة والعمل بها لو ثبت البينة عليه اقر على نفسه اقرارا تاما
ثم رجع عن اقراره لم يسقط عنه الحد رجوعه كذا لا يسقط الشها بتكريره في لو شهد شاهدان واعترف هو من لم يكل البينة
ولم يجب الحد لو تاب قبل قيام البينة سقط عنه الحد ولو تاب بعد قيامها لم يسقط حددا كان او رجعا ولو تاب بعد الاقرار
بغير الامام اقامه للحد عليه وعدها رجعا كان او حيدا ولو اقر ما يوجب الهم ثم انكر سقط الهم ولو انكر جدا اعترف به غير الهم
لم يسقط الا كانه لو شهد لا يعزير ثم غابوا واقام الحد يجوز الشهادة بالحد من غير مدفع ويستحب لمن شهد بالزنا على الاقرار
ولم يكل الشها الزنا وجب عليهم الحد وكذا لو كلفوا اربعة غير صبيين كالعيا والفتا ولو رجع واحد منهم عن الشهادة
حد خاصة ولا يجب عليه الثلثة ولو رجعوا اجمع حدوا لو شهد اربعة بالزنا قتل وادعت البكارة وشهد بها اربع
نسوة بها سقط عنها الحد وفي حد الشها قولان الاقرب السقوط لكامل النصاب مع احمال صدقهم كمكان عدو
البكارة وكان ذلك شبهة ولو شهدت بانها رها او ثبت ان الرجل محبوق فالاقرب ثبوت الحد عليهم للعلم بكذبهم ولو
شهد اربعة على رجل بالزنا باعراه وشهد اربعة اخرى على الشها اثم الذين رهاها فالاقرب ثبوت الحد الاولين
للزنا والقدر لو شهدوا بالزنا بدرا لم يقبل اقل من اربعة ولا يكفي فيه اثنان اما ما قيل من حدوا الله بحد الله اما
حقوق الناس فيقف اقامتها على المطالبة حددا كان او تعزير ويحكم بحد زوجه يعلمهم لو حثت امرأة لزوج
لها ولا مؤلم يتم عليها الحد ولا يسأل عن ذلك فاستسكنت استاسرها لوطئها وفعل اورنا بامرة ثم يزوجهما وجب
عليها الحد ولو وطئ امرأة له عليها القصاص وجب الحد الاقرار فيه بجنا انما ثبت الزنا
بالاقرار اربع مرات فلو اقر من اقل من اربع لم يثبت الزنا بشرط في الاقرار بلوغ المقر وشها واحيا وحيدة ولو كان يعوق المحبوق فاحل
اقراره انزوي وهو مقوق واقام عليه بنية بذلك حددا كان او فافته ولم يصفه حال فافته او قامت عليه البينة بالزنا ولم
لما حال فافته فلا حد لخاله وحده حال وجب حبيب النائم كالمحب ولو زنا بامرة او استحل امرأة ذكرا لم يحد عليه

لواقر حال نوم لم يلقى اليه لواقر حال يقظته نونا اصافه لنوم سقط عنه اللدوا والسكان فان اقر حال سكره يلقى اليه لوزنا وهو سكران لم يجلبد يشترط في المقر مكان صدور الفعل عنه فلو اقر المحب لوزنا فلا حرج كذا الوقت منه البنية للعلم بكنها اما الخصة والعين لفرقا بينهما وكذا السبع الكبري كانه في طرفه وان بعد الواكز على الاقر حال لم يثبت ولا يجدا جمعا ولم يشترط فلو اقر العبد بالزنا لم يقبل منه لو صدق مولا وحج الحد وحكم المديروا والولد ومن غنى آثره حكم الرف لا يثبت باقرهم ويثبت عليهم اجمع بالبينة قال الشيخ في الملاء والمبط يشترط نقد المجلس فلو اقر رجل بمجلسه لم يقبل وعند في نظر الاقر بالقبول وليستوى الرجل والمرأة في كل تقدم من الاقره وعدة وكذا الحنفى والبكر واشيب يعتبر الصحة الاقره كحقيقه الفعل ليزول الشبهة قال الشيخ قال لا تغير عليك قلت او عرت او طربت ولا قال اقلها لا يمكن قال نعم قال حتى مات ذاك من ذاك منها قال نعم كايتم بيع المرد في المحلة والرشاد البر قال نعم قال هل تدعى الزنا منه ام اياها في الرجل من امرائه حلا لا فعبد ذاك امره بجمعه والاخران فهمت اشارته قامت مقام البطون اشارته لم يتصوره اقره ولو قامت عليه البينة بالزنا احد لواقره بالمرأة أربع مرات فكذبته فعليه الحد ودنا ولو اقره وادعى انها امراته فانكرت المرأة الزوجية فان لم يقبل المرأة بالوطي فلا حد عليه لعدم اقراره بالزنا لا مهر لانها لا يدعيه ان اعترف بوطيها لها واقرب بانه زناها مطاوعة فلا مهر عليها ايضا ولا حد احدها الا ان تاربع مرات وان ادعت الاكره او اشبهت عليها فعليه المهر لا غير بسببه حد على احد ما ولو قال زنت فثبت الزنا في طرفه حتى اقرارها وهل ثبت القذف للمرأة فيه اشكال لواقر مجلد يمينه لم يطالب بالبيان وضحي حتى عتق فلولا تجاوزه المائدة ولا ينقص عن ثمانين وهو جسد طرف الكفره ولا الفلة وفي التقييل والمضاجعة ان زاد واحدا والمعايلة المقر يستحق الحكم التعريض بالرجوع للمقر بالزنا اذ اتم والوقوف عن الثام قال النبي كعرس ما عرجين اقره من جاء من الناحية الاخرى فاعرضه حتى تم اقراره اربعاء قال لعلي لست فقال للذي اقره بالمرأة عند احالك فقلت وبكره لمن علم حاله ان عتبه على الاقره فقد وعى ان النبي قال الزاد وقد كان لما غراب للمهر هو الله قبل ان يزل فيلقر ان الاستر به موبل كان خيرات يقبل شهادة الاربعة على الزاني والزانية ولا يقدر في ذلك الزانية وكذا يقبل شهادة الاربعة على اكثر من اثنين ولا يشترط حضور الشهود عند اقراره المداق ما اتوا او لم ياتوا الحد ويحجب الشهود لخصو موضع الرجوع لوجوب دناهم خلافا للشيخ لو شهد اربعة والزوج اقدم فيه ويثبت احدها ثبوت الحد على الزوج وحذو الثالث سقوط عنها وثبوت الزوج قذف مع حضوره في الشرايط والتابع ما داسبق قذف الزوج او اخذ بعض شرائط الشهود وهو حسن اذا شهد اربعة فثبت شهادة بعضهم فان ثبت

بما هو

بما طاهر من ظاهر فسق او كفر لا يخفى عن احد الامعة المقربة وان ردت بامر خفي كفسق خفي لا يطلع عليه اكثر الناس حد الردى شهادة تخلصه في الحد وفيه عتبا كان الحد ابتداء الاسلام للثبت للحبس حتى يموت ولكن ان يوج عليه ويؤذى بالكلام حتى يموت يحبس من زنا بامر محرم كالبيت والام والاخت وبيت الاخت وبيت الاخ والعمة والمخالدة والزاني بامر ابنه الله اذا ثبت مسلمة والزاني بامر امه او كان احد هؤلاء محصنا او غير محصن سواء كان مسلما او كافرا وسوا كان شيا با او شيخا حرا كان او عبدا ولو اسلم الذي الزاني بالمسلمة فثبت اليه فانها عيب بالزنا او الحد على ما يستحقه وقال ابن ابي راسيل هؤلاء ان كانوا محصنين جلدوا ثم رجوا وان كانوا غير محصنين جلدوا ثم قتلوا بغير الرجم بين الادلة في الرواية فيجب بالسيف كذا المرأة لا الكرهة الرجم خاصة يجب على الشا والسباة لو كان احدهما محصنا دون برهم المحصن دون صاحبه اخذان الشيخ في البنية والاول في النهاية الحد والرجم معا يجب على الشيخ اذا كانا محصنين اجمعا عيدا بالجلد او لام الرجم والجلد بانه ولو كان احصن المجلدين وجلد الاخر خاصة وروى ان مريحي عليه اللذان يجلدانه ثم يترك حتى جلد ثم يرمي انما يجب بشرط ان يترك بالضعافه رضى بها الصبي فانه يجب عليها الحد خاصة دون الرجم ولو رنا يحجون بها وجب عليها في طرف المحجون قولان اقواها السقوط الحد خاصة يجب على الزاني غير المحصن اذ لم يكن هذا ملك سواء كان شيا وكذا للمراة قبل يجب على الرجل الحد والتعريض في الشعر والشعر الاول الحد والتعريض للمراة البكر للمراة الكهنة المحصن والمراد بالبكر هو الذي ملك ولم يدخل فانه يجب عليه جلد بانه ويعرض عن مصر الى غير سنة ولاخر على المرأة ولا تعريض بل جلد مائة لا غير الملوك لاخر عليه لا تعريض بل جلد خمسين اذا اجمع الحد والرجم بدأ بالجلد ثم بالرجم وفي تركه حتى برأ جلده فوجد شيا اقتصد الامم وناكيد الرجل وكل حدين اجتماعا ويعتق احدهما بالآخر فانه سيدا او لا لا يعفوت معه الاخر يجلد الزاني عجزا من ثنائه وقال الشيخ يجلد على الحال التي وجد عليها فانما اشد الضرب وروى متوسطا والاول اقوى لقوله نعم ولا نأخذكم بهما فافترق الحد على جسده ويبقى وجهه سراسر فرجه اما المرأة فانها يضرب جالسنة فثبت عليها سبابها يدين المرحم على حقوته والمرأة المصدرة او يرحمها بحجارة الصغار فلا يئلف سرعيا من ولاته ويبقى وجهه ثم يدين بعد الصلوة عليه ويومر قبل ترجمه بالاعتسال لو فر الرجل والمرأة من الحقة فانه ثبت الزنا بالبيعة اعيد وارتدت بالافتراق فقولان احدها انه لا يعاد مطلقا وهو اختيار المفيد والثاني انه لا يعاد ان اعيد مطلقا الزنا ان ثبت بالشهود كان اول من يرحم الشهود وجوبا ثم يرحم الامام ثم وجه الناس ان ثبت بالافتراق اقر به الامام بالرجم ثم ترجمه الحاضرون وينبغي اعلام الناس بذلك ليتوفروا على حضوره وهل يحجب حضور طائفة اقامه الحد ويستحب قولان وفي اقل عدد الطائفة اقوال قيل واحد وقيل عشرة وقيل ثلثة ولا يرحم من الله في قبله حد هو على الكراهة

اوالتجربة نظر لو عاد البكر من التعذيب قبل الحول عند غزبه حتى يكمل الحول فشا ونبي على ما مضى وينبغي ان يعزب عنك او
غزبه الى موضع اخر حيث يراه وليس المشا حد محدود فلو عرت ما دور مشا البحر ولا يحلش البلد الذي نقول فيه فان
الغزب عنك بل غير وطنه وانما في البلد الذي غزب اليه غزبه الى غير البلد الذي غزبه المملوك اذا راجله حنين
محسنا كان او غير محسن ذكر كان وانتي ولا خرج على احد منها ولا تغرب لوزي عبد الله عتق من العبد لا يستوي المملوك الذي
وجلبه لوزنا الذي لم يجره من الحرب استرق حد الا حرا لو كان احد الزمان حرا والاخر مملوكا حد كل واحد منها
حد وكذا لوزنا بركت حد كل واحد منها حد ولوزنا بعد العتق وقبل العلم به حد الا حرا ولو اقيم عليه العبد
قبل العبد بالحرية تم عليه ولو في السيد من عتق لم يسقط المدة منه والسيد اقامه المملوك ذكر كان او انثى و
كذا المملوكه سواء كان المروجة وسواها بالبينة او الاقرار والعلم ولا يفتقر في ذلك الى اذن الامام وكذا حد شرب
الخمر وقطع الشرة ولو كان العبد مشركا لم يكن لاحدها الاق من بل يجمعان على ذلك ولو اعتق بعضه لم يكن لو
ولا المروجة ولا المناجحة ولو اسماع البينة والتعديل ليشترط ان يكون المؤنفة عارفا بقدر الحدود انما
قويا في نفسه فله ان نفسه ان كان اقام عوضه من قسم الحدود لو كان السيد او مكاتباً فله ان يوادى
جواز الاق من لهما للعمو او محبوا لم يكن له الاق من ولا لولها ولوزنا ما تم فله فعلية الحدود قيمتها والمكانة الشرة
وامر الولد والمدر كالتن اما من اعتق بعضه فانه يجلد عن حد الا حرا ومن حد المالك بنسبة ما فيه من الرقية
فلو عتق نصفه وجلبه خمس سبعون ولا حرج عليه ولا تغريب لجرم اذا تكرر الزنا من الحرف اقيم الحد عليه فثمة الثالثة
وقيل في الرابعة وهو اقوى ولو تكرر من المملوك سبعا واثم المدة عليه كل مرة فثمة الثامنة وقيل في التاسعة
ولو تكرر من الحر والمملوك الزنا من كثيرة ولم يجد بينهما لم يجزى ابو بصير الباقية ان زنا امرأة واحدة مرارا
فعليه حد واحد انما بسنة فعليه كل امرأة على ابن حمزة وهو ضعيف الذي اذا زنا بمسلم قتل وان زنا بمسيحية
تخير الامام بين اقامه الحد عليه بمقتضى شرع الاسلام وبين دفعه السمو المملوك عليه بمقتضى اعتقادهم ولا يتبع عليه
الحكم بينهم اما لو تحاكم المسلم والذي فانه يجب الامام الحكم بينهم وليس دفعه اهل الذمة الحاملة لاثامها
الحد سواء كان جلد او رجا حتى يضع وترضع الولدان لم يحصل سواء كان الحبل مرزا او غير ولو لم يظهر الحلو
لم تهرم بوجوب الحد في الملاء واعتبا بما كان من الزنا ثم لو ادعت الحبل قتلها بوجوب المرض والسحق
ولا يجلد احدها اذ لم يجز ولا حرج ويتنظر بها البر ولو اقتصت المصلحة التجيل من بصفته في ما شرع
ولا يشترط وصول حد لان الخيض ليس من جن لوزنا العاقل ثم جن لم يسقط الحد بل يستوفى منه وان كان

مجنونا جلد كان اولى الى عيشة الحي عن الباقية في رجل وجلبه حد لم يصح حوله فاعمال كان او غير نفسه هو صحيح كالمدة
ذها عتقه اقيم عليه كما كان وكذا لا يسقط الحد باغراض الا بتداعا ليعام للحد على الزنا وغيره في سنة البر ولا شدة الحلو
يتوخى في السنة وسط النهار في الصيف طفاه ولا يقيم الحد ولا يلحق الحدود العتق في حد العتق لا يجد من الخلاء حرة الله
او حرة رسول الله او احد الكهنة بل يصيق عليه المصم والمشيخ ويقتونه الحد ولو اشد ما يوجب الحد الحلو ولو زنا في شهر رمضان
ليلا او نهارا او في مكان الشريف عوقف زيادة على حد ما يراه الامام لو وجد مع امراته رجل يربى بها سبع لقبلها ولا ثم وفي الظن
نصل الا يقيم البيعة دعواه او بعدة الو ولو اقتص بكم يصبر لزمه سناها وان كانت امر لزمه عتقها ولو تزوج امره على امر
مسلة فوطها قبل الاذن فعليه ثلثي عشرة سوطا ونصف من حد الزنا لا حد الصبي الصبية اذا زنا بل يودى بالخنون والحنونة
فلا حد عليها على الاقوى في طرد الخبث والما الجنة فلا حد ولا نديب عليها وحد البلوغ ما رواه الشيخ عن احمد بن محمد عن ابي
محبوب عن عبد العزيز العبد عن حمزة بن حمران قال ابا جعفر متى جيب الغلام ان يوجبه الحد والناظر ويعام ولو
بها فقا لا يخرج بها فقال اذا خرج منه اسم ادرك قلت فذلك حد غير هذا اذا احلم وبلغ خمس عشرة او اشعر او ابنت قبل ائتمنت عليه
الناظر واحدتها واحد لقلت فاجابة متى جيب عليها الحد والناظر واحدتها قال ان الجارية ليست الغلام ان الجارية اذا تزوجت
ودخل بها ولها تسع سنين ذهبها ودفع اليها مالها وجازا مها في الشراء والسبع ائتمنت عليها الحدود والناظر واحد لها قال
الغلام لا يجوز امره في الشراء والبيع ولا يخرج من السم حتى يبلغ خمسة عشرة سنة او يحلم او اشعر او ابنت قبل في طريقة عبد
العبد وفيه ضعف ونحوه يزيدا للكناس عن الباقية الزنا من اعظم الكبائر وقال رسول الله لن يعمل ابن ادم عملا اعظم عنده
عز وجل من رجل قبلنا او هدم الكعبة التي جعلها الله قبلة لعبنا او افرع مادة امره حراما او قاتل الزنا يورث الفقر
مدح الدار ملاح وقال ما يجي الا من غر وجلبه من ثلث من حرام يسفك عليها او اعتسالى من الزنا واليوم
عليها لا قبل طلوع الشمس وعن الصادق عرابيه ع قال يعقوب بن يوسف يابني لزن فان الطائر لوزنا بالثنا نر شه
وعن الباقية قال كان فيا اوحى الله للمؤمن عرابيه ع قال يعقوب بن يوسف يابني لزن فان الطائر لوزنا بالثنا نر شه
اهلك يامو بن عمران ان كنت ان يكثر اهل بيتك فاياك والزنا يابن عمران كاذبين تذان وصعد رسول الله فقال
ثلاثة لا يحكم الله يوم القيمة ولا ينظر اليهم ولا يركبهم ولهم عذاب اليم شيخ ران وملك جبا ومقل محنال وسال عبد الله
بن مسعود رسول الله امي الذي اعظم قال ان يجعل الله نذا وهو الذي خلقت قال قلت ثم اى قال ان يسل ذلك
مخافة ان يطم قال قلت ثم اى قال ان ترى جليله جارك في حد اللواط والسحق والعبادة وفيه
في اللواط وفيه حبس اللواط من اعظم الكبائر وهو عندنا الفحش من زنا ذمه الله في حد مواضع وقال رسول الله

لعن الله من علم قوم لوط لعن الله من علم قوم لوط وروى ابن أبي عمير فان فصلت اللاب يوم القيمة
جهم حتى يفرج الله من حسا اللوق ثم ثلثة النار فيعذب بطبق طبقه الدر ولم يملك احد الحرة العرج اللواط وهو
الذكران سوا كان باقيا او غير وهو قسمان الاول وغير محصين او بالتفريق والثاني ما ليس فيه ايقان كالتفريق او
وفيه قول اخر احداهما جلد بانه مطلقا والثاني اختيا الشيخ وهو الرجم ان كان محصنا وجلد بانه لم يكن والا فلو
روى في الايقان الرجم مع الاحضا والبلد مع عدم المشقة فقدمناه لا فرق في قسمي اللواط بين الحر والعبد والمسلم
الكافر والمحصن غير خلاف للشيخ في المحصن مع عدم الايقان ولولاط البالغ بالصبي فاقبه قبل البالغ وادب الصبي
كذل لولاط المحزون ولولاط بعد فدام مع الايقان وجلد مع عدمه سوا كان العبد ملكا او غير ملكه ولواط عبيد
الاکراه دعى عند المحدثون مولاه لولاط المحزون يعاقب حد العاقل فدام مع الايقان وجلد مع عدمه وهل يثبت
في طرف المحزون الا قرب من القولين السقوط ولولاط الذي بالمسلم فدام مع الايقان وجلد مع عدمه وهل يثبت
بمنه تخير الامام يفرق من القولين السقوط ولولاط الذي بالمسلم فدام مع الايقان وجلد مع عدمه وهل يثبت
القتل وتخيير الامام فانه ينضرب بالسيف وتخرجه ورجله والعانة من شاقه والقادر عليه ولو قتله بغير اذنه
جاز له احراقه بعد ذلك بالنار لو تكرر الفعل من اللاب بغير ايقان مرتين فله في الثالثة والرابعة والاربعين
ولوم عبيد لم يحسبوا لجلد بانه وان تكرر منه كثير المحصن في ازاروا احد محرمين فليس بينهما رجم بغير ان يثبت
سوطا المستعة وتسعين سوطا فان تكرر منها ثلث مرات وتدخل التعزير حد في الثالثة يثبت اللواط وسوا
كان باقيا او بدون ايقان بالاقرار اربع مرار او شهادة اربعة رجال بالمعاشية ويشترط في المقر البلوغ والقول
والحرية والاختيا سوا كان فاعلا او مفعولا فان اقر دون اربع عزروا ولم تعد ولو شهد دون اربعة رجال حد والعقوبة
ولم يثبت على المشهور عليه حد ولا تعزير ولا يقبل فيه شهادة النساء منفردات ولا منقضا وحكم الحاكم بعله اما كان ائمة
على الاقوى اذ اناب اللاب قبل قيام البيت سقط الحد واناب بعد لم يسقط واناب بعد اقرار امر بغير اقرار الامام
العقوبة الاستيفاء ولو ناب بعد ثم اقر فلا حد عليه ولا تعزير التقييل للعلم بشبهة حرمان من قبله فلا يشبهة لغته
ملكه السما وملكه الارض وملكه الرحمة وملكه العدا واعدله جهنم وسات مصير او حد اخر
فلا ما يشبهة الحمد لله يوم القيمة لجام لمن امارا واثبت هذا قال قبله فلا ما ليس له بحر يشبهة عز حبس الامام
في السحق وفي حبس السحق هو ذلك خرج امرأة اخرى وهو محرم بالاجماع وروى عن النبي صلى الله عليه
قال اذا انت المرأة فيها رايتا نروى هشام وحضر بن الحنظلي انه دخل نسوة الى ابي عبد الله فسأله

امرأة من

امرأة منهن عن السحق فقال احدهما حد الزاني فقالت امرأه ما ذكر الله تعالى ذلك في القرآن فقال لي قالت ان هو قال
الرس حد السحق جلد بانه حرمة كانت او امر مسلمة كانت او كافر محصنة كانت او غير محصنة حدثت بالرس
الاول اذ تكررت المسحقة مع اقامه الحد ثلثا قلت في الرابعة ولو تكررت مع الحد واحد اذ اقامت مسحقة
قبل قيام البيت سقط الحد واناب بعد قيام البيت لم يسقط ولو نابت بعد الاقرار سقط ولو نابت بعد تخير الامام بين
اقامة الحد واسقاطه بغيره في الثالثة فان عاد فاقال الشيخ قدنا والا قرب التعزير لو وطى زوجته فسادت بكرها
فجلت قال الشيخ وجب ان ادريس الرجم والحاق الولد لا يغير بولود على فراشه واجاب الامام ان المرأة مطاوعة اما انكار الولد
فليس بجدا لانها غير زان وقد انحلت منه الولد فيلحق به واما انكار المهر فليس بجدا لانها سبقت المقدرة ودينها
مهر سنانها وليست كالزانية المطاوعة لان الزانية اذنة في الاقضاء بخلاف هذه لا كفالة في حد ولا ما فيه
الامكان وانما الضربة باقاة ولا شفاعة في اسقاطها انما تثبت السحق لشهادة اربعة رجال عدول ولا يثبت لشهادة
النساء منفردات ولا منقذات وان كررت اقرار من البالغة الرشيدة الحرة المحضنة اربع مرات لو ساحت المرأة
جارتها وجب على كل واحد منهما ما منه ولا ينصف في حق الاثمة لان الحرمة والامانة سوا في حد السحق ولو ادعت الجارية الاكراه
فثلثها والمخونة اذا ساحت لم يجب عليها الحد سوا كانت فاعلة او مفعولة وقال الشيخ بعد الفاعلة المحضنة دون المفعولة المحضنة
وليس بجدا ولو ساحت المسئلة الكافرة حد كل واحدة منها ولو ثلثا حقت البالغة الصبية حدثت البالغة وكذا وارت
الصبيبة ولو ثلثا حقت الصبيبة ادبنا في العيادة القواد هو المباح بين الرجال والنساء وبين الرجال
الرجال للوالد وحد ذلك اربع حد الزاني خمسة وسبعون سوطا قال الشيخ ويعلق برأسه ويشترط في البلد وينبغي عدم
غيره من الامسا من غير جلد بانه سوا كان حرا او عبدا مسلما كان او كافرا وقال المفيد بذلك لا النفي فام لم توجه
بالمرأة الاولى بل بالثانية اما المرأة فادفعت ذلك فانها يضرب العدة المذكورة بحلق راسها ولا يشترط في النفي
يثبت بشهادة عدلين او اقرار مرتين ويشترط في المقر البلوغ والعقل والخبرة والاختيار ولو اقر مرة واحدة عزروا ومن روى في العادة
كان عليه التعزير عاود وحده في وطى الاموات والبهائم وما ينفق ذلك وفيه مباح من وطى امرأة مسكركم
حكم وطى الحية وتعلق الاثم والحد واعتبار الاحضا وعدم فلو كانت اجنبية ولا يشبهة هناك وكان الرجل محصنا رجم وان
كان شيئا حلالا الاثم وان كان ملكا جلد بانه وحده برأسه ونفى وان لم يكن ملكا جلد خاصة حكم الزاني بالجنبة من غير فرق الا
انه هناك بغير العقوبة لاسيما كره الاموات بايها الامام ولو كانت المسيرة زوجة وامته عزروا سقط الحد للشبهة
يثبت الزنا بالبيبة لشهادتين او اقرار مرتين من العاقل المحضنة الحرة البالغة الرشيدة لا يشبهة عاود وحده ولا الزنا بالجنبة

واخبار ابن ادریس لا يثبت الاشهاد اربعة رجال او اقرار اربع مرات لان زنا ولا شهادة الواحد قذف فلا ينفذ الحد
الا بثلثة اربع وهو اقرب حكم المنوط بالاموات حكم المنوط بالاحياء الا ان العقوبة هنا اقل فلو حد بغير ثلثة
زيادة على الحد بما يراه اودع اذا وطئ بجمعة وكان الغاسية عن زنا يراه الامام مروي انه يقبل وفي رواية اخرى
خمسة وعشرين سوطا ثم ينظر الدابة فان كانت مأكولة اللحم كالشاة والبقرة حرم لحمها ولبنها ولم تسلبها وجب بها
واحرقها بالنار ويغير ثمنها بالكلية ان لم يكن له وان كانت غير مأكولة اللحم بالعادة كالخيل والبغال والحمير
وان كانت مذكاة ان المقصود منها الظاهر او كانت محرمة بالشعر لم يدخ بل يغير الواطئ عنها لصاحبها ان لم يكن
له ثم يخرج من البلد الذي وقعت فيه تلك الجناية ويباع في غير قال المغيرة يصدق بثمنها الذي بيعت فيه
قبل عياد على العام ولو كانت الدابة لم يبع في غير البلد ودفع الثمن اليه عند بعض علماءنا ويصدق به عند
اخرين وجوب دفع المأكولة بعيدا واحتراما من شباع سلبها واحرقها لئلا يشبه لحمها بالحللة غير المأكولة فاما
بعيدا او لئلا يشبه بغير الواطئ بها ثبت هذا الفعل بشهادة رجلين عدلين ولا يثبت بشهادة النساء اعزب او
انقضت الرجال وثبت ايضا بالاقراء ولو مرة واحدة ان كانت الدابة له وان كانت لغيره ثبت التعزير خاصة ون
دفع دابة الغير واخرها من بلدها وقال بعض علماءنا يثبت بالاقرار مرتين لامة واحدة وليس بجديد ولو تكررت النكاح
لكرر الفعل فكل في الرابعة وقال ابن ادریس في الثالثة لو اشترت الموطوءة بغيرها فتم ما وقع فيه الاشهاد فسمي
اقرب بينهما فوقعت القرعة على قسم من راس واقرب بينهما وهكذا الى ان لا يبقى الا واحدة فيؤخذ ويضع بها يمين
احراق او بيع وليس له حجة العقوبة بها بل لما تقدم من الفاية او المصلحة للطبقة من استنبيه حتى انزل
عنه ما يراه الامام وروى ان عليا ضرب بيد متهمة احمرت وزوج من بيت المال وليس لك لادنا بل هو خاص بذلك
القضية لمصلحة نراه علم وثبت الاستمناة بشهادة عدلين او الاقرار ولو مرة وقيل انما يثبت بالاقرار مرتين
لامة واحدة وليس بمحدث

في حد الشرب المسكر والقناع وفيه بحثا للجمهور بالنص والاجماع قال الامام
انما حرم رجلا الفواحش ما ظهر منها وما بطن والامم وهو الخمر وقال الله تعالى لا تيسر لوك من الخمر والميسر قلها انتم كبيرون فانها
الدين امنوا انما الخمر والميسر قوله مستهون وفيه عشرة ادلة على التحريم وقد سئل الله عن شرب مسكر فحرم وقال علي بن الحسين
الجنات من شربها لم يقل الله صلوة اربعين يوما وانما هو في بطنه مات ميتة جاهلية ولعن الخمر عشرة فقال لعن الخمر وعاء
ومعصرها وبابها ومشرتها وحاملها والحمل الذي ساقها وشاربها واكل منها وروى ابن بابويه قال حرم رسول الله
كل شرب مسكر ولعن الخمر وعاءها وحارسها وحاملها والحمل الذي ساقها وشاربها واكل منها وعصرها وساقها وشا

وروى ان شارب الخمر عابدين وقال الصاق لاجل السوا شارب الخمر فاذا نزلت عنت من في المجلس فانه شارب الخمر
مرض فلا يعودوه وارقات فلا تشهدك فلا يركون وان خطب اليكم فلا تروحو فان من تروج ابنته شارب الخمر فمناقداها
للا بنار من تروج ابنته مخالفا له عليه فدينه فقد قطع رحما ومن امن بشارب خمر لم يكن له على الله ضمان والا حادث
في ذلك كثيرة يجب الحد بتناول المسكر او القناع من العالم بالتحريم المختار والمتناول العالم بالمسكر البالغ الرشيد سواء
تناول لشرب واصطناع او منجبة بالغذاء والدواء وكيف كان والمراد بالمسكر هنا من شارب بهار السكر سواء اسكر او لا فله
فان القطر يجتنبها ولها الحد كما تجتنب تناول الكثير سواء كان المسكر خرا وهو المعتصر من العنب ونقعا وهو الخمر
الربيعي ونقعا وهو الخمر من العسل او خرا وهو الخمر من الشعير والحنطة والذرة او بندق وهو الخمر من التبن
وكذا المعمول من جنس ما زاد العصير من العنب فلا حرم وكان حكم الخمر في نعلق الحد بتناوله سواء غلب من
نفسه او بالبار وحده العلتان ان ينقلب سفله اعلاه وان لم يقذف بالرند ويسمى خمرية الى ان يذهب ثلثاه
او ينقلب خذولا لا يجرم مروت ثلثة ايام عليه ان يقل ما غير عصر العنب فانما يجرم اذا حصلت فيه الشدة المسكرة
والتمزاد اعلاه ولم تبلغ حد الاسكار فاقرب بقاؤه على التحليل حتى يبلغ الشدة المسكرة وكذا الزبيب ان يقع الماء
فقط من نفسه او بالنار حكم القناع حكم المسكر في التحريم والحد بالتناول وشرا واصطبلانا ونبا وبيع
الاختبار والعلم بالتحريم والبلوغ والرشد وليس بمسكر وانما اجمع اصحابنا كافر على الحاقه بالمسكر في احكامه
اجمع لاحد عاين الرق على الشرب سواء خوف حتى شرب او وجع في حلقه ولا على من حمل الخمر او حمل المشروب
ويثبت الحد على من شربه في دوا كالتباق او قينا وله بغير الشرب ان قصد الدوا فلم يبلغ الثلث على ما سبق
البحث فيه ثبت هذا الفعل لشهادة عدلين ذكرين او الاقرار مرتين ولا يكفي الرق الواحد ولا ينقصر مع
الاقرار الى حدود الراية ولا يثبت لشهادة النساء منفردات ولا منقضا ولو شهد لشربها والاخرين يثبت
لحد ولو ادعى الاكراه والجهل بالتحريم مع امكانه او بالنكر قبل منه وشيئا صدور الاقرار من البالغ للحر المختار
حد المسكر ثمانية حلة سواء حلة شربة او تناول بغير الشرب وسواء شرب القليل والكثير وسواء فعله او لا
وسواء كان المتناول رجلا او امرأة حرا كان او عبدا وفي رواية محمد بن عبد الله بن عيسى جلدته وهي مطرحة عدا اذا
كان الشارب مسلما فان كان كافرا او ظاهرا بالشرب وخرج بين المسلمين سكران جلد ثانيا جلد وان استمر في
متره او سبعة او كنفه بالشرب لم يخرج سكران بين المسلمين لم يجد جليل الشارب عرايا على ظهره وكفقه
يبقى وجهه وفرجه ولا يلام الحد عليه حتى يعيق فان تكرر الحد مرتين قل في الثالثة وقيل لا يقتل حتى يجد ثلث

مرات فيقتل في الرابعة ولو تكرر الفعل منه ولم يجد كفى حد واحد لو شرب الخمر مستحلا قبل ان كان عن فطرة وان لم يكن
عن فطرة استتيب فان تاب قبل استيناف مطلقا سواء كان عن فطرة او عن غيره فان تاب الا قبل الاول اقوزوا
ثاني قيم عليه ولو شربا بعد من المسكرات مستحلا لم يقتل لوقوع الخلاف بين المسلمين بالقيام بالقيام للمساواة مستحلا
ليستنا ولا يقتل مع امتناع بل يوجب لو تاب قبل قيام البنية سقط الحد وان تاب بعد ما لم يسقط ولو ثبت الحد بقرينة
وناب خمر الامام بن الاذن والعنف قبل ختمها الاستيناف وهو اقوى لا ينبغي للسلم ان يجلس شارب حتى من المسكرات
ولان مجلس على ما يدت ليس عليها شيء من ذلك نعم كان او غير ذلك القناع فمن فعل ذلك ادب حسب ما يراه الامام
كل من استحل شيئا من المحرمات المجمع على تحريمها كالخمر والدم والحزير والربا كان مرتدا فان كان موقفا على الفطرة قتل
والاستيناف فان تاب الامر بعتقه وارتاوت شيئا من ذلك محرم له كان عليه التعزير فان عاد في الرابعة قتل وتغزير
الكلوى والمأثم والربا وسوخ السمك وسوخ البرسباع الطير والطحال وغير ذلك مما يحرم اكله فان عاد ثانيا فمعه
وقال ابن ادريس فان استحل شيئا من ذلك قتل وعندي في نظرنا اذا تاب من وجوبه التعزير قبل قيام البنية سقط عنه
تاب بعد ما لم يسقط وان تاب بعد الاقرار قبل ان يرفع الحاكم سقط الحد وان تاب بعد اقراره عند الحاكم اقيم الحد عليه ولو شرب
المسكر في شهر رمضان او موضع شريف او زمان شريف اقيم عليه الحد وادب بعد ذلك بما يراه الامام من ذلك الحد او تعزير
فلا دية له ولا كفارة في قتله وقال الشيخ في المسئلة الذي يقتضيه مذهبا انه يجب الدية في بطلان وليس بجديد ولو
نات الحدود بالحد فان سبق الشاهد من كانت الدية على ما ثبت مال لا من خطاء الحاكم ولو اتفق الحاكم المرأة
حامل لا من حد فاجرم من غير ما خرج الجين مينا فاعل الحاكم الضام وحمل الضام قال الشيخ في نيت المال
لا من خطاء الحاكم وقال ابن ادريس يكون على ما قلنا الامام واسكن عليه الحال ما فاءه امير المؤمنين بوجوب الدية على
العاقلة والاول اقوى لان من لم يمسكها لم يمسكها في نفس الامر ولو لم يمسكها نصير الحدود زيادة على الحد فان كان امدا
جاهلا فاعل الحاكم نصف الدية في ماله لا من سبب العمد وان كان سهوا فالنصف على ما ثبت المال ولو كان الحد ما لم يمسكه
القصاصا فانه مباشر الا ان لا ولو امر الحاكم بالاقتضاء على الحد او الحد او اقتضه وان زاد سهوا فالنصف
على ما قلنا سواء علم في حيا الاسواط او لا قد بينا انه من شرب المسكر حد سواء شربه او برذنه الخمر او اصنع
به ولو لم يمسكها لم يمسكها في نفسه او لم يمسكها في نفسه او لم يمسكها في نفسه او لم يمسكها في نفسه او لم يمسكها في نفسه
نعم يغزير ولو قلنا بجده كان قويا ولو حقق بالخمر لم يمسكها في نفسه او لم يمسكها في نفسه او لم يمسكها في نفسه
من حلقه ولو شربها مسكرها لم يمسكها وكذا انظر اليها بان لم يجد واقعا للعصمة تابعا سواها وكذا لو خاف التلف

من العطش والليل التدوى بها لا يفي في الحد وجود الرأفة في حد لا خال المصنعة والاكراه وشرب ما يحصل به مثل
ذلك الرأفة كرب القناع ولو وجد مسكر او نفيافا لا قرب سقوط الحد لا خال الاكراه او الجهل ولا ينبغي ذلك على ما
اذ اشهد واحد بشربها واخبر بها واذ اشهد العادلان بان شرب مسكرا ولا يجناحان الميسان وقوم ولا الاكراه
عدم الاكراه او ذكر على ما به مسكران الظا احتيا والعلم اذا اراد على الحد فعليه نصف الضمان ولا يسقط الدية على الاسواق
بضرب الشارب باليا حدا كل عضو من الضرب حتى وجبه وراسه لها مقابل ويكثر من الضرب مواضع اللحم كالاليتين
والخدين ولا يربط ويضرب بالسوط ولا يقوم مقام الايدي والبالغ لا يضرب المرأة جالسة قدر بطت عليها ثيابها
لا لئلا ينكشف ولا قيام المسحاة اذا انقلبت الخمر خلعت سواء انقلبت بعلاج او من قبل نفسها عولجت
بالغائبة فيها او قبلها من الشلل الطل وبالعكس التعزير يكون بالضرب والجلبس والتوبيخ او بما يراه الامام وليس
ليس قطع شيء منه ولا جرحه ولا اذله والتعزير ما بشرع فيه التعزير والتعزير واجب ولا يجب ضمانه بالتعزير السابع
في حد السرقة وفيه فصول السارق وفيه ثمانية اشراط في السارق البلوغ والعقل وارتفاع الشهية
والشركة وهتك الحرز والاخراج سرا وانما الابوة والعبودية فلو سرق الطفل لم يجد ويؤذي ان تكرهت سرقته و
قال في النهاية سفيعة اول مرة فان عاد اربع وعاد حكت حتى يد من فان عاد قطعت انا ماله فان عاد قطع كل قطع الرجل
للاوية ولو سرق الجون لم يجز له سقوط التكليف عنه قيل ويوجب بشرط في الحد ارتفاع الشهية فلو نوى الملك
في السرقة فبان غير مالك سقط الحد وكذا لو كان المال مشتركا فاختار سطر انه قد رضيه فبانه انه اخذ
زيادة عليه بقدر النصيب بشرط ارتفاع الشركة فلو سرق الشريك من المال بقدر نصيبه حمل على قيمة فاسدة ولم
يقطع وان زاد بقدر النصيب قطع ولو قطع من القيمة ما يزيد عن نصيبه بقدر النصيب قطع والا فلا وفي رواية لا قطع مطلقا
بشرط في الحد هتك الحرز من غير اموالها فلو هتك غير واحد هو فلا قطع على احدها ولو لم يكن المال محرما لم يجز القلع والحرز
لم ينص الشارع على تعيينه انما ردهم في العرف وكما عرفت حرز من حرز حرز على اذن او دفن وقال الشيخ انه كما وضع
ليس بغير ما ذكره الدخول اليه الا بانه وهو يختلف باختلاف الاموال في الذهب والفضة والجواهر حجرية نصيبه فاعل والدليل
في المسئلة ما قدمناه من الفعل والعلف الدفن بشرط ان يخرج المناع بنفسه او مشاركا سواء باشره الاخراج او اخرج به
ليشيد جيل ثم يخرج من خارج الحرز ويضعه على دابة او على جناح طائر من شأنه العواليه او بامر صبا عمره بما اخرج
لان ذلك لا مال لو كان ميمرا فانه ليس له لانه فلا قيام على الامر ولا على الصبي لعدم التكليف ولو اشرى جملان في البيت
ودخل احدهما فاخرج المناع وجده او احده باوله الاخر خارجا من الحرز او رجمه الى خارج الحرز فاحق الاخر فالقطع

يقطع قال الشيخ لا وإن ادعى وجب القطع بشهادة امرئان ثبت المال ولا قطع أبداً لو ادعى عليه السرقة فذكر
لأحلافه في المال فإن رد اليه على المدعي أحلف للمالك لا للقطع ولو ادعى عليه الزنا جاز به بالإكراه كان له الإجداد لا لقطع
الغفر كان له أن يحلف ويثبت العفو المحذور لو قامت بينته بالسرقه من غير ما أفضاه المالك لم يقطع والموقوف على المالك
فلو لم تراعه لم يرفع الإمام وإن قامت بينته ولو وهبه الموقوف سقط الحد وكذا لو عني عن الحد القطع ما بعد المرافعة لم يسقط
مبه ولا عفو ولو سرق ما لا ملكه قبل المرافعة سقط الحد ولو ملكه بعد المرافعة لم يسقطه لا يسمع البينة على السرقه ما قبل
من انفصل ما يفهم من شرائط الحرز والضاب وقد يخفى مثله على أكثر الناس وكذا شهادة الزنا أما العذف للطلق فهو محذور
وإذا قامت شهادة حسنة على السرقه في عند المالك لم يسمع الحاكم ولكن لا يقطع إلا أن يرفع المالك ولو قامت بينته المحذور
قطع من غير استئناف الشهادة لو ادعى السارق المالك بعد البينة اندفع القطع عنه أن يكذب لشاهد مثل أن يقول كان
ذهبني قبل السرقه والشاهد اعتمد على الظاهر وأن يفي أهل المال الموقوف منه وشهدت البينة بذلك قطع والأصل
بشرط في الشهادة على السرقه معرفة الشاهد بين ماله الموقوف منه العين الموقوفه وأما السارق له بالملك فلو شاعده
وقد بينت وأحد المالك ولم يعلموا أنه لسرق منه وثبات الموقوف منه والسارق في الملك فلا قطع وكذا بشرط مشاهدته
وقد هناك الحرز وعرف عند هذا ذلك في الحدود مباحة إذا سرق المبالغ العاقل الضاب وجب عليه
المال وفي قطع يده اليمنى والبراد باليد هذا الأصابع الأربع ويتزله الراحة والإبهام ولا يقطع من الكعج فإن سرق ثياباً
جعلت اليسرى من مفصل القدم ويتزله العقب يقطع على ما في الصلوة فإن سرق ثلثه جسد أو ثياباً تعد في الحرز سرق
في السج من حرز الضاب بعد ذلك للقتل ولو توله رد السرقه ولم يقطع كمن حد واحد لو سرق من جماعة ورفق في المال
مداخلت الحد وجب قطع اليمنى لا يخرسوا جازاً بغير محرمين أو متفرقين أما لو سرق فقطع ثم سرق ثانياً فقطع ثانياً سواء
سرق من الذي سرق منه أولاً أو غيره وسواء سرق تلك العين التي قطع بها أو غيرها إذا سرق فكانت عينه مثلاً قطع ولا
يقطع يرساء ولو كانت اليسار مثلاً أو كانتا مثلاً بين قطعت يمينه أيضاً وفي رواية لا يقطع والوجه الأول ونحوه يمين من
السرقه فذهب لم يقطع اليسار ولو سرق يمينه لم يقطع اليسار وفي البسوط ينقل الرجل ولو لم يكن في يده
جعل اليسرى ولو سرق يمينه ولا يقطع يمينه وفي الجميع آثار يشتمل على الحد بصفه لا ينقل المغيره وقال في النهاية إذا كان
له اليمنى فإن كانتا قطعت في قصاص أو غير ذلك وكان له اليسرى قطعت اليسرى فإن لم يكن له يمينه قطعت لجله
اليمنى فإن لم يكن له رجل اليمنى لم يكن له أكثر من الجسد وقال في المسائل المحلة للقطع اليد اليمنى والرجل اليمنى إذا سرق ما يوجب الحد

أن يقول الإمام بخبره ناديه وتعزيره أي نوع أراد بفعله لا أنه لا دليل على شيء تعينه وإن قد أوجب أن يحبس إذا انتقل مكان القطع
وعليه ليس يمكن ويمكن إسقاط الحد كان قويا واختار ابن إدريس التعزير لو تاب قبل سقوط الحد سقط القطع دون الغرم ولو تاب
بعد قيام البينة وجب القطع ولم يقبل بثوبه في إسقاط القطع ولو تاب بعد قيام البينة وجب القطع ولم يقبل بثوبه في إسقاط
القطع ولو تاب بعد الإقرار وتعيين قال الشيخ غير الإمام في العفو الاستيفاء ومنع ابن إدريس وأوجب القطع إذا رد قطع السارق
أحبس وضبط لا يخرجه على نفسه ويشترط أن يحبس حتى يبين فاصل الأصابع ويوضع على أصلها لكي يجازيه ويدق من فوقه فدية
واحدة حتى ينقطع أو ينقطع بالحدادة مدد عليها مدة واحدة ولا يكمل القطع فيعذب به فإذا قطعت الأصابع يحبس باليد اليمنى
فيجعل اليد اليمنى حتى يخرج عروج الدم وينشد أقوال العروق فإذا قطعت أصابعه قال الشيخ تغلق ساعة لأنه لا ينفذ في إقامة الحد
في حرز ويرد ولو فعل ذلك جاز ولو مات بالسراية فلا ضمان وإن كان في الحرز أو البرد لو كان له أصبع زائد فإن كانت خارجة
عن الأربع ثبت على حالها وإن كانت ملتصقة بإحدى الأصابع فلا يقطع الأصابع إذا لم يكن إبقاء الزائد إليها ولو أمكن قطع بعض
الأصابع ولو كانت يمينه ناقصة أصبعاً أو أصبعين أو ثلثاً اكتفى بقطع الثاني ولا يحد في القطع إلى الإبهام ولا إلى الزايد في يمين الأصابع
ولو لم يكن إلا الكف فعلى قول الشيخ ينقل إلى اليسار ولو سبق الحد ذقطع اليسرى بعد الفحص عليه والقطع ثان وإن غلط
الأقرب وجوب اليد عليه ويقطع الحد وقد روي عن ابن القيس عن أبي جعفر عليه السلام أن علياً عليه السلام قال لا يقطع وقد قطع ثياباً
ولو كان على معصم واحد كما قطعت أصابع الأصابع في اللواقح وفيه بحثا بشرط القطع إخراج الضاب من الحرز ولو
على مثله أو تركه خارجاً من الحرز وسواء أخرجه مباشرة أو روى الإخراج الحرز أو شذبه خيلاً ثم خرج فذنه أو شذبه على يمينه ثم ساقها
أو تركه في نهج جاز فخرج به ففي سدا كذا تحت القطع وسواء دخل الحرز فأخرج أو بعد ثم دخل إليه يد في نهج جاز فخرج به ففي سدا كذا
القطع وسواء دخل الحرز فأخرج أو قبضه ثم دخل إليه يد أو عصي فاجذبه سواء كان اليد صغيرة لا يمكنه دخول أو كسراً ولو روى
المناع فاطار به الرمح فأخرج فعليه القصاص لأن اليد الفعل منه كافي المأثور لو ترك المناع على اليد فخرجت من نفسها من غير سرق أو
توله المناع وفي ما رآه في الفتح فخرج المناع أو على حائط في الحرز فطار به الرمح فلا قرب سقوط القطع ولو دخل حرزاً فاصدأ رأسه
مأشئة وأخرج فقطع ولو شرب في الحرز أو شرب منه ما ينقص الضاب فلا قطع ولو دس وأخذ الضاب وأحدث فيه جرحاً بانقضاء
قيمة عن الضاب ثم أخرجه فلا قطع كالحرق الثوب أو ذبح الشاة فقصت القيمة عن ربع دينار ولو نقصت القيمة في الثوب بالشرق
الشاب بالذبح ولم ينقص عن الضاب ثم أخرجهما أو قبضهما ما بعد بالشق والذبح يضاب قطع فيه ولو أتبع جرحه قيمته الضاب تعذير
لأخيه ما بعد جرحه سقط القطع ولو خرجت ولا يسقط الضمان على الغدير ولو كان خرجه ما لا يشعذر بالنظر إلى
كالإبداع في الوعاء ولو طيب في الحرز بطين وخروج ولم يبق عليه من الطيب ما إذا أجمع كان ضاباً فلا قطع وإن بلغ ولو يستحب

منه بلا اعمامة او خشة وخرج بعضه الى خارج الخزن وفي الباقي في الخزن فلا قطع سواء كان الخارج بقصد الضارب او
لا بشرط اخراج النصاب دفعة على الاقوى ولو اخرجته في دفعات فلا قرب وجوب الجحدان بحال اطلاق المال ولو
نظل الزمان فخرج لا يسمى سرقا واحدا كما اخرجته في بلدين واجزاء السير شيئا فشيئا على التواصل في حكم الدفعة
كذا هو المنديل شيئا فشيئا ولو اجتمع من المبدل والمنسوب في الارض لم يربح ما يباع نصابا قطع ولو اخرج نصابا من الخزن فلا
قطع الا ان يكون في دار واحد لو اشترى نفسان فاذا رزق سرقه فان بلغ نصيب كل واحد منهم نصابا وجب القطع عليهم
اجمع ولو قصر فلا قطع وهو اقوى قول الشيخ في النهاية اذا سرق نفسان فباعهما فبقيته ربحا وجب عليهما القطع ولو
سرق الاثنان ما يبلغ قيمته نصف دينار قطعا ولو كان احدهما لا قطع عليه بالسرق منه قطع الاخر ولو اقر بما سرق
فانكر الاخر قطع المقر خاصة لو هلك الخرج جماعة ودخلوا فخرج بعضهم للمناع اخص بالقطع ولا قطع على الاخرين
كان نصيب كل واحد نصابا او اقل ولو اخرج احدهما دون النصاب والاخر احدهما دون النصاب والاخر نصابا فاما
على من اخرج النصاب وحده ولو دخلوا دار احدهما في سفلها وجمع المناع وشد بعيل واخر في علوها فاما الجبل فيرى
الدار فالتقطع على الخرج خاصة ان كان قد سرق الخزن والا فلا قطع عليهما وكذا لو ثوبا وقرية احدهما من الثوب واخر من الحراج
بيده فخرجها فالتقطع على الخرج وقال في المبسوط لا قطع على احدهما لان كل واحد منهما لم يخرج عن كمال الخزن ولو ثقب
احدهما ودخل الاخر وحده فخرج المناع فلا قطع على احدهما لان الاول لم يسرق والثاني لم يترك ولو ثقب رجل وقرية
فخرج المناع فان كان المأمور صديقا لم يكن ميرا قطع الاخر ولو اشترى في الثقب ودخل احدهما فخرج المناع وحده
واخذه وناول الاخر خارجا من الخزن ولو روى به الى خارج الخزن فاخذه الاخر فالتقطع على الداخل وحده قطع السارق
موقوف على مطالبة السارق على ما تقدم فلو سرق وقال سرق ما لي سقط القطع بالدعوى لانه صار خصما في المال
فلا يقطع وان انكر شركه ويقطع المنكر ولو قال العبد السارق هو ملك سيدي فلا قطع وان كذبه السيد ولو اخرج
وادعاه الى الخزن قبل ان يسقط القطع لوجود السبب وفيه نظر من حيث ان القطع موقوف على المرافعة فاذا رفعه الى صاحب
لم يبق له مطالبة ولو سرق ما لا فلكه قبل المرافعة سقط الحد ولو ملكه بعد المرافعة سقط الحد ولو سرقه من العين
ملك السارق وقامت له بينة او انه فيه شبهة او ان المالك اذن له اخذها لم يقطع فلو اقر به بالقطع سقط القطع
اقراره يدل على تقديم ملكه ولو اخرجها او قيمتها النصاب لم يقطع حتى تقصبت قيمتها يجب على السارق رد العين وان تلفت
المثل او قيمتها لم يكن لها مثل وان كان ويقدر ونقصت فعليه ارض النقصان ولو مات صاحبها دفعت الى ورثته
لم يكن وارثا في الامام ولا يسقط الغرماء لقطع وكذا لا يسقط القطع بالغرم سواء كان السارق موسرا او معسرا ولو

بالعين

مرا كثره وقطع غرم الجميع والاخره ايض ولوصفه السارق القوادت قيمته وجب رده والقطع معا لو سرق ولم يقد عليه
ثم سرق ثانيا قطع بالاولى لا بالاخيرة واغرم المالكين معا ولو قامت الحجة بالسرقه ثم امسكت حتى قطع ثم شهدت عليه
قال في النهاية قطعت رجلاه بالثانية ومنع من القطع الثاني بعض علماءنا وهو حسن فيشرط في المال المسروق الحرمة فلا
يقطع على من سرق خمر او خنزير من مسلم او ذي ولا على سارق الطيور الملامى والى الذهب والفضة التي يجوز كسرها
اذا قصد السارق باخواجه الكسر وان قصد السرقه درخاها نصاب قطع ونصدق في قصده ومن شبهة المؤثره ظن
السارق بملك المسروق او ملك الخزن او كون المسروق ملكا وله وليس من الشبهة كون الشيء مباح الاصل كالحطب لا كونه
وطبا كالنواكر ولا كونه معرضا للفساد كالمرقعة والسمع المشعل وان حقا يفتقره اذا ثقب او فتح الباب المغلق فقد تحفظت
السرقه وكذا لو صدر على الحائط المنع المشعل وتزل منه الى الدار فان بقى وعاد للخارج ليلته اخرى قطع الا ان يطاع
المالك ويحمل ولو اخرج شاة يتبعها سفلها او غيره لقطع في البايع ولو حمل حراومعه شاة فلا قطع في الشاب وفيه نظر
الا ان يكون ضعيفا يضمنها ولا قطع لانه ليس بسارق يستوى في القطع الحر والعبد والامنة والحرمة او المسلم والذمي والحر
والمعاهد ويستوى في القطع من الذي قهره اذا سرق مال مسلم وان سرق مال ذمي فاذا ابرأه البنا يبتغي الحاكم الاخر
بالاشارة على السارق بالانكار فيقول ما اظنك سرق لو سرق صلبا من ذهب او وجه يبلغ ربع دينار قطع وكذا لو
سرق ناعمة الحمل لان الانا لا يقر فيه وانما حرمت بنية وقصده وكان كالسرق سكبنا بعد لقطع الطريق ولو سرق ناعمة
فيه خمس يبلغ قيمته النصاب قطع ويقطع من سرق من بيت المال لو اخلت الشاهدان في الزمان فقال احدهما سرق
للمخمس والاخر سرق للجمعة او المكان فقال احدهما سرق من هذا البيت والاخر من بيت آخر والعين فقال احدهما سرق ثوبا
والاخر سرق اينة فلا يقطع ولو قال احدهما سرق ثوبا يبيض وقال الاخر سرق ثوبا اسود ولو قال احدهما سرق ثوبا وثورا
روميا لم يقطع وكذا لو قال احدهما سرق ثوبا وقال الاخر بقره لو كان النصاب مشتركين اثنين فزاد قطع سارقا ولو
ان سرق منهما نصابا قصده احدهما دون الاخر لم يقطع وان وافقا قطع ولو حضر احدهما فطلب لم يطالب الاخر لم يقطع
في حد الحاربي وفيه بحثا الحاربي كل من جرد السامع لاحافة الناس في اوجع ليل كان او نهارا
في مصر وغيره وسواء كان في العراق والبري والصحارى وعلى كل حال وهل يشترط من اهل الزمة الظاهر في النهاية
الاشراط والوجه المنع اذا عرف انه قصد لاحافة سواء كان الحاربي كرا او ان في خلافه ابرار ادريس ثم رجع الى اقله او
ثبت كجرم السلاح مع ضعفه عن لاحافة فيه نظر اقر به الثبوت ويكفي بقصده ولا يثبت هذا الحكم للطلوع والورد
وانما ثبت كمن باثر الفعل فاما من كرا وذهب وكان رده او اعوان فانما يغفر ويجلس ولا يكون محاربا الا الصريح محاربا فاذا

دخولاً ومعللاً كان لصاحبها عاراً به فان أدى الدمع الى قتله ضاع ومنه لا يضمنه الدافع ولو جنى اللص على نفسه ويحرم
الكف عنه ولو اراد نفس صاحب المنزل وجب الدمع وجرم الاستسلام فان عجز عن المقاومة وامكن الهرب والصالح
ويثبت الحاربه بشهادة عدلين وبالأقرار ولو مرة واحدة ولا يقبل شهادة النساء منفردات ولا منضمات ولو شهد
بعض الصوص على بعض لم يقبل وكذا لا يقبل شهادة المأخوذ من بعضهم بل يقبل الرفعة بان يقولوا عرضوا لنا
مال هؤلاء ولو خافوا انفسهم لم يقبل مثل اى يقولوا اخذوا مال هؤلاء ومالنا اخلافهم لاننا نرى حد الحاربه على
فالمقتدوا من ادريس خير الايام بين القتل والصلب والقطع مخالفاً للنفي مطلقاً الا ان يقتل فحتم القتل وقال الشيخ
فان كان قد قتل فلو عفى على الدم قتلته الامام فلو قتل واحد المال استعبد منه وقطعت يده اليمنى ورجله اليسرى ثم
قتل وصلب وان اخذ المال ولم يقتل قطع مخالفاً لابي ولو خرج ولم ياخذ المال اقتضى مثله ومعى ولو اقر على السرقة
والاخر اقر على لا غير عداً بر وابات ولا يصح الا ان يقر على السرقة بالقران بالتحريم ولا يجزى من راجع عن الصادق ع الحاربه
ان قتل مطلقاً سواء كان القتل مكالماً او غير مكالماً كالسالم بالكاف والحر بالعدو والاب بالولد فان عفى على الدم قتل حرقاً
الحاربه اذا اخذ الامام صلباً احتاج على ما ذهب اليه من التحريم على قول الشيخ بصلبه مقتولاً ولا يجرى على خبيث اكثر من ثلاثة
ثم يزر ويقتل ويكسى ويصل على يده ويدن ومن لا يصلب الا بعد القتل يوم القتل قيل القتل ثم لا يجزى فصل ثانياً
اذا قبل الحاربه طلباً للمال يحتم قتله قوداً ان كانت مكاناً واحداً وان لم يكن مكاناً او عفى على الدم ولو قبل لطلب المال
فهو كقتل العدا من الى الولي يسقط قبله ولو خرج طلباً للمال فالقصاص الى الولي فان عفى الولي فالاولى بالسقوط من
اخراج الحاربه عن بلد وعن كل بلد يقصده ويكسبه كل بلد يدخله بالمنع من مباحه الى ان يتوب فان قصده
الشرك لم يكن من الدخول اليها فان مكنته قتلوا حتى يخرجوا اذا تاب الحاربه قبل القدره على سقوط الحدود والقصاص
في النفس والجراح ودون اخذ المال ولو تاب بعد الظفر لم يسقط الحدود والقصاص ولا ضمان المال لا يجزى قطع
الحاربه اخذ الصاب خلاف الشيخ في بعض كنيه ولا اخذه من خزنه وهذا انما يظهر فايد على ما ذهب اليه الشيخ
واما عندنا فلا يجوز قطعه وان لم ياخذ المال سداً قطع الحاربه يده اليمنى ثم قطع رجله اليسرى بعداً
يحتم به ويحتم في الموضوعين جاز وفوقاً بين القطعين بعد الجسم ولو فقد احد العضوين قطعنا الاخر ولم يبق قتله
غيره قال الشيخ اذا كان الطرفان معدومين قطعنا يده اليسرى ورجله اليمنى لومات الحاربه بعد ان قتل اخذت الدية
من تركته وان قتل جماعة اشركوا في قتله فان قتل باخذهم كان للمغرمين الدية ولو عفى الولي على مالى من حدوا واخذت الدية
من تركته ان اخذ الحاربه الصلح عليها واخرج السارى بوجوب قتله لا يتخلوا من استحقاقه بانه بالقصاص ويمنه بالدية

قدم القصاص ويمنه حتى يمد يده ثم يقطع للسرقة ولو استحق يمينه للقصاص ثم قطع الطريق قطع يمينه للقصاص وقطعت
رجله من غير ماله اذا اجتمعت مختلفه كالقتل والقطع والقتل يدعى بالجلد ثم القلع ولا يسقط مادون القتل
باستحقاق القتل واخر سخطى الطرف حقه استوفى الجدل ثم قتل ولو كانت الحدود لله لم يبدى بالافوت معه الا في
الحماق وصل واستعاد منه ما اخذ من مع غيره او اسكره في احوال عليه ثم اخذ ماله عوف واراد واستعبد منه ما
وان جنى النج والاسكار عليه من الجنايه ولا قطع عليه والتمثال على اموال الناس بالمكر والخديعه ونزول الكتب والرسائل
الكاذبه وشهادة الزور وعنفه لك بغور وبغاف بما يراه الامام راداً ويعزم ما اخذ ويشتره ولا قطع عليه والمسلب الذي
سلب الشئ ظاهراً لافاً من الظرفات من غير شتمها سلاح ولا فخر بها عاف وبضرب ضرباً وجعاً وسعداً منه ما اخذه
ولا قطع عليه والتمثال كذلك لا فرق في السلاح بين السيف وغيره ولو لم يكن سلاح لم يكن حاربه ولو عرض للمار بالعداوة
الحجاره فلا يوجبانه يكون حاربه ولو كان الحاربه جماعة وفيهم صبي او مجنون او ولد من قتلوه سقط القتل قصاصاً واخذ
الصبي والمجنون وقصاصاً خاصة عن الاب ولم يسقط القتل في حق الباطين وبعض الصبي والمجنون ما اخذه من المال ولا ينفك
على عاقبتهما لان الانسان ان يدفع عن نفسه وجريمه وماله وان قتل ولو قدر على الدفع من غيره فلا قوى الوجوب مع اس
الضرر ويجب اعتماد الاسهل فان دفع الخصم بالكلام اقصر عليه ولو لم يدفع فله ضربه باسهل ماله لم يدفع ويحتم عليه الضرب
الى الاسهل ماله لم يكن ثلثه ولا ضربه ولا ابعاده ولو اقر في الضرب الى القصاص ساع فان لم يكن جازاً بالسلاح ويذهب
دمه ممدراً سواء كان جرحاً او قتلاً وسواء كان الدافع حراً او عبداً وكذا المدفوع ولو قتل الدافع كان شهيداً وضمة المدفع
ولو ضربه الدافع معطله لم يكن له ان يبنى عليه ولا يبدأ الدافع ما لم يجرى تحقيق قصده بالولد دفعه مادام مقدراً فلا ادب
عنه ولو ضرب قتلاً فقطع يده فلا ضمان عليه في الجراح فان ضربه فقطع رجلاً فالرجل مضمونة بالقصاص والدية ان كانت
ولو سرت الاول فلا ضمان فيها ولو اندملت الاولى وسرت الثانية ثبت القصاص في النفس ولو سرتا معا ثبت القصاص بعدد
الديه فان عاد المدفع بعد قطع يده الثانية فاليدان غير مضمونتين ولو سرت الجميع قال في البسوط عليه ثلاث الدية ان تروا
وان اقتضى الولي جازاً له ذلك اذا ردت ثلثي الدية والوجه عندى ان عليه نصف الدية لان الجرح من واحد فصار كالواحد
واحد ماله واخر جرحاً واحداً ثم سرت الجميع فان الدية عليها بالسوية قال الشيخ ولو قطع يده ثم جرحه مثلاً يده الاخرى ماله
وسرت الجميع فعليه نصف الدية وان طلب الولي القصاص كان له ذلك بعدد نصف الدية ولو لم يمكنه الدفع الا بالقتل او
ان سدد بالقتل ان لم يقتله فله ضربه بما يقتله او يقطع طرفه وما التفتة وهو ممدد كل من عوض الانسان يبدى ماله او
مخاطبه ما ذكرنا من يبدى خول المنزل في الدفع بلا سهل ولا سهل فان كان بينه وبينهم كرا وحندق او حصن لا يقتلون

على القمامة لم يكن له ربه ولم يمكن الاتقياء فله قتالهم وقدم
للراة ان يدفع عن نفسه او ماله ^{جها}
وكذا الغلام ويجب عليهم الدفاع عن الجماع وان لم يمكن غيرهما من الفعل بما كان خافا على انفسهما القتل ولم يمنع
الخصم الا بالتمكن ساع له ما ذلك وكان لها قتله بعد ذلك لو وجد مع زوجها او مملوكه او غلاما من مال او
الجماع فله دفعه فان امتنع فهو هدر ولو وجد رجلا نرى بامرانه فله قتله او قتل رجلا وادعى انه وجد مع زوجته
فانكر الولى فالقول قول المتكلم مع يمينه والا فقول الكفار بان ما هذين لان اليدين جسد على وجوده مع المرأة لا على
ولو قتل رجلا وادعى الهجوم على منزله وعلام التمكن من دفعه الا بالقتال فعليه القوة الامع اليدين فان شهدت اليدين
انتهاد والمقتول مقتلا اليه السلام مشهور فضره هذا فقد هدره من وان شهدوا انه كان داخل داره ولم يكن
له سلاح غير مشهور لم يسقط القود ولو تجاوز اثنان وادعى كل واحد منهما دفع صاحبه عن نفسه حلف كل واحد
على ابطال دعوى صاحبه وضمن ما جرحه من اطلع على قوم فاهم زوجه فان اخوان لهم ربه بحصاة او عود فان جن
الزنى فهدر ولو نذروا بالزنى من غير زجر ضمنوا وان كان الطلع رجلا صاحب المنزل كان لهم زوجه ولو رموه بعد الجرح
ولم يجر ضمنوا اما لو كان بعض النساء مجرمة جاز ربه مع عدم الابتنان بالزجره وليس للجرح من هذا الاطلاع لو كان الطلع
عمى لم يجر ربه لانه لم يثبت وان كان انسان عاريا في طريق لم يكن له ربه من يظلم اليه ولو زوجه فلم يجر في جوار الزنى فهدر
باب المنزل مضوحا فاطلع فيه مطلع جاز زوجه فان لم يجر فلصاحب المنزل ربه وكذا لو كان في الباب ثقب واسع
ولو اطلع زوجه فلم يجر زناه فقال لم اقتصد الاطلاع لم يضمنه وليس لصاحب الدار في النافذ بما يقتله ولو لم يدفع لما
بالشيء اليسير انقل ما هو اكثر وهكذا حتى ياتي على نفسه سواء كان النظر في الطريق او ماله نفسه للانسان دفع الله
الصائبة عن نفسه فلو بلغت بالذبح فلا ضمان ولو لم يدفع الا بالقتال ولو قتله لياكله في الغصه وكان محقون الله
القضاء ولو عض يد غيره في ذب العضوض يده فترقت اسنان المعاض فلا ضمان سواء كان العضوض ظاهرا او مضمونا
العض محرم الا ان يكون مباحا له مثل ان يمسكه في موضع يفر به ماسكه او يعض يده ويجوز ان يمسكه باليدين التخلص من ضره الا
بالعض فيكون الجازب ضامنا لاسنامه ولو عض احد هابا الاخر فافتر العضوض في التخلص ان بعض المعاض فلا عضه
بضمه الظالم منها ما تلف من المظلم وما تلف من الظالم كان هذا ويجب على العضوض التخلص يده بالاسل فان احتاج الى
انقل اليه فان افتر الى الحكم او الجرح جاز ولو نفذ ذلك جاز ان يجر يسكن او يخرج فان انقل الى الشق مع امكان التخلص بالاسل
كان ضامنا ولا يجر يجر يجر يجر فان سقطت الانسان مطلقا لان جذب يده مجرد التخلص يده وما حصل من سقوط
الانسان حصل ضرره بالتخلص الجائر في حد الرده وفيه بحثا الموند عن الاسلام هو الراجع عنه

الى الكفر وهو قسمان من ولد من فطرة الاسلام وهو المرتد عن فطرة وهذا الاستتاب ولا يقبل توبته لو تاب بل يجب
قتله في الحال وبتين منه ووجنه حال ارتداده ويعتد عنه الوفاة ونعم اموال الدين وادته وان التحقيق مداه الحرب او
من الامام بحيث لا يقدر عليه او اعظم بما يحول بينه ^{من اسلام عن كثر ثم ان تدبر هذا الاستتاب فان امتنع عن}
الى الاسلام قبل ويجب استتابه وفيه قدر استتابه فلو كان احدهما ثلثة ايام للرواية والثاني الفدر الذي يمكن معه الرجوع
ولا تزول عنه املا كما ارتداد ولا باسناعه من التوبة ولا بالخافه بدار الكفر بل بالعقل خاصة فم يفسح الركام بينه وبين
زوجته من حين الارتداد ويعتد عدة الطلاق فان انقضت العدة ولم يرجع فالت من ورجع في اثنا العدة فهو
اولى بها ويقضى بوليه من امواله ويؤدى الحقوق الواجبه عليه كعقده الزوجات والا قارب مادام جافا اذا قل سقطت
العقده وقصب الدينون الثانية عليه يستل في المرتد البويع والعقل والا خيار فلا اعتبار بردة الصبي بل يوجب ولا
المجنون ولا المغني عليه والسكون كالمجنون ولا اعتبار بالمكره فلو نطق بالمكره كان لغوا ولو ادعى الاكره وطهرت الابارة قبل
منه ولو شهد شاهدان على ردته فقال كذبا لم يسمع ولو قال كنت مكرها صدق مع الامارات ولو نقل الشاهد لفظه
فقال صدق ولكني كنت مكرها فادله لا يكتفي به بخلاف ما اذا شهد بالرده ان الاكره ينفي الرده دون اللفظ المرتد عن
الاسلام لا يصل سواه ارتدت عن فطرة الا بل بحسب ما يصيرت اوقات الصلوات ولو تاب في الفجر قبل ان يركعها سقط
ذلك عنها وان كانت عن فطرة المرتد عن غير فطرة اذا قل اومات كان تركه لو ثبتها المسلمين فان لم يكن له وارث مسلم فهو
للامام واولاده الا صاغر يحكم المسلمين فان بلغوا مسلمين فلا بحث وان اخذوا الكفر استقبلوا فان تابوا ولا قتلوا سواهم
قبل الاسلام او بعده اما لو ولد من حال ارتداده فان كانت الام مسلمة كانوا احكاما كالفدا في الاب وان كانت منده او كافرا
والحل بعد ارتداد هاف لا يولد عكبا او عرجا او شرا فافتر رد الشيخ حياة جوزه لانهم كفروا ولدا من كافرين دياره منع
لان الاب لا يهرق لحرمة الاسلام فكذلك الولد اذا ولد المرتد عن غير فطرة ولدا وكان الحل به حال ارتداده لوليه فقد قل انه كافرا
كالاسلام فان فعله مسلم قل وصفه الكفر قبل به سواء قبل بوعده او بعده بجر احكام على اموال المرتد عن غير فطرة لانه عرف فيها
بالانقلاب فان رجع فهو احق بها وان التحق بدار الحرب بعد محظوظ او بيع ما يختص بلفه فان رجع الى الاسلام فهو احق بها
وان مات انتقلت الى ورثته المسلمين ولا يقر بينهم مادام اب باقيا وهل يحصل الجرح في الرد بضر الحاكم فيه نظر اذا كفر
عن غير فطرة قال الشيخ يقبل في الرابعة قال وروى اصحابنا انه يقبل في الثالثة الزبير وهو الذي يظهر الاسلام ويبطل الكفر
يقبل بالجماع الكافر اذا كره على الاسلام حكم بصحة اسلامه كان ممن لا يقر عليه لانه لم يصح اسلامه مكرها قال الشيخ في بطل
السكون الحكم بالاسلام وارتداد وفيه نظر ولا يجرى المنع اذا لم يكن بخير ولا يختاره في الخلاف ولو جن بعد ردته لم يقبل ان جوار

مشروطا بامتناع قبوله من النوبة ولا حكم لا تمناع المحبون اما لو كان الارتداد عن فطره فان الوجه انه يقتل المرتد اذا انفصل
المسلم ما لا يقتل في الحرب ودار الاسلام حادثة الحرب او بعد انقضاءها ضمن والوجه ان الشري كذا ولو قتل المرتد مسلما عدوا
قتله فضاوا بسقط قبل الرد وان عفى على ما لا عفى مطلقا قتل بالردة ولو قتل خطأ كانا الذي في ما لا يحق فموجب له
لا عاقلة له فان قتل او مات حلت كالدين الموجه لو تزوج المرتد لم يصح وقت سقوط ولا يرد عن تزوج منه نظر في عهده
فقدان تزوجها وان كانت مسلمة على اشكال واذا دخل بزوجه المسلم بعد ان تزوجها مرتدة فان كانت عاتقة بالخير فله
مهرها ولا يثبت لها المهر وثق بينهما لو تاب المرتد فقتل من يعتقد بقائه على الرده قال الشيخ ثبت القود لوجود المنقضي
قتل المسلم ظلما وفيه اشكال من حيث عدم القصد في قتل المسلم اذا قصد العبد ونحوه بدار الحرب وهو الباقي على ان
فان قتل او مات ورثة الكافر الذي او الحرب فان كان الوارث ذميا فالباقي على ايمان وان كان حربيا زال الايمان عنه و
الصغار يارقون على الذية فاذا بلغوا خيرا وبين عقد الجزية لهم وبين الاضطرار الى ايمانهم لا يصرحون حربيا كلمة الاسلام
اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ولا يجب زيادة من ابره من كل دين غير الاسلام لاننا كبره لو كان مقربا لله سبحانه
وبالنسبة لكن اعتقد عدم ثبوته وان لم يوجد بعد من ندره وارشد الى ان يظهر له الحق لو لم يدا المحبون لم يكن ارتدادا
بل هو باق على اسلامه فلو قتله مسلم صنفه يقتل المرتد بالسيف ولا يجب حرقه بالنار والقول لا الامام والا فرب الموتى
عبد بآرده ولو قتله مسلم اخطاه ولا فؤد عليه ولا ذية فصرقات المرتد عن فطره في ما لا يبيع والهبة والعق والدين
باطلة اما المرتد عن غير فطره فلا قربانه موقوف فان رجع الى الاسلام ثبت الصحة وان قتل او مات بطل نصرته اما لو قهر
بعد حركه احم عليه فانه باطل ولو وجد المرتد عن غير فطره سبب يقضي للملك كاصحاب الاحتشاش والانباب ملكه في
الدخول ثم تنقل الى الوارث الرده قطع الاسلام من التكليف اما بالفعل كالسجود للصنم وعبادة الشمس والقمر المصحف
في العادات وكل فعل صريح في الاستمرار اما بالقول اعناد او استناده او اعتقاده او كل من اعتقد حلال شي اجمع عليه
من غير شبهة وهو مرتد اما الى هل فلا تخبر بارتداده حتى يعرف ذلك وبزول عنه الشبهة وسجله بعد ذلك فان تابه
ولا ضربت عنه اما لو اكل خنزير او ميتة او شرب خمر لم يحكم بارتداده بمجرد ذلك لا مكاله بان يفعله معها لو صلى بوجاهة
لم يحكم بعبودته بحد ذلك سواء فعل ذلك في دار الحرب ودار الاسلام وسواء صلى جماعة او فرادى واذا ثبت ردته بالبيضة
او غيرها فشهد الشهادتين كفى في اسلامه ولو كان كفرة لم يعم البعثة لم يثبت اسلامه حتى شهد ان محمدا صلى الله عليه وآله
رسول الله الى جميع الخلق او تبرأ من كل دين بعد الاسلام وان اعتقد ان محمدا رسول الله صبره لكن زعم غير النبي
مع ذلك كلمة الشهادتين الاقرار بان سدا المبعوث هو رسول الله وان كفر بمحمد فصرح بمحمد بالاسلامه حتى يقر بمحمد واثباته

عدم وجوب إعادة الشهادتين وكذا ان محمد نبيا من انبياء الله فظن الذين اخبر الله عليهم اذ كتابا من كنهه او ملكا من ملكه او شيئا
عمرها فلا بد من رجوعه من لاقرار بما جحد اما الكافر بمحمد الدين من اصله فان اسلامه يحصل بالشهادتين ولو لم يعتقد التوحيد
افترق الى الشهادتين وان اعتقد كفاه الشهادتين بالردسالة ولو قال الكافر اناسلم او مؤمن فلا قرب الا كفاه بذلك ولو
شهد الكافر بالشهادتين ثم قال لم ارد الاسلام فقد صار مرتدا وعمر على الاسلام ومحمل عدم الاخبار لو اكره المسلم على
الكفر فاني بكلمة الكفر لم تحكم بكفره ولا بين منه امر انه ويقتل او مات ويصلى عليه فاذا زال الاكره عنه فالوجه عدم
تكليفه باظهار اسلامه ولو ظهر الكفر بعد زوال الاكره عنه فالوجه عدم تكليفه باظهار اسلامه ولو ظهر الكفر
بعد زوال الاكره عنه فالوجه انه تحكم بكفره حين زوال الاكره لوجوبه على المسلم حد ثم ارتد ثم اسلم لم يسقط عنه الحد
وكذا جميع الحقوق والجنابات ثبت عليه سواء اخرج بدار الكفر او لا وسواء اسلم او لا من سب الله فكذا من استنزه الله
فما هو بايانه او برسالة او بكنهه سوا فعل ذلك على سبيل الجدا والهزل وكذا من سب النبي صلى الله عليه وآله ولو اكره
عليهم السلم وجاز سماعه قتله ما لم يحف الضرر على نفسه او ماله او بعض المؤمنين من ادعى النبوة وجب قتله وكذا من صدق
من ادعاه وكذا من قال لا ادرى محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله صادق ولا كان على ظاهر الاسلام السحر عذرة
وكلاما يتكلم به او كنهه او يعمل شاوثر في بدن السحر او فعله او عقده من غير مباشر وقد يحصل بالقتل والمرض والتفريق
بين الرجل والمرأة وبعض احدهما صاحبه فيه ومحبة احد الشخصين للاخر وهله حقيقة ام لا فيه نظر من عمل السحر
ان كان مسلما وادبان كان كافرا من غير ان يقتل والا قربانه بكفره بعبه وتعليه ومعهما ولو استعمله فالوجه الكفر
والسحر الذي يجب به القتل هو ما بعد في العرف كالحرق او كافتل الاموى في مغارة بن النجاشي ادعى السحر السوا حقت في اجل
عمارته من الوليد فنام مع الوحش فلم يزل عال الى محله اماره عمر بن الخطاب فامسكه انسان فقال احلني والامت فمعه حلة فاما
من ساعته وقتل ان ساحره اخذها بعض الامراء فجاءه زوجها كالهائم فقال قولوا لها بجلني عني فقالت اسوف يحنو
وباب فاقربها بذلك فجلست على الباب جعلت تعتقد فطارها الباب فلم يقدر واعلمها وامثال ذلك فاما الذي يعم
على المضرع وينتم اليه جمع الحق وبامرها ونظيره فلا يتعلق به حكم للساحر والذي يجل السحر شي من القرآن والذي
والاصنام فلا باس به وان كان بالسحر حرم على اشكال يثبت الرده بشهادة الشاهدين عدلين ذكرين او اقرار مرة وثلاث
بشهادة النساء الصنف او العز من ينبغي الحكم ان يسقطه في سماع الشهادتين ولا يقبل فيه الاطلاق بل بد من الفصل
لاختلاف المذهب في التكفير كل من فعل محرما او ترك واجبا فلا امام تغزوه بما لا يبلغ الحد وكيفية منوطه بنظر الامام
ويختلف باختلاف احوال الجناة ولا يبلغ حد الحر في الحر واحد العبد في العبد ففي الحر من سخره سوط الى تسعة و

والتسعين وفي العبد التسعة واربعين وكلما فيه الغريب من حقوق الله تعالى ثبت بشهادتين او اثلاث من بين وعنه
الله او عبدا كالا جنى ويكره ان يزداد في قايده الصبي على عشرة اسواط وكذا المولود فان ضرب عبده بغير حد استحب له
عنفه
في حد الفذف وفيه مباحث الفذف الموجب للحد هو الذي بالزنا او اللواط او السبل او ايلاد
المحشفة مع الوصف بالحرم مثل ان كان اولاد او بنت او طبت او يطبك او زن او زان او لا يط او منكوحا في دين وما
يودي بهذا المعصي مع معرفة القاتل بموضوع او اللفظ بل لغة كان لوقا لولد الذي اعترف به لست ولدنا وجب
عليه حد الفذف وكذا لست بايلاد او زنت بك وبك او باين الزانية ولا حد بالغيريض والكناية بقوله للقرني يا بني
داود الزنا فهو حد في صدق قصده وبعينه وكذا لوقا باب الحلال انما لست بزان لوقا لذناب فوجد ففذف
ولو قال لامرأته زنت بك وهو اقرب وقذف اما الاقرب ان كله اربعة اوجاد ولا عزير واما القذف فوجب الحد بالزنا
وان كان يحتمل غير الفذف لا مكان تفسيره بالكره لكن الظاهر الفذف ولو قال الزوجة يا زانية فقالت زنت بك ففذف
فناقيل النكاح سقط حد القذف عن الزوج ووجب عليها حد الفذف وحد الزنا اقرب اربعة اوجاد وان قالت ففذف
نفى الزنا قبل قولها وحد الزوج الفذف لوقا يا زانية فقالت انت الذي متي فهو قاذف وفي غيرها احتمال ولو قال للزوجة
المنفى باللسان لست من الملائكة فهو قاذف ان اراد تصديق الزوج وان اراد النفي الشرعي فليس بقاذف ولو قال للزوجة
لست من قريش ثم قال ردته ان واحدا من امهاته زنت فليس بقاذف لانه لم يعين ذلك الواحد بل يجب به التعزير لوقا
زنت بك امك يا ابن الزانية فهو قذف للام ولو قال زنا بك اولك او يا ابن الزاني فهو قذف لابنه ولو قال يا ابن الزانية
فهو قذف للزوجة ولو قال ولدت من الزنا قال الشيخ يكون قذفا للام وفيه نظر لاحتمال انفراد الاب بالزنا والام لا
الحد مع الاحتمال فلا يحد احدهما ولو قال ولدت لك امك من الزنا فاحتمال هنا اضعف وكان قذفا للام ولو قال يا
زوج الزانية ما ويا اخا الزانية او يا ابنا الزانية او يا ابن الزانية فالقذف هنا المنسوب اليها لا المراجع فان كان الزوج
والام مسلمة والاب وجبا الحد لهما مع النسبة اليهما لوقا للمسلم يا ابن الزانية وكان الام كافرة او امة قال في نهجها
يجب الحد بحجة الولد والاشبه التعزير لوقا زنت بفلان او طبت به وجب عليه حد المراجعة وفي نهجها المنسوب اليها
قال الشيخ يجب انه فعل واحد شي كذب في احدها كذب في الاخر ويحمل العدم وينفي الوحدة لان موجب الحد في الفعل لا في
المتفعل المتأثر وهما متغايران ففعل احدهما كان مكرها لوقا لابن الملا عنه يا ابن الزانية وجب الحد لا يجب لوقا ابن
الحدود قبل التنويه اما لوقا بعد التنويه ثبت الحد لوقا له ما دلوث اويا كتمان اويا فربان اويا فربان وكان عارفا بغير
اللفظ في عرف المستعملين وانها بغير الفذف وجبا الحد وان يعرف فليدنها فاحد ويعزير لو قصد بها الاذى

ومثل الديوث هو الذي يدخل الرجال على امرأته وقال بعد الفرجان هو الذي يرضى ان يدخل الرجل على نسائه
وقال القرمان والكتمان لم ارها في كلام العرب ومعناها عند العامة مثل معنى الديوث او قريب منه وقيل القرمان
له نبات والكتمان من له اخوات والتواد السمسار في الزنا والفذف به يوجب التعزير بكل تعزير بجره المولود
الفذف وضعا ولا عرفا لوجب التعزير ولا الحد كقوله انت ولد حرام او حلت بك امك في حجبها او بافاسق او بافاسق
الخمر والمولود مظاهر بالسرا وقال الزوجة لم اجد له عذرا وقال يا خبيرا او يا وضع او يا خبيس او يا كليل او
يا مسخ او غير ذلك وكان للقول له مستحفا للاستحقاق فلا حد عليه ولا تعزير وان لم يكن كذلك المحرور وكذا الوعره بنتي من
من بلاد الله تعالى او اظهر ما هو مستور منه كقوله يا اجنم يا ابرص او يا اعمى او عور ولو قذف رجل اخرا فقال ثالث
للقاذف صدق فاقرب استحقاق التعزير دون الحد ولو قال اخبرني فلان انك زنت لم يكن قاذفا سواء صدقه الخمر
او كذبه وعليه التعزير وان صدقه الخمر لوقا لمن رماني فهو يا زانية فهو قاذف فاحد اربعة اوجاد وكذا
لو اختلفا فجلان في شيء فقال احدهما الكاذب هو يا زانية فاحد اربعة اوجاد لم يعين حدا
القاذف وفيه مباحث بعينه القاذف البلوغ والعقل والاختيار اجماعا فلو قذف الصبي بالغام لم يحد بل عزر وكذا
لو قذف المجنون الكامل فلو اكره الباطل على القذف فلا حد ولا تعزير لا فرق بين ان يكون القاذف فدا عرا او ذا
الاسلام فان الحد الكامل يجب عليه في الدارين هل يشترط في الحد الكامل الحر او لا يشترط عدم الاشهاد فلو قذف العبد
العاقل جوا محضا وجب عليه ثمانون كاهن وقيل عليه نصف الحد والاول اقوى بعموم الآية لا فرق في القذف بين الذكر
والنثى والمسلم والكافر ولو ادعى المقدوف حربه القاذف فانكر القاذف فعلى قولنا لا فائدة لوجوب الحد عليه كلا
اما على القول لا خرفا القول ثلث القاذف لانه شبهة في المقدوف وفيه مباحث بشرط في المقدوف
البلوغ وكما العقل والحرية والاسلام والعفة عن الزنا ويقال بجامع هذه الصفات المحصن وهو لفظ مشتق من
انبعجودت في الكتاب العربي احدها هذا قال الله تعالى والذين هم من المحصنات كالثاني الزوجات قال الله تعالى
المحصنات من النساء الاما ملكك ايما كن محصنات غير مسلمات الثالث امر اوقا الله تعالى ومن يستطع منكم طولا
يكن المحصنات المؤمنات والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الدين وتو الكتاب فعليه نصف ما على المحصنات
العذاب الرابع الاسلام قال الله تعالى فاذا احصن قال ابن مسعود احصانها اسلامها اذا ثبت هذا فنصف محصنات المعنى
وجب حد من حد ومن قذف قاذفها او فاقدها فلا حد عليه ولا يجب عليه التعزير لو كان المقدوف صبي او ابنا
مملوكا او جوبا لفاكرا او حرا لغا مسلا مظهرا بالزنا فلا حد عليه ولا يجب عليه التعزير بحسب ما يراه الامام في ذلك كله سواء كان

القاذف جامعها ولا لو قذف الاب وله الحصن وان نزل لم يجد كاملا بل عذر ولو قذف الزوج زوجته
كلا فان كانت مائة كان لو يثبتها المطالبة بالحد كذا فان عفي بعضهم كان الباقي الحد ولو كان الورثة اولاد لم يكن
لهم المطالبة بالحد ولو كان اولاد منه ومن غيره الحد كذا ولو قذف الولد اباه حد كذا وكذا القاذف كذا بل يثبت
دون البلوغ فلا حد على من قذف من بلغ غير سنين ويجوز الحد كذا على من قذف النحس والمحجوب والمريض والد
والرقيق في الاحكام وفيه بحثا حد القذف ثمانون جلده حركات القاذف او عيها على
ويجوز ثمانية ولا يجره ويضرب متوسطا دون ضرب الزنا ويشترط القاذف كعبد ثمانية فان حد القذف ثم
قذف ثمانية حد مرة اخرى سواء كان المقدوف هو الاول او غيره فان قذف ثالثة قتل سواء كان المقدوف هو الاول او غيره
وقيل بل يقتل في الرابعة وهو اولي ولو قذف مرارا ولم يقتل ولو قذف فحقا ل الذي قتل كان صحيحا واجبا القاذف
الغريب لانه ليس صريحا في القذف فاذا انكر القذف مرارا عده وجب له حد واحد اكثر بيش القذف بثمانية
عدين ولا فرق بين مرتين وبشرط في المقر البلوغ والحرة والعقل والاختيار ولا يقبل فيه شهادة الفساة انفرادا او اثنان
ولو انتفى اليقينة فلا حد ولا يمين على المنكر بشرط في اقامة الحد بعد تمام القذف بشرطه امران مطالبة المقدوف
حقه وان ياتى القاذف باليمين لقوله تعالى ثم ياتيها بيمينه شهدا وكذا بشرط عدم اقوال المقدوف انه كاذب وان كان
القاذف زوجا شرط ثالث وهو امتناعه من اللعان وبشرط في الطلب استدامة الى اقامة الحد فلو طالب ثم عفي عن الحد
لو قذف جماعة بالفاظ متعددة واحدا بعد الاخر فذلك واحد ولو قذفهم بلفظ واحد مثل ان يقول يا زنا فان
اجتمعوا في احضاره للمطالبة فذلك واحد وان جاؤا بمرتين فذلك واحد كذلك وكذا ما يوجب الغيوب وكذا لو
باين الزنا بين فالحمد للابن فان جاؤا بمرتين فذلك واحد وان جاؤا بمرتين فذلك واحد كذلك وكذا ما يوجب الغيوب وكذا لو
حد حد القذف هو وثبته من برث المال من الذكور والازواج والزوج والزوج والاولاد والجماعة فعفي
بعضهم لم يسقط من الحد شيء وكان لباقي المطالبة بالحد على الكاوان كان الباقي واحدا ولو عفي الجميع او كان المستحق
واحد فعفي سقط الحد ولو قال ابنك زنا او يخط او يخط زينة او يخط ابنة او يخط ابنة او يخط ابنة او يخط ابنة او يخط ابنة
لا لابل فان سبق البنت او ابن بالعفو سقط وان سبق الاب بالمطالبة قال الشيخ كان له استيفاء الحدود والعفو ليس
بمعتد يجوز العفو عن الحد من مستحقه قبل سقوط الحد وبعده وليس للحاكم المداخل فيه ولا يعام الحد مع سقط
مستحقه بولو قذف اثنان سقط الحد وعزير معا ولو تنازرا الكفار بالانقاب والبر بالاعراض وخشي حدوث فدية
الامام بما يراه لو قذف الغائب بيمينه على الحد حتى يقدم وبطال لو قذف عاقلان بيمينه بعد قذفه وقبل طلبة فلا قربان

المطالبة

المطالبة والعفو وكذا لو قذف الصبي فالوجه ان لا لب المطالبة لوقال بالوطي سل فان قال اردت انك من قوم لوط فلا
شيء عليه وان قال اردت ان يعمل عمل قوم لوط فهو كعذف الزنا يجب بالحد وكذا لو قذف امرأة بالوطي لم يبرأ او
رجلا لوطي امرأة في ذنبها فعليه الحد ولو قال اردت انك على دين لوط او انك تحت الصبيان او تقبلهم واستنظر اليهم
او انك تتخلف باخلاق قوم لوط او انك سميت عن الفاحشة كمنى لوط قتل بغيره وعذر فيما يجب الاذى ولو قذفه بانثاء
فلا قرب الغريب بخلاف ما لو قذفه بانثاء الصبي او المجنونة او الامنة او قذفه بالمباشرة دون الفرجين او بالوطي بانثاء
او قذف امرأته بالمساحقة او بالوطي مستكره او قذف باللس او بالنظر فلا حد والضابط ان كل ما يجب الحد بفعله
لا يجب الحد على القاذف به ويجب ذلك كله الغريب ولو قال الرجل يا تحت وقصد ان فيه طباع النابت والنسب لئلا
او قال لامرأته ما يحبه وفداها تستعد لذلك فلا حد عليه ولو قصد بشي من ذلك الزنا حد ولو قال انا اخذت ابنة
بابك عزير لو قذف رجلا بيمينه عليه الحد حتى نفي المقدوف لم يسقط الحد عن القاذف على اقوى الوجوه ويجوز
بسقوطه واعتبار استدامة الشرط الى اقامة الحد ولو وجب الحد على ذي امرت فلعن بدار ثم عاد لم يسقط عنه
الحد ولو قال القاذف كنت تصغير احب القذف وقال المقدوف كنت كبير القذف قول القاذف ولو اقام كل منهما
بدعواه فان اطلق اليان او اختلفت في التاريخ فما قذفان بوجبا حد واحد الحد والاخر الغريب وان اختلفا في التاريخ
تعارضنا وسقطنا وكذا لو تقدم تاريخ بنية المقدوف لو قذف مسافرا محصنا وقال اردت انك زنا وهو مشرك لم يثبت
الى قوله حد القاذف وكذا الحد لو كان عبدا ولو قال زينة في كفارة او عبوديتك في الحد اشكال اقوى الوجوه لو قذف
ام النبي صلى الله عليه وآله او قذف النبي صلى الله عليه وآله انما يجب الحد بغيره ليس على صورة الشهادة الكاملة للضمان
فلو شهد وحده او مع اثنين حد والشهادة هي الى يودي في مجلس الفضل بغير الشهادة وما عده قذف الغريب يجب
في كل جنابة لاحد فيها كالوطي للزوجة في الخبز وكوطي لاجنبيه في فساد الفرج وسرقة ما دون الضاب او من غير
او النيب والعصا او الشتم بما ليس بقذف واشباه ونقديده بحسب ما يراه الامام وروى الشيخ عن يونس عن يحيى بن عمار
قال سالت ابا ابراهيم عن الغريب كرهوا ان يضعه عشر سوطا مابين العشرة الى العشرين وقد وردت احاديث في ثبوت
مخصوصه باكثر من ذلك غير انه لا يجوز الزيادة على الحد وليس لافله قدر معين لان اكثره مقدور ولو قدر اقله كان حدا
وهو يكون بالضرب والجس والتجسس من غير قطع ولا جرح ولا اخذ مال او الغريب واجب فيما يوجب فيه الغيوب ولا ضامن
لنقاب بره ولا تعامل وفيه مقدمة ومقتصد ففيها مباحث الفصل عظيم

الكبار قال الله تعالى لا تقبلوا النفس التي حرم الله الا بالحق يعني بالقود وما شابهه وقال نعم واذ المودة سلت باي ذنب

قلت وقال نعم ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عذابا بال قول
الله ص اول ما ينظر الله بين الناس في الدماء ومن صلى الله عليه واله فعيل فقال من له اقل نذكره احد نعصب ثم
قالوا الذي كبتني بدينه لو اشرى فيه اهل السما والارض لا كبتهم في النار وروى ابن بابويه في الصحيح عن الصادق
قال من اعان على مؤمن لشقير يوم القيمة بين عينه مكتوب انيس من رحمة الله تعاو عن الصادق عليه السلام قال رسول الله
ص حين نضامناسكم ووقف بمنى فجاءه الوداع اسمعوا ما اقول لكم واعقلوه فاني لا ادرى الا فاك في هذا اليوم
بعد ما هذا ثم قال اي يوم اعظم حرمة قالوا هذه البلد قال فان دماؤكم واما لكم عليكم حرام كرمي بكم هذا في
اليوم ببقونه فبسا لكم عن اعمالكم الا اهل بلغ قالوا نعم قال اللهم اشهدوا من كان عنده امانة فليؤد ما امانة الله
عليها فانه لا يحل دم امر مسلم ولا ماله الا بطيب نفسه فلا تظلموا انفسكم ولا يرجعوا بعدى كفار وعن ابوقعيل
قال رسول الله ص اول ما يحكم الله عز وجل فيه يوم القيمة الدماء هو فف ابناء دم فيفصل بين ما ثم الذين يلون بها من
اهل الدنيا حتى لا يبقى احد منهم من الناس بعد ذلك حتى ياتي المقتول بقاتله فيستحب دمه في وجهه فيقول يا رب
فلا تسطيع ان يكتم الله حديثا وعن الصادق في رجل يقتل رجلا مؤمنا قال فقال له مت اي ميتة شئت بهيوان
نضربا وان شئت بجوسيا واحاديث في ذلك كثير يقبل توبة القاتل وان كان عدا فبما بينه وبين الله تعا وقال
عباس لا يقبل توبته لان قوله تعا ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه
سنة اشهر ولم يدخلها النسخ والصحيح ما قلناه لقوله وهو الذي يقبل التوبة عن عباده وقال تعا ان الله يغفر
يشربه ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وفي الحديث عن النبي ص من طرقت الجمهر وان رجلا قتل مائة رجل فلا ثم سال
له من توبته فدل على عام فساله فقال ومن يحول بينك وبين التوبة ولكن اخرج من قرية السوء الى القرية الصالحة
فاعبد الله فيها اخرج ثابا فادرك الموت في الطريق فاخضعت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب فجعل الله اياهم
ملكا فقال فيسرا ما بين القرين قال ايها كان اقرب فاجعلوه من اهلها فوجدوه اقربا الى الصالحة بشرح قوله
اهلها وان التوبة يسقط عقاب الكفر والقول الى ولاية مخصوصة لمن لم يتب وان هذا جزء القاتل فان شاء الله
نظا استوفاه واشاء غفر له والفسح وان لم يدخل اياه لكن دخلها والنابيل روى ابن بابويه في الصحيح عن عبد الله
بن سنان وابن بكير عن الصادق ع قال سئل عن المؤمن يقتل مؤمنا متعمدا فانه قال كان قتله لا يمانه فلا يوجب
له وان كان قتله لصا غصبا وسبب شي من امور الدنيا فان توبته ان نقاد منه وان لم يكن علم احد انظر الى اولى
المقتول فاقرع عندهم يقتل صاحبهم فان عفوا عنه فلم يقتلوه اعطاهم الدية واعتق نسبا وصام شهرين شاكين

واطم سنيين مسيكتا توبة الى الله فجل وفي هذا الحديث فوائد كثيرة منها ان القاتل ان قتل المؤمن لا يمانه فلا توبة له يكون
قد ارتد لا توبة له يمانه ان يكون على نقدي كذبه فيما اعتقد ولا يقبل توبة المرتد عن فطره وضربا لبقوله تعا على غير هذا
الوجه قبلت توبته وهو خلاف ما نقل عن ابن عباس ومنها ان حد التوبة تسليم العاقل نفسه الى اولى المقتول فان
قتله وان شاء عفوا عنه ومنها كفارة قتل العمدى كفارة الجمع اذا عرف هذا فالقتل يشتمل على حق الله تعا وهو المقتول
هذا الذي العظيم وهو يسقط بالاستغفار وعلى حق الوارث وهو يسقط بتسليم نفسه لوالديه او عفوا لورثته عنه وحق
وهو الام التي ادخلها عليه بقتله وذلك لا ينفع فيها التوبة بل لا بد من القصاص الاجرة وهو يمكن ان يكون قول ابن عباس
الى هذا اقسام القتل ثلاثة غير محض وخطأ محض وخطأ شبه العمد فالعمد يحصل بقصد البالغ العاقل الى القتل
بما يقتل غالبا او نادرا على الاقوى اذا حصل به القتل وهو يحصل بالقصد الى القتل الذي يحصل بالموت وان لم يكن قال في
الغالب ان القصد به القتل كالضرب بحصاة او عود خفيف او عزاب ليرة التي يعقب الما اظهر الاقرب الحافة بشبهة العمد والعمد
فلا قصاص فيه نعم لو اعقب دما او الما حتى مات وجب القصاص اما شبه العمد فان بقصد فعل يحصل معه الموت من غير قصد
الى الموت ولا يكون ذلك الفعل مؤثرا اليه غالبا لكن يضرب للنادية فيموت واما الخطأ المحض فان يرى طارا مثلا فيصيب انسانا
والاصل في العمد ان يكون الفاعل عامدا في فعله وقصده وشبه العمد ان يكون عامدا في فعله خطأ في قصده والخطأ المحض
ان يكون خطأ فاما في العمد ومطالبه اربعة في ملكة تحفظه وفيه فصول في تميز الباشرة والشرط
وفيه مباحث العمد يقع اما بالباشرة او بالسبب فالباشرة كاللج والحجر والضرب بالسيف والتكبير والقتل بالسم ونحو
الابرة في القتل كالعين والفؤاد والحاصرة والصدر واصل الاذن سواء في ادخالها في البدن او افعالها في البدن في غير القتل
فان بالغ في ادخالها في البدن فهو كالجرح الكسر لانه سد المله ويعصى الى الموت وان كان يسيرا او جرحه بالكسر حرجا
كشرطه الجرح فادون فان بقي من ذلك ضما حتى مات ثبت القود وان مات في الخيال فالوجه انه شبه العمد على ما قلناه وروى
ابن بوجبا القصاص واما السبب فانه اثر في هذه التوكيد كشهادة الزور وتقديم الطعام المسموم الى الضيف الفعل الذي يحصل
الموت عقبه ينقسم الى شرط وعلة وسبب فالشرط هو الذي يحصل عنده المحر البئر التربة فان الموت بالتربة لكن المحر شرط
وكذا الامساك مع القتل ولا يعاقب القصاص بالشرط فالعلة ما لو كد الموت اما البنداء بغير واسطة كمر الرقبة واما بواسطة كد
فانه لو لم يخرج لولا السراية والسراية لو لم يولد الموت واما السبب فانه اثر في التوكيد كشهادة الزور وجد كذا في شهادة الزور
وشبهها لو لم يجرى بهم فغير ما به يحجر يقتل فحاله او خفيفة كحمل ولم يرح عنه حتى مات او اسله منقطع النفس او ربح
مات فهو عمد اما لو جرح نفسه بغيره بقتل مثله غالبا ثم ارسله فمات وجب القصاص قصد القتل والدية ان لم يقصد

اشبه بالقتل لوضوحه بعضا مكراما لا يحمله مثله غالبا بالنسبة واما ان كانت مات واستمر حتى مات وهو عدو لوجهه عن الطعام
وجوعه حتى مات جوعا وجب القصاص وكذا الوجع عن الشرب لا يحمله مثله الصبر عنه فان ولو كان به بعض الحجج مجبنة
حتى مات جوعا فان جوعه بالقصاص كالوضوح بوضوحه بالقتل بالريضة وان لم يعلم احتمال القصاص وكل الدية والنصف
ضعف لو حصل السب وقد المقصود على دفعه فان كان السب مملوكا والدفع غير موقوف به فالقصاص على فاعل السب
لو جرحه وتركه معالجته الجرح فان كان السراية في الجرح المضمون لا من تراء المداواة ولو فقد الملعين فلا قصاص كالوقد
فلم يعصب حتى لدمه او لقاه في ماء قبل فيقتل فيقتل حتى غرق ولو كان السب مملوكا لكن الدفع سهل وجب القصاص كما
التي اعار في السراية في ماء الغرق فلم يسبح لانه ربما اذهل عن السباحة وكذا لو لقاه في نار فغرق حتى احرق لان الاصابة قد
تمت بملاقات النار ففسد الحركة ولو عرف انه ترك الخروج فلا قود لانه ايمان على نفسه ولا يقرب من الدية ايضا سقلا
بالا فنفسه سراية الجرح عدا مضمونة فلو جرح الكافي فمرت الى النفس مع الجرح وجب القود في النفس سواء كان الجرح
ما يقتل غالبا لا يقتل اصلا اذا عرف ان الموت حصل بسراية ولو اوشبه فلا قود في النفس ولا دية بل في الجرح عدا
بقصد الجرح في السراية فلو لم يقصد الاطلاق فحصل بالجرح المقصود وجب القود وكذا الوتر الجرح في غير النفس
فانها مضمونة فوجب القصاص في العضو الاخر والدية سواء كان مما يمكن مباشرته بالانلاف كالوشمة في ربه فذهب
ضوء عنه وجب القصاص فيه اجزاء او يمكن مباشرته بالانلاف كما لو قطع اصبع او اكلت اخرى وسقط من منصف
قطع اصبع او اكلت اخرى وجب القصاص في المقطوعة والارش في الشلاء وسراية القود غير مضمونة هي ان يقع طرفا
يجب القود فيه فاستوفى منه بالحق عليه ثم مات الحافي سراية الاستيفاء لم يلزم المستوفى شي لوالق نفسه من شانه على
انسان وكان الوقوع بما يقتل غالبا او فادامع قصد الملقى نفسه الى الانلاف اسفل وجب على الملقى نفسه القود وان لم
يقتل غالبا ولم يقصد الانلاف فهو يديه عدا ودم الملقى نفسه هدد الذي اختاره الشيخ لاحقيقة السهم وفي الاحاد
ما يدل على انه حقيقة فعلى ما ورد في الاخبار لو سحره فان سحره ففي القود اشكال ولا قربا لدية لعدم اليقين بذلك
اقرنه قتله بغيره فعليه القود على ما اورد في الاحاد بقتل الساحر قال الشيخ في الخلاف محل ذلك على قل حد اعز قول
الشيخ لا يثبت على الساحر قصاص ولا دية وان اقرنه قتل بغيره ولو قال الساحر ان سحره يقتل نادرا فلا قصاص ان يعنى بالقصد
الى القتل والله اعلم في اجتماع المباشر والسبب هو ثمان ان يكون السب غالبا وفيه مباحث
الاكراه يوجب دايعة من المكروه الى القتل غالبا فعنده القصاص على المكروه المباشر دون الامر ولا يتحقق الاكراه في القتل بل يجب
على المكروه حمل الضرر فلا يقتل المؤمن المعصوم ولو لم يلح الضرر الى القتل يقتل هو ولا يقتل غيره نعم يجازى الامر بالسحر وقد

دوى ان يقتل امر ويحبس القاتل دايما والمعتد الاول فالاول طلب الموت العايب كانت على المباشرة ايضا دون الامر ويحقق الاكراه
فيما عدا القتل هذا اذا كان المشهور بالغاءا قلا ولو كان غير مبرك الطفل والمجنون والقصاص على المكروه من المباشرة لا كالا
سواه في ذلك المباشر الجرح العبد ولو كان صبيغا غير بالغ على انه يميز وهو حرة لا قود والدية على عاقلة وان كان مملوكا تعلقت
الجنازة بريقته ولا قود وقال في الخلاف ان كان المملوك صغيرا او مجنونا فالدية ولا قود فليس يعتد وقال له اوله لم يسع
القتل فان الخمر جرتفع بالاذن فان قتله سقط القصاص لانه اسقط فلا يتسلط الوارث وعندى فيه نظر فلو قال القتل
نفسه فان كان ميمرا فلا قود على المكروه وان كان غير ميمر فعلى القود فهل يتحقق اكراه العاقل منافية اشكال يتحقق الاكراه فيما
دون النفس جاعا فلو قال قطع يدها فالقصاص على الامر دون المباشرة ولو قال قطع يدها وهذا والاقتلان فالقصاص
القاطع يداهما احتمال القصاص على المباشرة لان الاكراه لم يقع على النجس فهو غير مبركة والا فاقوى انه على الامر يتحقق
وعدم القصاص لايادها شهادة الزور تولد في القاضي دايعة القتل فهي سبب في الانلاف على ما تقدم تعريف السب
فعلى القصاص بالشاهد من مع الحكم والاستيفاء والاضمان على القاضي لا على الحداد ولو علم الزور وباشر القصاص كان القود
عليه لوجود مقتضى وهو القتل العدا والعدوان قصد امع اشقا ما يقصد القود لو قدم اليه طعاما مسموما فاكله جاهلا به
القود لا تنفذ حكم المباشرة بالغرور ولو كان الشاؤل مالم يبه وهو ميمر فلا قود ولا دية ولو لم يكن ميمرا وكما جاهل ولو جعل السم في
الطعام صاحب المنزل لو وجد صاحبه فان قال الشيخ عليه القود وفيه نظر ولو تركه سماني طعام نفسه وترك في منزله فدخل الشا
فاكله من غير ادنه فلا ضمان عليه بقصاص ولا دية سواء قصد بذلك قتل الاكل مثل ان جعل انطايا لم يذبحه وادنه قود السم
في الطعام لم يعد فكان كالحقير يراقى دايعة يقع فيها الضرر ولو دخل باذنه فلا ضمان ايضا ولو كان السم ما يقتل غالبا فان قصد
الانلاف بالطعام اليه وهو عدوان طعمه لياه ولم يقصد القتل فهو يديه عدا فان اختلف فيه هل يقتل مثله غالبا ام لا وهذا لا
عمل به وان لم يكن يمينه فالقول قول انساني لاصالة عدم وجود القصاص فلا يثبت بالشك وان ثبت ان القاتل فقتال ام اعلم ان قتال
احتمل القود لان السم من جبر بالقتل سقود القود فيجب الدية لو حفر في طريق او في داره وخطاها وادعاه فاجازة على
لوقوع ذات فعليه القود لانه بما يقتل غالبا وقد قصد لوجرحه بغيره فادى نفسه بدوا سمى فان الجراح فان فعليه القود
ولو لم يكن الجرح بمنزلة فان كان السم بمنزلة القاتل هو المقتول فعلى الجراح القصاص في الجرح خاصة ولا يشترط ان يكون فيه قصاص
ولو كان السم بمنزلة الجرح والغالب معه السلامة في الموت فقد حصل الموت بفعل الجراح والجرح فقتل ما قابل فعله
ويقتض من الجراح في النفس بعدد نصف الدية وكذا لو كان الغالب معه التلف وكذا لو خطا الجرح في لحم حتى سرى فعلى
الجراح القصاص في النفس بعدد نصف دية ان يكون السب غالبا وفيه مباحث السب في بصر

معلوم كالألقاه من شاطئ فيلقاه انسان يسبقه ونقطه منصفين في القصاص على المباشر ولا شيء على الملقى سواء في ذلك
اول يعرف اموال القاه في ما مغرق فالنعم الحوت فالقصاص على الملقى لان فعل الحوت لا يعتبر فهو كمنصب منسوب ويحمل
عدم القصاص لانه لم يقصد ان يلقاه بهذا النوع واختار الجوان شبهه بحب الدية اما لو القاه الى الحوت فالنعم عليه
القود لانه ما يقبل مثله بالطبع فصار كاله لانه قد يصدق له السبب فالجواب كراهه على القتل فالقصاص على الملقى لا يشرى
المكروه عليه الكفارة ايم وحرمان الميراث منعاق ايم دون الامر ولو كره على ان يرى انسانا ظنه الذي حرمه فلا قصاص
على ايم لا وهل يثبت على الامر فيمنظر فان اوحيما عليه فلا تبي على المباشر دون اخرجناه بالكلمة عن الفعل
عاقلة المباشرون لانه بالنسبة اليه خطأ ولو كره صغيرا غيره يميز على القتل فالقصاص في القصاص سنا على المباشرون
كاللوازم مسكه واحد وقوله اخرون القاتل وجب الخمس لهما ثالث سهل عنه ولا يرجع حكم
على الولي شيء لو كرهه على صوره بحاله فلو بجله ومات فالقصاص على المكروه على اشكاله والا قرب وجوب الدية
عليه اما لو كرهه على قتل نفسه فلا قصاص على المكروه لانه لا معنى لذلك ولو امره بالتزول الى بيت فقاتل فهو كالمكروه
بالصعود على الشجرة ضمن الدية ولو كان ذلك لصحة ثابة كانت الدية في بيت المال ولو امره من غير كراهة فلا يرد
ولو امر المولى بالمعروف من عادته السطوة عند الخلفه كالكراهه ولو امره سلطان واجب الطاعة فصل من المباشرون
انه مطلقا اما يعرفه بنفسه الشاهد من او يجوز ذلك لم يندفع لوقال ان الخروج عن طاعة نائب الامام سائر لم يفت
ذلك سيما الوجه انه شبهة يسقطها القصاص وليست الدية عليه ويباح باكره كل شيء من الزنا وشرب الخمر وقطاع
والزنا مال العجز وكلة الردة وغير ذلك الا القتل والا قرب وجوب هذه الاشياء معه لو انشبه حجة بغيرها
غالب اوجب عليه القصاص ولو كان نذرا فان قصد القاتل فهو عمد والا فهو شبهة عمد كالكراهه ولو القى عليه حجة فلا
فمنشت فهلك فالقود عليه مجربان بالنسبة معه ولو جمع بينهما في بيت واحد فلا شبهة ذلك لو اغرى بكبا غفور
فالقود عليه كالا وكذا لو القاه الى اسد فاقربه سواء كان مضيقا او رزاقا لم يحكمه الاعتصام منه ولو كلفه فمات في
ارض سبعة فاقربه الاسد اتفاقا فلا قصاص عليه وعليه الدية والمجنون الضاري كالسبع لو حفر في الطريق
فدفع انسان يجره فيها فاحرقه في القصاص على الداهي دون الحاقه ولو لم يدفعه احد الدية على الحاقه
في طريقه المباشر على المباشر فيه مباحث لو جرحه ثم عضه الاسد وسر اوجب على الجرح القود بعد ان يرد عليه
الدية اذ كان احد المباشرين اقوى قدم ولو جرحه الاول وجوبه مستقرة بعد الجرح وقطع الثاني راسه فالقود على الثاني
سواء كان جرح الاول ما يقتضي الموت غالبا كشق الحنجر والمماومة او لا يقتضي كقطع الامتار يقتض من الاول الجرح ولو

صيره الاول حكم المذبح تحت لا يبيع حيا مستقرة فعند الآخر نصفين فالقصاص على الاول وبغير الثاني لا يقتض
منه الاول الحاق فعله بالجاني على الاموال لو قطع واحد من الكوع ثم قطعها الثاني المرفوع ثم مات فارتج حيا لا
برأت قبل قطع الثاني فالقاتل الثاني خاصة وعلى الاول القصاص يديه ولو لم يبرأ منها فمات فارتج حيا لا يقتض
والثاني بعد الدية عليها بالسوة ولا يقطع سيرة الاول لان الامم الماصل بفعله لم يزل انضم اليه الامم الثاني فضعفت
النفس عن احكامها فرقت بها حلا ولو قطع واحد يديه ثم قتل اخر لا يقطع السيرة بالتجديد في الاول نظر ولا فرق
بين ان يقطع الثاني عقيب قطع الاول او بعده بحيث ياكل ويشرب ثم يقطع الثاني وكذا لو عاش بعدها معا واكل وشرب
لو قطع واحد يديه واخر حمله فقتل احدهما وسرى الاخر فقتل قطع من خارج والاخر قتل يقتض منه بعد
ردية الجرح المندمل لو قطع احد الثلثين والثانية حمله واوضحه الثالث ثم سرى الجميع فلولي قبل الثلث بعد
مرددين عليهم ولو قتل واحد ويرد الاخر على ورثته ثلثه دية ولو قتل اثنين ويرد الاخر عليهما ثلث الدية ويرد
لا المحي على ثلثي الدية ولو برأت جرحا احدهم ومات بين الاخرين اقتض الموت الذي برأ جرحه الجرح وقيل الا
بعد ان يرد عليهما دية كاملة يقسم او يقبل احدهما ويرد الاخر عليه نصف الدية فلو ادعى الموضح ان جرحه
وكذا الاخران فان صدق المولى سقط عنه القصاص وثلث الدية وطالية بالقصاص في الموضح او يتيها ولا يتيها
قول الولي في حق الشريك لكن ان طلب القود كراهه فلها بعد ان يرد عليها الدية ولو طل الدية لم يكن له الزامها كما
من الثلثين وان كثر الوارثين في القصاص او المطالب بثلث الدية وارثها الشريك بالاندال لزمها الدية كاملة ولو
احد بينهما ارضد قما وان لم يصدقا وعفى الدية لم يكن له اكثر من ثلث الدية لا يدعي اكثر من ذلك ويقبل شهادته ان كان
نافلا ما وعدا وسقط عنه القصاص وما زاد عن الموضح لو انقذ القاطع فقطع يده جلان كان ثم قطع
ثم سرت الجرحا قتل وهل يدخل قصصا الطرف في قصصا النفس في المبطون نعم مطلقا وهو ولاية الى
عبدة عن الباقين وفيه ان فرق ذلك لم يدخل ويقتض في الطرف والنفس وان سهر واحد فحت جنايتين
لم يكن عليه اكثر من القتل وهو المعد ولو قطع يده فقتل نفسه لقصصا في النفس في الطرف لان السيرة قيمة
الجانية وقد انفق طمونا على ان دية الطرف يدخل في دية النفس وان اختلفوا في القصاص ما تقدم ولو قتل ايضا
مشرفا وجب القود وكذا لو قتل من نزع احتشا وهو يموت او ثلثه قطع لانه ارضق حياة مستقرة بخلاف
حركة المذبح ظن الاباحة شبهة فلو قتل من عمد مردها فظهر رجوعه في القود اشكال ينشأ من عدم
القصاص الى قتل المسلم ومن رجوع ولاية قتل المرتد الى الامام فيكون عاديا يقتله والا قرب الدية وقول

من طرانه قبل ان يخرج برى العمدة في القوداسكال ولو ضرب برضا ظنه صحى اضر باي ملك الميرض وجب القودون
الصحة لا يبيع البصر 2 الا شراك وفيه حبش اذا اشرك جماعة في قتل واحد قتلوا اجمع براندك بعدون
عليهم ما فضل عزديته المقتول فباخذ كل منهم ما فضل من رتبة عز جانيته قتل واحد منهم قتل وادى الباقيون
ورثة قتل جانيته وله قتل اكثر من واحد يورث الباقيون اليهم قدر جانيته وما فضل يورثه الوالد يتحقق الشراك
يفعل كل منهم ما يقبل لو انفردوا ويكون له شرك في السرية فلو قتل ثلثه واحدا واخيا الولى قبلهم ادى اليهم ريتين
بقتسموا بينهم بالسوية ولو قتل اثنين ادى الثلث الذي اليهما ويورث الولى ثلثي الذي لوليه واحد ادى الباقي
الورثة ثلثي الذي ولائته على الولى لو طلب الدية كانت عليهم بالسوية ان اتفقوا على ادائها مع القصد للجناية
ليس لتساوي في السبب طافل حرج احدها ما به حرج والاخر حرجا واحدا وسري للجميع لا النفس تساوي القضا
فقلها الولى رد الى ورثته ما دية كاملة بينهما بالسوية ولو قتل احدهما رد الاخر على ورثة نصف الدية ولو ترأصرا
بالدية كانت عليها بالسوية وكذا لو كانت الخطا خطأ كانت الدية عليها نصف كذا لو حرم احدهما مخذ
اخره او جاسه فمات من الحرجين لو اشرك الجماعة في الجناية على الطرف اقتص منهم ومرد الحجة عليه فضل حجة
فلو قطع ثلث يد واحد كان الحجة على قطع يد الثلث ويرد عليهم دية يدين بقتسموها بينهم بالسوية ولو قطع يد اثنين
رد الثالث عليها ثلث دية اليد يرد الحجة عليها ثلث الدية يد وله قطع يد ويرد الاخران على المقتل ثلثي الدية
يد ولو طلب الحجة عليه الدية كانت عليهم اثلاثا وكذا لو كان للثلاث اكثر من ثلثه ويتحقق الشراك بصدور الفعل
اما بان يشهدوا عليه بما يوجب قطع يد ثم رجعوا او كرهوا انشا على قطعها ويلقوا حجة على طرفه فيقطع او يصيبوا
احده على الفصل ويعمدوا عليها جميعا او يديها فبئس ولو قطع كل واحد منهم حزام يد ولم يقطع ايدهم
وكذا لو قطع كل واحد منهم عن جانب وجعل احدهم اليد فوق ويد والاخر تحت يد واعتمدوا على التقيا فلا قطع
على واحد منهما بل على كل واحد القضا في جنايته لا نفراد كل واحد منهما بجانيته وكذا لو وضعوا منشارا على
مفصل ثم يد كل واحد من جهة حتى بات اليد لا كل واحد يقطع اليد ولم يشارك في قطع الجميع وكل موضع
يمكن الاقتصا منهم بمفرده وجب لو اشرك الاب والابن في قتل الولد وجب القضا على الابن دون الاب
يسقط القود عن الابن بمشراكة الاب ثم يرد الاب على الابن نصف الدية وكذا لو اشرك القبر والبالغ والحجة
والعاقل والحرد العبد في قتل العبد فان القضا لا يسقط عن البالغ ولا عن العاقل ولا عن العبد بمشراكة
الصبي او المحنون او الحر ويضمن هؤلاء الثلث نصف الدية يردونها الى المقتول قصاصا لو عطف الوالد عن

القائلين اما لا الدية او مطلقا لم يسقط القضا عن الاخر وكذا لو قتل اثنان احدهما قتل والاخر خطافا القضا على العاقل
وتورث عاقلة المخطئ اليه نصف الدية ويقتل شره بنفسه شره السبع بعد ان يرد نصف الدية لو اشرك في قتل
الرجل امرأتين فقلنا به كرامة او لا فاضل لها من دية ولو قتل اكثر من اثنين قتل جميعهم ورد الولى اليهن فاضل ما بينهما من
المقتول فلو كان العامل ملت سواه فاختار الولى قتل الجميع فقلن وادى اليهن دية امرأة بهن بالسوية اثنين فيودى الثالثة اليها
ثلث دية الرجل ولو قتل واحد ويرد على ورثتها الباقي ثلث ديتها ويرجع الولى عليها نصف دية الرجل ولو قتل النسوة في
الدية فقلن الولى واكمل لكل واحد بعد وضع ارش جانيتهما اشرك رجل وامراة في قتل رجل فقللوا فقلها معا ويورث ورثة
الرجل نصف دية ولو قتل الرجل خاصة ويورث المرأة الورثة ديتها وله قتل المرأة واحد من الرجل نصف دية ولو اصلحوا
الدية كانت على الرجل المرأة نصف دية والخصم لو قتلها الولى نصف دية الرجل على اوليا المرأة انذاك قال الشيخ اذا
الرجل خاصة ديت المرأة على نصف الدية الغير وخمس دية درهم وكلها غير عمد لو اشرك حرد وعبد في قتل حر كان للولى
فقلها مقام اركان قيمة العبد اكثر من نصف دية المقتول لا مولاة الفاضل ما لم تجاوز قيمة دية الحر فريد اليها ويرد الى
اوليا الحر نصف دية ولو اقلوا الرجل خاصة ادى الى العبد ورثة نصف دية او يسلم من العبد اليهم بقدر جانيته
وليس له ثورته لحر ومولاة فيه ليس له ثورته لحر فقللوا العبد خاصة كانت على الحر نصف الدية باخذ منها الولى ما فضل
له من قيمة عده عن ارش جانيته والباقي فضل للولى واذا كانت قيمة العبد اقل من ارش جانيته وهو نصف الدية او
بقدره ثم المقتول فلها وادى لورثة الحر نصف دية وليس له الرجوع على المولى العبد بالثقة ومقتنه ارش جانيته لو كانت القيمة
اقل ولو قيل الولى الرجوع المولى من قتل العبد باشر جانيته فليس له ثورته لحر ويدين دفع العبد ورثة الحر ليس له ثورته فان قيل الولى
العبد خارج نصف الدية من ثلثها بالدية هذا اجوابا قيل في هذا الباب وقاله النفا لو احيا الولى فقلها وادى
سيد العبد عنه وان قتل العبد لم يكن لمولاة على الرسييل لو اشرك عدا وامراة في قتل رجل فقللوا فقلها ثم ان رادف قيمة
نصف الدية رد الولى الزايد لمولاة ما لم تجاوز دية الحر فريد اليها وان لم يرد قيمة العبد النصف لم يكن لمولاة شئ ولا لورثة
المرأة ولو قتل المرأة الولى استرق العبد ارش ثلث قيمة ارش الجناية او استرق ما ليساوى القيمة ولو قتل العبد
كانت قيمة نصف الدية او اقل لم يكن لمولاة شئ ويرجع الولى على المرأة نصف الدية ان رصنت بائناها وان كانت قيمة العبد
اكثر من نصف الدية ردت المرأة على مولاة الفاضل ما لم تجاوز دية الحر فريد اليها ولو فضل من ارش جانيته عن قيمته
شئ كان الفاضل للولى كل موضع يحل رد الولى فانه يعدم على الاستيفاء لو قيل جماعة من العبد جرحوا عدا
محر المولى القتل والاسترقاق فان قيل الجميع وفضلت قيمتهم عن دية مولاة الفاضل فان تساوا في القيمة

بمحل الجور كالرهن ولو قتل العبد مولا قبله ولو استرق ولو كان العبد المالك واحد فقتل احدهما الآخر كما كان لو
قتل والعقوبة وليس فدية الخطأ لو قتل العبد خطأ او جرح حر كان للقتول والجرح او عبد آخر المولى ان يثأر
وبين دفعه ما قلناه وكل موضع خيل المولى الفك والدفع فان جرح بالفك بارش الجناية سوا ذنبت فقيمة العبد
اولا والدفع وتبديل غير الفك باقل الامرين من الارش وقيمة الجاني وهو احد قور الشجر وليس بعدا من السنوا ولو عفى
ولى المقتول على المجرم لم يجز للمودعة بل يدفع العبد ولو دفع المالك فان كان المقتول عبدا وعفا مولا عما قاله
المودع من دفع الجاني جناية بغير قيمة او اساءاها من دفعه فكذا باقل الامرين فقيمة الفاني والمقتول
وعلى القول الآخر بغير قيمة المقتول او يدفعه لو قتل عبدا من عبدين هما كل واحد ماله واخا القود فالوجه
اشتركا كما في القود ما لم يجز الاول اسرقا فقتل الجناية الثانية كان للثاني خاصة وقيل عدم الاول يستحق سقط
الثاني لقول محل الاستيفاء ولو اخا الاول المالى من ثمنه المولى يخلو حق الثاني فان اقتصر على المال المصنوع ذنبت
المولى ولو ايسرته المولى واسترق الاول يخلو حق الثاني بعد استرقا الاول لو قتل العبد عبدان اشتركا
في القود والاسترق فاذ اطلب احدهما القود والثاني المالى لم يجز للمولى ان يثأر فصيد الجاني على المالك
للاخر فقتل عبدا بنصف من عقابه بغير قيمة مولا ولو لم يفكه المولى كان يثأر للمالك بقدر حصته من القود
والاخر القود مع قيمة حصته بغيره لو قتل عشرة اعداء رجل عدا فقتلهم القصاص فليقتل كل واحد من اعدائهم
واحد منهم ما فضل من قيمته من جانيه ان كان هناك فضل ولو فضل بعضهم لبعضهم خاصة بغير علم واحد منهم
اذا كانت قيمة العشرة لم يكن لوليهم شئ ولو زادت قيمة المقتول عن دية الحر شيئا فالجاني يثأر بدية الحر ويجعل
كل عبد عشرها فان زادت قيمة العشرة على الدية وزادت قيمة المقتول فالقريب دية المقتول والى دية الحر
وكذا قيمة المقتول الى دية الحر وكذا قيمة كل من زادت قيمة المقتول عن دية الحر من العشرة ولو طلب المولى الدية بغيره
فركم ارش جنايته او دفعه قتل باقل الامرين من ارش الجناية وقيمة الجاني ولو دفع كل واحد العبد ويحصل له
من قيمة شئ كان الفاضل ارش الجناية ولو قتل البعض مع كل واحد من الاحياء عشر الجناية او دفع كل
واحد من عبده بغير ارش جنايته الى المقتول فان لم ينفذ ذلك بقيت المقتولين مولى المقتول ما عدا ما اقتصر على قتل من هجر
الدية بغيره ولو كانت قيمة المقتول لا ينفذ قيمته المحي على ان الره مولا ار كانت قيمة كل واحد من المقتولين بغير
ارش جنايته لو قتل جرحين فليس ولياها سقولا وليس لها المطالبة بالدية فان قتله فقد استوفى ولو قتل
احدهما فقتله استوفى حصته وكان للاخر المطالبة بالدية من الزكاة لانها بدل عن النفس عند التقدير كقيمة
الثلثا هناك تركه اخذ من الاخر فالقريب لو قطع عيين رجلين قطعت عينه بالاول ويسا بالثاني فان ظفرو

شركة

ثالثا قتل قطعت رجله وقيل بجناية لئلا يحل القصاص ومساوية وكذا لو قطع بين رابع ولو قطع ولا يديه ولا رجله
لو قتل العبد جرحين على التعاقب فالقريب استرق فيها فبغيره الحكم الاول فيكون لاوليا الاخير ان اخاها وفتنوا
وان ارادوا استرقوا وقيل يكون لاوليا الاخير والمقتول الاول في قصاص الاول بان يجزا استرقه وان لم يحكم
له الحكم فاذا اخا ولى الوالى استرق فمقتل بعد الاختيا كان للثاني لو اعفوه مولا بعد ان قتل احدا فالقريب عفى
الصحة لكن لا يسقط حق المولى من القود والاسترق فان اقتصر على استرقه بطلت عقده وان عفى على مال وافكه مولا عفى
لو عفى عنه مطلقا وكذا الجثة في البيع الهبة ولو كان القتل خطأ قتل بغير العنق وضرب المولى الدية وعليه لتروية
عمر بن شمر الباقى وعمر وضعيف قتل لا يبيع الا ان يتقدم من الدية او دفعها ولو قتل عبدا عدا فان لم يغير القيمة
فالجث كالحر وان اعتبرها وكانت قيمة الفاني اكثر فان اقتصر ظهر بطلان العنق وكان القاضى مولا وعفى عن القصاص
وان عفى عنه على مال وافكه مولا العنق والاسترق المولى بغيره بغيره وحكم بجرية البيا فبغيره العبد مقتول
على اعتساكا ان الدية الحر مقتول عليها والحاصل للعبد فيها وفي مقدمه وكل ما فيه واحد فبغيره كالقيمة كما ان الحر
عصوه الواحد كما دية وافي ثمان فيها اثنان القيمة كالعين واليد والرجلين وفي كل واحد منهما
فبغيره وكل ما فيه عشرة ففي كل واحد عشر القيمة كالاصابع وكل ما لا يقدر فيه فالعبد فيه اصل الحر فان الارش انما يتقيد
بان يرضى الحر عبدا سليما من الجناية وينظر قيمته ثم يرضى عبدا معينا بالجناية وينظر قيمته ثم يرضى عبدا معينا بالجناية
وينظر قيمته ثم يرضى الدية بنفسه بقا القيمتين اذا عرفت هذا فلو جنى على العبد بما فيه كالقيمة بغير مولا
بغير مساكه ولا شئ له من دفعه واحد فبغيره ولو قطع يده ورجله دفعه الره مولا بالقيمة ودفعه اليه اسك بغير
شئ ولو قطع يده خاصة كان له الره بنصف قيمته ولا يدفع من العبد شيئا ولو قطع واحد من رجليه فبغيره
بغير مولا بغير دفعه اليها واخذ القيمة بكاملها منها وبين مساكه بغير شئ وان لم يكن له الره بها بكامل القيمة ولا يدفع
العبد لو جرح المملوك فقتل الى نفسه كان مولا احد القيمة منه على القيمة من حين الجناية الى وقت الموت فبغيره بغيره
ما جرح المولى اقل الامرين من قيمة الجناية او الدية عند السيرة فان القيمة ار كانت اقل من دية السيرة فبغيره بالحرية فلا يملكها
ان نفقت مع السيرة لم يلزم لها جانيان النقصا فان دية الطريق جلت دية العنق وذلك بان يقطع واحد من رجليه وهو ق فبغيره
نصف قيمته فاذا كانت بعد الدية ثم قطع الره بغيره ثم جرحه بغيره لم يجز سقطت دية الطريق ودية العنق فبغيره
فاخذ المولى الدية الاول بعد ان كان له نصف الدية منه فلو وثق الثمان وقيل للمولى اقل الامرين من ثلث القيمة
ثلث الدية لو قطع رجله ثم اعتق فبغيره فلا قود بعد الشئ وقت الجناية وعليه بغيره ولا يملكها مضمونة وكان الاعتبار

بما حال الاشتراك في نصف القيمة وقت الجناية ولوثة الخ على زاد فلو وزنت قيمة دية الحر فلو نصفته بالحر خاصة ولو
قطع اخر جلد بعد نصف الدية على الاول نصف دية الحر فخذ المو اقل الامرين من نصف قيمة العبد ومن نصف
لو قطع يد بعد ثم اعتق ثم قطع جلد فاعلم ان نصف قيمة وقت الجناية لم يولد عليه القصاص في الجناية حال الحرية للعبد فان
المعتق في الرجل جاز وان طلب الدية اختص بالنصف فيها ان يرى لها فان سري الحر جاز فلا قصا للا و وثبتت
الثانية للمو اقل من نصف القيمة ونصف الدية ولوثة المعتق القصاص النفس بعد نصف الدية على الما و
اقصر الوارث في الرجل خاصة اخذ المو نصف القيمة وقت الجناية وكان الفاضل للوارث فيجمع له القصاص
الرجل وفاضلية اليد ان زادت ديتها عن نصف قيمة العبد لو قطع غير عبد ثم اعتق ثم قطع يد ثم ثالث جرحه
فلا قود على الاول سواء اذ لم يجرى ما و سري اما الاخران فعليهما القود في الطرفين ان اذ لم يمت وان سرت
الجرحا كلها فعليهما القصاص في النفس بعد ما فضل لهما من جانبها ولو عفي الوارث عنها فعليهم الدية
اثرانا وفي منحنى السيد وجما احدها اقل الامرين من نصف القيمة او ثلث الدية لانه بالقطع استحق
القيمة فاذا ضاقت نفسا وجب ثلث الدية وكان له الاقل والثالث اقل الامرين من ثلث القيمة او ثلث الدية فان الجناية
حيث سرت كان الاعتبار بالت اليه لو قطع الاول اصبعه وقطع الاخران يديه بعد الحرية فعلى الوجه الاول
ثبت الدية عليهم اثرانا للسيد منها اقل الامرين من ثلث الدية ارش الاصبع وهو عشر القيمة او ثلث الدية
ولو كان الما حال الرق قطع يديه والاخران قطع ارجليه وجب الدية اثرانا وكان للسيد منها اقل الامرين
من جميع قيمته او ثلث الدية وعلى الاخر ثلث المو في المسنتين اقل الامرين من ثلث الدية او ثلث القيمة ولو كان يدين
في حال الرق والاخر في حال الحرية فاعليهم الدية وللسيد من ذلك في احد الوجهين اقل الامرين من ارش الجناية
او ثلثي الدية وعلى الاخر اقل الامرين من ثلثي القيمة او ثلثي الدية ولو كان كالماء اربعة واحد الرق في الحرية وسرت
الجناية فللسيد احد الوجهين اقل من ارش الجناية او ربع الدية وفي الاخر اقل من ربع القيمة او ربع الدية
وفي الاخر اقل من ربع القيمة او ربع الدية ولو انعكس الفرض فله في احد الوجهين اقل من ارش الجناية او
ربع الدية وفي الاخر اقل من ربع القيمة او ربع الدية وفي الاخر اقل من ربع القيمة او ربع الدية ولو انعكس الفرض
فله احد الوجهين اقل من ارش الجناية او ثلثه او ربع الدية وفي الاخر اقل من ثلثه او ربع الدية يجرى
القصاص بين العبد في الاطراف كما يجرى القصاص بينهم في النفس لا يقبل الكافر الحر بالعبد المسلم بل يحجب عليه
قيمة لم يولد ويقبل احد النقص العبد ولو قتل المسلم حر كما قال لم يقبل به بل لو رثته المطالبة بدية الذي

فان رثها

فان رثها المو والاشترى العبدان كانوا مسلمين ان كانوا كافرا ولو قتل من نصفه حر عبد لم يقبل به وكذا لو
لو قتل حر لم يقبل به ولو قتل مثل قتل به ولو اشترى المكاتب المشروط اباه ثم قتل احل القصاص وعده ولو قتل عرابيه
فلا قصا ولو كان المكاتب مطلقا قد انفق بعضه اعتق من الاب بنسبته ولا يقبل به ايضا اعتبارا بنسبته الرفية
في التساوي في الدين وفي جرحا ليشترط في المقص منه سنا للجاني او كونه جرحا فيقتل المسلم بثلثه
الكافر بثلثه واكل نحر يدين على اشكال وبالمسلم ولا يقبل المسلم بالكافر سوا كان زنيا او حيا مسامنا او غير ذلك
ويغرم دية الذي قيل ان اغتاد قتل اهل الدية اقتض منه بعدد ما فضل حرية وضع ابن ادريس ذلك يقبل الدية
او بالدية بعدد ما فضل دية والدية بالدية وبالدية لا يرجع عليها ما بالفاضل وسواء اتفق القاتل والمقتول في ذلك
او اختلفا فيقتل اليهود بالنصر والمجرب بالعكس الذي اذا قتل مسلما عدا دفع هو وماله الى اولياء المقتول و
لهم الخيرة في قتله واسترقاقه ولا فرق في ذلك اموال بين ما ينقتل فيها وبين ما لا ينقتل ولا بين العيين والدين وهل
ليسترق الاولياء اولاده الاصاغر قال الشيخ نعم ومنع ابن ادريس اذا اختم اولياء القتل تولى ذلك عنهم السلطان
قال ابن ادريس فاذا اختموا فقتله لم يكن لهم على ماله سبيل لانه لا يدخل في ملكهم الا باختيارهم استرقاقه ولو ا
فان كان قبل الاسترقاق لم يكن لهم على ماله واولاده سبيل وليس لهم استرقاقه بلهم قتله كما لو قتل وهو مسلم وان كان بعد
الاسترقاق لم يسقط عنه شيء من الاحكام ويكتفى في الاسترقاق احتيا الورقة وان لم يكن حاكم لو قتل الكافر كافرا
ثم اسلم القاتل او جرح الكافر ثم اسلم الجاني وسرت جرحه الكافر لم يقبل به كما لو كان مومنا حال فيقتل ولعمري قوله
لا يقبل مومن بكافر ثم يجزى الدية على القاتل ان كان المقتول اذنية لو جرح المسلم دنيا فاسلم الجرح ثم سرت الجناية الى
النفس فلا قصا ولا قود وكذا لو قطع يد بعد ثم انفق وسرت الجناية وكذا الصبي لو قطع يد بالغ ثم بلغ الما وسرت بعد ذلك
لان التساوي غير حاصل وقت الجناية فلم يوجب قصا حال هونتها وثبتت في جميع ذلك دية النفس الكاملة للمسلم لا الجناية
وقعت مضبوطة فكان الاعتبار بها حين الاسترقاق او قطع يد حر او يد مريد فاسلم ثم سرت فلا قود ولا دية لان
الجناية وقت غير مضبوطة فلا يضمن سريتها ولو حرى ميا لبهم فاسلم ثم احسبها فلا قود وعليه دية المسلم وكذا لو حرى
عبد فاعتق ثم احسبها فقت فلا قود وعليه دية المسلم وكذا لو حرى عبدا فاعتق ثم اجنبه وكذا لو حرى حيا او مريدا فاسلم
قتل الاحابة ثم احسبها فقت فعليه دية المسلم لان الاحابة جعلت في الحقوق الدم مسلم لو قطع مسلم يد مثله فارتدت مات
بالسراية فلا قصا بالنفس ولا دية لها ولا كفارة وكذا لو قطع يدي فصاحرا ثم مات بالجناية ويضمن اليد فان كانت يد مسلم
فيها القصاص وسيتوفيه لثمة المسلم وان لم يكن مسلم استوفاه الامام وقال في المبسو الذي يقتضيه من هبنا انشا القصاص

والدية من الظن بدخول النفس قصداً في النفس هنا غير مضمون وفي نظر حيث ان الحياية وقعت مضمونة فلا يسقط باغتراف
الارتداد ولا يلزم من دخول النفس في النفس سقوط طعن النفس باعتبارها عارضة بعد الاستحقاق فيه فان عاد إلى
ثم مات بالشرع فان كان اسلمه قبل ان يحصل لغيره ثبوت القصاص في النفس فان حصلت السرقة وهو مذبذب كملت السرقة
وهو سلم قبل الاقتصاف في النفس لان وجوبه مستند الى الحياية وعلى السرقة وكثرة هنا سقوط حكم بعضها والآخر
وجوب القصاص في النفس لا اعتباراً في الحياية المضمونة بحال الاستمرار وان كانت الحياية خطا ثبت الدية لان
الحياية صادقة محققة الدم وكانت مضمونة في الاصل اذا عرفت هذا فانما ينقض المقطوع باقل الامر غير مذبذب او
دية النفس فلا خاصة لان لم يذب لم يحجب اكثر الدية في الرقة او في غير ذلك من اليد المقطوع فيجب بيان لان الرقعة قطعت
حكم السرقة فاشبه انقطاع حكمها بانها لها ويقتل اخره والاول اقرب لقطع مسلم يده يهودى فتصير فان
قلنا لا يقطع دية فهو كما لو حجب على مسلم فانه لم يقطع اخره لم يقطع على المسلم ولا يقطع على النفس في الاول القصاص ان
قلنا ان اغتراف بعض السرقة غير مذبذب في وجوب القصاص واذا اقتصر منه في النفس وجب نصف الدية اليه والافعية
يواسم ولتو القصاص في اليد والمطالبة بدينها واما الباقي فلا قصاص عليه النفس ولا في الرجل ولا دية فيها لا
يقتل الذي بالحرب ويقتل بالمرتبة من محققون الدم بالنسبة اليه ولو قتل مرتد مذبذب في القود اشكال ينشأ من
المرتد بالاسلام ومن النساء وفي الكفر والافق القتل ثم لو رجع الى الاسلام لم يقتل بالدين وعليه رجع مسلم نصراني
ارتد للباح وشرط الحياية فلا قود بعد التكافؤ حال الحياية وعليه دية الذي لو قتل المسلم مرتد فلا قصاص ولا قود
لا دية عليه ايضاً وان اساققت فان امره الاما ولو وجب على مسلم قصاصاً فقتله غير المسلم وجب عليه القود ولو وجب على
اولوا فقتله غير الامام فلا قود ولا دية لان علياً قال رجل قتل رجلاً ادعى امره وجده مع امرته عليه القود
الا ان باقى دية وفي تخصيص الحكم بذلك نظراً الى قرب انتفاء القود مطلقاً لا مباح الدم وقتل واجب
كالحربي ولا يوجب ذلك كل كفارة ولا دية يقتل المرتد بالمسلم وبالمسلم وتقدم القصاص على قتل الردة فلو عفي القود
الى الدية وصحى الحياية فقتل بالترجاء اخذت الدية من تركته لو قتل عبد مسلم عبد مسلم الكافر في القود اسكا
ينشأ من المساواة الموجبة للتكافؤ في الداء ومن كون المستحق كافراً او اقرب عدم القصاص وكذا المطالبة بالدية
اما لو قتل مسلم مسلماً ولا وارث له سوى الكافر كان المطالب بالقود ولا كافر لا يرث المسلم بقتل المرتد بولد الزانية مع
نساويها في الاسلام وعند غيرهم يرث ولد الزانية بقتل المرتد والقود فانه
بوجه بل على الدية لورثة الولد غيره ويبر ويبر كفاً لوجه كذا لا يقتل للجد الاب والجد لابن وبنو الولد لاب والجد لابن
بوجه

وبالم ويقتل الام وابناء واحداً الذكور والاثنت بالولد كذا انما روي في رواية بل لا قوة في الام او بلام او بها سور الاصل
ثم قال لا يقتل المرتد من قبل الاب لولد كذا على الام بولد او فرق بين في الولد الذكر والانثى وكذا لا يقتل الاب من منتهى ولانتهى
بنته ولا بنت ابنة وسوا قتل حقا بالسيف ووجه لافق بين كون الاب مقتلاً والولد في الدين والحربة او في لافق لا يقتل
الاب الكافر بولد المسلم ولا الاب العبد بولد الحر لان المانع من القصاص في الابوة ولا يقتل الولد المسلم بالاب الكافر
التكافؤ ولا الولد الحر بالاب العبد لو تداعى اثنان صغياً مجموعاً لم يقتل بولد لا حلال الابوة من طرف كل واحد منهما فلا
يتجه على الام مع الشبهة ولا يحكم بالفرقة باحدها قبل القتل بالفرقة ثم قتله فقتل الآخر وكذا لو قتل الآخر ولو قتل من
بهم يقتل ولو قتل احدهما قبل الفرقة لم يقتل بولد لا حلال ان يكون هو الاب لو رجعا عن اقرارهما لم يقتل جرمهم لان
النسبة لغيره فانه فلا يقتل جرمهما كما لو ادعاه واحد والآخر يبرئ رجوع عند الرجوع احداهما خاصة صح رجوعه ونسبت
نسبة من الاخر فاذا قتله قبل الرجوع خاصة ومرد عليه نصف الدية من الاخر وعلى كل واحد كفارة قتل العمد ولو قتل الرجوع
بهم ولو قتل الاخر لم يقتل بولد غير الدية لورثة الولد غيره ولو اشتركت اثنان في وطن امرأة بالسيئة في طهر واحد فقتل بولد
تداعيا ثم قتله قبل الفرقة لم يقتل بولد ولا احدهما لاحتلال الابوة في حق كل واحد منهما ولو رجع احدهما ثم قتله او قتل
الراجع او الاخر فلا قود ايضاً حتى الرجوع او الاخر لان النسبة يثبت باللقا كما ثبتت للولد القصاص والدم بالاصالة
فكذا ما للبيعة فلو قتل الاب لم يكن للولد القصاص من الاب لمطالبة بالدية باخذهما مع سوا كان الولد ذكر او انثى وسوا
كان الولد واحداً او اكثر ولا فرقة ولا اخر من غير الاب لان يقتص ويبرئ على الولد منها نصف الدية وكذا لو قتل الولد من
واحد الولد من غير فان لم القصاص بعد دية نصيب الاب والآخر من الدية وكذا قتل الاب وجب له دية من المطالبة
بالجد بعد موته ولو كان لها ولد من غيره كان له المطالبة بالجد الكمال لو قتل جده او جده ابن الغافل لم يجز القصاص
ولو قتل ابن المكاتب عبد لم يجز القصاص ان الولد لا يقتل بالولد ولا بعد قال اشترى المكاتب احد ابوين ثم قتل فلا قصاص
لان السيد لا يقتل بعد لو قتل احد الابوين اباه ثم الاخر فقتل منها على الاخر القود ويبرئ في التفرقة في الاستيفاء ان
لشاحية فان بدها احدهما فقتل كان لورثة الاخر لا قصاص منه ولو قتل اول الاخوة الاربعة الثامن الثالث ثم
الرابع وكل منهم غير محبوب عن ميراث صاحبه فللثالث القصاص من الاول بعد دية نصف الدية اليه لان الرابع ليحق نصف
فلها فله الثالث لم يرثه فكان ميراثه الاول خاصة وان لم يكن فقتل كان له القصاص فاذا قتل الاول لا يرثه الثاني لان ميراثه
بميراثه عن اخيه الثاني وان عفي عنه لا الدية وجب لكل لها نقاصها بقتل زوجة الابن وكان الابن هو الوارث
فلا قصاص ولا ميراث لغيره ويجوز للجد ان يقتل اباه كذا الغاري باذن الاما ولا يمنع من ميراثه لانه قتل سابع

كالعقل وفيه حيث لا يقتل المجنون بالعقل سوا قتل عاقل او مجنون وتثبت الدية على قتل
سوا كان المجنون تاما او اودا او اذ قتل حال جنونا ولو قيل حال شهده لم يسقط القود باغراض المجنون وكذا العاقل لو
ثم جرح ولا يسقط المجنون الطاريء اليه في الصباح كالمجنون في سقوط القود عنه ان تعذر القتل وعده وخطاؤه واحد
بوحدة الدية فيها من عاقله واشتراكها في الدية او بالعارشيد او روى انه يقتص من الصبي اذ بلغ عشر سنين وفيه اربعة
بلغ خمسة اشياء ويقام عليه الحد ودوا لا قربا عدة خطأ محض بل هو العاقل اذ ارش جنايته حتى يبلغ خمس عشرة سنة
ان كان ذكرا وسع ان كان انثى بشرط الرشديتها لو ادعى الولي بلوغها وادعى الفاعل صغوره حال القتل فلقول
المجتمع عليه لقيام الاحتمال فلا تنضم على تقويت النفس فيثبت الدية في مال الصبي الا ان يقوم البينة بان القتل
وقع في الصغر فيجب على العاقل ولو ادعى الوكيل من غير المجنون القتل حال الاقارب وادعى المالك القتل حال الجنون
فالقول قول المالك مع يمينه وتثبت الدية كما يثبت العقل في طرف الفاعل كذا يعبر في طرف المقتول ولو قتل العاقل مجنون الم
يقتل في تثبت الدية على الفاعل ان كان القتل عمدا او شبهه العرفان كخطا فالدية على العاقل ولو قصد الفاعل دمه ولم
يندفع الا بالقتل كارهه او روى ان الدية في مال لو قتل البالغ الصبي قبل بلوغه على الاصح سوا كان الصبي عمرا او غير ان
كان القتل عمدا او كان شبهه فالدية كاملة في مال الجاني فان كان خطأ في العاقل ولا قود على النائم لعدم قصده ويثبت الدية
عليه لا شبهة عليه بما قيل ان الدية يثبت على العاقل لا على خطأ محض السكران فيقوت القود في طرفه اشكال اقر السقوط
لعدم تحقق العمد وتثبت الدية عليه ما له ان لم يوجب القود عليه لما قد اصابه في الاحكام لا يخرج فعله من وجه
ومرغ نفسه وشربه فمقد لا العمد لا قصص عليها بل هي الدية ذهب الشيخ لان عدل اعم خطا محض يقتله لغيره على الوجه
العاقل ولو قتل عمدا او كان عمدا كالمبصر بشرط في القصاص ان يكون المقتول محقوق الدم فلا يقتل المسلم المذنب
كل من اباح الشرع قتل او هلك بغير القصاص والحد ولا يشترط التقاضي في قتل العمد فيقتل الذي بالمعاينة لا بالرجح
لا يشترط النساء في الذكورة فيقتل الذكرا لا انثى بعدد الفاضل وبالعكس لا بد ولا يغير التقاضي في العمد فيقتل
الذكرا بالواجب بعدد الفاضل من ذكرا او انثى من جنسهم ولا يشترط عدم مشاركة من لا يقتص من كاشف الحاشي والحر في العمد المسلم
الكافر والسبع لا يقتص من الشريك الذي يقتص منه لو انفرد ويقتص من الاخر الذي يرب عليه فيانته
فضول في الدعوى حيثما يشترط المدعي البلوغ كمال العقل حال الدعوى ولا يضر لو اسند القتل بان كونه صبيا اذ يسمع
الدعوى الى الناحية بشرط في صحة الدعوى ثلثها بشخصين او اشخاص معينين وان يكون من حجج منه مباشرة الجناية ولو ادعى
جماعة يتعدون اجتماعهم على القتل كاهل البلد او على لا يتصور منه مباشرة الجناية لم يسمع الدعوى ولو رجع المكن قبل دعواه

لو كان قتل

لوقيل انه احد هؤلاء العشرة ولا اعرف غيره واريد من كل واحد حيث ذلك لتضرره بالمع وعدم تضرره باليمين و
لواقام بنية سبب اللوث ان لو خص الوارث احدهم وكذا في دعوى الغصب والعمالة وان قصدا بنية المعاملات
هل بشرط الدعوى التفصيل بتعيين الفاعل ونوع القتل من كونه عمدا او خطأ فيلزم لو اجمل فادعى القتل مطلقا
لم يسمع وقبل يستفصل القضا في كونه عمدا او خطأ ومنه اقل او مشاكا وليس لك تلغيفا بل تخفيفا للدعوى
هو الاقرب لو ادعى عليه ان قتل مع جماعة لا يعرف عددهم سمعت دعواه ولا يقض بالقود ولا بالدية لعدم العلم
بخصته المدعى عليه منها ويقض بالصلح حصا للدم لو ادعى القتل ولم يبين العمد والخطا فالاقرب السماع و
سيفضله الحاكم ولو لم يبين قبل طرح دعواه وسقطت البينة بذلك لواقامها على هذه الدعوى ان الحكمها
يتغير لعدم العلم بالحكم وفيه نظر بشرط كون المدعي كفا فلو كان سقيما فيما يقبل اقرار السفيه وان لم يقبل اقراره صح لا
انكاره حتى يسمع البينة ويعرض اليه على الخصم فيقطع يمينه بشرط عدم تناقض الدعوى فلو ادعى على شخص انه قتل فلان
غير الشك لم يسمع الدعوى الثانية لان الاولى كدته سواء ابرأ الاول او شكده ولو اقر ان كان له الزامه اقراره لو ادعى القتل
بالخطا او بالعكس ليطال اصل الدعوى ولو قال ظنت ما حدث المال وفسرنا ذلك في الدعوى استر دية المال ولو فسرنا بحرف لا يرى
القسمان بشرط ان لا يصرح في القضا لادى الخصمين تثبت القتل بان ثلثة اقراره والشاهد والشا
الاقرار في قسما يقتضي اقرار صدق من بالغ عاقل مختار حرة صفة لا يقبل اقرار الصبي ولا المجنون ولا السكران ولا المكر
ولا العمد ولا الذم ولا الكا والشر وطو المطلق الدم يود شيئا ولا ام الولد ولو انفق بعضه فقل نصيبه من دون القية
ثم لا يجزى القود ثم لو لم يود الدية تخبره وجب القود ولا ينفذ اقرار النائم والشا والعاقل قبل اقرار المجنون لفساد وسفينة
بوجوب الدية كالمخطا او الامن وتثبت لكن لا يشارك الغرم الاقرب اكتفا في اقراره بالمرأة الواحدة والشيخ في المأثرين
اختار ابراهيم بن محمد الاول لواقرا واحدا فقل عمدا او فراقه القتل خطا غير الوكيل تصديقهما شاف
ليس على الاخر سبيل ولو ادعى رجل بالقتل فاقرا فراجز ان هو الفاعل او جمع الاولين اقراره دمرى عنها القود
والدية وامهرت الدية لاوليا المقتول من بيت المال وهي قضية الحسن مع ضوء ابنه في البينة حيثما
لا يثبت القتل المحب للقصاص شهادة النساء منفردة ولا منقضا وانما يثبت بشا هدي يمين ولا يثبت بشا هدي واحد يمين
المدعى وبشاهدين او يمين والشاهد المأثرين ما يوجب البينة كمد الخطا والخطا المحض والشا فيه المنعقد والمأثرين
وكسر العظام والجائفة لجمع بالقود المأثرين لا باليمين ويقتل في الشاهد المأثرين والشاهد واليمين على كل
الاولى عمدا ولو كان القتل موجبا للقود عند الشهادة ثم رجع الى المال لم يقبل لانها كانت باطله ولو شهد رجل

بالكافر الواحد وان كان آمنا مخلد ولا الفاسق المغرور ولا الجبل المارة اذ ارتقت التمت فلا قسما للواحد
المكرمين واحده كغيرها من الدعاء ولا يجزئ الغليظ ولو نكل قضى عليه بخلاف النكول عندهم قوم باحالة المدعيين واحده
راى اخر يقول الرجل الجرح فقلته فلان ليس بثلث ولو ادعى الفتل من غير حود الفتل ولا عداوه فكما حكم ساير اعداؤه
وكذا ان وجد القتل وانفق الله وان حلف المذنب والارء وباليمن الواحدة على المدعي وثبت ما يدعيه من قو
ان كان الفتل عدا او يتر ازان خطأ ولو وجد قتل في قرية بخلافهم غيرهم نهاما وبعاد فمهم ليلاد فوجد
نهاما فلا لوث وان وجد ليلاد ثبت اللوث ولو وجد قتل في دار نفسه وفيها غيره كان لوثا وللوث الفساق الغايه الفساق
بالقتل ولا فساد كاله الجانيه من الهن يسقط اللوث باق احد هاتين طاهرا عند القتل ولو ظهر عند القتل على عجل المدعي ان
يتعين فلو قال القائل واحدهم فحلفوا وكل واحد فله الفساق على ذلك الواحد ان كثر له لوث ولو نكلوا جميعا لم
ظفر ان لوث معتبر قد سبق منه عوكل على احتمال تمكينه من الفساق وعدم اثبات ادعاء الغيبة فاحلف
سقط يمينه من اللوث فاذا ادعى وان احدا من اهل الدار التي وجد القتل فيها فمثل جاز اثبات دعواه بالقسما
فان ذكر الغريم كونه فيها وقت القتل فلو قال مع يمينه لم يثبت اللوث لان نظرك اللوث من الدار وذلك لا يثبت
باليمنه او الاقرار ولو اقام على الغيبة يمينه بعد الحكم بالقسما بعض الحكم فلو كان وقت القتل محسوبا او مريضا او
كونه قتل لا لا قرب بسقوط اللوث في طهر الثالث لو شهد شاهدان فلا احد من المقتولين لم يكن لوثا ولو قال
قل هذا القتل احدهما فمؤثريه لغيره القائل ويحتمل انهما اللوث فيها الرابع عدو حوكت اللوث عن الشان فلو وجد
بالمرتب من القتل وسلاح ملطخ بالدم مع سم من شانه القتل بطل اللوث الخامس نكاح الزوج فانه يبرأ من
اللوث في حق المذكر خاصة على الاقوى فلو قال احدهما القائل زيد وقر لا اخر ليس القائل زيدا ولا اخر انهما
اللوث في حق المذكر خاصة ولو قال احدهما القائل زيد واخر لا اخر فلو قال الثاني القائل عمرو واخر لا اخر فلو
تكاثر فلعلم احدهما يمينه ذلك ثم معين عمرو ليس مبطلا اللوث ان لا يكون على القتل ان جرح و
تحقيق ولا عدم ظمير صفته القتل ولو ظهر اللوث في اصل الفتل دون كونه خطأ او عدا فلكل القسما
على ما يعينه وكذا لو كان احد الوليين غاليا فادعى الحاضر وز الغائب ادعيا جميعا نكل احدهما عن القسما
او قال احدهما فله هذا وقال الاخر فله هذا فلان فيصطلحان في هذه الصوة على من انفق عليه وسقطا
نصف الدية ونصف النصف ولا يجزئ من نصف الدية عليه لان احدهما مكرنا الاخر في النصف الاخر فيبقى اللوث
في حقه نصف الدية الذي انفق عليه لم يثبت في النصف الاخر فيبقى اللوث في حقه نصف الدية الذي

لعمري

انفقنا عليه لم يثبت في النصف الذي كذب اخوه فيه ولا يحلف الاخر على الاخر لنكاح لخته لدعواه عليه لو شهدت
بعنه المدعي عليه يوم القتل عليه لا يجامع القتل بطل اللوث فان شهد انه لم يقتل لانها شهادة على النفي ولو قالوا
ما قل هذا بل هذا سمعت لانها شهدت البينة باثبات تضمن النفي وكذا لو قال ما قلته لانك اذ في بلدنا بعيد
في كيفية القسما وفيه بخنا اذ اثبت اللوث حلف المدعي خمسين يمينا هو وقومه ان كانوا خمسين
حلف كل واحد يمينا واحدة وان نفصوا كدبت الايمان عليهم حتى تمتوا الخمسين ولو لم يحلف مع الواحد
مرفوع او لم يكن له قوم كدبت عليه خمسون يمينا وهل يجزئ في الموالاة فيه نظرا قلنا فلو جرح ثم افاق ثم افاق
ولو جرح القاض استأنف وكذا الوالي اثنا عشر سنة انقضى الوارث اليمن خمسون في العهد الخطأ المحض
شبيه العهد وقبل انهما في الخطأ المحض والشبيه العهد خمس عشرة يمينا والاول احوط لو كان المدعون
جماعة فتمت عليهم الحسب بالسبوت ومجمل القسمة بالحصص مع شوت الكسرة ثم المنكسر اليمن كاملة ولو كل
البعض وكان غاليا حلف الحاضر على حصة خمسين يمينا ولم يجزئ الا بقاء ان كانوا ثلثة حلف الاول خمسين
واحدا الثلث فاذا حضر الثلث حلف نصف الخمسين فاذا التا حلف ثلث الايمان واحدا ثلثا وكذا لو كان
صغيرا ولو اذنا احد الوليين حصة لم يفتح اللوث وحلف لا يثبت حقه خمسين يمينا ولو خلف اخا
خفته لا يثبت احدا لم حلف الحقة فحصة اسداس الايمان لا حال الذكورية وحلف الاخ ربع الايمان لاحقا
الرد هذا مع عتة احدها حقة اذا حضر لومات اللوث في الوارثه مقام وحلف كل واحد منهم قدر نصيبه
من الايمان فلو حلف المستكرين ثم مات احدهما وحلف ذكرين حلف الباقي من الذكرين نصف القسما
من ذلك الوالد الرابع ولو مات اللوث في اثنا الايمان قال الشيخ يستأنف الوارث الايمان لان الوارثه لو اتوا لا يثبتوا
حقم يمين غيرهم لو اقام المدعي شاهدا واحدا باللوث حلف خمسين يمينا وان شهد بالقتل فلكل اركان
القتل عدا واركان خطأ او شبهة العهد ثبتت مع اليمن الواحدة كغيرها من الدعاء والاقر بدم اشترط
حضور المدعي عليه وقت القسما فان الحكم عند اثبات على الغا وافياع الايمان في مجلس واحد ولو حلف في
مجلسين او مجا السعدية جاز اذا استخلف الحاكم ولو حلف من غير ان يستخلف الحاكم وقعت ايمانه لا عينه لو كان
المدعي عليهم اكثر من واحد فالأقرب ان كل واحد خمسين يمينا كالواحد لان كل واحد منهم يتوجه عليه الدعوى
اذا ثبت اللوث كانت القسما على المدعي او لا يحلف خمسين يمينا على المدعي لانه فله ولو كان له قوم يحلفون
حلف كل واحد يمينا واحدة وان بلغوا خمسين والاكثرت عليهم الايمان ولم يحلفوا اصح يحلف هو والخمسين

ولا يباح لأحد المنكر أن امتنع المدعى وقوم من القضاة أحلف المنكر خمسين مينا أن لا يقتل وإن لم يبلغ قومه خمسين مينا
بالسوق فإن قومه هو خمسين مينا برأه فإن كل من أيمان أو عن بعض الزم الدعوى وقيل لا يمين على المدعى وليس الرضا
المدعى فلا يعول به إذا حلف المنكر القضاة يحلف عليه الدية لا سطا الدعوى باليمين ولو لم يحلف المدعى ولم يرض
بغير المدعى عليه فلا قرب سقوط حقهم ويحلف المدعى من المال قدر ما رواه الشيخ الصحيح من أن من ادعى غيره فادعى قاربت
أبا عبد الله ع قال قال رسول الله أن رجلا من الأنصار وجد قتيلا في قلب من قلب اليهود فأتوا رسول الله
فقالوا انار رسول الله أنا وجدنا رجلا مقتلا في قلب من قلب اليهود فقال أتو شهادتي من غيركم فف
يا رسول الله ما لنا شهادتنا من غيرنا فقال لهم رسول الله فليمن خمسون رجلا منكم على رجل يدفع اليكم قالوا
يا رسول الله كيف يقسم على ما لم يرق قال فيقسم اليهود قالوا يا رسول الله وكيف يرضى اليهود ما فهم النكر
فقداء رسول الله ع وظل هذا العمل لكثرة الروايات المتعددة ولو تعدد قدام من من المال لم يجز المدعى عليه
ولو امتنع المدعى عليهم من اليمين لم يجلسوا ليحلفوا بل يثبت الدعوى عليهم ويثبت القضاة أن كان الفتل عند الدية
أن كان خطأ تنبت القضاة في الأعضاء كما يثبت في النفس مع اللوث وفي قدرها هنا خلا وفي
يثبت سنة إيمان فيما فيه الدية وإن قصرت الدية سقطت النسبة بالنسبة في اليد الواحدة ثلثة إيمان
لو كان العضو أقل من السك كالأصبع جبين واحدة وقيل وإن كان فيه الدية وجب حسم النفس وإن قصرت
الدية في النسبة من الحنين وهو أحوط يشترط في القضاة كونهما نازل والمقتول والرفع في نسبها بما يرب
الأخلاق وتخصيص الفتل بالأفراد والشريك ونوعه من كونه عدا أو خطأ أو شبهة عدا وإن كان من هذا
الأمر كلف البيان به والإكفاء ما يعبر به قصد ولا يشترط في القضاة أن النسبة بين المدعى والمدعى عليه ولو
ادعى على اثنين إيمان بعد القسم يقسم القضاة عليها وكذا لو قسم أكثر من اثنين يستحق بها قبل المأخذ وكيف
القضاة الواحدة عليها ولو ادعى على اثنين وله على أحدهما لو حلف خمسين مينا ويثبت دعواه على ذي اللوث
وكان على الآخرين واحد كالدعوى في غير المدعى في اللوث مد عليه نصف الدية يشترط الاستنطاق
في عين القضاة باللفظ فيقول والله الذي لا اله إلا هو عالم الغيب الشهادة الرحمن الرحيم الطالقات
الضار النافع إن هذا قتل أبي ولواي غير ذلك من الغلط النكاح جاز ولو اقتصر على لفظ والله أو
بالله أو بالله مجردا أو لود فحقه حسم وأجزأ لعدم بغير المعنى وينبغي للحاكم وعظ الحالف وتجويع
في الحالف ويجزئ حلف القضاة كل من يستحق الدية والقضاة أو يدفع أحدها عنه

قوما أحدهما مع كماله أو علم بما يحلف عليه فلا قضاة لا جنبه بالأصالة نعم لو حضر المدعى القوم قومه خمسين
حلف كل واحد مينا ليثبت العقل ويستحق القضاة دون باقي القضاة وكذا في طرف المنكر يحلف هو أو هو وقوم
معهم قومه مع باقي القضاة على القضاة لا يجوز للمدعى ولا لقوم الحلف إلا مع العلم ولا يكتفى الظن بذلك وإن كان
غالبًا تقارب القضاة لا يقسم على ما لا يثبت العلم ولا يجوز حلف المرأة ولو كان أحد الولدين صبيًا
أو حلف الحاضر البالغ على قدر مصلحته استوفى الدية عليها أو كالدعوى بالخطأ وإن لم يتفق الحلف على الدية وكان الفتل
عدا كان له القضاة أيضا إذا دفع نصيبا والصبي من الدية المسلم القضاة على الكافر أجماعا وهل يثبت
على المسلم القضاة قال الشيخ الأقوى ذلك لعدم الإخبار غير أنه لا يثبت بذلك قضاة الدية فادعى الكافر
على المسلم قبل أبيه الكافر ويثبت اللوث كان للكافر أن يحلف القضاة وماخذ الدية وكان المقتول مسلما والوارث
كافرا لم يرثه عندنا وكان ميراثه للام وليس للام أن يحلف القضاة ولو قيل بالبيع من قسامة الكافر على المسلم كان حلف
لتم العدا يقسم مع اللوث وإن كان المدعى عليه حلف الدية القضاة وإن كان الحالف مسلما أو كافرا لم يثبت
كالحرف أن حلف الحلف والنكول حلف المسلمين كان بعد النكول لم يحلف كما لا يحلف الوارث بعد كونه المورث
ولو قتل عبد الله فادعى قيمته لم ولد ولا قتلوا وإن يقيموا وإن كانت القيمة المستولدة لأن لهم خطأ
نقل الوصية كالوقام الوارث شاهد المورث مع ثبوت دين عليه يستوعفان اليمين على الوارث وماخذ حلف
الدين وكذا هنا إن كلوا قوى الشيخ عدم أحلام الولد كما لا يحلف حلف الدين هناك إذا ارتد أو منع القضاة
قال الشيخ لهذا تقدم على اليمين الكاذبة كإقامة على الزهدة فإن خالفوا قسم الزهدة قال يقع موقعها العموم
الأخبار وقال شاذ من الجمهور لا يقع موقعها لأن ليس أهل القضاة قال وهو غلط لأن نوع من الكتاب
فالمدعى لا يمنع من الأكساسة حملة الاستنابة وهو يشك بما أن الارتفاع يمنع الارتفاع فيخرج عن الولاية فلا
قضاة ولو كان الارتفاع عرفه لم يكن له أن يقسم حلفه من أهله الملك وإذا كان عن غير فطره فحلف القضاة
ارتداده على ما اختاره الشيخ استحق الدية وقت الحال كان قبل بريرة انقل ورثة المسلمين وإن عاد ملكها
وإذا قتل مولا وارتد فلا قضاة إذا حلف الإمام غير ممكن 2 الأحكام وقبيلها إذا ثبت اللوث
حلف المدعى القضاة فإن كان الفتل عدا وجب القضاة سواء كان المدعى عليه واحدا أو أكثر ويقفل الجميع بعد ما أخذ نصيبهم
من الدية وإن كان الفتل خطأ ثبت الدية على الغالط على العاقلة فإن العاقلة إنما يقسم الدية مع البينة مع القضاة
لو قال اللوث بعد القضاة غلط في حق هذا المنكر والغالط غير بطلت القضاة ولم ترد ما أحذ يمينه وإن قال

اخذت حراما ساله عنه فان فسر بكيفية الدعوى عليه بطلت قضا وورد المالك ان فسر بان حقه لا يرى اليه في طرف المالك
 سطل القضا لانها يثبت باجماع الحكم مقدم على اعتقاده وان فسر بالمالك معصو وعين المالك الزم بالدم
 اليه وليس له رجوع الفريوان بعين امره لو استوفى بالقضا قال اخراما فكله منفردا قال في المالك من رد
 والرجوع على المقرير البقاء على القضا وفي المسبوق ليس ذلك لانه لا يفسد مع العلم وهو جود وقيل ان كنية التولى
 يبطل القضا ولم يرد المقرري لان يفرق بينهما ان صدق ردا اخذ وبطلت دعواه الاولى لانه لا يجرى مجرى الامر
 بطلان الدعوى وليس مطالبه المقررا وجهها اذا امتنع المالك من القضا مع اللوث اختلف المتكلم القضا فان نكل المالك
 الدعوى قضا كان اودية ولو حلف مع اللوث فاستوفى الدية فشهدا ثانيا ان المالك عليه كان غايبا حال القتل
 يمنع منها القتل بطلت القضا واستبعد الدية لو انهم بالقتل وقام اللوث حينئذ اطلب اللوث ذلك حتى يحضر
 بنية لرواية السكوني عن الصادق ان النية كان كخس نمة الدمشية ايام فارجا الاولياء بيده والاحلى سيد
 في كيفية الاستيفاء وفيها الواجب القتل العمد والعدوان القضا لا الدية ولا احد الاخرين فلو عصى
 اللو على مال لم يسقط القود ثانيا رضي المالك ثقت الدية والا فلا ولو عصى ولم يشترط المالك اسقط القضا ولا دية
 اذا طلب الدية فان اخذ الدية فاعفا والام يجرى عليه سوى بدل نفسه فانه لا يقود لم يكن اللو مطالبته بشئ ولو
 بذل الدية لم يجز اللو القود فان قال لا يفسد بضعه الدية ايضا رضي بالزائد الدية وانفقا عليه جاز اما
 يجب القضا في النفس مع اليقين بالثبوت بالحجاية فاشتباه افتصر على القضا في الجناية دون النفس ولا
 يقتصر الا بالسيف ويعتبر لئلا يكون مستوفى حصو في الطرف فان اقتضى الطرف بالمسمى وموت السهم من مقتضى
 لا يقتصر بالالة الكاملة سعد فان فعل اساء ولا شئ عليه ولا يجوز للولي التمثيل بالمال ولا فتل بغيره
 العنق بالسيف وان كان هو قد فعل غير ذلك من الغرق والخرق ويوضح والقتل بالعمل لو قطع اعضاء ثم
 ضرب عنقه فقولان اشبههما ان فسد ذلك بان ضربه فيقطع عضو ثم ضربه فقتل فعل ذلك وقيل يدخل وصا الطرف
 في قصص النفس فان فرقه فعلم ما اخترناه ثم اقتضى اللو في العضو فان لم يقع ذلك قصاصا عن النفس
 اذ مات بغيره لان كان حكمه كالمالك اذا مات قبل استيفاء القضا منه ولو اخذ اللو الاقتصار على ضرب العنق فذلك
 وان قطع اعضاء التي قطعها او بعضها ثم عفى عن فكله الدية فليس ذلك لان جميع ما فعل تولته لا يستحق به
 سوى دية واحدة لان دية الطرف يدخل في دية النفس اجماعا وان عفى من الدية شئ بعد قطع بعضه استيفاء
 وان قطع ما يجزى اكثر من الدية ثم عفى اخل الرجوع عليه بالزيادة لانه لا يستحق اكثر من الدية واحتمل عدمه لانه فضل

صواعق

بعض ما فعل بولي على القول بطلت القضا الطرف النفس لو فعل بالمال كما فعل بولي اساء ولا شئ عليه لا يفسد مقتضى بنية
 سوا شئ لا النفس وغيرها فان اقتصر من اصبع فشر الكفر لا يتعد فان اعترف بعد اقتصر منه الزيد وان قال
 اخطأت اخذ منه الزيادة والقول قوله لو تخلفا في العمد مع اليقين لانه اصر بنية وكل من جري القضا بنية
 النفس جري في الطرف ومن يقتصر في النفس لا يقتصر في الطرف لو تعدى مقتضى ما كان يستحقه وكان يستحقه
 فعليه ضمان الزيد فان ادعى ان الزيادة حصلت باضطرار لما اولشئ من جهة القول قوله لا خال ذلك وهو المنكر
 لو اعترف بالتعدي ثم سري الاستيفاء الذي جعل فيه الزيادة فعليه نصف الدية ان اخطا وان تعدا اقتصر منه تعدا النصف
 الدية عليه لان السراية حصلت من فعلين مباح ومحرم ولو قل للمالك بالسيف فزاد مقتضى القضا بان قطع اعضاءه
 او بعضها فان عفى بعد ذلك اقل احوال القضا في الطرف لانه قطع بغير حق فوجب ثمانية لو عفى ثم قطعها وعده لا يقطع
 طرفا من جمله يستحق ان لا يجرى اياها فام بضمه كالقطع اصبعان من يستحق قطعها الاولى الكراهة وله الاستيفاء بدونه
 وقيل جرحه وبغيره لو ادرى بها كذا كراهية في الطرف ويستحق للامام احضا سنا هديا على الاستيفاء للمالك الجاني
 عليه الاستيفاء وتعين الالة لئلا يكون كاله او مستوفى فلو الاستيفاء بنفسه اخذ ولو ان احسن احمر
 بالتوكيد فيه فان تعدد الاعوز كان العوض من دية المال فان لم يكن او كان هناك ما هو اهم منه كانت الاجرة على
 المال لا على الجاني بقا الحق قصاصا كجرح الكيال ويحتمل وجوبها مقتضى لانه وكذا كانت الاجرة على موكله كغيره
 الذي على الجاني التمكن دون الفعل ولهذا لو اذن يقتصر من نفسه بكونه لو قال للمالك انا اقتل كمن يقتل لم يجز بغيره
 يجوز المنع لقوله تقتلوا النفسكم ولا يفسد القضا ان يقتل مقتضى القضا ان كان اكثر من واحد لم يجز الاستيفاء الا بعد
 اما لو كان لاجنبي او لادن فان زاده فاقض اسأض من حصص الباقين من الدية ولا قصاصا عليه ولم يجز ان يتولاها كافي من التعذيب
 فقال الشيخ يجوز لكل منهم المبادرة الى الاستيفاء ولا يوقف على اذن الاخر لكن يقتصر للثبوت حصص لم ياذن يستحق القضا
 ويرثه كل من يرث المال هذا الزوج الزوج فانها لا يستحق شيئا نعم لها بغيرها من الدية ان كان القتل خطأ وكذا ان كان عمدا
 ورضي الوثبة بالدية والا فلا تمتيها وقيل اما يرث القضا العصبية دون من يتربى بالام من الاخوة والاخوات والاخوان
 من قبلها فليس للنساء عفو ولا دية ولا اقر بافناءه او لا وكذا يرث الدية من يرث المال والجن في كذا الاوليان للزوج والزوج
 نصيبها منها على التقدير لو كان بعض الاولياء غايبا او صبيا قال الشيخ لما حضر المبالغ استيفاء القضا حتى يبلغ سوا كان القضا
 في النفس في الطرف ولو قيل له الاستيفاء كان حسنا ثم قال ويجوز القاتل حتى يبلغ الصبي ويقتل الجرح لو اخذ واحد
 الاولياء القضا والباقي في الدية فان دفعها القاتل حنا دارا جاز وهل يسقط القود المستوفى عدم السقوط وفي رواية

استيفاء القضا من
 ثم قال وكان الصغير ان اوصى بالمال
 فمات قبل ان يوصى به

ان سقط الوجه الاول فيقول الطالب القضا القود بعد ان يرد واعا للناصب من راء ولولم يرد الجا على طلب الدين
منها ولو وقع البعض عن القضا والدين كالمدين القود بعد ان يرد وناصب المعاني على الفاعل لولا احد الاولين
اذ الباقي اساو امر وهل يرجع الباقي على المتصل وعلى تركه الجاني يضيدهم فيه خال من حيث ان المتصل انكف محلا
حقه فله الرجوع بالعوض كالموالت الوديعة ومن ان محل القود تلف فيرجع تركه بالدين كالموالت اجني او كالموالت
شركة عن القضا على الوديعة فانها في تركه بالدين فانها ملك لها والجاني ليس ملكا وانما له عليه حق فاشتبك
لوقيل غير فعل هذا يرجع على ورثة الجاني ويرجع ورثة الجاني على قائله بدية الا قد حقه اذ ثبت هذا فلو كان
افل دية من قائله كرامة فله جلاله اثنان ففعلها احدهما بخلاف الآخر فلا يصف بدية ابنه في تركه المرأة و
يرجع ورثته نصف بديتها ولا يرجع على ورثة المرأة لئلا ياتيها لان اخاء تلف جميع الخى وعلى الاول لو ارشدهم الى
ولم يكن لورثة الجاني الرجوع عليه شي وعلى الثاني لو ارشدهم الجاني على الشريك بضميد العاقى عفا احد الاولياء لا
يسقط وللبا القود بعد نصيب من عفا الى الجاني ولا قصا عليه ان حكم الحاكم بعدم القضا نعم لو كان القضا
هو القضا وجب القضا سواء عفا مطلقا او على مال ورثته الجاني واذا عفا عن الفاعل سقط عنه القضا والعفو
ولا يحسن ولا يبرأ اذا افراده الولين ان يشركه عفا على مال بعد اقراره في حق شريك ولا يسقط حق احدهما من القود
للمرأة فيقول لكن بعد نصيب شريك من الدين فان صدقة الشريك فالرد والا كان الجاني وحق الشريك من القضا باق على حاله
لو قلنا ان الاجبة الولد فعلى الاجبة القود دون الاب يرد الا على نصف الدين وكذا العامد مع الحاطي والمسلم مع الله
في الذي وشركه التسع مستيقض بعد نصف الدين على الجاني المحجور عليه الفليس والسفيه يستحق استيفاء القضا
لو عفا على مال ونفى الفاعل صح وقسم المال على الغريماء ولو اخذ القضا لم يكن للغريماء منفعة لو ارث الفليس
استيفاء القضا فان اخذ الدين صرف في الديون والوصايا وهل للموالت استيفاء القضا من دون ضمان عليه
من الديون الوجه الثاني لا يرد في الدين لوصالح الفليس والسفيه بل العمد على اقل من الدين فالوجه الجواز فلو
عفا المريض على غير مال وعلى اقل من الدين صح سواء خرج من الثلث او لا لان الواجب القضا علينا اما لو كان حطافا الوجه
الثالث ولو قل من لا وارث له كان وارثا امام فله العفو على مال واستيفاء القضا وهل له العفو من غير شريك
وليس لولي الطفل العفو على غير المال وهل يجوز له العفو الى مال مع كفاية العبد الوجه الجواز ويحتمل المنع لما فيه
تقويت حقه من غير حاجة ولولي الجنون العفو على مال لا مطلقا ولكل من الولين استيفاء القضا وان
بذل ولو كان الاصل اخذ الدين فبذلها الجاني ففي منع الوالي من القضا اشكال لو قبل جماعة على

العارف

على القضا فلو كان واحد القود ولا يتعلق بعضهم ببعض فان سبق الاول الى القضا استوفى حقه وسقط حق الباقي
لا يملك ولو ابدى التاخر ففعل اسحق الباقي ويشكل بتساوي الجميع في استيفاء ولو قل ان سبق الواليان على فله
بما ولو اراد احدهما القود والاخر ليدخل الوجه القود لطالبه اخذ الدين من تركه سواء كان مختارا للقود الثاني والاول
فلهما على التقاد ولو ابدى احدهما فله استوفى والاخر الدين في ماله كان وجهه فلو طبل ولو قبل بوله مستغلا من
مشاركه قدم الاول لاستيفاء عفا في الاول فلو ان الثاني الفاعل ظل الثاني الفاعل اعلم الحاكم ولي الاول فان سبق الثاني
فلا اساو واستوفى فلو الاول الدين وان عفا الاول الى الدين ورضي الفاعل صح ولو قبله دفعه ارجع القديم في
الاستيفاء وكان الباقي الدين يبيع التوكيد استيفاء القضا فان وكلهم عفا عفا عن القضا بعد استيفاء الوكيل
بطل العفو ان كان قبله وعلم الوكيل اقتصر منه ولم يعلم الوكيل فلا قصا لان القضا العفو والدين كانه باشره قبل
من لا يستحق فلو يرجع به على الموكل لانه عازا لو كان العفو الدين فلا ضمان على الوكيل لانه لا يثبت الاصل ولو ابدى
الجاني يعلم الوكيل اقتصر احد الدين من الوكيل لورثة الجاني ورجع الموكل على ورثة الجاني بالدين ولو رجع الوكيل على الموكل عفا
ونظمه من قائله اخذ لورثة عفا من الوكيل ثم دفعه الى الموكل ثم دفع الموكل الى الوكيل عفا اذا كان احد المقتولين رجلا والاخر
امراة فياخذ ورثة الجاني من الوكيل ويدفعون الى الوكيل دينه وليه ثم يرد الموكل الى الوكيل قدره ولو وكل في استيفاء
القضا ثم استوفى فان كان الوكيل قبله بالغرل فعلى القضا لورثة الجاني والموكل الرجوع على الورثة بدية وليه لو لم يعلم فلا
قصا ولا بدية لبطان الغرل اقلنا ان الوكيل انما يغفل باعلم وان قلنا انه يغفل بالغرل فان لم يعلم فلا قصا على الوكيل
ويغفر الدين لمباشرة الاثلاث ويرجع به على الموكل ورجع الموكل على الورثة لو قطع يد افغف ثم قبل الفاعل فلو على القضا
في النفس بعد دية اليد وكذا لو قطع مقطوع اليد وكذا لو قل مقطوع بعد دية اليد على ان كان المحجور عليه اخذ دية
قطوع في قصا وان كانت قطوع من غير جناية ولا اخذها دية قبل الفاعل من غير ذلك لو قطع كفان بغير اصابع ثم قطعت
كف بعد دية الاصابع ولو اقتصر الولي من الفاعل وتركه طائفا موقوفا كان يرضى فعايج به نفسه فراقا لانه كان قد يرضى
بما ليس القضا به لم يكن له القضا النفس حتى يقتض الجراحه الا كان له قبله كما لو ضربت عنقه فقتل الامانة فظهر خلافها
القضا ولا يقتض منه لان قبله لو قطع يده جازم قبل اخر وقطعنا يده به او لا ثم قلنا ما لك وكذا لو ابدى بالقتل
ثم بالقطع يوصل الى استيفاء الحقيق ولو سري القطع في المحجور عليه قبل القضا لتساويا في استيفاء القضا فصار
فلهما وقد سبق حكم الوكيل بعد قطع يد قصا كان لولو اخذ نصف الدين من تركه الجاني لان قطع اليد من نصف الدين
وقيل لا يجب لان دية العمد انما يثبت على والاقرب عند الرجوع بالدين اجمع لا بالنفس دية على انفرادها و

الذي استوفاه وقع قصا فلا يتداخل ولو قطع يدي آخر فاقصت يدي جراحة المسلم فلولية الذي ولو طلب الدين كارت
المسلم وهل يسقط فيها دين الذي قبله والوجه ما قلناه ولو قطعت امرأة رجل فاقصت يدي جراحة فلولية القضا
لو طلب الدين فلا بد من كماله على ما اختاره وقبله اربع الدين ولو قطعت يده ورجله فاقصت يدي جراحة فلولية القضا في النفس
هل الدين قبله لا استوفاه فيقوم مقام الدين والوجه ان ذلك لما تقدم ولو قطع يدي رجل فاقصت يدي جراحة فلولية القضا في النفس
ثم لما وقع القصا بالسنة من الحيا موقعه كذا لو قطع يده وتوفى له فقطع اليدين لم يترسب لانه لو سري القضا
لما ولا يترسب قطع الحيا عليه فيبيع سرية الحيا قصا لانها حصلت قبل سرية الحيا عليه ولو هلك قبل العمد سقط
القصا وهل يسقط الدين قال المسطور ثم ورد في الخلا وفي رواية في بصرى اهر بلم يترسب عليه حتى مات اخذت من مال
والاخر الاقرب لا يقتصر من الحيا حتى يضع لو خمد الحيا بعد الجنابة فان ادعت الحيا وشهد لها القوايل ثبتت
دعواها قبل ان يلتفت اليها لانها بذلك يدفع السلطان بالقتل والاحوط العمل بقولها فان ظهرت الكذب اقتصر
والاصح حتى يضع وهل يجب الصبر حتى يستقل الولد بالاعتناء قل نعم والوجه ذلك ان لم يكن للولده بعين غير
الام والا فلا ولو فلت المرأة قصا فظهر انها حامل فالدين على القائل ولو حمل المباشرة على الحام في الحام ولو سبط
الحام من غير علم ايضا فالدين على بيت المال ولا يجوز القصا في غير الحام ومن الخبا الى الحرم ضيق عليه المصم والمشرع
يقتصر ولو وقع الجنابة في الحرم اقتصر فيه اذا عني مستحق العمل القصا مطلقا سقط حقه بغير عوض ولو عني
عن الدين لم يصح عفوهم وكان له القصا لانها لا يثبت الاصل ولو عني عن احداهما لا يجزئ ففي حقه وسقوط
القوة نظر ولو عني عنها سقط القوة فلا دين وعني عن الدين لم يسقط القصا وله الرجوع الدين ان رضخ الحيا
لو قال عفو عنك فلا دين حتى يرضخ اليه القصا ويحمل الرجوع الى سنة والسنية المفلس كالبالغ في استيفاء القصا و
عفوهم وكالصبي استيفاء الدين اذا اذنت الفطع والقتل فلا دين فيه وان كان محرما ادلاصاح القتل بالاذن ولا يسقط
الكفارة ويصح العفو بعد الفطع قبل السرقة عن المال ولو قطع يده ففعل الحيا عليه قبل ان يذبح فان اذنت فلا قصا ولا
دين ولو قال عفو عن الجنابة سقط القصا والدين ولو سري القضا في النفس فلولية القضا في النفس عفو عن الجنابة والسرقة فالقوة
محذرة العفو عن الجنابة خاصة لان العفو عن السرقة يبرأ ما يجب ويحتمل العفو قال في الحيا يصح العفو عن الجنابة وعمدا
عنها فلولية صح في الثالث لانه لا يرفع العفو اذ كان قبل الوجوب الا انه بعد سببه لو كان الجنابي عبدا فقال الحيا عليه
ايرانك لم يصح واذا كانت الجنابة يتعلق برقبته لانه ملك السيد لو ابر الله السيد صح وفيه نظر من حيث الاثر
استقاط في الدين ولو قال عفو عن ارش هذا الجنابة صح ولو كان القتل خطأ فخطا فابر القاتل صح و

كذا لو قال عفو عن هذا او عن ارشها ولو ابر العاقل لم يبر القاتل عفو الوارث صح فان استحق الطرف والنفس
فعفوه عن احدهما لا يسقط الاخر ولو عني بعد مباشرة سبب الاستيفاء بطل كما اذا عني عن الجنابة بعد الرمي قبل
الاصبا ^{في قصا الطرف وفي حيا} عني القصا في الطرف مع ان لا يرد عدادون الخطا المحض ^{بشبه}
العمد يحقق العمدية بما يحقق في النفس من الجنابة عليه ينفذ به نادر او بشرط فيه العساوي في الاسلام و
الحرية او يكون مقتضى اخفض وانما الاجرة ولا يقتصر من الاب وان عني لا يرد يقتصر للرجل من المرأة ولا ردوان
تجاوزت تلك الدين والمرأة من الرجل ولا رد فيما قصر عن الثلث وفيما بلغه بشرط رد التفاضل ويقتصر للذي من مثله
ومن الكافر مطلقا لان المسلم وطهر من العبد ولا يقتصر للعبد من الحر بشرط في قصا الطرف امر ثلثه النساء
في الحيا والصفاء والعدد فيقطع العين مغلها لا باليسير بالعكس ولا الشاب بالوسطى ولا زبده باصلية
ولا بالعكس ولا زبده بزيادة مع تقاير الحيا ولا تساويا في الحكومة واما الصفاء فلا يقطع الصحيح بالشدة
ان رضخ الجنابي نعم يقطع الشدة بمثلها وبالصحة الا ان يحكم اهل المعرفة بعدم الحسم فتثبت الدين حيا
من السرقة ولا يضمن الى الشلاء ارش وكذا ذكر الاشلاء وهو الذي يقتصر برسرسل في حيا ولا يقطع
الصحيح بذكر العين ويقطع ذكر الصحيح البالغ بذكر الصحيح الخفي وذكر الشاب بالشبح والاعلف والمجنون
سواء ويقطع العين بذكر الصحيح ويقطع اذن الصم باذن السميع بالعكس وبالف الشام بفا قد
بالعكس وانف المجنون بالصحيح اذا لم يسقط منه شيء والاذن الصحيح بالاذن المنقول اذا لم يكن شيئا
ولا يوجب الصحيح بالمجذومة الا ان يرد دينه للمجذوم والاقتصر الى حيا المجزوم ويأخذ دينه التبا واما العدد فلا يقطع الكف
الكامل بالنقص باصبع ولو قطع يدا كاملة ويد ناقصة فللحيا عليه قطع الناقصة وتردد الشبح في اخذ دينه
الاصبع فان جرحه لقتل وضع منه المسو الا ان يكون قد اخذ دينها فله المطالبة والاقرب عندى ما ذكره في
الحلاف ولو كان يدا الجنابي كاملة فللحيا عليه قطع الاصابع الاربع والمطالبة بالحكومة في الكف ولو قطع
يمين غيره ولا يمين له قطعت ليمسا ولو لم يكن له ليمسا قطعت رجلا عمدا بالرواية ولو قطع ايدي جماعة قطعت
دياه ورجلاه للاول فالاول ومع قطع الاعضاء الاربعه يوجد الدين للخلق وكل ما انقسم يمين وليسار
كالدينين والمحرين والعينين واليدين والايدين والانتين ولا يتبين ولا يوجب احدهما بالآخر وان علمنا بالرواية
في اليدين فلا يتخطاها الى غيرها وكذا ما انقسم الى اعلى واسفل كالحصين والشقين لا يوجب
الا على الاسفل وبالعكس وكذا ما يوجب عمدا على السفلى وبالعكس ولا يوجب السن بالسن

الا ان يتفق في الموضع والاسم ولا يوافق في الزيادة ولا في النقص ولا في الموضع
 بعد التماس المسماة في الجراح طولها وعرضها ولا يعتبر في ذلك ما يري في الاسم لتفاوت الاعضاء والجزء ولو كان راس السباح
 استوعب راسه ولم يكل بالعضا ولا بالوجه بل اقتصرنا على ما يحتمل العضو اخذ الزيادة بنسبة المختلف الى اصل الجرح من
 الدية فيؤخذ بقدر ما يحتمل الراس من الشدة ونسبها الى الجميع فان كان بقدر الثلث فله تلك ارش الموضوعة على هذا الحاشي
 ولو كان الجرح صغيرا فاستوعب الجنازة المستوية في المقص بل اقتصرنا على قدر الجنازة حتى ولو زاد المقص
 على ما استحقه قصا فعليه ارش كامل لتلك الزيادة لانها في الباقي في الحكم فافترعكم ويحتمل ان عليه قسطا لان الجميع
 موضوعة واحدة يشترط في القضا في الشحاح والاعضاء انما التفرقة فلا قصا فيها في تغيرها بالنفس كما لا موضع
 الجافية ويشترط ايضا امكان الاستيفاء من غير حيف ولا زيادة فلا قصا في الهاشمية والمعدولة ولا في شدة العظام
 اما التفرقة في النفس ولعدم ضبط الهاشمية بحيث لا يزيد ولا ينقص ويثبت في الشحاح في الموضوعة اجماعا وكذا في
 كل جرح ينشئ لا عظم فاسوى الراس فالوجه كالساق والعصا والساق والفخذ ويثبت ايضا في الجارحة و
 الباصعة والحقاق وفي كل جرح لا تفرق فيه يمكن استيفاء الحق من غير زيادة ولا نقصا ولا ينقص الشحاح
 بالسيف ولا باله لا يوزن معها استيفاء ما زاد على الحق ولا باله السموة بل بعض السكين الحادة او الموشى وانما
 يقتصر العار بالقتل ولا يمكن الجاهل به سوا كان مستخفرا ولا ولو كان المستحق عامرا بالاستيفاء كن فيه
 اختلف قول الشيخ في الاقطن هل الاقطن مجزئ في الملامع استحبنا الصبر ومنع فيه في المسبوقين السراية
 المحمي عليه في كل قصا الطرف في النفس والوجه ما في الملامع اما لو قطع عدة من اعضائه يزيد على الدية خطأ
 فطلب الدية قبل الاقطن بل اقتصر على دية النفس فان انزلت استوفى التكا والاسقط الزائد لان دية
 فاقطع دية النفس اجماعا اذا اقتصر من الجراح وكان على الموضع شعر خلفه ونعم موضع الشدة من الراس فم
 طولها خط وشبهه ويضع راس المشجوع وياخذ من عرض الشدة فيضعها من اول العلامة ويحرقها
 لا احرقها وياخذ من الشدة طولها وعرضها لاعتبار الاثم فلناه ولو سبق على الجراح ان يستوفى ذلك اكثر من دفعه
 ولا ينقص الطرف في شدة الحر والبرد بل اعتدالها ولا ينقص الاخذ ولو اقتص في العين امرها على دية
 معوج يؤخذ الاذن بالاذن اجماعا ونسبها الكبيرة والصغيرة واذن الاثم السمع لانها السمع نقص الراس
 لان حمله الاذن والصحة بالمقوتية في محل العلة في غير حمله ولا بالجرح بل يقتصر على الحد المجرم والثقب ويؤخذ
 دية ما خالف كما ثبت القضا في الاذن اجمع فكذا في اجزاءها بالنسبة من المسماة فيؤخذ نصف الاذن

الكبيرة بنصف الصغيرة ولو اقتص المحمي عليه الاذن ثم الصقها كان للجاني ان يزيلها لتحقيق المماثلة والوجه
 وجوب ذلك لانها محسنة لم تحف الضر بها لانها ولو قطع بعضها وجب القضا فيه وكان الحكم في القضا كالاذن
 لو قطعها تعلقت بجملته بدت القضا المماثلة فان الصقها المحمي عليه يمكن للجاني ان يزيلها لانها لم يمس من المحمي
 فليست بحسنة على قول من اوجب ازالة هناك للمماثلة ينبغي ايجابه هنا ولو الصقها المحمي عليه قبل الاستيفاء
 فالنقص وثبت نفى وجوب القضا اشكال ينشأ من وجوبه بالابانة وقد حصلت ومن عدم الابانة على
 الدوام ولا يستحق ابانة اذن الجاني على الدوام اما لو سقطت بعد ذلك قريبا او بعيدا فله القضا والا قرب
 وجوب القضا مطلقا وان فلنا بعده فله الارش ولو قطع المحمي عليه اذن الجاني فالصقها الجاني لم يكن للمحمي
 عليه ان يزيلها لان الوجه بالابانة وقد حصلت ولو كان المحمي عليه لم يقطع جميع الاذن وانما قطع البعض فالصقة
 الجاني كان للمحمي عليه قطع جميعها لانه استحق ابانة الجميع ولم يكن ابانة ثبت القضا في العين اجماعا وليست
 عين الشاة والشيخ وعين الصغيرة والكبيرة المربضة والصحة والعشاء والسلمة ولا يؤخذ صححة بقاءه ولو
 كان الجاني اعور خلعة قلعت عينه بالصحة بالواحد من الصحيح مع تساوى الجرح وان عوى الجرح عماء ولا يرد عليه
 لو قلع الصحيح عينه الصحيح تخير من اخذ الدية الف دينار وقلع عين واحد من الجاهل وهل ياخذ مع ذلك نصف الدية
 للشيخ قولان احدهما نعم وهو اختيار في النهاية والثاني ليس له ذلك وهو احتيا في الخلاف وذهب قال ابن
 ادريس وفيه فتوة هذا اذا كان العفو خلفا اما لو كان بجناية جرحا سوا اخذ ارشها او استخفها ولم ياخذ
 فارعينه الصحيح محسنة دينا لم يقطع الا عور عينه مثله قلعت عينه ولا رد ولو اختلف في الحل فله الدية
 كاملة الف دينار وكذا ان قلعت خطأ ولو قلع الاعور عيني صح تخير المحمي عليه اخذ عينه الصحيح باخذ عينه
 اخذ الدية عن اخرى وان اخذ ذلك قريبا ولو لم يقطع فذهب بضم عينه دون العين يوصل في المماثلة باخذ
 الضودوز العضوبان يؤخذ مائة مائة بالبا بعد ان يوضع على اخفاه فطن مبلول ثم يسيل عين الشمس
 بعينه ويقرب المراه منها ويكلف النظر اليها فان الضودوز يفي العين قاعة ويؤخذ الحفن باخذ مع
 التساوى في الحل ويؤخذ حفن البصر محض مثله وبالضرر وحفن البصر لتساويهما في السادة والنقص
 في العين ثبت في القضا في الجاهل شعر الراس والحية فارتت فلا قصا بل يثبت في الارش وكذا في
 باقي الشعر يثبت فيه الارش دون القضا يثبت القضا في الذكرا اجماعا وليست في ذكر الصغيرة والكبيرة
 الشيخ والشاة الذكرا العظيم والصغيرة والصحة والمريض لا يجوز ولا العلف والخص والسليم

والاعمار الصحيح بالعين باليمين في تلك الدية ويؤخذ ذكر العين بمثل ويؤخذ عين الذكر بمثل ويؤخذ بعض الذكر بمثل وذلك بال
دور المشافوخة النصف بالنصف فالربع بالربع ولا اعتبار بعتاويهما في المشافوخة في النصف النصف وفي ارجاع
النسبة في الحل الا ان يحكم اهل المعترف بها منفعة اخرى فيسقط القضا ويثبت الدية في الشعرين القضا كما ثبت في الشعرين
ولو كان للرجل فلها الدية ولو كان المحمي عليه حتى فان ظهرت المكونة في وجهه على حل اقتصر منه الذكر والاشنين كان
له في الشعرين المكونة ولو حرم عليه مرة كان عليها في الشعرين المكونة وفي المداير الدية ولو ثبت ان امرأه وجني عليه حل وجني
في الشعرين الدية وفي المداير المكونة لانها زائدة فان حرم عليه امرأة وجني كان عليها في الشعرين القضا وفي المداير المكونة
ولو طلب القضا قبل طهر حاله لم يكن له ذلك ولو طلب الدية اعطى اقل الدين وهو نصف الشعرين فان ظهرت المكونة
بعد ذلك اكل دية الذكر والاشنين والمكونة في الشعرين ولو ظهر ان امرأته اعطى المكونة في البا وان طلبتة معصوم بها
القضا في البا لم يكن له ذلك فان طلب المكونة في واحد العصورين مع بقا القضا في الاخر احب اليه واعطى اقل الحكومتين فان
ظهرت انه ذكر اقتصر منه المداير وان ظهرت ان امرأته اكلت المكونة المداير واقتصر في الشعرين ولو لم يكشف حاله وايستبه
لم يثبت له القضا على الرجل ولا على المرأة في شئ من الاعضاء ويعطى نصف دية الذكر والاشنين ونصف دية الشعرين و
مكونة في نصف ذلك كله ويثبت القضا في الاثنين وهما الثابتان في بين الجنين الظاهر بجاني الدبر ثبت القضا
في الانف اجماعا ويستوى الكبير مع الصغير والاعني مع الاطفال والاشتم مع فاقدة لا ذلك كله لعله في الدماغ ولا
صحيح وان كان ينافقه حدام احدهم الانف الصحيح باليسقط منه شئ لا ذلك مرض ولو سقط منه شئ لم يقتصر من
الصحيح الا ان يكون من احد جانبيه فيؤخذ من الصحيح مثل ما بقي والذكر فيه القضا هو المارن وهو الارض من العصب
ايض ولو قطع الانف كله مع العصب وجب القضا في الجميع قال في المسؤل الذي يؤخذ فراه ويحب كمال الدية هو اذان
من الانف وهو لان منه ويؤخذ من عصبه الخامس التي هي العظم فهو من قصبته الانف كاليد في الشا ولو قطع مع قصبه
الانف فهو كالقطع اليد مع بعض الشا فحرم المحمي عليه بين العصب واليد في المارن والمكونة في القصبية كما لم يقطع
يه من نصف الشا وبين القضا في المارن والمكونة في العصب وعند فيظهر ولو قطع بعض الانف لسبقا المقنوع
اصلا واخذ من الشا شكل النسبة باخر فان كان المقنوع نصف اذن نصف الشا الجاني ان كان ثلثا فالثالث ولا
يعتبر المشا لانه يسو انف الجاني ولو كان صغيرا انف ويثبت القضا في احد المحرمين بشرط التساوي في الحل فالايمن
بالايمن والايسر بالايسر ولو خالف المحرم الجاني يثبت القضا في السن بشرط التساوي في الحل ويؤخذ الصحيح ثلثها و
المكسر بالصحيح والاقر باله ارض الباقي فان قلع سن مفتر وهو الغلام الذي قد سقطت من اللبن وثبت

مكاتها بقا المنسقط وواضعه في سن اللبن نحر وهو صغير فاذا ثبت قبل انفر وانفر اغنان قال اهل الخبر ان هذه
لا تعود ابدًا فللمحمي عليه القضا وان حكموا بالناس من عودها بعدة فان انقضت المدة لم يعد ثبت القضا ايضًا
عادت في تلك المدة لم يثبت القضا وتثبت الارش فلو عاد بعد الياس من عودها والحكم من اهل الحجة انها
يعود اخل ان بقي هذه العادة هبة من الله محرومة مع كان المحمي عليه قد اقتصر واخذ الدية استوفى حقه
الا كان له القضا او الدية ويحتمل ان بقي ان هذه العادة هي الاولى فان كان الثاني اخذ الدية استعير الدية لا
الارش فان كان قد اقتصر اخذته الدية لا الارش ايضًا علما انه اذا نذر لا يستحق ولا يقتصر منه لعدم القصد
الى العود وان لم يكن اقتصر ولا اخذ الدية ثبت له الارش وقيل لا ارش له وليس بمعتد واما ان كان الصبي غير متغفر فلا
قضا في الحال ولا دية لان مكان العود وينظر سنة فان عادت فعنها الحكومة والا كان فيها القضا ولو عادت قضية
او متغفر فعليه ارش القضا وارش بقضا العادة وقيل في سن الصبي مطلقا نحر ولو مات الصبي قبل الياس
من عودها فالوارث الارش فلو اقتصر البالغ السن ثم عادت ثم الجاني فارقنا انها هبة فلا تنفي عليه
ان قلنا انها الاولى قال الشيخ الذي يقتضيه مذهبنا ان المحمي عليه فلعلها ابدًا ولو عادت سن المحمي عليه
بعد استيفاء القضا فعاد الجاني قلعها فان قلنا هي هبة وجب الجاني الدية لفقو محل القضا منه وان
قلنا هي الاولى لم يعدم استحقاق القضا او ثبتت للجاني الدية وثبت للمحمي عليه ايضًا فبقا صا ولو
لو اخذ الجاني سنة المقنوع قضا فثبتها فثبت عليه الجاني لم يجب قلعها لانها ليست بحسنة بخلافه الا ان
ولا يؤخذ سن بغير سن ولا بالعكس ولا يثبت على السفلى ولا يثبت بضاحك لعدم التساوي في الحل
لا اصلية بزايدة ولا بالعكس وان اخذ الحل ولا زائدة بزايدة مع تغاير الحل وان عادت سن من
لم يتغير فصبه ضمن النافض بالحسنة ففي ثلثها ثلث الدية وفي ربعها الربع ويجري القضا في بعض السن
فلو كرس متغريين سنه بقدر اذ هو يؤخذ لك بالنسبة بالاحزاب لا بالمسح فان كان الذهب
نصف السن اخذ منه نصف وعلى هذا الحسنة ولا يقتصر بالكسر لانه لا ينصدع او ينكسر من غير موضع
القضا الا ان يحكم اهل الحجة بالامس من اقلها تحت القضا في اليدين وفي كل واحدة منها
اجماعا بشرط التساوي في الحل فلا يقطع بيمين يمين ولا بالعكس الا مع العدم على ما قلنا او لا فان قطع
الاصابع ثبت القضا فيها اجمع فان قطعها من نصف الكف فله قطع الاصابع في نصف الكف لانه
ليس مفصل محسوس وليس له قطع الاصابع والمطالبة بالحكومة في الباقي وله قطع الاصابع من غير
شئ فله قطع من نصف الدماغ فليس له القضا من ذلك الموضع لان العروق والاعصاب مختلفة

الوضع في وجه القطع من الكوع والمطالبة بالحكومة في نصف الذراع وهذا لان يقطع الاصابع خاصة ويطلب بحكمة في
الكف فالأقرب ليس له ذلك كما كان اخذ قصا فليس الارش وانقطع من المرفق فله القضا وليس القطع من الكوع
المطالبة بحكومة في عيشا ولو قطع من العضد فلا تضامه له القضا من المرفق وحكومة الزايد وان قطع من المنكب القضا
منه ولو قطع عظم المنكب بقي كرمش المنكب فان حكمه ان من هذا الجرح با مكان الاستيفاء من غير ان يضر خا لمراسن في
والا فله دية وله الاستيفاء من المنكب المطالبة بالارش وحكم الرجل والسلم واليد والذراع والفخذ والعضد
ا لو لم يقطع الكف والعدم كالكم ولو قطع الاقطع يد من اليدان فله القضا ولو قطع يد من اليدان فله
له يد واحدة والارث بخلاف عين الاعور وكذا الارمان والرجلان ولو قطع ذو اليد الناقصة اصبعها يد كانه
للجني عليه قطع الناقصة واخذ دية الاصبع الناقصة اختياره في الحلا ومنعه الملبس الا ان يكون اخذ دية ولو
انعكس لها من لهما الاصابع الاربع واخذ حكومة الكف ولا يؤخذ الكامله بالناقصة ولو قطع اصبع رجل
فثبت الى كفها ان ثبتت القضا فيها والا فله دية ليس له القضا في الاصبع واخذ دية الباقي
لو قطع ذو الاصبع الزايد كذا زايده اصبعها مساوية لها ثبتت القضا المتساوية ولو اختلف الزايد
بالجنا وكانت خارجة عن الكف عكس القضا في اليد مع بقائها اقتصر منه ان كانت في سمت الاصابع
منفصلة ثبتت القضا في الجنس واحدا لحكومة في الكف وان كانت منفصلة ببعض الاصابع ثبتت
القضا غير المنفصلة واخذ دية الخامسة والحكومة من الكف ولو كانت الزايد للجني عليه فله القضا
في اليد ودية الزايد وهي ثلث دية الاصلية ولو كانت في اصابع الجني عليه اصبع مثله لم يجز اخذ الصخرة
بها فيقتصر في الاربع ويؤخذ ثلث دية الاصبع من الشلاء والحكومة في الكف ولو كانت احدى الخمسين
الجني عليه يائة وخمس لهما اصلية القضا في اربع اوله ارض الزايد والحكومة في الكف ولو كان بالعكس ثبتت
لان الناقص يؤخذ الكامل هذا ان كان المحل واحدا وان كان انا لهما اربعة اذ طرفين لم يقطع بالواحدة بل اربعة
الاصلية ولو انعكس الحال اقتصر واخذ دية الزايد وهي ثلث دية الاصلية ولو نشا وبانك القضا ثبتت
في الاصابع مع التساوي في المحل في الايام التي يثقلها والسبب منها بثلثها وهكذا ولا يقطع الاصلية بالزايد ولا بالعكس
مع تغاير المحل وان اختلف المحل قطعت وكذا لا يقطع الزايد بالزايد الا مع التساوي والمحلي وكل عضو يؤخذ بواحد ودية
بئخذ الدية مع فقد فلو قطع الصغير وله واحدة او قطع كفانا ما وليس للناقص اصابع قطع الموجود له واخذ دية
الغائب ولو قطع من احد الاطراف العليا ومن الآخر الوسطي اخر فان اقتصر حصة العليا اقتصر وان عكس كان
حصة الوسطي القضا بعد دية العليا ولو سبق حصة الوسطي فقطع استوفى حقه ودية فعليه دية

العليا ولصاحب العليا على الباقي ودية العليا ولو كان القطع لصاحب الوسطي والاخر حتى يستوفي صاحب العليا
كما لو سبق الجانية على حصة العليا توصل الى استيفاء الحقين ولو قطع اصبع رجل ودية اخر اقتصر الاول والثاني
ورجع بدية اصبع ولو قطع الدوا لا اقتصر لصاحبها واخذ حصة الاصبع الدية ولو قطع ذو يدها اظفار يدي من
اظفار له لم يكن له القضا لان الكامل لا يؤخذ بالناقصة ويثبت له الدية ولو كانت المفقودة ذات اظفار الا
انها خضر اخذ بها السليمة لانها مرض والمرض لا يمنع القضا ولو ثبتت القضا في الاول ايضا وفي اليد الكا
بالناقصة اصبعها بعد دية النقصا وكان وجهها كافيا في الاغلة الوسطي لصاحبها اخذها مع العليا بعد
دية العليا ولو كانت حامية الجني عليه يائة وحامتها لهما اصلية فقد قلنا انه لا يقتصر من الخامسة بل في
من الاربع واخذ حكومة في الكف ودية الزايد وهي ثلث دية الاصلية ولو لم يكن قطع ما تحت الاصابع الاربع
من الكف على محاربتها اقتصر وكان له ثلث دية الاصلية عن الزايد وحكومة فيما تحتها من الكف خاصة
يؤخذ الناقصة اذا تساوى محل النقصا مع الحلا ولو كان المفقود من احدى اللبها ومن الاخرى السبابة
فلا قضا في المختلف ويأخذ صاحب الدية والقضا في الثلث الباقية ويؤخذ الناقصة بالكامله مع دية
النات من الناقص على الاقوى واذا قطع اغلقت شخصين قدم الاول في الاستيفاء وان ادى الثاني واستوفى اساء
ولاشي عليه ولا ودية انما ولو قطع العليا ولا عليها ففقط الجني عليه الوسطي ولم يقع قضا وثبت لكل
منها الدية على الآخر ولهما القضا من وسط الجني عليه ارض بالدية مالا يجوز اخذ قضا لا يحمل لوتراضيا
عليه لوتراضيا على قطع احد اليدين معا فقطعها المفتص حمل سقوط الفود في الاول باسقاط صاحبها
في الثانية باذن صاحبها في قطعها وديانها متساوية ويحمل وجوز القضا الاول لان حقه لم يسقط باحد
عوضه اذ لا يصح عوضا فيبقى حقه القضا وللثاني الدية ولا قضا ولو قال المقتصر للجاني اخرج يمينك
لا قطعها فخرج كذا فخطها من غير علم قال في الملبس يقتصر المذهب بسقوط الفود وفيه نظر لان الواجب قطع
اليمنى فيكون القضا في اليمنى باقيا بعد الانهال نوصا من السراية سوار القطعين واما الجاني فان كان
قد سمع الامر باخراج اليمنى فخرج اليسرى مع علمه بعد الاجزاء وقصد الى اخرجها فلا دية ولو قطعها المقتصر
مع العلم قال في الملبس سقط الفود لا دية لانه بذلها للقطع وكانت مشبهة في سقوط الفود ويحمل ثبوته بعلم الجوار
مع الاذن وكل موضع يلزم دية اليسرى يضمن سرانها والا فلا بد لها مع العلم لا بد لا فانك البادل فاقول قول
البادل لانه اعرف بنية ولو كان المقتصر يجوز قبل له الجاني غير العضو فقطع هذه اليد لا تستفأ
عن الجوار ويكفي قضا الجاني باقيا ويثبت له الدية لانقأ المحل لان البادل باطل حتى نفسه لو ادى الجاني

القصص من غير ذلك قبل وقوع الاستيفاء موقعا وقيل لا تنقأ الاهلية عن المحزون فيكون قصصا المحزون باقيا وقد
فان محله الدية وعلى عاقلة الدية فيما استوفاه وهو جدي لوقوع اضبعاف صا اليدا كل من لم ينجح و
من الفصل ثبت القصص في الكف فان زاد صاحبها فقطعهما من الكوع ليدل على اليدين ثم انزل في الجار
القصص في الاصبع للكونية فيما ياكل في الكف ولا ينفى عليه فيما قطعه المحي عليه لو تبدل واث من ذلك في الجا شرب
نفسه عليه القصص في النفس بعد نصف الدية عليه لوقوع المحي عليه موضع الاكل خاصة فان قطع الم
المبت لا غير من شرب الجانية فالقصص على الجا لانه سرية حرام وان اخذ من الم المحي في الجا شربك ثبت
القصص في الشا اجماعا بشرط تساوي في الصحة فلا يقطع الصحيح بالآخرس ويقطع الآخرس بالصحيح
بعض الصحيح وبعض يعتبر التقدير بالآخر الا بالمشا ويؤخذ بالنسبة ويؤخذ بالشفعة بالشفعة مع التساوي
في المحل لوقوع يد رجل ورجل خطأ فان سرت الى نفسه فدية كاملة لان يدوان اذ ثبتت ثبات
لومات في خلف الوالي فادعى التو من بعد اناله وانحى الجاني متى بالسرية فان كان الزمان قصيرا لا يحتمل الاذنية
فالقول قول الجا وان امكن الاذنية فالقول قول التو تساوي الاحتمالين والاصل وجوب الديتين فان اختلفا في المذ
فالقول قول الجا لوقوع يد واحدة في الم المقطوع فادعى عليه بالسرية وادعى الجا الاذنية فان مضت يد يدك
فالقول قول الجا والا فالقول قول التو ولو اختلفا في المذ فالقول قول التو على اشكال لو ادعى الجاني انه شرب
فان وادعى التو بالسرية تساوي الاحتمالين فيرجع قول الجاني لان اصل عدم الصا وكذا لو قد للملف
في الكسأ بضعين وادعى التو جبا والجاني متى فالاصل عدم القصص من جانب استمرار الحياة من جانب
الملف فيرجع قول الجا وفيه نظر لو ادعى نقصان يد المحي عليه يصح حمل تقديم قوله على باصالة عدم القصص اذا لم
السلالة هذا ان ادعى نقصان السلالة اصل اما لو ادعى الجا طارفا لا قربان القول قول المحي عليه لو كان
على يد الجا ستة اصابع متشعبة ليس بها راية في المحي عليه اخذ خمس اصابع وطلبت سدس دية اليد محيط شئ بالاجزاء لا
كل سدس استوفاه في صور خمس فان كان فيها زيادة بالفطرة والتبش اهل الصنعة فلا قصصا لئلا يؤخذ الزايع
باصلية فان زاد واحد حسا فهو تمام حقه ولا اثر له بعد وان حمل ان يكون الزايع في المستوفاه ولو كان الاسع
اربع انا لقطع صاحبها اربعة من بعد اخذ منه واحد فطول بين الربع والثالث وان قطع اثنين قطعاً بغير النصف
الثاني وان قطع ثلثه فطول بين الثلث والاربع في الخطا وشبهه العمد وبشبهها الدية الا ان القصص
والنظر فيه يعلق بقصص في التوا وفيه بحث الصا بثلث او مباشرة او بسببها وضابط المباشرة
الاذنية من غير قصد كمن رمى صا انسانا او ضرب للنادي فيتفق الموت واما السبب فهو

يحصل التلف عند كسر الز ونصب السكين والقناح وشيا ذلك انشا الله الطبيب ينفذ بعلاجه ان كان وعالج طفله او
مجنونا فيغير الز الوالي او بالغا فاعلم باذن ولو كان الطبيب وعالج بالغا شيئا بالاذن في التلف فيل الاصل الجا وتوفي بغيره فاحصر
مع الاذن وقيل بغيره لخص التلف بفعله وهو لا قوي وح بعض مال ولو ابراه المريض قبل العلاج قبل بيع لرواية السكوني في الضاق
قال امير المؤمنين من يخطئ او يخطئ فلناخذ البر من ربه الا في مرض من ولا تيسر الحاجة فلو لا تسوق لحصل الضرر قبل لا يبرح لانه
عالم ميت وروى السكوني الضا صحتا حاشية علام وهذه الرواية مناسبة للذهب لا فرق بين ان ياخذ البراءة من ربه او لا
قطع غير المامور النائم اذا انقلب على ظهره فانلفه قبل نبحه ماله وقيل الضا على العاقلة وهو قوي واضطرب ابن ادريس هنا
لو انقلب الضر على الطفل فقتله فان كان طليبا نظاره الجرح لها الدية في مالها وان كانت طلبة ذلك الحاجة والضرورة فالدية العاقلة
وعند في هذا التفصيل نظر لان النائم ان كان حفا فالدية على العاقل على التقديرين وان كان سببه العمد لدية في مال على
التقديرين فالتفصيل لوجه اذ اعتق بوجه جماعي فيل او بر او صافات من الدية وكذا المرأة لو فلت بالزوج ذلك
ضمنت قال الشيخ اركانا مومنين لم يكن عليها شئ في الرواية ضعف اذ حمل على راسه متاعا فكسر او اضربه انسانا
في عليه نفس او طرح او جرح ضم المتاع وما جناه في طاله لو صاح بصي او مجنون او بالغ كامل مريض او اعمل الرشيد البالغ
او فاجاه بالصحيح ولو صاح بالبالغ العاقل من غير اعمال ولا مفاجاة فان فلا ظا الا ان ينسب اليه الحق فيضف وكذا لو
عقل البالغ او الصبي بالصحيح قال الشيخ فيمن ذلك العاقل وفيه نظر حيث ان الصايع قصد الاخافه فهو عاقل الخطا وكذا لو شرب سيفا
وجاء انسانا او كاهن مشاهورا خوفا وذهبت عقله من اموال السيف مشهور ففر منه فالق نفسه بئرا وانه ماء او الى
سبعة لا فترسة الاسد او الحيف السطح الذي فانفسه عليه نحوه قال الشيخ لا جناح له الجا الى الحرب الى الوقوع فهو الماشي
لا هلك نفسه فيقوى اثره على السبب كذا الوضاف في هر سيع فاكه ولو قيل بالصا كان وجها ولو كان المطاع من الطالب
لان سبب بل وكذا ايضا لو كان صغيرا فرب دفع في بين مقطاع او اضطر الى مضيق الاسد لانه تفر من المضيق
غالبا اذ اصدم انسانا فان المصدف ذبته على الصادف ماله فان قصده الاذنية وجب له قصصا ولو اصابه صادف
هنا او سوا قصد الاذنية المصدف ولا هذا اذا كان المصدف في ملكه او موضع مباح او في طريق واسع ولو كان في
طريق ضيق وكان المصدف ووافقا قيل بغير المصدف دية الصا اذا لم يقصد المصدف لانه مضطرب بوقوفه في موضع ليس له
الوقوف كما اذا جلس في الطريق الضيق وعبر انسانا ولو قصد المصدف دية م هذا على كل تقدير ومن دية المصدف
اذا اضطر حران ماله لكل واحد شريك في قتل نفسه وقيل صاحب في ترك كل منها كفا تزان وعلى عاقلة كل واحد
دية صاحبه كان خطأ محضا ولا وجب نصف الدية في الزكة لا كمال الدية وليسقط النصف الاخير الصادف
ولو كان اركبين وثقت الدان معهما زاد في تركه كل واحد منهما فان نصف دية الاخر يقع القصص

في الدية والقيمة ولو كان احدهما فارسا والاخر احملا ضمن الراجح نصف دية الفارس ونصف قيمة الفرس وضمن الفارس نصف
الراجح ولا فرق بين ان مقتلين او مدبرين او احدهما مقبل والاخر مدبر فلو كان احدهما يستر يدي الاخر فادركه الثاني
قال الثاني فالاول ضامن لان الصام والاخر مصدوق واصطدم الصديا والركوب منها فصفية كل واحد منهما على كفة
الاخر فلو اركبها وليها فلك ولواركها اجنب فضا كل واحد منهما عليه تمام الدية لكل منهما ولو كانا عديا سقطت
جنايتهما لان نصف كل واحد منهما مذهب على حصته ما تبقى ولا يضمن المولى وان احدهما تغلف برفقة البرقة المحي
فان هناك قبل استيفاء القيمة سقطت لغوا المحل ولو كان احدهما حرا والاخر عبدا فانا تغلف برفقة العبد
اشغلت قيمته وتغلف نصف قيمة العبد بتركه الحرف فضا ولو العبد وحده تغلف قيمته بالحر وان كان الحر تغلف
دبته برفقة العبد فافعله اجنب فعليه قيمته ويحول ملكا متعلقا برفقة الحر فضا ولو كان احدهما حرا والاخر مملوكا
ضمن الباقي نصف النصف في رواية عن الكاظم بصير الباقي دية الميت هي شاذة فلو تضمن حاملان ففي تركه
كل واحد نصف دية الاخر ونصف حمله ونصف حمل نفسه ولو عقلت الدائتان الركين احمل هذه الجانية امانة
الدفع واعتبا امانة على الركوب لو امتدت سفيتا فان كان يتفرط القيمة بان كانا قادرين على الضبط والرجوع
الاخر والعرف بها فلم يفعل او لم يعمل الثامن من الرجال والجبا فان كانا الكبر ضمن كل واحد لصاحبه نصف تلف وكذا
الحمال لو اصطفا فالتلفا اولف احدهما ولو كانا غيرا لكن ضمن كل واحد نصف السقيين واما ما من لهما سو كانا
ملا او نفسا ولم يفرط بان علمتهما الرياح القوية فلا ضمان ويقبل قول الملاح في عدم التفريطع اليه ولو فرط احد
بغاصه ضمن تلف بفعلة سفينة سفينة الاخر وكذا الجث في المتصدين ولو كان احد السفينتين والاخر
سائرة فوقع الشك على الوافة بتفريط القيمة لم يكن على صاحب الوافة ضمان تلف في الشك وعلى قيم الشك او
الوافر وان لم يفرط فلا ضمان لو خرفت سفينة فعرفت بما فيها وكان عمدا وهو ما يعرفها غالبا ويفرق من فيها
لكونهم في البحر معرفتهم بالسبب فعليه النصا واما السفينة الاموال او كانا خطا فعليه الاموال والعبد مال روا
الاخر فعليه عاقلة ولو كان عبدا خطا بازاله اصلاح او لمراد اصلاحا مسما رعت موضعا وكذا السفينة سائرة
فهو ضمان في الما يتلف من مال ونفس لو حطفت السفينة الغرق فالتق بعض الركاب من اعر الحيف ويسلم من الغرق لم يضمنه
احد لو التقى مناع غيره بخلاف من حصد وان قال لغيره الوضاعة فعمل منه برفقة كانه يفرط ضمانه ولو قال الله
او على قيمته ضمانه ولو قال الله على ركب ان السفينة ضمانه فالفاه فان قصدا على ضمان الجميع ولا ضمان له ولو قال
الله وكذا على الركبان ضمن الجميع او قصدا للركبان لم يضمنه الا بغيره من الركبان شي ولو قال الله على ان
اضمن لك انا وركبنا السفينة فقد اذنوا في ذلك فالفاه ثم انكره الاذن ضمن الجميع ولو قال الله متاع

الحمل

يضمن فقال نعم والفاه ضمانه ان قال الخالف على نفسه او غير الوضاعة عكس وعلى ضمانه فان بلغ المتاع ايضه محتاجا او محتاجا
قد حصته المالك فلو كانوا عشرة سقط العشرة فيه نصف ولو كان المحتاج هو المالك فقط فالتق بضاعة غيره فعلى الاول جازله
الاخذ والثالث ولو لم يكن خوف فالا للمناعك وعلى ضمانه واخرج بقوله لا ضمان له بحسب من غير ضرورة اذا مر بين
الرباة فاشتمهم فالدية على عاقلة الرمي ولو ثبت انه قال حصد فلا ضمان مع السماع لما مر في اصبيار دق يحظر باعتيه
صاحبه فرفع الى المير المؤمنين فاقام البينة انه قال حصد فادع القضا وقال قد اعذر من حصد ولو قدم انسانا الى احد
يرميه الناس فاصابه بهم عن غير قصد لضمنا على مقدمه لا على الرمي كالحمار والعرك الدافع ولو عد الرمي فلا ضمان على
مقدمه لا على الرمي لان الرمي فلا ضمان عليه ان يقدمه احد لضمنا على الرمي ان كان عدوا والافعل عاقلة اذا
وقع من علو على غيره عدا فقتله غالبا وان كان عملا يقبل غالبا فهو شبهة عمد فان وقع مضطرا الى الوقوع بعذر ذلك فهو خطاء
والدية على العاقل ولو وقع له او رقيق فلا ضمان ولو اخذ الدية من بيت المال والواقع هذه في التقديرات ولو دفع
دافع فدية المدفوع على الدافع وكذا دية الاسفل وفي النهاية دية الاسفل على الواقع ويرجع بها على الدافع لرواية
عبد الله بن سنان الصحيح عن الصادق الزحرفان العاديان يضمن كل منهما ما يحسد على الاخر فلو كلف احدهما
فصال فقصده الكاف المدفع لم يكن على ضمان الا اقتصر على ما يحصل به الدفع ويضمن الاخر ولو تجامع اثنان و
ادعى كل منهما قصدا للدفع عن نفسه حلف المنكرو ضمن الجمارح ولو امره نايه الامام بالصعود الى محلة او الترو
في برفقة فان اكرهه ضمن الدية وان كان لمصلحة المسلمين فالدية في بيت المالك ان لم يكن له فلا دية امه ولو ادركه
بالمشروع فانت قال الشيخ يضمن الدية لانه مشروط بالسلامة وفيه نظر لان من حمله التعزيت الشك فلا ضمان بسببه
لو ادت الصلوة او جده لانه غات فعليه الدية في ماله ولو امره والسلعة الطيب يقطعها فان فلا دية له على القاتل
ولو كان مولى عليه فالدية على القاطع ان كان ابا او جدا لا وراك ان اجنبيا فالأقرب البينة في ماله لا القود لان لم يقصد
القتل من دواعيه لاداءه من منزله فلو لم يرضه من ربح الدية بدل حكم الباقية في ان المنصق ونقله عن رسول الله
فان قصد ضمن الدية ولو وجد مقتولا فادعى فقتله على غيره واقام بينة يرى الزم القاتل وان فقد البينة فلو سقط
القود وجب البينة في ماله وان وجد مينا ففي الزم الدية نظرا لأقرب عدوه قال ابن ادريس ان لم يكن بينهم عداوة فلا
دية وان كان بينهم عداوة كان الا وليا القضا على اي النوع القتل ارادوا فان حلفوا على العمد كان لهم القود لانت
العداوة والاخر لو ادفع الولد الى ظن فادعته الدية فادعته اهلها فلو قال الظن لم يكن بها فانها
ما مؤنة فادعت كذا الرما الدية او احصا الولد بعينه او من يحل انه هو ولو استاجرت الظن اخرى و
دفع اليها من غير اذن اهلها فحمل خبره ضمن الدية روى عبد الله بن طلحة عن الصادق قال سألته عن

الحمل

لأنه ألف بها وضعه على ملكه وملك غيره وان نقصت فيسقط مع ما جرح من الحايض من المبيع ويجوز اخراج الرواشن والاحقر والخرق
المسلوكه اذا لم يضر المبيع فلو سقطت خشبة من الروشن فانكفت انشا او دابة او ملاك الشئ ينقص المبيع لأن ملكه من صاحبه ومجره فعله
هذا ولو وقعت خشبة لم يكن على حايض وجب انما التفت وكذا لو نقصت الموضع على حايض ويسقط الخارج عن الحايض خاصة
الجنح السبابا ذلك واخرج بالجناح او الروشن او السبابا في ذنب غير نافله بغير ان ياربها يملك كذا في غيره هل يضمن من تعدي
بالدخول في البيت بغير ان ياربها يملك كذا في غيره هل يضمن من تعدي في ملك غير فقلت فيها معقبا لدخول اليه من غير ان يملكه ولو ادان
اربابا لم يضمن لو ملك دابة في طريق من طريق انشا قال الشيخ يضمن المبيع الا في غير ذلك ان وقفها بالاول فلا ولو
وضع حرة او حمارا او غيرها على حايض او سطح فزمت الرمح على انشا فقتله او تلف شيء لم يضمن دالم يفرط في الوضع لأنه
تصرف في ملكه بغير عذر او اذ لو فرط في الوضع بان يضعها ماله او مقلد له للسقوط فان يضمن كذا في الحايض المليل لو
سلم ولده الصغير الى معلم السباحة فغرق في العلم في ماله لأنه سلم اليه ولم يفرط المعلم فيه الصالح وكان الولد مجنونا اما
لو كان العاقل شيئا فانه لا يضمن اذ لم يفرط لان الكبير يضمن نفسه اذا اضر من امار في ملك غيره ضمن بالتلف من الاموال ولا
مع تعذر الغرر في ماله واقتصد ان لا النفس هو عامر عليه الحق في النفس والضمائم الاموال واقتصد باضرار
احراق المنزل او المالك خاصة ونعم الا تملك الى النفس من غير قصد من المالك ماله وكذا دية النفس على عاقلة لا يضمن
في التلذذ وان لم يقصد الاحراق بل اضر من امار الحاجة فتعدت النار باصا الا حطما الى الملك غيره ضمن ما يملك من
الاموال في ماله من النفس عاقلة لا يفرط وان اضر من النار مكان له الشئ فيحق ملك او اجاره فان تعدي ذلك
باراد غرق في الحايض على طرفة البعد كما في ايام الاهوت ضمن وانما يبعد بان اضر من قبح الحاجة من غير ان يملك الغير او
يخطئه وكان العبد المعتاد ومجمل الرمح او شئ المملو غير او عصفور في شجره فانكفت فلا ضمان وكذا الجنح
في المياه يحفظ الدابة الضالكة كالبعير والمعل والمعل والكلب العقور والدابة العصاة فلو اهل المالك ضمن جانيها ولو
جمل حالها او علم ولم يفرط فلا ضمان ولو جرح على الصائفة حازا فان كان للذئب فلا ضمان وان كان بغيره ضمن ولو جرح
الحرة المملوكة قال الشيخ يضمن حفظها مع الضرورة وفيه شك لان حركتها العادة لم تجز عليها ومخرج والا فوي مائة الشئ
من رباط الحيوان المودبة بالاجل اقلناه كالسبع الحية ضمن ما يملك بسببها وان دخلها بغيره فقتلها كان الدخول
مالك الدار ضمن عمر الكل والافلا وحصل الكل العقور والشئ الضار عن انشا من غير اقتنائه ولا اختياره
فاستدلم يضمن ولو تلف الكل بغير العقر مثل ان ولغ في اناء انشا او بال مصلة لا يضمن بالكل العقور ولو اضمي
سنتي ياكل فراخ الناس من فاسلعه وان لم يكره عادة يضمن سوا في ذلك الدليل والسهام ولو اضمي حيا او غيره من
الطير فاسلعه فلفط حيا لم يضمن كذا في البيعة والعادة امرسالة هي دابة على اخرى تحت الداخل ضمن صاحبها

انظر

انظر في حفظها ولو خلت المدخل اليها كان يضمن وفيه في رضى رسول الله روى ان قوما حملوا على عبد النبي ووقع ذلك اليه
هو في الناس من احب اليهم ابو بكر وعمر فقال يا ابا بكر اقصيهم فقال يا رسول الله بيعة عليهما حتى فقال يا عمر اقصيهم فقال
ابو بكر فقال يا علي اقصيهم فقال نعم يا رسول الله ان كان الثور دخل على الحمار في مشراحة حصص الثور وان كان الحمار دخل على
في مشراحة فلا ضمان عليهم قال فرجع رسول الله يده الى السماء الحمد لله الذي جعل مني من بعض بقضا النبيين ركب الله
بضمن جنائنه في حكم العاملة بخلاف الحمل الثابت لأنه لا يمكن من حفظه عن الجنائنه ولو كان مع الدابة ولدها او غيرها
لم يضمن جنائنه لأنه لا يمكن حفظه حكم الدابة فيما قلناه حكم ساير ما يركب من البغال والحمير والحمال وغيره اسوا لو اركب مملوكا
ضمن المولى جانيه وبغير الاحتياط صغر المملوك وهو جدي ولو كان بالغا فعلق الجنائنه برقبته وان كان على نفسه دوى ولو كان
على مال يضمن كذا ولا يستعصى بل تبع بعد الحق اذا اخت الماشية على الزرع فلا يضمن صاحبها لان حفظ الماشية
للبه وان حتمت لم يضمن ليس على صاحبها الزرع حفظه بالنهار عليه لتراية السكون وهو ضعيف والوجه انشأ
التفريط في الضمان فان تحقق من صاحب الماشية ضمن سواء كان ليل او نهارا لو كان يملك مالك او غيره عليها فانكفت ضمن
لوصفها المالك واخرج ما غير من المرح لو تلف البيعة عن الزرع لم يضمن لكها ما تلفه الا ان يكون يده عليها سواء كان
ليلا او نهارا روى عن ابي هريرة ان قضى في غير يدي اربعة نعقله احدى فوقع في بني فترك ان على الشئ خاصة حفظ
وضيعدا اذا فلتت دابة من صاحبها فرجت انشا فقتله او كثر شيئا من اعضائه او تلفت من ماله لم يكن على صاحبها
ضمان وفي قصة في رضى رسول الله قال الباقر بعث رسول الله فقلت من رجل من اهل الله وهو يبيع وورث
معه رجل فقتله فجاء اوليا المقتول الى الرجل فاحذره ودفعوا عليه فقام صبا الفرس البيعة ان رضى قلت من دابة وورث
فا بطل عليه دية صاحبهم فقال اوليا المقتول من يبيع لرسول الله فقال لو ايا رسول الله ان عليا لكانوا وبطل دم صاحبنا
فقال رسول الله ان عليا ليس بظالم ولم يعلق الظلم ان الولاية بعلى من عدل والحكم حكمة والموقول ولايته وقوله وحكمه الا كما
ولا يرضى ولايته وقوله فحكمه الامور على ما سمع الماسون قوله رسول الله في عامه قالوا يا رسول الله رضيا حكمنا وقوله فقال
رسول الله هو توكيم ما قلتم انا عشتة دابة فخرها عن نفسه فبكت الركب او على غير يدي عليه شئ لا يضمن
عن نفسه اذا استعمل البعير والدابة بجملها كان صاحبها ضامنا لو فوج حاملها فجنصت كان عليه دية الجنين ولو ان
فرع وجب اليه هادوا لو استعمل على الحامل فالت جنينها او ما خوف من المتعدي ان كان طالبا با حضا عند الحاكم و
كلما يظهر كونه سببا ولكن احتمال حصول الاذى لغيره فهو كشية العمد اذا قصد ما شئت في كونه سببا اخل اربابا
الاصول براءة الذمة والحوائز على السبب لو اخل طعام انشا او شرابه برة او مكان لا يقدر فيه على الطعام وشرا ففعلت
بذلك وهلكت دابة ضمن ولو اضر المملوك او شرابه بغيره فطلب منه فغفر اياه مع عتائه في ملك الحائز فامضى المطلب منه

باب

بعضهم يرفع بعض قدم الرابع بقدر لا يغيره لم يفعل في شيئا وانما هلك بفعله وعليه ثمة الشاة لا يرفع عليه دية الشاة عليه
نصفه ودية الاول على الشاة انما لو حفر في بلد فسطح حده لم يضر الا ان يفسد الخاء العادة في سعة البرج حيث يدخل اليه
الحمار والله اعلم وفيه قصدا في دية النفس وفيه حجة دية الحرام اخذ الله امانة بغير او ثمانية او ثمانية
كل حبة ثوبان مبرود البر والدينار والفشاة او عشرة الف درهم وهذه السنة اوصى في نفسها والحق الحيا دفع ايمها شاة
وليس بعضها مشروطا بعد البعض تغلط هذه الدية باموت ثلثه وهي الوقوع حرمة الله او حرمة رسول او احد مشاهد الاعمة
على ما انتهى الشيخ في النهاية ولوروى في الحل الى الحرم فقد فيه التعليل وفي العكس شك لا روي في الحل والحق الى الحرم لم
يقتض بل يقتضي الموضع المشترق فيخرج واجبي في الحرم اقتض فيه ثلثه انما الوقوع في الاشهر الحرم وهو ذو
العقده وذو الحجة والحرم ورجل تغلط هذين الزامه وثلاث للجاني الا جانا كان والثالث بمسحق الدية فلا
تغلط في الاطراف الشاة كون الفل عدا او شبيبة والتغلط هنا ليس بزيادة المقابل الصفة لتاجيل ولا تغلط
بالاحرام ولا يندى الحرم في اسنا الاول في دية الخطا وانما احدها خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون
لبون وخمس عشرة حقة وخمس عشرة حقة الثانية وهي اصح طريقا عن عبد الله بن مسعود قال سمعت ابا عبد الله
يقول قال امير المؤمنين في الخطا شبيهة العمدان يغلط بالسوط والقصاص او الحراجة دية ذلك يغلط وهو ما تميز الاول
منها اربعون حقة من ثلث الى اربعة امارها وثلثون حقة ثلثون بنت لبون الخطا يكون ثلثون حقة وثلثون
بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون ان لبون ذكر دية العمد كدية الخطا لان اسنا الاول فيها ارفع من
اسنانها هنا وهي ما تميز من اسنا الاول وما اشبه العمد فويلتان اصحها طريقا ما ذكرناه عن ثمانية امارها ثلثون بنت لبون و
ثلثون حقة واربعون حقة وهي الحامل وفي الاخرى ثلث وثلثون حقة وثلثون بنت لبون وثلثون حقة وثلثون حقة وثلثون حقة
في سنة واحدة من مال الجاهل الراضي بالدية ولا يجوز ناجزها الثلث سنين واما دية الخطا فبنتا وفي ذلك
سنين سواء كان قائما او ناقصة او دية طرف من الطرف فله في محقق في السن والصفة والاستيفاء ولا يصح لها منها
شيئا ولا يرجع العاقلة عليه شيء وقال المفيد العاقلة يرجع بها على الجاهل وليس بمعدوم او دية شبيهة العمد فقال المفيد
لسناد في سنين في اخف من دية العمد السن والاستيفاء ويضمنها الجاهل في مال اجماعا لثاني ارباب الدية
الديات شاة في الخطا المحض الشبهة العمد اما في العمد فان وقع الصلح بينه وبين الورثة الدية فطلعتا فخير بين اسنا
من الاول او ما ذكرنا من في الاصل وانما انصافا على ما زاد ولو كان اصعاف الدية او انفصل او كان مساويا او غير
من العوض وشبهها جاز لثاني اسناد من الاول بل هو من غيرها ومن اهلها وادون او اعلى اذ لم يكن مرادها
وكانت بالصفة المشروط وفي الزام قبول الغية السوية مع وجود الاول نظر اقرب العمد وفي رواية الصحيح عن

علم قيمة كل بعير مائة وعشرون درهما او عشرة دنانير ومن النعم فكل باب من الابل عشرة وثلاثة وفي الصحيح عن الحسين بن سعيد عن
معيته بن وهب قال سالت ابا عبد الله ع دية العمد فقال لا تفرق بين الابل فان لم يكن كل حمل عشرة من مخلة العمد والراية الاول
يعطى ان الدية من الفضة عشرة الف درهم ودلت عليه رواية الحلبي وعبدان الميزه والضر بن سعد الصحيح عن عبد الله
بن مسعود عن الصادق ع قال سمعت يقول من قتل مؤمنا متعمدا منه الا ان يرضى وليا المقتول ان يقتلوا الدية فان رضوا
بالدية واجل ذلك الف الف بالدية اثنا عشر الف دينار واما من الابل وان كان في ارض فيها الدنانير فالدنانير دينار وان كان
ارض فيها الابل فانه من الابل وان كان في ارض فيها الدراهم بحسب اثنى عشر الف والمشهد بين علي بن ابي حمزة الاف درهم
روايات اخرى ولا خلاف في تقديرنا في الاصل قال الشيخ لا يلزم من الدراهم اكثر من عشرة الاف درهم وعليه اكثر الروايات ورواية
اثنى عشر ذكر الحسين بن سعيد احمد بن عيسى معاوية بن ابي ابيان ان ذلك من زنة سنة اذ كان ذلك كالموت يرجع الى عشرة الاف
لا ينافي في غير الاحكام الخيرة في احدى اصناف السنة المبرور عليه من الف الف والعاقلة قائما احضر له الولي فيقول فان
اعوز صنف منها فدل العمد على غير سواء كان على فيه او ادون وكذا لو لم يعوز ولا اقرب له لا يقتضيه الابل بل متى وجدت
الصفة المشروط اجزاء ووجه اجزاء قلت قيمتها او كثرت وادون في الاحاديث من اعتبار قيمة كل بعير مائة وعشرون درهما
يجوز على العاقلة الواجب كذا الجوز في البعير العمد لا يقبل في الابل الميعة ولا اخف في حري العمد الجاني والمخلف في
العمد وهي الحامل وقوله في هونها اولادها ناكيد فلا يحمل الا لسهة وهي التو لها خمس سنين ودخلت في الشاة واما
حملت وهي حلفة والاقر بشرا البيت يقول على ان يعوز حلفه ما يرضى علمها الى ما رز فان احضر حلفه واسقط قبل
القبض حب الابل وان سقطت بعد اجزاء ويرجع في الحل الى اهل الجزة فان قبض الولي ثم قال لم يكن حول وقد كانت
اجوافها فقال الجاهل ولدت عندي ان قبضها يقول الجزة فان يقول قول الجاهل بظاهرها ما منهم وان قبضها بغير قولهم فانقول
قولهم علمنا بالعدم المحل يجب تبر في اخر الحول ودية شبيهة العمد سنين يجب في اخر كل حمل بضعها ودية الخطا المحض ثلث
سنين في اخر كل حمل ثلثها ويعبر ابتدا السن من وجوب الدية حين الحكم فان الواجبية الفضل ابتدا السن من حين الموت
ان كان دية سرح اذ لم يفر راسه مثل ان قطع اصبعه فمرت الى كفه ثم ادبل فالابتداء من حين الاذبال لان استقراره
الارض لا يحصل الا بعدة قال الشيخ ويستأدى الارض سنة واحدة عند اسداجها اذا كان ثلث الدية فادون لان
العاقلة لا يفعل حال ولو كان ذور الثلثين حل الثلث الاول عند اسداج الحول والثالث عند اسداج الثا ولو كان اكثر
من الدية يدبر ارحل ولو كان لثمن حل لكل واحد اسداج الحول لثالث الدية وان كان الواحد حل له الثلث عن كل
جنايته سدس وفي جميع ذلك اشكال من حيث احتمال التحصيل الناجيل بالدية دون الارش ولو كان الواجب
الموصح لم يحل العاقلة لانها لا تخفى ما دون الموصح ويجب حاله كالنار في المال ويجب الدية الناقصة كدية المرأة والدم

بسم الله

والعبد ثلث سنين دية المرأة الحرة المسلمة على نصف مائة درهم والرجل ويشاوي جراح المرأة والرجل والمرأة المرافعة إلى أن يبلغ
ثلث الدية فإذا تجاوزت رجعت النصف ودية ابان بن عبد الصالح في الصفاق ورواية جليل بن صالح في الصحيح
دية الذي من الهوى والنكاح والمجوس ثمانمائة درهم ورواية دية المسلم وفي أخرى أربعة الف درهم لقتله في غلطة الأمان
بما يراه حسنا لجرأه عليهم ودية نسائهم على النصف وجراحاتهم من ديارهم كجراحات المسلمين وفي التغليط بما يغاطه
المسلمين بطر واداء يشاوي ديات الجراح أهل الكفا إلى أن يبلغوا الثلث ثم تقص المرأة على النصف ولا يورثها ^{صنف}
الثلث من الكفار وغيرهم سوا كان ذوقا ولا وسوا بلغتهم الدعوة أولا ولذا إذا ظهر الإسلام دية كية
المسلم وقبل دية الذي قتلته لم تجز دية الجراح فإن جرحته لم يجر دية الجراح إلا أن كان عمدا وشبهه عمد ومن غلته
أركان خطا ودية الأنثى قيمتها لم تجز ودية الجراح فإن جرحته لم يجر دية الجراح إلا أن كان عمدا وشبهه عمد ومن غلته
الدية دية سيده وفي المسلم عبد الذي تظير دية أعضا العبد والأنثى قيمتها كاللثة والذكور والبدن والرجلين لأن
إذا جرح عليه ما فيه كالقيمة لم يكن له المطالبة بشيء إلا أن يدفع إلى الجراح ما يرضى أو يسكنه بغيره وكل ما في الحرمه
فمؤخر العبد بالقيمة في النصف القيمة وليس تجاز أخذه دفع القيمة بل لو المطالبة بأش الجانيته
نصف القيمة مع امساك العبد وكل ما لا يقدري فيه الحرفية الغرض من الجراح عبد أسلم الجانيته ومقوم ثم تغربها
معها بالجانيته ويقوم وينسب إلى القيمين إلى الأخرى فيؤخذ من الدية بمسبة التفاوت فالعبد أصل الحرف لا
تقدم منه كان الجراح أصلا في تقدير ولو جرح العبد الجراح خطا لم يضمن المولى بل يجر عليه دفع العبد أو تقديره بأرض
الجانيته والجاني في ذلك الدية قبل تقديره بأرض الأمرين من قيمة العبد وأرض الجانيته ولا خيار للجاني عليه لو كان الجانيته يسو
القيمة من المولى من فكه بأرض الجانيته وبين تسليم العبد ليس من الجانيته بل من العبد الجانيته ولا فرق في ذلك كذا في القتل والمبرور
المكاتب المشروط والمطلق الذي لم يود شيئا وأم الولد والذلة لا يثنى لو قيل مسلم في دار الحرب إلى الكفار ولم يعلم إسلامه
فالأقرب إليه خاصة دون العتق وكذا لورث الجانيته فاسم من الأعتاق وكذا في قتل عمد وصد من ظن في حال المغفل
والصان من النكاح والسام من الهوى فان كانوا معطلين ديارهم فلا دية لهم فيادون النصف وهو
أما إنباء وإبطال المنفعة أو جرح الطرف فلا وله إلا بانه وهو قطع طرفه كل عضو لا يقدري فيه فيه الأرض والذرية
وردي ثمانية عشر على المشي وفيه قيمة الشمارع وكل ما في الإنسان وأصل فيه الدية كاملة وكل ما فيه إنسان ففيه الدية
أيض وفي أحدها الاستئثار وتبعا فيقتل ذلك كلفه في مباح الأول في الدية كاملة إذا استوصل وكذا في
مارته وهو ما لا منه وقال الشيخ في السوط الدية ما هي في المال وهو ما لا من الدية وذلك الجراح والمخارج
إلى العقبه فان قطع الأنف معا فله دية وحكومت في الزيادة وهو الأقرب لو جرح في كسره فيه الدية فان جرح

عنه فانه يبار وفي الرواية وفي الجراحين المخرى نصف الدية وقال ابن أبي عمير في جرح المارن وقال أهل اللغة هو من المارن وفي
الجرح نصف الدية وفي رواية أخرى في جرحه في قطع المبرورين في كل جانب من الأنف ثلث دية الأنف وفي عتقها نصف عتقها
جدا لا المارن يشتمل على ثلث أشياء من حسن فتوزعت الدية عليها الثلاث وفي سبل الأنف ثلثا دية الأنف فان قطع بعد السلفا ثلث
فان عدت في الأنف فانه لا يسد فيها ثلث دية النفس فاصح فاحتمل ثلثا دينار ولو كانت النافذة في أحد الجرحين
لا المخاريف لسد ان لم يبرأ لعشرون فان قطع بعض الأنف من الدية يسع ويؤخذ بالنسبة فان قطع نصفه فالنصف وربعه
الربع وعلى هذا لو قطع الأنف من اللحم في الأنف الدية وفي اللحم الحكمة ولو جرح في عوج أو غير عوج فالحكمة ولو قطع لجلده
ونفى علنا فلم يلمح واجتج المقطعة فيه الدية لأنه قطع جميع بفضة المباشرة والكتا بالتسبيل ولورده في اللحم ففيه الحكمة لأن
وإن لم يبرأ في ماله فله في اللحم فالدية لأنه لا يعرف على هذا والامام خير الأئمة لأنه يحسن الدية كاملة إذا استحصل
وكان صحيحا وفي لسان الآخر ثلث الدية وفي لسان الصغير الدية ان بلغ سطو بعض ويطو ويبلغ لكن لم يشر القدر على
النطق بالجرح والكبر ولو بلغ حد ينطق فلم ينطق فان لم يدم القدرة على الكلام وكان في ثلث الدية ولو كان صغيرا ولم
عليه أثر القدرة ولا عدها لطفولية لا قرب الدية لأن أصل السلامة ويحتمل الثلث لأن لسان الكلام فيه كان كالأخر مع
يقين السلامة فان لم يقطع بقص الحروف علنا محذوا وجنا فيمن الدية بقدر ما ذهب من الحروف ولو لم يقطع لا يحتمل
لها وغيره ولم يجر قطع فقلت الدية لأنه لو كان صحيحا لم يجر فان قطع بعض الصحيح غير جرح العوج وهو ثمانية و
عشر ورحم سوى لا يسط الدية على القرب بالسوي ويؤخذ في تقدم منها ويتساوى السفيه غير هائل وأخفها
اعتبار ما ذهب من الحروف لا بالمقطع فلو قطع نصف لسانه فذهب ربع الكلام وجب دية ولو انعكس لنصف هذا
هو المشهور وفي المسبوز استوتوا مثل ان يقطع ربع لسانه فيذهب ربع كلامه فالربع بقدر ما ذهب بها كما لو قطع إحدى
فذهب ما وان ذهب أحدها أكثر من الآخر بان قطع لسانه فذهب نصف كلامه أو قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه
بقدر الأكثر وهو نصف الدية لما لا يزال كل واحد من اللسان والكلام مضمون بالدية منصرفا فإذا انصرف نصف الدية كان
النصف وهو الأقرب عند أبي يونس ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن أبي عبد الله قال إذا ضرب الرجل رأسه فمض على حروف
الجم فمض بكن الدية والقصاص من ذلك وفي الصحيح عن عبد الله بن سنان نحوه ذلك وكان في خبر سليمان بن خالد الحسين
الصفاق وهو يبيع الدية بثلث الحروف وان لم يذهب من الكلام شيء ونصف الدية أيضا وان ذهب الحروف أجمع فالدية كاملة
ولو لم يذهب شيء لخصاصه من النطق وأذا شتر أو صا صله أو زاد ثقله فلا تقدير فيه في الحكمة وكذا لو نصف
سفل الجرح الفاسد إلى الصحيح وأرجا أحد بعد الأول اعتبر ما بقي واحد بنسبة ما ذهب جناية الأول ولو أعدم واحد كلامه
من غير ان يقطع مشبها ثم قطعه آخر فعلى الأول الدية وعلى الثاني الثلث وعلى هذا إذا قطع ربع اللسان فذهب نصف الكلام

في

وكذا لو اصاب المظهر فاحد واربعا حيث لا يقدر على الفقه فان صح كان في تلك الدية وفي رواية اخرى ان الصلح في
على غير ثلثة دينار وان غشم فالدينار ولو كسر فثلثة رجالان فدية الصلح ثلثة اربعة الرجلين وقال في الخلاف
لو كسر الصلح فدية جماعة فدينان فعلى هذا الوجه صلح فدية واحدة ولو عادت ناقصة فدية
وحكومة عن نقص النايبة فان ادعى ذهاب الجماع وشهد اهل الحجرة بان هذه الجماعة يؤدى اليه لقول قول المحم عليه
مع ولو كسر صلح ذكره وجبة الصلح ثلثة اربعة للذكر ولو ذهابه دون جماعة احتمل انه ذهب بغيره مضمون
ويحمل حكومة لانه لم يذهب بالمنفعة اجمع في الجماع اذا انقطع الدية كاملة في كسر المصون لا يملك الغايبة في
الجماع بحيث لا يملك الغايبة ولا البول الدية كاملة في اقتضا الكافة بالاصبع حرق المساحة تحت كليلها
ديتها وفي رواية ثلثة دينارا في اخرى مثل مهر نسائها والمعد الاول في اقتضا الرجل فدية بالوطى قبل سبع
سنين بالدية خمس دينار وحرر عليه ابنا وعليه المهر والاتفاق عليها حتى يموت احدهما واختلف في الاقضاء
فقبل ان يصير مخرج البول الغايبة واحدا قيل ان يصير مخرج الحيض والغايبة واحدا وكلاهما عندى ومرو
باليها كان الدية لدها بغيره للجماع معها فان افضاها الزوج بالوطى بعد البلوغ فلا شيء عليه فدية
في رواية السكوني عن ابي جعفر ع انه انزل حلا من امرأة فقومها فدية الامة الصحيح وقتها مضى
ثم نظر بغيره العدم سواء كان في المرأة او بغيرها او بوطى شبهة ولو كانت بكر لم يتداخل ارش البكارة ودية
الاقتضا ولو حصل مع ذلك استر سال البول فالحكومة ايضا لكن مع الاكرام ثبت لها مع الدية المهر ولو طأه
فلا مهر عليه ولو كانت بكر او جمل المهر والدية وارش البكارة جميعا ويلزم ذلك في ماله لان الجبانة اما عند الوشبية
من اقتض جارية باصبع فذهب بغيرها كان عليه مهر نسائها سواء كان الفاعل حرا او امراة فان اقتضاها باصبع حرق
مناسها فلم يملك لها الدية وفي رواية ثلثة الدية والاول اولى ويجب مهر نسائها مضى الى الدية في العين بعد
كاملة اجماعا وفي كل واحد النصف سواء كان كبيرة او صغيرة يلى او فسخ او مرضية او حولا او رضيا او غمشا او حقة
او فيها ساخر لا يفسد ولو بفسد البصر من الدية وفي العين الصحيح من الاعور الدية كاملة الف دينار والرجل وحشا
في المرأة اذا كان العور حلقا او نازا من الله فلو كان حيا من حان خمسان دينار سواء كان قد اخذ ديتها او استحق الدية
ولم يأخذها ولو فقا الصحيح عليه الصحيح كان الاعور يبرأ من الدية كاملة وبن قلح اخرى عيني الصحيح المساواة لها
في الحول واخذ نصف الدية ولو خسف عين الاعور العيت كان عليه ثلثة دية الصحيح سواء كان العور من الله او
عناية جان وسواء ادرش او لا واحظ ان دريس هنا ففرق بين ان يكون الجناية قد استحو ادرشه

البلوغ

واوجه الاول نصف الدية وادعى عليه اجماع وفي الثالث وسبب طائفة سوفهم لمكان الشيخ والعين القائمة اذا خفت
كان فيها ثلثة دية العين الصحيح ولو قلع العين حجة من الاعور والقائمة الداهية من الله كان عليه ثلثة النفس العين الصحيح
ثلثة دية العين القائمة ولو كان العور بجنايته جان كان عليه نصف الدية عن الصحيح وثلثة دية العين القائمة فان ادعى
قاع العين انها كانت في الاصل قدم قوله مع البين وعدم البينة وان ادعى تخلف الدم قدم قول المحم عليه مع البين علانا
السلالة ويحمل تقدم قول الجماعة باصالة البراة وقواها الشيخ معا ولو حرق على الصحيح فاحول فيها حكومة في
الادين مع الدية وفي كل واحد نصف الدية ويجوز الدية يقطع اسرافها وهو العضو المعقوف في الشاخر جان
الراس والجلد القائم بين العذار والبيبا الى حولها سواء كان سميعة او صالان الصم عيت غيرهما وفي بعضها
بحسب ادبها ويقيم بالست اصل الاذن فيؤخذ بالبينة بعد القدين بالاجراء وفي شح كل اذن ثلثة دية الاذن قال
الشيخ في حرفها ثلثة دية قال ان دريس يعني ان حرر الشمة ثلثة دية الشمة ولو قطع بعض الاذن عن الشمة اعتبر بالمتب
من جميع الاذن مع الشمة سواء كان من اذن او من اسفل عد الشمة او من اوسط وفي اسحقا والاذن وهو سلها ثلثة
دية الاذن وفي قطعها بعد السل ثلثة في الشقين مع الدية كاملة اجماعا وحده الشقين عرضا ما تجافي عن
الاستنا والذات عما ارتفع عجله الذوق وحده العليا عرضا ما تجافي عن الاستنا والذات الى انصا بالمخبرين والمال
وحدها في الطول طول الفم الى حاشية الذقين وليست منها سواء كانا غليظين او رقيقين او مختلطين وسواء
كانا طويلين او قصيرين واختلف علانا في تقدير دية كل واحد فقال ان ابي عقيل انها سواء والدية عباد الله
شأن الحنة عن الضاق ثم قال لا يملك الدية اثنا فقيه نصف الدية وعن هشام من سالم فان كلما كان في استنا
اثنا فقيه الدية وفي احدها نصف الدية وان لم يستند بها الى امام ارشها مانعة وانما انه سعيها من الامام و
عن ساعته قال سألته الى ان قال الشفان العليا والسفلى سواء في الدية وقال المفيد العليا ثلثة الدية وفي
السفلى ثلثة لان المنفعة بها اكثر وما ثبت من ال محمد قال الشيخ في النهاية وطريق كتابه في السفلى ثمانية
دينار وفي العليا اربعة امدادوا الحسن محبوب عن ابي جميل عن ابي ان يرتغيب عن ابي عبد الله قال في الشفة
السفلى ستة الف في العليا اربعة لان السفلى عيك الما وقاله المسوي يقول المفيد وفي ابي حنيفة صفت قال ابن بابويه
العليا نصف الدية وفي السفلى الثلث وهو مشهور طريقا واجودا نقلنا من الاحاديث في هذا الباب ما اتفق به ارباع
عقيل وفي قطع بعض الشفة ببينة ساحتها ولو حرق عليها فمعلصت فلم ينطبقا على الاستنا قال الشيخ كان عليه الدية
ويحمل الارش ولو استرحنا فلك الدية فان قطعها اخر بعد السل في ثلثة فان علصنا بعض الفلص فالحكومة
فان شق الشقين حتى يربت الاستنا وجعل على ثلثة الدية فان برأ صرح فحس الدية ولو كان ذلك في احدها

كان في ثلث دينها فان برأت فحسب دينها في الخمين مع الدية كاملة وهي العثمان الذي انقضى لها الدية
فيما استأمن السفل وتطلو كواحد منها بالاذن هذا اذا قلنا من غير ان الاستأمن على الصبر ومن استأمن
له فان قلنا مع الاستأمن فدينان وفي بعض النسخ بالجناية عليها او تعلمها الارش وفي كل واحد منها نصف الدية
في الحامين معا نصف الدية وفي كل واحد ربع الدية ما لنا وحسبون دينار وادعى ابن ابراهيم عليه السلام
ما اصاب من ذلك فحسبنا مستأما قال الشيخ في المسبوق والاحية وشعر الرأس للحامين فانه يحسبها فيما
الدية وهو شعر يوجب الدية فيها والاصل ما ذكرناه اولاً وان كان الحديث الدال على ان كل ما في الانسان
منه اثنان ففیه الدية بدل عليه في الدين مع الدية كاملة وفي كل واحدة النصف سواء اليدين والشمال وصدما العضم
هو المفصل الذي الكف والذراع فلو قطعت مع الاصابع فدية واحدة حسنة دينار وان قطع الاصابع
فيها حسنة دينار ولو قطع كفها اصابع له فالحكومة سواء ذهبت الاصابع بحماية جان او من قبل الله
ولو قطع مع اليد بعض الريد في اليد حسنة دينار وفي اليد حكومة ولو قطع اليد ثم قطع بعض الريد فدية اليد حسنة
دينار وفي الزايد حكومة سواء لو قطع كان لقطعان من واحد واثنين ولو قطع اليد من المرافق او من المنكب فزيادة
على الكف في حكومة قال الشيخ السيد الذي يحسب نصف الدية فيها هي الكف أي الكوع وهو ان يقطعها من المفصل الذي بين
وبين الذراع فان قطع اكثر من ذلك فيها دية وحكومة وكلما كانت الزيادة اكثر كانت الحكومة اكثر عندنا جميع ذلك في تقدير
ذكرناه في تنبيه الاحكام وهو يعطى ان الحكومة ليست مذهباً له وانها فعلها عن الخلف وقال المصنف في اليد
استوصلنا الدية كاملة وكافة الذراع والذراع غير العضد والعصدين وهو يعطى ان الذراع مفردة الدية
وكذا في العضد وقال ابو الصلاح في الساعد من الدية وفي احداهما نصف الدية وفي بعضها بحسب يقاسر
بوجود دية ما قطع بحسب دية الساعد او العضد هو موافق للمنفرد وبعضه ما دلت عليه الروايات من ان كل ما في
الانسان من اثنان ففيه الدية او عليه اعتماداً ما لو قطع اليد من المرفق والمنكب فدية اليد خاصة ولو كان له
كفان في ذراع او يدان على عضد واحد باطن دون الاخرى واحدها اكثر بطشاً او في سميت الذراع
الاخرى من فخذ او احداهما نازة والاخرى ناقصة اصبعاً فالاول اصلية والاخرى ناقصة زائدة فالاول واجب
فيها نصف الدية والقصا يقطعها عدا وفي الاخرى حكومة وقواني المبك في الزيادة ثلث دية اصلية فان
لنا وباني البطش والتمام والتمت فاحدها زائدة لا يعجزها فان كانتا غير طاشين ففيها جميعاً دية وبدو
حكومة وقال الشيخ فيها دية يد وثلاث فان قطع احدها فلا قد لا حال ان يكون هي الزائدة وفيها نصفها
اذا قطعها وهي نصف دية وحكومة ولو قطع اصبعاً من احدها وجب اربش نصف اصبع وحكومة وان قطع

ذو اليد التي طار فان يدا مفرقة فلا قرعهم القضا لان احدها اصلية غير معلومة في الدية ولو طار الخمين على احد يديه
احدها فالوجه عندى اجابة لان الماخوة اركان اصلية اجزاء لانها المستحقة واكانت زائدة فلكل لان الناقص
بالكامل وفي يد الاثم وقدم الاعرج دية الصحة والقدم الصحيح لان القسم لا عوجاج في الوسع وليس في الكف والعرج
في غير القدم ليس في اليد الشلاء ثلث دية اليد الصحيح وفي اليد ثلث دية النفس لا يحسب الدية بكاملها وفي رواية
يجب الدية لجمع والمشهور الاول بين الناس لو قطع يدا او رجل او رجل او قطع فدية نصف الدية والقصا من مثلها
ان كان عدا سوا كان زهراً اليد الاخرى ما قد من الله او بحماية جان او في سبيل الله وكذا في اذن من قطعت
اذن او مخر من قطعت مخرة لا يحسب اكثر من نصف الدية واكانت اهاباً من قبل الله ولو حنى على اليد بعوجها او نقص
قوتها او شاربها فعليه الحكومة وكذا لو كسره ثم برأت لزمه الارش في الرجلين مع الدية وفي كل رجل نصف ستون
والبشر وصدما من مفصل الساق والقدم وفي الاصابع مفرقة كاملة ولا شيء فيها مع الانضمام وقال الشيخ في
الساق فدية والحمل مقدم منها فان ابو الصلاح في الساق فدية الدية وفي احداهما نصف الدية وفي الفخذين الدية
وفي احداهما نصف الدية وهي صيد الرواية الدالة على ان الدية تثبت في كل ما في الانسان من اثنان لو قطع الرجل
من اصل الركبة او من اصل الفخذ لوجه عندى ان عليه دية الرجل خاصة ما لو قطع الرجل ثم قطع الساق وجب عليه ثلث
ولو قطع بعض قال ابو الصلاح يعتبر من الاصل بالحسب ويثبت من الدية بنفسه الفات ويحسب الحكومة ولو ضرب
فسلت الرجلان فثلثا الدية وفي احداهما ثلثا دية وفي رواية الدية كلاً في سبيلها معاً والمشهور ما قلنا
فان قطعت بعد السلسل فثلث الدية ولو كان له قدان على ساق او قدان وساقان على ركة او قدان وساقان
فقدان على ركة فان ختمت احدهما بالبطش ففي الاصلية وان كانا طاشين لكن احدهما اكثر بطشاً ففي الاصلية
فان تساويا واحدهما خارجة عن سبب الخلع ففي الزيادة وارانها على سبب الخلقه واحدهما ناقصة اصبعاً
ففي الزيادة فان تساويا فاحدهما اصلية والاخرى زائدة فالحكومة فيها كما في اليدين سواء الا ان الرجلين
وهو ان احدهما اذا كانت اطول من الاخرى وكيفية المشي على القصيرة لمنع الطويلة من وصولها الى الارض فان قطع فاطع
الطويلة فان لم يقدر على المشي على القصيرة فعليه الفدية والدية لظهورها اصلية وان قلته على المشي القصيرة فعليه دية
وهي ثلث الاصلية والحكومة على اخرا لظهور ان القصيرة ام لا فان قطعها اخرها بعد السلسل ففيه ثلث دية فان قطعت
القصيرة بعد الطويلة ففيها الفدية او دية الاصلية ولو حنى على الطويلة فثلث ففيها ثلث الدية لان التقاطع اصلها
ولا يكمل الصبر لغيره على المشي على القصيرة ام لا فان قطعها اخرها بعد السلسل ففيه ثلث الدية الرجل فان لم يقدر على المشي على
القصيرة استمر الحكم وان قدر ظهر زيادة الطويلة فيستر من الطويلة الفاصل ولو كان له قدان على رجل واحد و

وكانت احدهما الهول من الاخرى وكان الطويل مساو للرجل الاخرى فهو الاصل وان كان زائدا عنها والاخر مساو فالأصل
اصل الاعرج معقود والاعمى من الاعرج قبل من رصعة مثل ان عند اللوع فلو قطع قاطع رجل الاعرج او زيد الا في
كل واحدة نصف الدية قال الشيخ الخط الجوزي وفي التمسك محمد بن احمد بن يحيى بن يوسف بن الحارث بن محمد بن عبد
الرحمن العوري عن ابي عبد الرحمن بن جعفر عن ابي عبد الله جعل في الرجل العرج ثلث ديتها وهو جدي ان كان العرج مثلاً
في الرجل السلول ثلث دية الصبي ولو ضرب جدي فثلثان فعليه ثلث الدية وفي احداهما ثلثا ديتها وفي الرواية في ثلث
الرجلين الدية ويحمل على تقدير المشي بالكلية وفي شلل كل عضو ثلث دية وفي قطع بعد الشلل الثلث
في يدى المرأة ديتها في كل واحدة النصف سواء ليمين او لليسى بالاجماع ولو جنى عينا فاقطع ليدى
تروكها فالحكومة ولو قطعها مع شئ من جلد الصدر ففيها ديتها وفي الزائدة حكومة واذا قطع مع ذلك الصدر
دية الشئ حكومة الجلد ودية الحامض ولو جنى عليها فثلثا قال الشيخ فيها الدية والوجه ثلثا الدية وفي احداهما
ثلثا دية ولو استرخنا فالحكومة ولو لم يكن فيها في الحال لان المرأة حملت وجا وقت اللبن فلم يكن فيها لبن سئل
اهل الجزة فان قالوا ان ذلك الحاية وجبت الحكومة وكذا ان قالوا انه قد يكون للحاية وغيرها لان انقطاع اللبن
وقت العادة مستند لما هو الى الحاية وقت نزول اللبن في العادة لامل الاربعين يوما فاذا وضعت صفت
فترها لامل بعد ثلثين يومين ثلث اومة النفاس ثم يبرئها فان قطع الحليتين فما لثا كنه الدية راس الدية ليدى الطار
ففيها الدية اما حملنا الرجل في البطن فيها الدية وكذا في الحلا وقال ابن بابويه حلة ثلث الدية ما في خمسة وعشرين
وكذا ذكر الشيخ في التمسك عن طريق الاقرع بن قيس قاله الشيخ المبط والحلا للاحد الدالة على اجماع الدية فياويثان
في اليمين الدية وفي كل واحد نصف الدية سواء اليسرى واليمى وهما اشرف على الظهر استوى الفخذ في يمين الدية لا
اختنا الى العظم الذي تحتهما وفي ذهابها مقدرة فان جعل المقادير وجب حكومة في الخصيتين الدية كاملة اجماعا
كل واحدة النصف وفي رواية عبد الله بن مسعود عن الصادق ع انه في البيضة اليسرى ثلث الدية وفي اليمنى الثلث لان
الولد من البيضة اليسرى فالمسبة كل واحدة نصف الدية قال وقد قيل ان اليسرى منها ثلث الدية وفي اليمنى ثلث الدية واعتقد
من قال بان اليسرى من الاثنين يكون منها الولد ونفسا دهما يكون العقم وان لم يحقق ذلك برواية محمد بن عدي وفي
ادرة الخصيتين اربع دنانير فان لم ينجح فلم يقدر على الشئ او مشى شيا لا يتبع به فيما عدا دنانير ولا دية نعم الفهر وسكون
الدال غير المحموف في الراعي العجوة اسفاخ الخصيتين ولو قطع الذكر الاثنين معا وجب ثمان سوا قطعها والذكر او
بعد في الشعر دية المرأة حلا وهما اللم المحيط بالفرج احاطة الشفتين بالفم وهما الاسكال بكرة الفرج واهل اللغ يقولون
ان الشعر يشبه الاسكين كان العيسر سبعة ستمان عينا وشعرها في الحاشية التي ثبت فيها اهدار العين

الاسكين

فلا سكن ان الاحمان والشعر ان نجم الشعر كسرى العين في كل واحد منها نصف الدية وليستوى في الدية التسليم
الزنا والبكر والشيبة والكبرة والصغيرة ولا فرق بين ان يكونا عليطين او رقيقين قصير او طويلين فان جنى عليهما فثلثا قلت
الدية وان قطعها فالدية وان ابدل المكان فخرجت في موضع الا بدل افعلى الخارج حكومة وفي الركبة هوشل موضع العائين
الرجل وهو المبط النافق الفرج الحكومة قال الشيخ المبط والحلا في الرقوتين مقدر احبابا ويمكن ان يشير بذلك
ما نقل عن طريق وهو ان الزنوة اذا كسرت على غير عيب او عوز دنانير في الاجنفا الاربع الدية بلا حلا واختلف في
تقدير جنى في المبط في كل جفن ربع الدية قال وروى احبابا ان في السفلى ثلث ديتها وفي العليا ثلثاها وبه
افق في الحلا وفي موضع اخرى الا في ثلث الدية وفي الاسفل النصف اختا في النهاية وهو قول المفيد وهو رواية
طريق شققين هما سلك الدية وفي الحاية على بعضها بحسب الدية ولو قطع مع اليدين في اهدار العين
الاربعة وهو الشعر النافع الاجنفا اذا ذهبت بغيرها فاعدم ابدانها الدية قال الشيخ في المبط والحلا وفيها
مع الاجنفا دنانير وقال ابن ابي عمير في الحكومة ان قطع بغيرها وان قطع مع الاجنفا فلا شئ فيها امر وجب
الدية للاجنفا وكان شعر الاذن كسرى اليد فانما يقطعها لا شئ فيه فلا بأس بهذا القول وباعد شعر الراس والحية والاهدا
ولما جنى فلا شئ مقدرة بل في الحكومة ان قطع منفردا وان قطع منضما الى العفوانا ثلث الدية فلا شئ فيه كسرى الساعدين والسا
وغيرها في اصابع اليدين عشرة الدية وكذا في العشرة من الرجلين اجماعا واختلف في تقدير كل اصبع فقل في كل اصبع
اصابع اليدين عشرة الدية ما في دنانير وكذا في اصابع الرجلين وقل في الايام ثلث دية اليد وكذا في الايام الرجل ثلث ديتها
ما في اللين بقبس على الاصابع الاربعة والاول اقوى لرواية عبد الله بن مسعود الصحيح عن ابي عبد الله ورواية الحلبي الحقة
وغيرها من الرواية ودية كل اصبع مفسومة على ثلث انا بالسنو الا الايام فانها يقسم على اسن بالسوية وفي الاصبع الزائدة
ثلث دية الاصل وفي شلل كل اصبع ثلثا ديتها وفي قطعها بعد الشلل ثلث ديتها سوا كان الشلل خفة او حثا
وفي الطفر اذا لم يثبت عشرة دنانير وكذا لو ثبت اسن فان شئ بيض كان فيه خمسة دنانير والرواية واذا كانت ضعيفة
الشره بعضها وفي رواية عبد الله بن مسعود في الطفر خمسة دنانير ولا فرق بين الاظفار سواء كان في اليدين والرجلين
ولا بين اظفار الاصابع من الايام والخنصر غيرها ولا بين طفر الصبي الصغير والشيخ الكبير في الاسن الدية كاملة
اجماعا وهم على ثمانية وعشرين سنا اثني عشر معاديم وستة عشر باخيرة فالمقادير ستار واربعة عشر واربان في الاعلى
وكذا في الاسفل والماخيرة احد وثلاث اضر اسن من كل جاف في كل واحد من المقادير خمسون دنانير فان ذلك ستة
ما في دنانير وفي الماخيرة الكل اربعة دنانير حصة كل اضر خمسة وعشرون دنانير وذلك ستة عشر دنانير
ولا فرق بين ان يقطع الجميع دفعة او على التعاقب ولا فرق بين السن البيضاء والسوا خلفه والصفر او

اكان الصفر بجانية حان محل السواد وفيما زاد على ثمانية وعشرين من الاشياء ثلث دية الاصلية ان قلعت منفردا وان
منعته الى البوق لم يكن فيها شيء وقيل فيها الحكومة لو وقعت منفردة ويعبر الزاوية بالمحل واركنت في المقادير فلت دية السن
من المقادير وكانت من الماخيرة قلت دية الضرس فان اسود بالجناية ولم يسقط او عتد ولم يسقط فلت دية السن
بعدها لك فالتين الباء والدية المنعزة في كل سن بانه اصلية شفرة ونحوها المنعزة الثابتة بعد سقوط سن ابن يمن
ابن اسنانه وبلغ حدا اذا بلغت سنهم بعد بلوغها وفلا يسقط سن اللبن فيصير اصلية اذا بلغ الحد الذي يسقط من
السن وثبت عوضها فاما من الصبي الذي لم يتغير فلا يحجبها في الحال شي لقضاء العادة بعودته لكن ينظر سنة انه
الغالب فان سعى ان السبايط من اللبن فيلزم الارش وان لم يمت فدينه سن العرو وبعض الاصحاب اوجبوا جراحا
ولم يفضلوا الرواية ضعيفة لو عتد وصبر واستوفى هبة فالحكومة لان ذلك لسبب الجناية وكذا ان كان فيه ثلثه لا يكن
تقديرها وان امكن تقديرها جفيا بقدرها ذهب منها كالموكر من سنة ذلك التقدير وان بدد الطول من اجزائها
فيها الحكومة ايم لان ذلك عينان سبب ايلة من صفاتنا بحيث لا يتوقع بها فالقرب الحكومة وكذا ان كان يتوقع ما ولو
فات الصبي من الناس من عودها اخل الدية لان فلح سن السن من عودها والحكومة لعدم الياس بالقطع لو بقي ولو لم
س سن وجبت في الحال انظر انها لا تعودها فان عادت قال الشيخ الاقوى عدم استرداد الدية لا العبد
هبة من الله المحمودة ولو قطع سن من لم يتغير فقت منه سن عودها وحكم بوجوب الدية فعاد بعد ذلك سقطت الدية ردت
والاقوى انها لا تسترد كما في سن الكبر اذا عادت ولو قطع سن مضطربة كبر او من من وكانت منها فبقية من المضطرب وخط
الطعام والرزق وجبت السن كاملة وكذا ان ذهب بعض منافعها ونحو البعض لان جراحها وبعض منافعها بان وان
منافعها اجمع فكل كالبدا السلا فبذلك الدية السن ولو قطع سن او فيها اكله او دلم يذهب شي من اجزائها وجبت
دية السن الصخر وان سقطت شي من اجزائها سقطت من الدية بقدره ولو حجب عن السن فاضربت وطالت على الاشياء
كان في ثلث دية سقوطها ولو قيل انها تعود بعد سنة انظرت فان ذهبت وسقطت وجبت ديتها فان عادت الى العجز
فالحكومة وان بقيت فلت دية سقوطها فان قطع السن فذهبها صا جها فقت موضعها فعلة الدية ولا يحجب قلعها
لانها ليست محسة وان قلعها بعد ذلك اخر كان على حكومة فان جعل عوضها عظاما ظاهرا او ذهبها فقت طاعة فاع
عليه الحكومة اما لو جعل عوضها طاحسا فطاع فاعلم على عيشة ولو حجب عن سن فذهب حذوها وكلت فعلة حكومة
فان قلعها بعد ذلك فاع فعلة دية سن كاملة وان ذهبت منها جراحا ففي الذهب بقدره فان قلعها بعد ذلك فاع
بعض من ديتها بقدر الذهب الدية في السن الملوحة مع سحرها وهو الثابت في الله ولو كسر البارز منها خا
في نظر اقرب دية السن فان كسر النظم فاع اخر لسيح فعلة الاول الدية كاملة للسن على الحكومة الشيخ بعض

فمنه

فمنه من الدية بالنسبة فان كان نصف النظم هكذا فاجاء اخر فقلع الباقى والجميع السح احتل وجوبها بل من
الدية من النظم وحكومة في السح والا قربان يبق ان قطع نصف النظم ولا يبقى النصف كل السح فعلة الباقى نصف الدية تبعه
ما عتد من السح وحكومة فباقي من السح وان قطع الاول نصفها عرضا وقلع الثاني الباقي مع جميع السح فعلة الاول نصف
دية السن فكذا على الثالث السح تابع ولو كسر الاول النظم من السن ثم قطع السح فعلة دية كاملة للسن وحكومة في السح الجانية
فان اكشفت اللثة عن بعض السن فالدية في قدر النظم عادة واما اكشفت على خلاف العادة وان اختلف في قدر النظم اعتبر ذلك
باخرها وان لم يكن لها شي يعتبره ولم يعثر اهل الخبرة فاقول قول الجاني مع عتد لو اختلف الجاني عليه والباقي الثالث فاع الجاني
قطع الاول نصفها وقل الجاني عليه قطع ربعها فاقول قول الجاني لان الاصل سلامة السن كل ضلع حال الطبع
اذ كسر خمسة وعشرين دنانير وفي كل ضلع على العضد اذ كسر عشرة دنانير في كسر العظم خمس دية ذلك العضو فان ضلع على
عقب رية اخصاس دية كسر وفي موضع رية كسر وفي رية ثلث دية ذلك العضو برأى غير عتد رية اخصاس دية كسر
من اس بطر السنان حتى احل في ثيابه بس بطنه حتى تحل في ثيابه او بعد ذلك ثلث الدية لرواية السكوتية
ضعف ومنه امره مستقيم الخضر على بطنها فان رفع حبيضا انظر بها سنة فان جمع طمستها فالحكومة فان لم يجمع
استخلفت وغرثت ديتها في ابطال المنافع وفيه عتد في العقل الدية كاملة وفي نعضه الارش يراه الحاكم اذ
لا تقدير للمصا في في المبط تقدر بالزمان من يوم اباق يوما فالذهاب النصف وان خرب يوما فاق فالت دية السن
وعلى هذا الاصل فذهابه ولا في نقصا لحد العلم محل ولو سخره فذهب عقله فدينه وان كان بضر واحد
رواية لومر على السنان فذهب عقله انظر سنة فان دية فالدية لومر من العقل ولو قطع دية من العقل فدينه
واذا زال عقله واحد الدية ثم عاد لم يرجع الدية لانه هبة من الله تحريمه ولو شككنا في زوال عقله راعينا
الحلوات ولا يحلف لانه محان للواب هو شوش او نوع منه ويستوحش اذا حله فقد ذهب عقله ولا يمكن تقديره
فيه حكومة فذهب عقله وسمعه بضره وكذا فارب ريان مع ارش الجراح ان جعل خراج او قطع ولو مات لم يرجع
دية واحدة في السبع الدية كاملة اجماعا وفي دية سمع اذ يبع نصف الدية ولو كسر اهل الخبرة بعوده بعد مدة فوقت
فان لم يعثر الدية وان عاد فالحكومة ذهاب سمعه فكتبه الجاني او قال لا اعلم صدقه وحصل ثلث في ذهابه صوت
منكر واعتبر بعد الصوت والرد القوي والصياح عند الاستغاث فان لم يصدقه حكمه بالدية والاحل الشيا
ذهابه عقيب الجناية ولو قيل السمع باق وقد وقع في الطريق او تباقي فيعطى المنفعة من كرواها ويحتمل الحكومة
ولو اذهب السمع فيعطى النطق فدينه وانما قطع ارباق فذهب السمع فدينه ولو ادعى نقصا معا فاعتد بضر
الحرس من اربع جهاته فان شأوت المشا حدود ولا كذب فان شأوت في مثل سنة بقر المسافات وغيرها

ولو ادعى النقص خلف غير الامتناع ففرض له الحكم بما يراه ولو اذنت الشبهة عام لم تعد الدية ولو قطع الانف فذهب الشبهة
في الذوق المذوق لانه ولو قطع الانف فذهب المنفعة واحدة في الاشياء فيدخل تحت عموم قولهم كل ما في الاشياء واخذ
منه واحد فذهب الدية ومحرم بالاشياء الممنوعة ويرجع الى الاستثناء عقيب الحاشية الى دعوى المحنى عليه مع الاستصحاب
بالايمان ومع النقصا يقتضيه الحكم بما يراه تقريبا في الصواب الدية فان بطل مع كذا الاشياء فدية وثلاث دية
الاشياء الحق حكم الشغل في الموضع الدية اذ اصله من حصة فان حصة على ستة فمعه الموضع به كمال الارش
لو اصبحت فدية على الاثر العادة للجراح فالدية في قوة الامتناع والاحمال كمال الدية فيها وفي قوة الارضاع حكومتها وبالاشياء الثلاثة بالجماع
او الطعام وان امكن كمال الدية وكذا لو ارسق سفد الطعام بالجناية على العفو ونقص معه قوة حيوان مستقر في عزيز
رقبة فكل الدية وفي الافشاء الدية من الزوج والرائع ما بيناه ولو لم يكن الوطى الا بالافشاء فالوطى غير منح في
منفعة البشر والشيء وكالدية فلوزب فبطل مشه فالدية ولو ذهب مع ذلك جماعة فدينان في بلس البول الدية
وقيل ان ذم الى الليل فدية الدية وان كان على الظهر ثلثا الدية والارتفاع النهار ثلث الدية ودوى هذا التفصيل تحقيق
براعه الضاقمة قال ابن النول بل الدليل فعليه الدية لانه قد منعه المعيشة وان كان في الحر النهار فعليه الدية وان كان
نصف النهار فعليه ثلثا الدية وان كان في ارتفاع النهار فعليه ثلث الدية وفي اسحق قوله في الطرف الاصابع بعينه قد ذكرنا في كتاب الرجال
انه كان على المثلث في رواية فيضع الرجل انما اضعف لم ينقطع ان مثلث الاماخر وفي رواية ان فصاع الرضا في انقطاع
الدية كانه وفي بعضه يراه الامام في الشجاع والمجروح الراس والوجه ليس سما جالس اخر اجاز ان الحارضة والرامية والملاحمة والسحاوة
الموضحة والهاشمة والمنفلة والماسومة فمنها حاشية الحارضة وهي التي تقطع للحد وفيها بغير وهل هي الدائمة قال الشيخ نعم والاكثر على
ان الدائمة معبرة في الدائمة وهي الملاحمة ايضا وعندنا خذ في الحميم سيرا والباصة وهي التي ياخذ في الكمين ولا يقطع السحاق
وهو البع وهو الملاحمة وعند الشيخ انها من اشر الحاق وهي التي يبلغ الحافة التي هي الحدة الرفعة الغشبية للعظم
اربعة ابرقة ثم الموضحة وهي التي تكشف عن وجه العظم وهو باصة وفيها خمسة ابرقة ثم الهاشمة وهي التي يسم العظم وفيها عشرة ابرقة
اربعة ابرقة خطأ ولذا ان كان شبيه العمود لا فضاء فيها والمنفلة يخرج الى نقل العظم وفيها خمسة ابرقة ثم الماسومة وهي التي
يبلغ امر الراس في الحدة التي تجمع الدماغ كالحريطة الدية ثلثة وثلاثون عبرا والدامغة وهي التي يغتار الحريطة ويغدها السلامة
ولم يذكر علما وانها بعد السلامة فان فرضت فيها ما في الموت وحكومتها حرج حدة الدماغ والما الحافة فهي التي تنقل
الى الحرف من اجساما كانوا ولو من مرة الحرف وفيها ثلث الدية لا تضاعف الهاشمة والمنفلة والماسومة والحافية لما فيها من
الغير ولد ان يقتضيه الموضع ياخذ من الزايد وليس له ان يقتضيه الموضحة بالحق وباخذ من الزايد لا مكان
لنقصا في الجناية ولو انقضاء ذلك حاز لو اوضحه اثنين وجب لكل موضحة خمس من الابل فان فصل الحاقية بينهما

واحدة بالنسبة ولو ادعى نقصا سمع احدهما بان يدان النافضة بطلان الصحيح ثم يصحح حتى يقول لا اسمع ثم عليه ثانياً
الاخرى فان تساوت المسا فان استدل الصحيح واطلقت النافضة ويعبر بها في الوقت حتى يقول لا اسمع ثم يكره على التباد
من جهاته المسا فان صدق ثم ينجح مثلاً الصحيح والنافضة ويلزم الدية بحسب الدية في يوم ربح بل يتوقع سكون المهر
في الموضع المعدل في الانصاف الدية كاملة مع ابطاله وبقاء المدة وليستظهر فيه لا خفض ولا عرش ومنه في ارض
لا يمنع اصلا البصر وفي ضوء احدى العينين النصف ولو حجب راسه حياية فذاوها فذهب البصر بالمدة فعليه
لانه ذهب بسبب فعله ولو ادعى ذهاب البصر شهده شاهدان من اهل الحجة او رجل وامرأتان او اربعة
او شهود ثبت الدعوى فان ايسر موعده لكن لا في مدة مضبوطة استقر الدية وان ربحي عوده بعد مدة
انقضت ولم يعد واما قبل المدة فالدية ايضاً وان عاد في المدة فالارش ولو اختلفا في المدة فالارش و
لو اختلفا في العود فالقول قول المحي عليه مع ميعه وكذا لو مات في مدة الترضى ربحي العود والودع عليه
قول الولي مع ميعه ولو حجب فقلع ميعه مدة الترضى استقر على الاول دية البصر كما والقضاء وعلى الثالث دية العون
ادعى الاول عودضوها واكره الثاني فالقول قول الثاني اي بين فان صدق المحي على الاول سقط حقه عنه ولم يقبل قوله
على الثاني ولو عاد وقلع ربحي عوده لا في يده مضبوطة استعبد من الدية الفاضلة عن الحكومة فاذا ادعى ذهاب بصره
قائمة احلف النفسا وقض له وفي رواية تقابل بالشمس فان قضيا مفتوحين صدق ولو ادعى نقصاً ضامراً
عينية اعتبرناه في السمع واحسن ما قيل فيه ما روي يونس في الحرج الصفاق ومحمد بن قيس في الصحيح عن الباقر ع فان
قضى الميراث انما اصاب الرجل في احدى عينيه بانه يخرجه من عاقبة نفي عينية المتضاة فيبقى بها وينظر ما ينظر عينية
ثم يعطى عينية الصحيح وينظر ما ينظر عينية المتضاة فيبقى بها وينظر ما ينظر عينية الصحيح
ياخذ البيضة وتعطى بقول البصير ما يعلم عنده ثم ياخذ البيضة ويعبر بها في الاربع فان تساوت صدق
سيد المتضاة ويطلق الصحيح ويعبر بها في الاربع فان تساوت صدق وان اختلف كذب ثم ينظر من صدقها في يده
الصحيح وعينية المتضاة واعطى من ديتها بحسب ذلك ولو ادعى النقص في الغنيين معا غنر من الجهات الاربع مدى
فان تساوت المتضاة صدق وان اختلف كذب ثم ينظر من صدق المتضاة من يده بالنسبة وينظر من هو في اثناء سنة فاعطى
حسب ما من الدية بعد الاستظهار بالايان والافاقين في يومهم ولا في ارضي خلفها والودع بالغ العيون هات
بصرها قبل القلع وكذا في المحي عليه بالقول المحي عليه بالودع على عدم البصر من الاصل فالقول قوله مع الميراث
في السهم الدية ولو ادعى ذهاب عقيب الحناية اعتبر بالاشاء الطبية والنسبة واستعمل بالاربع ايجاده ثم ينظر
عليه بالايان ويقض له به وروي ان محرف له حرق فان دعت عينا ربحي الثقة فهو كذره الا فهو صادق

ففيه نصف القيمة وعلى هذا الامة مثل العبد الا انها نسبة بالحركة فافيدية الحركة في الاثر قيمتها وانما
 فالنصف وهكذا اذا بلغت ثلث قيمتها فالأقرب بحجتها لا النصف ففي ثلث اصابع ثلث اعتبار قيمتها وفي
 اربعة خمسها لو كان المقول خنثى مشكلا ففيه نصف دية ذكر ونصف دية انثى ويحتمل ان يجاب دية انثى في اليقين
 وجراحة ما يبلغ الثلث دية جرح الذكر وان بلغ الثلث لقطع اليد ففيه ثلث ارباع دية بالذكورة وسبعة
 ثلثون بعير ونصف ومقادير الذكر مع الزوال انثى من غير دية الامام وفي قولنا ليرث ليرث في الهداو
 ياخذ الدية ان دفعها للما والاخذ ان لم يلبس العفو ياخذ دية الخطا والشبهة وليس العفو
 ودية الجنين وفيه بحثا دية جنين الحر المسلم اذا تمت حلقه ولم يلجج الروح مائة دينار ذكر كان
 او انثى وحين الذي عشرية ابيه ثمانون درهما وفي رواية عشرية امه والاول والمرء المملوك عشرية
 المملوكة ولو كانت امه في الاقرب عشرية امه ما لم يزد على عشرية ابيه ولم اقتض ذلك على خص هذا هو
 المشهور عندنا وفي بعض الروايات في الجنين غرة عبد او مئة وهي محمولة على مساواة الغرة لدية الجنين
 لا فرق بين الذكر والانثى قبل ان يلجج الروح بل يحفي مائة دينار مع تمام حلقه وقال الشيخ في المسط
 في الذكر مائة دينار وفي الانثى خمسون وليس بمحمول لو كان الحمل ايداعا واحد ففي كل واحد دية كاملة
 مائة دينار ولا كفارة على الثاني اما لو ولججه الروح ففيه دية النفس والكفارة ولو ضربها فافت
 جنينا قد ولججه الروح وجفيه دية كاملة فان كان ذكرا فلف دينار وان كان انثى فخمسة بشرط ان يعلم
 جنابة وسقوط بالحجاية سواء علمت حيوية باستئلاله او ارتفاعه او تنفقه او عطاسه او غير ذلك مما يمارات
 الدالة على الجنات ولا يكفي سكون الحركة لاحتمال كونها عن ريح ولا يشترط الاستئلال لو علم بعينه ويعلم
 سقوط عقيب الضربة وموته او بقاءه مثلا الى ان يموت او بقاء امه مثلا الى ان يسقطه ولو الفتحا
 حيوة مستقرة فقله فعل الثاني القضا او الدية ما لو لم يكن حيوة مستقرة فالقاتل هو الاول وعلى الذي
 دية راس الميت ان قطعه والا اذاب الزم بالنسبة ولو وقع حيا سالما امنا غير المرء بضربة الضربة
 لان الظاهر ان ميتا من الجنابة ولا يشترط في وجوب الدية الكاملة ان يكون مسقوطا لستة اشهر فصاعدا بل
 مئة ولدت حيا كانت فيه دية كاملة وان كان له و ستة اشهر لو اقلت جنينا لم يتم حلقه ففي الدية قولان
 ففي المبط والملاغم والمشهور توزيع الدية على مراتب النفل ففي النطفة بعد استقرارها في الرحم عشرون دينار
 واركان بعد القائها فيه بلا فصل وفي العلقه اربعون وفي المضغة ستون وفي العظم ثمانون وفيه
 بعد اكمل مائة دينار حتى يستهل فاذا استهل فالدية كاملة قال الشيخ وفيما بين ذلك بحسابه قال ابن

ابن ابي ريس

ابن ريس معناه ان النطفة يكسب في الرحم عشرين ففيها بعد وضعها في الرحم الى عشرين يوما عشرين يوما بعد عشرين يوما
 لكل يوم دينار الى اربعين يوما وهي دية العلقه وهذا الروايات لا تساعد على ذلك فان الروايات دلت على ان
 بين كل مرتبة واخرى اربعين يوما يتعلق بوضع كل واحد من العلقه والمضغة والعظم والجنين انقضاء العدة وفردية
 الامة او ولد لفائدة التسلسل على بطلان التصرفات الشكاهل يصير بوضع النطفة ام ولد قال الشيخ في النهاية
 وبعد لو قل المرأة مات الجنين معها بعد العلم بحجاية فدية المرأة ونصف فدية الذكر ونصف دية الانثى في الجنين
 فدية الف دينار ومانان خمسون دينار عن الامام خمسون مائة وعن الجنين سبع مائة وخمسون وقيل بالقرعة و
 ليس بحيد لانها ثبتت مع الاشكال والاشكال مع النفل لواقعة مجامعا فقول فعليه دية ضاع النطفة عشرة
 دنانير ولو غل الجامع غير الحرة اختيارا بغير اذنها فعليه عشرة دنانير لها وهل هو واجب متوفي نظرو
 لاشي عليه لو غل غير الامة سواء كانت مملوكة او زوجته وان كرهت لو شرب الحامد او اقلقت جنينا او اقلقت
 بفعل ذلك مباشرة او تسببا فعليه دية ما الفقه لو شربها لواقعة ما مقرر فالفقه فالدية على القرع
 يرث دية الجنين وارث المال الاقرب الاقرب الجنين كان سقط حيا ولو كان الجاني اياه او ام لم يرثا
 من الدية شيئا وكانت الدية لغيرها وان بعد دية اعضاء الجنين وجراحاته بنسبة دية فلو ضربها
 فافت عضو كاليد فان ماتت لزمه ديتها ودية الجنين ولا فدية اليد خمسون وان اقلت اربعة ايد فدية
 جنين واحد لاحتمال ان يكون لواحد وان بعد وكذا لو اقلت راسين ولو اقلت العضو من الجنين ميتا
 دخل دية العضو دية الجنين ميتا فليز مائة دينار ولو الفقه حيا ماتت لزمه دية النفس كالاود دخل دية
 العضو فيها ولو بقي حيا مستقرة الحيوة ضرب دية اليد خاصة ولو باخر وقوعه فاستشهد اهل الحجة انها بدعي
 فنصف الدية والا قرب وجوب نصف دية الانثى ثم ان وضعه اعتبر حاله واكمل اركان ذكر او ان ماتت هي
 قبل وضعه ومات لزمه دية الامة وانما دية الجنين المجرى وانها دميت واشتبهت فحسب انما حية
 الجنين اذا سقطت من الضربة ويعلم بان يسقط عقيب الضربة متاملة الى ان يسقط على قتلها ولو ضرب غير
 حوفها حركته او اساعا فسكت الحركة لم يضمن الجنين لعدم العلم فاذا الفقه ميتا ضمنه سواء الفقه
 حياها او بعد موتها ولو ظهر بعضه فربط ام وجب الدية ولو اقلت بالنسبة ان يكون علقه او دم
 فساد او ما يشبهه ان يكون مضغة او غيرها لم يجب دية العلقه ولا المضغة لو اقلت جنينا ثم مات
 فوثرت بصيلها فدية ثم يرثها وان اسقطه حيا ثم مات قبلها فذلك وان مات قبله ثم الفقه
 ميتا لم يرث احدها صاحبه وان خرج حيا ثم مات قبله ثم مات او مات ثم خرج حيا ثم مات ثم يرثه ورثته

ولو اختلفت وارثها في اقسامها موتا لم يورث احدها من الاخر لو اختلفت جنيبا ميتا ثم اخرجنا في الاول
 مائة وفي الثاني دية النفس يعبر فمة الام المحمصة عند الجنابة لا وقت الا لواء لوضرب مية حاملا
 فاسكت والفقه لوزنية جين مسلم لانها وقعت مضرة بحال الاستفراغ ولو كانت ضربة فاسكت الفقه
 فلا ضمان ولو كانت امه فاعتقت ثم الفقه قال الشيخ اقل الامرين فعرش القيمة وقت الجنابة والدية كان
 العشر ان كان اقل فالزيادة بالحرية فلا يستحق المولى فيكون لو ارث الجين وارثات دية الجين اقل كان
 له الدية لان حقها بعض العتق وهو بناء على الفقه او على ان يكون جين الام بحيث ان يريد على جين حرة
 والا فربا له عشر قيمته ام وقت الجنابة العاقلة يرضى دية الجين على الجاني اذا كان قلة حلاء
 مباشرة في ثلث سنين فان ادعى المولى حيوة الجين فصدقه الجاني ضمننا العاقلة دية جين ميت و
 ضمن المقر زاد ولو انكر واقاما بنية قدم قوله بنية المولى لانها ليس بشهادة بزيادة لوضربها فالقصة وما
 عند سقوط الضارب قبل قتل ان كان عتقا ويضمن الدية في ماله ان كان شبيها عتقا والعاقلة ركاز
 خطأ وكذا لو بقي مريضاً حتى مات او وقع صحيحاً كان لا يعيش مثله ويجوز عليه الكفارة في جميع ذلك
 لو وطئها مسلم ودرى للشبهة في طهر واحد فسقط بالجنابة اقرع بين الواطين ويجوز دية جين غير طهر بالفرقة
 ولو ضرب مية فالت جنيبا فادعى ورثته لم يمسح له من جوف طهره فاعترف الجاني لزمه دية جين
 المسلم وان انكره فلقول قوله مع اليقين وفي الخطا القول قول العاقلة فان صدق الجاني الوتر حكم عليه على
 العاقلة ولو كانت الامن بن وحلت بمولود وضربها احدها فالقصة من شريكه عشر قيمته امه وليسقط ضمان
 نصيبه ان اغتصب الضارب بعذر بها عتق نصيبه منها وفرد لها وعليه نصف قيمة الام ونصف
 الجين ولا يجزى على ضمان ما اغتقه لان جين الجاني يقيم يكن مضربا ولو كان معسرا ضمن حصته الشريك بين
 دون حصته من الحار في قتلنا سرنا العتق الى الجين فعليه نصف دية الجين يرثها وارثه ولو كان
 المقتول غير الضارب كان معسرا عتق نصيبه من الجين وامر ان قلنا بالسر بان فعل الضارب الكفارة و
 دية نصف الجين الحر ونصيبه بعد وان كان موسرا قوم عليه نصيب شريكه من الجارية فان قلنا يستحق
 النصيب للفظ فعل الضارب به جين وان قلنا بالاداء فكالمعسر لوضرب بطن امته ثم اعتقها
 ثم اختلف جنيبا ميتا لم يضمن ولو كانت شريكه بين اثنين فضررها ثم اغتفها معا ثم وضعت جنيبا
 ميتا فعلى كل واحد نصف عشر قيمته ام لشريكه لان كل واحد منهما جاني على الجين ونصف له فسقط
 عنه ضمانه ولزمه ضمان نصفه لشريكه لو ادعت الحرة على انثى انه ضربها فاسقطت فالقول

فولمع اليقين ولو اقرت بالضرر قامت به بينة وانكر الاسقاط فالقول قوله مع اليقين عقيب الضرب اسناد اليه ولا
 فلا فان ادعى انها شربت دواء او ضربها غيره فالقصة فالقول قوله مع اليقين وان اسقطت بعد الضرب بانيام
 فان بقيت متاملة فالقول قوله مع اليقين وقوله مع يمينه في قطع راس الميت الحر المسلم مائة دينار وفي
 قطع جوارحه بحسن دية وكذا في شحاحه وجراحه ولا يورث عنه بل يصدق بها عنه او يحج عنه ويضرب في
 غيرهما جوارحه البروق السيد المرتضى كبيت المال في الجنابة على الحيوان وفيه مباحث
 من انكف حيوانا ما كول اللحم كالابل والبق والغنم على غيره بالركاة فعليه الارش بن كونه حيا مذكرا واختار
 الشيخان فقه الجان والزمان بقيته للمالك لا تلاف ايم منافعه واما لو انكف بغير الركاة فانه يجب
 عليه قيمته للمالك يومئذ لا يورثه ويسقط فريضة ما بقي منه ما يتوقع به كالشعر والصوف والوبر والريش
 اذا وقع الى المالك ولو قطع بعض اعضائه او كسر شيئا من عظامه او جوفه وجعل عليه الارش ان كانت
 جانيه مستقرة والا فلقيم لو انكف غير ما كول اللحم ما يقع عليه الركاة كوة كالاسد والنمر والفهد
 فعليه الارش ان كان بالركاة فعليه يومئذ لا يورثه ولو كسر شيئا من عظامه او جوفه وقطع منه شيئا ضمن ارثه ولو
 تلف عقيدته بالجنابة ضمن القيمة لو انكف كلب الصيد فعليه ربعون درهمها والشيخ خصته بالسوق في وهو
 الى قرية باليمن يوقها السلوك في كلب الغنم كلب وقيل عشرون درهمها وهو رواية ابن فضال عن بعض اصحابه عن علي بن عبد الله
 وهي اشهر والا ولا يحط بها وفي كل الحايض عشرون درهمها وفي كلب الزرع قفص من برون لقيمة لغير ذلك من الكلاب و
 غيرها ولا يضمن قتلها شيئا اما ما يملكه الذي كاتخه يرفانه يضمنه قاتله بغيره عند استحليله لشهر الاستئذان
 وفي المرقم الارش ولو تلف خر الذي يستتر اقله فهو كضمانها المثل وان كان مسلما ولو ظهرها فلا ضمان
 ولو كان ذلك مسلم فلا ضمان على المثل وان كان كافرا ودية الكلاب مقدرة على الفائل اما الغاصب فانه يضمن
 بالقيمة السوقية اذا ارادت عن القدر لو تلف في يده وان رقت فلوله الضمان المقدرة ولا دية لجنين
 الدابة مقدرة بالارش بانقص ام فيقوم حاملا وحايلا ويلزم الجاني بالنفا وت وفي رواية يلزمه عشر
 فمة الام والمعد الاول في الكفارة بالقتل وفيه حاشا القتل ان كان عتقا وحسب
 الجمع وهي عتق رقبة واطعام ستين مسكينا وصيام شهرين متتابعين وان كان حطا وحسب المرتبة وفي
 عتق رقبة وان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يمكن فاطعام ستين مسكينا وكذا في قتل شبيه
 العمد انها يجب المرتبة في الخطا مع مباشرة القتل لا مع التسبب ولو طرح حجر او ضربت او نصب سكا

في غير ملكه فمقتضى هذا وجبت الدية دون الكفارة انما يجب الكفارة بفعل المسلم ومن هو
 بحكمه من الاطفال وان كان جنينا لم يجبه الروح بعد تمام خلفته سوا كان ذكرا او انثى حرا او عبدا مالا
 او محبوسا مملوكا او غير ذلك ولا يجب الكفارة بفعل الذي وغيره فاضاف الكفارة معاها كان او غير معاها
 حل قتل او حرم ولو قتل مسلما في دار الحرب لما باس له من غير ضرورة وجب القود والكفارة ولو طنة كافرا
 فلا دية وعليه الكفارة ولو بان اسير اضن وعليه الدية والكفارة لغير الاسير المختصر ولو اشرك جماعة
 في القتل فكل واحد قتلته محلا ويجب الكفارة على قاتل العمد ان عصى عنه الى الدية او مطلقا وان قتل
 قضا صا قاتل المسبوس يسقط الوجه وجوبها في ماله الا قرب سقوط الكفارة عن الصبي والمجنون ثم
 قاتل نفسه في محل الدية وفيه محاشي الصلح ان كان عدا وجبت الدية على قاتل في ماله
 ماله ان مرضى منه بها وكذا ان كان شقيقه عدا ولو قتل القاتل وجبت الدية في تركته وقال الشيخ في المسبوس
 اذا هلك قاتل العمد سقط القضا والدية وتزدد في المحل في سقوط الدية والوجه ما قلناه من وجوب
 الدية في تركته فان لم يترك تركه وجبت على الاقرب من ورثته وعليه رواية اني بصيرة فادية الخطاء
 المحض وفيه على العاقلة سوا كان للجاني مال وقدره على المراتب العاقلة العصبية والمعتق وضام الحرية والامان
 وسميت عاقلة لانها يحل العقل والعقل هنا الدية وسميت عقلا لانها يعقل لسان ولى المفتوح وسميت
 العاقلة عاقلة لانهم يعقون عن القاتل والعصبية من تقرب بالابوين او بالاب خاصة في الذكور كالخوة والادام
 والاعمام والادام سوا كانوا اهل الارث في المال ولا قيل العصبية من الذين يرتون القاتل لوقيل وفيه نظر
 فان الدية قد يرث الاناث منها وكذا الزوج والزوج والمقرب بالام على الاصح ويختص بها الاقرب كما لو رث
 الاموال بخلاف العقل فان يختص الذكور من العصبية دون من تقرب بالام ودون الزوج والزوج وقيل
 الاقرب يرث بالتبعية ومع عدم يشرك في العقل من تقرب بالام ومن تقرب بالاب بل لا بد وان قلناه اجزى الاقرب
 دخول الاباء والاولاد في العقل وفي المسبوس والحل لا يحد فيهم ولا يشركهم القاتل في الضام ولا اهل
 الديوان ولا اهل البلد ان يكونوا عصبية ولا المولى من اسفل وانما يعقل الولي الموفر اعلى ولا يدخل في القضا
 كل من تقرب بالام والزوج والزوج على قول الشيخ من غير الاباء والاولاد لا يدخلون في العقل لو كان الولد من
 ابن عم لم يعقل قال ولو قلنا انه يعقل من حيث ان ابن عم كان قويا ولا يعقل المرأة ولا الصبي ولا المجنون وان
 ورثوا من الدية ولا يحل الفقير شيئا ويعتبر الفقر عند المطالبة وهو محل الحول يشرك في العقل الحاضر

الادام
الادام

العاقلة

تعاين ميا في قسمة ميراث العاقلة بالاقرب لا قرب ولا يشرك القريب البعيد مع الشاع القريب فيقسم على الاباء
 والاولاد عند اخلاف الشيخ ركن على اولادهم على اعمامهم على اولادهم وهكذا حتى اذا استوعب المناسب انتقل
 الى المعتق على عتقائه ثم على مولى المولى ثم على عصابة الاقرب في ذلك فالاقرب اذا انتعت اموال قوم للفعل بعد
 الى من يعيدهم ويندر من تقرب بالابوين على من تقرب بالاب والارث ولو تقدم التقديم كان وجهه لان قرابة الام لا تدخل
 لها في العقل لا يعقل الا من عرف كيفية انسابه الى الفاعل بان يعرف نسبه من القاتل او يعلم انه قومه من خلون
 كلام في العقل ولا يعرف كيفية انسابه بالاب وكيفية انسابه فلو كان القاتل قرشيا لم يلزم قرشيا
 كلام وان رجعا الى واحد لغيرهم فصار كل قوم ينسبون الى اب تميز به وان لم يثبت نسب
 القاتل من احد اخذت الدية من بيت المال واذا اقر نسب له جرحول الحفناه به فان رعاها اخر واقام البنية فحق
 له وابطل الاول فان رعاها ثالث بنية انه ولد على فراشه فحق له به اختصاصه مع شهادة السبب بالسبب
 لا يحل العاقلة ما دون الموحدة وهو الاشهر وقاله لطلاوي يحل العاقلة القليل والكثير والمشهور ما قلناه و
 يحل الموحدة فإراد لا يعقل العاقلة اقراره واصحابه لا جناية عدا الا مع القاتل وتركته على اخذناه و
 حب او لا سوا كانت جناية العمد موجب القضا او الدية كعقل الاب والابن والمسلم والكافر والحرة والعبد والمأبغ
 والمأمورة لو حبي على نفسه عدا او خطا كانت هدية ولا يضمن العاقلة ولو افض محبدين مسمومة يعزى
 الى نفس جاهد بالسم فعل العاقلة لعدم المقصد الى الدية ولو لم يستبقا القضا ثم عفى عنه فقتل الوكيل
 فرعز على عفو له يضمن العاقلة الذي اذا حجب كانت الجناية في ماله عدا كانت الجناية عدا واخطا دون
 عاقلة فان عجز الدية فعاقلة الامام لان يورث الجناية اليه كما يورث المملوك الضريبة الى مولاه المملوك اذا
 جنى جناية عدا كانت الجناية اخطا ولا يلزم للمولى ضمانها سوا كان قاتلا او مديرا او مكانا او ام ولد
 وعمد الصبر والمحبون خطا يضمنه العاقلة ضام الحرية يعقل المضمون ولا يعقل عنه المضمون ولو دار الضمان العقل
 ولا يجمع الضمان عصبية ولا يعقل ان عقله مشروط بحالة النسب علم عدم المعتق ثم لو وجد لا نسب ولا منقسم
 الحر الذي العقل عليه مع سره دون الامام لا يضمن العاقلة بعد اعجاز العبد اذا قتل كانت قيمته في مال القاتل
 من مائة الف الفان خطا لانها يختلف قيمته باختلاف صفته ولا يتضمن هبة ولا الاثاف مال بل يختص العاقلة
 بضمان الجناية على الادام خاصة لا يحل العاقلة صلبا ان يشك القاتل دعوى القتل ولا يثبت بصاح على
 الدية او بعضها ولا يضمن اقراره ايضا بان يقر القاتل على نفسه بفعل الخطا لا يلزم المقر بالدية في ماله

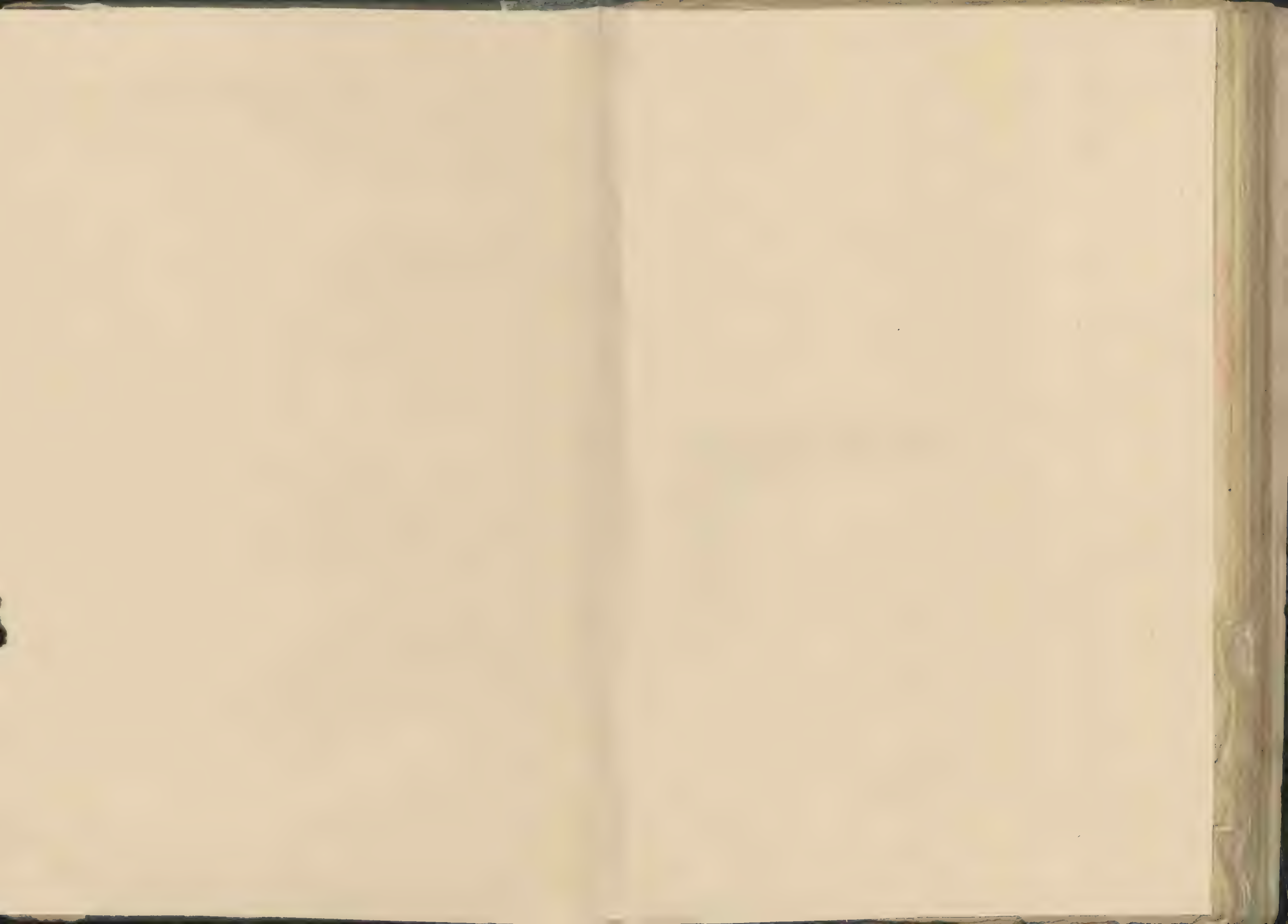
1914

1890

1510

فوقه از خود قضا

کتابخانه شخصی

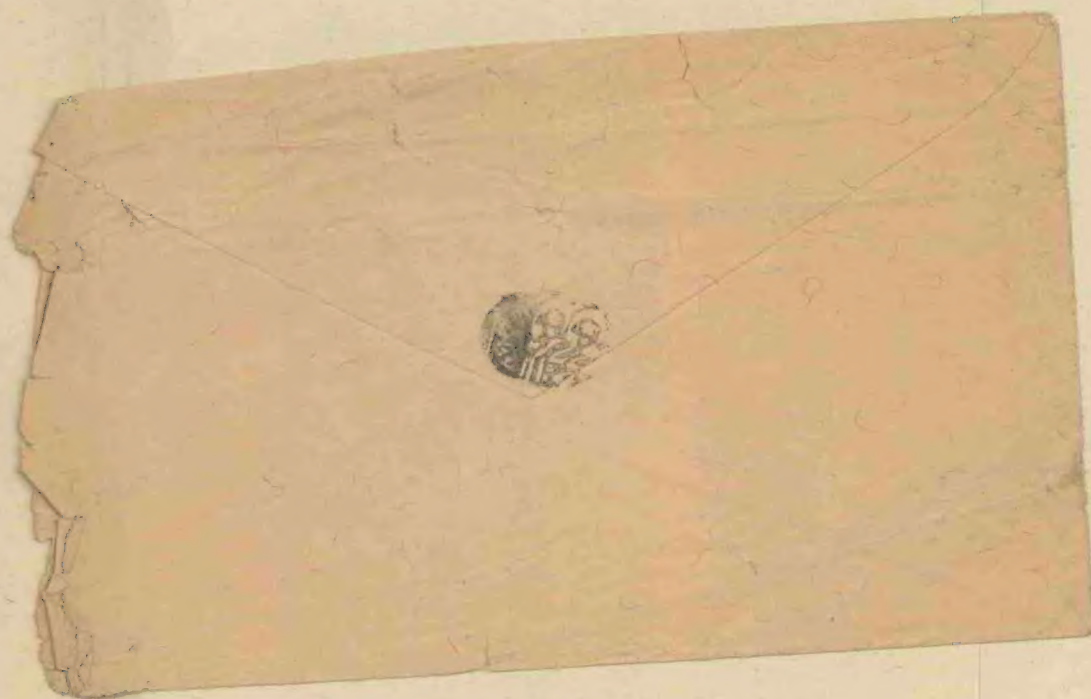


[Handwritten signature]

میرزا محمد علی

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي خلقنا من
الارض والارض من الماء
والماء من الرزق والرزق من
الرحمة والرحمة من الله
والله اعلم بالصواب

[illegible]

هذا هو الكتاب الذي
المستند اليه في
دلالة على صحة
الكتاب

[illegible]